الدكتور مجيد خدوري

ليبيا الحديثة

دراسة في تطورها السياسي

دار الثقافة - بيروت

نشر بالاشتراك مع
مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر
بيروت — نيويورك
١٩٦٦



الملك إدريس الأول

الدكتور مجيد خدوري



ليبيا الحديثة

دراسة في تطورها السياسي

ترجمة الدكتور نقولا زيادة

مراجعة الدكتور ناصر الدين الأسد

دار الثقافة - بيروت

Published by The Johns Hopkins Press, Baltimore.

المسهمون في هذا الكتاب

الدكتور مجيد خدوري
(المؤلف)

يعتبر المؤلف من كبار دارسي القضايا الاسلامية والعربية ، ومن المسهمين اسهاماً وثيقاً – بفضل التدريس والكتابة – في تعميق النظرة الغربية الى تلك القضايا . وكتاب « ليبيا الحديثة » الذي نقدمه الى القارىء العربي احد جهوده التي قام بها خلال وجوده في ليبيا عميداً في الجامعة سنة ١٩٥٧ ، ثم اثناء زيارتيه المتتاليتين لها سنة ١٩٥٩ وسنة ١٩٦١ .

والدكتور خدوري يشغل الآن منصب مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في كلية جونز هوبكنز للدراسات العالية . وله العديد من المؤلفات .

الدكتور نقولا زيادة
(المترجم)

يحمل شهادة الدكتوراه من جامعة لندن ، وهو الآن استاذ التاريخ العربي الحديث في الجامعة الامريكية في بيروت ، وله عدة مؤلفات بالعربية والانجليزية .

الدكتور ناصر الدّين الأسد
(المراجع)

يحمل شهادة الدكتوراه في الآداب من جامعة القاهرة .

يعمل في جامعة الدول العربية . وقد انتدب لمدة سنتين (١٩٥٨ – ١٩٦٠) ليكون عميداً لكلية الآداب والتربية بالجامعة الليبية . وهو الآن منتدب للعمل في الاردن عميداً لكلية الآداب .

وله عدة كتب .

مقـــدمـــة

في سنة ١٩٤٩ اعلنت الامم المتحدة ان ليبيا ، التي كانت قبل ذلك بعقد من السنين تعتبر « الشاطىء الرابع » لايطالية ، وكانت معدة لاستعمار بشري ايطالي ، اصبحت على اتم الاستعداد لان تصبح دولة مستقلة متحدة . وقد كاد الشعب الليبي ان يفقد هويته لما دارت رحى الحرب العالمية الثانية ، لكن الاحوال والظروف الطارئة اتاحت له الفرصة لاستعادة بـــلاده . وكان من الممكن ان تنتقل ليبيا من يد الى اخرى بعد الحرب لولا ان تضافرت حالات سارة اتاحت لهـــا نيل الاستقلال دون ان تمر حتى بدور شبه استقلال .

قبل ان تنال ليبيا استقلالها كانت لا تعدو كونها تعبيراً جغرافياً ، ذلك بان سكانها كانوا يسمون طرابلسيين وبرقاويين وفزانيين ، ولم ينسبوا الى الاسم الجغرافي للبلاد . وجدير بالذكر ان اسم ليبيا لم يطلق على ارض معينة الحدود في الغابر. فقد كان قدماء الاغارقة ، على ما رواه هيرودتس ، يطلقون لفظ ليبيا على منطقة الشمال الافريقي ، بينما استعملها الرومان والعرب للدلالة على منطقتين مختلفتين . وقد أهمل هذا الاسم منذ العصور القديمة وحلت محله اسماء المجتمعات المحلية ، حتى عادت اليه الحياة من جديد بعد الحرب العالمية الثانية واستعمل للدلالة على الدولة الليبية الناشئة بشكل خاص . وقد اصبح استعمال الاسم اليوم مدعاة للفخر عند قوم يرون فيه تجسيداً لبلادهم فيحتلون المكان اللائق بهم في صف الامم الاخرى المستقلة .

ثمة عدد من الدراسات عن ليبيا ، وخاصة ما وضعه خبراء الامم المتحدة ، لكن ليس ثمة دراسة وافية تتناول تاريخ ليبيا منذ تحررها من السيطرة الايطالية ، مع ان هناك الكثير مما كتب عن ليبيا قبل ان تصبح دولة مستقلة . فهذه الدراسة ، التي وضعت بقصد البحث عن تطور ليبيا السياسي منذ تحررها ، لا يدعي واضعها انها بلغت حد الكمال ، اذ ان القضايا الاقتصادية المتصلة بذلك اتصالاً وثيقاً انما جاء التعرض لها بقدر اتصالها بالامور الداخلية او الشؤون الخارجية . وقد جاء نشر « **تطور ليبيا الاقتصادي** » (بلطيمور ١٩٦٠) ، وهو التقرير الذي وضعه المصرف الدولي ، والذي يبحث في قضايا ليبيا الاقتصادية بحثاً وافياً ، عوناً لي في تخفيف العبء عن كاهلي ، إذ اتاح لي المجال لان اركز البحث في قضايا ليبيا السياسية .

وقد حاولت ان اثبت من المعلومات المنشورة وغير المنشورة عن طريق المقابلات مع كبار المسؤولين ، الذين تكرموا علي بالمساعدة . وانا مدين بشكل خاص الى جلالة الملك ادريس الذي شرفني بالمثول بين يديه وأجاب عن اسئلتي بصراحة تامة . واود ان اشير الى العون الذي تلقيته من رؤساء الوزراء والحكام والوزراء السابقين وسواهم من زعماء ليبيا . فضلاً عن ذلك فانني مدين للحكومة الليبية ان اتاحت لي الفرصة لان اتولى سنة ١٩٥٧ ، منصب عميد في الجامعة الليبية التي كانت قد انشئت حديثاً . فقد حفزتني اقامتي هناك تلك السنة الى التفكير بوضع هذا الكتاب ، إذ انه اتيح لي ان اتعرف الى عدد كبير من الليبيين الذين قاموا بدور هام في شؤون بلادهم ، وان اكسب صداقتهم . وقد كان بين اولئك الذين أسدوا الي يداً رؤساء الوزراء السابقون محمود المنتصر ومحمد الساقزلي ومصطفى بن حليم وعبد المجيد كعبار ومحمد بن عثمان وحسين مازق ، ووالي برقة السابق محمود ابو هدمة ، وولاة طرابلس فاضل بن زكري وعبد السلام البوصيري ، ورجال الديوان الملكي العامر . ومن الوزراء

السابقين الدكتور علي العنيزي وعلي الجربي وسليمان الجربي وعبد الرحمن القلهود ومحمود البشتي وخليفة التليسي وخليل القلال ومنصور قدارة وعلي جعوده ومصطفى السراج وعلي الساحلي . وقد كان بين رجال المعارضة الذين افدت من خبرتهم عبد العزيز الزقلعي وعبد المولى لنقي (وهو الآن وزير) وعلي الديب (رئيس المجلس التنفيذي في ولاية طرابلس سابقاً) وبشير المُغيربي (وكان عضواً في البرلمان) وصالح بويصير ومصطفى بعيو (وهو الآن مدير الجامعة الليبية) ومحمود مخلوف ومهـــدي المطردي ومحمود صبحي وغيرهم كثيرون مما يصعب ذكرهم جميعاً في مقدمة قصيرة مثل هذه .

وقد أبدى الكثيرون ملاحظات على الكتاب بكامله او على اجزاء منه . واود ان اعترف هنا بالجميل خاصة لمصطفى بن حليم ، رئيس الوزراء السابق ، وفتحي العابدية سفير ليبيا في اميركـــا ، و. ج. س. غراهام السفير البريطاني السابق في ليبيا ، والسير دنكن كمنغ كبير الضباط السياسيين في برقة سابقاً والاستاذ ج. ن. د. اندرسن ، ضابط الارتباط السابق مع القوات السنوسية في القاهرة . كما انني اود ان اشير الى المساعدة الكبرى التي تلقيتها من ادريان بلث مندوب الامم المتحدة في ليبيا والسر اليك كركبرايد اول سفير بريطاني لليبيا وعبد الرحمن عزام الامين العام السابق لجامعة الدول العربية ، وإ. ا. ف. دي كاندول حاكم برقة سابقاً . واود ان انوه ايضاً بمساعدة هارولد غليدن الـــذي قرأ الكتاب بأكمله ووليم ساندز الذي قرأ بعضه . واخيراً يحلولي ان اشير الى المساعدات المالية التي حصلت عليها من الجمعية الفلسفية وموسسة روكفلر التي يسرت لي زيارة ليبيا في سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦١ ، اثناء عداد هذا الكتاب على انني اريد ان اوكد ان ايا من هولاء الاشخاص او تلك المؤسسات لا يعتبر مسؤولاً عن أي خطأ قد يعثر عليه في الكتاب او اي رأي ابدي فيه .

كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢

واشنطن : الولايات المتحدة الاميركية

مجيد خدوري

١ تمهيد

لقد تعاقب الفاتحون على قطاع شمال افريقية ، مع انه مكون في الواقع من جزيرة بين البحر والصحراء . على ان هذه السيطرة الخارجية ، على كثرة ما اكدت وجودها ، كانت دوماً عابرة . فالفاتحون الذين هبطوا هذه الجزيرة من البحر ، وحملوا اهلها على الانتقال الى الصحراء ، لم يتجاوزوا السواحل . والنضال المتواصل الذي استحر بعد ذلك ، والذي اتخذ سبيل حرب استعمارية ، كان في جوهره نضالاً بين القاحل والمزدرع ، وكان الفوز الاخير ، في الاغلب الاعم من الحالات ، لسكان البادية . فاذا ما استرد اهل البادية الارض ، كانوا الرابحين لأنهم يفيدون من الثراء والحضارة التي خلفها لهم القوم الراحلون .

وكان اهل البادية ، في الجزء المتوسط من القطاع ، الذين قاموا بدور فعال في استعادة بلادهم من نير السيطرة اليونانية الرومانية ، قد ورثوا التقسم السياسي للبلاد ، ولعلهم ورثوا ايضاً التنافس المحلي المزمن . فلم يكن في التجربة السياسية القديمة اي شعور بالوحدة ، وتاريخ اهل البلاد انفسهم الذي تلا ذلك لم يعد كونه اما جهاداً لصد ما تلا من العدوان او للحيلولة دون نكسة تعيد الى البلاد خصوماتها القبلية .

ولم تكن جغرافية البلاد اقل اثراً من تاريخها في قسمة البلاد داخلياً . فخليج سرت يقسم الساحل الاوسط ، الذي يمتد اكثر من ثمانمئة ميل ، في خط مستقيم ، قسمين ، ينشأ عنهما في الواقـــع وحدتان رئيسيتان : منطقة طرابلس الغرب وبرقة . وتمتد الصحراء المترامية الشاسعة جنوبي الساحل الى بحيرة تشاد والسودان الغربي جنوباً . وهي مأهولة بالقبائل البدوية التي تذرع المنطقة من واحة الى اخرى . وولاية فزان ، المكونة من هـــذه الفلاة ، هي الجزء الرئيسي الثالث للبلاد .

لقد تركت الجغرافية والتاريخ اثراً لا يمحى في تجربة ليبيا السياسية . فتكوينها الداخلي ، الذي حافظ على هوية السكان الوطنية ، لم يعد صالحاً لمواجهة حالات الحياة الجديدة . وجهاد ليبيا الحالي في سبيل ان تصبح دولة حديثة ، انما هو ، في حقيقته ، جهاد في ان تنفض عنها تركة الماضي وان تتغلب عـــلى العوائق الطبيعية التي قد تقف في سبيل الوحدة الشاملة .

تراث الماضي

لقد سارت الولايتان الرئيسيتان ، منذ الازمنة القديمة ، دوماً على انهما وحدتان سياسيتان منفصلتان . فوقعت برقة تحت نفوذ اليونان ، وكانت منطقة طرابلس الغرب تحت تأثير القرطاجيين والرومان . ونشأت في كل منهما نظم للحكم خاصة بها ، منفصلة عن الاخرى ، فشملت برقة خمس طوارىء يونانية عرفت باسم « المدن الخمس » (١) ، بينما كانت طرابلس تضم ، كما يستدل من اسمها ، ثلاث مدن منفصلة — وقد قيض لاهمها ان تستمر الى اليوم لتصبح طرابلس الحالية (٢) . وكانت مدن برقة يقطنها الاغارقة في الغالب ، اما مدن منطقة طرابلس فكان سكانها يغلب عليهم القرطاجيون والرومان . وفيما عدا هذه الطوارىء فقد كان البربر يقيمون في الارض الواسعة الشاسعة . وما لا ريب فيه ان

البربر الذين كانوا يزدحمون حول هذه الطوارىء كانت هـذه تبتلعهم تدريجاً . وقد ظلت برقة ومنطقة طرابلس تتمتعان بالحكم الذاتي وحافظتا على استقلالهما كوحدتين سياسيتين حتى الفتح الروماني اذ وضعتا تحت ادارة امبراطورية واحدة . فلما سقطت الامبراطورية وقعت منطقة طرابلس تحت حكم الفندال ، اما برقة فقد عراها انحطاط استمرت فيه حتى بعد ان وحد البيزنطيون الولايتين في القرن السادس للميلاد . وقد حدّت قوة البربر الصاعدة من الحكم البيزنطي ، بحيث ان الحياة المدنية قلما انتشرت خارج الطوارىء التي كانت الحاميات العسكرية تقوم على الدفاع عنها ، والتي كان عددها (اي الطوارىء) يتناقص باستمرار . فلما هاجم العرب البلاد كانت حضارتهما قد اخذت بالتدني .

تعريب ليبيا

لقد نجح الفاتحون العرب حيث جرب اليونان والرومان جهدهم دون جدوى . لقد اوضحوا للبربر ، اثناء الفتح ، ان مصلحتهم الحقيقية تتحقق بوقوفهم الى جانب الاسلام لا ضده . عقد العرب حلفاً مع البربر ، وبذلك انصرفوا الى الاجهاز على نفوذ الجاليات البيزنطية والرومانية اولاً ، ثم وقع البربر تحت السيطرة العربية . ففي القرن السابع الميلادي اقتصر نفوذ المحاربين العرب على المناطق الساحلية ، تاركين الصحراء للبربر . ولم يعن العرب بالاستقرار في جميع انحاء المنطقة الصحراوية الشاسعة وانتشار قبائلهم فيها الا في القرن الحادي عشر . واكثر هذه القبائل ، التي كانت قد جاءت من الجزيرة العربية من قبل ، انما دفع بها الى هذه المنطقة حكام مصر الفاطميون سنة ١٠٥١ م . فقد خلف بنو هلال وبنو سليم صحراء مصر الغربية وراءهم ، وانطلقوا باحثين عن غنيمة في شرق الشمال الافريقي ؛ لكن ليبيا ، وهي اول بلد نفذوا اليه ، اجتذبت بني سليم الذين استقروا في برقة . واستقر قلة من بني هلال في منطقة طرابلس .

وعلى كل فقد كان وقع الزحف المدمر لطلائع هؤلاء المهاجمين اعمق اثراً في ليبيا بمجموعها وقد لاحظ ابن خلدون ذلك بقوله :

« وافريقية والمغرب لما جاز اليها بنو هلال وبنو سليم منذ أول المائة الخامسة [القرن الحادي عشر] وتمرسوا بها لثلثمائة وخمسين من السنين قد لحق بها [اقطار اخرى يذكرها] وعادت بسائطه خرابا كلها ، بعد أن كان ما بين السودان والبحر الرومي كله عمراناً ، تشهد بذلك آثار العمران فيه من المعالم وتماثيل البناء وشواهد القرى والمدر » [٣] .

ومع ان هذه الغزوات اتت على كل ما كان قد تبقى من المدنية القديمة ، فانها نشطت عملية التعريب وانتشار الاسلام ، الامرين اللذين كانا مستمرين منذ الفتح العربي الاول في القرن السابع . والتمازج بين العرب والبربر كاد ان يصبح تاماً وشاعت اللغة العربية . وقد استمر التعريب حتى في العصر العثماني ، رغم دخول دم جديد – الدم التركي – واقتصرت اللغة التركية والعناصر التركية اما على الفئة القليلة الحاكمة او على الجند العثماني (كولوغلي) .

فالتوكيد على الصبغة العربية لليبيا حديثاً ، له ما يبرره على اساس التطور التاريخي الذي عرفته البلاد خلال قرون . ومهما يكن من أمر فانه يجدر بنا ان نذكر ان هذا التمازج بين الحضارات والسلالات البشرية لم يكن تمازجاً انتصرت فيه حضارة واحدة او سلالة واحدة ، بل ان الحصيلة هي نتيجة انصهار هذه الحضارات والسلالات جميعها في هذا الشعب الذي تتألف منه ليبيا اليوم [٤] . وثمة شيء عربي لا يتطرق اليه شك هو اللغة العربية ، مع ان لهجات بربرية قد يمكن العثور عليها في مجتمعات صغيرة ، ومع ان كلمات وتعابير قديمة قد امتصتها لغة التخاطب العامة .

سيادة الاسلام

ان الخلافات العربية – البربرية التي كان لها دور هام في تكييف

المجتمع في شمال افريقية ، اثارت في الفئتين العربيـــة والبربرية شعوراً « قومياً » بلغ درجة كبيرة من الحدة ، الى ان تم ، او كاد ان يتم ، انصهار العرب والبربر في بوتقة واحدة . فزوال هــذا الباعث وانتصار فكرة الاسلام العالمية سهّلا اخضاع اقطار الشمال الافريقي للحكام المسلمين بقطع النظر عن أصلهم ، وعلى الاخص استسلام تلك ــ عدا المغرب[٥] ــ للحكم العثماني . فقد واجه حكام شمال افريقية ، من الجزائر الى ليبيا ، اثناء عصر الاكتشافات الاوروبية ، اعتداء اوروبياً (مسيحياً) عــلى بلادهم ، فاستنجدوا بالسلطان العثماني راغبين اليه ان يضع بلادهم تحت حمايته . والسهولة التي تم بها احتـــلال الباب العالي لشمال افريقية في القرن السادس عشر دلت على التعلق بحكم اسلامي ــ وهو ولاء جدير بالمقارنة بمقاومة البربر للفاتحين العرب الاوائل الذين دخلوا شمال افريقية لنشر تعاليم القرآن .

ان سلاطين آل عثمان حكموا ليبيا ، كما حكموا غيرها من ديار العرب ، لا كحكام اتراك بل كخلفاء[٦] ، وسياستهم الاسلامية حملت رعاياهم ، بقطع النظر عما إذا كانوا عرباً او اتراكاً ، على الشعور بانهم اهل بيت واحد تحت حكمهم . ففي فترة الاحتلال العثماني الاول (١٥٢٢ ــ ١٧١٤) تركت ادارة ليبيا الداخلية للحكام المحليين وزعماء القبـــائل واكتفى الباب العالي بان تحمل اليه الضريبة السنوية . ويبدو ان هذا النوع من التدبير لقي هوى في نفوس حكام ليبيا وسادتهم العثمانيين ، لكن البلاد تأذت سمعتها في اوروبة بسبب ان موانئها اصبحت موائـــل للقرصان ، كما كانت الموانىء الواقعة في الاقطار الباقية من شمال افريقية. والقرصان هو الذي اوقع الرعب في قلوب كل من خاض عباب البحر الابيض المتوسط.

على ان نفوذ السلطان ضعف بحيث انه لم يقبل به حتى اسمياً، كما ان الضرائب كثيراً ما امتنع الناس عن دفعها . وفي مطلع القرن الثامن عشر قامت الاسرة القرمنلية التي انشأها انكشاري من جنـــد السلطان فجعلت

منطقة طرابلس مستقلة في حكم الواقع . فان احمد القرمنلي (١٧١١ - ١٧٤٥) وطد مكانته بالقوة ودفع الاتاوة للباب العالي ، على نحو لا يختلف عن ذلك الذي اتبعه محمد علي في مصر . كان حاكماً قديراً فنشر سلطانه الى برقة وفزان . واهتم ، هو وخلفاؤه ، بتصيد التجار في البحر المتوسط ونجحوا في ذلك نجاحاً كبيراً . لكن هـذه الاعمال نتج عنها قيام مشاكل مع الدول الكبرى ، خاصة مع الولايات المتحدة (٧) . ولم تقلم اظافر القرمنليين الا لما احتلت بريطانية وفرنسة مالطة والجزائر على التوالي . وقد حمل الضعف الداخلي الذي كانت تعانيه ليبيا الباب العالي على ارسال اسطول الى طرابلس سنة ١٨٣٥ نحى القرمنلي وعـين مكانه حاكماً ترتبط مسؤوليته باستانبول مباشرة . ولم تؤد عودة الحكم العثماني الى تحسين يذكر في نظام الادارة ، مع ان القرصنة انتهى امرهـا ، وبذلك انتهى امر الازدهار الذي عرفته طرابلس (٨) .

اما برقة فقد استمر فيها الاضطراب والتناقص في عدد السكان . الا ان قيام الحركة السنوسية وهي حركة دينية اصلاحية ، فيها شبه بالدعوة الوهابية ، يسّر لبرقة قيادة كانت عليها خيراً عميماً . كان السيد محمد بن علي السنوسي ، مؤسس الحركة ، مثـل محمد بن عبد الوهاب في الجزيرة العربية ، معنياً بالاصلاح الديني ، لكن لما احتلت ايطالية ليبيا ، سار السنوسيون جملة خلف زعيمهم للحيلولة دون توغل الايطاليين في البـلاد . كانت السنوسية ترتكز على شبكة من الزوايـا ، منتشرة في الواحات الواقعة بين السودان ومنطقة طرابلس ، هي التي زودت البلاد بادارة سياسية دينية بزعامة رئيس الحركـة ، انقذتها من الاضطراب والفوضى . وقد اتخذت الجغبوب ، بسبب موقعها الاستراتيجي مقرّاً للحركة ولتركيز السلطة السنوسية ، ومنطلقاً لنشر العقيدة بين القبائل القاطنة على طريق القوافل المارة بها . وقد تمكن السيد المهدي ، والد جلالة الملك ادريس ، من الضغط على الفرنسيين لما احتلوا تونس ؛ ووسع نشر التعاليم

السنوسية الى الصحراء ، مع ان نشاطه لم يكن يحوز رضى الباب العالي . فلما اعلنت ايطالية الحرب على الامبراطورية العثمانية سنة ١٩١١ ، واحتلت ليبيا ، وعندها فقط ، ادرك السلطان قيمة المقاومة السنوسية ولذلك عين السيد احمد الشريف ، الذي كان قد خلف السيد المهدي في رئاسة الحركة ، نائباً له في الجزء الاوسط من شمال افريقية .

كانت الحركة السنوسية حركة احياء اسلامية رمت الى تنقية الاسلام مما علق به من الشوائب خلال القرون التي سبقتها . وهي سنية تسير على المذهب المالكي وفيها ما يلائم حياة الصحراء [٩] . وقد زودت رجال القبائل في برقة بالحماس الديني والشعور بالوحدة . وكان هجوم ايطالية على ليبيا ، هو التحدي الذي اثار رجال القبائل فالتفوا حول السيد احمد الشريف وشنوا حرباً شعواء، اذ اعتبروا الامر اعتداء على ديار الاسلام . ولم تنته الحرب بعقد الصلح بين السلطان وايطالية . وهكذا قبل ان تحل القومية مكان الدين ، بتأثير ضغط أوروبة ، زودت السنوسية الليبيين بالحافز الذي دفعهم لصد العدوان الايطالي . على انه لما اصبحت القومية السبيل الجديد للولاء ، وخاصة بين ابناء الجيل الجديد ، ابتعدت السنوسية عن الميدان .

ظهور القومية

لم يكن الحكم العثماني محبوباً في ليبيا ، وما اكثر ما تحدث الناس عن ظلامات سوء الادارة العثمانية ، لكن الليبيين نجحوا في التهرب من الخدمة العسكرية ، وكانوا غالباً ما يعفون من دفع الضرائب . وبسبب تأثر الليبيين بالدعوة الاسلامية الاصلاحية التي دعا اليها السيد جمال الدين الافغاني والشيخ محمد عبده من جهة ، والدعوة القومية التي حمل لواءها مصطفى كامل ، زعيم الحزب الوطني في مصر ، والصحافة المصرية ، من جهة ثانية ، ظل الليبيون على ولائهم للوحدة العثمانية . ولكنهم ، مثل غيرهم من رعايا الامبراطورية المخلصين ، كانوا يشعرون شعوراً عميقاً بالحاجة

الماسة الى اصلاح الادارة الحكومية وتحسينهـــا . ولذلك فانهم رحبوا بالانقلاب العثماني سنة ١٩٠٨ واقامة حكم برلماني مثلت فيه منطقتا طرابلس وبرقة ، اللتان قاومتا اولئك الذين دعوا الى الانفصال عن الوحدة العثمانية (١٠).

ترتب على هذا ان الحركة القومية في ليبيا وغيرها من اقطار شمال افريقية لم تكن رد فعل ضد السيادة العثمانية ، على نحو ما تم في العالم العربي الى الشرق من مصر ، بل كانت متسقة تماماً مع السلطة العثمانية ومتعاونة معها . كان شمال افريقية هدف الحملات المسيحية منذ ايام الصليبيين واستعادة اسبانية ، اما الآن وقد اصبحت الجزائر وتونس ومصر تسيطر عليها دول اوروبية مسيحية ، لذلك فان دعاة الجامعة الاسلامية والقوميين على السواء لم يروا في الباب العالي خصماً ، بل على العكس رأوا فيه نصيراً للحركات القومية في شمال افريقية .

وكانت القومية في ليبيا وغيرها من اقطار الشمال الافريقي متصلة بالدين . ذلك بان الهدف الرئيسي للقومية هناك لم يكن ، كما كان عند القوميين العرب في الشرق العربي ، مهاجمة الدولة الاسلامية الاولى ، ومقاومة الاسلام على انه الاساس الذي تقوم عليه الدولة ، بل ضمان تأييد العثمانيين والافادة من الاسلام لتدعيم مقاومة شمال افريقية للتوغل المسيحي . فبينا كان القومي في الشرق العربي يختلف عن الداعية الى الجامعة الاسلامية ان لم يكن خصماً له ، فانه لم يكن ثمة ما يفرق الواحد عن الآخر في شمال افريقية . كان الدين من اقوى الدعائم في ظهور القومية وتطورها في شمال افريقية ، وكثيراً ما كان يستنجد بسلطة السلطان — الخليفة المقدسة لدعم الدعوة القومية (١١) .

الاحتلال الايطالي

ان بحث اصول الاحتلال الايطالي لليبيا وتطوره لا تدخل في نطاق هذه الدراسة التي نحن معنيون بها الآن ، الا من حيث انه اثار الشعورين

الديني والوطني عند الليبيين وحفز قادتهم على السعي لاستخلاص بلادهم نهائياً من ايدي الايطاليين . ومع ان السلطان لم يكن قد اولى هذا الجزء الافريقي من ممتلكاته عناية تذكر فان الذي قرر مصير ليبيا كان اللعبة السياسية الاوروبية [١٢] . ومع انه كان يعرف ان ايطالية كانت ترنو الى ممتلكه الافريقي هذا بنظرة الطامع فيه ، فانه قد سحب الجيش من تلك البلاد للقضاء على ثورة في اليمن . وعلى كل فانه لما بدأت ايطالية بالهجوم على ليبيا ابدى العالم العربي سخطه وكال اللوم للباب العالي على تفريطه في اتخاذ الخطوات اللازمة لمقاومة الاحتلال . ان هذا السخط ، الذي حملت الصحافة لواءه ، هو الذي حمل الاتراك وغيرهم من الامم الاسلامية على جمع التبرعات وامداد الليبيين بالعون المستمر ، حتى بعد ان القت الحرب بين ايطالية وتركية اوزارها .

وكانت الرابطة الدينية بين ليبيا والامبراطورية العثمانية هي التي دفعت بالليبيين الى القتال الى جانب القوات العثمانية ، مفضلين ان يظلوا رعايا حاكم مسلم على ان يصبحوا مواطنين اوروبيين تحت حكم مسيحي . وهكذا فانه لما اضطرت ايطالية السلطان على التنازل عن سيادته على ليبيا بمعاهدة صلح (١٩١٢) بدا الانتقال القانوني للسيادة من ايدي العثمانيين الى ايدي الايطاليين ، بموجب العرف الدولي ، لا معنى له من وجهة نظر المسلمين ، الذين لم يقاتلوا دفاعاً عن السيادة العثمانية في ليبيا ، بل عن الاسلام .

ان الحملة الايطالية ، التي كانت تتفوق عـــلى الحامية العثمانية في ليبيا ، لم تتوقع حرباً طويلة ، وقد شجعها على ذلك بعض انتصارات اولية [١٣] . ولكن لما التف اهل البلاد ، في منطقة طرابلس وبرقة ، حول القوات العثمانية لمساعدتها ، اخذ الايطاليون يدركون المقاومة التي كانوا مقبلين عليها . فقد كال شيوخ القبائـــل والسنوسيون الضربات للايطاليين باستمرار بحيث لم يعطوا فرصة للراحة ، وغالباً ما كبدوهم

خسائر فادحة . وقد شجعت هذه المقاومة المحلية الباب العالي ، فارسل الى ليبيا نفراً من الرجال المقتدرين مثل انور باشا (احد الثلاثة الذين كانوا يحكمون تركية) ومصطفى كمال (الذي اصبح اتاتورك فيما بعد) وبعض الضباط العرب . ولم يكن باستطاعة الباب العـــالي ان يستمر في المقاومة لولا العون الذي جاءه من الاهالي . وقد وجد الايطاليون ان المقاومة كانت اشد عنفاً في المناطق الجبلية من برقة منها في منطقة طرابلس ، ولكن الحرب مع الباب العالي لم تنته بسبب نصر حاسم في المعارك ، بقدر ما كان انتهاؤها بسبب الصعوبات التي كانت الدولة تعانيها ، والضغط عليها من جهات اخرى . وقد عقد الصلح في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩١٢ ، وكانت رحى الحرب قد دارت لمـــا اعلنت ايطالية الحرب اصلاً في ٢٩ ايلول (سبتمبر) ١٩١١ .

وقد اصدر الباب العالي ، بالحاح من الزعماء الوطنيين ، فرماناً بتاريخ ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) منحت بموجبه منطقة طرابلس وبرقـــة حكماً ذاتياً تاماً ، وعهد الى ممثلي السلطان بالمحافظة على المصالح العثمانية هناك . وعلى كل فقد اعتبر السيد احمد الشريف والزعماء الطرابلسيون هذا العمل انه اعلان باستقلال البلاد ووطدوا العزم على متابعة القتال . وكانت ايطالية قد قبلت بالحكم الذاتي لليبيا على اعتبار ان المقصود به هو ان ملك ايطالية سينظم فيما بعد اوضاع الحكم الذاتي ، على اساس السيادة الايطالية ، ويحدد وضع ممثل السلطان . وقد تضمنت معاهدة لوزان ، التي ادت الى انهاء الحرب ، هذه الترتيبات . لكن هذه المعاهدة كـــان فيها غموض . فان ممثل السلطان كان عليه أن يقوم بالتمثيل الدبلوماسي وبدور ضابط الارتباط الديني بين الخليفة واتباعه الليبيين . وكان للسلطان – الخليفة ايضاً حق تعيين قاضي طرابلس ، وبذلك يشرف اشرافاً غير مباشر على شؤون البلاد الدينية . ومن ثم يصبح لسلطان تركية تأثـــير سياسي غير مباشر في ليبيا ، لأن الشؤون الدينية والسياسية لا يفصل بينهما

في البلاد الاسلامية، وقد اتخذ هذا الترتيب بعضه لارضاء الحكومة الايطالية ، التي كانت مهتمة بالوصول الى اتفاق مع تركية ، ولكن السبب الرئيسي لاظهار السلطان – الخليفة للمسلمين بمظهر الشخص الذي لا يتنازل عن سلطته الدينية على جماعة من المسلمين . وقد ادعت ايطالية بان سلطة السلطان المدنية يمكن ان تفصل عن سلطة الخليفة الروحية في ليبيا – وهذه الفكرة الاوروبية القائلة بامكانية الفصل بين السلطات المدنية والروحية لا يمكن قبولها في النظرية الاسلامية الشرعية الصحيحة [١٤] . ولكن هذا الترتيب ثبت انه لم يكن ممكن التطبيق ، ولم تحل المشكلة إلا حين عقدت معاهدة الصلح في لوزان (١٩٢٣) لما تنازلت تركية عن كل ما لها من سيادة في ليبيا .

المقاومة في منطقة طرابلس وبرقة

ان الصلح مع الباب العالي الذي وضع حدا للقتال بين ايطالية والسلطان قبيل مضي سنة على مهاجمة ايطالية لليبيا ، لم يضع حداً للحرب الايطالية مع الليبيين . فقد كان على ايطالية ان تواجه حرباً استعمارية طويلة مع أهل البلاد قبل ان تقدر على الادعاء بانها اخضعت البلاد لسيادتها .

لما وصلت انباء الصلح بين ايطالية والباب العالي ليبيا ، انقسم زعماء المنطقة الطرابلسية بادىء ذي بدء في الرأي : بين راغب في الاستمرار في الحرب ومحبذ في الدخول في مفاوضات مع ايطالية على أساس الاستقلال الذي منحه السلطان للبلاد . وقد تغلب رأي الفريق القائل بالحرب ، الذي كان يتزعمه سليمان الباروني [١٥] ، على اعتبار ان ايطالية لن تعترف باستقلال المنطقة دون قتال . لكن الباروني ، على انه قائد شجاع ، لم يتمكن من جمع الشمل حوله ، بحيث استطاع الايطاليون ان يكتسحوا المنطقة بدون صعوبة . وفي شهر آذار (مارس) ١٩١٣ انتقل الباروني الى استانبول .

على ان احتلال البلاد بالقوة شيء ، والسيطرة عليها شيء آخر . ولذلك لما نشبت الحرب العالمية الاولى في تموز (يوليو) سنة ١٩١٤ ، بدأ الايطاليون يواجهون الصعاب . ثارت القبائل في فزان وسرت ، ورد الايطاليون على ذلك باستعمال القوة ، ولم ينفعهم اعتمادهم على الاصدقاء من زعماء القبائل ، مثل عبد النبي بلخير ، ذلك بان رمضان السويحلي (١٦) منافس بلخير ، استدرج الايطاليين الى الهجوم على سرت ، حيث اوقع بهم شر وقعة وغنم الكثير من العتاد الهام (١٧) . وفي الوقت ذاته قامت قوة سنوسية ، يقودها السيد صفي الدين ، اخو السيد احمد الشريف ، بهجوم من برقة والتقت برمضان السويحلي . وقد بدا حينئذ كأنــه لا سبيل الى الدفاع عن الوجود الايطالي هناك ، إذ لو تعاون زعماء منطقة طرابلس مع السيد أحمد ونسقوا جهودهم لكانت نتيجة الاحداث تغيرت تغيراً تاماً .

ان الخصومات القبلية ومناوأة الطرابلسيين للزعامة السنوسية اضعفت حركة المقاومة الليبية . ذلك ان الظفر الذي ناله السويحلي على منافسيه دفع به الى فرض زعامته على منطقة طرابلس باجمعها ، ولم يكن مستعداً لاقتسام السلطة مع الزعماء السنوسيين . فانذر السيد صفي الدين اولاً بوجوب الانسحاب ، ثم عاد فانتصر عليه في معركة وقعت سنة ١٩١٦ . ورغبة في حقن الدماء انسحب السيد صفي الدين ، بأمر السيد ادريس ، الى برقة (١٨) . وقد اقتصرت نشاطات السنوسيين السياسية ، بعد ذلك ، على برقــة .

وقد ثبت ان حركة المقاومة في برقة ، بالرغم مما كانت تعانيه من قلة الموارد ، كانت اكثر فعالية بفضل القيادة السنوسية . فان السيد احمد الشريف ، بوصفه زعيماً للسنوسية ، زود الحركة ، مستعيناً بنفر من الضباط الذين كانوا في الجيش التركي ، بالقيادة اللازمة . وفي مقدمة هؤلاء الضباط كان عزيز علي المصري الذي زار السيد أحمد في الجغبوب لما اعلن

السيد بأنه ينوي متابعة الحرب بوصفه ممثلاً للسلطان . لكن لم يكن في استطاعة الباب العالي ، ولا الاقطار الاسلامية الاخرى ، تقديم العون اللازم ، مع ان مقاومة ايطالية اثارت حماسة بالغة في العالم الاسلامي .

لقد تقدم الايطاليون بانتظام لاحتلال برقة خلال ١٩١٣ – ١٩١٤ . ولم تستطع قوى السيد احمد ان تقوم بالمقاومة بشكل منظم ، لذلك التجأت الى حرب العصابات التي اقضت مضاجع الايطاليين . وقد نزل السيد احمد بنفسه الى الميدان ، فكان ذلك سبباً في بث الحماسة في اتباعه . وما اكثر ما تغلبت القبائل على العدو اذ اخذته على حين غرة واوقعت به خسائر فادحة . ومع ذلك فقد استطاع الايطاليون ان يحتفظوا بالساحل والقصبات ، بينما ظلت القبائل مسيطرة على المناطق التي كانت تستطيع فيها ان تضيق على العدو الخناق .

لما دارت رحى الحرب العالمية الاولى كانت الاحوال الداخلية في برقة قد تدهورت كثيراً بسبب القتـــال المستمر : فالسكان تناقص عددهم ، والموارد هزلت والاوبئة وغيرها من الامراض الوافدة ، وما لحق بالمنطقة من المجاعة ، اوهنت عزائم الشعب . ولم يكن الخلاف الذي بين السيد احمد وعزيز علي المصري اقل من هـــذه اثراً في اضعاف المقاومة ، إذ انتهى الخلاف بان انسحب عزيز الى مصر حاملاً معه القسم الاكـــبر من المدفعية (١٩) . وكان من الممكن ان تؤدي هذه الأمور الى انهيار داخلي تام واستيلاء ايطالية على برقة ، لكن تورط الباب العالي في الحرب ادى الى جر برقة الى المعترك القائم بين الدول الكبرى . وقد انجر الى هـــذه الخصومة الدولية زعماء السنوسية ، الذين كان همهم السير قدماً في الجهاد ضد ايطالية ، وذلك قسر ارادتهم .

وتجدد القتال بدخول ايطالية الحرب في ايار (مايو) ١٩١٥ . كان الباب العالي يحاول ان يحمل الاتباع السنوسيين على مهاجمة البريطانيين في

مصر ، لكن السيد احمد كان يحاول الاحتفاظ بعلاقات ودية معهم ، على ما يتضح من رسائله اليهم [٢٠] . ولما اضيفت برقة الى المنطقة التي كانت تحاصرها بريطانية ، زاد اعتماد السيد أحمد على العثمانيين في تزويده بما يحتاج اليه . فارغم السيد – ولعلّه أوقع في الشرك على قول البعض – على محاربة البريطانيين، مع انه لم يكن يرغب في ان ينزلق الى قتالهم فيما هو يحارب الايطاليين [٢١] . اجتازت القوات السنوسية ، يقودها ضباط اتراك ، الحدود المصرية في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٥، وتقدمت حتى السلوم ؛ ولكن القوات البريطانية قامت بهجوم معاكس في كانون الثاني (يناير) سنة ١٩١٦ ، وارغمت الجيش السنوسي على الانسحاب من مصر . بعد هذا الانسحاب سلم السيد أحمد شؤون برقة الى السيد ادريس ، الذي كان في اجدابية ، وارتحل الى الجغبوب . وإذ حسب السيد أحمد ان بقاءه في البلاد قد يحرج السيد ادريس في معالجته للقضايا العامة ، انتقل من الجغبوب الى سرت ، حيث حملته غواصة المانية الى استانبول . ولم يعد بعدها قط الى بلاده ، فقد قضى سنوات الحرب في تركية ، وصرف الجزء الاكبر من سني فترة ما بين الحربين في دمشق والحجاز ، حيث وافته منيته في المدينة في العاشر من آذار (مارس) سنة ١٩٣٣ [٢٢] .

السيد ادريس وتسوية السلم

جدير بنا ان نتذكر ان احوال برقة الداخلية كانت تتدهور باستمرار منذ دخول ايطالية الحرب ، وقد ساد البلاد تبرّم بسبب انجرار السيد أحمد الى القتال مع البريطانيين في مصر . وقد أخذ نفر من زعماء برقة يصارحون السيد ادريس ويلحون عليه بوجوب التدخل لانقاذ برقة من التردي في حالة سيئة ، وكان هو يعارض الحرب مع انجلترا ، ولكنه ظل بمعزل عن الأمور في اجدابية [٢٣] .

وكانت السلطات البريطانية في مصر تعرف هذا الوضع . ففي سنة ١٩١٤ ، إذ كان السيد ادريس في طريقه لقضاء فريضة الحج ، توقف في القاهرة ، وظل بعدها على اتصال بالبريطانيين . وعلى حد تعبير ايفانز برتشارد « يبدو انه [السيد ادريس] أوضح للسلطات البريطانية ان نظرته للمسألة لا تتفق تماماً مع نظرة ابن عمه ، ومن ذلك الوقت اخذ البريطانيون ينظرون بعين الرضى الى مطالبته بقيادة قبائل برقة » (٢٤) .

وقد وقع حادثان ايدا اسلوب السيد ادريس في معالجة الوضع . فان هزيمة السيد أحمد على ايدي البريطانيين حمله على الاقتناع بان المفاوضات اصبحت امراً لا بد منه . ولذلك فانه نقل الزعامة السنوسية الى السيد ادريس وانسحب من الميدان . وفضلاً عن ذلك فان هزيمة ايطالية على ايدي النمساويين وخاصة في كابورتو (سنة ١٩١٧) ، حملت الحكومة الايطالية على وقف الحملات العسكرية في ليبيا ، ووجوب الاتفاق مع السيد ادريس . وقد قامت السلطات البريطانية في مصر بدور الوسيط في هذه المفاوضات .

لقد بدأت المفاوضات الاولية بين بعثة بريطانية واخرى ايطالية ، في الجهة الواحدة ، وبين السيد ادريس ، في الجهة الثانية ، في الزويتينة سنة ١٩١٦ . ولم ينته الامر الى اي اتفاق نهائي ، ويعود ذلك ، بشكل عام ، الى ما قام بين السيد ادريس والايطاليين من انعدام الثقة ، ولكن توصل الفريقان الى سبيل للتواصل يمهد لهما الاستمرار في التفاوض . وقد استؤنفت المفاوضات في اوائل سنة ١٩١٧ في عكرمة على مقربة من طبرق . ورغم ما كان بين وجهتي نظر السيد ادريس والبعثة الايطالية من تباين ، فان وسائل الاقناع التي استعملتها البعثة البريطانية حملت الفريقين على الاتفاق على عدد من الشروط المعينة . فقد نصت اتفاقية عكرمة على انهاء القتال ، وسمحت بحرية التنقل بين منطقتي برقة : منطقة الاحتلال الايطالي ومنطقة نفوذ السنوسيين ، والقت مسؤولية حفظ الأمن

في كل من المنطقتين على عاتق الفريق الذي يحتلها (على ان لا ينشىء اي منهما مراكز حربية جديدة ولا يعتدي على أرض الفريق الآخر) ، وقالت بوجوب تجريد القبائل من السلاح . وقد عالجت فقرات اخرى قضية اعادة املاك السنوسيين اليهم ، وتعيين شيوخ للزوايا السنوسية ، على ان يدفع الايطاليون مرتباتهم . وكان الحفاظ على العقيدة الاسلامية والشريعة في المنطقة التي يحتلها الايطاليون مما اتفق عليه .

ولم تعترض الوصول الى اتفاق مع البريطانيين اية صعوبة ، لان السيد ادريس اعاد اليهم الاسرى جميعهم ، واستؤنفت العلاقات التجارية بطريق الساحل المصري . لم يسمح باقامة زوايا سنوسية في مصر ، لكن الزكاة كانت تجمع من اتباع السنوسية المقيمين في مصر . وعهد الى السيد ادريس بادارة واحة الجغبوب، مع انها كانت في مصر . لقد كان اتفاق عكرمة ، بالنسبة للايطاليين ، يعني احلالا للسلم اثناء الحرب ، وسبيلاً لتوطيد اقدامهم في المستقبل . ولم يكن الاتفاق ، بحال من الأحوال ، تسوية نهائية ، إذ ان كلاً من الفريقين كان ينوي ، على ما بدا من الاحداث التي تلت ، ان يستبد بالبلد كله ويطرد منها الفريق الآخر [٢٥] .

الادارة الوطنية في برقة واتفاقية الرجمة

وجدت ايطالية نفسها ، بعيد الحرب ، منهوكة القوى في الداخل ، وعاجزة عن ارسال قوات اضافية لتأكيد سيطرتها الفعالة على ليبيا . وقد قال كارلو شانزر ، وزير خارجية ايطالية : « استجابة لهذه الأمور ، بدا لحكومتنا ان الوقت قد حان لتجربة التعاون المباشر مع ابناء البلاد ، فيعطون حقوقاً سياسية ومدنية كانت من قبل محدودة برأي الحكومتين المركزية والمحلية » [٢٦] . وهذه السياسة ، التي كانت تتمشى مع روح ولسن ، التي كانت قد ذاعت في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، كان المقصود منها ارضاء ابناء الوطن المطالبين بالحكم الذاتي ، وتحقيق هدف ايطالية

بان تحكم ليبيا دون اللجوء الى القوة .

وقد اعد ، في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) من سنة ١٩١٩ ، قانونان اساسيان مختلفان ، قانون اساسي واحد لكل من برقة ومنطقة طرابلس الغرب يتفق واحوال المنطقة الاجتماعية . فكان لكل ولاية برلمانها الخاص ومجلس حكومتها ومجالسها المحلية التي كان يقصد منها ان تسدي للادارة الايطالية يد المعونة ليكون حكم البلاد وفقاً للتقاليد والعادات المحلية . وقد اجتمع برلمان برقة في نيسان (ابريل) سنة ١٩٢١ برئاسة السيد صفي الدين السنوسي . كان مكوناً من نحو ستين عضواً اكثرهم من زعماء القبائل الذين انتخبهم اتباعهم ، وبينهم عدد قليل من ابناء المدن . وكان ثمة ثلاثة اعضاء ايطاليين يمثلون الجالية الايطاليـــة . كانت جميع الاوامر او اللوائح التي يقصد منها تطبيق القانون الاساسي تعرض على البرلمان لاقرارها قبل صدورها ، كما كان البرلمان ينظر في الضرائب المباشرة ، ويبحث في المنافع العامة التي ارصدت لهـــا مخصصات في الموازنة . وكان للبرلمان الحق في ان يناقش الادارة الايطالية في المسائل الاداريـــة . وكان كل ما عقده البرلمان خمس جلسات ، آذار (مارس) سنة ١٩٢٣ ، حين حلّ بسبب قطع العلاقات مع السيد ادريس .

ان تطبيق هذه السياسة المتفتحة ، التي اوحى بها وجود حكومـــة اشتراكية في رومة ، عهد بتطبيقها الى جاكومو دي مارتينو ، حاكم برقة ، الذي ترجع معرفته بليبيا الى سنة ١٩٠٧ . كان دي مارتينو يثق بالسيد ادريس ويعتقد انه باستطاعة ايطالية ان تحكم برقة بطريقة غير مباشرة بواسطة نفوذ السيد ادريس . وكان مستشار مارتينو للشؤون الوطنية هو عمر منصور الكيخيا ، الذي كان ابوه من وجهاء البلاد وقد مثل برقة في البرلمان العثماني . وقد عمل عمر الكيخيا ضابط ارتباط بين السيد ادريس والادارة الايطالية . ورغبة في ان تترجم العلاقات الودية الى كلام رؤي من الضروري ان تستبدل اتفاقية عكرمة ، التي كان ينقصها الكثير ،

باتفاقية جديدة يقصد منها ان تحدد العلاقات السياسية والحربية الحديثة بين ايطالية وبرقة . وقد تم هــذا في اتفاقية الرجمة (٢٥ تشرين الاول ـ اكتوبر ـ ١٩٢٠) .

وقد منح السيد ادريس ، بموجب هذه الاتفاقية ، لقب « الامير » بحيث يكون وراثياً ، واعترف به رئيساً لحكومة ذات استقلال ذاتي تدير الاجزاء الداخلية من برقة ، المكونة من واحات الجغبوب واوجله وجالو والكفرة ، مع منحه حق الاقامة في اجدابية على انها مقر حكومته . وخصصت للسيد ادريس علاوة شهرية شخصية ، بالاضافة الى علاوة لاسرته ، وصار له حق ان يكون له علم خاص به ، وان تطلق المدافع تحية له حين قيامه بزيارة رسمية ، واصبح له حق استعمال باخرة رسمية . وقد وعد السيد ايضاً بمساعدات مالية لتغطية نفقاته العامة واخرى لشيوخ القبائل . ووضع جميع الموظفين الوطنيين ، القضاة وغيرهم من الذين يقومون بأعمال مختلفة ، على كشوف المرتبات الايطالية . وقد تم الاتفاق ايضاً على ان يستشار السيد في التعيينات وان يعطى حرية التنقل ، وسمح لجماعته بأن يحتفظوا بسلاحهم وان ينتخبوا من يمثلهم في البرلمان المحلي ، واعفيت الاراضي السنوسية من الضرائب . وقد قبل السيد ادريس ، من جهته ، بأن يتعاون في تطبيق القانون الاساسي ، وان يقصر جيشه على الف من الرجال (على انه يمكن ان يزاد العدد باتفاق متبادل) ، وان يشجع التجارة والمواصلات ، وان يصفي ، خلال ثمانية شهور ، الادوار السنوسية وجميع المنظمات السياسية والعسكرية المتصلة بها في المناطق الواقعة خارج حكومته . وقد وافق ايضاً على ان الزكاة يجب ان تدفع له ، لكن هذا لا ينطبق على شيء غيرها [٢٧] .

هذه الاتفاقية ، على ما فيها من امكانية خلق تنظيم صالح للعمل بين الاتباع السنوسيين وايطالية ، لم يكن المقصود منها وضع السلطة بيد السيد ادريس او الاعتراف به سياسياً ، مع انها اعترفت به ضمناً حاكماً مدنياً

بالاضافة الى اعترافهـــا به زعيماً للسنوسية . اما السيد فقد فشل ، من ناحيته ، في ان يحل الادوار في غضون المدة المحددة . وقد كان السبب الذي تذرع به هو ان المحافظة على النظام في منطقته اقتضت الابقاء على الادوار . وقد قبل دي مارتينو تعليل السيد ادريس وتولى توضيح حسن نية السيد لحكومته . ولكن لما استمرت الادوار دون ان تحل اصبح موقفه لا يحسد عليه . فاقترح على حكومته ان تظهر بمظهر القوة للتأثير على السنوسيين بضرورة الوفاء بعهودهم . ولكن نصيحته ، مع انها قبلت مبدئياً ، لم توضع موضع التنفيذ قط .

عندها حاول دي مارتينو تنفيذ اتفاقية الرجمة بدعمها بوثيقة اخرى ، تعرف باتفاقية بو مريم (١١ تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٢١) وقـــد تم بموجبها الاتفاق على ان تدار الادوار بالمشاركة ، ولو ان الامر الذي يجب ان تنتهي اليه القضية من حيث المبدأ هو حل الادوار . يضاف الى ذلك ان الادارة الايطالية قبلت ان تقوم بدفع نفقات الجيش الذي كانت له ادارة ثنائية .

توفي دي مارتينو بعد ذلك بفترة قصيرة ، وخلفه حاكم لم يكن يتمتع بثقة السيد ادريس ، كما ان انصاره من الايطاليين لم يستطيعوا احتمال سياسته الارضائية . وقد بدا واضحاً ، حتى قبل ان يقرر الحكم الفاشي نقض السياسة بكاملها ، انه لا بد من تجدد القتال . وقد جاء تولي موسوليني السلطة ، فاتحة لعهد جديد في تاريخ ايطالية الاستعماري ، فوضع حداً لسياسة الاسترضاء نحو السنوسيين ، واعلن سياسة اقرار السلام عن طريق الفتح العسكري . ففي ٦ آذار (مارس) سنة ١٩٢٣ حلّ الايطاليون الجيش المشترك ، واسروا على غرّة نصف الجيش السنوسي فيه . وفي اول ايار (مايو) اعلن الحاكم الجديد ، لويجي بونجوفاني ، ان جميع الاتفاقيات التي قامت بين ايطالية والسيد ادريس اصبحت ملغـــاة . وقد نقل الخبر رسمياً الى السيد ادريس ، الذي كان قد وصل الى القاهرة ، وزير

ايطالية المفوض في مصر . ولم يعد السيد ادريس الى برقة حتى تحررت من السيطرة الايطالية ، وظل في منفاه يقود الذين حملوا السلاح على ايطالية .

بعد ان غادر السيد ادريس البلاد ، القت السلطات الايطالية القبض على عمر منصور الكيخيا ، الذي كان يعمل مع دي مارتينو مستشاراً للشؤون الوطنية ، وحاكمته متهمة اياه بأن نفاقه قد ضلل الحكومة الايطالية وحملها على توقيع اتفاقية الرجمة . فقد ادعي ان عمر منصور ، الذي الح على الايطاليين بوجوب الاتفاق مع السيد ادريس ، نصح السيد بأن لا يحافظ على شروط الاتفاقية . وقد انتهت محاكمة عمر منصور ، في كل من بنغازي وروما ، بحجزه وسجنه ما يزيد على ست عشرة سنة ، لكنه عاد بعد الحرب العالمية الثانية الى الظهور ليمثل دوره في سياسة بلاده المحررة [٢٨] .

وقبل ان يغادر السيد ادريس برقة كان الزعماء الطرابلسيون قد اعلنوه اميراً على منطقتهم ، وهذا العمل زاد علاقاته بالايطاليين تعقيداً واوصل المشكلة الى نهايتها المحتومة . وسيبحث هذا العمل ، وتتابع الاحداث التي تمت في منطقة طرابلس الغرب في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، بعد ان نبحث الوضع الداخلي في تلك الولاية .

الجمهورية الطرابلسية

كانت سيطرة ايطالية ، في الحرب العالمية الاولى ، لا تكاد تتعدى مدينة طرابلس الغرب نفسها . ذلك ان سليمان الباروني ، الذي كان قد ارتحل الى استانبول ، لم يلبث ان عاد سنة ١٩١٥ بوصفه حاكماً جديداً لبلاده ، واستأنف الجهاد ضد ايطالية الى نهاية الحرب . ولما انتهت الحرب قرر الباروني والسويحلي ، وكانا قد اعلنا استقلال بلادهما ، ان يستمرا في الحرب اذا ما رفضت ايطالية الاعتراف بالاستقلال . وقد تم

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ اتفاق وطني على ان يتولى الامر مجلس مكون من اربعة اعضاء [٢٩] . وأعلمت ايطالية رسمياً بقيام الجمهورية ، وكان الفريقان مستعدين للتفاوض .

وافقت ايطالية – اتباعاً لسياستها الارضائية التي كانت قد اتبعتها في برقة – على الاعتراف بنظام الحكم هذا ، واصدرت قانوناً اساسياً ، في ١ حزيران (يونيو) ١٩١٩ [٣٠] . وكما كان لبرقة برلمان ، فان منطقة طرابلس كان لها برلمان ، وقبل الايطاليون بأن يحكموا البلاد بالتعاون مع السلطات الوطنية .

الا ان الوضع الداخلي لم يكن يدعو الى الرضى . ذلك بان موقف ايطالية الضعيف ، في كل من برقة ومنطقة طرابلس ، كان يغري زعماء البلاد بالالحاح على الاستقلال ، بينما كان الايطاليون يأملون ان يسيطروا على البلاد بوساطة الزعماء الوطنيين . ولم تكن حالة الزعماء الوطنيين من القوة بحيث تمكنهم من الاستمرار في حركة المقاومة لان المنافسة بينهم أضعفت الحركة . وقد أدرك الايطاليون حقيقة الوضع ، ومن ثم لم يقبلوا قط ان يسلموا هنا كما فعلوا في برقة .

وترتب على هذا ان عقد زعماء منطقة طرابلس مؤتمراً في غريان (تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٢١) تقرر فيه اجراء المفاوضات مع الحكومة الايطالية مباشرة . فذهب وفد برئاسة خالد القرقني الى رومة ، ولكن يبدو انه لم يتم الاتفاق على شيء ، فذهب القرقني الى موسكو ليحضر مؤتمراً اسلامياً عقد سنة ١٩٢١ [٣١] .

وفي الوقت ذاته فان ايطالية لم تقبل بمقررات مؤتمر غريان ، التي ضمت فيما ضمت ، اتفاقاً على ان تعرض زعامة منطقة طرابلس الى السيد ادريس ، فنشبت الحرب جذعة . وقد وجه جوسيبي فولبي ، حاكم منطقة طرابلس الجديد ، والذي كان رجلاً جم النشاط ، رسالة

الى زعماء المنطقة دعاهم فيها الى التعاون معه ، فلما رفضوا بدأ بسياسة اقرار السلام بالقوة . ولم يحتج الى كثير وقت لاحتلال منطقة القلاقل ، وذلك بسبب ان البلاد مستوية الارض ، وان الزعامة الوطنية الفعالة كانت مفقودة (٣٢) .

اعلان الامارة السنوسية ورحيل السيد ادريس الى مصر

كان في منح الايطاليين السيد ادريس لقب « امـــير » اعتراف بسلطته المدنية على برقة . وكان ذلك ممـــا حفز سياسي طرابلس ، الذين كانوا يتنافسون فيما بينهم على الزعامة ، على عرض زعامة منطقـــة طرابلس عليه . ذلك بأن الزعماء الطرابلسيين ، الذين ادركوا عجزهم عن الحصول من الايطاليين على شروط كتلك التي حصلت عليها برقة ، قرروا في مؤتمر غريان ان يعرضوا على السيد ادريس امارة منطقة طرابلس ، وعندهـــا يتمكن هو من مفاوضة ايطالية نيابة عن المنطقة .

وقد عين في غريان وفد برئاسة بشير السعداوي وحمّل وثيقة تاريخها ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٢٢ وقعها الزعماء البارزون ، منحوا بموجبها امارة المنطقة الى السيد ادريس . وكان وفد قد زار اجدابية من قبل (نيسان – ابريل – ١٩٢٢) ليتعرف الى مدى استعداد السيد ادريس لقبول هذه المهمة ، فاستقبل الوفد بحفاوة . ولكن لما منح السيد الامارة رسمياً وجد نفسه في أزمة محرجة . فقد اختلف مستشاروه فيما يبدو حول هـــذه القضية . ذلك انه لم يكن باستطاعته ان يعرض عن مثل هذا الواجب الوطني فينفر الزعماء الطرابلسيين ، ولم يكن راغباً ، من الجهة الاخرى ، في خصومة سافرة مع الايطاليين حول هذه المسألة بالذات .

وقد أجل الامير اتخاذ قرار ، بسبب الاحوال القائمة . وقد اثـــار المتطرفون ، وهم الذين كـــانوا يرغبون في قطع العلاقات بين السنوسيين

والايطاليين ، حادثة ترتب عليها ان شكا الايطاليون حالاً للسيد ادريس . ولما وجد السيد ان التذمر آخذ في التزايد بين الفريقين ، قرر اخيراً ان يقبل العرض الطرابلسي . ثم غادر البلاد ، متعللاً بسوء حالته الصحية ، برفقة قافلة ، الى القاهرة بطريق الجغبوب . وكان ذلك في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٢ ، وتبعه عدد من زعماء القبائل البارزين ، وبقي بعض معه في المنفى حتى تحررت بلادهم ، بينما عاد آخرون لمقاومة السيطرة الايطالية على البلاد [٣٣] .

عمر المختار وحركة المقاومة

ان انهيار المقاومة الطرابلسية لقوات الحاكم فولبي ومغادرة السيد ادريس برقة تركا في النفوس اثراً خاطئاً بأن المقاومة الليبية للاحتلال الايطالي قد انقصم ظهرها . وفضلاً عن ذلك فان الايطاليين كانوا قد نقلوا الى البلاد جيشاً اكثر مقدرة واكمل عدة وكانوا يدعون ان تحت امرتهم عشرين الف جندي اكثرهم من الفرق الارترية . واخيراً فان السلطات الايطالية كانت قد ثبتت اقدامها في المدن بحيث اصبح متعذراً على الاهالي فيها ان ينضموا الى الثوار في الصحراء .

وقد كان الوضع في الصحراء وفي الجبل الاخضر يختلف عن ذلك . فان رجال القبائل منذ ايام العثمانيين ، لم يخضعوا في الواقع لاي سلطة ولم يدفعوا الضرائب المنتظمة إلا نادراً . وقد كان الولاء للبيت السنوسي على أشده بين رجال هذه القبائل ، وقد شنت الحرب الشعواء على الايطاليين باسم السنوسية . لكن حرباً تشنها القبائل ضد جيش منظم لا يمكن ان تستمر مدة طويلة . ولذلك فان الذي مكن للجهاد ضد الايطاليين ان يستمر اكثر من تسع سنوات ، انما كان حرب العصابات التي كان رجال القبائل قد اعتادوها . وهذه الحرب ، التي تشن باسم السنوسية ، كانت بحاجة الى زعيم قبلي يقدم نفسه للسنوسية . وكان السيد عمر المختار هذا الرجل .

ولد السيد عمر في برقة نحو عام ١٨٦٢ من أسرة فرحان التي تنتمي الى قبيلة المنفة ، وقد تعلم في الزوايـــا السنوسية - اولاً في زنزور ثم في الجغبوب . وعمل تحت امرة السيد أحمد الشريف وقاتل الايطاليين منذ سنة ١٩١١ . وبعد انهيار المقاومة تبع السيد ادريس الى القاهرة . ولكن هناك قرر ، وذلك كما يبدو كان بالاتفاق مع السيد ، ان يعود ويتولى قيادة حركة المقاومة لايطالية .

ما ان عاد عمر المختار الى برقة سنة ١٩٢٣ حتى جمع حوله نفراً من زعماء القبائل النافذي الكلمة (٣٤) . وأعاد تنظيم قوة كان العنصر الرئيسي فيها من تلك الأدوار التي استولى عليهـــا الايطاليون قبـــل انتقال السيد ادريس الى المنفى . والسيد عمر ، الذي ثبتت جرأته ومهارته كقائد لحرب العصابات ، تولى قيادة فئة قليلة لكنها سريعة الحركة فعالة . وكـــان ذلك سبباً في شغل الايطاليين ، قرابة عقد من السنين ، في تعقبه .

وكانت الاساليب العسكرية التي لجأت اليها القوة القبلية بقيادة عمر في مهاجمة الايطاليين عجيبة ، فان انسحابها السريع ، مع ما كانت تستولي عليه من الاشياء لم يتح للايطاليين الوقت الكافي للدفاع عن السكان الذين كانوا تحت سلطانهم ، ولا هو اتـــاح لهم الفرصة لان يشتبكوا معها في معركة . والواقع انه عندما كان الفريقان يشتبكان في معركة ، كانت جماعة عمر تصاب بالخسائر ، لكن اكثر المعارك كان من نوع الهجوم الخاطف (المفاجىء) . وكان عمر ورجاله من القبائل اكثر حرية في التنقـــل ليلاً ، بحيث اصبحت قوته « الحكومة الليلية » في البلاد ، فكانت تجمع الزكاة والتبرعات الاخرى من المواطنين . وليس من شأن هذا الكتاب ان يبحث في تفصيلات العمليات الحربية التي بحثتها مظان اخرى (٣٥)، لكن مما يلفت النظر ان هذه العمليات ، مع ان امرها آل الى التوقف في النهاية ، يعود اليها الفضل في تحدي الليبيين للحكم الايطالي ورفضهم التفاهم مع

ايطالية . والسيد عمر ، الذي اصبح اسمه اسطورة ، الهم الشباب الليبي ، بعد الحرب العالمية الثانية ، ان يعمل من أجل استقلال البلاد بوساطة جمعية سياسية تحمل اسم عمر المختار .

وبعد عقد من سني المقاومة عرف الايطاليون سبيل معالجة الوضع . فقد قطعت المؤن من مصر والسودان باقامة حاجز من الاسلاك الشائكة يمتد محاذياً للحدود المصرية ، اما المواطنون الذين كانوا يمدون حركة المقاومة فقد عوملوا بقسوة متناهية . واخيراً وقع السيد عمر أسيراً في ايدي الايطاليين اثناء احدى معاركه معهم ، وكان ذلك في ١١ ايلول (سبتمبر) ١٩٣١ . وكان غرازياني ، الحاكم الايطالي يومها في اجازة ، فعاد على جناح السرعة ليضع حداً لحركة كانت ، في الواقع ، عمل قائد بمفرده . وقد حوكم عمر محاكمة عاجلة ، ومع انه كان قد بلغ من الكبر عتياً وكان جريحاً ، فقد اعدم شنقاً امام جمهور كبير في ١٦ ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٣١ [٣٦] . وكانت المقاومة قد اضعفها انقطاع الموارد فما لبثت ان انهارت بعد موت عمر .

المنفى

قرر السيد ادريس مع نفر من اتباعه الاقامة في مصر ، واختار غيرهم الاقامة في غيرها من البلاد العربية [٣٧] . وقد رحبت الحكومة المصرية بالسيد ادريس لكنها اوضحت له انه يتحتم عليه بصفته لاجئاً ان يمتنع عن النشاط السياسي ، حرصاً منها على عدم اغضاب الايطاليين الذين كانت لهم مع مصر ، وخاصة مع الاسرة الحاكمة ، صلات صداقة . وقد قبل السيد بذلك ، ولو ان اتباعه كثيراً ما كانوا يسترشدون برأيه في القضايا السياسية .

وقد شغل اكثر المهاجرين فيما بعد في تحصيل معاشهم فلم يسهموا في

النشاط السياسي . والذين كان بوسعهم ان يستمروا في الجهاد ضد ايطالية كانوا قلة ، وذلك بسبب نقص الموارد المادية . يضاف الى ذلك ان الاقطار العربية كان اكثرها في ذلك الوقت تحت السيطرة الاوروبية ، فلم تستطع ان تقدم لليبيين إلا القليل من العون . وقد ألفت بعض اللجان وأهمها لجنة الدفاع الطرابلسية البرقاوية في دمشق ، بقيادة السعداوي وعمر شنيب ، ولكن نشاطها كان يقتصر على احتجاج يقدم بين الفينة والفينة على جور الحكم الايطالي في ليبيا . وقد تعاون المهاجرون مع العاملين في الحقل الوطني في البلاد العربية الاخرى وحاولوا ان يؤثروا على ايطالية لتبدل سياستها نحو ليبيا . فقد قاموا بما سُمّي « حملة قلمية » حيثما كان سمح للصحافة بالحملة على ايطالية [٣٨] . ولعل من أشد الحملات عنفاً تلك التي قادها بشير السعداوي في سورية والامير شكيب ارسلان في صحيفته « الامة العربية » التي كان يصدرها في جنيف باللغة الفرنسية . وقد حج السعداوي عام ١٩٣١ والقى خطاباً على مسمع آلاف من الحجاج في مكة ندد فيه بمظالم الايطاليين في ليبيا [٣٩] .

وكان الجهد الذي اتسم اكثر من غيره بطابع الجد لحمل ايطالية على تبديل سياستها هو التقارب الذي تم بين موسوليني والامير شكيب ارسلان سنة ١٩٣٥ ، وقد ادى الى اطلاق سراح بضعة آلاف من الليبيين الذين كانوا محجوزين في معسكرات صحراء سرت ، لكن علاقة الامير ارسلان مع موسوليني لم تحز موافقة الليبيين ، وقد رفضها فيما بعد ذلك غالبية الزعماء العرب [٤٠] .

وقد نالت جهود مصر في اسداء العون للمهاجرين الليبيين كل تقدير ، لكن قبولها بمطلب ايطالية للحد من نشاطهم السياسي كان مدعاة لخيبة أمل الكثيرين منهم . ولعلّ شر ما آلمهم هو اتفاق مصر مع ايطالية في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٥ على التنازل عن واحة الجغبوب لايطالية . وقد وجه

المهاجرون الليبيون اللوم الى مصر على هذا العمل بسبب ما كان لهـــذه الواحة في نفوس السنوسيين من مكانة . الا ان مصر عرضت على الليبيين المقيمين في ارضها ، وخاصة اولئك الذين جاءوا أصلاً من المنطقة الـــتي اعطيت لايطالية ، حق التجنس بالجنسية المصرية . على ان وضع المهاجرين ظل ، مع ذلك ، متقلقلاً ، ذلك لأن ايطالية كثيراً ما احتجت عـــلى نشاطهم باعتباره يحول دون استتباب النظام والاستقرار داخل ليبيا نفسها .

وقد أصبح واضحاً للعيان انـــه إذا لم تشتبك ايطالية في حرب تنتهي بخذلانها ، فلا امل لليبيا في استرداد حريتها . وقد غلب الظن ان مثل هذه المناسبة اصبحت قاب قوسين او ادنى سنة ١٩٣٥ لما هاجمت ايطالية اثيوبية ، ولكن نجاح موسوليني في تحدي عصبة الامم في ضم اثيوبية وضع حداً لمثل هذه الأحلام [٤١] . فلما وقعت ازمة سنة ١٩٣٨ ، واخذت سحب الحرب تشير الى ان ايطالية قد يجرفها تيار الخصومة مع دول اخرى، عندها فقط ، عاد الليبيون الى البحث في ملابسات الاحوال الجديدة بالنسبة لبلادهم ، واحتمال تحريرها من السيطرة الايطالية .

٢ الحرب والتحرر

لما تأزم الوضع الدولي قبيل ابتداء الحرب ، نشط المهاجرون واخذوا يمعنون النظر في طريقة افادتهم من الظروف الجديدة التي قد تنشأ عن اشتباك ايطالية في حرب مع انجلترا . لكن المنفيين كانوا قد تفرقوا ، وكانت الخلافات بين الطرابلسيين والبرقاويين ناشبة حول الاعتراف بزعيم المستقبل . فالبعض كان ينادي بزعامة السيد صفي الدين ، وهو اخ اصغر للسيد أحمد الشريف . لكن الاغلبية كانت متفقة على أن يكون الزعيم هو الامير ادريس ، الذي كان قد قام بدور هام في السياسة الليبية .

فلما اندلعت نيران الحرب في ايلول (سبتمبر) ١٩٣٩ ، نشط الى العمل الزعماء الطرابلسيون والبرقاويون الذين كانوا راغبين رغبة صادقة في تناسي خلافاتهم ، وسرعان ما رأوا حالاً الحاجة الماسة الى تنسيق الجهود بالاتفاق على زعامة عامة ، فدعوا الى مؤتمر للبحث في الفرصة التي اتاحتها الحرب لاسترداد بلادهم . وقد عقدت الاجتماعات في الاسكندرية بين ٢٠ و ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٩ ، وبعد ان دار البحث في

تناسي الخلافات الشخصية بين الزعماء الطرابلسيين والبرقاويين ، تقرر ان يعهد بالزعامة العامة للسيد ادريس ، على شريطة ان يعين لجنة مشتركة من زعماء طرابلسيين وبرقاويين ، يكون عملها ان تقدم له النصح في كل عمل قد يتخذ مما يتعلق بتحرير بلادهم[1] . وعلى كل فان هذه اللجنة الاستشارية المشتركة لم تعمل بشكل مرضٍ واستمرت الحزازات الشخصية تسمم العلاقات بين الزعماء الطرابلسيين والبرقاويين .

القوات السنوسية

بالرغم من اتفاق الزعماء الطرابلسيين والبرقاويين في الاسكندرية على وجوب رتق الخرق فيما بينهم ، فانهم اخفقوا ، لما دخلت ايطالية الحرب في حزيران (يونيو) ١٩٤٠ ، في الاتفاق على خطة للتعاون مع بريطانية . فقد كان كثيرون من الزعماء الطرابلسيين يعتقدون ، على غرار ما كان شائعاً حينئذ في العالم العربي ، بأن النصر سيكون حليف دول المحور ، وان بريطانية لم يعد لها حظ في البقاء . ومن ثم فلم يكونوا يرغبون في معاداة ايطالية بالانضمام الى اعدائها ، بينما تقع طرابلس فريسة عزلاء في قبضتها . اما الزعماء البرقاويون ، وهم خصوم الداء لايطالية ، لم تساورهم مثل هذه المخاوف كما ان بلادهم لم تسمح لنفسها بالرضى عن الحكم الايطالي . لذلك رحبوا بدخول ايطالية الحرب ، وكانوا شديدي الرغبة في استئناف جهادهم ضدها . وقد قال جلالة الملك ادريس للمؤلف[2] : «كانت هذه المناسبة فرصة لنا لاطلاق آخر سهم ضد اعداء بلادنا . فان نجحنا فقد استردت البلاد ، وان اخفقنا ، فلن نخسر شيئاً لأن بلادنا كانت على كل حال في قبضة العدو» .

وعلى هذا فان السيد ادريس ، الذي كان على اتصال بالسلطات البريطانية في مصر ، وافق بناء على الحاح الكثيرين من اتباعه ، على تنظيم قوة عربية ، تعمل تحت الامرة البريطانية ، لتحرير بلاده . وقبل ان

تدخل ايطالية الحرب ، كان البريطانيون قد نظروا في امكان الافادة من تأييد العرب المنفيين من ليبيا لتنظيم قوة عربية [٣] . وبعد دخول ايطالية الحرب دعا الجنرال (المارشال فيما بعد) مايتلاند ولسن ، القائد العام للقوات البريطانية في مصر ، السيد ادريس رسمياً الى ان يعرض على اتباعه المشاركة في انشاء قوة سنوسية وعهد الى الكولونيل (الميجر جنرال فيما بعد) س. ا. بروميلوف في تنظيمها . وقد دعا السيد ادريس ، بالاتفاق مع البريطانيين ، الزعماء البرقاويين والطرابلسيين الى اجتماع يعقد في القاهرة في الثامن من آب (اغسطس) ١٩٤٠ للبحث في طبيعة المساعدة التي يمكن ان تقدم للبريطانيين . وفيما يلي نص الرسالة [٤] :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الفاضل الشيخ أحمد الشتيوي السويحلي حفظه الله . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد فنتمنى لكم أن تكونوا على أحسن حال . ثم نحيطكم علماً بان الحكومة البريطانية قد صممت على ان تبتدىء فوراً في تكوين فصائل من القبائل السنوسية العربية لاسترداد حرياتهم واستخلاص بلادهم من ايدي الايطاليين الظلمة ، واعادة الاستقلال اليهم مرة أخرى . والمرجو منكم أن تحضروا الى القاهرة في يوم الخميس ٨ أغسطس ١٩٤٠ في رقم ٦ شارع النباتات – جردن سيتي – بالقاهرة لاجل المباحثة في شروط الخدمة المقترحة ، ولنعلم منكم عدد الرجال الذين يمكنكم أن تعتمدوا عليهم في تنفيذ هذا المشروع ، مع ملاحظة أن مصاريفكم ستكون على حساب الحكومة البريطانية العظمى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في ٣ أغسطس سنة ١٩٤٠

بروملي ، محمد ادريس المهدي السنوسي

ختم

وقد عقد الاجتماع في ٧ آب (اغسطس) ١٩٤٠ ، قبل الموعد المحدد بيوم واحد ، وقد دعا السيد ادريس ، في بيانه الافتتاحي ، مواطنيه الى الاسهام في العمليات الحربية في سبيل تحرير بلادهم نهائياً. وقد حضر الاجتماعات قلة من المهاجرين الطرابلسيين ، لكن احمد السويحلي وطاهر المريض ، وهما من كبار زعمائهم ، وصلا متأخرين في الجلسة الختامية في ٩ آب (اغسطس) بحيث لم يسمعا كلام الجنرال مايتلاند ولسن ورفضا المشاركة في المباحثات . ولما عرض عليهما ان يوقعا القرارات ابيا ذلك وانسحبا ، بصحبة نفر آخر ، من المؤتمر . وقد علل الزعماء الطرابلسيون ، وهم اكثر تعقيداً من مواطنيهم البرقاويين ، تصرفهم بأنهم انما ارادوا ان يحصلوا من بريطانية على وعد قاطع باستقلال بلادهم في المستقبل ، قبل ان يلقوا بثقلهم في الحرب الى جانبها . وقد اتخذ المهاجرون البرقاويون ، تؤيدهم فئة قليلة من الطرابلسيين ، القرارات التالية [٥] :

« ١ ــ وضع الثقة في دولة بريطانية العظمى التي مدت يد المساعدة لتخليص الوطن الطرابلسي البرقاوي من براثن الاستعمار الايطالي الغاشم .

٢ ــ اعلان الامارة السنوسية والثقة التامة بالأمير السيد محمد ادريس السنوسي المهدي المبايع له بالامارة على القطرين .

٣ ــ تعيين هيئة تمثل القطرين ، طرابلس وبرقة ، تكون مجلس شورى للامير المشار اليه .

٤ ــ خوض غمار الحرب ضد ايطالية بجانب الجيوش البريطانية وتحت علم الامارة السنوسية .

٥ ــ تعيين حكومة سنوسية تدير الشؤون اللازمة في الوقت الحاضر موقتاً .

٦ ــ تعيين هيئة تجنيد يكون مقرها ضمن مقر الحكومة السنوسية .

٧ ــ التوسل لدى الحكومة البريطانية بواسطة الامير المشار اليه بطلب المخصصات اللازمة للتجنيد ولادارة الحكومة وتعيين ميزانية خاصة ونظام

موقت مستمد من الميثاق الوطني حسب عوائد وتقاليد العرب .

٨ – تفويض سمو الأمير بمراجعة الدولة البريطانية لعقد الاتفاقات والمعاهدات السياسية والمالية والحربية التي توفي هذه الغاية وتضمن للوطن حريته واستقلاله » .

وهذه المقررات المؤلفة من ثماني مواد ، قرئت على العموم ووقعت من قبل الموجودين ، وعلى اساسها تم الاتفاق على التمسك بها تحت راية الأمير مستعينين بالله .

وقد اصبحت الوثيقة المحتوية لهذه القرارات ، والتي ارسلت رسمياً الى الجنرال ولسن ، هي الاساس الذي قام عليه التعاون بين الليبيين وبريطانية (٦) . فقد وافق عليها المهاجرون الليبيون في سورية والسودان وتونس وعرضوا الانضمام الى مواطنيهم في مصر . وفتح مكتب للتطوع باشراف الكولونيل بروميلوف ، الذي كان يساعده الكابتن (فيما بعد الكولونيل) ج . ن . د . اندرسن بوصفه ضابط ارتباط . وقد نظمت خمس وحدات للقيام بحرب العصابات في الجبل الاخضر حالما تسمح الاحوال بذلك . وقد قامت القوة السنوسية ، التي اعيد تنظيمها فيما بعد كجيش نظامي ، بدورها في حملة الصحراء الغربية (٧) . وصدرت التعليمات الى الليبيين في تونس والسودان بوجوب التعاون مع السلطات الفرنسية ، مع ان مجال نشاطهم كان اضيق بكثير . وسلم بعض الليبيين ، الذين كانوا قد ارغموا على القتال في صفوف الايطاليين ، سلموا انفسهم وانضموا الى القوات البريطانية في معركة سيدي براني .

فلما وجد المهاجرون الطرابلسيون ان الخطوة الاولى انفرد بها الزعماء البرقاويون ، انقسموا فيما بينهم . ففريق منهم ، غالبه من مهاجري المنطقة الشرقية في طرابلس ، ايد السيد ادريس وانضم الى القوة السنوسية . والفريق الآخر ، بقيادة المريض والسويحلي ، لم يعترف بالزعامة السنوسية

على ليبيا باجمعها ، ولم يتعاون في انشاء جيش تحت اشراف السيد ادريس . وترتب على ذلك انهم انشأوا لجنة طرابلسية واستأذنوا السلطات البريطانية في انشاء جيش طرابلسي على حدة [٨] . وقد حاولت السلطات البريطانية ان توفق بين الفريقين المتخاصمين ، لكن الخلاف المستحكم بين الزعماء جعل توحيدهم في حكم المستحيل . وقد لام الزعماء الطرابلسيون السيد ادريس لانه غرر بمواطنيه على القتال الى جانب بريطانية قبل الحصول على تعهد مؤكد منها بالاستقلال ، ولانه لم يستشر اللجنة المشتركة الاستشارية قبل ان يقرر التعاون مع بريطانية ، ولانه اطلق لقب « سنوسيين » على اولئك الذين رغبوا في التعاون معــه قبل موافقتهم على اللقب مسبقاً [٩]. ولما كان الزعماء الطرابلسيون قد عرضوا التعاون مع بريطانية على اساس الشروط نفسها التي قبل بها السيد ادريس ، دون الاعتراف بزعامته ، فان مناوأة الزعماء الطرابلسيين للزعماء البرقاويين قد انحصرت اخيراً في رفض الزعامة السنوسية على منطقة طرابلس [١٠] .

تعهد بريطانية العظمى لبرقة

بالاستناد الى التفويض الذي منح للسيد ادريس في مؤتمر القاهرة (٩ آب – اغسطس – ١٩٤٠) « بمراجعة الدولة البريطانية لعقد الاتفاقات والمعاهدات السياسية والمالية والحربية مع الحكومة البريطانية » [١١] فانه كتب في ٢٧ آب (اغسطس) ١٩٤٠ الى الكولونيل بروميلوف بالاقتراحات التالية :

١ – ان تمنح بريطانية العظمى الليبيين استقلالاً داخلياً في بلادهم .

٢ – ان يتولى شؤون الحكومة الليبية امير مسلم تقبل به الحكومة البريطانية .

٣ – تتولى بريطانية العظمى الحماية على ليبيا وتدير شؤونهــا المالية

والحربيـــة حتى يتسنى لليبيا ان تبلغ مستوى ارفع في الامور الاجتماعية والثقافية والمدنية .

وقد اوضح السيد ادريس في المحادثات التي دارت في القاهرة مع السلطات البريطانية ان بلاده فقيرة وقليلة السكان وانه لا غنى لها عن المساعدة البريطانية . وقد تم الاتفاق ضمنا على ان ليبيا ، مثل شرق الاردن ، ستقوم امارة لها استقلال ذاتي يأخذ بيدها مستشارون بريطانيون ، مع ان الحكومة البريطانية لم تقدم اية ضمانات محددة بخصوص مستقبل ليبيا .

وهذا التفاهم الموقت لم يقبل به الزعماء الطرابلسيون المداورون الذين طلبوا ، بعد استشارة عبد الرحمن عزام [١٢] ، تعهداً واضحاً بالاستقلال في المستقبل . وعلى كل فانه لمـــا احتل الجنرال ويفل برقة في شتاء ١٩٤٠ — ١٩٤١ اصيب الزعماء البرقاويون ايضاً بخيبة امل لانه لم تقم حالاً حكومة سنوسية في بلادهم . يضاف الى ذلك ان الاحداث التي جرت في اثيوبية والمشرق في سنة ١٩٤١ ، والتي ادت الى اعتراف بريطانية بالامبراطور هيلا سلاسي حاكماً لاثيوبية المستقلة ، والى اعلان فرنسة الحرة استقلال سورية ولبنان ، حملت الزعماء البرقاويين على طلب معاملة مماثلة لبلادهم . ومن ثم فقد وجه السيد ادريس رسالة الى المستر اوليفر لتلتون ، وزير الدولة البريطاني في القاهرة ، بتاريخ ١٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٤١ يطالب فيها ان تعامل بلاده كما عوملت اثيوبية ، اي ان تمنح الاستقلال التام حالاً . ورسالة السيد هذه ، التي كتبها نزولاً عند رغبة اتباعه وخاصة عمر شنيب الذي كان قد مثل دوراً فعالاً في العمل الوطني في سورية [١٣] ، لم تحظ بالقبول لدى السلطات البريطانية ، التي لم تكن مستعدة للارتباط بأي شيء يتعلق بمستقبل ليبيا ، قبل ان تضع الحرب اوزارها . وعلى كل فقد كان السيد في المحادثات الخاصة التي دارت بينه وبين السلطات البريطانيـــة اكثر اعتدالاً واظهر اكتفاءه بالتعهدات الشفوية .

وكانت المراسلات التالية بين السيد ادريس وبين السلطات البريطانية في القاهرة تتناول طلبه الحصول على تعهد خطي ، سواء أكـــان عاماً ام سرياً ، الغرض منه ارضاء اتباعه . وقد حذر كثيرون وخاصة الزعماء الطرابلسيون ، السنوسيين الذين تعاونوا مع البريطانيين ، بأن هذه الوعود العرقوبية لا قيمة لها ما لم يضمنها تعهد خطي واعداً بالاستقلال بعـــد الحرب . وردد السيد ادريس للبريطانيين صدى التذمر الذي ابداه اتباعه وذهب ، في احدى رسائله ، الى حد القول بأنه اذا لم يقم البريطانيون بعمل يجعل موقفه الشخصي امام اتباعه اقل حرجـــاً ، فانه يضطر الى الانسحاب من اي دور فعال في التعاون معهم .

خلال سنة ١٩٤١ شغلت السلطات البريطانية في القاهرة بالمحادثات مع السيد ادريس من جهة ، وبالاتصال مع وزارة الخارجية من جهة ثانية . وقد أوصى وزير الدولة البريطاني ، بعد استشارة الضباط المسؤولين عن الشؤون السنوسية ، وزارة الخارجية بوجوب اصدار تصريح عام يضمن للسيد ادريس واتباعه استقلال بلادهم في المستقبل . وفي مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢ اصبح باستطاعة وزير الدولة ان يبلغ السيد ادريس بأن وزير الخارجية قرر بان يدلي امام البرلمان بتصريح عن مستقبل بلاده ، ونقل اليه نص التصريح نفسه . وفي ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢ صرح انتوني ايـــدن إجابة عن سؤال اثير في مجلس العموم ، بما يـــلي :

« لقد اتصل السيد ادريس السنوسي بالسلطات البريطانية في مصر في غضون شهر من انهيار فرنسة ، وفي وقت كان فيه الموقف الحربي في افريقية في غير صالحنا . وتلا ذلك تنظيم قوة سنوسية من تلك الجماعة من اتباعه الذين اتيح لهم ان يفروا من الظلم الايطالي في فترات متفاوتة خلال السنوات العشرين الماضية . وقد قامت هذه القوة بخدمات كبيرة

ساندتنا فيها اثناء الحملة الناجحة في الصحراء الغربية في شتاء ١٩٤٠ – ١٩٤١ ، وها هي ذي تقوم الآن بدور فعال في الحملة القائمة حالياً . وانني اغتنم هذه الفرصة لاعرب للسيد ادريس السنوسي واتباعه عن امتنان حكومة صاحب الجلالة للعون الذي قدموه ولا يزالون يقدمونـــه في الجهد الحربي البريطاني . اننا نرحب بمشاركتهم لقوات جلالته في محاولة القضاء على الخصوم المشتركين . وحكومة جلالته مصممة على ان لا يقع السنوسيون في برقة، مهما كانت الظروف، تحت السيادة الايطالية عند انتهاء الحرب» [١٤].

ان تصريح ايدن الذي لم يقطع عهداً صريحاً بأن برقة ستستقل بعـــد الحرب ، جاء مخيباً لآمال السيد ادريس وبعض اتباعه ، وكان موضع نقد عنيف من الزعماء الطرابلسيين . وقـــد اشار السيد ادريس الى ان التصريح ، رغم انه وعد بتحرير برقة من الظلم الايطالي ، كان سلبياً وخالياً من اي وعد ايجابي بالاستقلال . ولذلك فقد ارسل في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٤٢ مذكرة الى وزير الدولة طالباً من بريطانية :

(١) ان تعلن استقلال ليبيا التام في شؤونها الداخلية والاعتراف بحاكم مسلم رئيساً لدولتها .

(٢) ان تضمن سلامة ليبيا ضد اي هجوم .

(٣) ان تعقد مع ليبيا معاهدة ، يتفق على شروطها .

(٤) ان تعين لجنة بريطانية ليبية لوضع الاسس التي ستقوم عليها الدولة الليبية .

لم تكن مثل هذه المقترحات ، المحددة التي تتطلب عملاً سريعاً ، لتلقى قبولاً عند البريطانيين في وقت لم تكن قوى المحور قد اخرجت فيه من شمال افريقية بعد . وقد أوضح للسيد ادريس انه لا سبيل الى قطع وعود محددة قبل نهاية الحرب ، مع انه أكد له ان بلاده ستنال حريتها بعد الحرب . وبالرغم من جهود السيد ادريس في الحصول على وعد

ايجابي بالاستقلال ، فان الزعماء الطرابلسيين لاموه لا لأن تصريح ايــدن لم يشمل منطقة طرابلس مع برقة في استبعاد عودة السيطرة الايطالية اليها فحسب ، ولكن ايضاً لأن التصريح ، باشارته الى السنوسي ، تضمن اعترافاً مسبقاً من الحكومة البريطانية بالزعامة السنوسية (١٥) .

وقــد كان السيد ادريس ، بالرغم من تذمر المتطرفين ، ينظر الى الموقف نظرة تفاؤل ، وقد اكد لاتباعه ان الوعود الشفوية التي قطعت له باستقلال بلاده سيحافظ عليها بعد الحرب . وقد سأل مؤلف هذا الكتاب جلالة الملك ادريس في مقابلة تمت في ٣١ آب (اغسطس) ١٩٦١ ، عن سبب تلكؤ البريطانيين في تقديم وعد مكتوب بالاستقلال . فكــان جواب جلالته « لقد اشار البريطانيون الى انهم قطعوا عهوداً [مكتوبة] للملك حسين [ملك الحجاز] اثناء الحرب العالمية الاولى ولم يتمكنوا من الوفاء بها فيما بعد . لذلك امتنعوا عن قطع عهود مثل هــذه ، وفضلوا ان يقدموا لحلفائهم ، اقصى ما يمكن من المعونة بعد ان يربحوا الحرب » . ثم اضاف جلالته بانه اوضح للزعماء البرقاويــين التأكيدات البريطانية ، وقد اتفق الجميع على ان ما يقدمونه للجهد الحربي انما هو ضمانة سيطالبون لقاءها باستقلال بلادهم بعد الحرب . وقد كان السيد ادريس مطمئناً الى ان التعاون مع بريطانية سيؤول في النهاية الى فوائد ايجابية لبلاده ، اذ على اي اساس ، كما أشار جلالته ، يستطيع مواطنوه ان يطالبوا بريطانية بتأييدهم ان هم لم يتعاونوا معها اثناء الحرب ؟

احتلال بريطانية لبرقة ومنطقة طرابلس

مع ان الشعب الايطالي كان على وجه العموم يقاوم الحرب ، ومــع ان قادتهم العسكريين كانوا يعرفون تمام المعرفة مواطن الضعف في بلادهم ، فان موسوليني اغرته الآمال العراض بتحقيق حلمه بانشاء امبراطوريــة رومانية جديدة على انقاض الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية اللتين بدتا

له على وشك الانهيار . ولو اتيح لموسوليني ان يعرف ان القوى البريطانية ستدمر امبراطوريته قبل ان ينقذه شركاوه المحوريون ، لعله ما كـان ليلقي بنفسه في التهلكة ، وربما لم تتمكن ليبيا (والاجزاء الاخرى من امبراطوريته الافريقية) من اية فرصة للتحرر من السيادة الايطالية .

في ١٠ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٠ اعلنت ايطالية الحرب رسمياً على بريطانية العظمى . وكانت قواتها في ليبيا ، المكونة من نحو تسع فرق ، اكبر من القوات البريطانية عدداً ، ولكنها كانت دونها عزماً وفعالية . كان مجموع قوة السلاح الجوي الايطالي في ليبيـا ، عند بدء الحرب ، قرابة ٢٥٠ طائرة ونحو ثمانين كانت في جزر الدودكانيز . وكانت هـذه القوات ، التي وضعت تحت قيادة المارشال بالبو ، قـد نظمت باسم الجيش الخامس في منطقة طرابلس والجيش العاشر في برقة . وكان موقع ايطالية الجغرافي في البحر الابيض المتوسط قد يسّر لها ان ترسل الامدادات الى هذه القوات بطريق الجو او البحر دون ان يتمكن اعداوها من التدخل جدياً . الا انه بدا على الاسطول الايطالي ، من اول الأمر ، التردد في القيام بواجبه ، وسرعان ما بدأ يتعرض لخسائر فادحة . وظهرت القوة الجوية الايطالية بمظهر العجز والتّراخي، ودل ذلك على انها لم تكن مستعدة للعمـل [16] .

كان على جيش بالبو الخامس ، قبل انهيار فرنسة، ان يدافع عن حدود ليبيا الغربية من هجوم القوات الفرنسية في تونس ليتمكن الجيش العاشر من الدفاع عن برقة من هجوم القوات البريطانية في مصر . وخلال الشهر الاول الذي تلا دخول ايطالية الحرب كانت الحركات البريطانية في الصحراء الغربية ، بقيـادة الجنرال (المارشال فيما بعد) ارتشبالد ويفـل ، مقصورة على مناوشات دفاعية والقيام بحراسة المنطقة الممتدة بين البردية وطبرق والواقعـة جنوبي الجغبوب . وبعد انهيار فرنسة اخـذ المارشال غرازياني [17] ، الذي خلف بالبو في منصب القائد العام في ليبيا ، بالاستعداد

للهجوم على مصر . وقد صدر الامر من موسوليني بوجوب قيام غرازياني بالهجوم على مصر ، سواء اتمت الاستعدادات ام لم تتم ، في اليوم الذي يهبط فيه الالمان في انجلترا . واصدر موسوليني امراً آخر ، في اوائل شهر ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٤٠ ، رغم شكوى غرازياني من انه لم يتلق المعدات اللازمة لكتيبتين ليبيتين ميكانيكيتين ، بأن يبدأ الهجوم على مصر بقطع النظر عن هبوط الالمان في انجلترا . فكان على غرازياني ان يبدل خططه ويبدأ بالعمليات الحربية على الحدود المصرية الساحلية في ١٤ ايلول (سبتمبر) ، فتقدم حتى سيدي براني . وقد اعتبرت هذه الغارة كأنها فتحت ابواب مصر لايطالية . وقبل ان ينتهي غرازياني من هذه المهمة الثقيلة التي كان الجنرال ويفل يصر على احباطها ، أقدم موسوليني على غلطته الفادحة اذ هاجم اليونان في اواخر تشرين الاول (اكتوبر) .

وفوجىء موسوليني بالمقاومة اليونانية العنيفة ، اذ كان يتوقع احتلال تلك البلاد بيسر . ولم تتوان بريطانية العظمى في ارسال النجدات الى مصر ، كما ان قواتها البحرية في البحر الابيض المتوسط اوقعت بالاسطول الايطالي خسائر فادحة . ولم يتمكن غرازياني ، في مثل هذه الظروف ، من تجاوز سيدي براني ، كما ان الجنرال ويفل ، اغتنم الفرصة وانطلق في هجوم معاكس ، في مطلع كانون الاول (ديسمبر) رد فيه قوات غرازياني الى ما وراء الحدود الليبية . وقبل انتهاء كانون الأول(ديسمبر) كانت ثماني فرق ايطالية قد ابيدت ، وتقدمت القوات المرابطة في الصحراء الغربية الى البردية واحتلت طبرق في ٢٢ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٤١ [١٨] .

وهرع هتلر لمساعدة شريكه بسبب الخسائر الايطالية في اليونان . وشعرت بريطانية بوجوب تقديم كل المساعدة الممكنة لليونان ، فحولت بعض قواتها من الصحراء الغربية الى البلقان . وكانت بنغازي قد سقطت في يد القوات البريطانية (٦ شباط – فبراير – ١٩٤١) فتقرر حينئذ ان

توقف الحملة الليبية موقتاً . وكان غرازياني ، الذي لقي الهزيمة على يد الجنرال ويفل ، قد قرر الانسحاب الى نواحي سرت ، الواقعة في وسط الطريق الساحلي بين بنغازي وطرابلس ، حيث اعتزم تنظيم خطوط الدفاع . وتم تعيين الجنرال مايتلاند ولسن حاكماً عسكرياً وقائداً عاماً في برقة . واتخذت هيئة رؤساء اركان الحرب البريطانية قراراً بأن موقف بريطانية هناك يجب ان يكون دفاعياً ، لفترة موقتة ، وان التقدم الى ما بعد بنغازي يجب ان يتوقف الآن في انتظار نتيجة الحملة في اليونان[١٩].

اقتصر التدخل الالماني في شمال افريقية ، بادىء ذي بدء ، على القاء القنابل من الجو ، لكن تلا ذلك ارسال قوات برية . ففي ١١ شباط (فبراير) ١٩٤١ ذهب الجنرال ارفن روميل الى رومة ثم غادرها الى طرابلس ليطلع على الامور بنفسه . وكانت القوات الالمانية قد ارسلت الى طرابلس كما ان وحدات مقاومة الدبابات قد دفعت الى سرت . واعلن هتلر ان القوات الالمانية تحت قيادة الجنرال روميل ستعرف باسم جيش افريقية الالماني وان فرقة البانزر الخامسة عشرة ستنجد الفرقة الخامسة الخفيفة التي كانت قد ارسلت . وحتى قبل ان يبدأ الهجوم الالماني على اليونان كان البريطانيون قد خسروا جزءاً كبيراً من برقة . وقد ثبت ان قرار الاحتفاظ بحد ادنى فقط من القوات في برقة ، على اساس ان الموقف البريطاني هناك لا يهدده اي خطر جدي ، كان قراراً يكمن فيه الخطر الكبير . فان غياب القوة الجوية الدفاعية عن طبرق وبنغازي وضعهما تحت رحمة السلاح الجوي الالماني . ولم يضع روميل وقته سدى بل شرع في ٣١ آذار (مارس) في تجهيز حملة هجومية . يقول مترجم حياة روميل « ان السرعة التي استولى بها على برقة كانت مدعاة للعجب ، حتى بالنسبة الى المحترفين »[٢٠]. ولم يسع ويفل الا ان يأمر بالانسحاب ، فاخليت بنغازي ودرنة في مطلع نيسان (ابريل) ، وبهذا قاد روميل جيشه ، مجشماً اياه المشاق ، في اثر التراجع البريطاني السريع الى مصر نفسها .

ولما قاومت حامية طبرق البريطانية ، وقد اتاها المدد من البحر ، احاطها رومل بعدد كاف من الجند ، واستمر في اعقاب الجيش البريطاني المتقهقر . وقد ظلت حامية طبرق شوكة في جانب قوات المحور حتى سقوطها في العام التالي [٢١] . وفي ١٠ نيسان (ابريل) اعلن رومل ان القوات البريطانية كانت في سبيل الانهيار ، واوضح ان هدفه اصبح الآن قناة السويس . ولم تؤد اعمال رومل في الصحراء الى نقل الجنرال ويفل الى ميدان آخر من ميادين الحرب فحسب ، ولكن الى نقل خلفه الجنرال اوكنلك [٢٢] . وسرعان ما اعترف هتلر بمقدرة رومل فأمر على الفور بترقيته الى رتبة مارشال من مقره ، كما ان هذه المقدرة حملت ونستون تشرشل على امتداحه في مجلس العموم (٢٧ كانون الثاني – يناير –١٩٤٢) اذ قال : « امامنا خصم ماهر جريء ، ولأقلها من خلال ما احدثته الحرب من خراب وتدمير ، وهو جنرال عظيم » [٢٣] .

الحت القيادة الايطالية ، بسبب تعذر احتلال طبرق ، على الالمان وجوب التوقف قبل السير قدماً في الحملة على مصر . وكان هتلر ايضاً يعتبر الاستيلاء على طبرق امراً اساسياً . ولما كانت هيئة اركان الحرب الالمانية قـد ازعجها عدم وصول تقارير من رومل فقد قررت ارسال الجنرال باولس ، نائب رئيس الاركان ، ليفحص الموقف بنفسه . وقد أسهم الجنرال باولس في الهجوم على طبرق ، ومع ان هذا الميناء قاوم لبضعة اشهر اخرى ، فان الحامية البريطانية اصابها بعض الوهن . وكان تقرير الجنرال باولس يتضمن بأن الجيش الافريقي كان يلقى صعوبات ويحتاج الى امدادات . وقد اعاد رومل تنظيم قواته ، واستأنف الهجوم في حزيران (يونيو) مستعيناً بالمدد الذي وصله ، ورد هجمات ويفل الاخيرة على ممر حلفايا ، وبذلك قوى مركزه . وقد فشلت خطة ويفل في زحزحة العدو عن مراكزه ، ونقل في تموز (يوليو) ١٩٤١ واستعيض عنه بالجنرال كلود اوكنلك . وفي المدة الواقعة بين تموز (يوليو) وكانون الأول

(ديسمبر) ١٩٤١ قوى الجيش الافريقي الالماني نفسه باصلاح الدبابات التي كانت قد تعطلت .

كان نجاح اوكنلك الرئيسي استعادته برقة بكاملها تقريباً . وتراجع رومل موقتاً لكنه اعاد ترتيب جيشه وعاد الى الهجوم في كانون الثاني ١٩٤٢ . وقد اثبت انه سيد الحركات التكتيكية في الصحراء ، وتفوق على القواد البريطانيين واستعاد القسم الاكبر من برقة . وبينما كان اوكنلك لا يزال يعيد تنظيم قواته ، ضرب رومل ضربته القاضية . فقد بدأ في اواخر ايار (مايو) واندفع بقواته وهدفه تحطيم القوات البريطانية في سيدي رازق ، ثم حاول ان يستولي على طبرق . وأجلي الفرنسيون الاحرار عن بير الحكيم ، وجاء هجوم رومل من الجنوب ، وكانت الخسارة البريطانية في الارواح فادحة . هاجم طبرق فسلمت حاميتها في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٤٢ . ان هذه الخسائر لم تؤد الى ضياع ولاية برقة بكاملها فحسب ، ولكنها ايضاً هددت الوضع البريطاني في الشرق الاوسط بكامله . وترتب على ذلك ان ونستون تشرشل ووزراءه تعرضوا للوم في البرلمان في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٢ [٢٤] .

رغب موسوليني الآن في مصر واخذ يعد الاهبة لدخول القاهرة ، وقد اجتازت قوات رومل حدود مصر في ٢٤ حزيران (يونيو) . وقصة دخول هذه القوات مصر وصدها في العلمين لا تدخل في نطاق هذا الكتاب ، ويمكن الرجوع الى تفصيلاتها في مواضع اخرى [٢٥] . وكانت المساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة ، من دبابات وطائرات ، سبباً في تخفيف الضغط على مصر ، وارغمت رومل ، في نهاية الامر ، على اجلاء قواته عن ليبيا . فبعد انتصار الجنرال مونتغومري في العلمين ، اخذت قوات رومل في التراجع تراجعاً تاماً ، ولم تكن استعادة القوات البريطانية لبرقة مهمة صعبة . فقد بدأت قوات مونتغومري بالهجوم المضاد على العلمين في ٢٣ تشرين الأول (اكتوبر) . ولم يكد ينتهي الشهر حتى كانت قوات

رومل قد انهارت انهياراً يكاد يكون كاملاً ، وبدأت مطاردة قوات المحور . ودخل الجيش الثامن برقة في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ، واحتلت طبرق في ١٣ ، ودرنه في ١٥ ، وبنغازي في ٢٠ . وقد تلقى رومل الامر بالثبات في العقيلة حتى آخر رجل ، ولكنه عاد الى التراجع في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) . واقام في بويرات من ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٢ الى ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣ ، ومن ثم بدأ يتراجع ببطء وظهره محمي . وقد تم الاستيلاء على مصراتة في ١٨ كانون الثاني (يناير). ورغم المحاولات التي بذلت للدفاع عن طرابلس فقد سقطت هي الاخرى في ٢٣ من الشهر نفسه [٢٦] . وبعد اسبوعين من ذلك تم اجلاء بقية قوات المحور وحررت ليبيا تحريراً كاملاً .

الادارة العسكرية في برقة

تبادلت الايدي برقة ثلاث مرات قبل ان يستولي عليها الجيش الثامن نهائياً في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ ، وقد وقع الجنرال مونتغومري اعلان الاحتلال البريطاني في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ واذاع الرسالة التالية الى اهل برقة ، وفيهـــا حدد السياسة البريطانية للادارة العسكرية .

« قد استولت القوات البريطانية المسلحة على برقة منتزعة اياها من الايطاليين اثناء دحرها لجيشهم . وستقوم على ادارتها ، الى نهاية الحرب ، ادارة عسكرية بريطانية . والمقصود من نهاية الحرب هو عقد معاهدة صلح بين الدول المتحاربة ، ولا تعني نهاية القتال في برقة او في شمال افريقية فحسب » .

« لن تعنى الحكومة العسكرية بالامور الخاصة بالقضايا السياسية ذات الصلة بالمستقبل ، ولكنها ستحاول جهدها ان تحكم البلاد بحزم وعدل واهتمام بمصالح شعب البلاد » .

« وتطلب من الشعب ان يلزم الهدوء ، وان يطيع اوامري واوامر اولئك

الذين في امرتي . لن نتغاضى عن الدسائس والشقاق الذي قد يقوم بين افراد او فئات من الشعب ، وكل من يروج تهماً كاذبة في حق الآخرين، سيعاقب كما لو كان رجلاً يسعى الى الاخلال بالأمن » .

« ان الجيش البريطاني يرغب ، اثناء الفترة التي يحكم فيها برقة ، في ان يتمتع الشعب بثمار السلم التي حرمها سنوات طويلة . ولا يرغب في ان يضطر الى توقيع العقوبات بهم ، ولا سيما ان افراداً كثيرين قد اعانوا الجنود البريطانيين ، وكثيرين انضموا الى الجيش البريطاني . ولكنه لن يتردد في القيام بمثل هذا العمل اذا ما خولفت قوانينه واوامره » .

« ان هدف الجيش البريطاني هو متابعة العدو وهزيمته . وعلى الشعب ان يتذرع بالصبر ولا يتقدم بطلبات قد تؤدي الى اعاقة اعمال الجيش . وان المؤونة ليست متيسرة الآن ، ولكن سيؤتى بها متى سمحت حاجة الجيش بذلك . لقد ابلغت الحكومة البريطانية شكرها الى السيد محمد إدريس السنوسي للمساعدة التي قدمها لقضية الحلفاء ، وقد وعدت بأن السنوسيين لن يوضعوا تحت الحكم الايطالي مرة ثانية . وما دام الجيش البريطاني يحكم هذه البلاد ، فانه يرغب في اقامة علاقات صداقة وود مع الشعب » (٢٧) .

بعد الاحتلال الاول لبرقة اقترح الجنرال ويفل اقامة حكومة عسكرية في بلاد العدو المحتلة باشراف الجنرال متشل بوصفه كبير ضباط الشؤون المدنية . وقد قررت وزارة الحرب في ٢٠ شباط (فبراير) سنة ١٩٤١ بأن تتحمل وزارة الحربية مسؤولية البلاد المحتلة لأن وزارة الخارجية لم تكن معدة للقيام بالادارة ، اما تسليم شؤونها الى وزارة المستعمرات فقد يثير الشكوك باتجاه النية الى ضم البلاد الى الامبراطورية البريطانية . وفي ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤١ قرر الجنرال ويفل ان يفصل برقة عن مركز القيادة في مصر وعين الجنرال ولسن حاكماً لبرقة وقائداً عاماً

للقوات المرابطة فيها ، وعهد الى ضابط سياسي بالاشراف عـلى الادارة المدنية . وقد تولى منصب الضابط السياسي البريغادير س . هـ . لونغرغ في ١٩٤١ — ١٩٤٢ .

ولما كان الوضع العسكري غـير مستقر ، فان مقر الحكومة العسكرية البريطانية لم يبدأ عمله الا حين تم الاحتـلال الثالث . وكانت المرج مقر الادارة في سنة ١٩٤٢ ، لكنه نقل الى بنغازي سنة ١٩٤٣ . وقد اصبح البريغادير (السير فيما بعد) دنكن سي . كمنغ ، الذي القيت عليه مهمة تنظيم الادارة في برقة ، رئيس الاركان السياسي للجيش الثامن الذي يقوده مونتغومري . وقد بـدل اسم الحكومة العسكرية البريطانية الى الادارة العسكرية البريطانية في ١٠ آذار (مارس) ١٩٤٣ .

غادر المعمرون الايطاليون برقة بعد الاحتلال الثالث والاخير ، مخلفين البلاد كلها في ايدي السلطات البريطانية . وقد ارسل البريغادير كمنغ في مطلع ايار (مايو) ١٩٤٢ مذكرة الى وزارة الخارجية اوصى فيها ان تكون معاملة برقة اكرم من معاملة المستعمرات الايطالية الاخرى . فقد اقترح ان تنهى السيادة الايطالية وان يكف عن اعتبار عرب برقة رعايـا ايطاليين وان تلغى القوانين والمحاكم الايطالية وتستبدل بها قوانين ومحاكم جديدة تناسب مجتمعاً عربياً . ومع ان وزارة الخارجية وافقت على المقترحات فقد اوضحت ان السيادة الايطـالية يجب ان تستمر في القانون ويجب ان يفرض النظام القضائي الايطالي الى ان يوضع حد للاحتلال [الايطالي] بمعاهدة صلح (٢٨) . ومن ثم فقد ظل القانون الايطالي ، بعد تهذيبه من الاضافات الفاشية ، نافذ المفعول ولكن ادخل عليه التبديل الـذي اقتضته الضرورة العسكرية وحاجات الاهلين الملحة (٢٩) .

وقد عين الضباط السياسيون في درنة في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) وفي الشحات في ٢٣ منه وفي المرج في ٢٤ منه ، وفي بنغازي في ٢٥ من الشهر نفسه

وفي اجدابية في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) من سنة ١٩٤٢ . وهكذا كـــان قد تم ، في اول كانون الثاني (ينـــاير) ١٩٤٣ ، وضع الاساس الذي قامت عليه الادارة العسكرية لملء الفراغ الناجم عن زوال الادارة الايطالية . كانت برقة مقسمة ايام الحكم الايطالي الى منطقتي درنة وبنغازي الخاضعتين لاشراف مباشر من حكومة ليبيا في طرابلس . اما وقد اعيد تنظيم برقة وحدة منفصلة فقد قسمت الى سبعة اقضية اولاً ثم جمعت في ثلاثة فقط ، تخضع للادارة العسكرية البريطانية مباشرة . والاقضية السبعة هي : المرج واجدابية والشحات ودرنة وطبرق والكفرة ومدينة بنغازي ومنطقتها .

بدأت الادارة البريطانية بانشاء خدمة مدنية اهلية سنة ١٩٤٣ ، وقد اتبعت هذه السياسة لتشجيع العرب على شغل المناصب ذات المسؤولية . وقد بحثت الادارة عن اولئك الذين عملوا مع الادارة الايطالية والمنفيين الذين عادوا الى بلادهم . وكانت المناصب الكبـــيرة تشمل المديرين والقضاة وبعض الوظائف العليا في الدوائر المختلفة . وقد اعيد الى الوجود منصب القائمقام ليقوم بعمله باشراف الضابط المدني . ولما انتهت الحرب كان ثمـــة نحو ٣٥٠ موظفاً من اهل البلاد في المناطق ونيف ومئة موظف في المدن . وقد زاد عدد الموظفين الوطنيين زيادة مطردة لما بدأ الشباب الذين ارسلوا في بعثات دراسية الى مصر وانجلترا يعودون الى بلادهم .

وقد عين السيد بلقاسم السنوسي ، وهو ابن عم السيد ادريس ، قائمقاماً لبنغازي ، ثم نقل سكرتيراً للداخلية . وقد عمل حسين مازق وفتحي الكيخيا وعلي الجربي وعبد الرازق شقلوف سكرتيرين للداخلية والعدلية والاشغال العامة والمالية . وانشىء مجلس بلدي اعضاؤه من الوجهاء ، وقد برهن على انه كان المعبر عن الرأي السياسي في برقة (٣٠) . وكان عبد الحميد الديباني نائب رئيسه كما كان علي الفلاق سكرتيره . وقد نشر سنة ١٩٤٨ اعلان خاص بالمجالس البلدية مدت بموجبه سلطة اهل البلاد من المستوى

التنفيذي الى المستوى السياسي ، وقد حـــدد البيان مجالات السلطات المحلية واختصاصاتها تمهيداً لتنمية السلطة المالية . ثم نقلت سلطات ومسؤوليات اضافية فيما بعد تدريجاً .

وفي آذار (مارس) ١٩٤٣ انشيء في بنغـــازي مكتب للمعلومات باشراف جون ريد يساعده سليمان الجربي ، وصدرت صحيفة عربية اسمها «جريدة بنغازي »كان يحررها عبد الجواد فريطيس اولاً ثم صالح مسعود بويصير بعده . وقد كان بين موظفي مكتب المعلومات محمود ابو هدمة وعبد الله سكتة يساعدهما مهدي المطردي ومحمود مخلوف . وكان هؤلاء يعنون بانواع النشاط الثقافي والتعليمي .

مع ان الادارة الايطالية جابهت صعوبات كثيرة في محاولتها القضاء على النظام القبلي ، فان انحلال هذا النظام كان قد قطع شوطاً أطول مما يبدو في الظاهر . فقد تدهورت سلطة الشيوخ وزعماء القبائل ، ولم تحتفظ سوى العبيدات والبراعصة بزعماء معترف بهم . اما القبائل الاخرى فقد انقسمت فروعاً متعددة . وقد جربت الادارة [البريطانية] ان تحيي السلطة القبلية التقليدية وان تشجع زعماء القبائل على حلّ الخصومات القبلية ، ولو ان هذا لم يرق لجيل الشباب المثقف . ورأت الادارة العسكرية البريطانية ان مثل هذا النظام صالح وعملي بالنسبة الى عملية الحكم في المجتمع القبلي .

وقد واجهت الادارة مشكلة حقيقية نتيجة نزوح المعمرين الايطاليين[٣١] ذلك لأن برقة لم تمن بتغـير في الحكام فحسب ، بــل فقدت نظامهـــا الاقتصادي والزراعي بكامله . ولقد وصل الشعور بهــذه المشكلة الى اقصى درجاته في المـــدن حيث هبـــط مستوى المعيشة هبوطـــاً ملحوظاً ، وحيث كان السكان العرب قد تعودوا وسائـــل الحياة المرفهة الحديثة . لقد ُهدّمت مدينتا البردية وطبرق تهديماً تامـــاً ، وتعرضت بنغازي لدمار شديد . وشهد المواطنون الجيوش

الغازية تحتل بلادهم ثلاث مرات في مدى سنتين ، وشهدوا انسحابين بريطانيين ، وتحملوا على مضض انتقام الجيوش الايطالية منهم ، لموقفهم الودي من الجيش البريطاني ، وواجه عدد منهم الاعدام رمياً بالرصاص لاسباب تافهة جداً .

اما في الريف فقد استطاع السكان البدو ان يبقوا على قيد الحياة ، ابان اشتداد المعارك ، لتعودهم شظف العيش وكفافه ، وبعد جلاء المعمرين الايطاليين دعت الادارة البريطانية الجديدة رجال القبائل لاستثمار المزارع الايطالية المهجورة التي كانت تحت سيطرة جيوش الاعداء (لقد اعتبر رجال القبائل ان عودتهم هذه انما هي الى اراضيهم التي كانوا قد خسروها في الماضي) . وشجعت الادارة البريطانية البدو في بادىء الامر على حراسة المحاصيل التي كان الايطاليون قد حصدوها قبلاً ، ثم على حصاد الحقول التي لم يكن قد حان موعد حصادها عند انسحاب المزارعين الايطاليين . وكانت منطقة المرج ، حيث عمد الايطاليون الى استثمار ٣٠ الف فدان ، من اخصب المناطق الزراعية في البلاد . وقد أسند امر المزارع فيها الى ملاحظين من العرب تحت اشراف مسؤول بريطاني . وكان من نتيجة استثمار مزارع الجبل الاخضر ، في وقت لم تكن وسائل التموين البحري متوافرة ، ان تمكنت برقة من بلوغ مرتبة الاكتفاء الذاتي تقريباً [٣٢] .

وبسبب تكرر عمليات الاحتلال والانسحاب عانت برقة الامرين ، ليس من الوجهة المادية فحسب ، بل ومن تمزق معنويات سكانها بسبب ما لاقوا من الاهوال . وبينما كانت رحى الحرب دائرة ، كان عدد كبير من البرقاويين يمد يد المساعدة للجنود والطيارين البريطانيين في الحالات الحرجة فيعمدون الى ايواء التائهين منهم ثم ارشادهم الى قطعاتهم . وكان من جراء ذلك ان لاقى عدد كبير منهم عقاباً قاسياً مراً من الايطاليين . الا انهم من ناحية اخرى أفادوا من ذلك ، ولم تقتصر الفائدة على تحرير البريطانيين لبلادهم ، بل امتدت الى استعادتهم لحرياتهم الفردية واعادة

الاراضي الزراعية الى مالكيها الاصليين وتحقيقهم بعض التقدم المادي ، اضف الى ذلك اجتماع شمل العائلات المشتتة وعودة المهاجرين للاسهام الفعال في شؤون الحياة العامة ، وزوال التهديد بأن الحكومة الايطالية مصممة على افناء المواطنين البرقاويين تمهيداً لاحلال المقيمين الايطاليين مكانهم ، وكان هذا التهديد يجثم على صدور البرقاويين كالكابوس الثقيل .

الادارة العسكرية في منطقة طرابلس

قامت الادارة العسكرية البريطانية رسمياً في منطقة طرابلس في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٢ لما نشر الجنرال مونتغومري ، من مركز قيادة الجيش الثامن بقرب اجدابية ، عدداً من البيانات كان اولها الاعلان بأن المنطقة اصبحت تحت الاحتلال البريطاني ، وتناولت البيانات الاخرى الوسائل التي ستتبع في وضع الامور موضع التنفيذ . فالدولة المحتلة ، بحسب اتفاق لاهاي ، تصرف الشؤون التشريعية والقضائية والادارية خلال مدة الاحتلال بحسب الحاجة التي تعرض . وقد تولى تصريف هذه السلطات قائد للعمليات وكان يقدم له النصح اللازم وكيل لكبير ضباط الشؤون المدنية ، وهو بدوره كان مسؤولاً عن ادارة المنطقة . ولما لم تعد ثمة حاجة لقائد للعمليات العسكرية عين الوكيل المذكور مشرفاً رئيسياً على الادارة [الوالي] واصبح المسؤول عن الادارة بكاملها . وقد عين البريغادير م. س. لش وكيلاً لكبير ضباط الشؤون المدنية سنة ١٩٤٢ ، وخلفه في المنصب ت. ر. بلاكلي الذي اصبح والياً من سنة ١٩٤٤ حتى نهاية عهد الادارة العسكرية . وظل جنود الحامية تحت امرة قائد المنطقة الى انسحابها ، بينما كانت الشرطة والدرك (الجندرمة) تابعين للوالي [٣٣] .

وكان يتحتم على الادارة التي تقيمها دولة محتلة ان تنفذ القوانين السارية المفعول ، وانطلاقاً من هذه القاعدة عمل البريطانيون بالقانون الايطالي معدلين فيه اما لمقتضى ضرورة عسكرية او لمواجهة

حاجات ملحة للسكان . وتعاون موظفو الحكومة الايطاليون الذين ظلوا في البـلاد بعد انسحاب القوات الايطالية ، مـع السلطات البريطانية . ولم يلبث ان دخل الطرابلسيون انفسهم الاعمال الحكومية ، وقد تزايـد عددهم تدريجاً .

كانت البلاد مقسومة في العهد الايطالي الى منطقتين طرابلس ومصراتة ، اما في عهد الادارة البريطانية فقد قسمت الى ثلاث ولايات : طرابلس ومصراتة وغريان . وقد قسمت كل ولاية ، التي كان يدير شؤونها ضابط للشؤون المدنية ، الى عدد من الاقضية ، بحيث كان في المنطقة كلها ٢١ قضاء بالاضافة الى عدد من المراكز (وهي حكومات محلية تشرف عـلى الخدمات العامة) (٣٤) .

ان الدمار الذي خلفته الحرب كان نسبياً قليل الاثر في منطقة طرابلس، والمصائب التي حاقت بسكانها كانت دون ما عاناه اهل برقة . وقد رحب العرب بالاحتلال البريطاني لأملهم في ان يحقق لهم قيام حكومة عربيـة في المستقبل ، ولانهم كانوا يكرهون الحكم الايطالي . وكان الايطاليون ، مع اسفهم على ضياع الحكم الايطـالي ، ينتظرون بفروغ الصبر العودة الى الحيـاة العادية . وقـد اوضحت الادارة العسكريـة ، من اول الأمر ، ان هدفها هو قبل كل شيء المحافظة على الامن والنظام ، وانها، كادارة تقوم في ايام حرب ، ستدير المنطقة على اساس القانون الدولي . فلما رأى الشعب ان الادارة العسكرية البريطانية استمرت وان الامل في انشاء حكومة ذاتية كان اقل حظاً منه في برقة ، برموا بها . ومن ثم اخذوا يصرحون بان ليبيا ما هي الا بلاد واحدة ، ولذلك فانهم لايرون مبرراً للتفريق بين الولايتين . وقد انعكس رد الفعل الشعبي ضد الحكم البريطاني في وقت مبكر اذ قامت مظاهرة في آب (أغسطس) ١٩٤٣ في مدينة طرابلس وانتهت بتقديم عريضة احتوت ظلاماتهم الى بلاكلي (٣٥) .

وقد اضطربت الاحوال الاقتصادية والاجتماعية بطبيعة الحال بسبب

الحرب ، لكن منطقة طرابلس كانت احسن حالاً من برقة لأن الفلاحين الايطاليين ظلوا في مزارعهم ومستعمراتهم بينما بقي كثيرون من مواطنيهم في المدن . وقد ازداد مجموع الايطاليين موقتاً بسبب بضعة الآلاف الذين نزحوا عن برقة ، لكن اخذ عدد المعمرين يتناقص تدريجاً بعد الحرب مباشرة. وكادت التجارة مع ايطالية تتوقف ، ولكن اسواقاً اخرى وجدت ، وقد ساعد ما انفقته بريطانية مدة الحرب على تيسير الوضع المالي . وسرعان ما استعيدت الخدمات الاجتماعية التي كانت قد توقفت موقتاً ، ومع ان الايطاليين كانوا شديدي الاهتمام بالمعاهد التعليمية ، فان المدارس اغلقت خلال الحرب ، والابنية ، التي حولت الى ثكنات ، كانت قد تهدمت . وقد احتاجت الادارة البريطانية الى كثير من الوقت لاصلاح الابنية القديمة او لاقامة مدارس جديدة للعرب (٣٦) .

مع ان منطقتي طرابلس وبرقة كانتا تحت الادارة العسكرية البريطانية ، فان تنقل السكان من الولاية الواحدة الى الاخرى كان مقيداً ، وكانت التجارة خاضعة لرسوم جمركية . وقد اوصت ادارة برقة ، في ١٦ آذار (مارس) ١٩٤٣ بتطبيق وحدة جمركية بين الولايتين ، بحيث تفرض تعرفة جمركية واحدة على البضائع في جميع مراكز دخولها في الولايتين ، دون ان تدفع اي رسوم عند نقطتي الحدود بينهما (في اجدابية او سرت) ، والاكتفاء بحفظ سجل لاحصاء ما ينتقل من الولاية الواحدة الى الاخرى. وقد تم الاتفاق على ذلك بين ممثلي الولايتين ، واصبح فيما بعد الاساس الذي تم بموجبه دمجهما .

فزان

في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣ تم اتفاق بين الجنرال الكسندر والجنرال لوكلرك دي هوتكلوك ، على اساس ان تتقــدم قوات فرنسة الحرة من بحيرة شاد وتحتل واحات فزان في الجزء الجنوبي من صحراء

طرابلس ، وقد تم الاتفاق ايضاً على ان يمتد النفوذ الفرنسي الى خط العرض ٢٨ شمالاً وخط طول ١٨ شرقاً . وبعد ثلاثة ايام ابلغ الجنرال لوكلرك الجنرال الكسندر ان القوات الفرنسية احتلت غدامس ودرج وصنوان (على مقربة من الحدود التونسية) وتم الاتفاق على ان تدير القوات الفرنسية هذه المنطقة ايضاً [٣٧] . وقد نظمت الادارة الفرنسية على غرار ادارة الصحراء الجزائرية اي ادارة عسكرية مباشرة يقوم فيها آمرو الحاميات المحلية بدور الحاكم السياسي والاداري . وقد دخلت قوات فرنسة الحرة هذه المنطقة ، التي لم يتجاوز سكانها ٤٠,٠٠٠ ، وهي تأمل ان تحتفظ بها نهائياً كجزء من المنطقة الافريقية التي تشمل شمال افريقية وافريقية الاستوائية .

كانت السلطات العسكرية الفرنسية تدير فزان من خلال اسرة حاكمة محلية ، هي آل سيف النصر ، وموظفين فزانيين . وقد كانت فزان باكملها تحت امرة مقيم فرنسي ، مركزه سبها ، لكن المسؤولية الادارية في المنطقة كانت موزعة بين ثلاث ادارات محلية خاضعة لوزارتين في باريس . وعلى كل فان منطقتي غات وغدامس ضمتا الى السلطات العسكرية من المناطق الفرنسية المجاورة ، وذلك لاغراض عسكرية ، فاصبحت غات تابعة للمناطق العسكرية الجنوبية في الجزائر ، واصبحت غدامس تتبع المناطق العسكرية الجنوبية في تونس [٣٨] .

الحركات الوطنية

لم تكد الولايتان تتحرران من الحكم الايطالي حتى اخذت الفئات الواعية سياسياً في كلتا الولايتين تتحرك مطالبة بالاشتراك في الادارة وانشاء احزاب سياسية ، مع ان السلطات العسكرية البريطانية كانت قد اوضحت ان مثل هذا النشاط يجب ان يؤجل حتى انتهاء الحرب. وكانت جذور بعض الاحزاب السياسية قد تأصلت اما في جماعات قامت في وقت مبكر من عهد الاحتلال

الايطالي واما في جمعيات انشأها المهاجرون وهم في المنفى . فما قضي على الحكم الايطالي وعاد زعماء المهاجرين الى بلادهم واستمتعوا بالحرية ايام الادارة البريطانية ، انصرفوا الى استئناف النشاط السياسي . ومع ان الدعوة القومية كانت مقصورة على القليلين واصحاب الصوت المسموع ، فـانها اصبحت القوة المسيطرة ، واصبحت الجماهير تهيجها المطالبة بنقل السلطة من الايدي الاجنبية الى ابناء البلاد ، على انها المطمح القومي للامة جمعاء . ومع ان هذه الروح قد ايقظتها احداث الحرب العالمية الثانية ، فانها لم تكن حديثة العهد ، بأي وجه من الوجوه ، إذ انها كانت جزءاً من موجة وعي سياسي كبيرة اجتاحت شمال افريقية بكامله في اعقاب الحرب .

لمـا كان الليبيون في المنفى اسهم الكثيرون منهم في النشاط السياسي في الاقطـار العربية المجاورة مشاركة لاخوانهم في الدين في جهادهم لتحرير بلادهم من جهة ، ولكن من جهة أخرى ، لسبب رئيسي وهو ان مثل هذا الجهاد كان موجهاً ضد الحكم الاستعماري الغربي عامة . وترتب على هذه المشاركة انهم لم يقتصروا على تعلم فنون التحريض القومي تعلماً مباشراً كما خبرته القاهرة وبـيروت ودمشق فحسب ، ولكنهم تعلموا ايضاً وسائل مقاومة النفوذ الاجنبي . وقد قـام بعضهم بدور فعال في التحريض القومي واشتركوا في الاجتماعات العامة ومظاهرات الشارع . وبعد عودتهم الى ليبيا كان المهاجرون يقومون بمثل هـذه الاعمال ضد الحكم الاجنبي عندما كانت تواتيهم الظروف للتعبير عن آرائهم السياسية .

وفي الوقت نفسه كان ثمة جيل جديد قد ظهر في ليبيا نفسها خـلال ثلاثين عاماً من السيادة الايطالية . ومع ان السياسة الايطالية حرصت على ان تبقي هؤلاء الشباب بعيدين عن عدوى القومية ، فان مـد القومية في البلاد العربية المجاورة في فترة ما بين الحربين كان قد اتسع بحيث كـان لا بد من ان يتأثر به الليبيون . وقد اتيح لبعض الشباب الليبيين ان يدرسوا

في الخارج وان يتعرضوا للمؤثرات القومية على نحو ما تعرض مواطنوهم المنفيون ، مع العلم بأنهم عند عودتهم الى بلدهم كان عليهم ان يحاذروا جهدهم من اظهار امانيهم القوميـــة . ان المشتغلين بالحركة الوطنيـــة في ليبيا ، وقد قرروا ان لا يذيقوا حكامهم الايطاليين طعم الراحة ، حذقوا فن اثارة المقاومة بطرق سرية ، مع ان كثيرين منهم كانوا معرضـــين للاعدام لقاء هذا . وبينما كان مثل هذا الجهد يبدو غير ذي جـــدوى للمراقبين الخارجيين لان ايطالية كانت تضع مغامرتها الاستعمارية موضع التنفيذ بنجاح ، كان الوطنيون الليبيون يأملون أنه لا بد ان يحين الوقت الذي ستدفع فيه ايطالية ثمن سياستها الغاشمة .

٣ برقة: من الادارة العسكرية البريطانية إلى الامارة السنوسية

ان الاحتلال البريطاني لبرقة سنة ١٩٤٣ لم يقتصر على انقاذ سكانها من الافناء على يد حكامهم الايطاليين السابقين فحسب ، بل ايضاً اراحهم من القلق الذي كان يساورهم بسبب خوفهم من احتـلال دول المحور لبلادهم . واخذ المهاجرون والمنفيون يعودون وبذلت الادارة البريطانية جهداً في تحسين الاحوال الاجتماعية والاقتصادية ، وخاصة في سبيـل تخفيف الضيق الشديد والنقص في المؤن ايام الحرب . ولم يلبث الوعي السياسي ان تنبه واصبح العمل من اجل حكومة ذاتية تحت امارة السيد ادريس السنوسي الشغل الشاغل للجمهور .

وقد تنبه الوعي السياسي [في برقة] بسبب تصريحات الحلفاء من ناحية وبسبب موجة القومية العربية العامة التي كانت قد بلغت ذروتها اثناء الحرب وبعدها ، وفوق ذلك كله فقد واتى برقة الحظ بأن تتمتع بقيادة حكيمة متزنة في شخص السيد ادريس الذي كان البريطانيون يكنون له احتراماً كبيراً ، والذي كان يعبر تعبيراً مخلصاً عن رغبات شعبه الاصيلة في مطالبته بالحكم الذاتي . وعلى عكس ما كانت عليه الحال في منطقة طرابلس التي

كانت قد مزقتها المنافسات الحزبية ، فان النشاط السياسي في برقة سرعان ما تركز في التأثير على بريطانية العظمى بوجوب نقل السلطة من ايـدي البريطانيين الى ايد سنوسية في اول فرصة ممكنة .

الزعامة السنوسية

كانت زعامة السيد ادريس ترتكز ، من ناحية ، على الولاء التقليدي الذي كانت اسرته تتمتع به ، ومن الناحية الاخرى ، على نشاطه الدبلوماسي خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية الذي ادى الى الاعتراف به اميراً على شعبه بعد الحرب العالمية الاولى ثم بعد اخراج الايطاليين نهائياً من بلاده بعد الحرب العالمية الثانية . وقد كانت سلطة السيد ادريس لا يعلى عليها في المناطق القبلية حيث كانت الحركة السنوسية قد انتشرت انتشاراً واسعاً ، اما في المدن ، حيث اخذت القومية بالانتشار ، فإن الزعامـة السنوسية كانت معترفاً بها على انها سبيل لتحقيق المآرب السياسية . وهكذا فان الجميع كانوا يعترفون بزعامة السيد السنوسي ، وقد كانت الحماسة للمناداة به اميراً على برقة تكاد تكون اجماعية منذ بدايـة الامر [١] . وحتى بعد عودته من المنفى حين اخذ يصغي لاراء المتقدمين في السن اكثر من اصغائه للشباب ، لم يكن ثمة ريب في من سيكون رئيس الدولة في المستقبـل .

وقد ادرك السيد ادريس ايضاً ان عون بريطانية وعطفها كانا امرين اساسيين لبلاده . وحري بالتذكر ان برقة حررتها القوات البريطانية بمساعدة القوات السنوسية ، ويبدو انه كان يعتقد مخلصاً بقيمة الصداقة البريطانية وبانه ليس من المتعذر التوفيق بين المصالح البريطانية والاماني القومية لبلاده . ومن هنا كان بامكانه ضمان العون البريطاني والسيطرة عـلى الوطنيين . وبسبب ما كان له من المقام بين شعبه ، كان البريطانيون يستشيرونه ابان حكمهم بلاده ، اثناء الحرب وبعد انتهائها مباشرة ، ويستطلعون رأيه

في جميع المسائل التي تؤثر في السياسة البريطانية نحو شعبه . وقد كان من الواضح لدى البريطانيين ايضاً انه كان المرشح الطبيعي للحكم ، وكانوا هم على استعداد للاعتراف به رئيساً لبرقة ، عندما يتقرر مصير المستعمرات الايطالية .

وعلى كل فقد فضل السيد ادريس ان يظل خارج بلاده ما دامت واقعة تحت ادارة اجنبية موقتة . وكان واثقاً من انه عندما تنتهي الادارة العسكرية البريطانية سيعهد اليه بالاشراف المدني على البلاد ، ولكنه لم يرد ان يتحمل المسؤولية ما دامت السلطات العسكرية هي الحاكمة . وقد وافق على استعمال نفوذه للتأثير على الشعب ليتحمل مشقات حفظ السلم بصبر ، والتعاون مع السلطات البريطانية اثناء الحرب وبعدها مباشرة ، لكنه لم يسهم مباشرة في تسيير الادارة العسكرية .

وقد اقترح على السيد ادريس ان يزور برقة في صيف ١٩٤٣ ، لكن السيد قرر ان يبعث اولا بوفد مؤلف من ستة اعضاء من الاسرة السنوسية ، بقيادة السيد صفي الدين ، ليحمل الى الشعب رسالة مؤداها انه يجمل بهم ان يكون املهم كبيراً ويؤكد عليهم بوجوب المحافظة على النظام والتعاون مع السلطات البريطانية . وقد وصل الفريق الى بنغازي في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ وتجول في برقة خلال الشهر التالي ، وتلقاهم الشعب بالحماس معرباً عن ولائه للاسرة السنوسية ، اما الفريق نفسه فقد كان موقفه هادئاً سليماً .

وقد كان الحماس اكبر لما زار السيد ادريس نفسه برقة ، بعد ان قضى ٢٢ عاماً في المنفى ، في تموز (يوليو) سنة ١٩٤٤ ، وفي معيته نفر من كبار المهاجرين . فقد كان الترحاب به صاخباً ، وكانت الخطب المطالبة بالاستقلال والمعلنة الولاء له بوصفه « اميراً » للبلاد تردد في كل مدينة تقريباً [٢]. وقد خطب في جموع كبيرة في عدد من المدن والمراكز

القبلية داعياً الى الوحدة والتصرف البعيد عن الشين . ولما زار بنغازي في ٢٨ تموز (يوليو) ، بعد غياب نحو ربع قرن ، اهدي سيفاً رمزاً لجهاد البلاد اكثر من ثلاثين سنة ضد السيادة الايطالية . وبعد يومين خطب في الشعب شاكراً اياه على الترحيب به ، واعداً اياهم بمستقبل زاهر وداعياً الى الاتحاد والتعاضد اسرة واحدة وتجنب الشحناء والفرقة . واخيراً اشاد بفضل بريطانية العظمى ودعـا الى التعاون معها الى ان تنـال البلاد استقلالها [٣] . وعاد الى القاهرة في ٦ آب (اغسطس) .

وقد قام السيد ادريس بعد ذلك بعدة زيارات مماثلة ، مما يسر لـه التعرف تعرفاً دقيقاً على الاحوال الداخلية في البلاد ، لكنه رفض ان يقيم هناك ما دامت الادارة العسكرية قائمة ، وكان السبب الرئيسي لرفضه ذلك الموقف الشاذ الذي سيكون فيه اذا اعتبره شعبه اميراً ، في حين له وضع رسمي ولا سلطة معترف بها . ولذلك فضل ان يظل في القاهرة ، بالرغم من الحاح كلا الفريقين ، شعبه والسلطات البريطانية ، على الاقامة في برقة والتعاون مع السلطات في القضايا الرئيسية . وعلى كل فقد ظل على اتصال دائم باتباعه في برقة يوجههم الى سبل رعاية الوضع الداخلي .

كان اتباعه قد اخذوا يعملون في برقة بنشاط ، مطالبين بعودته على انه رئيس البلاد المعترف به . وقد انصرف زعماء القبائل واصحاب النفوذ لتحقيق هذه الامنية . وكانت عودة عمر منصور الكيخيا [٤] ، الذي كانت السلطات الايطالية قد نفته الى ايطالية اثناء الحرب ، من منفاه الى برقة في شباط (فبراير) ١٩٤٥ ، حافزاً لاتباع السيد ادريس على ان يجددوا نشاطهم املاً في اغراء السيد ادريس في العودة رئيساً للبلاد . وكان عمر منصور ، وهو في المنفى ، قد وجه رسالة الى ونستون تشرشل (٤ تشرين الاول – اكتوبر – ١٩٤٤) اكد فيها معارضة بلاده للحكم الايطـالي وطلب تحرير البلاد . وبعد سنة اعاده الجيش البريطاني الى بنغازي ليستأنف نشاطه السياسي . وفي ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٤٥ ، بعد عودته باربعة

ايام فقط ، ذهب الى المسجد لمناسبة الاحتفال بالمولـــد النبوي ، والقى خطاباً معرباً فيه عن امل البلاد في الاستقلال ، وقرأ الرسالة التي بعث بها الى المستر تشرشل . ودعا الشعب ، بأسلوب درامي ، الى اعلان السيد ادريس اميراً على برقة ، وطلب من السيد بلقاسم السنوسي ، قائمقـــام بنغازي ، ان يتقبل رسمياً مبايعة الشعب نيابة عن السيد ادريس ، وان يبلغه ذلك [٥] . وقد نشر عمر منصور مقـــالاً في جريدة بنغازي [٦] ، اوضح فيه اقتراحاته بخصوص مستقبل الوضع في بلاده ونادى بحكم ذاتي تحت امارة السيد ادريس مع مجلس تمثيلي ينتخبه الشعب انتخابـــاً حراً واقامة ادارة يقدم فيها مستشارون بريطانيون العون والارشاد . وقد اثارت المقترحات كثيراً من النقاش بين الناس وفي الصحف [٧] .

كان عمر منصور وانصاره من الساسة القدامى على اتصال وثيق بالسيد ادريس ، الذي كان لا يزال في القاهرة ، وكانوا يوافونه بأنباء نشاطهم . وكان منصور قد بعث الى السيد بنسخة من رسالته الى ونستون تشرشل، فتلقى عليها شكر السيد ، بتاريخ ٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٥ ، وموافقته عـــلى محتوى رسالة منصور الى تشرشل . وفي حزيران (يونيو) زار منصور القاهرة ، وبعد مشاورة مع السيد ادريس ، وجـــه رسالة الى ادورد غريغ ، وزير الدولة البريطاني في الشرق الاوسط ، تاريخها ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٥ ، ضمنها مخططاً اوسع تفصيلاً لانشاء حكومة برقاوية مستقلة بزعامة السيد ادريس ، على ان تقدم بريطانية العظمى له العون والارشاد . والنقاط الرئيسية لمخططه يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ ــ تعترف بريطانية العظمى بالسيد ادريس اميراً على برقة .

٢ ــ يعترف ببرقة بلاداً مستقلة ، على ان تكون الحكومة تمثيليـــة ديمقراطية ، يعاونها مستشارون بريطانيون .

٣ ــ تقدم بريطانية العظمى لبرقة المساعدة في تنظيم جيش ، وبناء

سكة حديدية على الساحل وتقديم المساعدة المالية .

٤ – يعطى لبريطانية العظمى حق الاحتفاظ بقوات في برقة لمدة معينة ، على ان تسلم بريطانية جميع الابنية والمنشآت لبرقة عند جلائها .

٥ – تكون برقة حليفة لبريطانية العظمى [٨] .

وارسل السيد ادريس في اليوم نفسه رسالة الى السير ادورد غريغ مؤيداً المقترحات المقدمة من عمر منصور ومضيفاً ان رسالة منصور كانت « متفقة مع رغبتنا ورغبة امتنا البرقاوية » . وكانت بعض مقترحات عمر منصور ، بما في ذلك عقد معاهدة مع بريطانية العظمى ، قد اشار اليها السيد ادريس في بنغازي في خطبته العامة يوم ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٤٤.

ولما عاد منصور الى بنغازي اخبر مواطنيه عن نشاطه في القاهرة نيابة عن برقة[٩] . كان الساسة القدامى موافقين كل الموافقة على حاجة برقة الى العون الخارجي والمشورة الادارية ، الا انه كان يحدوهم الامل بان فترة الارشاد لن تكون اطول من اللازم او تكون غير محددة .

الجبهة الوطنية

بالرغم من جميع المحاولات التي بذلت لاقناع بريطانية العظمى في ان تستجيب للمطالب البرقاوية ، فانه لم تبد حتى اشارة الى موضوع هو مهم جداً للشعب ، سوى تأكيدات شخصية بتسليم السلطة الى السيد ادريس حين يتقرر مصير المستعمرات الايطالية بمعاهدة الصلح . ولما زار السيد برقة للمرة الثانية سنة ١٩٤٥ كانت خيبة الامل واضحة لانه لم ينشر اي بيان عن مستقبل البلاد . وقد اصيب الشعب بخيبة امل مراراً بعد ذلك لما اخفق مجلس وزراء الخارجية في ربيع سنة ١٩٤٦ وصيفها في الوصول الى اي قرار عن المستعمرات الايطالية واجل القضية سنة أخرى . وعبر ارنست بيفن ، وزير الخارجية البريطانية ، عن شعور الشعب الليبي الحقيقي لما

قال في ٢٩ نيسان (ابريل) ان الليبيين لا يريدون العودة الى الحكم الايطالي ، ولكن الاقتراحات التي تلت ذلك مثل وصاية الامم المتحدة او مصر لم تلق قبولاً حسناً [١٠] . ومع ان بعض سكان المدن والشباب من الوطنيين كانوا يرحبون بارتباط اوثق مع مصر ، فان وصاية مصرية او وصاية من جامعة الدول العربية لم تلق ترحاباً بين القبائل ورجال السياسة القدامى الذين كانوا يأملون في الحصول على استقلال غير مشروط بزعامة السيد ادريس . يروى انه لما قدم اقتراح بوصاية مصر كان رد السيد ادريس ان برقة بحاجة الى معاهدة مع دولة قوية براً وبحراً وجواً لا مع دولة لا تملك وسائل الدفاع عن نفسها [١١] .

ولم يكن غريباً ، في مثل هذه الاحوال ، ان ينفذ صبر الشعب الواعي سياسياً في انتظار قرار يتعلق بمستقبل بلادهم . وقد احتج ان ما تم الاتفاق عليه مع بريطانية سنة ١٩٤٠ من حيث الاسهام في الحرب ضد ايطالية ، كان ينطوي على اتفاق مع بريطانية يشمل استقلال البلاد في المستقبل . وقد تساءل الناس « ولماذا يصبح من الضروري اذن ان يقرر مجلس وزراء الخارجية مستقبل برقة ؟ » وقال بعض الساسة القدامى ان استقلال برقة قضية بين السيد ادريس وبريطانية ، ولذلك يجب اعلانه دون تأخير . ومن ثم فقد خيمت سحابة من الشك ، وخاصة في نفوس الوطنيين الشباب مثل جماعة عمر المختار ، حول رغبة بريطانية في منح برقة استقلالها . وانتقدوا ما اشيع عن رغبة بريطانية في الاحتفاظ بالسيطرة على برقة لاغراض استعمارية .

وزار السيد ادريس برقة مرة اخرى في تموز (يوليو) ١٩٤٦ . وقد قدمت اليه شكاوى عن تمنع بريطانية عن تسليم السلطات الى الزعماء البرقاويين قبل ان تصل الدول الكبرى الى قرار بشأن المستعمرات الايطالية ، فسمح لهم بارسال عرائض الى السلطات البريطانية يطالبون فيها بالحكم الذاتي . وفي احدى هذه العرائض (١٠ تموز – يوليو – ١٩٤٦) طالب الزعماء بـ :

« وفاء بريطانية بالوعود التي قطعتهـــا لاميرنا [أي] حرية البـــلاد واستقلالها الذي من أجلهما اسهم شعبنـــا في الحرب وقـــدم خدمات قيمة لمصلحة حلفائه » [١٢] .

ولما أتصل بالسيد ادريس ان مجلس وزراء الخارجية ، المجتمع في باريس ، كان يبحث مصير المستعمرات الايطالية ، عاد الى القاهرة فجأة لمباحثة السلطات البريطانية وليظل على اتصال بأنبـــاء اجتماعات باريس ونتائجها . وعلى كل فقد اساء زعماء برقة فهم المعنى من عودة السيد ادريس المفاجئة الى القاهرة ، وحسبوها احتجاجاً على تمنع بريطانية عن تسليم السلطات اليه ، فحفز ذلك زعماء قبيلة السعديين على عقد اجتماع في البيضا (٢٦ تموز – يوليو – ١٩٤٦) قرروا فيه ارسال بيـــان (مانيفستو) الى السلطات البريطانية يعربون عن اسفهم على سفر السيد ادريس ويطالبون بتحقيق اماني البـــلاد القومية [١٣] . وقد اشتمل البيان على المطاليب التالية :

١ – الاعتراف بالاستقلال وانشاء حكومة دستورية .

٢ – الاعتراف بالامارة السنوسية بامرة السيد ادريس .

٣ – تسليم الادارة الى البرقاويين حالاً .

وبعد مشاورات مع السلطات البريطانية عاد السيد ادريس الى برقة في ٢٩ تموز (يوليو) . كان ٩ آب (اغسطس) الذكرى السنوية السابعة لانشاء القوات السنوسية ، واحتفل به لاول مرة عيداً وطنياً في بنغازي سنة ١٩٤٦ ، فاغتنم زعماء برقة الفرصة للتعبير ثانية عن قلقهم ورغبتهم في ان يعلن استقلال بلادهم وفي ان يوضح السيد ادريس الغرض من زيارته للقاهرة مؤخراً . وقد عقد اجتماع كبير في ساحة البلدية [في بنغازي] حضره السيد إدريس وممثلون عن الادارة البريطانية والبارزون من اعيان البلاد ، ورحب فيه علي الفلاق ، السكرتير العام للبلدية ،

بالسيد ادريس ، ثم خطب عمر منصور ، بالنيابة عن المجلس البلـــدي، واوضح اماني البلاد القومية بقوله :

« كل يوم حل امل من هذه الايام ... ولا غرابة في ذلك اذ نرى كل الدول الصغيرة التي ساهمت مع بريطانيا قد نالت كل منها ما ترجوه وتصبو اليه من اهدافها السياسية ، وبرقتنا لم تزل عـــلى نار الرجاء والأمل والانتظار »(١٤) .

والقى السيد ادريس خطاباً قوبل بحماس كبير اوضح فيه الاسباب التي حملته عــلى زيارة القاهرة ، ووصف الصعوبات التي تعترض طريق المفاوضات حول المستعمرات الايطالية . وطلب من الشعب ايضاً ان يتذرع بالصبر ويتحد ويعد نفسه لليوم الذي لم يعد بعيداً عندما تتحقق الاماني القومية للبلاد . ثم اضاف قائلاً :

« هذا وقد رأيت من المناسب ان اقدم لاولياء الامور ملاحظاتي في شكل تحسين الادارة وتدريج البلاد لحكم ذاتها في بحر هذه السنة حتى يتسنى لاهل البـــلاد في القريب تحمل مسؤوليـــة الحكم في بلادكم ... »

« اخواني : وبعد عودتي وجدت نخبة من مشايخ العرب فكروا في تشكيل جبهة وطنية تتمثل فيها كل عناصر البلاد تمثيلاً شكلياً موقتاً للغرض الاسمى بغض النظر عن التوسع في اكثار اعداد المنتخبين في الوقت الحاضر ، وها هي جادة في اتمام ما توخته لمعاونتي في مهمتي الشاقة في تقرير مصير البلاد ولتخفف عني هذا الحمل الذي ينوء به كاهلي . آمل ان تكونوا في عونها وان تشدوا في ازرها حتى تبلغون بمجهودها الغاية المنشودة وهي الحرية والاستقلال . وعندئذ ينال كل فرد منكم ما يستحقه من اماني في ظل الحرية والاستقلال ويتبوأ مقامه في حكومته الوطنية الحرة ،

ولاريب عندي في كل شخص منكم أن لا يتأخر في التضحية اللازمة لخير بلاده » [١٥] .

وقد اعلن ايضاً ان نطاق الجبهة قد وسع بحيث ضم ممثلين عن القبائل الاخرى وعن سكان المدن . واضيف اليها آخرون في تشرين الثاني (نوفمبر) بحيث بلغ العدد خمسة وسبعين ، بما في ذلك لجنــة عمل مكونة من ١٩ شخصاً . وكان الغرض المباشر من انشاء الجبهة تقديم القضية البرقاوية الى لجنة التحقيق الدولية التي ارسلت للتوثق من رغبات الشعب بالنسبة الى المستقبل [١٦] ، لكنها حققت غرضاً آخر هو انها اصبحت وسيلة لتنسيق نشاط « الساسة القدامى » لمجابهة تأثير الشباب الوطنيين المتزايد .

وفي ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) نشرت الجبهة اول تصريح رسمي لسياستها وكان موجهاً الى السلطات البريطانية مؤكداً المطالب التالية :

١ — الاعتراف بالامارة السنوسية بامارة السيد ادريس .

٢ — السماح بانشاء حكومة وطنية لادارة البلاد استعداداً للاستقلال التام .

ومع ان السلطات البريطانية اعتبرت ان هذا البيان ينقصه الاتزان لانه لم يتضمن شيئاً عن الطريقة التي يمكن لبرقة بها صيانة استقلالها ، فقد كان في الواقع معتدلاً ومعقولاً . وقد اضطر ساسة برقة المتقدمين في السن لاتخاذ هذه الخطوة لانهم احسوا بأن مصالح ايطالية في منطقة طرابلس كانت لا تزال قوية ، وقد يتاح لها ان تتفوق على غيرها . فاذا كــان لبرقة ان تدخل في اي مشروع للوحدة مع منطقة طرابلس ، على نحو ما اقترح في بعض المجالس الدولية ، فان الزعماء البرقاويين كانوا يودون ضمانة استقلالهم قبل ان يدخلوا في مشروع وحدة مع المنطقة الطرابلسية .

لمــا اظهرت بريطانية العظمى استعدادها لنقل السلطات من ايــدي العسكريين البريطانيين الى ايدي البرقاويين ، اصبحت قضية الوحدة الليبية مجالاً للاخذ والرد بين الساسة الشباب والساسة القدامى في برقة . وفيما

كان الفريقان متفقين على الامارة السنوسية ، فان الحاح الشباب على الوحدة مع المنطقة الطرابلسية ، تحت الزعامة السنوسية ، كان امعن في جذب الناس اليه واحراج موقف الساسة القدامى واضعافه . فما هي اراء الشباب الوطني وامانيهم ؟

جماعة عمر المختار

كانت تقابل جماعة الرجال القدامى وزعماء القبائل فئة من الشباب المتحمس التي كانت تشعر مخلصة ان هؤلاء القدامى من الساسة قد انغمسوا في سياسة برقة المحلية الى حد انهم لم يلتفتوا الى مصالح الشعب الليبي في مجموعه . وكان معظم هؤلاء الشباب قد تأثروا بفكرة القومية التي كانت الصحافة العربية تفسرها وتنشرها بين الناس . وكان بعضهم قد درس في مصر فتأثروا بالاراء السياسية لزعمائها . وقد شهدوا ، وهم في مصر ، انشاء جامعة الدول العربية واملوا في ان ليبيا ستعود دولة مستقلة لتقوم بدورها في هذه المنظمة العربية الحديثة العهد . ولكن هؤلاء الشباب ، مع ان الحماسة كانت تملأ نفوسهم ، لم يكونوا قد انتظمتهم جماعة منظمة ، ولذلك كانوا ضعفاء وعاجزين عن العمل . وكان كثيرون من الزعماء يعترفون بأن الشباب يجب ان يقوموا في المستقبل بدور متزايد في تكوين بلادهم ، ولكن هذا الاعتراف كان اكثر شيوعاً بين اولئك الذين كانوا في المنفى حين كانت بلادهم لا تزال حينئذ تعاني الامرين من السيطرة الاجنبية .

كان اسعد بن عمران اول من خطرت له فكرة انشاء جمعية باسم عمر المختار . وكان اسعد ، مع نفر آخر من الشبان [١٧] في مصر ، وكانوا قد انضموا الى القوات السنوسية قبل ذلك بمدة قصيرة . بدأوا بتنظيم الجمعية في سنة ١٩٤٢ ، وإذ وجدوا ان ظروف الحرب لا تشجع رجالاً لا يزالون يقومون بالخدمة العسكرية على العمل في تنظيم سياسي ، قرروا

تسميتها « جمعية عمر المختار الرياضية » ، ولكن الاعضاء كانوا يعقدون اجتماعاتهم الخاصة لبحث شؤون السياسة . وقد كان المؤسسون يراقبون التطور السياسي في الاقطار العربية بمنتهى اليقظة ، وكانوا لذلك يأملون ان تأخذ بلادهم ، بعد تحررها من السيطرة الاجنبية ، مكانها في الدوائر السياسية العربية ، كما انهم كانوا هم انفسهم يطمحون الى القيام بدور فعال في الحياة العامة . وقد وافق السيد ادريس على فكرة الجمعية وشملها برعايته .

بعد اجلاء قوات المحور عن برقة اخذت جماعة عمر المختار والمهاجرون الآخرون يعودون الى بلادهم . وفي ٤ نيسان (ابريل) ١٩٤٣ اعلنت الجماعة رسمياً انشاء الجمعية في بنغازي ، على اعتقاد منها بأن الوقت قد حان لبدء الحياة الجديدة . واهتمت الجماعة بالحصول على تأييد فئة من رجال متقدمين في السن رغبة في توسيع نطاق استجابة الشعب لها ، واختارت الشيخ خليل الكوافي رئيساً لها . وكان رجلاً محترماً الاحترام كله ، لكن كانت تعوزه الشخصية القوية ، وعهد الى لجنة تنفيذية بمساعدته [١٨] . وقد سجلت الجمعية رسمياً على انها « نـاد » الغاية الرئيسية منه ، كما زعم ، الاهتمام بالنشاط الثقافي والرياضي ، لكن كان من الواضح ، من اول الامر ، ان غايته النهائية سياسية . وفي تموز (يوليو) ١٩٤٣ بدأ النادي ينشر نشرة رياضية باسم « برقة الرياضية » وفي الشهر التالي اخذ بنشر « مجلة عمر المختار » وهي مجلة أدبية شهرية .

ولم يكن النادي ، في البداية ، معارضاً للادارة البريطانية ، إذ ان اعضاءه كانوا يعرفون انهم مدينون للبريطانيين في تحرير بلادهم ، ولان بعضهم ، مثل الفلاق والمطردي ومخلوف ، كانوا موظفين في الادارة البريطانية . ولكن لم تكد تمر سنة على انشاء النادي ، حتى اخذت صحافته توجه النقد للسلطات البريطانية ، واتخذ الاعضاء الشباب لانفسهم صفة التكلم باسم الامة ، مطالبين بصراحة تحقيق اماني بلادهم القومية . وظهرت

جريدة « الوطن » ، وهي صحيفة خاصة ، معبرة عن رأي الأعضاء الشباب ، وانصرفت الى اثارة الرأي العام على الادارة البريطانية . وطالبت « الوطن » بوجوب الاعتراف بالسيد ادريس اميراً . وكان جواب السلطات البريطانية انها على اتم الاستعداد للاعتراف بالسيد ادريس اميراً على برقة عندما يحين الوقت المناسب ، ولكن جماعة عمر المختار الحت على وجوب اعلان الامارة فوراً ، لان ذلك يتضمن الاعتراف بحق برقة في الاستقلال .

ومر النادي خلال ١٩٤٥ – ١٩٤٦ بتطورات ، فاصبح سياسياً صراحة ، وقد تبدل تنظيمه الاصلي ، فاستقال رئيس النادي خليل الكوافي وحل محله مصطفى بن عامر ، وتولى السكرتارية بشير المغيربي ، وهو شاعر شاب يبشر بالخير وخطيب قدير ، وحل الشباب محل المتقدمين في السن من اعضاء اللجنة التنفيذية ، واصبح النادي ، من جميع النواحي ، حركة شباب . واخذ النادي ، غير ملق بالاً الى القادة المتقدمين في السن ، ينشر بيانات ينقد فيها الجبهة الوطنية . وقد اوقفت الادارة العسكرية البريطانية « الوطن » في ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٦ بحجة انها تثير الرأي العام . وطلب رئيس النادي ، مصطفى بن عامر ، مقابلة إي . ا. ف. دوكاندول ، رئيس الادارة البريطانية ، الذي سمح للصحيفة بالعودة الى الظهور على ان ينشر مصطفى بن عامر رسالة يقول فيها ان النادي مخلص للامير ادريس ، دون تضمين اي نقد لسلطته . وقد عادت الصحيفة الى الظهور في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ، وفيها رسالة بن عامر . لكن النادي ، الذي كان يسيطر عليه شباب الوطنيين ، ظل على موقفه المعارض للسلطات البريطانية ولأولئك الذين يتعاونون معها[١٩] .

في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧ اعلن السيد ادريس الغاء جميع الاحزاب السياسية واعرب عن أمله في ان يتم النشاط السياسي بأجمعه

عن طريق المؤتمر الوطني الذي استعيض به عن الجبهة الوطنية . وعـاد النادي ، الذي نزل عند رغبة السيد ، الى الظهور كمنظمة رياضية بعد ان قابل مصطفى بن عامر السيد ادريس . وقد امتنع النادي عن العمل السياسي ، لكن اعضاءه ظلوا يقومون بادوارهم السياسية أفراداً مستقلين . ولكن ما كادت اللجنة الرباعية (٢٠) تصل ليبيا ، وكانت قضية فلسطين حينئذ يتناولها الجميع بالمناقشة ، حتى نشر النادي بيانات يوضح فيها موقفه من هاتين القضيتين . وقد اسهم اعضاؤه في انواع من النشاط السياسي مثـل تنظيم مظاهرة لمناسبة اعلان الامم المتحدة استقلال ليبيا ووحدتهـا ، وتحية الوفد البرقاوي عند عودته من ليك سكسس . وقد احتجت اسرة المختار على استعمال الاسم للنادي ، فتخلى النادي عن اسم عمر المختار ، وقوانـين الاجتماعات والصحافة التي نشرت في ١٠ و ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ ارغمت النادي على فصل نشاطه الثقافي والرياضي عن نشاطه السياسي . وبسبب تلك الظروف طلبت جماعـة عمر المختار (١٤ كانون الثاني – يناير – ١٩٥٠) السماح لها بأن تنشىء منظمة سياسية باسم الجمعية الوطنية ، بحسب قانون الاجتماعات ، لكن المنظمة الجديدة ظلت تعرف باسم نادي عمر المختار بصورة غير رسمية .

لما خشي الزعماء الطرابلسيون ان تعود بلادهم الى السيطرة الايطالية ، اذ لم يقـدم لهم اي ضمان بالاستقلال ، طلبوا الوحدة مع برقـة ، واظهرت جماعة عمر المختار انها اكثر قبولاً للدعوة الطرابلسية من الساسة القدامى ، لانها اعتقدت بفوائد الوحدة بين المنطقتين ، واصبحت اصرح المدافعين عن الوحـدة الوطنية في برقة . وقـد كانت دعوة جماعة عمر المختار الى الوحدة الوطنية سبباً في تأييد المواطنين للجماعة ، ولكن هذا الموقف ابرز الخلاف بينها وبين المدافعين عن الاقليمية البرقاوية .

وعلى كل فقد نتج عن مخطط الوحدة مع منطقة طرابلس انقسام بين

فرعي بنغازي ودرنة من نادي عمر المختار . ففرع درنة قبل قبولاً مطلقاً ودون اي قيد او شرط الوحدة بين المنطقتين التي دعا اليها المؤتمر الوطني في منطقة طرابلس ، بينما كان فرع بنغازي مستعداً لقبول الاتحاد ، ذلك بأن هذا الفرع كان اكثر عناية بفكرة الوحدة منه بشكلها . وكان ثمة قضية معينة بالذات دار حولها الاختلاف وهي القضية التي اثارها بعض النقاد عن جدارة المجلس التأسيسي . كان فرع بنغازي يخشى ان الخلاف حول الجدارة القانونية للمجلس قد يعرض استقلال ليبيا للخطر ، لذلك فانه ايد الاتحاد على انه خطوة فورية ضرورية لتحقيق الوحدة الليبية . وقد ادى هذا الموقف المعتدل ، الذي ارضى الساسة القدامى [٢١]، الى انفصال تام بين فرعي بنغازي ودرنة . وقد قبل فرع بنغازي الاتحاد (على ما قاله بشير المغيربي للمؤلف) لانه كان يرى ان شكل الحكومة هو قضية داخلية يمكن تصحيح اوضاعها في المستقبل لكن هذه المسألة يجب ان لا تعرض انشاء دولة ليبية واحدة للخطر [٢٢]

لما اعلنت برقة امارة سنة ١٩٤٩ وتسلم الساسة القدامى السلطة ، واجهت جماعة عمر المختار معارضة اشد . وسنتحدث عن الصراع بين هذه الجماعة والجماعات المنافسة لها في الصفحات التالية ، لكن من المهم ان نلحظ هنا ان جماعة عمر المختار ، مع انها لم تقدم مخططاً بناء للاصلاح، ربما كانت اكثر القوى السياسية نفوذاً في برقة [٢٣] .

توصيات لجنة العمل التابعة لوزارة الحربية

اثناء هذه الفترة من التأرجح وتطاحن الولاءات قررت بريطانية العظمى ان تتخلى لبرقة عن بضعة امور من شؤون الحكم الذاتي ، وتعهد الى السيد ادريس بالرئاسة ، قبل ان تنضم برقة الى مشروع وحدة مع منطقة طرابلس ، على ما اقترح في المحافل الدولية . وبسبب الظروف القائمة فقد قررت الحكومة البريطانية في ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٦

ان تعين لجنة ، سمتها لجنة عمل ، تحت اشراف وزارة الحربية ، لتزور برقة وتقدم توصياتها الى الحكومة بواسطة وزير الحربية . وقد تألفت لجنة العمل من خمسة اعضاء برئاسة اللفتنانت كولونيل السير برنارد ريلي وعضوية السير هربرت ستيوارت و ج. ا. دو سي. هاملتون وف. سي. نيوتن . وعمل دنيس ا. غرينهل سكرتيراً للجنة . وقد زار الفريق برقة قبل نهاية سنة ١٩٤٦ وقدم توصياته في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ .

كانت مهمة اللجنة ان تقدم توصيات عملية لانهاء الادارة العسكرية البريطانية ونقل السلطات الى الزعماء البرقاويين . وكان الهدف البعيد من التوصيات هو ان « توجد في البلاد شعوراً من الثقة الحسنة ببريطانية العظمى » ، وسيساعد ذلك على التأكيد على السياسة البريطانية نحو ليبيا بأجمعها .

وحين اوصت اللجنة من حيث المبدأ بمنح برقة استقلالها والاعتراف بالسيد ادريس السنوسي مرشحاً طبيعياً لمنصب رئيس الدولة ، اوصت ايضاً بأن مثل هذا الهدف يجب ان يحقق بالتدريج ، لان سحب الموظفين البريطانيين والمعونة المالية فوراً بدون ارشاد ، سيشل ادارة كثير من الخدمات العامة . ولذلك فقد اوصت اللجنة بأن تجتاز البلاد ثلاث مراحل في تطورها :

١ – تستمر الادارة العسكرية وقتاً قصيراً .

٢ – اقامة دولة عربية تحت وصاية بريطانية . تقدم مساعدة مالية كافية لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، بما في ذلك تيسير التدريب الاداري وتحسين التعليم والتنمية الفنية .

٣ – انشاء دولة مستقلة استقلالاً تاماً . يمكن ان ترتبط برقة ، خلال المرحلتين الثانية والثالثة ، مع منطقة طرابلس في دولة ليبية موحدة ، لان اقامة مثل هذه الدولة متفق تماماً مع

التوصيات الخاصة ببرقة . مع التوصية ايضاً بأن تعقد معاهدة محالفة مع دولة كبرى .

شعرت اللجنة بخيبة امل لأن البلاد لم تمنح اي خطوة في سبيل الاستقلال بعد اربع سنوات من الادارة العسكرية ، ولذلك اوصت بأن تكون فترة التبعية قصيرة ، وبأن تتجه السياسة البريطانية نحو تحقيق الاستقلال النهائي . فقد جاء في التوصية ان اللجنة « ترى ان السياسة البريطانية يجب ان تعمل الآن بوضوح في سبيل هذا الهدف . وقد يتاح لمثل هذه الخطوة ان تزيل شعور خيبة الامل الذي بدأ يقلق الشعب ، وقد يستعيد البريطانيون المبادرة لقيادة البلاد نحو هذه الغاية ، محتفظين في الوقت ذاته لانفسهم بثقة الشعب بهم ومركزهم الخاص في المنطقة » .

واوصت اللجنة ، بالاضافة الى ذلك ، بأن السيد ادريس ، الذي اكتفى الى ذلك الوقت بزيارة برقة في المناسبات ، يجب ان يقيم اقامة دائمة في البلاد ، وقد بحثت اللجنة هذه القضية مع السيد ادريس والحت عليه في السكنى بالبلاد ، الا ان السيد ، وكان راغباً في الانتقال الى البلاد بصورة دائمة بعد ان يعلن رئيساً لها ، قبل ولكن بشروط معينة خاصة ما دامت البلاد خاضعة للادارة العسكرية البريطانية . وكان السبب في شروطه رغبته في ان يعرف سياسة بريطانية في برقة ، وان تقبل مشورته فيما يتعلق بمنح البريطانيين القاب التشريف البريطانية وتعيين الموظفين المحليين وترقيتهم . وطلب ايضاً ان يعترف بأحد اعقاب السيد المهدي السنوسي خلفاً للسيد ادريس . ومع ان بعض المطاليب لم يكن من الممكن قبولها ، كأن تتبع الادارة العسكرية مشورته ؛ ما دامت هي مسؤولة امام الحكومة البريطانية ، ومثل التعهد بأن يليه سنوسي في الحكم ، فان السلطات البريطانية تمكنت من اقناعه بالاقامة في برقة قبل اعلانه اميراً بصفة رسمية .

وقد اوصت اللجنة ايضاً باعادة اللجنة التنفيذية للجبهة وتوسيعها وان يدعى السيد ادريس لتعيين خمسة اعضاء طبيعيين (اي بحكم مراكزهم) من العاملين في الادارة البريطانية . وستتحول اللجنة التنفيذية الموسعة ، التي كان لهـــا صفة استشارية فقـــط ، تدريجاً الى مجلس وزراء . وقد وافق السيد ادريس على فكرة مجلس استشاري لكنه اقترح ان لا يظل اعضاؤه في الجبهة ، اذ ان هذه المنظمة يجب ان تظل غير مرتبطة بالادارة كي تتمكن من التعبير عن آرائها بحرية امام لجنة التحقيق الدولية .

واخيراً فقد اوصت اللجنة باجراء بعض تبديلات في التنظيم الاداري ، بانشاء اربع سكرتيريات للاشراف على المالية والداخلية والانماء والشؤون القانونية ، وتعيين اهل البلاد في مناصب ذات مسؤولية وتدريبهم على القيام بواجباتهم ، والاسراع في الاشغال العامة لمساعدة البلاد على العودة الى الحياة الطبيعية ، وتطوير التعليم وتوسيع الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات والمساعدة في التنمية الزراعية في البلاد .

المؤتمر الوطني

قبل السيد ادريس السنوسي ، بموجب توصية لجنة العمل التابعة لوزارة الحربية ، ان يجعل برقة مقره الدائم في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ . وقد اتاحت له السلطات البريطانية التمرس ببعض السلطات ، وكان له لذلك اثره في تهدئة الوضع الداخلي ، لكن جماعة عمر المختار ازداد نقدها للبريطانيين بسبب شدة اتصال الساسة القدامى بالادارة العسكرية . وقد اتخذت الجبهة ، المؤلفة في غالبها من زعماء القبائل ، موقفاً رجعياً ، مما حفز جماعة عمر المختار على المطالبة بحكومة اكثر ديمقراطية ، مع ضمانات ضد الاتجاهات التعسفية .

وقد اغرى الساسة القدامى بعض العناصر المعتدلة على انشاء جمعية

وطنية معارضة باسم رابطة الشباب ، رغبة منهم في تحطيم قوة جماعة عمر المختار . وقد انشئت في اوائل سنة ١٩٤٥ ، وكان صالح بويصير الشخصية البارزة في لجنتها التنفيذية ، ولكن الرابطة اخفقت في استمالة الاهتمام العام اليها . ولم تنجح محاولتها الاندماج بنادي عمر المختار ، لان الرابطة ارادت ان تكون ذات نفوذ كبير في لجنة النادي المركزية . وبعد انشاء الادارة البرقاوية الوطنية ايدت الرابطة الساسة القدامى ، وخاصة ميولهم الاقليمية ، مع ان الرابطة دعت الى تقبل الفكرة العامة للوحدة الليبية والانضمام الى جامعة الدول العربية (٢٤) . وقد زاد انشاء الرابطة التوتر السياسي القائم في البلاد بلبلة ، واشاع ذلك شعور القلق في نفس السيد ادريس ، بسبب الانقسام الداخلي (٢٥) .

كانت اول خطوة اتخذها السيد ادريس بعد عودته ان امر بحل جميع الاحزاب السياسية في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧ ودعا الى ادماجها جميعاً في جبهة متحدة تتألف من ممثلي جميع الاحزاب . ومع ان جماعة عمر المختار وافقت مرغمة على اغلاق مركزها ، فان جميع الاحزاب الاخرى نزلت عند رغبة السيد ادريس راضية .

وقد تم الاتفاق ، في اجتماع حضره البارزون من زعماء القبائل والساسة القدامى والشباب المحافظين ، على انشاء المؤتمر الوطني في مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ . وانتخبت لجنة تنفيذية ، برئاسة السيد محمد الرضى السنوسي ، اخي السيد ادريس ، في ١٠ كانون الثاني (يناير) ، لتعد برنامجاً لمستقبل البلاد على اساس مبدأي الوحدة والامارة السنوسية (٢٦) . وقد طالب المؤتمر بدولة مستقلة ذات سيادة برئاسة السنوسي . وكانت الغاية من هذا البرنامج ، على ما قيل يومها ، التأثير على العالم الخارجي باظهار الشعب في مظهر المصمم على ان يكون له القول الاول في تقرير مستقبله . ولما زارت لجنة التحقيق الرباعية برقة في نيسان (ابريل) ١٩٤٨ ، تقدم المؤتمر الوطني ، بالنيابة عن الشعب البرقاوي ، بمقترحاته الآتية :

١ – استقلال برقة التام فوراً .
٢ – الاعتراف بالامير ادريس ملكاً لدولة برقاوية دستورية .
٣ – وقد قيل ، فيما يتعلق بعلاقة برقة بمنطقة طرابلس ، « اذا رغب اخواننا الطرابلسيون فيما بعد ان ينضووا تحت التاج السنوسي ، فان هذا يمكن للاقطار الليبية ان تتوحد في دولتنا ، والا فان برقة تحتفظ باستقلالها كاملاً » [٢٧] .

وقد ابدى رجال القبائل ، الذين سألتهم اللجنة في الموضوع ، رأيهم بعبارة واضحة وهو الاستقلال بزعامة الامير ادريس ، ولما سئلوا عن الوصاية ، كان جوابهم بأن بريطانية العظمى هي الوحيدة التي يمكن القبول بها [٢٨] . وغالباً ما عبر الشباب الوطني عن وجهة نظره على اساس تقارب مع مصر او جامعة الدول العربية ، وكانت الصحافة المصرية ، الواسعة الانتشار في البلاد ، تؤكد على حاجة ليبيا الى الوحدة والتقارب مع الجامعة العربيـة .

وقد عم البلاد استياء مرير لاعلان ما ارتأته اللجنة من ان برقة ، شأنها في ذلك شأن بقية المستعمرات الايطالية السابقة ، غير مستعدة للاستقلال . وكان الشعب ينتظر بقلق قرار الجمعية العامة للامم المتحدة عن مستقبل البلاد ، وكانت منعقدة حينئذ في باريس . ولما جاء الخبر بأن لجنة التحرير الليبية في القاهرة **كانت** مزمعة ان ترسل رئيسها ، بشير السعداوي ، لتقديم الآماني الليبية الى الجمعية العامة ، نبه ذلك الامير ادريس الى ان يبعث بوفد خاص برئاسة عمر منصور ، رئيس الديوان ، ليدافع عن القضية البرقاوية . ولكن الجمعية العامة لم تصل الى قرار في ذلك الاجتماع .

امارة برقة

ان اخفاق مؤتمر وزراء الخارجية في الوصول الى حل لقضية المستعمرات الايطالية ادى الى نفاد صبر الزعماء البرقاويين الذين كانوا ينتظرون بفارغ

الصبر ان يتولوا ادارة البلاد في اول فرصة ممكنة ، وكثيراً ما اوضح السيد ادريس والمؤتمر الوطني للبريطانيين وجوب نقل السلطات الى ايد برقاوية . وفي ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ غادر برقة وفد برئاسة عمر منصور الكيخيا الى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية حول اقامة حكم منفصل في برقة . وقد ذهب عمر منصور الى باريس ايضاً للدفاع عن استقلال ليبيا بكاملها . وقد قال عمر منصور في بيان عام انه اذا لم يكن ممكنا ان تحصل ليبيا على استقلالها ، فلتتقدم برقة ولتعلن وجودها منفردة [٢٩] . وبسبب الخلافات بين الدول الكبرى حول التصرف بالمستعمرات الايطالية ، والغموض الذي كان يحيط بمستقبل وضع ليبيا بكاملها ، اقدمت بريطانية بسرعة لتمنح برقة حكماً ذاتياً برئاسة السيد ادريس على انه خطوة اولى لتهيئة هذه المنطقة لاحتمال ربطها مع مناطق ليبية اخرى . وقد كان هذا القرار متفقاً مع توصيات لجنة العمل التابعة لوزارة الحربية .

وفي ١ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ اعلن السيد ادريس استقلال برقة ، في اجتماع للمؤتمر الوطني عقد في قصر المنار . وقد تجمع جمهور كبير ، بما في ذلك جماعة عمر المختار ، في الساحة امام القصر ، لسماع خطاب الامير . وقال الامير ادريس في خطابه انه طلب من بريطانية العظمى والدول الاخرى ، بما في ذلك البلاد العربية والاسلامية ، ان تعترف باستقلال برقة وبتسلمه مهام الحكومة جميعها . وقد تجاوبت الهتافات داخل القصر وخارجه . ولكن لما اضاف الى ذلك انه يتمنى لاخوانه في منطقة طرابلس ان يحققوا ما توصلت اليه برقة ، وان يتحدوا مع برقة تحت زعامة موحدة اذا رغبوا في ذلك ، صاح زعماء جماعة عمر المختار خارج القصر : « لا استقلال [لنا] قبل تحقيق الوحدة [مع منطقة طرابلس] ، لن نفرح ومنطقة طرابلس تبكي ، فليسقط الاستقلال المزيف » . ومع ان الامير قوطع بصراخ جاء

من خارج القصر ، فقد استمر معلناً نيته في تأسيس حكومة وطنية ودعوة برلمان منتخب من الشعب [٣٠] .

وقد رد رئيس الادارة (الوالي) البريطاني ، دوكاندول ، في تصريح موجه الى المؤتمر :

« ان حكومة صاحب الجلالة تعترف بسمو الأمير المعظم ، الذي اختاره الشعب بمحض ارادته زعيماً له ، رئيساً للحكومة البرقاوية وهي تعترف اعترافاً رسمياً برغبة البرقاويين في الحكم الذاتي ، وستتخذ جميع الاجراءات التي تتفق مع التزاماتها الدولية في الأخذ بيدها الى التقدم والنجاح . وان حكومة صاحب الجلالة ، بالمشاورة مع سمو الامير المعظم ، ستشكل حكومة برقاوية تضطلع بأعباء المسئولية في الشؤون الداخلية . وهي ترحب بزيارة سموه الى لندن لبحث هذا الموضوع . وفي اتخاذ هذه الاجراءات تود حكومة صاحب الجلالة أن تؤكد لحضراتكم بانه لن يعمل أي شيء يضر بمستقبل ليبيا في مجموعها » .

ولما غادر الامير القصر قال لزعماء جماعة عمر المختار الذين تحلقوا حوله ، بان « القضايا [الخاصة بالوحدة] تحقق بالصبر والحكمة » . ولما ذهبت الجماعة في المساء للتبريك للامير لمناسبة تسلمه السلطة فانها اكدت على ان الوحدة مع منطقة طرابلس امر ضروري وذكرته بان الامارة السنوسية كانت قد اعترف بها الطرابلسيون جميعاً . وقد طلبت الجماعة منه ان يبعث ببرقية مؤكداً للطرابلسيين انه ما زال يعمل من اجل الوحدة بين منطقة طرابلس وبرقة . وقد ارسل المؤتمر الوطني برقية بهذا المعنى ، بأمر الامير ، كما ان الجبهة الوطنية الطرابلسية ، مندفعة من نفسها ، بعثت بوفد لتهنئة الامير وطلب تأييده لتحقيق الوحدة بين الولايتين الشقيقتين [٣١].

وبدأ الامير ادريس مشاوراته مع الزعماء البرقاويين فوراً لتأليف حكومة. وبسبب المنافسة العنيفة بين الانداد ، فقد بحث الامير عن شخص محايد يمكنه ان يرتفع فوق هذا التنافس الحزبي . واختار لذلك فتحي الكيخيا ، ابن عمر منصور الكيخيا ، الذي كان له مكتب للمحاماة في الاسكندرية . ولم يكن يدور في خلد فتحي انه سيدعى الى تأليف الحكومة لما دعاه الامير لزيارة بنغازي لكن اباه اوضح له رغبة الامير . وقد سمي مرشحاً لرئاسة الوزارة في ٥ تموز (يوليو) ١٩٤٩ ، في انتظار نقل السلطات من ايدي البريطانيين الى ايد برقاوية . ودعي الامير رسمياً لزيارة انجلترة والبحث في مستقبل علاقة بلاده مع بريطانية . فغادر بنغازي مع فتحي في ٩ تموز (يوليو) وزار طرابلس حيث استقبل استقبالاً حماسياً منقطع النظير ، وقضى شهرين في انجلترة وفرنسة وعاد الى بنغازي في ٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٩ وبدأ حالا بوضع اعلان اول حزيران (يونيو) موضع التنفيذ ، بينما تأخر رئيس الوزارة فتحي في باريس للمعالجة .

وفي ١٦ ايلول (سبتمبر) اصدر دوكاندول ، رئيس الادارة [الوالي] بياناً بعنوان « أمر السلطات الانتقالية » ، مانحاً فيه الامير حق وضع الدستور ومحدداً السلطات التي تتمتع بها الحكومة البرقاوية وتلك التي سيحتفظ بها رئيس الادارة [الوالي] ، الذي سيصبح اسمه المعتمد البريطاني . وكان للحكومة البرقاوية الحق في ان تتولى جميع الامور الداخلية ، ولكن يظل للسلطات البريطانية حق استعمال بعض السلطات بواسطة المستشارين البريطانيين في بعض الامور القانونية والمالية . والسلطات التي احتفظ بها للمعتمد البريطاني ، بحيث يستطيع اصدار القوانين المتعلقة بها بمراسيم ، كانت تشمل الشؤون الخارجية والدفاع (بما في ذلك الامن العام اذا عجزت الحكومة الوطنية عن القيام به) والمسائل المتعلقة باملاك الايطاليين الى ان يقرر مستقبل المستعمرات الايطالية . وللامير ان يعين المستشارين البريطانيين للشؤون القانونية والمال على ان يوافق على ذلك المعتمد البريطاني.

ولا يجوز تعطيل الدستور او تعديله بـــدون موافقة المعتمد البريطاني الذي احتفظ لنفسه بمطلق الصلاحيات لالغاء الامر المذكور أو تغييره أو تعديله ، الى ان يتحقق استقلال البلاد التام .

وفي ١٨ ايلول (سبتمبر) ، وفتحي الكيخيا ما زال في فرنسة ، اصدر الامير مرسوماً عين بموجبه بقيـــة اعضاء الوزارة [٣٢] . وفي ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٩ وقع الامير على دستور برقة ، الذي كانت قد اعدت مشروعه لجنة دستورية بالتشاور مع السلطات البريطانية [٣٣] . وقد نص الدستور على حقوق الشعب ووزارة يعينها الامير وتكون مسؤولة امامه ، واصبح الامير رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة معاً . وكان البرلمان ، وهو يتألف من اعضاء منتخبين وآخرين معينين (ويحدد عدد كل منهم بمرسوم) مكوناً من مجلس واحد ، وكان لـــه حق التشريع على ان يكون للامير حق الاعتراض . ولكل مواطن من الذكور بلغ الواحدة والعشرين من عمره حق انتخاب نواب للبرلمان ، ولكن لا يجوز للنائب ترشيح نفسه الا اذا كان قـــد بلغ الثلاثين من عمره . وقد صدر مرسوم حدد بموجبه عدد النواب بستين نائباً ، عشرة منهم يعينهم الامير من الرجال الذين قدموا لبلادهم خدمات ممتازة . ونص على فصل النظام القضائي عن السلطة التنفيذية ، وكان النظام القضائي مكونـــاً من محاكم مدنية واخرى شرعية ، ومحكمة استئنـــاف . واخيراً فقد منح الدستور الامير حق اعلان حالة الطوارىء وتعطيل اية مادة من الدستور ، اذا اقتضت الاحوال القيام بمثل هذا العمل .

وكـــان من المنتظر ان يعود فتحي الكيخيا الى بنغازي ليتسلم مهـــام منصبه رئيساً للوزارة ، الا انه ارسل كتاب استقالته من باريس وعاد لى الاسكندرية لمتابعة عمل المحاماة في مكتبه . وقد قال فتحي للمؤلف في مقابلة قبيل وفاته (١٩٥٨) بأنه وجد ان سلطته ستكون محدودة

جداً فتمنع عن ان يكون رئيس وزارة اسماً فقط . لذلك فقد قرر الاستقالة ، وادعى بان زوجه المصرية لم ترض بالسكنى في بنغازي . ولم تكن ثمة هيئة صالحة من الموظفين للتمرس بأعباء الادارة دون الاعتماد على المستشارين البريطانيين اعتماداً كبيراً . وفي اليوم الذي قبل فيه الامير استقالة فتحي ، وهو ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ كلف والده عمر منصور بتأليف الوزارة ، فأتم تأليف حكومته في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) (٣٤) .

وانصرف عمر منصور ، وهو رجل قوي الشخصية جم النشاط ، الى اعادة التنظيم الداخلي للادارة فوراً . ففي ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ صدر مرسوم لتنظيم مجلس بلدية بنغازي عين بموجبه يوسف لنقي رئيساً لبلدية المدينة . وصدرت مراسيم اخرى في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) للتنظيم الداخلي لعدد من الادارات الحكومية ، عين بموجبها السيد ابو القاسم السنوسي ، قائمقام بنغازي ، مديراً عاماً للداخلية ، وعدد من المستشارين البريطانيين موظفين مدنيين في الحكومة البرقاوية . وفي ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) تخلى عمر منصور عن منصبه رئيساً للديوان الملكي وعين مكانه ، وكيلاً للديوان ، عبد العزيز الحمزاوي ، المستشار القانوني للامير .

وبالرغم من ان عمر منصور كان يتمتع بتأييد الساسة القدامى فانه لم يلبث ان اصطدم بجماعة عمر المختار ، لانه كان يعتبر ممثلا للعناصر الرجعية ولانه اتخذ خطوات من شأنها الحد من نشاط الشباب . فمن ذلك انه لما وصلت بنغازي انباء قرار الامم المتحدة باستقلال ليبيا (٢١ تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٤٩) ونظم كشاف جماعة عمر المختار مظاهرة ، غير مصرح بها ، احتفاء بالمناسبة عمد عمر منصور الى حل الكشاف . واستقبلت جماعة عمر المختار الوفد البرقاوي الى الامم المتحدة يوم عودته ، فأحنق

ذلك السياسيين القدامى الذين كانوا يأملون بالاعتراف ببرقة مستقلة على حدة . وقد اشتدت الصحافة في نقد سياسة الحكومة ، فرد عليها عمر منصور باتخاذ خطوات زجرية . وقد كان للضائقة الاقتصادية وشعور الناس المتزايد بجو الكبت اثر في الصعوبة التي واجهها عمر منصور في الحكم .

وقد بلغت الامور غايتها لما نزع المؤتمر الوطني ، الذي كان منقسماً على نفسه ، الثقة من حكومة عمر منصور . وكان يقود المعارضة داخل المؤتمر السيد ابو القاسم ، نائب رئيس المؤتمر ، الذي كان يقوم ايضاً بوظيفة مدير عام للداخلية . وحامت الشكوك حول السيد ابو القاسم ، وهو من آل السنوسي ومعروف بطموحه ، بانه كان يقوي مركزه عن طريق القبائل ، ولذلك فقد عينه [عمر منصور] في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩ مديراً عاماً للشؤون المدنية ، بعد ان فصل شؤون القبائل عنها وعهد بهذه الشؤون الى السيد صدّيق الرضا . وقد كان هذا التصرف ، الذي فسر بانه محاولة للحد من نفوذ السيد ابو القاسم ، حافزاً له على تزعم حملة معارضة في المؤتمر الوطني (٣٥) . والقى السيد ابوالقاسم خطاباً في المؤتمر في ٥ آذار (مارس) ١٩٥٠ حمل فيه على حكومة عمر منصور . وتقدم عمر منصور الى الامير مقترحاً عليه حل المؤتمر ولكن الامير رأى ان رئيس الوزراء فقد الثقة ، فطلب اليه ان يستقيل ، فتقدم باستقالته في ٩ آذار (مارس) وقبلت بعد يومين .

وطلب الامير ، بناء على رأي عمر منصور ، من محمد الساقزلي ، وزير العدل ، ان يؤلف الحكومة في ١٨ آذار (مارس) (٣٦) . كان الساقزلي سياسياً عصامياً على درجة رفيعة من متانة الخلق ، الا ان اتصاله الوثيق بالسياسيين القدامى حال بينه وبين التمتع باحترام الشباب . وقد برهن ، كما ايدت ذلك الحوادث التي تلت ، انه كان رجلاً على جانب كبير من الاخلاص والاستقلال في التفكير ، لكنه كانت تعوزه

المرونة ، فهدم ذلك الكثير من المحاولات الاصلاحية التي اراد القيام بها . ولقي اعنف مقاومة من جماعة عمر المختار ، على نحو ما لقي سلفه ، اذ اتهمته بالرجعية وبمقاومة الوحدة الوطنية .

يضاف الى ذلك ان الساقزلي اغضب جماعة عمر المختار حين اتخذت الترتيبات لافتتاح البرلمان . فقد قسمت برقة ، بموجب قانون الانتخاب الذي صدر في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٥٠ ، الى ثلاث مناطق انتخابية : بنغازي ودرنة والجبل الاخضر ، وقسمت كل منها الى مناطق حضرية وقبلية . وكان من حق المنطقة الحضرية لبنغازي ان تنتخب ستة اعضاء ، وكان لمنطقة المرج واحد ولمنطقة درنة اثنان . اما المناطق القبلية فقد كان لها من النواب ما يلي : ١٥ لبنغازي و١٥ للجبل الاخضر و١١ لدرنة . وهكذا فان عدد النواب المنتخبين كان ٥١ منهم ٤١ ممثلون للقبائل . يضاف اليهم عشرة يعينهم الامير . وقد نظر الى هذا التوزيع ، الذي جعل للمناطق القبلية تمثيلا اكبر ، ان المقصود منه اضعاف جماعة عمر المختار ، وكان نفوذها يقتصر على المنطقتين الحضريتين في بنغازي ودرنة [٣٧].

بدأ التسجيل للاقتراع في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٥٠ وتمت الانتخابات في ٥ حزيران (يونيو) . واتضح من نتائج الانتخابات ان جماعة عمر المختار كسبت عشرة مقاعد يعطف اصحابها على الجماعة ، من اصل ٦٠ [٣٨] ، ولكن الاغلبية كانت الى جانب الحكومة . ودلت الانتخابات على ان جماعة عمر المختار كانت ذات نفوذ في المناطق الحضرية ، ومن ثم فانها اتهمت الحكومة انها بانقاصها عدد الممثلين في تلك المناطق كانت ترمي للحد من نفوذ الجماعة في البرلمان .

اجتمع البرلمان في ١٢ حزيران (يونيو) برئاسة رشيد الكيخيا وحضور الامير . وقد قرأ الساقزلي خطاب العرش نيابة عن الامير . وجاء فيه تهنئة الامة لحصولها على اول برلمان منتخب انتخاباً حراً . كما اشار الى

الاعداد الجاري في سبيل اعادة بناء البلاد اقتصادياً واجتماعياً والى ان المفاوضات ستبدأ حالاً بين برقة ومنطقة طرابلس لالغاء الحواجز التجارية بين البلدين . واشاد خطاب العرش بصداقة بريطانية العظمى والمساعدة التي قدمتها لبرقة [٣٩] .

وقد شهد البرلمان مناقشات حامية ، ولكن قصر مدته ، التي لم تكد تكمل السنة ، جعل هذه المناقشات عديمة الجدوى . فان قرار الامم المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ باستقلال ليبيا ووحدتها كان يتضمن مسبقاً ان كيان برقة الداخلي سيتعرض لتبديل جذري . وكان المؤيدون لجماعة عمر المختار ، على انهم اقلية في البرلمان ، ذوي دوي قوي ، وحفزت معارضتهم ، التي تمكنت مرة من ان تهزم الحكومة في احد مواقفها ، رئيس الوزراء الى ايقاف الجلسة (ابريل – نيسان –١٩٥١) . وتلا ذلك تأجيل البرلمان الى اجل غير مسمى .

وكانت الهزيمة التي منيت بها الحكومة هي في قضية احتكار الفحم وقضيـــة التجارة مع اسرائيل . وقد اثار الموضوع مصطفى بن عامر ، نائب بنغازي ورئيس نادي عمر المختار ، اذ وجه سؤالاً عنه الى رئيس الوزراء . وكانت السنة سنة جدب وجفاف ، وكانت الحكومة تتفاوض مع اسرائيل لعقد اتفاق معها . واشتبك مصطفى بن عامر ، وكان يرغب في ارغام الحكومة على مقاطعة اسرائيل اسوة بغيرهـــا من الحكومات العربية ، مع رئيس الوزراء في مناقشة حادة . واجل رئيس البرلمان الجلسة ، في سبيل وضع حد للقضية . وعلى كل فقد ابلغ مصطفى بن عامر الحكومة انه قد ضمن تأييد اغلبية المجلس وذلك بواسطة عريضة ، تحمل توقيعات الاغلبية ، وتطلب من الحكومة ان تكف عن التفاوض مع اسرائيل .

وقد لقي الساقزلي معارضة في امور اخرى من جماعة عمر المختار قبل ان يتخذ اجراءات زجرية ضد المنظمة . ففي ٧ تموز (يوليو) ١٩٥١

استغلت الجماعة ، وكانت تصرفات الحكومة قد زادت في نقمتها ، حادثة رجل كان قد توفي في مستشفى الحكومة قبل اربعة ايام ولم يدفن في حدود الايام الثلاثة التالية لوفاته ، عملاً باحكام العرف الاسلامي . وحرض زعماء الجماعة اهل الفقيد على ان يتظلموا الى رئيس الوزارة رأساً . وبينما هم في طريقهم التقى بهم جمهور من الناس كان يقوم بمظاهرة في شارع بنغازي الرئيسي . ولما صاح احد المتظاهرين « الى بيت الساقزلي » ، استجابت الغوغاء ، وقد تملكتهم الحماسة ، الى ندائه فذهبوا الى بيت رئيس الوزارة وحطموا النوافذ . ولما صاح آخر « الى دار الاعتماد البريطاني » ، تحدى الغوغاء البوليس الذي هرع لحماية دار الاعتماد ، واعتدوا على العلم البريطاني وحطموا نوافذ الدار [٤٠] .

ان تأزم الوضع الاقتصادي ، الناشيء اصلا عن الجدب وتدني الادارة بسبب نقل السلطات من البريطانيين الى البرقاويين ، كان السبب في ازدياد التذمر والشعور بخيبة الامل ، لكن الساقزلي كان كبش الفداء . وردت الحكومة على ذلك بالقبض على الزعماء البارزين لجماعة عمر المختار وحوكموا فحكمت المحكمة عليهم بالسجن او بالغرامة [٤١] . وبينما كانت المحاكم لا تزال تنظر في القضايا ، اصدرت الحكومة مرسوماً بتاريخ ٨ تموز (يوليو) ١٩٥١ ، حلت بموجبه منظمة عمر المختار وصادرت اموالها . فنظمت مظاهرات للضغط على الحكومة لاطلاق سراح القادة ، لكن دون جدوى . ولم يضع اقفال نادي عمر المختار حداً للتحريض ، ذلك لأن الجماعة لجأت الى العمل السري ، واتسعت بذلك الفجوة بين الجيلين القديم والحديث .

واخذ انتباه الشعب يتجه تدريجاً من القضايا البرقاوية المحدودة الى المشكلات الهامة المعروضة على الجمعية الوطنية التأسيسية التي كانت تضع الاسس الدستورية للدولة الليبية . وكان الليبيون في المناطق الثلاث ، برقة وطرابلس وفزان ، يترقبون بقلق متزايد ساعة اعلان الاستقلال في ٢٤

كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ . ولم يكن ثمة الا فترة لا تتجاوز نصف السنة قبل ان يعاد النظر في نظام الحكم في برقة لجعله متسقاً مع النظام الليبي الدستوري . وفي ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ خفضت منزلة حكومة الساقزلي فأصبحت ادارة للولاية، وانصرفت جماعة عمر المختار، التي املت ان يكون لها نصيب في الحكومة الوطنية ، الى العناية بآفاق اوسع .

٤ النشاط السياسي في طرابلس وفزان

لم تكد منطقة طرابلس تتحرر من الحكم الايطالي حتى عقد اعيان العرب البارزون اجتماعاً في طرابلس في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣ للبحث في الوضع الداخلي للبلاد ولاستئذان السلطات البريطانية في تنظيم الاحزاب السياسية . ولما قدمت العريضة الى رئيس الادارة العسكرية ، البريغادير ت. ر. بلاكلي ، كان نصيبها الرفض على اساس ان الحرب كانت لا تزال قائمة وان الوقت الملائم للقيام بالنشاط السياسي هو عندما يقرر مستقبل البلاد بمقتضى معاهدة صلح . ثم توالى تقديم العرائض ، وقد ذكر فيها ان عرب طرابلس كانوا قد رحبوا بالخطة البريطانية الرامية الى منحهم الحرية وان الاحوال الداخلية ليست اقل ملاءمة منها في برقة حيث اتيح لمواطنيهم ان ينشئوا نادياً . وكان ثمة اشارة الى ان منطقتي طرابلس وبرقة ليستا الا بلداً واحداً ، ولذلك لا يستطيع الطرابلسيون ان يروا اي سبب لهذا التمييز في المعاملة . وقد انتهى التذمر الى القيام بمظاهرة في مدينة طرابلس في شهر آب (اغسطس) وقدمت الى السلطات البريطانية عريضة عددت فيها ظلامات اهل المدينة . ونظراً الى الاحوال

السائدة سمح بلاكلي باعادة فتح ناد ادبي (٣٠ تموز - يوليو - ١٩٤٣) كان موجوداً في ايام الايطاليين [١] . وقد كان في عداد الاعضاء اعيان من مدينة طرابلس وممثلون عن المناطق الداخلية . وقد انتخب احمد الفقيه حسن رئيساً للنادي ، وهو احد الوجوه وابن اسرة كانت معروفة بمعارضتها للحكم الايطالي . ومع ان هدف النادي ظاهرياً كان ادبياً ، فانه لم يلبث ان وجد نفسه ، مثل نادي عمر المختار ، منساقاً في تيار النشاط السياسي ، ذلك لأنه قلما يمكن الفصل بين السياسة وغيرها من نواحي الحياة في البلاد الاسلامية .

كان المعمرون الايطاليون ، في بداية الامر ، مشوقين الى العودة الى الحياة العادية ومن ثم فلم تبد منهم معارضة للسلطات البريطانية ، وان بدا شيء منها فقد كان قليلا ، ولكن لما طلب العرب ان تعود السلطة والى ايديهم نهائياً ، تحرك المعمرون طالبين ان يعود الحكم الايطالي الى البلاد في شكل حماية . ولما كان بينهم من لا يزال يعطف على الفاشية، فقد انشأ بعضهم الحزب الفاشي الجمهوري في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤. لم يقتصر نشاط هذه المنظمة على مدينة طرابلس . وقد القي القبض على زعمائها ، الذين ثبت انهم كانوا معارضين للسلطات البريطانية ، وقمعت الحركة نفسها . وكان من الطبيعي ان يجد المعمرون الايطاليون ، وهم الذين كانوا يتمتعون بالنفوذ الكبير ايام الحكم الايطالي ، صعوبة في تكييف نفوسهم مع هذا النمط الجديد من الحياة ، اذ ادركوا فجأة ان السلطة قد انتقلت الى ايدي دولة اخرى كانت ميالة الى العناصر التي عانت من الضغط والتحكم في العهد الايطالي . وقد حاول بعض الايطاليين ان يستمروا في المحافظة على نفوذهم ، فأثار ذلك قلق العرب الواعين سياسياً. وترتب على ذلك ان العرب اظهروا اهتمامهم بمستقبل بلادهم ونظموا تظاهرة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٤ قدموا ، في نهايتها ، عريضة الى الادارة البريطانية مطالبين فيها ان لا تعود منطقة طرابلس ابداً الى

السيطرة الايطالية .

واتخذ الزعماء الطرابلسيون من زيارات السيد ادريس لبرقة فرصة لاثارة الاهتمام العام بالسياسة . فدعا بعضهم الى زعامة سنوسية لمنطقة طرابلس وبرقة لا لانهم كانوا سنوسيين ، ولكن لانهم ادركوا ان السيد ادريس ربما كان الشخص الوحيد الذي يمكنه ان يحقق وحدة المنطقتين . وكان آخرون يعارضون هذه الزعامة السنوسية او يترددون في قبولها . وتقدم آخرون غيرهم بعريضة الى رئيس الادارة طالبوا فيها ان توضع البلاد تحت حماية بريطانية بعد الحرب ، لكنهم اكدوا انهم لا يقبلون بحال من الاحوال ان تعود بلادهم الى السيطرة الايطالية . وقد احتج الزعماء الوطنيون الى رئيس الادارة ضد اولئك الذين طلبوا حماية بريطانية وقالوا عنهم انهم لا يمثلون اغلبية السكان . وهكذا كان الشعب منقسماً على نفسه ، وقامت فئات كثيرة ، كل منها تدور في فلك احدى الشخصيات البارزة .

لم تقدم ضمانة لمستقبل الوضع في منطقة طرابلس كذلك الوعد الذي قطع للسنوسيين في برقة بأن بلادهم لن تعود الى السيادة الايطالية . وانعدام مثل هذه الضمانة اثار شعوراً بالخيبة عند الواعين سياسياً من اهل البلاد ، الذين كانوا يتظلمون من ان فقدان الصحافة الحرة والاحزاب السياسية جرد البلاد من الوسائل الاساسية التي يمكن بواسطتها تنوير الشعب بحقوقه ومصالحه الوطنية . وكانت المطالبة بتنظيم الاحزاب السياسية السبب الاساسي للتحريض ، مع انه كان ثمة اربعة اندية قائمة تعنى ظاهراً بالتاريخ والادب والرياضة وفعل الخير لكنها في الواقع كانت تقوم بمهمة الاحزاب السياسية [٢] . وكانت الادارة العسكرية قد انشأت مجلساً استشارياً يرأسه رئيس الادارة ويتألف من وجهاء من امثال مفتي طرابلس وسليم المنتصر ومصطفى مزران وغيرهم . وكان هذا المجلس يمثل العناصر

المحافظة في البلاد ، لكن العناصر السياسية التي تألفت منها الجماعات المناوئة كانت غالباً ما تلجأ الى المظاهرات العامة . وفي يوم ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ، قدمت عريضة تتعلق بمستقبل البلاد الى رئيس الادارة ، وقامت العناصر المتطرفة بمظاهرة خرج فيها جمهور مكون من بضعة آلاف من الشعب . وفي اثناء تظاهرهم في الشوارع نزعوا شارات اسماء الشوارع المكتوبة بالايطالية ورفعوا محلها شارات مكتوبة بالعربية [٣] .

ولما وضعت الحرب اوزارها زاد الهياج السياسي في البلد . فالقلق على المستقبل كان بادياً عند جميع الفئات . وقضية الساعة الاساسية كانت مصير البلاد وفي مصلحة اي فئة يمكن ان يكون قرار الدول الكبرى . فالايطاليون الذين كانت تزعجهم صعوبات متنوعة – كانفصالهم عن عائلاتهم والوضع الاقتصادي المتأزم وغموض المستقبل – كانوا ينتقدون بريطانية وحلفاءها لأنهم لم يفوا بوعودهم ، لكن موقفهم كان ضعيفاً ، ولم يكونوا يأملون في تأييد من حكومة بلادهم وقد انهكتها الحرب . وقد القى الاسقف فاشيني ، مطران طرابلس ، خطاباً عاماً في احدى المناسبات اكد فيه حق ايطالية في مستعمراتها في شمال افريقية اذ دفعت ثمنها « دماء ودموعاً » وتضحيات غالية . وكان رد الفعل الفوري ان قام العرب بالتهديد وقدموا احتجاجاً الى رئيس الادارة . ولما كان كلام المطران شخصياً لا صبغة رسمية له ، فقد اشير عليه ان يعتذر ليرضي الزعماء العرب . هذا التوتر السياسي كان ، في غالبه ، ناشئاً عن الغموض الذي كان يحيط بمستقبل البلاد ، وعن اندفاع الحركة القومية صعداً في الاقطار العربية المجاورة وكان لذلك آثاره في منطقة طرابلس ، وتأزم الحالة الاقتصادية بسبب نقصان الحاجات الاساسية اثناء الحرب . وكانت نتيجة ذلك ان المظاهرات ، التي كانت كثيراً ما تنشأ عن حادثة بسيطة ، اصبحت يومية تقريباً ، وكثيراً ما كان الغوغاء يقومون بالتخريب والتدمير على نطاق واسع .

الاحزاب السياسية

نال الوعي السياسي بعد انتهاء القتـال حافزاً جديداً بعودة المنفيين السياسيين والطلاب الذين درسوا في الخارج الى البلاد . وحين كان اولئك العائدون لا يحصلون على وظائف او لا يعترف بنشاطهم السياسي ، فانهم كانوا ينضمون الى صفوف الناقمين . وقد جاء هـذا في وقت بلغت الحماسة فيه للشعور القومي ذروتها في العالم العربي .

كان الزعماء الطرابلسيون قد عانوا الضغط فترة طويلة تحت السيادة الايطالية ، وحرموا من حق تأليف المنظمات السياسية ، فلما انتهت الحرب واعطوا الحرية لتنظيم الاحزاب السياسية ، تعجلوا الافادة من ذلك . وعلى العكس من برقة ، حيث زود السيد ادريس البلاد بزعامة متزنة ، كانت منطقة طرابلس قد عانت من افتقاد الزعامة المنظمة ومن الخلافات الحزبية ، حتى ان البلاد كادت تصل الى حالة الفوضى . لقد ظلت انواع الولاء الاقطاعية والعائلية تقوم بدور بارز في تكوين الجماعات السياسية ، ولم يستطع الشعور القومي ، الذي لم تكن جذوره قد ثبتت في البلاد بعد ، ان يتغلب على هذه الانواع التقليدية من الولاء . فترتب عـلى ذلك ظهور جماعات سياسية متعددة لم يتمكن قادتهـا من تنسيق نشاطهم لانهم كانوا يتنافسون على الزعامة .

كان الحزب الوطني ، الذي بدأ سرياً ، قد نظمته فئة من الوطنيين بزعامة احمد حسن الفقيه سنة ١٩٤٤ واعتبر نفسه ممثلاً الاماني الوطنية للبلاد برمتها [٤] . وقد عرض مساعدة على الادارة للمحافظة على القانون والنظام ما دامت اهداف الادارة لا تتعارض مع برنامج الحزب . ولكن هذا العرض المشروط رفض ، كما ان الحزب لم يسمح له بالعمل . فاستمر الحزب يعمل في الخفاء حتى اعترفت الادارة العسكرية به رسمياً في ٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٦ .

كان برنامج الحزب، مع تأكيده على ان يكون التفوق لمنطقة طرابلس ، يدعو الى استقلال ليبيا الموحدة استقلالاً تاماً ، فاذا تعذر هذا فلتكن وصاية لجامعة الدول العربية على ليبيا الموحدة . وقد دعا البعض الى حماية مصرية . وقام الخلاف داخل الحزب على هذه القضية ، وخرج الرئيس أحمد حسن الفقيه لينشىء حزباً آخر . وخلف مصطفى مزران ، وهو شخص محافظ ، أحمد حسن الفقيه في زعامة الحزب ، وانضم اليه بعض الوجوه البارزين مما رفع مكانته . وقد ادعى الحزب انه قد فتح ما يزيد على خمسة عشر فرعاً في اماكن متفرقة وان عدد اعضائه المسجلين كان ١٥٠٠٠(٥) .

بينما كان مجلس وزراء الخارجية يبحث في باريس قضية التصرف بالمستعمرات الايطالية السابقة ، ذاعت شائعات بان منطقة طرابلس قد تعاد الى ايطالية تحت ستار الوصاية . فحفز هذا بعض الزعماء على ان يطالبوا بوصاية بريطانية لا ايطالية ، بينما احتج البعض الآخر على اي نوع من الوصاية ، ودعوا الى انشاء الجبهة الوطنية المتحدة التي لا شك ستكون لها استجابة اوسع مدى لانها تضم في عداد اعضائها زعماء الحزب الوطني وآخرين من المحافظين . وقد عرضت زعامة الحزب على سليم المنتصر ، وهو وجيه من كرام الاسر الطرابلسية ، كما دخل في العضوية شخصيات كبيرة مثل محمد ابو الاسعاد العالم (مفتي طرابلس) وعون سوف وطاهر المرّيض وابراهيم بن شعبان . وقد انشىء الحزب رسمياً في ١٠ ايار (مايو) ١٩٤٦ . وقد دعا الحزب الى استقلال ليبيا ووحدتها بزعامة سنوسية رغبة منه في الحصول على تأييد السيد ادريس في ضم منطقة طرابلس الى برقة في امارته ، دفعاً لاي ادعاء ايطالي .

وقد اثارت دعوة الجبهة الى زعامة سنوسية فئات كانت تعارض في اي توسع للنفوذ السنوسي في منطقة طرابلس . وتزعم علي الفقيه حسن

واخوه أحمد العناصر المنشقة عن الحزب الوطني والفـا الكتلة الوطنية الحرة في ٣٠ ايار (مايو) ١٩٤٦ . ورفضت الكتلة الزعامة السنوسية ودعت الى عقد مجلس تأسيسي لوضع خطة لشكل الحكومة المقبلة . وكان من المتعارف عليه ان الحزب له ميول نحو حكومة جمهورية . ومع ان علي الفقيه حسن كان خطيباً مفوهاً ورجلاً ذا خلق لا تناله ريبة ، فانه بدا في موقـف متزمت من العناصر المعتدلة ، وبذلك لم يستجب لدعوة حزبه الا المتطرفون . وقد ادعى الحزب انه كان يضم ٧٠,٠٠٠ عضو ، لكن السلطات البريطانية تقول بانهم كانوا ٨٠٠ . وقـد نظم الحزب اجتماعات عامة ووزع نشرات داعياً الى استقلال ليبيا التام ووحدتهـا والعضوية في جامعة الدول العربية . كما انه طالب بتعريب الادارة الحكومية وتذمر من كثرة الايطاليين الذين كانوا لا يزالون موظفين فيها .

وانفصل عن الكتلة ، في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ ، اثنان من اعضائها هما علي رجب والحاج يوسف المشيرقي واسسا حزب الاتحاد المصري الطرابلسي ، بزعامة عـلي رجب الذي كـان سكرتيراً للكتلة ، وكان علي رجب يدعو الى الاتحاد تحت التـاج المصري شريطة ان تحتفظ طرابلس (وكان يدخل برقة فيها) باستقلالها الداخلي (٦) . ولم يلق هذا البرنامج استجابة واسعة النطاق لا في مصر ولا في طرابلس . وظهر حزب منشق آخر ، هو حزب العمال ، في ايـلول (سبتمبر) ١٩٤٧ بزعامة بشير بن حمزه بعد طرده من الكتلة الوطنية الحرة . هذا الحزب نادى بليبيا موحدة تحت امارة سنوسية . واخيراً دخل الميـدان الحزب الحر ، بزعامة احد وكلاء الرئيس السابقين للحزب الوطني ، في ١١ آذار (مارس) ١٩٤٨ . كانت عضويته مقصورة عـلى العناصر المعتدلة ، وكان يدعو الى ليبيا موحدة تحت امارة السيد ادريس (٧) .

واذا تركنا قضية الامارة السنوسية جانباً فان الاحزاب جميعها كانت

متفقة على اساسين رئيسيين – الوحدة والاستقلال . فقد طلبت الاحزاب :

١ – الاستقلال التـــام .

٢ – وحدة البلاد (المؤلفة من مناطقها الثلاث طرابلس وبرقـــة وفزان) .

٣ – العضوية في جامعة الدول العربية .

وقد بذل كثيرون من زعماء الاحزاب وغيرهم من السياسيين المستقلين جهوداً لتوحيـــد الاحزاب الثلاثـــة الرئيسية ، الا ان التنافس الشخصي والحزازات العائلية نسفت امكانيات التقارب جميعها .

ومع مرور الوقت ، دون ان تصل الدول الكبرى الى اتفاق بشأن مستقبل البلاد ، ضاق الزعماء ، بطبيعة الحال ، ذرعاً وقل استعدادهم للوفاق . فقد كانوا جميعاً تحت تأثير القومية التي كانت تسيطر عـــلى العالم العربي ، وكانت الدول الكبرى تتلمس طريقها لحـــل قضية المستعمرات الايطالية السابقة حلاً مرضياً . ولم تبد القضية للطرابلسيين معقدة الى الدرجة التي بدت فيها للدول الكبرى . لقد منحهم ميثاق الاطلسي الحق في حكومة ذاتية ، والقوات الايطالية كانت قد هزمت واخرجت من البلاد بالقوة ، وعلى كل فالايطاليون لم يحكموا قط بموافقة اهل البلاد ، ومن ثم فان عودتهم تحت ستار الوصاية او غيرها تعتبر خرقاً لبيانات الحرب التي اذاعتها الدول والمواثيق التي قطعتها . وكانوا يرون ان الاستقلال حق للامة وان الوحدة قضية يقررها ممثلو الامة . وكانوا ينتظرون من الدول المجتمعة في باريس ان تعترف بهذه الحقوق الطبيعية . وكـــان الموضوع الأساسي للجماعة الواعية سياسياً هو التفكير على هذه الاسس ، اما بقية الشعب فان شكل حياتهم لم يكد يتأثر بالحركة الوطنية .

الجدل حول الامارة السنوسية

يذكر القراء ان الخلاف بين الزعماء البرقاويين والطرابلسيين حول الزعامة السنوسية قد حال دون تعاونهم في سبيل تحرير بلادهم منذ ان كانوا منفيين . فلما عاد المهاجرون الى الوطن حملوا معهم خلافاتهم بالرغم من الاسباب التي كان يجب ان ترغمهم على الاتحاد لصد التدخل الاجنبي . ولم تكن الاحوال الداخلية مما يدعو الى التفاهم بين المنطقتين . فان برقة ، بحكم قلة سكانها وتوزعهم قبائل وضآلة مواردها الاقتصادية ، ستعتمد على منطقة طرابلس اذا انضمت المنطقتان . يضاف الى ذلك ان رجال القبائل البرقاويين لم يكونوا على استعداد لان يعتادوا العمل في الزراعة ويحسنوا اقتصاد البلاد المتأخر . وهذه الأمور كانت ذات قيمة في ترجيح تسليم الزعامة الى الطرابلسيين اذا انضمت المنطقتان ، لو لم تدخل المنافسة السياسية في الحسبان .

لكن الحزازات القبلية والحزبيـــة كانت تتقسم منطقة طرابلس داخلياً على الدوام ، الامر الذي جعل الاعتراف بزعيم واحد امراً صعباً جداً على ساستها . ولم يكن الولاء الديني او القبلي قوياً بحيث يمكن لزعيم ديني او قبلي من فرض سلطته على الناس . والحركة السنوسية ، التي كانت منتشرة في برقة ، لم يكن لها الا قلة من الاتباع بين القبائل الطرابلسية ، اما بين سكان المدن فندر ان يكون لها منهم اتباع . وحتى لو كان اتباع السنوسية اكبر عدداً في المناطق القبلية ، فان النظام القبلي في منطقة طرابلس كان قد زال تقريباً ، واصبحت غالبية القبائل شبيهة بالمستقرة . وترتب على هذا ان ناحية الضعف الرئيسية في منطقة طرابلس كانت انعدام الترابط وافتقار البلاد الى زعامة واحدة . وقد مكنت الخصومات التي كانت تقوم بين صغار الزعماء ، للايطاليين تثبيت اقدامهم في هذه المنطقة بشكل اكثر فعالية مما تم لهم في برقة .

وقد كان مما يفخر به البرقاويون انهم على فقرهم وبؤسهم قاوموا ، بضراوة وبالرغم عن التضحيات التي قدموها ، الحكم الايطالي عشرين سنة من الثلاثين سنة التي استمر خلالها في بلادهم . فالحرب المستمرة وانتقام الايطاليين جردا البلاد من مواردها . وكان البرقاويون يقولون بأن التأخر الاقتصادي والفقر الذي تعانيه المنطقة تسببا عن ذلك . وقد كانت مقاومتهم ، في الداخل والخارج على السواء ، مما ادى في النهاية الى اضعاف سيطرة الايطاليين على البلاد . وفوق هذا كله فان برقة قد منحها الله قيادة حكيمة متزنة هي التي انقذت البلاد من لعنة الصراع القبلي والاقطاعي . وكانت غالبية رجال القبائل ، وهم الحريصون على الشعائر الدينية ، تقبل السنوسية على انها الاسلام الحق . يضاف الى ذلك ان الاسرة السنوسية كانت قد قامت بدور وطني واضح في مقاومة البلاد للحكم الايطالي . والسيد ادريس ، وهو حفيد السنوسي الكبير مؤسس الحركة السنوسية ، كان سياسياً متميزاً يحترمه البريطانيون وغيرهم من الساسة الاوروبيين ، ويقبل البرقاويون بزعامته بالاجماع . ومفاوضاته مع البريطانيين سنة ١٩٤٠ ، التي اتت أكلها في تحرير برقة من الحكم الايطالي ، اكسبته احترام جميع شعبه .

واتضح لعدد كبير من رجال الوطنية الطرابلسيين ان الوحدة الليبية لا يمكن ان تحقق ما لم يعترف الطرابلسيون بالزعامة السنوسية . ولم يكن الطرابلسيون يجهلون أهمية الزعامة السنوسية حين كانت بلادهم مهددة باحتمال عودة السيطرة الاجنبية اذا لم ينالوا تأييد زعيم ذي منزلة كبيرة في المحافل الدولية . وكان من الطبيعي ، في هذه الظروف ، ان يبادر الساسة الطرابلسيون البارزون ، كما فعل آباؤهم قبل نحو ربع قرن ، الى مبايعة السيد ادريس والاعتراف بالزعامة السنوسية .

يذكر القراء ان الجبهة الوطنية المتحدة انشئت لتنبيه الشعب الى خطر

عودة البلاد الى الحكم الايطالي ، وللحصول على التأييد للزعامة السنوسية . وفي سبيل تحقيق ذلك بادرت الجبهة الى مفاوضة السيد ادريس ، الذي كان لا يزال في القاهرة ، وارسال وفد اليه ليبحث معه خطة لتوحيد المنطقتين تحت لوائه . وذهب الوفد ، المؤلف من محمود المنتصر وطاهر المريض ، الى القاهرة في حزيران (يونيو) ١٩٤٦ ، يحمل رسالة من الجبهة توضح برنامجها ، وتقدم الى السيد ادريس بمنهاج للعمل على الاسس التالية :

(ا) يجب رفض اي استقلال او وصاية تتقدم بها الدول الكبرى لاي من المنطقتين دون اعتبار وجهة نظر سكان المنطقة الاخرى .

(ب) الامارة السنوسية يجب ان تقتصر على شخص السيد ادريس لا ان تكون وراثية في اسرته .

(ج) يجب ان يكون شكل الحكومة برلمانياً دستورياً .

وقد استمر البحث في هذه المقترحات بضعة ايام ، واشترك فيه بعض الزعماء الطرابلسيين والبرقاويين المقيمين في القاهرة . وقد بعث السيد ادريس ، موافقاً على هذه المقترحات من حيث المبدأ ، برسالة الى الجبهة بتاريخ ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٦ هذا نصها :

حضرات الافاضل رئيس واعضاء الجبهة الطرابلسية سالم بك المنتصر واخوانه الكرام الافاضل .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد تناولت بيد المسرة والابتهاج خطابكم الكريم صحبة الاخوان محمود بك المنتصر والطاهر بك المريض الموفدين من قبلكم للتحدث معنا في شرح مبادىء الجبهة التي هي تحقيق الاستقلال التام ووحدة البلاد والانضمام الى الجامعة العربية كعضو من اعضاء الدول العربية . وانه ليسرني ان ابدي لحضراتكم ان هـــذه الاهداف السامية هي

التي استهدفها واسعى اليها بكل ما اوتيت من قوة . ثم جرت بيننا وبين وفدكم الكريم ابحاث فيما يتعلق بمستقبل البلاد ، واصول الحكم فيها ، وبسطوا لنا مقاصدكم في توجيه امارة البلاد للفقير الخادم للوطن وابنائه الاعزاء . واننا يعلم الله لولا انكم تعرضتم لهذا الموضوع بصورة خاصة لما بحثت فيه ، لان الغاية التي يستهدفها الجميع هي ان نسعى لتحقيق الاستقلال، وان تظفر الامة بامانيها الوطنية وتتمتع بحريتها التي جاهدت من اجلها السنين الطويلة ، وآمل اننا سنصل الى ذلك بفضل معونة الله ثم جهود المخلصين من ابناء البلاد .

ثم ان الاخوان ارادوا ان يستطلعوا رأيي في الامور الآتية :

اولاً ــ كيف تكون اصول الحكم ؟ واني ارى انه يجب ان يكون دستورياً وان تتفق الامة على انتخاب هيئة تأسيسية تسن دستور البلاد الذي ينبثق عنه النظام النيابي كما هو جار في اكثر البلدان العربية .

ثانياً ــ قد بحثوا معي فيما اذا كان هناك تفكير في ولاية العهد وفي اختيار عاصمة البلاد .

ورأيي ان هذين الموضوعين رغم انهما سابقان لاوانهما الا اني اقول ان البحث فيهما هو من اختصاص المجلس النيابي الذي تنتخبه الامة .

ثالثاً ــ رغبتكم في تكوين هيئة مشتركة من القطرين لتوحيد الجهود والمصالح المشتركة وان تكون مرتبطة بنا وان تكون الواسطة الوحيدة لتبليغ رغائب الشعب عنها للخارج ، فارى انه لا مانع من ذلك . كما انني ارحب بفكرة ارسال وفد من اخوانكم لطرفنا ، وآمل ان يكون في ارساله زيادة فائدة ان شاء الله . مع انه لا يفوتني ان اشكركم واشكر الاخوان الذين اوفدتموهم

على حسن قيامهم بالمهمة التي عهدتم بها اليهم .

اسأل المولى جلت قدرته ان يوفقنا جميعاً لمرضاته ولصالح بلادنا واهلها .

وفي الختام تفضلوا بقبول فائق الاحترام .

في ١٤ رجب ١٣٦٥ ، ١٤ يونية ١٩٤٦ الامضاء

محمد ادريس المهدي السنوسي (٨)

كان جواب السيد ادريس ، خاصة موافقته على توحيد المنطقتين واستقلالهما تحت زعامته ، مشجعاً للجبهة فعقدت اجتماعاً في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ بحثت فيه هذا الاتفاق المبدئي مع السيد ادريس . واختير وفد مكون من عشرة اشخاص ، برئاسة محمد ابو الاسعاد العالم ، مفتي طرابلس (٩) ، ليتفاوض مع الزعماء البرقاويين في بنغازي لدرس السبل والوسائل التي تؤدي الى وضع الاتفاق المبدئي الذي تم مع السيد ادريس موضع التنفيذ .

وانبأت الجبهة السيد ادريس خبر تأليف الوفد ورجته ان يكون في بنغازي عندما يجتمع الزعماء الطرابلسيون والبرقاويون . فجاء الجواب منه انه سيصل الى بنغازي في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ . وفي ١٥ من الشهر نفسه استقبل السيد ادريس الوفد الطرابلسي ثم عين السيد وفداً برقاوياً برئاسة عمر منصور الكيخيا واختار اعضاءه من الجبهة الوطنية البرقاوية (١٠) . وبناء على طلب السيد اعد الوفد الطرابلسي مقترحات من سبع نقاط اساساً للمفاوضات في اليوم التالي . ويمكن تلخيص المقترحات بما يلي :

١ – الوحدة الليبية ضمن حدودها الطبيعية كما كانت قائمة قبل الحرب العالمية الثانية ، ورفض اي اقتراح يرمي الى قسمة اي جزء من البلاد أو فصله .

٢ – الاستقلال التام للاقطار الليبية بأجمعها .

٣ – الاعتراف بزعامة السيد محمد ادريس السنوسي ، واعلان امارته على ليبيا ، وانشاء حكومة دستورية ديمقراطية برلمانية .

٤ – دخول البلاد في عضوية جامعة الدول العربية ، بعد الاستقلال .

٥ – انشاء لجنة مشتركة الغاية منها الاهتمام بالمصالح المشتركة للبلاد تحت اشراف الامير .

٦ – يتعهد الفريقان بتنفيذ المبادىء المتفق عليها والدفاع عنها بكل الوسائل الممكنة ، ورفض اي ترتيب يتناقض معها .

٧ – هذا الاتفاق الذي وقعه الفريقان يصبح مقيداً لهما بعد موافقة الامير .

مر يومان والزعماء البرقاويون يدرسون المقترحات قبل ان يجتمع الفريقان للمباحثة . وفي ١٨ كانون الثـاني (يناير) رحب عمر منصور ، رئيس الوفد البرقاوي ، بالوفد الطرابلسي في خطاب افتتاحي واعرب عن رغبة برقة في الوحدة ، الا انه اضاف ان الوفد البرقاوي لم يكن مستعداً لقبول القسم الاخير من الاقتراح السادس بدون تحفظ اي « ورفض اي ترتيب [لبرقة او لمنطقة طرابلس] يتناقض مع هـذه المبادىء » ، فقد اوضح ان برقة ستستمر على المطالبة بالوحدة ، لكنها لا تستطيع ان تقيد نفسها ، بدون قيد ولا شرط . ذلك بأنه لو عرض عليها وضع خاص ، يتحتم عليها قبوله ثم المطالبة بالوحدة مع منطقة طرابلس. وقد اصبح هذا التحفظ مدار مناقشة حادة اثناء جلسة الصباح ، لان الزعماء البرقاويين تمسكوا بان الوعد الذي قطعته السلطات البريطانية باستقلال برقة يجب ان لا يرفض اذا لم تتمكن منطقة طرابلس ان تحقق لنفسها وضعاً مثله . واخذ الوفد البرقاوي بكتابة نصوص بعض المقترحات من جديد ، واقترح للنقطة الاولى « العمل في سبيل الوحدة الليبية » . وفي الاقتراح الثالث اضيف بعد عبارة « واعلان امارته [السيد ادريس] على ليبيا »

كلمات « بــدون قيد ولا شرط » . واخيراً حذف القسم الاخــير من الاقتراح السادس واستبدلت به عبــارة « اذا ثبت استحالة تحقيق مثــل هذا الامر ، فيجب انقاذ ما يمكن انقاذه ، ثم العمل على انقــاذ الجزء الباقي » ، على اساس ان برقة يجب ان لا تقع تحت الحكم الايطالي ثانية اذا عادت ايطالية الى منطقة طرابلس متخفية بالوصاية . وقد حذف الوفد ايضاً الجزء الاخير من الاقتراح السابع الذي نص على موافقة الامير .

ولم يقبل الوفد الطرابلسي بهذه التحفظات فتقدم باقتراحات ثلاثة الى الوفد البرقاوي على النحو التالي :

١ – تحقيق الوحدة والاستقلال لليبيا ضمن حدودها الطبيعية بدون تجزئة او تقسيم ، والمناداة بالسيد ادريس اميراً على ليبيا ، وانشاء حكومة دستورية ديمقراطية برلمانية ، والدخول في عضوية جامعة الدول العربية .

٢ – مثل المقترح ٥ .

٣ – مثل المقترح ٧ .

واستغني عن المقترح السادس ، الذي كان سبب الجدل الكثير ، على اعتبار انه قد ضمن في النقطة الاولى . الا ان الوفد البرقاوي لم يقبل بهذه الاقتراحات لان برقة لم يسمح لها بحرية العمل اذا ارغمت منطقة طرابلس على ان توضع تحت الوصاية . كان المأزق لا يمكن الخروج منه ، وفي اليوم التالي غادر السيد ادريس بنغازي الى القاهرة . وقد بذلت جهود كبيرة في الايام التي تلت ذلك ، ونخص بالذكر الجهود التي بذلتها جماعة عمر المختار ، لاستئناف المفاوضات بوضع صياغة جديدة للمقترحات الطرابلسية ، لكن الوفد الطرابلسي رأى نفسه امام مقترحات جديدة مثل ان يكون عدد الاعضاء البرقاويين في اللجنة المشتركة مساوياً لعدد الاعضاء الطرابلسيين . ولم يكن بوسع الزعماء الطرابلسيين ان يقبلوا ذلك ، فرجعوا

الى طرابلس وهم مستاءون مما وصفوه بالمطالب البرقاوية المبالغ فيها (١١).

اصبح اخفاق الوفدين في الاتفاق على خطة للعمل في سبيل الوحدة موضع الحديث في الصحف والاندية السياسية في كل من طرابلس وبنغازي. فالمتطرفون في منطقة طرابلس، مثل الكتلة الوطنية الحرة، لاموا اعضاء الوفد لقبولهم بالامارة السنوسية، بينما اتهمت جماعة عمر المختار مواطنيهم من البرقاويين بضعف وطنيتهم لانهم تشبثوا بالاقليمية المحلية (١٢). وجاء قطع المفاوضات حافزاً لبعض الزعماء الطرابلسيين على توجيه اللوم الى السيد ادريس لانه لم يتشدد مع الزعماء البرقاويين فيحملهم على الاتفاق مع الوفد الطرابلسي، كما كان دليلاً على شعور كل من المنطقتين بوجودها المنفصل عن وجود المنطقة الاخرى. وعلى كل فقد كان السيد أدريس نفسه مضطراً الى اخذ وجهة النظر التي قدمها اتباعه البرقاويون بعين الاعتبار.

هيئة تحرير ليبيا

اظهر قطع المفاوضات بين الزعماء الطرابلسيين والبرقاويين افتقار الوضع الى وفاق داخلي في وقت عقدت فيه الدول الاربع معاهدة صلح مع ايطالية تضمنت ارسال لجنة تحقيق للتعرف الى رغبات سكان المستعمرات الايطالية السابقة قبل اتخاذ قرار يتعلق بوضعها في المستقبل. ومن الحق ان يقال أن ممثلي الدول العربية والامين العام لجامعة الدول العربية كانوا كثيراً ما اعربوا عن وجهة نظرهم في وحدة ليبيا واستقلالها (١٣)، ولكن الزعماء البرقاويين والطرابلسيين غالباً ما كانت اراؤهم متباينة، بل متناقضة تماماً، حول امانيهم الوطنية. وقد بدا للزعماء الطرابلسيين انه من الضروري، في مثل هذه الحالة، ان ينسقوا نشاطهم ويعيدوا سبك مطالبهم الوطنية الاساسية بصيغ اوسع كي يقبلها الجميع. وقد انشئت في القاهرة، لتحقيق ذلك، هيئة تحرير ليبية في آذار (مارس) ١٩٤٧، بزعامة بشير السعداوي

وتأييد جامعة الدول العربية . واصبح السعداوي القوة الدافعة لهيئة التحرير ، وكان قد استقال من منصبه كأحد كبار المستشارين عند ابن سعود .

وحري بالذكر ان السعداوي كان قد قام بدور فعال في حركة المقاومة للحكم الايطالي . وقد ادرك ، من التجارب السابقة ، ان الضعف الاصلي في قضايا بلاده يعود الى افتقارها الى القيادة . ولذلك فقد كان مؤيداً للزعامة السنوسية منذ ان نودي بالسيد ادريس اميراً على برقة سنة ١٩٢١ . وقد اختار السعداوي النفي ، بعد ان اخضعت ايطالية منطقة طرابلس . واخذ يحرض على سيطرة ايطالية على بلاده . ولما اصبح مصير ليبيا يعتمد على قرار الدول الكبرى شعر السعداوي بأن الوقت قد حان ليستأنف جهاده في سبيل استقلال بلاده . وحين رافق العاهل السعودي الى القاهرة سنة ١٩٤٦ استأذنه في الامر ، واخذ يتصل بالزعماء الطرابلسيين والبرقاويين مبيناً لهم ضرورة التخلي عن الخلافات المحلية في سبيل المصالح القومية العليا . وبما انه لم يكن في القاهرة حين توقفت المفاوضات بين الزعماء البرقاويين والطرابلسيين ، فانه كان لا يزال على وفاق تام مع الفريقين فحاول ان يحملهم على الاتفاق . وقد اذهله ان يجد ان مصالح البلاد الوطنية طغت عليها منافسات محلية ، فحاول ان يركز انتباه الليبيين على هدفي الوحدة والاستقلال . وقد عاد في الوقت المناسب ليؤكد لمواطنيه الطرابلسيين في القاهرة . انه اذا لم يعترف الطرابلسيون والبرقاويون بالزعامة السنوسية فان ليبيا لن يتاح لها ان تعود الى الوجود دولة واحدة . وقد توجه الى اللجنة الطرابلسية ، وكانت لا تزال قائمة في القاهرة . لان يضع اعضاؤها حداً لخصوماتهم مع الزعماء البرقاويين ويعترفوا بحق السيد ادريس ان يكون رئيس الدولة المقبل لليبيا الموحدة . وحاول ان يوضح ، في الوقت نفسه ، للسيد ادريس واتباعه حاجة منطقة طرابلس للاتحاد مع برقة . ولم يكن مثل هذا العمل من السهل تحقيقه في بلد مكبوت تتقسمه الخلافات الشخصية والحزبية . وقد اتهمته الفئات المتطرفة

بأنه ينقصه الشعور بالوطنية ، ولعلّه لم يستطع ان يكسب ثقة اولئك الذين كانوا يعملون مخلصين في سبيل الوحدة . وعلى كل فقد قدم خدمة جليلة في تهيئة السبيل للاعتراف بالسيد ادريس رئيساً للدولة في منطقة طرابلس، قبل ان يخضع لرغبات مؤيديه من الطرابلسيين ويرفض الحل الاتحادي (الفدرالي) ، وهو الخطة الوحيدة للوحدة التي تقبل بها برقة وفزان .

وقد كان انقطاع المفاوضات بين الزعماء الطرابلسيين والبرقاويين في بنغازي (كانون الثاني – يناير – ١٩٤٧) بداية لخيبة آمال السعداوي . ومع انه لم يتخل عن المناداة بالزعامة السنوسية فانه سمح للرأي الرائج بين الطرابلسيين ان يجتذبه اليه ، وهو الرأي القائل بانه ما دامت الزعامة السنوسية قد اصبحت مثار خصومة بين المنطقتين ، فانه من الافضل ان يترك امر تقرير الشكل الذي ستكون عليه الحكومة في المستقبل الى ان تحصل البلاد على وحدتها واستقلالها . ولعلّ السعداوي قبل هذا الرأي دون ان يقدر عواقبه . وهذه الصيغة الجديدة ، التي كان يقصد منها لم شعث جميع الاحزاب والجماعات لتظهر للملأ وحدة الهدف والارادة في ليبيا لم ترض الا اولئك الطرابلسيين الذين كانوا اعداء الداء للزعامة السنوسية . وعلى كل فقد فسرها السيد ادريس واتباعه من البرقاويين ان السعداوي عزف عن تأييد الزعامة السنوسية ، رغم ان هذا كان عكس ما نواه الرجل .

بدأ السعداوي ، في هذه الاثناء ، بتنظيم هيئة التحرير منادياً بالوحدة والاستقلال دون اشارة صريحة الى الزعامة السنوسية . وقد اعتبر البرقاويون هذه الخطوة الجديدة تهجماً على زعيمهم . واستمر السعداوي ، في الواقع ، في تأكيده للسيد ان تاج ليبيا لا بد من ان يعرض عليه في النهاية ، لكن كلماته لم تكن تحمل في طياتها ما يقنع البرقاويين . فلما طلب من السيد ادريس ان يسهم في هيئة التحرير طلب السيد ان توجه

اليه رسالة فيها دعوة الى ذلك . ولمـا وصلت الرسالة ، في ٢٢ آب (اغسطس) ١٩٤٧ ، احالها السيد ادريس الى الجبهة البرقاوية الوطنية. فدرست الجبهة القضية بدقة ثم رفضت الدعوة عـلى اساس ان الزعماء البرقاويين لم يؤخذ رأيهم من قبل وان منهاج الهيئة لا يشير اية اشارة الى الزعامة السنوسية (١٤) . وهكذا اقتصر تأليف هيئة التحرير على الزعماء الطرابلسيين وحدهم مع ان هدفها كان الدفاع عن حقوق ليبيا عامة . وبعد سنة نقل مركز هيئة التحرير الى طرابلس .

لم تتلق منطقـة طرابلس ، في البداية ، الاخبار عن قيام هيئـة التحرير بحماسة ، لان الزعماء الطرابلسيين لم يعلموا بامرها من جهة ، والاهم من ذلك انهم لم يكونوا يعرفون نوايا السعداوي الحقيقية . ولكن حين نشر عبد الرحمن عزام ، الامين العام لجامعة الدول العربية ، بياناً يدعو فيه الطرابلسيين لتأييد هيئة التحرير (١٥) ، ثم زار السعداوي طرابلس للتشاور مع زعماء البلاد ، رأى الطرابلسيون في هيئة التحرير وسيلة قوية للدفاع عن حقوق ليبيا .

واتاح وصول لجنـة التحقيق الرباعية في آذار (مارس) ١٩٤٨ للسعداوي فرصة ليؤكد للزعماء الحاجة الى تناسي الامور الخاصة في سبيل المصلحة الوطنية . وقد وصل السعداوي طرابلس قبـل وصول اللجنة الرباعية ، واحيط وصوله بالمظاهر المؤثرة ، وكانت خطبه تنفذ الى قلوب السامعين ، بحيث ان زعامته لقيت القبول العام (١٦). وقد قبلت الاحزاب ، باستثناء حزب العمال ، ان تتحد بتأثيره واعدت مذكرة للجنة التحقيق مطالبة بالوحدة والاستقلال وعضوية جامعـة الدول العربية . ولم تشر المذكرة الى الزعامة السنوسية ، بسبب انقطاع المفاوضات في بنغـازي ، فاعتبر ذلك دليلاً آخر على ان الزعماء الطرابلسيين لم يكونوا يهتمون بالزعامة السنوسية ، فتفاقم الخلاف بين الحزب الوطني والجبهة الوطنية المتحدة في منطقة طرابلس .

اطمأن السعداوي الى ان جهوده في القاهرة وطرابلس اتت أكلها اذ بدا البلد امام لجنة التحقيق الرباعية موحد الرأي ، وغادر طرابلس الى القاهرة في وقت حرج جداً ، اذ انه لم يكد يغادر البلد في نيسان (ابريل) حتى اتسعت شقة الخلاف بين الزعماء الطرابلسيين حول الزعامة السنوسية . واثناء وجوده في القاهرة حاول السعداوي ان يوفق بين الفريقين باصدار التصريح تلو التصريح مؤيداً السيد ادريس ومتوجهاً الى الزعماء الطرابلسيين راجياً منهم ان يقبلوا بالزعامة السنوسية ، ولكن دون جدوى . وعاد في تموز (يوليو) ليوحد الاحزاب (باستثناء حزب العمال) على اساس صيغة اقترحها هي « ليبيا مستقلة موحدة تحت امارة سنوسية » . وهذه الخطة البناءة ، التي كان يمكن ان تتلاقى مع مطالب البرقاويين ، رفضها المؤتمر الوطني البرقاوي ، لكن السعداوي ، الذي كان يأمل ان تؤدي هذه الصيغة في النهاية الى ترضية الزعماء البرقاويين ، ركز جهده في سبيل التغلب على الحساسية الطرابلسية . الا ان الخلاف بين السعداوي وسليم المنتصر ، وهو خلاف يقوم في اساسه على امور شخصية ، لم يشجع السيد ادريس على الاتفاق مع اي فريق منهما .

انشقاق آخر في النظام الحزبي

كان السبب المباشر في الخلاف بين السعداوي وسليم المنتصر امراً طفيفاً . فحين كان السعداوي في مصر استعان برئيس الوزارة المصرية لاقناع السيد ادريس بقبول الصيغة المتضمنة وحدة ليبيا واستقلالها تحت الزعامة السنوسية . لكن جهوده ، التي تدل على رغبة اكيدة لتحقيق الوحدة بين المنطقتين ، ادت الى انشقاق في البناء الحزبي في منطقة طرابلس . ذلك لان السعداوي ، وقد نجح في جمع الاحزاب على القبول بالوحدة والاستقلال لليبيا ، عاد الى صيغته القديمة المتضمنة وحدة ليبيا واستقلالها تحت الزعامة السنوسية . وكان سليم المنتصر ، وهو زعيم الجبهة ، يرغب في

ان يكون هو الداعي الى فكرة الزعامة السنوسية ، وطلب من مصر ان تشير على السيد ادريس بحكم صداقتها له بما تراه مناسباً . لكن السعداوي ، الذي كان يرى ان جهوده في سبيل ليبيا تتعدى الحدود الشخصية والحزبية ، تجاهل الطرق المألوفة ، وفاوض رئيس الوزارة المصرية دون ان يتشاور مع سليم المنتصر . ودعا عبد الرحمن القلهود ، سكرتير الجبهة ، الى اجتماع تقررت فيه المسألة الى جانب السعداوي (١٧) . فاعتبر سليم المنتصر القرار اهانة شخصية له ، فقدم استقالته ، فانتخبت الجبهة طاهر المريّض رئيساً لها . وحين كلف الرئيس الجديد السعداوي رسمياً ان يقوم بالعمل ، فقد طلب السعداوي من رئيس الوزارة المصرية ان يفاوض السيد ادريس. واراد السيد ادريس ان يجنب القضية المزيد من التعقيدات ، فاقترح تأجيل اتخاذ قرار في هذه المسألة الى ان تنال ليبيا استقلالها ، وكان اقتراحه حكيماً .

وانشأ سليم المنتصر ، يعاونه في ذلك فئة اخرى من المعارضين ، حزباً سياسياً جديداً باسم حزب الاستقلال . وكان مؤيدوه في الغالب من الجماعة التي كانت مناوئة للسعداوي ولجامعة الدول العربية ، التي كانت قد فقدت بعض هيبتها اثر حرب فلسطين . وقد نادى الحزب باستقلال البلاد والوحدة مع برقة ، دون الاشارة الى جامعة الدول العربية .

في اثناء ذلك بدت فكرة الاستقلال ، التي كانت الهدف النهائي للاحزاب والجماعات السياسية كلها ، بعيدة المنال في نظر بعض الزعماء الذين كانوا متأثرين بالنفوذ الاجنبي ، فاخذوا يحاولون الحصول على عون اجنبي . كانت نظريتهم ان تحقيق الاستقلال « يحتاج الى المساعدة » . فاذا لم تقدم بريطانية العظمى المساعدة لانها كانت معنية ببرقة فقط ، فعلى منطقة طرابلس ان تبحث عن العون في جهة اخرى . وقال الزعماء تأييداً لرأيهم « يتحتم علينا ان نعقد اتفاقاً وقتياً مع دولة ما حفظاً لاماننا ، حتى ولو

كان الاتفاق لا يرضي الجميع » . وقد ارتأوا ان تلك الدولة يجب ان تكون دولة غربية . فجامعة الدول العربية اصبحت غير مرضي عنها ، وروسيا وصمة وفرنسة لا يمكن قبولها لانها دولة استعمارية في شمال افريقية والولايات المتحدة ليست معنية بالامر . والوصاية المشتركة غير عملية . فلا يتبقى سوى ايطالية . ومع انها كانت مكروهة وليست موضع الثقة ، فقد كان لها عدد من المؤيدين ، وكانت قد قامت بنشاط قوي للحصول على وصاية من الامم المتحدة . هؤلاء الزعماء كانوا على استعداد للتعامل مع ايطالية ، عـلى امل تحقيق استقلال البلاد نهائياً ، وكان المعمرون الايطاليون يؤيدونهم بكل قواهم . ومثل هذا التفكير بطبيعة الحال مستوحى من المشروع الذي اتفق عليه ارنست بيفن ، وزير خارجية بريطانية ، والكونت سفورزا ، وزير خارجية ايطالية ، والقاضي بوضع برقة تحت وصاية بريطانية ومنطقة طرابلس تحت وصاية ايطالية بشكل موقت قبل حصولها على الاستقلال النهائي .

فلما عاد السعداوي الى طرابلس في شباط (فبراير) ١٩٤٩ راعه ان يجد هذه الحجج « الانهزامية » تنتشر في البلاد . وكان السعداوي قد اتصل بوزارة الخارجية البريطانية حين كان في اوروبا رئيساً للوفد الطرابلسي الى الامم المتحدة في كانون الثاني (يناير) ، وحاول ان يحصل من الحكومة البريطانية عـلى تأييد للاماني الوطنية الطرابلسية والتخلي عن موقف الصمت وموقف « المتفرج غير العطوف » . ولكن وزارة الخارجية لم تلزم نفسها بشيء ، واوضحت للسعداوي أن بريطانية لا رغبة لها في ان تقبل مسؤولية طويلة الامد بالنسبة لمنطقة طرابلس ، ولعل ذلك كان بسبب اتفاق بيفن مع سفورزا على وضع المنطقة تحت وصاية ايطالية . فلما عاد الى طرابلس صفر اليدين وواجهته هذه الحركة المؤيدة لعودة ايطالية الى البلاد ، قام بنشاط فعال لتجميع الزعماء لمقاومة هذه الحركة الايطالية الجديدة ، وذهب الى القاهرة ليبحث مع جامعة الدول العربية

امكانية تمويل وفد طرابلس الى الامم المتحدة في اجتماعها المقبل . وفيما كانت المناقشة تدور حول الاشخاص الذين يؤلفون الوفـد ، مرض السعداوي ولم يستطع السفر . واخيراً تم الاتفاق على ان يتألف الوفد من علي العنيزي ، وهو برقاوي في الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ومنصور قدارة ، يعاونهما فؤاد شكري ، وهو مصري . وقد وصل هؤلاء ليك سكسس في نيسان (ابريل) . وكان هذا هو الاجتماع الذي عرض فيه مشروع بيفن سفورزا القاضي بوصاية بريطانية على برقة واخرى ايطالية على منطقة طرابلس [١٨] . كان السعداوي لا يزال يأمل في تفاهم مع البريطانيين ، لكن خصوماته الشخصية مع البريغادير بلاكلي ، رئيس الادارة ، واعلان مخطط بيفن سفورزا قضيا على اي امل . واصبح يعتمد الآن على تأييد جامعة الدول العربية فقط ، وكان في خطبه العامة يغرق في تهجمه على الدول الاجنبية جميعها .

المؤتمر الوطني

ان اعلان مخطط بيفن سفورزا من محطات الاذاعة ليل ٨ – ٩ ايار (مايو) تسبب في قيام حركات سياسية عنيفة موجهة في معظمها الى ايطالية لرغبتها في العودة الى ليبيا ، متخفية بثوب الوصاية ، والى فرنسة لتأييدها لايطالية . وكان ثمة استياء عام من بريطانية اذ اعتبر تصرفها خيانة للاماني القومية . وقد اعلن الزعماء الطرابلسيون في ١١ ايار (مايو) الاضراب العام في ذلك اليوم والقيام بمظاهرة سلمية احتجاجاً على مخطط بيفن سفورزا وطلبوا من الموظفين العرب في الادارة العسكرية البريطانية ان يشتركوا فيها . وقد ترددت شعارات عداء لبريطانية كما حملت لافتات ضد بريطانية لتأييدها وصاية ايطالية على منطقة طرابلس . وقدمت عريضة الى السلطات البريطانية اعلم فيها المتظاهرون السلطة أنهم ينوون تنظيم حملة عصيان مدني تستمر الى ان يبتعد [١٩] خطر عودة ايطالية

الى البلاد .

كان زعماء الحزب الوطني والجبهة الوطنية المتحدة على اتفاق في مطالبهم القومية ، وفي ١٤ ايار (مايو) اجتمعوا لتنسيق نشاطهم وانشأوا لذلك هيئة واحدة باسم المؤتمر الوطني الطرابلسي ، وقد وجه الدعوة الى الاحزاب الاخرى للانضمام اليه . واسلمت قيادة هـذا المؤتمر بطبيعة الحال الى السعداوي ، الذي اصبح بطلاً وطنياً في منطقة طرابلس . فجهاده الطويل ضد السيطرة الايطالية وخبرته الكبيرة في السياسة العربية أهلّاه لان يتولى رئاسة المنظمة الجديدة .

بدأ المؤتمر عمله حالاً بتنظيم حملة واسعة النطاق عـلى مخطط بيفن سفورزا . فقد تقرر ان تضرب المدارس والحوانيت وان تبدأ حركـة عصيان مدني وان يمتنع الجمهور عن دفع الضرائب على اختلاف انواعها . واستمرت الاضطرابات والمظاهرات تحدث يومياً حتى ١٧ ايار (مايو) اذ وصلت الانباء بان مشروع بيفن سفورزا قد رفض . وفي اليوم التـالي بلغ السرور حداً حمل جمهوراً كبيراً على التجمع امام مركز المؤتمرالوطني حيث خطب فيهم المفتي ، اذ كان السعداوي غائباً . وكان ذلك اليوم من اسعد ايام طرابلس منذ تحررهـا سنة ١٩٤٣ ، واستمرت الاحتفالات يومين كاملين الى التاسع عشر من الشهر . وقد كان اعضاء المؤتمر مقتنعين بان رفض مخطط بيفن سفورزا جاء نتيجة لأثر الاحتجاج المقدم الى اعضاء الجمعية العمومية . على انه لما وصلت تصريحات سفورزا العلنية وتصريحات غيره من رجال السياسة الايطاليين بان محاولات ايطالية لتوطيـد النفوذ الايطالي لا تزال قائمة ، شعر الزعماء الطرابلسيون بضعف موقفهم . وقد حاولت الحكومة البريطانية ، في تصريح القي في مجلس العموم في ٩ تموز (يوليو) ١٩٤٩ ، ان تؤكد للطرابلسيين انها لم تعد ترى انها مرتبطة باي من المقترحات الواردة في مخطط بيفن سفورزا ، ولكن الرأي العام

ظل يخشى المشاريع الايطالية ، حتى صوتت الجمعية العمومية الى جانب استقلال ليبيا .

ادرك المؤتمر الوطني السبيل الشائكة التي كان على البلاد ان تسلكها ، خاصة لتحقيق الوحدة الداخلية . وبدا ان الوقت قد حان لارسال وفد الى بنغازي للتبريك للامير ادريس لمناسبة اعلان استقلال برقة (١ حزيران – يونيو – ١٩٤٩) ولبحث قضية الزعامة السنوسية مع الزعماء البرقاويين.

وقد لقي الوفد الطرابلسي ترحيباً كبيراً في بنغازي ، ودعي الامير لزيارة طرابلس في طريقه لزيارة انجلترة زيارة رسمية . وكانت زيارة الامير لطرابلس في ١٩ تموز (يوليو) ١٩٤٩ ناجحة في جملتها ، اذ ان المؤتمر الوطني لم يدخر شيئاً في وسعه لاظهار مدى تعلق الطرابلسيين بالبيت السنوسي وولائهم له [٢٠] . وكان ذلك بتأثير السعداوي . وحين مر الامير بالمدينة في طريق عودته الى بنغازي في آب (اغسطس) كان يسود المدينة جو من الترحيب القلبي به . ومن المؤكد ان الامير سر من زيارتيه لطرابلس وابدى عطفه على اماني البلاد الوطنية ، ومع ذلك فانه لم يلتزم برأي قاطع فيما يتعلق بمستقبل منطقة طرابلس . وفي شهر آب (اغسطس) عقد المؤتمر اجتماعات متعددة ردد فيها برنامج المؤتمر واكد عليه ، وهو ليبيا مستقلة موحدة تحت الزعامة السنوسية [٢١] .

والقضية الثانية التي شغلت المؤتمر كانت تنظيم وفد الى اجتماعات الامم المتحدة المقبلة في ايلول (سبتمبر) . وقد بذلت محاولات لارسال وفد مشترك من المؤتمر الوطني وحزب الاستقلال ، ولكن المنافسة الشخصية بين السعداوي وسليم المنتصر جعلت قبول هذا التعاون مستحيلاً . ومن ثم فقد ارسل وفدان الى ليك سكسس ، واصطحبا موظفاً من جامعة الدول العربية ليكون ضابط ارتبـاط ومستشاراً لهما . وكان وفد المؤتمر الوطني مكونـاً من السعداوي ومصطفى مزران وفؤاد شكري ، ووفـد حزب

الاستقلال من أحمد راسم كعبار وعبد الله شريف ومختار المنتصر وعبد الله بن شعبان . وبينما رفض الحزبان المتنافسان التعاون في طرابلس فقد كان من حسن الحظ ان مندوبيهما سموا فوق الخلافات الحزبية في ليك سكسس. فقد احتفل الحزبان كلاهما – المؤتمر الوطني وحزب الاستقلال – بيوم الاستقلال في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ، لكن الجمهور المبتهج الذي لم يهتم بالخلافات الحزبية ، استمر يحتفل بالمناسبة عدة ايام .

النشاط السياسي للمعمرين الايطاليين

كانت سياسة ايطالية ، في مطلع العقد الثالث ، حين كان الكونت فولبي حاكماً للمنطقة ، ترمي الى تشجيع اصحاب رؤوس الاموال على تنمية البلاد بمنحهم امتيازات للتنمية . وكانت سياسة العمل في ايام دوبونو وبادوليو ترمي الى تشجيع استخدام الايدي العاملة الوطنية الرخيصة بدل المهاجرين الايطاليين . وفيما بعد جاء المهاجرون على اساس خطة وضعها المارشال بلبو كانت ترمي الى توطين جمهور كبير من الايطاليين في برقة ومنطقة طرابلس . وقد بدأت خطة ارسال المهاجرين في سنة ١٩٣٢ تحت اشراف مؤسسة « انته » لاستعمار ليبيا ، وكانت ترمي الى استعمار الشاطىء الرابع (كما كانت ليبيا تسمى يومها) بارسال عدد كبير من الفلاحين من ايطالية . ومن ثم انشئت مراكز زراعية بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ في عدد من الاماكن من منطقتي طرابلس وبرقة. ولما قامت الحرب العالمية الثانية كانت ايطالية قد بدأت بتوسيع هذه الهجرة الاستيطانية الى مشروع سنوات خمس .

ولم يكد المعمرون الايطاليون يبدأون باستغلال الارض التي حصلوا عليها حتى توقف العمل بسبب الحرب ، فلما احتلت القوات البريطانية منطقة طرابلس كانوا تواقين الى العودة الى الحياة العادية باسرع ما يمكن.

ومع انهم قد خسروا مركز الصدارة فان علاقاتهم مع العرب ظلت ودية .

وبدأ المعمرون الايطاليون يستعيدون نشاطهم بعد الحرب ، آملين ان تعود السلطة الايطالية الى ليبيا بشكل من الاشكال . وقد انتعشت الآمال لما اخذت الحكومة الايطالية نفسها بنشر الدعاية لها في ليبيا . وبعد توقيع معاهدة الصلح في سنة ١٩٤٧ اخذت « وزارة افريقية الايطالية » تقوم بدعاية نشيطة لاستعادة المستعمرات . فكانت المقالات الصحفية ترسل الى الايطاليين والليبيين . وكانت النقاط الرئيسية التي تلقى التأكيد هي : وجوب نسيان الاعمال الفاشية التي تمت في ليبيا ايام موسوليني وان ايطـــالية هي الدولة الوحيدة في البحر المتوسط القادرة على القيام بدور الحماية في ليبيا والمستعدة لذلك . وغمزت الصحف ايضاً من قناة الادارة البريطانية ولفتت النظر الى تدهور الزراعة وحياة البلاد التجارية . ومع ان الكثرة الغـــالبة من الليبيين لم يكونوا مغرمين بالايطاليين ، فان الدعاية الايطالية ادعت ان العرب كانوا محبين للايطاليين وان السنوسيين فقط ، الذين كانوا واقعين تحت النفوذ البريطاني ، هم الذين كانوا ضد الايطاليين .

وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧ صرح بروساسكو ، سكرتير الخارجية الايطالية ، في رومه بان ايطالية قد طالبت باستعادة مستعمراتها . وقد اثار هذا التصريح حفيظة العرب الذين هددوا بمقاومتها بالسلاح اذا اقتضت الضرورة . واحدث موقفهم هذا كثيراً من الذعر بين المعمرين الايطاليين مما دفع كثيرين منهم الى التفاهم مع الزعماء العرب حول استقلال ليبيا .

وقد ظهرت اربع جماعات بين المعمرين بعد الحرب ، هي :

١ — اللجنة الايطالية التمثيلية : كان زعيماها البارزان الاميرال فنزي والكونت سوتوكازا . انشئت هذه اللجنة سنة ١٩٤٧ لتزود رئيس الادارة بمجلس استشاري ولتحل محل مجلس حاكم الولاية الذي ظهرت بين اعضائه بوادر نزعات يسارية والذي شعر المعمرون انه تنقصه الصفة التمثيلية . ولم

يكن باستطاعة اللجنة ان تدعي تمثيل الجماعة الايطالية بكاملها ، بسبب نتائج الانتخابات التي لم تكن مطمئنة ، ولم تكن السلطات البريطانية مستعدة لأن تمنحها صفة استشارية رسمية . ومع ذلك فقد كانت اللجنة تتمتع بتأييد واسع بين جماعة من المعمرين الايطاليين ، وقبل وصول لجنة التحقيق الرباعية منحت اذناً مشروطاً بان تعبر عن وجهة نظر مؤيديها . وكانت هذه اللجنة ، المؤلفة من فاشيين سابقين ، يمينية في ميولها، وطالبت بوصاية ايطالية على ليبيا باسلوب لا هوادة فيه .

٢ - الجمعية الايطالية لتقدم ليبيا : كانت هذه الجمعية ذات ميول يسارية مؤلفة في غالبها من اهل الفكر الايطاليين الميالين للشيوعية ، بزعامة انريكو شبللي ، وكان عضواً في المجلس الاستشاري الايطالي السابق لحاكم الولاية . انشئت الجمعية في سنة ١٩٤٨ وكانت تؤيد استقلال ليبيا وتعارض بشدة موقف اللجنة التمثيلية . ولكن هذه الجمعية قبلت ، بسبب ضغط اللجنة التمثيلية ، ان تتقدم الى لجنة التحقيق الرباعية بتوصية تتضمن انه اذا وجد ان الاستقلال مستحيل ، فانها تفضل وصاية ايطالية [٢٢] .

٣ - الجبهة الديمقراطية الشعبية : وهي ايضاً جماعة ذات ميول يسارية ، وكانت تتبع نهج الجبهة الديمقراطية الشعبية في ايطالية (ولو ان تلك لم تلحق بها رسمياً) وكانت بقيادة الفارو فيليشي . وتوجهت الجبهة الى الطبقات العاملة في المجتمع كله ، لا الى الايطاليين فحسب . وقد أيدت استقلال ليبيا ، وكان لكثير من مؤيديها ميول شيوعية .

٤ - الجبهة الليبية الاقتصادية : كانت هذه اصلاً منظمة غير سياسية، معنية في الدرجة الاولى بتطوير البلاد الاقتصادي ، ورئيسها دومينكو كاتيتي . كان في تنظيمها كثير من المرونة ، وكانت برامجها ضخمة وغير صالحة للتطبيق .

وقد ادى نشاط هذه الجماعات العنيف ، وخاصة اللجنة التمثيلية التي

كانت تتمتع بتأييـــد الحكومة الايطاليـــة ، الى خلق جو من التوتر في العلاقات الايطالية العربية ، ولما بدا ان الدول الكبرى كانت ميالـــة الى تأييد وصاية ايطالية ، اظهر العرب استياءهم من المحاولات الايطالية لاعادة سلطتها الى البلاد .

تمكن الايطاليون في نيسان (ابريل) ١٩٤٩ ان يبعثوا بعربيين من الميالين لايطالية الى ليك سكسس ليناوئا وفد هيئة تحرير ليبيا . وقد جاء رفض الامم المتحدة لاقتراح الوصاية مفاجأة لكثير من الايطاليين ، لكن الاغلبية بدأوا يدركون أهمية الشعور العربي . وقد حاول انريكو شبللي ، زعيم جمعية تقدم ليبيا ، ان يوحد الجماعات الايطالية المختلفة تحت زعامته في برنامج اساسه الاعتراف التام باماني العرب القوميـــة . ولكن المعمرين كانوا منقسمين انقساماً بيناً الى جماعات يمينية واخرى يسارية ، بحيث ظهر انه لم يكن باستطاعة احد ان يوحدهم . وقد زار اليساندريني طرابلس في تموز (يوليو) ١٩٤٩ وتمكن من توضيح سياسة الحكومة الايطالية الجديدة لمواطنيه ، وبدا كأن شيئاً من استعادة الثقة قد اخذ يشيع بعد ذلك بين المعمرين تدريجياً . وكانت اهداف الدعاية الايطالية تتركز في تشجيع حزب الاستقلال العربي بينما كان شبللي يسير في طريق مستقل ، محاولاً ان يقوي العلاقات مع المؤتمر الوطني . ونجح المعمرون ، الذين اتبعوا نهجاً معتدلاً في تحسين العلاقات الودية بين الايطاليين والعرب ، على الصعيدين الشخصي والجماعي . وقلت أهمية احزابهم ، ومع ان كثيرين غادروا البلاد ، فان الاكثرية تخلت عن النشاط السياسي في سبيل العمل الاقتصادي .

فزان

كان الاحتلال الفرنسي لفزان ، الذي تم على ايدي قوات فرنسة الحرة بالاتفاق مع القوات البريطانية التي احتلت برقة ومنطقة طرابلس[٢٣] ،

مقصوداً منه ان يكون موقتاً الى ان تقرر الدول الكبرى مصير المستعمرات الايطالية . وعلى كل فان فرنسة ، التي كانت تأمل ان تضم فزان الى افريقية الاستوائية الفرنسية ، اخذت تضعف صلات الفزانيين مع المناطق الليبية الاخرى ، وتحول علاقاتهم التجارية الى الجزائر وربطت فزان ادارياً بجنوب الجزائر [٢٤] . واصبح السيد احمد سيف النصر ، الذي كان قد تعاون مع قوى فرنسة الحرة لاحتلال فزان ، الاداة الاساسية لادارة فرنسة للبلاد .

ولما اعرب بعض الزعماء الفزانيين ، بعد الحرب ، عن رغبتهم في انشاء حكم ذاتي ، اخذ الفرنسيون يشددون الخناق على البلاد . وفي الوقت نفسه كان الزعماء الفزانيون قد اتصلوا بالزعماء الطرابلسيين الذين نصحوهم بمناوأة السلطات الفرنسية . وكان من نتيجة ذلك ان اخذ الزعماء يبحثون في امكانية تنظيم حركة مقاومة . وقد انشئت جمعية فزانية سرية في سنة ١٩٤٦ ، وانتخب الشيخ عبد الرحمن بن محمد البرقولي رئيساً للجمعية ومحمد بن عثمان الصيد نائباً للرئيس . وبدأ بن عثمان ، وقد برهن على انه واحد من انشط خصوم فرنسة ، بتنظيم علاقات سرية مع الزعماء الطرابلسيين وامير برقة ادريس . وروى بن عثمان للمؤلف ان احمد سيف النصر ، الذي كان يتعاون مع الفرنسيين ظاهراً ، قد بارك الجمعية .

في سنة ١٩٤٧ اكتشفت السلطات الفرنسية نشاط الجمعية والقت القبض على بعض اعضائها ، وبذلك توقفت اعمالها موقتاً . ولكن لما وصلت لجنة التحقيق الرباعية الى فزان سنة ١٩٤٨ شكت الجمعية الادارة الفرنسية جهاراً وطالبت بوحدة فزان مع المناطق الليبية الاخرى تحت الزعامة السنوسية [٢٥] . وبعيد مغادرة اللجنة فزان القي القبض علــى بن عثمان وأودع السجن ، بسبب نشاطه العدائي للادارة الفرنسية . وظل ست سنوات في السجن ، ثم وضع تحت رقابة الشرطة زمناً قصيراً الى ان اطلق سراحه بناء على

طلب مندوب الامم المتحدة ، ادريان بلت ، لما زار سبهة في شباط (فبرأير) ١٩٥٠ .

ولما اصدرت الامم المتحدة (٢١ تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٤٩) قراراً يقضي بأن تصبح ليبيا دولة واحدة ، هيأ الفرنسيون خطة لاقامة حكم ذاتي في فزان على غرار ما تم في برقة . وقد توقف العمل بالمشروع بناء على اقتراح ادريان بلت ، وبدلاً من ذلك اقيم نظام اداري تحت اشراف فرنسي الى ان يتم انضمام فزان الى بقية الاجزاء الليبية بشكل من الاشكال .

وفي سنة ١٩٥٠ قررت السلطات الفرنسية انشاء مجلس تمثيلي فزاني ، وتنصيب رئيس لفزان ينتخبه المجلس . وقد تم انتخاب مجلس مكون من ٥٨ عضواً في اوائل شباط (فبراير) ١٩٥٠ ، جرياً على طريقة الانتخاب المحلية ، وفي ١٢ شباط (فبراير) انتخب المجلس احمد سيف النصر رئيساً لفزان [٢٦] . وفي اليوم التالي اختار الرئيس ثلاثة مستشارين رئيسيين من اعضاء المجلس ، فعهد الى حمودة طه بادارتي العدل والداخلية والى نصر بن سليم بالمالية والزراعة وتولى مهدي احمد الصحة والتعليم [٢٧] . واختار الرئيس ايضاً ثمانية مستشارين مساعدين . اما السلطة التنفيذية فظلت في ايدي المقيم الفرنسي . وقد رحب احمد سيف النصر ، وكان على اتصال بامير برقة ، بقرار الامم المتحدة باعادة اقامة ليبيا دولة واحدة ، وصرح لادريان بلت ، الذي زار سبهة في ايار (مايو) ١٩٥٠ ، بأن فزان ستعترف بامارة السيد ادريس على ليبيا بكاملها . وقد عبر عن وجهة نظر فزان حين قال ان ليبيا يجب ان تقوم على اساس اتحادي فدرالي من الولايات الثلاث فزان وطرابلس وبرقة ، وانه على اساس هذا الترتيب يمكن للفزانيين ان يستمروا في ادارة أمورهم الداخلية . وعلى هذه الاراء بنيت التعليمات التي زود بها الممثلون الفزانيون الذين اسهموا في وضع الاسس الدستورية للمملكة الليبية المتحدة في فترة ١٩٥٠ – ١٩٥١ .

قبل ان يتاح للولايات الشقيقات الثلاث – طرابلس وبرقة وفزان – ان توحد بسبب ضغط العوامل الخارجية ، كان قد مر عليها تجارب طويلة مرة قاست فيها المنافسة والفرقة ، فحملها ذلك على ان تدرك قيمة الفرصة التي اتيحت لها للوحدة . والواقع ان برقة وفزان لا تعادلان طرابلس في عدد السكان والموارد ، لكن تعلقهما بالبيت السنوسي ، الذي زود البلاد كلها بالزعامة ، مهد الطريق لنشوء مؤسسات الحكم الذاتي . وقد كان زعماء القبائل البرقاويون يفخرون بأنهم ناضلوا ضد الحكم الايطالي نضالاً لا هوادة فيه الى ان تمكن اميرهم ، السيد ادريس ، من الانضمام الى الحلفاء سنة ١٩٤٠ ومن تحرير البلاد .

اما منطقة طرابلس التي كانت تفتقر الى زعامة منظمة والى مثل الاحوال التي سعدت بها برقة فمكنتها من تحقيق استقلالها ، فقد كانت تنظر الى السيد ادريس باعتباره المرشح الطبيعي لمنصب رئاسة دولة ليبيا الموحدة . وكانت منطقة طرابلس ، بدافع اعتبارات سياسية ، تحب ان يصبح السيد ادريس رئيساً مدنياً للدولة – لا رئيساً دينياً بوصفه زعيماً للحركة السنوسية – وارادته ملكاً دستورياً . وعلى كل فان منطقة طرابلس اكثر تقدماً اقتصادياً وعدد سكانها اكثر من ضعف عدد سكان برقة ، ولذلك كان ثمة شعور بأن وحدة الولايات الكاملة ستنقل ولا شك مركز الثقل السياسي الى منطقة طرابلس ، وان برقة وفزان اما ان تفقدا شخصيتيهما واما ان تصبحا الشريكين الصغيرين في هذا الاتحاد . وقد قال عبد الحميد العبار للمؤلف « ان برقة لا تريد ان تذوب في اتحاد مع منطقة طرابلس »[٢٨] . وما دام مثل هذا الشعور قوياً فان اي مخطط للوحدة يجب ان تكون عنايته بحساسية الشعب لا تقل عن عنايته بالاعتبارات المادية ، من اجل ان يقبل الشعب هذا المخطط .

ولذلك كان من الضروري حين سنحت الفرصة لتحقيق الوحدة في أحوال خارجية مواتية ، ان يكون مخطط الوحدة مخططاً قائماً بطبيعته على الحل الوسط . وقبل ان نبحث طبيعة التنظيم الداخـلي للدولة الليبية الذي وضعه ممثلو الولايات الثلاث ، فلنبدأ بدراسة العوامل الخارجية التي كانت عوناً على ضم الولايات الثلاث معاً وخلق الوحدة الليبية .

٥ نشوء الدولة

بينما كانت مناطق ليبيا الثلاث — وخاصة برقة وطرابلس — تتناقش على مضض في السبل والوسائل التي يمكن ان تحقق الوحدة ، بدت القوى الخارجية المعنية بالامر اكثر ايجابية مما توقع اكثر العاملين في سبيل الوحدة تفاؤلاً . فقلما حدث في تاريخ امة ان برهنت القوى الخارجية على مساعدتها في التغلب على القوى الداخلية المفرقة ، اذ ان التجربة التاريخية ترينا ان النزاع الداخلي كثيراً ما يحمل الدول الاجنبية على بسط نفوذها في البلد لا على ان تضع حداً للخلاف الداخلي . اذ لولا هذا فما كانت ليبيا لتطمع ، وهي على ضعفها وانقسامها ، بأن يكون لها مكان بين بلاد العالم المستقلة حديثاً . وقد حاول مؤيدو ليبيا من العرب في المحافل الدولية ان يحققوا لها حماية قصيرة الامد باشراف دولة من الدول الصديقة . ولكن زعماء ليبيا الذين كانوا مناوئين لفكرة الحماية لم ييأسوا ، واخيراً ربحوا معركة استقلال بلادهم . لقد حاولوا ان يكسبوا تأييد الدول جميعها ورفضوا اي شكل من اشكال السيطرة الاجنبية . على ان العامل الاول في تحقيق ليبيا لاستقلالها ووحدتها ، دون ان تجتاز فترة انتقالية من الحماية ، كان تناقض سياسات الدول الكبرى . كانت الحرب الباردة

بين الغرب والشرق قد بدأت ، ولكن ليس هذا فحسب ، بل ان الدول الغربية لم تتفق فيما بينها على خطة موحدة لمستقبل ليبيا ، فضلاً عن ان عدداً من تلك الدول كان يطمع في الاستيلاء عليها . وقد بدا ان الخلاف بين الدول قد عاد بالخير الاكبر على ليبيا ، وقام زعماؤها بدورهم في استغلال التنافس الدولي خير قيام .

لقد درسنا حتى الآن تطور ليبيا السياسي بتحليلنا العوامل الداخلية . فلنلق الآن نظرة على هذا التطور من زاوية مغايرة — الزاوية الدولية .

وضع ليبيا بعد الحرب

كان مصير ليبيا بعـــد الحرب مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمستقبل بقية المستعمرات الايطالية في افريقية ، لان ايطالية كانت ، من الناحية القانونية ، لا تزال تتمتع بالسيادة على جميع مستعمراتها السابقة . ولذلك قيل للزعماء الليبيين حين طالبوا بالحكم الذاتي ، بعد تحرير بلادهم من السيطرة الايطالية سنة ١٩٤٣ ، ان تقرير مستقبل بلادهم يجب ان يؤجل حتى تعقد معاهدة صلح مع ايطالية . ولن يتاح لليبيا ان تبدي الرأي فيما يجب ان يكون عليه مستقبلها الا بعد ان تتنازل ايطالية عن سيادتها على تلك المستعمرات .

وقد بدأ الليبيون ، في المنفى ، العمل من اجل حرية بلادهم منذ ان دخلت ايطالية الحرب ضد بريطانية ، ولكنهم زادوا نشاطهم في المحافل الدولية ، بعد الحرب ، في سبيل ان يضمنوا بقاء بلادهم بعيدة عن الحكم الايطالي . وقد اكد الزعماء الليبيون للدول الكبرى رغبتهم الجامحة في ان يستقلوا ، واظهروا براعة فائقة في استغلال الخلافات بين الدول لضمان حرية بلادهم . فلما عقدت معاهدة الصلح اخيراً مع ايطالية سنة ١٩٤٧ ، كان على الليبيين ان ينتظروا قراراً يتعلق بالقضية الكبرى وهي التصرف في المستعمرات الايطالية ، لان المعاهدة الايطالية تركت هذه القضية للدول الاربع الكبرى ، وهي الدول التي وقعت معاهدة الصلح مع

ايطالية . وعلى كل فان القرار المتعلق بحل مشكلة المستعمرات الايطالية لم يصدر ، وكان على ليبيا ان تنتظر سنتين أُخْرَيَيْن قبل ان تحقق استقلالها عن طريق الامم المتحدة سنة ١٩٤٩ . وكان لا بد من مرور سنتين اخريين ايضاً قبل ان تنشأ حكومة وطنية وتنقل السلطات نهائياً الى ايدي الليبيين . ولعلّ تضافر مجموعة من الاحوال الملائمة — خطأ موسوليني في الاشتراك في الحرب والتأييد البريطاني التقليدي للسنوسيين والخلاف بين الدول الكبرى — قد اتاح لليبيا الفرصة لتصبح دولة قبل ان يطمح اي بلد آخر في شمال افريقية في الوصول الى مثل هذا الوضع .

حل مشكلة المستعمرات الايطالية

حاولت ايطالية ان تحتفظ بامبراطوريتها من المستعمرات عن طريق تحميل موسوليني مسؤولية اشتراكها في الحرب والمشاركة فيها . فبعد سقوط موسوليني سنة ١٩٤٣ حاولت الحكومة الايطالية الجديدة برئاسة بونومي جهدها في الاحتفاظ بجزء من امبراطوريتهـــا ، فاعلنت تنازلها عن كل ما ضمته من البلاد منذ تولي موسوليني السلطة . ومعنى هذا ان ليبيا ، التي احتلت رسمياً في سنة ١٩١١ ، كان يمكن ان تظل في ايدي الايطاليين لو ان الدول الكبرى وافقت على مثل هذا الرأي . حقاً ان بريطانية العظمى كانت قد وعدت السيد ادريس سنة ١٩٤٢ بأن برقة لن تعاد الى السيطرة الايطالية [١] ، الا ان هذا الوعد لم يشمل ممتلكات ايطالية في شمال افريقية بكاملها ، ويبدو ان ايطالية كانت راغبة في استعادة سلطتها في منطقة طرابلس . ولذلك طلب رئيس الوزارة الايطالية توضيحاً لتصريح انتوني ايدن في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٤ في مجلس العموم بأن بريطانية العظمى تعارض في عودة ايطالية الى مستعمراتها جميعاً . فكان الجواب ان تصريح ايدن قد اسيء فهمه [٢] . وبذلك ظلت ايطالية كبيرة الامل بأن مستعمراتها في شمال افريقية قد تعاد اليها بعد الحرب .

ومع ان ليبيا وبقية المستعمرات الايطالية كانت موضع بحث في عدد من المؤتمرات الدولية ، وخاصة في بوتسدام ، فانها لم تكن قط موضع عناية جدية حتى انعقد مجلس وزراء الخارجية في لندن في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٦ لدرس القضية الاهم وهي تهيئة معاهدة الصلح مع ايطالية . وكانت الحكومة السوفييتية قد اظهرت رغبة اثناء انعقاد مؤتمر سان فرنسيسكو سنة ١٩٤٥ في ان يعهد اليها بالوصاية على بعض البلدان ، ولذلك فقد قدم اقتراح سوفييتي في مؤتمر بوتسدام (١٩٤٥) لوضع منطقة طرابلس تحت وصاية السوفييت وطالبت الحكومة الايطالية باستعادة ليبيا بكاملها ، مع السماح لبعض الدول ، ولعلّ المقصود كان بريطانية العظمى والولايات المتحدة ، بأن تحتفظ بحاميات لحفظ الامن [٣] . وقد ارتأت الدول الكبرى أن المقترحات المتعلقة بالمستعمرات هي موضوع يبحثه مجلس وزراء الخارجية .

ويبدو ان مجلس وزراء الخارجية وافق من حيث المبدأ على ان المستعمرات الايطالية السابقة يجب ان توضع تحت الوصاية وفقاً للنظام الذي وضعته الامم المتحدة ، لكن كان ثمة خلاف كبير حول شكل الوصاية وحول الدولة او الدول التي قد يعهد اليها بتولي سلطة الادارة . فتقدمت الولايات المتحدة بخطة « لوصاية مشتركة » تحت اشراف الامم المتحدة تستمر ، في حالة ليبيا ، عشر سنوات ، تمنح تلك البلاد الاستقلال في نهايتها [٤] . وارتأى الاتحاد السوفييتي انه ، بحكم « الخبرة الكبيرة » التي كسبها في « اقامة علاقات صداقة بين الشعوب المتباينة القوميات » ، يحسن ان يعهد اليه بادارة منطقة طرابلس ، واقترح على المجلس ان عشر سنوات تكفي لاعداد البلاد للاستقلال . وقد اكد مولوتوف ، وزير خارجية السوفييت ، بأن « النظام السوفييتي لن يدخل هـذه البلاد منفصلاً عن النظام الديمقراطي الذي يرغب فيه الشعب » . وقد اوضح ان الاتحاد السوفييتي يريد ان يكون له منفذ الى البحر الابيض المتوسط ، وطالب بأن يكون هذا

المنفذ في منطقـــة طرابلس [٥] . ومهما يكن ، فلم تكن فرنسة ولا بريطانية العظمى على استعداد لقبول الاقتراح السوفييتي . ومن الجهة الثانية ، كانت بريطانية العظمى على استعداد ، لتأييد الاقتراح الامريكي « بوصاية مشتركة » بشروط ، ولكن فرنسة لم تكن مستعدة لقبوله حتى ولو من حيث المبدأ ، اذ كانت تخشى ان يحدث مثل هـــذا الاستقلال اثراً في مستعمراتها الافريقية .

لما اجتمع مجلس وزراء الخارجية مرة ثانية في باريس بعد ستة اشهر (نيسان – ابريل – ١٩٤٦) كانت ثمة اقتراحات محددة اخرى قـــد صيغت ، ولكن المجلس لم يقبل اي اقتراح منها . واقترحت بريطانية العظمى ، رغبة منها في الخروج من المأزق ، ان تمنح ليبيا استقلالها فوراً . وادرك مولوتوف ان هذا الاقتراح يقصي الاتحاد السوفييتي عن الميـــدان فعدل اقتراحه بحيث ايد الوصاية المشتركة بدل الوصاية الفردية ، وعلى اساس هذا المشروع تقسم المستعمرات الايطالية الى اربع وحدات ، وتكون كل وحدة تحت اشراف مشترك بين ايطالية وواحدة من الدول الاربع الكبرى ، وفي نهاية مدة الوصاية تمنح الاقطار كلها استقلالها . واقـــترح مولوتوف ان تكون منطقة طرابلس بادارة ايطالية بالاشتراك مع الاتحاد السوفييتي . لكن هذا الاقتراح رفض .

وعندها خطا الاتحاد السوفييتي خطوة اخرى فاقترح ان تكون ايطالية وحدها الوصية على منطقة طرابلس . وقد اظهرت بريطانية والولايات المتحدة استعداداً لقبول هذا الاقتراح . على ان بريطانية كانت مستعدة لقبوله على شريطة ان لا يشمل الاقتراح برقة ، وارتأت ان توضع هذه تحت وصاية بريطانية . وقد اعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها لقبول ذلك على ان يحدد الوقت الذي تنال فيه ليبيا استقلالها [٦] . وترتب على هذا انه لم يتم الوصول الى اتفاق نهائي ، ولم ينجح المجلس في الخروج

من المأزق حين التأم ثانية في ١٥ حزيران (يونيو) . واخيراً تم الاتفاق على اضافة شرط في معاهدة الصلح يؤجل بموجبه حل قضية المستعمرات الايطالية مدة سنة بعد ان تصبح المعاهدة مع ايطالية سارية المفعول ، على ان تتوصل الدول الاربع الكبرى الى حل للمشكلة اثناء ذلك . واذا لم يتم التوصل الى اتفاق ، حولت المسألة الى الجمعية العامة للامم المتحدة لاصدار قرار بشأنها . وفي مؤتمر الصلح في باريس اتفقت الدول نهائياً على نص للمادة المتعلقة بالمستعمرات الايطالية وهو كما يلي :

المادة ٢٣ – (١) تتخلى ايطالية عن جميع حقوقها وملكيتها للاراضي التي كانت تملكها في افريقية اي ليبيا وارترية والصومال الايطالي .

(٢) تظل البلاد المذكورة تحت الادارة القائمة حالياً فيها الى ان يتم الاتفاق بشأن حل المشكلة نهائياً .

(٣) يتم التصرف بالبلاد المذكورة تصرفاً نهائياً بناء على قرار مشترك تصدره حكومات الاتحاد السوفييتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية وفرنسة في مدى سنة تبدأ من وضع المعاهدة الحالية موضع التنفيذ على اساس التصريح المشترك الصادر في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٤٧ ، والذي اصدرته الحكومات المذكورة والمكرر نشره في الملحق ١٠ .

وتصريح الدول الاربع الذي ضم على انه الملحق ١١ لمعاهدة الصلح ينص على ما يلي :

(١) ان حكومات اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، والمملكة المتحدة لبريطانية العظمى وشمال ارلندة ، والولايات المتحدة الامريكية وفرنسة اتفقت على ان تقرر مشتركة ، في غضون سنة من وضع معاهدة الصلح مع ايطالية المعقودة في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٤٧ ، حلا نهائياً لمشكلة البلاد التي كانت تمتلكها

ايطالية في افريقية ، والتي تنازلت ايطالية عن جميع حقوقها وتملكها لها بموجب المادة ٢٣ من المعاهدة المذكورة .

(٢) ان حل مشكلة هذه البلاد المشار اليها والتعديل المشروع لحدودها تقوم به الدول الاربع في ضوء رغبات السكان ومصلحتهم ، والمحافظة علـى السلم والامن ، مراعية في ذلك وجهة نظر الحكومات المعنية بالأمر .

(٣) اذا استعصى على الدول الاربع ان تتفق على حل مشكلة اي بلد من تلك البلاد ، في غضون سنة بعد وضع معاهدة الصلح مع ايطالية موضع التنفيذ ، تحال المشكلة الى الجمعية العامة للامم المتحدة لتقديم التوصية اللازمة ، وتتعهد الدول الاربع بقبول التوصية ، وباتخاذ الوسائل اللازمة لوضعها موضع التنفيذ .

(٤) يستمر وكلاء وزراء الخارجية في بحث حل مشكلة المستعمرات الايطالية السابقة في سبيل تقديم توصياتهم الى مجلس وزراء الخارجية حول المشكلة . ويبعث هؤلاء الوكلاء لجان تحقيق الى اي بلد من المستعمرات الايطالية السابقة تكون الغاية منها تزويد وكلاء وزراء الخارجية بالمعلومات اللازمة لهذه القضية وللتوثق من وجهات نظر السكان المحليين (٧) .

كانت مهمة مؤتمر باريس ، فيما يتعلق بالمستعمرات الايطاليـة ، لا تعدو الموافقة على المقترحات التي قدمتها الدول الاربع في معاهدة الصلح . وقد ثارت بعض الريب حول اختصاص الجمعية العامة باصدار قرار في هذه القضية ، لكن الحل المرضي الذي توصلت اليه لم يترك اي شك في ان احالة القضية الى الجمعية العامة كان عين الصواب .

مصر والقضية الليبية

عنيت مصر عناية شديدة بالمستعمرات الايطالية ، وخاصة بليبيا وارترية

بسبب قربهما الجغرافي والعلاقات التاريخية التي تربطهما بمصر . ومن ثم فلم تكد الدول الاربع تجتمع في لندن للبحث في قضية معاهدة الصلح مع ايطالية حتى قدمت مصر مذكرة (مؤرخة في ١٢ ايلول – سبتمبر – ١٩٤٥) عبرت فيها عن اهتمامها بليبيا وارترية ، وطالبت بوجوب استشارتها في حل مشكلة المستعمرات الايطالية . وقد اوضحت المذكرة ان مصر وليبيا تجمع بينهما روابط مشتركة وان ليبيا كانت في ماضيها اما مستقلة اومتحدة مع مصر باستثناء فترة قصيرة ايام الحكم الايطالي . واقترحت مصر ، من اجل ذلك ، ان يجري استفتاء في ليبيا لتحديد موقفها وهل يفضل سكانها الحصول على الاستقلال او الاتحاد مع مصر . فاذا رغبت ليبيا في الاستقلال فان مصر تحترم رغبتها وتيسر لها عندئذ ان تنضم الى جامعة الدول العربية عضواً على قدم المساواة مع الدول العربية الاخرى . وجاء في المذكرة اخيراً انه اذا قرر مجلس وزراء الخارجية ان لا يجرى استفتاء وان توضع ليبيا تحت وصاية منفردة ، فان هذه الوصاية يجب ان يعهد بها الى مصر او الى جامعة الدول العربية [٨] .

واذ لم يتم اتفاق حول هذه القضية في الاجتماعات الاولى لمجلس وزراء الخارجية ، فقد تقدمت مصر بمذكرة ثانية في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ ، طالبت فيها بان تمثل في مؤتمر الصلح المقبل الذي ستعد فيه معاهدة الصلح . ومع ان مصر لم تدع للاشتراك في المؤتمر ، فقد اعطيت الضمانات بان ممثلها سيدعى لتقديم وجهة النظر المصرية بخصوص المستعمرات الايطالية بوصف مصر فريقاً ذا مصلحة . وهكذا فقد تقدم ممثل مصر في مؤتمر باريس ، في ٢١ و ٢٣ آب (اغسطس) ١٩٤٦ ، ببيان ، قدم خطياً فيما بعد (٣٠ آب – اغسطس – ١٩٤٦) ، تضمن وجهة النظر المصرية . وقد اعاد ممثل مصر مطالب مصر الواردة في المذكرة السابقة ، ثم اضاف بشكل خاص رغبة مصر في تعديل الحدود المصرية الليبية بحيث تضم واحة الجغبوب وبلدة السلوم وبعض امكنة اخرى اقل اهمية ، الى

الاراضي المصرية[٩] . واذ بدا لمصر بوضوح ان امكانية حصولها علـى الوصاية على ليبيا ضئيلة جداً ، فان طلبها بتعديل الحدود يصبح ابرز النقاط التي اصرت عليها في المذكرات اللاحقة .

جامعة الدول العربية والقضية الليبية

لم يكن اهتمام جامعة الدول العربية بالقضية الليبية اقل من اهتمام مصر ، بسبب ان الجامعة كانت ترى نفسها ، من جهة ، قيمة علـى المصالح العربية عامة [١٠] ، ومن الجهة الثانية لانها كانت تحـاول ان تكون ليبيا ، اذا اخفقت في الحصول على الاستقلال ، تحت وصاية مصر او تحت وصاية مشتركة للجامعة نفسها . ولم تكن عناية عبد الرحمن عزام نفسه ، الامين العام لجامعة الدول العربية ، اقل من ذلك ، فقد كان يراقب تطور الامور في تلك البلاد مراقبة دقيقة بسبب انه اشترك في سياستها الداخلية اثناء الحرب العالمية الاولى [١١] ، ويبدو انه كـان يطمح في ان يكون له نفوذ شخصي في تلك البـلاد عن طريق حماية الجامعة لها . ومن ثم فقد ارسل ، في وقت مبكر منذ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥ ، مذكرة الى الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية ، ضمنها آراء تتفق ووجهة النظر التي افصحت عنها المذكرة المصرية الموجهة الى مجلس وزراء الخارجية ، واهاب فيها بالدول العربية ان تضغط على الدول الكبرى وتطلب منها اما ان تمنح ليبيا استقلالها ، على اساس الاستفتـاء واما ان تسمح لها بالاتحاد مع مصر [١٢] . وتقدم عزام بمذكرة الى مجلس وزراء الخارجية (٢٨ ايلول – سبتمبر – ١٩٤٥) ضمنها آراء مطابقة لتلك التي تضمنتها مذكرته الى الدول الاعضاء في الجامعة . وقد اكد ، في احاديثه الخاصة مع رؤساء الوفود ، قلقه الشديد على مستقبل ليبيا ، خشية ان تعود الى ايطالية ثانية ، او ان تقع في ايدي دولة استعمارية اخرى.

وضعت القضية الليبية لاول مرة على جدول اعمال مجلس جـامعة

الدول العربية في ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٥ . وقد اتخذ المجلس قراراً بقبول المقترحات التي تضمنتها المذكرات المقـدمة من مختلف الدول العربية لتأييد استقلال ليبيا او وضعها تحت حماية مصر او جامعة الـدول العربية[١٣] . وقد بحثت القضية ثانية في اجتماع المجلس المنعقد في ٦ نيسان (ابريل) ١٩٤٦ فتم الاتفاق على قرار بأن تتبنى الدول الاعضاء التأثير على الدول الكبرى لتضع اماني الليبيين القومية موضع الاعتبار[١٤] . واتبع عزام هذا القرار بنشرة الى الدول الاعضاء اعاد فيها القول في توضيح وجهة نظره في القضية الليبية ودعا الدول العربية الى تأييد أماني ليبيا القومية[١٥]. ووضع عزام القضية ثانية امام مجلس جامعة الدول العربية في ٩ و ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٤٦ فاتخذ المجلس قرارات بتأييد اماني ليبيا القومية[١٦] . وفي اجتماعه في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٦ وافق المجلس على قرار اتخذ من قبل في اجتماع ملوك الدول العربية ورؤسائها المنعقد في انشاص في ٣٠ ايار (مايو) ١٩٤٦ ، كان المجتمعون قد اعلنوا فيه تأييدهم لاستقلال ليبيا[١٧] . وفي الاجتماعات المتعاقبة التي عقدها مجلس الجامعة ، كان المجلس يعبر عن تأييده لليبيا في كل مرة يعرض فيها الامين العام على الاعضاء هذه القضية [١٨] .

كانت آراء عزام الشخصية حول القضية الليبية قد اصبحت معروفة في المحافل العربية ، وقد اثارت جهوده في المجالس الدولية ، لتأييد مطلب مصر في الوصاية على ليبيا ، انتقاد الكثيرين من الوطنيين في ليبيا . فمنذ ان قدم مذكرة الجامعة الاولى الى مجلس وزراء الخارجية في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥ كان قد صرح ، بلهجة شديدة ، بأن العرب لا يمكن ان يقبلوا بأي محاولة لوضع ليبيا تحت وصاية دولة اوروبية واحدة . وقد صرح لكثيرين من ساسة الغرب بأن ادارة دولية تشترك مصر فيها قد تكون جديرة بالبحث ، ولكنه اصر على ان افضل الحلول هو ان توضع ليبيا تحت وصاية جامعة الدول العربية على ان تتحمل مصر العبء الاكبر بسبب قربها الجغرافي

من ليبيا ولان مصر تعرف مشكلات تلك البلاد . وقد عبر عزام ايضاً عن موافقته على توحيد برقة ومنطقة طرابلس ، ولكنه قال انه اذا استحالت وحدة المنطقتين واستقلالهما ، فانه من المناسب ضم برقة الى مصر[١٩] .

لجنة التحقيق الرباعية

لما تم وضع معاهدة الصلح الايطالية موضع التنفيذ (١٥ ايلول – سبتمبر – ١٩٤٧) اخذ وكلاء وزراء الخارجية على عاتقهم امر تنفيذ الشروط المتعلقة بالمستعمرات الايطالية . وكان عمل الوكلاء ، الذي بدأ في ٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧ قد شمل ارسال لجنة تحقيق الى المستعمرات الايطالية ، والتشاور مع « الحكومات الاخرى ذات المصالح » واعداد توصيات لمجلس وزراء الخارجية تمهيداً لاتخاذ قرار نهائي بخصوص التصرف بالمستعمرات الايطالية . وفي الوقت نفسه كانت الدول الاربع تبحث في امور اخرى متصلة بقضية المستعمرات ، وخاصة الانتخابات الايطالية العامة في ١٩٤٨ ، التي حاول كل من الاتحاد السوفييتي والدول الغربية الافادة منها لمصلحته .

لقد اشترطت معاهدة الصلح في حل مشكلة المستعمرات الايطالية وجوب مراعاة رغبات السكان ومصالحهم مراعاة لا تقل عن مراعاة قضية السلام والامن . وقد قررت الدول الاربع ، تقيداً منها بذلك ، ان تبعث بلجنة تحقيق مؤلفة عن ممثل عن كل منها[٢٠] ، للتعرف الى رغبات السكان ووضع تقرير عن الاحوال الداخلية في المناطق . وقد عين وكلاء الوزراء اللجنة في ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٧ وصدرت اليها التعليمات بأن تقصر تقريرها على ذكر الحقائق وان تمتنع عن تقديم اية توصيات تتعلق بحل مشكلة البلاد حلاً نهائياً . وكان القصد من التعليمات ان تذهب اللجنة الى المستعمرات ، غير مقيدة الفكر ، سعياً وراء التعرف الى الرغبات الحقيقية للسكان . وعلى كل فقد كان ثمة خلاف في الرأي بين الممثلين حول « ما هو الشيء الذي يعتبر حقيقة » ، وذلك بسبب الاختلاف

القومي في مواجهة القضايا الاستعمارية [٢١]. وقد انتظمت هذه الاختلافات الكثيرة مذكرات واقواس وهوامش.

قضت اللجنة سبعة اشهر في المستعمرات، من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ الى ايار (مايو) ١٩٤٨. وقد وصلت ليبيا في ٦ آذار (مارس) ١٩٤٨ وغادرتها في ٢٠ ايار (مايو) ١٩٤٨، بعد ان قضت اربعين يوماً في منطقة طرابلس، وعشرة ايام في فزان وخمسة وعشرين يوماً في برقة. وفي طريق عودتها توقفت اللجنة في رومة حيث استمعت الى وجهات النظر التي تقدمت بها فئة من الموظفين الايطاليين السابقين.

لما وصلت اللجنة طرابلس كان الشعب، بطبيعة الحال، في حالة من التوثب السياسي العنيف بصدد قضية كانت، بالنسبة له، أهم ما يعنيه من حيث ارتباطها بمستقبله. وقد القت الادارة العسكرية القبض على علي حسن الفقيه، زعيم الكتلة الوطنية الحرة، «في سبيل ان تضمن حرية التعبير عن الرأي» على ما قيل يومها [٢٢]. وكان، بشير السعداوي، رئيس هيئة تحرير ليبيا، قد سبق اللجنة الى طرابلس، ووجه بنفوذه الاحزاب السياسية الى المطالبة بليبيا الموحدة المستقلة. وهكذا فان الاحزاب السياسية، بالرغم مما كان بين زعمائها من منافسة، ظهرت كأنها جبهة وطنية موحدة. وتقدمت ببيان سياسي يرتكز الى ثلاث نقاط رئيسية، هي: الاستقلال التام فوراً، ووحدة ليبيا (بحيث تشمل الولايات جميعها)، وعضوية جامعة الدول العربية. وقد حاول اعضاء اللجنة مقابلة اشخاص بعيدين عن تأثير الاحزاب السياسية، وبعض هؤلاء اختيروا عفواً. وقد تأثر الاعضاء لان كل الذين قابلوهم كادوا ان يجمعوا على المطالبة بالاستقلال حالاً. ومع ان المطالبة بوحدة ليبيا وبعضوية جامعة الدول العربية، لم تكن اجماعية كما انها لم تفهم فهماً صحيحاً، فقد كان واضحاً ان الزعماء كانوا يريدون الاستقلال ويرفضون الحكم الاجنبي. كانت المعارضة للحكم

الايطالي قوية . ولم يكن ثمة سوى قلة اظهرت ميلاً لايطالية . وقد ابدت الاحزاب السياسية شعور ود نحو المعمرين الايطاليين واعربت عن استعدادها لمنحهم المساواة التامة في الحقوق متى نالت البلاد استقلالها . وقد انضم اليهود الى مطالب الجمهور . واوضح المعمرون الايطاليون انهم لا يرغبون في هجرة ايطالية جديدة . ومع هذا كله فان اللجنة اجمعت في تقريرها على ان البلاد لم تكن مهيأة للاستقلال باعتبارها كانت عاجزة عن ان تكفي نفسها وان وجودها الحالي وتطورها في المستقبل ، يعتمدان على المساعدة الآتية من مصادر اجنبية[٢٣] .

كانت فزان الولاية الثانية التي زارتها اللجنة . لم يقتصر ما وجدته اللجنة على مساحة واسعة قليلة السكان (٥٠,٠٠٠ من السكان مبعثرون على ١٢٥,٠٠٠ ميل مربع) بل وجدت ايضاً تأخراً في جميع نواحي الحياة تقريباً . ومع انه لم يكن من السهل معرفة شعور السكان الحقيقي ، اذ لم يكن لدى الكثرة منهم سوى فكرة مبهمة عن الرأي السياسي ، فقد بدا انهم عامة راضون عن الادارة الفرنسية . وكان ثمة قلة من الزعماء القادرين على ابداء الرأي ، وهؤلاء كانوا الى جانب وحدة ليبيا واستقلالها[٢٤]. وقد اعربت اللجنة عن شكها العميق في امكان ان تصبح فزان بلداً مستقلاً ، وذلك بسبب فقر سكانها ونزرة مواردها .

واخيراً زارت اللجنة برقة . وقد ابدى السكان ، وخاصة القبائل ، رغبتهم في الاستقلال وإمارة الامير ادريس . باية صورة من صور الحكومة يوافق عليها . مع ان البلاد لا تستطيع تزويد نفسها بحاجاتها . وكان المؤتمر الوطني ، بطبيعة الحال ، وهو المنظمة السياسية الرئيسية التي عبرت عن رأيها في مستقبل المنطقة ، هو الذي خلف الاحزاب السياسية السابقة جمعاء (ربما باستثناء جماعة عمر المختار) وكان برنامجه محدداً بوضوح في امرين : استقلال برقة التام حالاً وحكومة دستورية بامارة الامير

ادريس وورثائه . وقد ابدى الزعماء البرقاويون استعدادهم للاتحاد مع منطقة طرابلس ، ولكن عـلى هذين الاساسين . وكان كره الايطاليين عميق الجذور في هذه المنطقة ولذلك كان السكان اصرح في رفضهم عودة الايطاليين . وقد ابدى الامير موافقته على ما قاله السكان واظهر رغبته في التعاون مع بريطانية العظمى على اساس معاهدة . وبسبب هذا الاجماع في الرأي كان أيسر على اللجنة الوصول الى اتفاق شامل بخصوص برقة من اي مكان آخر . وعلى كل فقد رأت اللجنة ان المساعدة الخارجية يجب ان تستمر لسنوات كثيرة بسبب النقص الذي تعانيه المنطقة ، في الاقتصاد وفي غيره من مرافق الحياة .

لم يكن من اليسير على لجنة دولية ان تقدر الحقائق في منطقة تتضارب فيها مصالح الدول الكبرى وسياساتها . إذ ان فرنسة والاتحاد السوفييتي — وقد غير الاتحاد السوفييتي رأيه ليلة زيارة اللجنة لليبيا — كانا الى جانب عودة ايطالية الى ليبيا ، ولذلك لم يكن ممثلاهما مياليْن ، بطبيعة الحال ، الى العطف على اماني الليبيين القومية . ومـع ان بريطانية العظمى والولايات المتحدة كانتا على استعداد لتأييد وصاية ايطالية عـلى منطقة طرابلس ووصاية بريطانية على برقة ، فان ممثليهما اظهرا استعداداً لقبول طلب الليبيين للاستقلال على انه الرغبة الاصيلة للشعب .

بالرغم من هـذه الاتجاهات المتباينة والمعروفة مقدماً ، فقـد دلت تحريات اللجنة على اتفاق عام على بعض المسائل الاساسية . ويتضح ، من تقرير اللجنة ، ان ثمة اتجاهاً بين الليبيين ، يكاد يكون اجماعياً ، الى التحرر من الحكم الاجنبي وامنية اصيلة لنيل الاستقلال ، مع انـه من المحتمل انهم لم يتصوروا معنى المسؤولية الكبيرة ، والملابسات المرتبطـة بها تصوراً تاماً . وترتب على رغبتهم في الحرية انه لم يظهر بينهم اي ميل الى عودة الحكم الايطالي . وقد عبر القوم عن هذا الشعور بتعبيرات

مختلفة تراوحت بين مجرد انعدام الميل الى الايطاليين والشكوى المرة من الظلم الايطالي . وعلى كل فان فقر البلاد ونزرة مواردها ، وهما امران كان عليهما اتفاق تام ، كانا مما حمل اللجنة على الوصول الى النتيجة الحتمية وهي ان ليبيا لا تستطيع القيام بامر نفسها ، وانها ستحتاج الى العون الاجنبي لسنوات كثــيرة في المستقبل ، ولذلك لم تكن مهيأة للاستقلال [٢٥] .

وقد قوبلت نتائج بحث اللجنة ، وخاصة اشارتها الى ان ليبيا لم تكن مهيأة للاستقلال ، بالاستغراب من الشعب الليبي . فرغبة فرنسة في الاحتفاظ بفزان ، وتأييدها لوصاية ايطالية على منطقة طرابلس ، واتجاه الاتحاد السوفييتي الجديد نحو مجاراة اعادة المستعمرات الايطالية الى ايطالية — كل هذه اوقعت البلاد في تخبط وخيبة امل ، ولكن الزعماء لم يتخلوا عن جهادهم في سبيل مطمحهم الوطني ، وكانوا يعتمدون على تأييد الدول العربية لهم ، كما كانوا يأملون في ان تغير بعض الدول الكبرى موقفها فتميل الى ليبيا .

وجهات نظر بقية « الحكومات ذات المصالح »

كان فيما اشترطته معاهدة الصلح الايطالية ان لا يأخذ مجلس وزراء الخارجية ، في محاولته لحل قضية المستعمرات الايطالية ، برغبات السكان فحسب ، ولكن ان يتشاور مع بقية « الحكومات ذات المصالح » . وتعبير « الحكومات ذات المصالح » كان يفهم منه انه يضم جميع الدول التي وقعت المعاهدة الايطالية باضافة مصر اليها . ومن ثم فقد طلب الى تسع عشرة دولة ان تعبر عن رأيها في قضية المستعمرات الايطالية [٢٦] .

كان ثمة دولتان طالبتا بليبيا — كلها او بجزء منها . فقد طالبت ايطالية بعودة ليبيا ، مع جميع المستعمرات الافريقية الاخرى ، اليها على ان تقوم بادارتها بموجب نظام الوصاية الذي وضعته الامم المتحدة . وقد كانت حجة

ايطالية انها بعد سقوط موسوليني اصبحت حليفة ولم تعد عدوة ، وانها كانت على استعداد لان تتنازل عن المستعمرات التي استولت عليها في العهد الفاشي ، اما ليبيا فانها كانت قد الحقت بايطالية قبل تولي موسوليني الحكم . وكان الباعث الاول لايطالية على الاستيلاء على المستعمرات هو لاستخدامها لاستيعاب الفائض من سكانها وليس للاستغلال الاستعماري . ومن اجل السبب نفسه ترغب ايطالية في المستعمرات ، وهي على استعداد لأن تتولى الوصاية على ليبيا بموجب ميثاق الامم المتحدة .

وايدت مصر وحدة ليبيا واستقلالها بدافع روابطها الثقافية والجغرافية والتاريخية معها . وعلى كل فاذا لم تكن الدول الاربع الكبرى على استعداد لمنح ليبيا استقلالها فوراً ، فإن مصر كانت تشعر ان لها الحق في ان يعهد اليها بادارتها بوصاية من الامم المتحدة ، وذلك بسبب الجوار الجغرافي والتراث الثقافي والتاريخي المشترك . وتقدمت مصر ايضاً بمطالب خاصة تتعلق بالحدود المصرية — الليبية ، وذلك محافظة على السلامة الوطنية . وقد طالبت مصر ، بادىء ذي بدء ، بهضبة السلوم وواحة الجغبوب ، ثم اضافت ، فيما بعد ، ميناء البردية وواحات اركينو والعوينات وسرى . وقد كان اساس هذه المطالبة ان هذه الجهات ، الممتدة من البحر المتوسط الى الحدود الليبية السودانية ، هي جزء من الاراضي المصرية تنازلت عنها بريطانية لايطالية ايام كانت مصر وليبيا كلاهما تحت حكم اجنبي [٢٧] .

وقد تباينت وجهات النظر التي تقدمت بها الحكومات الاخرى ذات المصالح تبايناً كبيراً ، ولكن لم تتقدم اية حكومة منها بمطالب محددة تتعلق بالاراضي الليبية . وكانت غالبية هذه الدول ترى أن توضع ليبيا ، سواء أكانت موحدة ام مجزأة ، تحت وصاية سلطة باشراف مجلس الوصاية التابع للامم المتحدة . اما الدولة التي يمكن ان يعهد اليها بالوصاية فقد حبـذ ايطالية كل من الاتحاد السوفييتي والبرازيل وروسيـة البيضاء

وتشيكوسلوفاكية وهولاندة وبولندة واكرانية ويوغوسلافية ، واقترحت الصين الاستقلال فوراً ، اما مصر والباكستان فاقترحتا دولة من دول الجامعة العربية (اي مصر) اذا تعذر منح الاستقلال . واقترحت استرالية وكندا ونيوزيلاندة واتحاد جنوب افريقية وصاية بريطانية ، وارتأت الهند وصاية الامم المتحدة دون ان تعين دولة بعينها للقيام باعباء الادارة [٢٨].

توصيات وكلاء الوزراء وعمل الدول الاربع

لما تلقى وكلاء الوزراء تقرير لجنة التحقيق وبعد ان استمعوا الى وجهات النظر التي ابدتها الحكومات الاخرى ذات المصالح ، وضعوا توصيات لحل مشكلة المستعمرات الايطالية تقدموا بها الى مجلس وزراء الخارجية . كان وكلاء الوزراء يميلون الى وضع ليبيا تحت وصاية دولة او دولتين . لكنهم اختلفوا على الوقت الذي توضع فيه ليبيا تحت الوصاية ، كما اختلفوا على الدولة الوصي نفسها . فاقترح الاتحاد السوفييتي وصاية ايطالية على البلاد كلها ، وارتأت بريطانية العظمى والولايات المتحدة وصاية بريطانية على برقة مع تأجيل القرار بشأن منطقة طرابلس وفزان سنة اخرى ، ونادت فرنسة بتأجيل القرار سنة اخرى بالنسبة للبلاد كلها .

كان المسرح قد هيىء الآن للدول الاربع لتعمل . فعقد اجتماع في باريس في ١٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٨ ! حيث بحثت فيه توصيات وكلاء الوزراء . ولم يكن اخفاق الدول في الاتفاق مقتصراً على ما يجب ان يقرر بشأن ليبيا فقط . بل شمل بقية المستعمرات . كان النزاع بين الاتحاد السوفييتي والكتلة الغربية قد بلغ من الشدة حداً كبيراً أثّر على اراء الدول الاربع حول مستقبل المستعمرات الايطالية . فالاتحاد السوفييتي ، الذي تخلى عن تأييده لوصاية ايطالية ، عاد الى المطالبة بالوصاية الجماعية ، التي كانت قد تقدمت بها الولايات المتحدة ورفضها الاتحاد السوفييتي . وكانت بريطانية العظمى وفرنسة من قبل تحبذان وصاية جماعية ، ولكنهما رفضتا

الآن الاقتراح السوفييتي .

لقد بدا واضحاً ان ليس ثمة اساس مشترك للعمل النهائي . فحولت القضية الى الجمعية العامة ، تنفيذاً لشرط ورد في معاهدة الصلح ينص على تفويض الجمعية العامة للامم المتحدة بان تكون الحكم الاخير . وكان اجتماع الجمعية العامة سينعقد في ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٨ .

القضية الليبية امام الامم المتحدة

(١) المناقشة الاولية : مع ان القضية الليبية وضعت على جدول اعمال القسم الاول من الدورة الثالثة للجمعية العامة ، التي كانت منعقدة آنئذ في باريس ، فلم يكن لدى الوفود الوقت الكافي لدراسة المسألة او للتشاور مع حكوماتهم بشأنها . ولذلك فقد أجلت المسألة الى القسم الثاني من الدورة الذي سينعقد في ليك سكسس في نيسان (ابريل) ١٩٤٩ .

كانت المستعمرات الايطالية البند الاول في جدول أعمال اللجنة الاولى (السياسية والامن) . فقررت اللجنة ان تطلب من ايطالية ارسال ممثل يشترك في المباحثات ، دون ان يكون له حق التصويت . ومنحت المنظمات الوطنية الرئيسية في المستعمرات الفرصة لتقديم رأيها . وذلك بناء على اقتراح السير ظفر الله خان وزير خارجية الباكستان . وبعد ان فحصت طلبات المنظمات الوطنية في ليبيا فحصاً دقيقاً . سمح لها ان يمثلها المؤتمر الوطني البرقاوي وهيئة تحرير ليبيا والجمعية الوطنية للاجئين وجمعية قدماء المحاربين الليبيين والطائفة اليهودية . وقد ادى ممثلو هذه المنظمات شهاداتهم امام اللجنة الاولى ثم قدموا بيانات مكتوبة ، واتفقوا على الوحدة والاستقلال . الا ان بياناتهم اختلفت بعض الشيء حول شكل الوحدة (٢٩) .

وقد اظهرت مداولات اللجنة اراء متباينة حول وضع المستعمرات في المستقبل . فقد صرح ممثل الاتحاد السوفييتي . مشيراً الى ليبيا بوجه خاص ، بان السلام والامن في المنطقة يفرضان انسحاب القوات البريطانية من ليبيا

واقامة وصاية للامم المتحدة فيهـــا . فردت بريطانية العظمى والولايات المتحدة بانه لا يمكن المحافظة على السلم في المنطقة بوصاية مباشرة للامم المتحدة ، وان القواعد البريطانية في برقة ومنطقة طرابلس لازمة للسلم . وأيد ممثل مصر الاتجاه الى ان ليبيا مستعدة للاستقلال ، بينما اثار آخرون الشكوك حول استعدادها للاستقلال فوراً .

واملت كتلة امريكة اللاتينية في امكان الوصول الى اتفاق قبل الدورة الرابعة للجمعية العامة ، فاقترحت تأجيل العمل . وقدم مشروع قرار يتضمن منح ليبيا استقلالها بعد انقضاء فترة عشر سنوات ، اذا قررت الجمعية العامة ان مثل هذه الخطوة مناسبة ، وتعيين لجنة (مكونة من مصر وايطالية وبريطانية والولايات المتحدة) لوضع الحدود والشروط التي يمكن بموجبها وضع ليبيا تحت الوصاية .

ولم يبد من المناقشة في الجمعية العامة ان ثمة اساساً مشتركاً للعمل . فكتلة امريكة اللاتينية اعلنت انها تميل الى وصاية ايطالية بينما حبذت الكتلة العربية – الاسيوية الاستقلال . ومع ان عدداً من الصيغ لحل وسط قدم الى الجمعية ، فلم تنل اية صيغة الاكثرية اللازمة لاتخاذ قرار . وانشئت لجنة فرعية لدرس الامر والتقدم بقرار يرتكز الى وجهات النظر المختلفة [٣٠] . ولم تكد اللجنة الفرعية تبدأ عملها حتى اعلن عن اتفاق بين بريطانية وايطالية ، فزود الجميع بموضوع جديد للمناقشة .

(٢) خطة بيفن – سفورزا : فوجئت اللجنة الفرعية ، في اليوم الذي عقدت فيه اجتماعها الاول ، بالنبأ غير المتوقع بأن ارنست بيفن والكونت كارلو سفورزا ، وزيري خارجية بريطانية وايطالية ، قد اتفقا ، في لندن ، على قضية المستعمرات الايطالية . وكانت الخطة حلاً وسطاً اساسه ، من جانب ، الوعد الذي قطعته بريطانية ابان الحرب بأنه لن يسمح لايطالية بالعودة الى برقة ، ومن جانب آخر ، الجهود التي بذلتها

كتلة امريكة اللاتينية لتأييد ايطالية . فقد ارضت خطة بيفن – سفورزا ايطالية ، اذ وعدتها بوصاية من الامم المتحدة على منطقة طرابلس ، وأرضت بريطانية اذ عرضت عليها الوصاية على برقة ، يضاف الى ذلك ان فرنسة كانت ستنال الوصاية على فزان . وكانت الخطة تعتمد ايضاً على أساس أن ليبيا سيعاد انشاؤها دولة مستقلة بعد عشر سنوات ، فيما اذا قررت الجمعية العامة ان مثل هذه الخطوة تعتبر مناسبة . وكانت الوصاية الايطالية عـــلى منطقة طرابلس ستبدأ في ١٩٥١ ، عند انهاء الادارة العسكرية البريطانية .

ولما كانت الخطة خطة للتوفيق من حيث طبيعتها ، فقد نالت تأييد بريطانية والولايات المتحدة ودول امريكة اللاتينية . لكن خذلتها الكتل العربية والاسيوية والسوفييتية على اساس انها تجاهلت الاماني القومية لسكان ليبيا . وفي ١٣ ايار (مايو) وافقت اللجنة الفرعية على الخطة ، فتقدمت بقرار الى اللجنة الاولى ، وقد نص المشروع . بالنسبة الى ليبيا ، على ما يلي :

تمنح ليبيا استقلالها بعد مرور عشر سنوات من تاريخ الموافقة على هذا القرار ، على ان توافق الجمعية العامة حينئذ على ان هذه الخطة مناسبة :

(أ) توضع برقة تحت نظام الوصاية الدولية ، ويعهد الى بريطانية العظمى بادارتها ، على ان لا يؤثر هذا على ادماجها في ليبيا الموحدة .

(ب) توضع فزان تحت نظام الوصاية الدولية ، ويعهد الى فرنسة بادارتها ، على ان لا يؤثر هذا ايضاً على ادماجها في ليبيا الموحدة .

(ج) توضع منطقة طرابلس تحت نظام الوصاية الدولية ، في آخر سنة ١٩٥١ ، ويعهد الى ايطالية بادارتها ايضاً ، على ان

لا يؤثر هذا ايضاً على ادماجها في ليبيا الموحدة .

وفي فترة الانتقال تستمر الادارة البريطانية الموقتة الحالية بمساعدة مجلس استشاري مكون من ممثلين عن مصر وفرنسة وايطالية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وممثل عن سكان المنطقة . وللمجلس ان يعين مجال عمله وواجباته بالتشاور مع السلطات المشرفة على الادارة .

تتخذ الدول المسؤولة عن الادارة جميع الخطوات اللازمة لتشجيع التعاون في ميادين نشاطها ، رغبة في تجنب كل ما من شأنه ان يؤثر على الوصول بالبلاد الى دولة ليبية مستقلة . ويكون مجلس الوصاية مسؤولاً عن مراقبة تنفيذ هذا الشرط (٣١) .

وقد تضمن القرار أن يقوم مجلس الوصاية واللجنة الموقتة للجمعية العامة (الجمعية الصغرى) بصياغة الاتفاقيات اللازمة لوضع التوصيات موضع التنفيذ .

وقبل ان تقبل اللجنة الاولى قرار اللجنة الفرعية ، تعرض لانتقاد شديد ، خاصة من الممثلين العرب . وكانت النقاط الرئيسية في هـذه الانتقادات ان القرار كان يقوم على حل وسط تم الاتفاق عليه خارج اروقة الامم المتحدة ، وانه ارضى الدول الكبرى لكنه تجاهل مصالح سكان البلاد ، وانه قسم ليبيا الى ثلاث وحدات سياسية في الوقت الذي كان مبدأ الوحدة قد قبل . وكان انتقاد الممثلين العرب والاسيويين اشد الانتقادات عنفاً .

ورفضت تعديلات متعددة للقرار ، والتعديل الوحيد الذي قبل كان تعديلاً نرويجياً اشترط ان يتم استقلال ليبيا اوتوماتيكياً بعد عشر سنوات ، ما لم تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك . وقد قبلت اللجنة السياسية القرار بعد تعديله ، بسبب التأييد الشديد الذي لقيه من بريطانية العظمى والولايات المتحدة وفرنسة وكتلة امريكة اللاتينية . وكانت نتيجة التصويت ٣٤ مقابل

١٦ وامتناع ٧ ، ولكن التصويت على وضع منطقة طرابلس تحت وصاية ايطالية بشكل خاص كانت نتيجة ٣٢ مؤيداً فقط مقابل ١٧ وامتناع ٨ ، فأثار ذلك الشكوك في امكانية قبول الجمعية العامة القرار بكامله ، اذ ان وضع طرابلس تحت الوصاية الايطالية كان هو السبب الاول لتأييد امريكة اللاتينية للمشروع . وكان انعدام الاتفاق من اول الامر على القرار بكامله ، فرصة مهيأة للوفود العربية والاسيوية للتأثير على عدد كاف من المندوبين بحيث كان كافياً لخذل القرار لانه لم ينل اغلبية الثلثين ، وهي الاغلبية اللازمة لموافقة الجمعية العامة عليه .

منذ ان وصلت انباء خطة بيفن - سفورزا طرابلس قامت اضطرابات واحتجاجات عليها استمرت حتى لقيت الخطة حتفها على ايدي الجمعية العامة في ١٧ ايار (مايو) . ولعله خيل للطرابلسيين ان الاثر الذي خلفوه نتيجة احتجاجهم الشديد هو الذي حمل الجمعية العامة على تبديل موقفها من التصويت على القرار . وعلى كل فان الجمعية العامة اخفقت في الموافقة على الخطة بسبب اختلاف الدول الكبرى لا بسبب المظاهرات التي قامت في شوارع مدينة طرابلس . وقد وصمت الوفود العربية والاسيوية الخطة بأنها تقوم على « السيطرة والسيادة » . وهاجمها الممثل البولوني « بأنها طعنة في الظهر للامم المتحدة » ، وصرح بأنها قسمت المستعمرات الايطالية « دون ان تحسب حساباً لسكان تلك البلاد ومصالحهم الاقتصادية الحقيقية او لاعتبارات جغرافية »[٣٢] . وانتقد المشروع السير ظفر الله خان ، وزير خارجية الباكستان ، لانه يقسم ليبيا ، مع ان ظفر الله خان كان الى جانب الوصاية الجماعية . فقال :

« بدل ان تمنح ليبيا وصاية جماعية تحت الامم المتحدة او وصاية تحت دولة واحدة ، تجد نفسها امام احتمال تقسيمها ثلاثة اجزاء ، تتبع ثلاثة اشكال من الادارة ، وتستعمل فيها ثلاث لغات رسمية ، وذلك يعني الامعان في تمزيق اقتصادها

وتأجيل استقلالها الى امد غير معين ، بالرغم من تصريحات اولئك الذين يؤيدون مشروع القرار »[٣٣] .

وقد اوضحت الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة وانجلترا ، ان هذا هو خير الحلول في الظروف الراهنة . فقال ورن اوستن ، ممثل الولايات المتحدة :

« لقد تعذر الاهتداء الى حل يوفق بين المقترحات المقدمة توفيقاً تاماً . وعلى كل فقد كان من الممكن تطبيق نظام الوصاية الذي وضعته الامم المتحدة . كما انه كان من المتيسر وضع اتفاقات الغرض منها تثبيت حق السكان المعنيين بالامر علـى اساس ميثاق الامم المتحدة ومعاهدة الصلح مـع ايطالية . لكن مثل هذه الخطوات لم تكن لتعني اقامة امبراطورية ولا تعني استعماراً ، كما ادعى البعض »[٣٤] .

وعند التصويت بدا ان الوصاية الايطالية على منطقة طرابلس نالت ٣٣ صوتاً مقابل ١٧ مخالفين وامتناع ٨ — اي انها نالت صوتاً واحداً اقل من اغلبية الثلثين اللازمة لقبول المشروع . فقد صوت اميل سان — لو ، ممثل جمهورية هايتي ضد المشروع ، ولم يكن ذلك متوقعاً . وبما ان بلاد امريكة اللاتينية كانت مستعدة لقبول القرار فقط اذا حصلت ايطالية على الوصاية عـلى منطقة طرابلس ، فان الفقرات الخاصة بالوصاية البريطانية على برقة لم تكن مقبولة لدى كتلة امريكة اللاتينية . وترتب على هذا ان خذلت الخطة خذلاناً كبيراً اذ تحالفت عليها الاصوات الامريكية اللاتينية والعربية — الاسيوية والسوفييتية . ففي التصويت النهائي لم يؤيدها الا ١٤ صوتاً ، وناهضها ٣٧ مع امتناع ٧ . ان الاحتجاجات الليبية ضد خطة بيفن — سفورزا كان لها اثر غير مباشر اذ انها حفزت المندوبين العرب للحصول على تأييد المندوبين المعنيين بالقضية ، ولاقناع

آخرين ، مثل مندوب هايتي ، للتصويت ضد المشروع [٣٥] . ففي نهاية المطاف نجد ان هذا التآلف بين الكتل العربية والاسيوية والسوفييتية كان عاملاً في خذلان مشروع بيفن – سفورزا .

تلقت الحكومة الايطالية انباء رفض الجمعية العامة للمشروع بكثير من « الدهشة المؤلمة » . فقد كان المشروع يعتبر الحد الادنى لما تطمح اليه ايطالية في المستعمرات . وعلق الكونت سفورزا ، احد واضعي المشروع ، على ذلك بقوله ان « التضحيات التي قدمتها ايطالية لم ترض اغلبية مكونة من ممثلي شعوب ملونة ودول صغيرة » [٣٦] . وعلى كل فان الكونت سفورزا كان يدرك وجود اتجاه يقاوم الاستعمار ، وانه حتى لو اعيدت الى ايطالية مكانتها بصفتها دولة ذات مستعمرات ، فان عمر الاستعمار اصبح قصيراً جداً . فقد صرح في خطاب له في شيكاغو في حزيران (يونيو) ١٩٤١ انه « يتوجب علينا ان نبعد عن تفكيرنا اية فكرة استعمارية » [٣٧] . ولذلك فانه لما رأى انخذال مشروعه ، اظهر استعداد ايطالية لتأييد وحدة ليبيا ، وكان اول من بدل موقف ايطالية من استقلال ليبيا – وهو موقف حكيم اكسب ايطالية تأييد الكتلة العربية في حصول ايطالية على الوصاية على ارترية والصومال . وقد كان اخفاق الكونت سفورزا في ضمان الوصاية على منطقة طرابلس سبباً في اثارة حنق اولئك الذين اعتبروا خذلان ايطالية ضربة موجهة الى سياسة ايطالية الخارجية [٣٨] .

(٣) التوفيق : ان اخفاق ايطالية في الحصول عــلى اغلبية الثلثين اللازمة لاختيارها وصية على منطقة طرابلس ، حفز كتلة امريكة اللاتينية على سحب تأييــدها للمشروع في مجموعه . وكان هذا يعني ان قضية المستعمرات الايطالية يجب ان تؤجل الى الدورة الرابعة للجمعية العامة ، فتقدم الوفد البولوني باقتراح يتضمن التأجيل [٣٩] .

وقد بدا جلياً ان القرار الذي يمكن ان يلقى قبولاً في الجمعية يجب ان يكون مقبولاً من كتلة امريكة اللاتينية والكتلة العربية ـ الاسيوية اذ ان اختلافهما ، على ما ظهر من التصويت على مسألة الوصاية الايطالية على منطقة طرابلس ، يؤدي الى تجميد الموقف حول قضية المستعمرات الايطالية باكملها . واذن فاي اتفاق بينهما يجب ان يحمل في طياته حلاً وسطاً فالكتلة العربية الاسيوية كانت تريد حكومة ذاتية للمستعمرات اجمالاً ، وكانت الدول العربية تصر على استقلال ليبيا . فالحل الوسط الذي يرضي الكتلة العربية الاسيوية هو صيغة تمنح ليبيا استقلالها فوراً وتضع بقية المستعمرات تحت الوصاية . واصبح التفكير يتجه تدريجياً نحو هذا الهدف ، واخذ الوفد الايطالي ووفود امريكة اللاتينية يسيرون في هذا الاتجاه نفسه . وفي الوقت ذاته رأت بريطانية والولايات المتحدة ان البديل للوصاية هو الاستقلال ، ذلك لانهما اخفقتا في الحصول على الاصوات اللازمة لوضع ليبيا تحت الوصاية . ونتج عن ذلك ان فكرة ليبيا الموحدة المستقلة اخذت ترجح كفتها تدريجياً .

(٤) قرار الجمعية العامة : تناولت اللجنة الاولى قضية ليبيا (بوصفها جزءاً من القضية الكبرى اي قضية المستعمرات الايطالية) اولاً . ودعيت ايطالية للمشاركة في المناقشات ، كما تقدم ممثلون عن الهيئات الوطنية المختلفة (اختارتهم لجنة فرعية) للادلاء بارائهم . وقد مثل برقة ، بطبيعة الحال ، المؤتمر الوطني البرقاوي ، ومثل منطقة طرابلس المؤتمر الوطني وحزب الاستقلال . ودعيت الطائفة اليهودية في منطقة طرابلس لارسال ممثل عنها .

لما رفضت الوصاية على ليبيا ، اصبح الاتفاق على الاستقلال امراً مسلماً به . واعلنت كل من بريطانية والولايات المتحدة انهما تؤيدان الاستقلال ، رغم « التخلف » الذي تعانيه البلاد ، ولكنهما ارتأتا ان

البلاد بحاجة الى فترة انتقال تمتد من ثلاث سنوات الى خمس سنوات ، تهيأ اثناءها لتتمكن من تحمل مسؤوليتها بنفسها . ودعا الاتحاد السوفييتي ، متخفياً وراء الدفاع عن المناطق الواقعة تحت نير الاستعمار ، الى الاستقلال « فوراً » ، وسحب القوات الاجنبية ، وتصفية القواعد العسكرية جميعها في مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر . ومع ان فرنسة كانت تحبذ الاستقلال ، فانها لم تقف الى صف الوحدة الليبية . وقد تبدل موقف ايطالية ، كما صرح بذلك الكونت سفورزا ، من دولة تطمح في حماية ، الى دولة تؤيد الاستقلال فوراً . وكانت الوفود العربية والاسيوية كلها تؤيد الاستقلال فوراً . وقدمت مقترحات مختلفة تراوحت بين الاستقلال فوراً ، والاستقلال عندما يصبح ذلك عملياً ، والاستقلال في نهاية ثلاث سنوات. وفي ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٩ عينت لجنة فرعية ، من سبعة عشر عضواً ، لاعداد مشروع قرار . واجتمعت اللجنة بين ذلك التاريخ وبين ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ [٤٠] . وبعد الوصول الى سلسلة من الحلول الوسط ، اعدت اللجنة الفرعية مشروع قرار يتضمن ان تنال ليبيا استقلالها في اول فرصة ممكنة ، على ان لا يتأخر ذلك عن ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ . وقد نالت المشكلات المتعلقة بالوحدة الليبية ودور الامم المتحدة في تحقيق الاستقلال وانسحاب القوات الاجنبية اكبر قسط من وقت اللجنة الفرعية . وبعد مناقشات دامت فترة طويلة وافقت الجمعية العامة على مشروع قرار ايده ٤٩ وعارضه ١ وامتنع ٨ [٤١] . وفيما يلي نص مشروع القرار الخاص بليبيا :

(١) ان ليبيا المؤلفة من برقة وطرابلس وفزان تصبح دولة مستقلة ذات سيادة.

(٢) يحقق هذا الاستقلال بأسرع ما يمكن ، وعلى كل لا يجوز ان يتأخر عن أول كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ .

(٣) يجتمع مندوبون عن برقة وطرابلس وفزان في جمعية وطنية ليقروا دستوراً لليبيا ، بما في ذلك تعيين شكل الحكومة .

(٤) تعين الجمعية العامة مندوباً عن الامم المتحدة في ليبيا وتختار مجلساً يساعده ويقدم له النصح . والغرض من ذلك مساعدة الليبيين في سن الدستور وانشاء حكومة مستقلة .

(٥) يقدم مندوب الامم المتحدة في ليبيا ، بالتشاور مع المجلس ، تقريراً سنوياً أو أي تقارير خاصة الى السكرتير العام للامم المتحدة . تلحق بهذه التقارير اية مذكرات او وثائق يرغب مندوب الامم المتحدة او اي عضو من اعضاء المجلس ان يوجه نظر الامم المتحدة اليها .

(٦) يتألف المجلس من عشرة أعضاء على الأسس التالية (أ) ممثل واحد تعينه كل من الدول التالية مصر ، فرنسة ، ايطالية ، الباكستان ، بريطانية ، الولايات المتحدة . (ب) ممثل عن كل من الأقاليم الثلاثة الليبية (برقة وطرابلس وفزان) وممثل عن الأقليات المقيمة في ليبيا .

(٧) بعد استشارة الادارات القائمة في ليبيا وممثلي الدول المذكورة في الفقرة السابقة وأعيان البلاد وممثلي الاحزاب السياسية يعين مندوب الامم المتحدة الممثلين الأربعة عن الأقاليم الليبية والأقلية المقيمة في ليبيا .

(٨) ان مندوب الامم المتحدة يتعين عليه ، اثناء قيامه بأعماله ، ان يتوجه الى اعضاء المجلس للحصول على نصائحهم وارشاداتهم ، على انه قد يطلب من مختلف الاعضاء ان يقدموا اراءهم بخصوص مختلف المناطق او مختلف الموضوعات .

(٩) يجوز لمندوب الامم المتحدة ان يقدم الى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والسكرتير العام للامم المتحدة اقتراحات عن الخطوات التي يمكن ان تتبناها الامم المتحدة خلال فترة الانتقال حول مشكلات ليبيا الاقتصادية والاجتماعية .

(١٠) يتوجب على الدول القائمة على ادارة ليبيا ، بالتعاون مع مندوب الامم المتحدة :

(أ) ان تبدأ حالاً باتخـــاذ الخطوات اللازمة لنقل السلطات الى الحكومة المستقلة عند تأليفها .

(ب) ان تدير البلاد بشكل يتفق مع تحقيق الوحدة الليبية واستقلال البلاد ، والتعاون في سبيل ايجاد مؤسسات حكومية وتنسيق نشاطها نحو هذه الغاية .

(ج) ان تقدم تقريراً سنوياً الى الجمعية العامة عن الخطوات التي تتخذها لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ .

(١١) تقبل ليبيا ، حينما يتم قيامها دولة مستقلة ، في عضوية الامم المتحدة بموجب المادة الرابعة من الميثاق [٤٢] .

بعد ان وافقت اللجنة الاولى على مشروع القرار باغلبية ساحقة ، اصبح من المؤكد ان تمنح الجمعية العامة ليبيا استقلالها . وقدم تقرير اللجنة ، الذي اعده ممثل بنما ، الى الجمعية العامة في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ ، واستمرت مناقشته الى ٢١ من الشهر نفسه .

وافتتح المناقشة مندوب العراق الذي اعلن تأييد حكومته لمقترح اللجنة ، واعلن ممثل بريطانية تأييد حكومته للاقتراح ، مع انـــه عبر عن عدم ارتياحه للتفصيلات ، ثم استمر قائلاً ان حكومته « يسعدها ان تتعاون مع مندوب [الامم المتحدة] ومجلسه تعاوناً تاماً في مهمتها » [٤٣] . وقد عبر السير ظفر الله خان ، وزير خارجية الباكستان ، عن شعور اولئك الذين حبذوا استقلال ليبيا جميعهم ، لما قال :

ان قرار حل مشكلة المستعمرات الايطالية السابقة لم تقبله جميع الوفود . الا ان وفده يشعر بالغبطة لان تقدماً محسوساً ، نحو حل مثالي ، قد تم في الجلسة الحالية ، وان مشروع القرار يمثل حلاً وسطاً بين ما يمكن ان يعتبره اي وفد الحل المثالي وبين ما كان عملياً من جميع الوجوه ... وقد لقي الاقتراح المتعلق

بليبيا تأييداً اقرب الى الاجماع مما لقيته الاقتراحات المتعلقة بالمستعمرتين الأخريين السابقتين . انه مدعاة للسرور ان الامم المتحدة قدمت برهاناً عملياً على السياسة الحكيمة في معالجتها لقضية ليبيا ...(٤٤) .

وبالرغم من الاعتراض الذي اثاره الوفد الفرنسي بأن المدة التي حددت لنيل الاستقلال كانت قصيرة ، واحتجاج الاتحاد السوفييتي لان ليبيا لم تمنح استقلالها فوراً ، فقد اقر المشروع باغلبية ٤٨ صوتاً ضد صوت واحد وامتناع ٩ .

اما وقد نجحت الامم المتحدة في تقرير قضية المستعمرات الايطالية في مدة قصيرة نسبياً ، فقد برهنت على انه من الممكن تقرير الامور بعمل جماعي ، بينما عجزت الدول الاربع عن الوصول الى اتفاق خلال اربع سنوات . وقد رفع الحل النهائي لهذه القضية مكانة الامم المتحدة ، وزودها بسابقة لحل المشاكل السياسية بالرجوع الى هيئة دولية .

تنفيذ قرار الجمعية العامة

عملاً بقرار الجمعية العامة كان على الامم المتحدة ان تراقب التطورات الداخلية في ليبيا مراقبـــة دقيقة ، وان تتلقى تقارير مفصلة من مندوبها هناك . يضاف الى ذلك ان الامم المتحدة هي المرجع الاخير في اي مشكلة قد تنشأ بسبب قيام المندوب بمهماته ، سواء اكانت المشكلة ناشئة عن تفسير التعليمات المعطاة له أم عن علاقاته ببقية الدول ذات المصالح .

وفي ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩ عينت الجمعية العامة ادريان بلت . مساعد السكرتير العام للامم المتحدة ، مندوباً للامم المتحدة في ليبيا (٤٥) . وتألف المجلس الذي كان عليه ان يقدم النصح لبلت من ممثلي الدول التي عينتها الجمعية العامة (٤٦) . وذهب بلت الى ليبيا للقيام بدراسة تمهيدية للوضع هناك . فوصل طرابلس في ١٨ كانون الثاني (يناير) وقام بزيارة الولايات الثلاث . وقد لخص الغاية من مهمته في تصريح نشر

في طرابلس كما يلي :

اود ان اغتنم هذه الفرصة لانقل اليكم الغاية من مهمتي بشكل عام ، اذ ان التعليمات المعهود الي بتنفيذها واضحة ، فانها تنص على ان مندوب الامم المتحدة يساعد الشعب الليبي في صياغة الدستور وانشاء حكومة مستقلة . والمندوب مكلف ايضاً ان يعين ممثلي ليبيا في المجلس ، بعد استشارة الدول القائمة على الادارة واعضاء المجلس والزعماء وممثلي الاحزاب السياسية والهيئات في ليبيا . ليس عملي ان ادير بلدكم ، فان هذا الامر يظل من اختصاص الدول القائمة على الادارة الى ان تتولوا الامر بأنفسكم (٤٧) .

قضى بلت ثلاثة اسابيع في ليبيا . وقد ركز القسم الاكبر من جهوده على المشاورات مع الدول القائمة على الادارة وامير برقة والاحزاب السياسية الرئيسية في ليبيا وزعماء الولايات الثلاث ، في سبيل تأليف المجلس الاستشاري . فقد طلب من الزعماء الليبيين ان يقدموا له اسم مرشح واحد متفق عليه لكل مقعد من المقاعد الاربعة المحتفظ بها لليبيا والتي نص عليها قرار الامم المتحدة . وكانت فزان الوحيدة التي قدمت اسماً واحداً متفقاً عليه ، اختاره مجلس الممثلين . وبعد مباحثات ومشاورات طال امدها قدم امير برقة في ٢٨ آذار (مارس) ثمانية اسماء الى بلت ودعاه لاختيار واحد منها . وتقدمت الاحزاب السياسية في منطقة طرابلس بسبعة اسماء ، كما قدمت الاقليات اربعة اسماء . وقد اختار بلت اربعة من هؤلاء ، بعد ان تشاور مع الدول القائمة على الادارة وممثلي الدول الست التي سمتها الجمعية العامة . وهكذا تم تأليف المجلس الاستشاري لليبيا باعضائه العشرة ، في ٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٠ (٤٨) .

مجلس العشرة الاستشاري

تضمن قرار الجمعية العامة ، بالاضافة الى تعيين مندوب للامم

المتحدة ، ان يعين « مجلس لمساعدة المندوب وتقديم النصح له » ، وان يقدم المندوب ، بالتشاور مع هذا المجلس ، تقريراً سنوياً الى السكرتير العام [للامم المتحدة] (عملاً باحكام الفقرتين ٤ – ٥) . وقد نص القرار على انه « يتوجب على المندوب ان يستشير المجلس ويسترشد بارائه ، مع انه يجوز له ان يطلب الرأي من مختلف الاعضاء حول مختلف المناطق او مختلف الموضوعات » (الفقرة ٨) .

وقد تم نظم المجلس بعيد تسلم مندوب الامم المتحدة مهمته ، فعينت الدول المنصوص عنها في قرار الجمعية العامة ممثليها الستة ، وعين المندوب الاربعة الباقين بالتشاور مع الزعماء الليبيين . وكثيراً ما كان يشار الى المجلس باسم مجلس العشرة لانه كان مؤلفاً من عشرة اعضاء .

من الواضح انه كان على مندوب الامم المتحدة ان يستشير المجلس ، ولكن هل كان ملزماً بقبول رأي المجلس ؟ وهل كان للمجلس حق الفيتو بالنسبة للمندوب ؟ كانت هاتان القضيتان قضيتي مبدأ ، وكان على المجلس ان يبحثهما حين بدأ عمله في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٠ . وقد اثار القضية سؤال وجهه ممثل الباكستان عن استعداد الدول القائمة على الادارة لنقل السلطات الى الشعب الليبي . فكان رأي المندوب ان قرار الجمعية العامة لم ينص على نقل السلطات الى الشعب الليبي اثناء فترة الانتقال ، بل فقط الى « حكومة مستقلة مؤلفة قانوناً »(٤٩) .

وقد اصر ممثلا الباكستان ومصر على ان المندوب يتوجب عليه بموجب الفقرة الثامنة من القرار ان يتشاور مع المجلس « حول جميع القضايا التي يتعاون فيها مع الدول القائمة على الادارة » ، وزاد ممثل مصر على ذلك أن « المندوب ملزم ، بموجب الفقرة الثامنة من القرار ، بقبول رأي المجلس في جميع الامور والاخذ به » . وقد اوضح المندوب رأيه حول قضية علاقته بالدول القائمة على الادارة ، وايده في ذلك بعض الممثلين

الآخرين [٥٠] . بقوله انه « المسؤول الوحيد » عن أعماله امام الامم المتحدة . مع انه كثيراً ما كان يستشير اعضاء المجلس وانه كان دائماً يبلغ المجلس بما يقوم به [٥١] .

وكثيراً ما كانت آراء ممثلي الباكستان ومصر تختلف عن غيرها من آراء بقية الاعضاء العشرة فيما يتعلق بدور الدول القائمة على الادارة وشكل حكومة ليبيا الدستوري . فكان ممثـــل مصر . متبعاً تعليمات حكومته . كثيراً ما يردد صدى المؤتمر الوطني الطرابلسي في امانيه السياسية خاصة في مسألة الاتحاد مقابل الوحدة . وكان ممثل الباكستان يؤيد ممثل مصر [٥٢] .

وبعد ان اتخذ ادريان بلت الخطوات الاولى . اتجه الآن الى وضع خطة لاقامة الاطار الدستوري لليبيا عن طريق انشاء الجمعية الوطنية . فاتبع سبيلا عملية في قيامه بأعباء مهمته . واستطاع ان يعلن انجاز مهمته في مدة قصيرة تقل عن السنتين .

٦ التطوّر الدّستوري[١]

لم تثر قضية من الجدل والهياج بين الليبيين ، منذ حصولهم على الاستقلال ، اكثر مما اثاره وضع الاطار الدستوري لبلادهم . بل قبل ان تحصل ليبيا على استقلالها كان الزعماء الطرابلسيون والليبيون قد تناقشوا طويلاً في شكل الاتحاد الذي كانوا املوا في تحقيقه . ولا شك ان عجزهم عن الاهتداء الى صيغة يتقبل بها الجميع ، كان حجر عثرة حتى ان المشكلة لم تحل الا بعد ان فرضت القوى ذات النفوذ على زعماء المنطقتين الشقيقتين ان يقبلوا بحكم العقل . وقد برهن النظام الدستوري الليبي انه المشكلة الدائمة . فمع ان الحل الاتحادي الوسط قد قبل نهائياً ، فان البناء القائم قد يتعرض للخطر اذا تصدع التوازن اللازم للمحافظة عليه . ومن ثم فان المشكلة الاساسية التي توفر واضعو الدستور الليبي عليها لم تكن اصلاً تنسيق الطبقات الاجتماعية او حماية حقوق الاقليات او تحديد ما تقوم عليه الحكومة الفعالة . بل كانت القضية التي استأثرت باهتمامهم هي كيفية المحافظة على توازن بين الولايات الثلاث . التي كانت تتنافس على المساواة في المقام بالرغم من التباين الكبير في الموارد والسكان والمستويات الثقافية . فالنجاح او الاخفاق النهائي لاية تجربة دستورية كان سيعتمد على الطريقة التي تحل بها المشكلة الدائمة وهي مشكلة الوحدة الليبية . وهذا

الفصل والفصل الذي يليه ، وهما مخصصان لدرس مشكلات ليبيا الدستورية ، سيزودان القارىء بالاسس الضرورية لتفهم هذه القضية .

الخطوات الاولية

كان الواجب الاساسي لادريان بلت ، بعد وصوله الى ليبيا ، هو وضع الفقرة الثالثة من قرار الامم المتحدة موضع التنفيذ ، وهي تنص على ان يقوم ممثلو الشعب الليبي بوضع الدستور . وبعد التشاور مع دولتي الادارة وامير برقة ورئيس فزان ، وزعماء الاحزاب السياسية الطرابلسية ، قرر بلت وجوب انشاء لجنة تحضيرية ، تتمثل فيها الولايات الثلاث بالتساوي ، لتكون خطوة في سبيل قيام جمعية تأسيسية وطنية باعداد الدستور . وتقدم بلت ، لتحقيق هذا الهدف ، الى المجلس الاستشاري بخطة اجمل فيها الخطوات الواجب اتباعها لوضع الدستور ونشره . وفيما يلي نص الخطة [1] :

أ – انتخاب المجالس المحلية في برقة ومنطقة طرابلس في حزيران (يونيو) ١٩٥٠ .

ب – اختيار لجنة تحضيرية للجمعية الوطنية في وقت لا يتجاوز تموز (يوليو) ١٩٥٠ لاجل تقديم التوصيات حول وسائل الانتخاب ، بما في ذلك تكوين الجمعية الوطنية الليبية ، ووضع مشروع الدستور .

جـ – انتخاب الجمعية الوطنية الليبية ودعوتها الى الاجتماع في خريف سنة ١٩٥٠ .

د – تؤلف الجمعية الوطنية حكومة ليبية موقتة في اوائل سنة ١٩٥١ .

هـ – اقرار الجمعية الوطنية للدستور وشكل الحكومة الليبية خلال سنة ١٩٥١ .

و ــ اعلان استقلال ليبيا وانشاء حكومة ليبية فعلية قبل ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ .

وقد اقر المجلس الاستشاري هذه الخطة من حيث المبدأ في اجتماعه المنعقد في ٤ ايار (مايو) ١٩٥٠ ، لكن وجه اليها النقد من النقاط الخاصة بتأليف اللجنة المقترحة وواجباتها . فقد عارض مندوبا مصر والباكستان ، بتأثير الاحزاب السياسية الطرابلسية وخاصة المؤتمر الوطني ، في انشاء لجنة تحضيرية منتخبة على اساس ان اجراء انتخاب في منطقة طرابلس وهي تحت الادارة البريطانية سيؤدي الى اختيار ممثلين قد ينجرفون مع النفوذ البريطاني . وعارضا أيضاً في الاقتراح المتضمن ان تعد اللجنة مشروع الدستور لتبحثه في الجمعية الوطنية ، على اساس ان مثل هذا العمل قد يؤخر دعوة المجلس الوطني ، وان « المجلس الوطني يتوجب عليه ان يوجد لجنته التحضيرية الخاصة به لدرس مشروع الدستور وصياغته »[٢] . واشار بلت ، وقد قبل هذه الاقتراحات المختلفة ، الى ان على اللجنة التحضيرية ان تعد قانوناً للانتخاب اذا كانت الجمعية الوطنية ستكون مجلساً منتخباً .

وعلى كل فقد اجلت خطة بلت لانشاء اللجنة التحضيرية بسبب تباين وجهات النظر حول الموضوع . واصر مندوبا مصر والباكستان ، بالاتفاق مع مصطفى مزران ، ممثل منطقة طرابلس ، على وجوب الامتناع عن اجراء انتخابات في المنطقة لان ذلك قد يؤدي الى اضطرابات في البلاد ، واقترحا ، بدل ذلك ، ان تكون الجمعية بالتعيين . اذ لم يعين قرار الجمعية العامة للامم المتحدة طريقة انشاء الجمعية الوطنية . وبعد جدل استمر طويلاً ، كان مندوب فرنسة ينادي اثناءه باتباع طريقة الانتخاب ، تم الاتفاق اخيراً على اختيار ممثلي طرابلس بالتشاور مع زعماء الاحزاب ، ما دام في المنطقة فيها عدد من الاحزاب القائمة .

وفي ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٥٠ اقر اقتراح تقدم به مندوب الباكستان

اذ صوت ستة الى جانبه ولم يعارضه احد لكن ثلاثة اعضاء امتنعوا عن التصويت ، وكان ممثل فزان غائباً [٣] . وفيما يلي نص القرار :

ان المجلس [الاستشاري] ينصح مندوب الامم المتحدة ، في هذا القرار ، بأن يقوم بما يلي :

(أ) ان يطلب من الامير ان يقدم اسماء سبعة ممثلين لبرقة .

(ب) ان يتشاور [المندوب] مع الزعماء السياسيين في منطقة طرابلس وان يقترح على المجلس ، بعد ان يتعرف الى وجهات نظرهم . سبعة اسماء لشخصيات طرابلسية بارزة يدعوهـا المندوب للانضمام الى ممثلي برقة .

(ج) ان يطلب المندوب من رئيس فزان ان يسمي سبعة ممثلين من فزان عليهم ان يتشاوروا مع ممثلي برقة ومنطقة طرابلس ، في اجتماع يعقد في طرابلس بتاريخ لا يتأخر عن ١ تموز (يوليو) ، ويعد الجميع خطة لتمكين ممثلي سكان برقة ومنطقة طرابلس وفزان من الاجتماع في جمعية وطنية لتحقيق الاهداف المذكورة في الفقرة الثالثة من قرار الجمعبة العامة [٤] .

لجنة الواحد والعشرين التحضيرية

كانت الخطوة التالية هي تكوين اللجنة التحضيرية وفقاً لقرار المجلس الاستشاري ، وهي مؤلفة من ٢١ عضواً . وعلى كل فقد ظهرت قضيتان تتعلقان بتشكيل اللجنة . اولاهما هل تمثل الجالية الايطالية ؟ وثانيهما ما هي السبيل التي يلجأ اليها بلت لتعيين ممثلي منطقة طرابلس السبعة ، بعد ان يقوم باستشارة زعماء الاحزاب السياسية ؟ وقد قبلت الاحزاب الطرابلسية ، بعد مفاوضة ، ان تضم ايطالياً ويهودياً في عداد ممثليها للتدليل على روح التسامح الذي ارادوا اظهاره لهذه الفئات غداة تحقيق

الاستقلال . اما في برقة وفزان فقد اعرب السكان عن شكوكهم في حكمة هذا العمل ، اذ لوحظ انه قد تكون له عواقب تؤثر جدياً في مستقبل البلاد . من اجل ذلك حولت القضية الى المجلس الاستشاري في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٥٠ ، فابدى المجلس الرأي التالي :

« ان المشاركة الايطالية في لجنة الواحد والعشرين او في المجلس الوطني لا يمكن ان تكون سابقة لتقرير الوضع القانوني للايطاليين بعد نشر الدستور والحصول على الاستقلال »[٥] .

فأرضى هذا القرار امير برقة ورئيس فزان [٦] ، وحل مشكلة تمثيل الاقلية . وبدأ بلت مشاوراته حالاً مع المسيطرين على الاحزاب السياسية في طرابلس والشخصيات البارزة فيها ، لاختيار سبعة ممثلين . وقبل ان تصل الاحزاب الى اتفاق كانت المفاوضات قد طال امدها واشترك فيها بشير السعداوي واستخدم فيها مقدرته على الاقناع . ولم يتمكن بلت من ان يعرض نتيجة جهوده على المجلس الا في ١١ تموز (يوليو) . فاخبر المجلس ان خمسة احزاب سياسية قدمت جداول متطابقة باسماء الممثلين العرب وان اربعة منها ضمنت جداولها اسم ايطالي ممثلاً للاقلية . واما زعيما حزب الاستقلال والكتلة الوطنية الحرة فلم يعارضا في ضم ممثل للاقلية الى الممثلين الطرابلسيين ، مع انه كان ثمة اختلاف كبير حول قبول ممثل للاقلية في اللجنة ، خاصة اذا كان الممثل ايطالياً . وقد رفض كل من حزب الاستقلال والكتلة الوطنية الحرة تقديم جداول بالمرشحين على اعتبار ان التمثيل في اللجنة يجب ان يكون على اساس عدد السكان في كل منطقة . وبذلك رفضا مبدأ التساوي العددي في التمثيل .

وقد دقق المجلس الاستشاري في الجدول السباعي الذي قدمه بلت اليه . وعارض مندوب الباكستان في تضمين اسم مفتي طرابلس ، لان الحزب الذي كان ينتمي اليه لم يسمه [٧] ، وفي تضمين اسم رئيس بلدية مصراته

لانه كان موظفاً في الادارة البريطانية ولان حزبه عارض في تسميته [٨] .
ومع ان مندوب مصر كان مجارياً لمندوب الباكستان ، فانه وافق على ترشيح المفتي ، لكنه اقترح استبدال علي رجب ، رئيس حزب الاتحاد المصري الطرابلسي برئيس بلدية مصراته . وايد ممثل منطقة طرابلس ، مصطفى مزران ، هذا الاقتراح وقبله بلت على انه حل وسط . واقر المجلس ، بستة اصوات دون معارضة وامتناع اربعة ، الجدول الذي تقدم به بلت .

وفي ٢٥ تموز (يوليو) دعا بلت الاشخاص الذين وافق عليهم المجلس الاستشاري الى عضوية لجنة الواحد والعشرين . وعقدت اللجنة اول اجتماع لها ، بعد تأليفها ، في ٢٧ تموز (يوليو) واقرت نظامها الداخلي ، وانتخبت محمد ابو الاسعاد العالم ، مفتي طرابلس ، رئيساً لها وخليل القلال من برقة ومحمد بن عثمان الصيد من فزان سكرتيرين .
وقد شمل عمل اللجنة القرارات الرئيسية التالية [٩] :

اولاً ، كم يجب ان يكون عدد الاعضاء في الجمعية الوطنية ؟ فقد ارتأى البعض ان منطقة طرابلس ، بحكم تفوقها في عدد السكان ، يجب ان يكون لها عدد اكبر من الممثلين . وعلى كل فقد اقر مبدأ التساوي العددي في الممثلين بعد المناقشة . وتقرر ايضاً ان تكون الجمعية الوطنية مؤلفة من ٦٠ عضواً ، عشرين من كل ولاية . وقد اتخذ القرار في ٧ آب (اغسطس) ١٩٥٠ بتأييد سبعة عشر عضواً مع امتناع ثلاثة وتغيب واحد .

ثانياً ، هل يجب انتخاب اعضاء الجمعية الوطنية ام يجب ان يختاروا ؟ كان ممثلو فزان ، وواحد من ممثلي طرابلس ، وهو علي رجب ، من مؤيدي مبدأ الانتخاب ، لأن الانتخاب يجري وفق المبادىء الديمقراطية التي تسير عليها الامم المتمدنة ، ولأنه الطريق الوحيد الذي يمكن ان يدل على رغبات السكان وامانيهم . وايد ممثلو برقة ومنطقة طرابلس مبدأ

الاختيار ، على اساس اعتقادهم بأن القيام بالترتيبات الضرورية لاجراء الانتخابات يحتاج الى وقت طويل ، ولانه « في رأيهم ستكون الانتخابات في منطقة طرابلس فجة » بسبب « عدم وجود حكومة وطنية في البلاد ، والادارة البريطانية يمكنها ، اذا رغبت في ذلك ، ان تؤثر في نتائج الانتخابات » (١٠) ، وعلى كل فلم ينل اي من الاقتراحين عند عد الاصوات ، ما يؤيده . وقد اصر ممثلو فزان ، بموجب التعليمات التي زودهم بها أحمد سيف النصر ، رئيس فزان ، على وجهة نظرهم . ووجهت اليهم تهمة ، خاصة من ممثلي منطقة طرابلس ، بأنهم يحاولون تخريب عمل اللجنة بسبب ضغط فرنسة (١١) . واذ لم تنجح المناقشة التي تلت في حل المشكلة ، فقد نقلت القضية الى ادريان بلت ، فاخذ بالتشاور مع الشخصيات البارزة في البلاد ، ومنهم امير برقة ورئيس فزان وقادة الاحزاب السياسية ، في محاولة منه لاقناع « الزعماء السياسيين في منطقة طرابلس ان يتفقوا على اسماء يمكن اعتبارها ممثلة تمثيلاً صحيحاً ويمكن تقديمها للجنة الواحد والعشرين بحيث يصبح لها حظ معقول من القبول »(١٢) . يضاف الى ذلك ان عمر شنيب ، احد ممثلي برقة ، ذهب الى فزان بأمر من امير برقة وحاول ان يقنع رئيس فزان ، احمد سيف النصر ، بوجوب تغيير موقفه . وقد أثمرت « المساعي الحميدة » البرقاوية ومشاورات بلت في ان يقبل ممثلو فزان بمبدأ الاختيار على شريطة « ان تمثل في الجمعية الاحزاب السياسية الرئيسية في منطقة طرابلس وفئات الشعب التي لم تنضم الى اي حزب سياسي » . ومن ثم فقد صدر قرار بتاريخ ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) متضمناً تعيين ممثلي طرابلس في الجمعية الوطنية بطريقة الاختيار على شريطة أن « تتمثل في الجمعية الوطنية الاحزاب السياسية الوطنية والسياسيون المستقلون ومختلف الجهات الطرابلسية » . وبناء على اقتراح تقدم به علي رجب وافقت اللجنة ، في الجلسة نفسها ، على قرار مؤداه ان الاقليات غير الوطنية لا يمكن ان تشترك في الجمعية

الوطنية ، لكن هذا القرار « لا يعني ان الليبيين ليسوا على استعداد لضمانة الحقوق الاجتماعية والدينية والاقتصادية للاقليات والاجانب » .

وقد بحثت اللجنة ، في اجتماع ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) الاسلوب الذي يمكن ان يختار الممثلون على اساسه . اذ كان قد تم الاتفاق من قبل على ان يختار امير برقة ورئيس فزان ممثلي برقة وفزان ، فتقرر ان يختار مفتي منطقة طرابلس ممثلي طرابلس . ونص القرار هو :

« ان سمو السيد محمد ادريس السنوسي يختار ممثلي برقة ، وأحمد سيف النصر يختار ممثلي فزان ، وبناء على الرغبة الاجماعية لممثلي منطقة طرابلس في لجنة الواحد والعشرين ، يتولى فضيلة المفتي اختيار ممثلي منطقة طرابلس ، وسيقوم بالاستشارات والمحادثات اللازمة ثم يعد جدولا ويقدمه الى لجنة الواحد والعشرين في وقت لا يتأخر عن ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٠ »[١٣].

واخيراً فقد بحثت اللجنة ، في جلستها المنعقدة في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) زمان الاجتماع الاول للجمعية الوطنية ومكانه . وقد تم الاتفاق على ان يعقد الاجتماع الافتتاحي في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) وان تكون طرابلس مقر الجمعية ، على ان يترك للجمعية الحرية في تقرير المكان الذي تجتمع فيه فيما بعد . وقد كان النص النهائي للقرار ، الذي تضمن كل القرارات التي اتخذتها اللجنة ، والذي اقر بالاجماع ، كما يلي :

(١) تتألف الجمعية الوطنية من ستين عضواً .

(٢) يتم تمثيل المناطق الثلاث اي برقة وطرابلس وفزان على اساس التساوي العددي بمعنى عشرين ممثلا لكل منطقة .

(٣) يتم التمثيل على اساس اختيار الممثلين ، على ان يراعي العدل بين الاحزاب السياسية العربية في المناطق المختلفة ، ويهتم

بالاشخاص المستقلين والشخصيات البارزة ، وخاصة في منطقة طرابلس .

(٤) يختار سمو الامير محمد ادريس السنوسي ممثلي برقة ، ويختار سعادة أحمد سيف النصر ممثلي فزان ، ونزولا عند اقتراح تقدم به ممثلو منطقة طرابلس بالإجماع الى لجنة الواحد والعشرين ، يوكل أمر اختيار ممثلي منطقة طرابلس الى رئيس اللجنة صاحب الفضيلة محمد ابو الاسعاد العالم . فبعد أن يقوم فضيلته بالمشاورات والمحادثات الضرورية ، يعد جدولاً بأسماء المرشحين ويقدمه الى لجنة الواحد والعشرين في تاريخ لا يتأخر عن ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٠ . وترسل نسخ من هذا القرار الى سمو الأمير وسعادة أحمد بك .

(٥) لا يسمح للأقليات غير الوطنية ان تشترك في الجمعية الوطنية او تمثل فيها . على انه ثمة رغبة أصيلة وشعور عام بأن جميع الحقوق المدنية والدينية والاجتماعية للأقليات جميعها سيضمنها دستور ليبيا المقبل . واللجنة واثقة من ان هذا المبدأ سيكون موضع اهتمام الجمعية الوطنية عندما تعد الدستور ، على ما يجري عليه العمل في الدول المتمدنة جمعاء .

(٦) ستعقد الجمعية الوطنية جلستها الأولى في مدينة طرابلس في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ ، ويترك لها بعد ذلك أن تقرر عقد جلساتها التالية حيثما شاءت(١٤) .

وقد تقدم الوفد البرقاوي ، في الجلسة نفسها بعد التصويت على القرار النهائي ، بمقترح حول شكل الحكومة المقبلة لليبيا ، محدداً ذلك بأن الحكومة يجب ان تكون اتحادية ملكية وان يكون أمير برقة هو الملك ، وأضاف الوفد أن هذا المقترح « لم يقصد به إلا ان يكون

توصية تقدم الى الجمعية الوطنية »[١٥] . وقد صرف النظر عن هـذا المقترح ، الذي عارضه وفدا طرابلس وفزان ، على اساس انه لا يدخل في اختصاص اللجنة لانه يخص الجمعية الوطنية ، مع ان الاعتراض لم يكن على فكرة أن يكون امير برقة ملكاً لليبيا .

لم يتمكن مفتي منطقة طرابلس ان يقدم جدول الاسماء في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) لأن الاتفاق على اسماء المرشحين لم يتم . وقد مددت المهلة غير مرة ، واخيراً قدم المفتي جدوله في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ، الا ان علي رجب وزقلعي انتقداه على اساس ان المفتي لم يتمكن من استشارة الاحزاب السياسية جميعها ولا الشخصيات المستقلة . وعلى كل فقد قبل الجدول بستة عشر صوتاً ضد واحد (علي رجب) وامتنع واحد (زقلعي) وتغيب ثلاثة (مرشينو والباروني ورشيد الكيخيا) .

تقرير المندوب السنوي الاول امام الجمعية العامة

عملاً بقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة الصادرة بتاريخ ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ والقاضية بأن يقدم الى الجمعية العامة تقرير سنوي عن وضع توصيها موضع التنفيذ ، فقد تقدم بلت بتقريره الاول اليها في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٠ . ونظرت اللجنة السياسية في التقرير لاول مرة في ٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٠ . وقد وجه النقد الى اسلوب تأليف الجمعية الوطنية والى البطء الذي رافق نقل السلطات من الهيئات المسؤولة عن الادارة الى الشعب الليبي . وقدمت اول الامر ثلاثة اقتراحات . الأول ، وقد قدمه الوفد السوفييتي الى الجمعية العامة مرة ثانية فيما بعد ، يقضي بتوحيد ليبيا وانسحاب القوات الاجنبية ، والثاني ، التأكيد على تشكيل حكومة تستوحي رغبات الشعب ، والثالث ، وهو الذي اسهمت فيه الكتلة العربية الاسيوية ، اكد الوحدة ونقل السلطات الى حكومة ليبية مستقلة في وقت قريب . وقد ضمت المقترحات الثلاثة الى بعضها في مشروع قرار

اشترط ان :

يتخذ المندوب ، بمساعدة مجلس ليبيا ، الخطوات الضرورية لتحقيق استقلال ليبيا ووحدتها ، بالتعاون مع الدول المشرفة على الادارة ، لضمان تنفيذ قرار الجمعية العامة لسنة ١٩٤٩ تنفيذاً كاملاً فعالاً سريعاً .

وبعد ان بحث مشروع القرار في اللجنة السياسية اقر بتاريخ ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) باكثرية ثلاثة وخمسين صوتاً مقابل صوت واحد (اثيوبية) وامتناع خمسة (الكتلة السوفييتية) .

فلما نوقش القرار في الجمعية العامة في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ تجدد النقد للطريقة التي الفت بها الجمعية الوطنية الليبية . وقد ابدى الاتحاد السوفييتي ملاحظة بأن بريطانية وفرنسة قصرتا في العمل على تنفيذ قرار الجمعية العامة واتهمهما بأنهما يتعمدان « تمزيق ليبيا » . وصرح الوفد السوفييتي انه لهذا السبب تقدم بمشروع اقتراح يقضي بوحدة ليبيا وسحب القوات الاجنبية منها .

وركزت الوفود العربية هجومها حول الصفة غير الديمقراطية للجمعية الوطنية الليبية ، وفصل الولايات الثلاث بحيث جعلت وحدات لها حكم ذاتي . وايد الوفدان البريطاني والامريكي وعدد من وفود امريكة اللاتينية مشروعات القرارات التي اقرتها اللجنة السياسية ، واشارت الى ان الخطوات التي اتخذت لانشاء الجمعية الوطنية الليبية تتفق مع قرارات الجمعية العامة لسنة ١٩٤٩ ولو ان الجمعية الوطنية نفسها ليست منتخبة انتخاباً . وبسبب وجهات النظر المتباينة فقد تقرر دعوة ادريان بلت لابداء ملاحظاته حول القضية ، فقال :

« بينما كنت اصغي الى الخطب المختلفة التي القيت اثناء هذه المناقشة ، لاحظت ، بكثير من العناية ، لهجة انتقاد واضحة موجهة الى تشكيل

الجمعية الوطنية التي ستجتمع في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ...

« ... يخيل الي انني اضيع وقت الجمعية العامة اذا دخلت في تفصيلات القضية ، ولكني اريد ان ابين ان اعضاء الجمعية الوطنية قد عيّنوا ولم ينتخبوا بالرغم من النصيحة التي قدمتها انا ، وان التساوي في التمثيل بين الولايات الثلاث ادخل في تنظيم الجمعية الوطنية على انه تدبير سياسي لا مفر منه . فقد جعلت كل من برقة وفزان التساوي في التمثيل شرطاً لا بد منه لاشتراكهما في لجنة الواحد والعشرين وفي الجمعية الوطنية ، وما كان يمكن ان تجتمع اية واحدة من هاتين المنطقتين على غير هـذا الاساس ، ولا كان بالامكان السير في الخطوة الاساسية الاولى نحو الوحدة الليبية لو ان هذا الشرط رفض ...

« اما فيما يتعلق بهذه الجمعية الوطنية التي ستجتمع في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ، فانني اشعر بأنني مضطر الى القول انه ما دامت الجمعية معينة لا منتخبة ففي نفسي شيء كثير من الشك في انها تملك السلطة الادبية والسياسية التي تمكنها من وضع دستور نهائي ثابت لليبيا .

« لقد كنت دوماً اتصور ليبيا المستقلة المقبلة دولة ديمقراطية . ومن ثم فانه من الافضل ان يكون برلمان الغد في ليبيا منتخباً ، اي ينتخبه الشعب الليبي بكامله . وفي الوقت ذاته يتحتم علينا ان ندرك اوضاع ليبيا كما هي . فان ليبيا ، بسبب العوامل الجغرافية والتاريخية ، مكونة من ثلاث مناطق . وهذه المناطق مع انها تتمتع بالكثير المشترك فيما بينهـا — اكثر مما يلزم لتكوين امة موحدة في دولة واحدة — فان لكل منها ايضاً خصائصها المحلية ووجهات نظرها ومصالحها التي ترتبط بها والتي تريد ان تحافظ عليها . وهذا ينطبق بشكل خاص على برقة وفزان »[١٦] .

ثم استمر بلت في كلامه شارحاً الوضع الداخلي واشار الى ان الحكومة الليبية الموقتة ، التي ستضطلع باعباء الادارة بدل الدول المشرفة عليها ،

لا يمكن ان تكون مسؤولة أمام الجمعية الوطنية لسبب بسيط هو « انه من غير الممكن عملياً ان تتم تهيئة الدولة الجديدة للاستقلال في هذه المدة القصيرة الباقيــة » . وقد صرح بأنه عند عودته الى ليبيا سيتقدم الى المجلس الاستشاري باقتراح ينقله المجلس الى الجمعيــة الوطنية الليبية . وسيكون مؤدى الاقتراح النقاط التالية :

« اولاً – ان الدستور الذي ستعده الجمعية الوطنية يجب ان يعتبر مشروع دستور ويجب ان يوضع موضع التنفيــذ بشكل موقت الى ان يوافق عليه البرلمان الذي سينتخبه الشعب الليبي وقد يدخل عليه هــذا البرلمان التعديلات التي يراها ضرورية . وحتى لو خسرنا بعض الوقت ، فانني أشعر ان هذه الحيطة ضرورية ضرورة أساسية إذا كان المقصود ان تؤسس الدولة الليبية على دعامة سياسية متينة .

« ثانياً – في سبيل إيجاد حل وسط للنزعتين القائمتين في البلاد اي فكرة الوحدة وفكرة الإقليمية ، يجب ان يكون البرلمــان مكوناً من مجلسين – مجلس شيوخ صغير مؤلف من ممثلين منتخبين عــلى أساس التساوي العددي ومجلس عموم ينتخب أعضاءه الشعب بجملته . وفي رأيي ان هذا المجلس يجب ان يكون من نطاق اختصاصاته انه الهيئة الوحيدة التي تراقب موازنة الدولة .

« وثالثاً – ان الحكومة الليبية يجب ان تكون مسؤولة أمــام مجلس العموم » [١٧] .

وبالرغم من حجة بلت المفحمة ، التي أقنعت عدداً من الوفود لتأييد مشروع قرار اللجنة السياسية فان الوفد المصري تقدم بتعديل ينص عــلى وجوب ان تكون الجمعية الوطنيــة الليبية هيئة منتخبة . وقد لاحــظ بلت بانه اذا كانت الجمعية الوطنية ستجتمع ، على ما اقتضاه مشروع القرار ، قبل ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ ، فــان الفترة بين ٢٥

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ وآخر السنة هي اربعة واربعون يوماً فقط . واضاف قائلا « انه من المستحيل ان تنتخب جمعية وطنية في مثل هذا الوقت القصير » . وقال محذراً :

> اذا كانت الجمعية العامة ... ستطلب الآن ان تكون الجمعية الوطنية، التي ستجتمع في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ، هيئة منتخبة ، فلن يتيسر قيام جمعية وطنية قبل ان نكون قد قطعنا شوطاً من الزمن في السنة التالية ، ويجب ان اشير ، في هذه الحالة ، الى ان تحقيق الاستقلال في نهاية السنة القادمة يصبح حلماً . وسيكون التاريخ المحدد للاستقلال ، اي ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ امراً بعيد المنال (١٨) .

ومع تحذير بلت ، فقد اصر الوفد المصري ، وايدته الكتلة العربية ، على ان تكون الجمعية الوطنية هيئة منتخبة . وقد اشير الى ان بلت نفسه قد ارتأى ان الدستور المقترح لن يكون دستوراً نهائياً ، وان برلماناً ديمقراطياً صحيحاً سيجتمع فيما بعد لاعادة النظر في الدستور . وقد قال المندوب المصري « ان غايتنا هي تبسيط هذا الاجراء المعقد اكثر من المألوف ، وان نوفر الوقت والجهد كليهما ... وكل ما نطلبه جمعية وطنية منتخبة انتخاباً صحيحاً وممثلة للشعب » .

وقد اقترح المندوب التركي على بلت ان « يزود الجمعية العامة برأيه في امكان اجراء انتخابات في الموعد المحدد المقترح في التعديل » ، فاجاب بلت بقوله :

> ان الذي تم في ليبيا الى الآن ، سواء اكان المرء يؤيده ام يأباه ... انما هو حل وسط بين الليبيين في المناطق الثلاث ، وقد تم بعناية كبيرة . ان تعطيل هذا الحل ليس معناه خسارة في الوقت فقط ... بل ستكون له نتائج سياسية خطرة ... ويتوجب على

الواحد منا ان يأخذ بعين الاعتبار احتمال تهدم هذه الوحدة الليبية التي تحققت الى الآ ن .

واود ان اؤكد لمندوب مصر ، الذي يعرف الاحوال السائدة في ليبيا جيداً ، انه ان اصر على التعديل المقدم منه ، فانه قد يوقع بليبيا ضرراً شديداً .

وقد سأل المندوب التركي اذا كان من الممكن اجراء انتخابات في حدود الوقت المقترح الآن... لا شك ان جوابي هو النفي [١٩].

ولما حان موعد التصويت سقط التعديل المصري إذ لم ينل اكثرية ثلثي الاصوات اللازمة ، وقبل مشروع القرار بكامله إذ صوت الى جانبه خمسون ولم يعارضه احد ، وامتنع ستة عن التصويت . ولعل المندوب التركي عبر عن شعور غالبية الاعضاء الذين ايدوا القرار إذ قال ان وفده لا يعارض مبدأ الانتخاب الذي تضمنه التعديل المصري ، لكنه امتنع عن التصويت بسبب « تعقد القضية » ، وقد يؤدي ذلك الى تأخير استقلال ليبيا . وبموافقة الجمعية العامة على هذا القرار تكون قد وضعت حداً للجدل في شرعية الجمعية الوطنية واقرت الخطوات الدستورية التي تمت في ليبيا والتي كان ادريان بلت بسببها هدفاً للحملات . وشجع القرار بلت على السير في عمله البناء ، بالرغم من الهجوم العنيف على الجمعية [الوطنية] الذي شنته العناصر المعارضة داخل ليبيا وخارجها .

المجلس الاستشاري ينظر في عمل لجنة الواحد والعشرين

قبل ان تبدأ الجمعية الوطنية الليبية عملها كان على بلت ان يواجه عاصفة من النقد اثيرت داخل المجلس الاستشاري لليبيا . ففي ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ قدم بلت الى المجلس الاستشاري مذكرة بأعمال لجنة الواحد والعشرين التي بحثت في ١٠ و ١١ آذار (مارس) ١٩٥١.

افتتح النقاش مصطفى مزران ، ممثل منطقة طرابلس ، بتساؤل عن اختصاص لجنة الواحد والعشرين وتجاوزها لصلاحيتها اذ ذهبت الى ابعد مدى من تحضير الخطة لتأسيس الجمعية الوطنية . وكانت النقطة الحرجة ، بطبيعة الحال ، هي تأليف الجمعية الوطنية ، لان ترك اختيار ممثلي منطقة طرابلس للمفتي لم يكن امراً يقبله المؤتمر الوطني . وقد لقي مزران تأييداً من كامل سليم ومحمد خان مندوبي مصر والباكستان . وركز كامل سليم هجومه ، بادىء ذي بدء ، على قضايا اجرائية . فقد أشار الى ان لجنة الواحد والعشرين لم تكتف بانها « انحرفت » عن التعليمات التي زودت بها، بل انها « انتهكت حرمة » هذه التعليمات . واضاف الى ذلك أن الخطة التي هيأتها اللجنة كان يجب ان يتفحصها مندوب الامم المتحدة والمجلس الاستشاري قبل ان تسير قدماً في تأسيس الجمعية الوطنية . اما وقد وضعت انظمتها الداخلية الخاصة بها ، مثل وجوب توفير اكثرية الثلثين لاقرار جميع القرارات ، وان النصاب القانوني يتكون من ١٥ عضواً ، فان اللجنة تكون بذلك قد اتخذت قرارات بعيدة الأثر . وقد ضمنت قوانينها الداخلية ما يلي :

> لا يتخذ قرار الا اذا ايده الاعضاء البرقاويون والفزانيون في اللجنة ، وهم معاً يمثلون اقل من ثلث عدد السكّان في ليبيا . وبذلك فان الاقلية تسيطر على الاكثرية ، وهو امر ، اقل ما يقال فيه انه غير ديمقراطي . واشتراط وجود ١٥ عضواً ليصبح النصاب قانونياً ، معناه ان اللجنة لا يمكن ان تجتمع بدون الاعضاء الفزانيين ، ففي الواقع نجد ان اقل من خمسة بالمئة من سكان ليبيا قد نالوا ما يمكن اعتباره حق الرفض (الفيتو)، فشلّ ذلك اعمال اللجنة عدة اسابيع [٢٠] .

واتهم مندوب مصر اللجنة بالشذوذ الصارخ ، وقدم عشرة امثلة على ذلك ، وهي امثلة تتراوح بين مسائل اجرائية وقرارات محددة . وكان

اهمها هو اختيار المفتي للاعضاء الطرابلسيين في الجمعية الوطنية . وبسبب ان المفتي قد اختار اعضاء لا يرضى بهم المؤتمر الوطني ، الذي يرئسه بشير السعداوي ، فقـد وصم الاختيار بأنه « شاذ » ، مع ان السعداوي كان أول الأمر قد قبل الأمرين – مبدأ الاختيار وتفويض المفتي باختيار الأعضاء . وقد أضاف المندوب المصري :

ان المفتي قد أعد ، بمساعدة الادارة البريطانيـة ، جدولاً بعشرين شخصاً من منطقة طرابلس وتقدم به الى لجنة الواحـد والعشرين . ومن بين الأعضاء الطرابلسيين الستة في اللجنة المذكورة لم يؤيد الجدول الا ثلاثة أعضاء ، وإذن فقـد أكد ثلاثة عشر عضواً من برقة وفزان قبول التعيين الذي أعده المفتي ، بالرغم من معارضة بعض الاعضاء الطرابلسيين ، وبينما كانت كل من برقة وفزان حرة في تعيين الاعضاء العشرين الذين يمثلون كلا منهما في الجمعية الوطنية ، كان اختيار الاعضاء الطرابلسيين ، الذين يمثلون ثلثي السكان ، بيد الثلث الاخر من السكان [٢١] .

على ان الانتقادات التي وجهت الى لجنة الواحد والعشرين تولى الرد عليها ممثلو الولايات المتحدة وفرنسة وبريطانية العظمى وبرقة وفزان . فعلي الجربي ، ممثل برقة ، صرح بأنه لم يكن ثمة اعتراض على عمل لجنة الواحد والعشرين « حتى اعلنت اسماء العشرين عضواً طرابلسياً للجمعية الوطنية ، ومن ثم فانه من الجائز ان يظن المرء بأن الاعتراض الحالي ليس اساسه المبادىء بل الاشخاص »[٢٢] . وأيد محمد بن عثمان ، ممثل فزان ، رأي ممثل برقة ولاحظ أنـه :

منذ ان اصبح عضواً في لجنة الواحد والعشرين يمكنه القول أن ما تم على يدها يمثل حلاً وسطاً في مصلحة الوحدة الليبية ، وان كل فريق قد تنازل للفريق الآخر بعض الشيء في سبيل

ذلك . فلم يستطع ان يعثر على ما يدل على معارضة الجمعية العامة للامم المتحدة للجنة ولم تلغ الجمعية العامة اي قرار من قرارات اللجنة لدعوة الجمعية الوطنية ولم تدخل على هذه القرارات اية تعديلات . ان الاعضاء الطرابلسيين في اللجنة يمثلون وجوه الرأي على اختلافها ، وان كان حزب المؤتمر الوطني قد فاز بأكثرية الممثلين (٢٣) .

وانتهى النقاش حول عمل اللجنة دون ان يصوت على ذلك رسمياً ، ولكن بلت طلب من المجلس رأيه في عدد من المقترحات كان قد تقدم بها الى الجمعية العامة للامم المتحدة (١٦ تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٥٠) (٢٤) ، وقد قصد من ذلك ان تكون هذه المقترحات نصيحة موجهة الى الجمعية الوطنية الليبية . واشار الى ان مقترحاته كانت قد بحثت بصورة غير رسمية مع الزعماء السياسيين الليبيين ومع حكومات الولايات المتحدة وفرنسة وايطالية ومصر ومع الامين العام لجامعة الدول العربية بين ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ و ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ . وقد بدا انه ثمة مجال للتخوف من تقديم نصيحة الى الجمعية الوطنية ما لم تطلب هي ذلك . واشار ايضاً الى ما يلي :

« ان الاتجاه الى ان الدستور يجب ان يخضع لموافقة برلمان ، ينتخب في وقت لاحق ، سيكون تقويضاً لسلطة الجمعية الوطنية وسيخلق جواً من عدم الاستقرار ، في حين ان الاستقرار مقدم على اي شيء آخر » (٢٥) .

وفي ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ تقدم بلت الى المجلس ، بعد التشاور مع عدد من الزعماء ، برسالة المقصود منها ان تكون نصيحة تنقل الى الجمعية الوطنية . ونص الرسالة هو :

(١) ان الدستور الذي ستضعه الجمعية الوطنية يجب ان يوافق عليه موقتاً ، وهو عرضة للموافقة النهائية او لادخال اي تعديل عليه ،

اذا اقتضى الأمر ، على يد برلمان ينتخبه الشعب الليبي باجمعه .

(٢) يجب ان ينص الدستور على برلمان بمجلسين : احدهما مجلس شيوخ بعدد صغير ؛ اعضاؤه منتخبون من المناطق الثلاث على اساس التساوي العددي ، وثانيهما مجلس عموم ينتخبه الشعب بمجموعه .

(٣) يجب ان يقر في اختصاص مجلس العموم ان له وحده الاشراف على موازنة الدولة .

(٤) تكون الحكومة الليبية اي الوزارة الليبية ، مسؤولة امام مجلس العموم [٢٦] .

وقد بحثت رسالة بلت في المجلس في يومي ١٢ و ١٣ آذار (مارس) ١٩٥١ ، وتولى ممثلو منطقة طرابلس والباكستان ومصر توجيه النقد اللاذع لها . فوصم الاول عمل لجنة الواحد والعشرين في تأسيس جمعية وطنية عن طريق التعيين بانه غير شرعي ، وصوب الثاني هجومه على تبديل مندوب الامم المتحدة نص رسالته عن نص رسالته التي كان قد وجهها الى الجمعية العامة . وكان اعنف انتقاد هو الذي وجهه ممثل مصر مركزاً حملته على النظام الاتحادي الذي انطوت عليه رسالة بلت . فقد قال :

كان الاتحاد حجر الزاوية في مشروع القرار وفي مذكرة مندوب الامم المتحدة ... وكان الاتحاد ايضاً سبب الالحاح على مبدأ التساوي العددي في التمثيل بين المناطق الثلاث بقطع النظر عن عدد السكان ... لقد قبل الوفد المصري بمبدأ التساوي في التمثيل موقتاً في سبيل جمع ممثلي الولايات الثلاث للقيام بعمل واحد بسيط هو اعداد الخطة ... فقد قدر [الوفد المصري] انه متى اجتمع الليبيون معاً ، بأي شكل او صورة ، يصبح امر تقرير المسألة ملك ايديهم . ولم يدر بخلد [الوفد المصري] يومها ان الاتحاد كان

السياسة الاساسية للمملكة المتحدة وفرنسة والولايات المتحدة ، وهذه الحقيقة الدراماتيكية ظهرت في ضوء الاحداث التي تلت ... ثمة اربع حقائق بارزة : اولها ان الاتحاد امر ترغب فيه الدولتان المشرفتان على الادارة ، وثانيها ان اكثر الليبيين يستنكرون الاتحاد، والا لما كان ثمة حاجة الى التخوف الذي أشار اليه مندوب [الامم المتحدة] ، وثالثها ان المبادىء الديمقراطية هي الى جانب الاكثرية ، ولكن ، وهو رابعها ، يجب تضحية هذه المبادىء في سبيل تعبيد الطريق للاتحاد (٢٧) .

تقدم ممثلا الولايات المتحدة وفزان بمشروعي قرارين بديلين كان كل منهما يتضمن عناصر من الحلول الوسط . وعلى كل فقد قبل مشروع قرار بلت بستة اصوات ضد ثلاثة وامتناع واحد . وقد ضمنت الاصوات نفسها قبول مشروع قرار الممثل الامريكي . وصرح بلت بانه « يحتفظ لنفسه بالحق في تبديل النصيحة التي تلقاها او تعديلها على ما يراه مناسباً » (٢٨) .

في ٣ نيسان (ابريل) ١٩٥١ وجه بلت رسالة الى رئيس الجمعية الوطنية ، وكانت قد اجتمعت في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ ، وقد ضمن رسالته النصح الذي كان المجلس [الاستشاري] قد أقره مع ملاحظاته الخاصة (٢٩) . ولفت الانظار الى ان هذه الرسالة هي مثل التي تقدم بها الى الجمعية العامة للامم المتحدة من حيث الاصل ، لكنه قد حذف منها ، بالنسبة الى الدستور ، كلمات : « انه يجب اعتباره مشروع [دستور] » . وقد شرح ذلك بقوله :

يعود السبب في هذا الحذف الى انني اثر عودتي الى طرابلس لاحظت ان استعمال كلمة « مشروع » ، سواء في دوائر الجمعية الوطنية ام خارجها ، يعتبر تقليلا من سلطة الجمعية الوطنية في وضع دستور لليبيا بموجب قرار الامم المتحدة الصادر في الحادي

والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ [٣٠] .

وقد احتوت رسالة بلت مقترحات محددة عن كل من النقاط الاربع الاساسية التي كان قد تقدم بها الى مجلس ليبيا [الاستشاري] .

(١) ما دامت الجمعية العامة قد قبلت بالنظام الاتحادي فانه [بلت] يقترح ان لا يقتصر الاساس الانتخابي على المجلس الادنى بل يجب ان يشمل ذلك المجلس الاعلى ايضاً . وعلى كل فانه يرى ان يكون ثمة عدد محدود من اعضاء المجلس الاعلى يعينهم رئيس الدولة بقصد جمع الرجال ذوي الخبرة وتمثيل الجماعات العرقية والدينية .

(٢) لقد اقترح مجلس ليبيا الاستشاري طريقتين لتغيير الدستور : احداهما بالتعديل، والثانية اعادة النظر بعد مدة محددة . والتعديل يقتضي الحصول على اغلبية ثلثي الاصوات ، وهو الاجراء المتبع عادة في تغيير اكثر الدساتير . على ان بلت كان يشعر بأن الجمعية الوطنية الليبية قد ترى في اعادة النظر العامة اجراء صالحاً للاسباب التالية :

اولاً — لان الدستور ستقوم بوضعه هيئة معينة لا هيئة منتخبة .

ثانياً — لأن ليبيا التي لا خبرة سابقة لها في الحكومة الدستورية بالمعنى الحديث للكلمة ، قد ترغب في ان تفسح لنفسها الفرصة ، بعد عدد محدد من السنين ، لتلقي نظرة على تجاربها الحديثة وتقرر باجراء ديمقراطي هل تحتاج الدولة الى تبديل في بنائها .

(٣) اقترح ان يؤخذ بمبدأ مسؤولية الوزراء السياسية امام البرلمان . وقد حذر بلت من ان تطبيق هذا المبدأ بشدة قد يؤدي الى عدم الاستقرار . ومن ثم فقد ارتأى اللجوء الى صيغة تتضمن المسؤولية الوزارية مع « ضبط النفس الحكيم » دفعاً لعدم الاستقرار في الحكم ، محدداً مسؤولية الوزارة امام المجلس الادنى فقط .

(٤) كان قد تقدم باقتراح في بيانه امام الجمعية العامة للامم المتحدة

(في ١٦ تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٥٠) ، وفي طلبـه النصح من مجلس ليبيا (٢٣ كانون الثاني – يناير – ١٩٥١) ، بان يكون المجلس الادنى وحده مسؤولا عن الموازنة . على ان مباحثات مجلس ليبيا اظهرت ان موافقة المجلس الاعلى يجب ان تظل قضية مفتوحـة ، مع ان جميع التشريعات المالية يجب ان تعرض على المجلس الادنى اولا . وجاء في ختام رسالة بلت « يرى مندوب الامم المتحدة انه ، من حيث المبدأ ، يجب ان يكون للمجلس الادنى القول الفصل في الشؤون المالية ، ومع ذلك فان قضية اختصاص المجلس الاعلى في مثل هذه الامور يجب ان تراعى ، لان الجمعية الوطنية قررت في ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ ان ليبيا ستكون دولة اتحادية » .

الادارة الموقتة

قبل تأليف حكومة ليبية وطنية كان من الضروري ان تتخذ عـدة خطوات اولية لنقل ادارة الولاية من السيطرة الاجنبية الى اشراف اهـل البلاد . وكان قد سمح بقيام ادارة عربية في برقة في حزيران (يونيو) ١٩٤٩ ، فأتاحت لهذه الولاية حكماً ذاتياً [٣١] ، ولكن مثل هـذه المؤسسات لم يكن من الممكن ان تقوم في منطقة طرابلس ولا في فزان تحت الحكم العسكري الاجنبي . ولم يسمح في منطقة طرابلس ايام الادارة البريطانية الا للمجالس البلدية بالنمو ، ولم تمنح هذه المجالس الا القدر القليل من الحكم الذاتي وذلك بعد سنة ١٩٤٨ [٣٢] . اما في فزان فقد ادارت فرنسة البلاد تحت ادارة عسكرية فرنسية حتى سنة ١٩٥٠ ، حين انتخب مجلس تمثيلي احمد سيف النصر رئيساً للمنطقة ، لكن الادارة ظلت في ايد فرنسية .

لما اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قراراً بمنح ليبيا استقلالها (٢١ تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٤٩) اوضح الامير ادريس لبشير السعداوي

حاجة منطقة طرابلس لاقامة نظام حكم ذاتي عربي الطراز فيها . ويبدو ان السعداوي اتفق مع الامير (٢ شباط – فبراير – ١٩٥٠) ووعـد ببحث الخطة مـع زعماء طرابلس السياسيين [٣٣] . وعلى كل فقد بدل السعداوي رأيه بعد وصوله الى طرابلس في ٧ شباط (فبراير) . اذ ان الزعماء الطرابلسيين الذين بلغهم ان الزعماء البرقاويين قدموا عريضة الى بلت يطلبون فيها ان يكون نظام الحكومة الليبية اتحادياً [٣٤] ، حذروا السعداوي من ان اقامة نظام حكم طرابلسي منفصل يصبح اعترافاً مسبقاً ، من قبل منطقة طرابلس ، بالنظام الاتحادي . ومن ثم فانه لما التأم المؤتمر الوطني الطرابلسي في تاجوراء في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٥٠ واتخذ عدداً من القرارات ، بما في ذلك وضع مقررات الامم المتحدة موضع التنفيذ ، لم يشر الى انشاء حكومة طرابلسية [٣٥] . وفي الوقت نفسه شغل الجمهور ، فيما تبقى من السنة ، بالجدل حول شرعية الجمعية التأسيسية الوطنية وشكل الحكومة الاتحادي ، وادركت العناصر المحافظة ان النظـام الاتحادي فقط هو الذي يضمن وحدة البلاد ، مع ان المتطرفين استمروا يتهمون هـذا النظام بأنه يتناقض مع المصالح القومية [٣٦] . ولذلك اتضح ، حين اجتمعت الجمعية الوطنية الليبية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ ، انه من الضروري اتخاذ خطوات لضم الولايات الثلاث قبل تشكيل حكومـة وطنية موقتة .

وقد قامت الجمعية الوطنية بنفسها باتخاذ الخطوات الاولى لتأسيس نظامين منفصلين في كـل من منطقـة طرابلس وفزان . ففي ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥١ اتخذت الجمعية الوطنية قراراً تقدمت بموجبه الى الملك المقبـل ، الذي كان قد نودي به في ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ ملكاً على ليبيا ، داعية اياه الى اختيار اعضاء الحكومة المحلية في منطقة طرابلس وفي فزان ، وان يطلب من الدولتين المشرفتين على الادارة ان تمكن لهاتين الحكومتين من مزاولة عملهما على اعتبار ان ذلك خطوة اولية

في سبيل انشاء حكومة ليبيا الاتحادية . وقد انشئت الحكومتان المحليتان في آذار (مارس) ١٩٥١ تحت اشراف مجلسين لهما صفة الوصاية ، الى ان يتم تكييف هذين النظامين نهائياً متى عمل بالدستور الليبي [٣٧] .

على انه ثبت ان انشاء حكومة موقتة لليبيا كان اكثر تعقداً مما تصوره الناس . وقد بحث ادريان بلت القضية مع الملك المقبل والحكومات المختلفة في الولايات والسعداوي وسواه من الزعماء ذوي النفوذ . وتم الاتفاق على ان الجمعية العامة للامم المتحدة وضعت السلطة كلها في هذه القضية في ايدي الجمعية الوطنية الليبية لان الملك لم يكن قد تولى سلطاته الدستورية بعد . وعلى كل فانه لما بحثت الجمعية الوطنية القضية (١٧ — ٢٤ آذار — مارس) قررت ان تختار لجنة (مكونة من ثلاثة اعضاء من كل ولاية ويرئسها رئيس الجمعية) لتذهب الى بنغازي لتبحث مع الملك المقبل انشاء حكومة موقتة قبل اول نيسان (ابريل) ١٩٥١.

وبعد ان استشار الملك المقبل زعماء الاحزاب السياسية والشخصيات صاحبة النفوذ حول تأليف الحكومة الموقتة ، بعث برأيه الى اللجنة . وهكذا ما ان عادت اللجنة الى طرابلس حتى اجتمعت الجمعية الوطنية في ٢٩ آذار (مارس) واتخذت قراراً متضمناً اسماء اعضاء الحكومة الاتحادية الموقتة . ونص القرار هو كما يلي :

تقرر الجمعية الوطنية

(١) ان تؤسس اعتباراً من هذا اليوم (٢٩ آذار — مارس ١٩٥١) الحكومة الاتحادية الموقتة ، التي يترتب عليها ان تقوم بما يلي :

(أ) ان تقوم بالاتصالات مع مندوب الامم المتحدة من اجل تهيئة الخطة ، التي تنقل بموجبها السلطات من الدولتين المشرفتين على الادارة الى الحكومة الموقتة عملاً باحكام قرار الجمعية العامة

للامم المتحدة الصادر في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ .

(ب) ان تنقل السلطات تدريجياً من الدولتين المشرفتين على الادارة بطريقة تضمن انتقال جميع السلطات من الادارات القائمة قبل ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ، عملاً بالقرار الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠، على شرط ان يكون تمرس الحكومة الموقتة بالسلطات متفقاً مع احكام الدستور ، وخاصة فيما يتعلق بتوزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ، عندما تكون القضية قد انتهى تحديدها في الجمعية الوطنية .

(٢) ان يعين الاشخاص التالية اسماؤهم ، والذين ابـدوا موافقتهم على ذلك ، في المناصب الحكومية المبينة ادناه :

السيد محمود المنتصر – رئيس الوزارة ، ووزير العدل ، ووزير التربية

السيد علي الجربي وزير الخارجية ، ووزير الصحة

السيد عمر شنيب وزير الدفاع

السيد منصور قدارة وزير المالية

السيد ابرهيم بن شعبان وزير المواصلات

السيد محمد بن عثمان وزير دولة

(٣) يقوم فضيلة رئيس الجمعية الوطنية بتبليغ هذا القرار الى السلطات المعنية بالامر [٣٨] .

كانت مهمة الحكومة المحلية ان تخطط وتنسق عمل الادارات المختلفة وان تتعاون مع لجنة تنسيق انشئت لتعد مخططات الادارة والموازنة لنقـل السلطات من الهيئات المشرفة على الادارة الى الحكومة الليبية .

الجمعية الوطنية التأسيسية

كان تشكيل جمعية من اجل وضع دستور لدولة ليبيا الحديثة النشأة موضع جدل شديد في الدوائر الوطنية والدولية . وحري بالتذكر ان مجلس ليبيا الاستشاري كان قد بحث الاسلوب الذي سيتبع في تشكيل الجمعية الوطنية ، وان تبني مبدأ تعيين الاعضاء الطرابلسيين ، بدل انتخابهم ، قد تم بناء على توصية زعماء الاحزاب السياسية ، بما في ذلك حزب المؤتمر الوطني . فقد قنع حزب المؤتمر الوطني ، الذي كان يتزعمه بشير السعداوي، بأن ينال تعيين ممثلي منطقة طرابلس للجمعية الوطنية الموافقة المسبقة لحزب المؤتمر الوطني ، ما دام اربعة اعضاء من اصل الاعضاء الطرابلسيين السبعة للجنة الواحد والعشرين كانوا من هذا الحزب . ولكن حين قدم مفتي منطقة طرابلس جدولا باسماء الممثلين الى لجنة الواحد والعشرين ولم يلق ذلك الجدول موافقة حزب المؤتمر الوطني ، اصبحت الجمعية الوطنية موضع استنكار على اعتبار انه قد عينت ولم تنتخب . وكما يذكر القراء فان مندوبي مصر والباكستان كانا قد تساءلا عن شرعية الجمعية الوطنية في احد اجتماعات لجنة الواحد والعشرين [٣٩]. واثار حزب المؤتمر الوطني الجمهور الى التظاهر ضد عمل اللجنة الذي اتهم بانه عمل غير مشروع وهو موافقتها على اعضاء الجمعية الوطنية [٤٠] .

ووصل الامر برئيس حزب المؤتمر الوطني ان استنجد بالامم المتحدة وجامعة الدول العربية وانكر على الجمعية الوطنية اختصاصها في وضع دستور لليبيا . واصبح عدم الاختصاص الذي اتهمت به الجمعية الوطنية هو الموضوع الرئيسي لحملة قام بها المؤتمر الوطني في ربيع سنة ١٩٥١ وصيفها . وقد ادلى السعداوي بتصريحات فيها بعض الاندفاع ، قال فيها ان قضية الاستقلال الليبي بكاملها يجب ان يعاد النظر فيها في الجمعية العامة للامم المتحدة « كي يمكن اتخاذ قرار جديد يتفق مع رغبات سكان ليبيا »[٤١].

ولم يكن عبد الرحمن عزام ، الامين العام لجامعة الدول العربية ،

اقل عنفاً من السعداوي في نقده لشرعية الجمعية الوطنية . ولما كان حزب المؤتمر الوطني ، وهو الذي يمثل العناصر الليبية الموالية لمصر ، قد خسر نفوذه في الجمعية الوطنية ، فقد تقدم عزام الى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مقترحاً عليها ان ترفض الاعتراف بالدولة الليبية الحديثة[٤٢]. وقد قال عزام ، في مقابلة مع محرر الصحيفة الايطالية « تمبو » :

ان دستور الدولة الحديثة ليبيا يجب ان تعلنه جمعية منتخبة انتخاباً حراً يتمثل فيه الشعب الليبي بنسبة عدد السكان . والا تكون الدولة الحديثة قد قامت على اسس كاذبة ، ونحن لا يسعنا الاعتراف بها . فالجمعية التأسيسية الوطنية الليبية تمثل جمعية افراد خصوصيين ، بسبب الاسلوب الذي اتبع في تأليفها ، بدون ترشيح عام وبدون تمثيل للجهات المختلفة ، والذي لا يتناسب قط مع عدد السكان . فنحن لا نستطيع الاعتراف بها هيئة ممثلة للشعب الليبي ، كما اننا لن نستطيع الاعتراف بشرعية مقرراتها . انها جمعية غير شرعية ، وقد اخبرت واشنطن — وزارة الخارجية الامريكية — بان جامعة الدول العربية لن تتحمل دولة قامت على اسس غير مشروعة في وسطها [٤٣] .

وقد اثار تصريح عزام كثيراً من النقد الحاد خاصة في برقة وفزان . وبما ان تصريحه ظهر في صحيفة ايطالية فقد بدا كأن عزام كان يحاول التقرب الى ايطالية ضد المصالح الليبية [٤٤] . وقد اتخذ مجلس جامعة الدول العربية (١٧ آذار — مارس — ١٩٥١) ، بناء على توصية اللجنة السياسية ، قراراً يدعو الدول العربية الى عدم الاعتراف بالحكم الدستوري الذي انشأته الجمعية الوطنية [٤٥] . ولم تقتصر خيبة الامل من هذا الموقف على الزعماء البرقاويين والفزانيين فحسب ، بل اصابت ايضاً العناصر الطرابلسية المحافظة ، اذ اعتبرت التوصية محاولة لتعطيل تطور ليبيا الدستوري . ومن ثم فقد قررت الجمعية الوطنية بتاريخ ١٧ كانون الثاني (يناير)

١٩٥١ ان ترسل وفداً برئاسة رئيس الجمعية الوطنية ليشرح وجهة النظر الليبية لجامعة الدول العربيـــة . وقد قضى الوفد المدة الواقعة بين ٢٢ كانون الثاني (يناير) و ٨ شباط (فبراير) في القاهرة ، فاحتج عـــلى نشر تصريح عزام في الصحف ، وشرح لمحمد صلاح الدين ، وزير الخارجية المصرية ، وللوفود العربية حالة الوضع الداخلي في ليبيا . اظهر صلاح الدين استعداده لقبول شرعية الجمعية الوطنية ، لكنه اصر عـــلى الرأي الذي تقـــدم به ادريان بلت وهو ان الدستور يجب ان يقره برلمان ليبي منتخب . وقد ايدت وفود عربية اخرى ، وخاصة الوفدين العراقي واللبناني ، الرأي الليبي ، واحتجت بأن المشكلة الدستورية الليبية هي مسألة داخلية لا حق لجـــامعة الدول العربية ان تتدخل بها (٤٦) . وقد اوضح الوفد الليبي وجهة النظر الليبية ايضاً للصحافة المصرية ، التي كانت تعرف فقط وجهة نظر الامانة العامة لجامعة الدول العربية وحزب المؤتمر الوطني الليبي (٤٧) . ويبدو ان هذا كله حمل مجلس الجامعة على التوقف عن القيام باي عمل آخر ، وان كان عزام قد استمر في الادلاء بالتصريحات المجافية للجمعية الوطنية .

اصبحت قضية شرعية الجمعية الوطنية ، موضوع البحث والمناقشة بين المواطنين ، فاشار المعترضون عليها الى ان تعيينها على يد لجنة الواحد والعشرين على اساس التساوي في التمثيل بين الولايات الثلاث لا ينطبق على قراري الجمعية العامة للامم المتحدة (٢١ تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٤٩ ، و ١٧ تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٥١) . اذ اشترط فيهما ان الجمعية الوطنية يجب ان « تكون صحيحة التكوين والتمثيـــل » (٤٨) . وقال هؤلاء المعترضون ايضاً ان ادريان بلت نفسه قـــد شك في « السلطة الادبية والسياسية للجمعية الوطنية » التي تمكنها من وضع دستور نهائي لليبيا ، مع ان بلت نفسه لم ير ان يبدل قرار لجنة الواحد والعشرين في تعيين اعضاء الجمعية الوطنية واوصى بقبول مبدأ التساوي في التمثيل على انه السبيل

الوحيد لربط الولايات الثلاث معاً . وفي اثناء مناقشة الجمعية الوطنية لقضية الشرعية اعلنت ان عضوي المجلس الاستشاري (الممثلين المصري والباكستاني) ، اللذين كانا قد عارضا مبدأ التعيين ، قد وافقا عليه في مراسلة لهما مع امير برقة (٤٩) . ولم يكن مبدأ التعيين ، في منطقة طرابلس ، يتنافى مع هيئة « صحيحة التكوين والتمثيل » ، لان جميع الزعماء البارزين والاعيان في منطقة طرابلس كانوا قد استشيروا حول جدول المرشحين قبل تقديمه الى ادريان بلت ، وقد قدمه هو بدوره الى لجنة الواحد والعشرين للتعيين . ولا نحتاج الى القول ان قرار الجمعية العامة لم ينص على ان التمثيل يجب ان يكون على اساس الانتخاب العام ، ومبدأ التمثيل النسبي الذي اقترحه حزب المؤتمر ، والذي كان من الممكن تبنيه لو ان الولايات الثلاث قبلت ان تنضم على اساس الوحدة ، اصبح الآن غير ذي موضوع . فقد قبلت برقة وفزان الانضمام الى الاتحاد على اساس التساوي في التمثيل، ولولا ذلك لاستحال تنظيم جمعية وطنية .

بعد ان اعلنت الجمعية الوطنية نفسها ذات اختصاص لوضع دستور للبلاد وايدها في ذلك مندوب [الامم المتحدة] واغلبية لجنة الواحد والعشرين ، انصرفت الى القيام بمهمتها تملأها الثقة بالنفس . واخذ صوت المعارضة يخفت تدريجياً ، كما تناقص عنف الصحف وتقدم المعتدلون الى الصفوف الاولى (٥٠) .

تبني النظام الاتحادي
والمناداة بامير برقة ملكاً على ليبيا

قبل ان تشرع الجمعية الوطنية في اتخاذ الخطوات الضرورية لوضع مشروع الدستور بدأت بسن قانونين اساسيين لانهما اعتبرا ضروريين لتقرير مستقبل دولة ليبيا . اما اولهما فقد نص على ان تكون ليبيا دولة اتحادية ، وقد ايده ممثلو برقة وفزان وقبله الممثلون الطرابلسيون على

مضض على امل ان يكون هذا النظام خطوة في سبيل اتحاد اقرب الى الكمال.

اتاح اختيار النظام الاتحادي . وهو الذي كان قد قاومه ممثلا مصر والباكستان ، للمؤتمر الوطني فرصة جديدة لمهاجمة الجمعية الوطنية ووصمها بعدم الشرعية . وقد هاجم المتطرفون النظام الاتحادي على اساس انه مشروع خططه الاستعماريون لتقسيم ليبيا الى ثلاث دول .

منذ ان عقدت الجمعية الوطنية اجتماعها الاول عنيت الصحف بمناقشة موضوع الاتحاد وبيان مضاره وفوائده بالنسبة للبلاد . وقد اوضح الزعماء البرقاويون والفزانيون موقفهم بشكل لا يتطرق اليه شك في انهم ما كانوا ليقبلوا اي شكل من اشكال الوحدة الا على اساس الاتحاد مع التساوي في التمثيل ، لانهم كانوا يخشون احتمال ان تؤدي الوحدة الى سيطرة الطرابلسيين على البرقاويين والفزانيين (٥١) . ولعل الاتحاد هو انسب الانظمة لبلد مثل ليبيا تتسع رقعته وتمتد مفازاته . وقد مالت جماعة عمر المختار الى الاعتدال ، وكان موقفها رد فعل لتحريض السعداوي على الاتحاد ، وبعد ان كانت تدعو الى الوحدة سلمت بإن ثمة احوالاً « فرضت ان يكون شكل الحكومة في الدولة الليبية اتحادياً » وان « الاتحاد ليس مخالفاً لمبدأ الدولة الواحدة » (٥٢) . وكان رأي محبذي الوحدة ان بلداً سكانه قليلون مثل ليبيا لا يمكنه ان يبذر موارده على نظام معقد من الحكم ، مع التسليم بانه من المستحسن ان يكون النظام لا مركزياً . واصر المتطرفون على رمي النظام بانه وسيلة تلجأ اليها بريطانية وفرنسة لاستمرار نفوذهما في برقة وفزان ، ولذلك نظموا تظاهرات في مدينة طرابلس (٥٣) . وبلغ بهم الامر ان قالوا انه [الاتحاد] مخالف لاحكام الاسلام ، وانه لم تطبقه اية دولة من الدول العربية (٥٤) على ان مثل هذه الحجة لم يكن من العسير الرد عليها ، فان نوعاً من الاتحاد قد قام في صدر الاسلام ، كما ان سورية اخذت بالاتحاد في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين (٥٥) .

وكانت المناقشة التي قامت داخل الجمعية العامة اهدأ . فقد قيل ان النظام الاتحادي هو الخطوة العملية الوحيدة التي تتيح للولايات الثلاث الارتباط معاً بحيث تنتهي بالوحدة التامة ، ومثل على ذلك بالولايات المتحدة التي اختارت هذا الشكل من الحكومة لتحقيق الوحدة . اما وقد اقتنعت الجمعية الوطنية بان الاتحاد انما هو مرحلة انتقالية ، فقد قبلته بدون اية ضجة (٥٦) .

وإذ تم الاتفاق على الاتحاد فإن القانون الذي نص على ان تكون الحكومة ملكية ، وان يعرض عرش ليبيا على امير برقة ادريس ، لم يحتج الى كثير من الوقت فقد اقر هذا القانون بالاجماع ، في ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ ، وسط الهتاف والتهليل . وتقرر ان يبعث برسالة الى الامير لتبليغه القرار الذي اتخذته الجمعية الوطنية ؛ وان الجمعية تعتبره ، منذ ذلك اليوم ، ملك ليبيا . وقد شكر الامير الجمعية [الوطنية] على تقديمها العرش اليه ، لكنه فضل تأجيل اعلان قبوله الى ان يوضع الدستور ، الذي يتيح له ان يمارس صلاحياته . ومن ثم فقد أصبح لقبه الملك المقبل . وفي ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ قررت الجمعية الوطنية ان تعين وفداً يذهب الى بنغازي ليقدم نيابة عن الجمعية نص قرارها التاريخي . وابدى الجميع رغبتهم في ان يكون لهم شرف تقديم هذه الوثيقة التاريخية للملك ، ولذلك فقد تألف الوفد من الجمعية الوطنية بكاملها . فانتقلت الى بنغازي وقدمت قرارها يوم ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ بحضور الساقزلي ، رئيس وزراء برقة ، وبشير السعداوي ، زعيم حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي ، وغيرهما من الاعيان (٥٧) . وشكر الامير الوفد بخطاب قصير ، لكن عبد العزيز الزقلعي ، وهو احد الاعضاء الطرابلسيين ، القى بياناً ، ردد فيه تحفظه الذي ابداه في اجتماعات الجمعية الوطنية ، فقال انه يشارك في شرف اعلان الامير ملكاً على ليبيا ، لكنه لا يزال يحبذ شكل الحكومة الوحدوية لا

الاتحاد . واجاب الملك بان الوحدة التامة هي الهدف النهائي للجميع . واذ شعر الزقلعي بانه اتم مهمته باعلان الملكية ، فانه تقدم باستقالته ، لانه ، كما قال للمؤلف ، لم يرغب في الاسهـام بوضع دستور اساسه الفكرة الاتحـادية [٥٨] .

وضع الدستور

بعد ان تم للجمعية الوطنية اعـلان النظامين الملكي والاتحادي (٢ كانون الاول – ديسمبر – ١٩٥٠) عينت في الاجتماع التالي (٤ كانون الاول – ديسمبر) لجنة سميت لجنة الدستور مكونـة من ١٨ عضواً لاعداد مشروع الدستور [٥٩] . ورغبة منها في الاسراع في العمل فقـد الفت اللجنة لجـنة فرعية من ستة اعضاء [٦٠] . باسم جماعة العمل ، لوضع اجزاء مختلفة من الدستور وتقديمها الى اللجنة [٦١] .

وقد نقل ادريان بلت ، من اول الامر ، الى الجمعية الوطنية الرأي الذي تقدم به المجلس الاستشاري للامم المتحدة [٦٢] ، ووضع تحت تصرف الجمعية جميع انواع المساعدة القانونية والفنية التي كان باستطاعته ان يزودها بها . وفضلا عن ذلك فقد مكن للجنة الافادة من مستشاره القانوني الذي قدم لها ولجماعة العمل المساعدة التي طلبت منه [٦٣] .

وفي ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ عقدت اللجنة اجتماعها الاول ، واجتمعت جماعة العمل ، وهي التي اعدت المشروع حقيقة ، لاول مرة في ١١ كانون الاول (ديسمبر) [٦٤] . وبدأت هذه الجماعة ، اول ما بدأت ، بدرس مسألة توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية . وقد ترجمت دساتير اثنتي عشرة دولة اتحادية ، ووزعت نسخها على اعضاء اللجنة ، بقصد تعريفهم بتكوين الدساتير الاتحادية . ولما تم لجماعة العمل قراءة نصوص هذه الدساتير ، انصرفت الى وضع المواد المتعلقة بتوزيع السلطات ، وذلك بمساعدة المستشار القضائي . واراد بعض

الاعضاء تحديد سلطات الحكومة الاتحادية وسلطات الحكومات المحلية ، واما ما تبقى فيكون من اختصاص الحكومة الاتحادية ، وارتأى آخرون وجوب تحديد سلطات الحكومة الاتحادية على ان يظل ما تبقى للولايات، وتغلب الرأي الثاني ولذلك قررت جماعة العمل مبدئياً ان يعهد الى الحكومة الاتحادية بكل الامور المتعلقة بالشؤون الخارجية والدفاع الوطني والمالية والمواصلات والعدل والتربية والصحة وعدد من الامور الاخرى الهامة ، التي تكون عادة من اختصاص الحكومة المركزية . وانتهى العمل في اعداد المشروع الخاص بتوزيع السلطات في ١٩ آذار (مارس) ١٩٥١ واحيل الى اللجنة لدرسه ، واقرته اللجنة في ١٧ ايار (مايو) ، محتفظة لنفسها برأيها في بعض الموضوعات المالية والاقتصادية الى ان تستطلع رأي خبراء الامم المتحدة .

واستمرت جماعة العمل بعد ذلك في اعداد الفقرات الخاصة بالحقوق الاساسية والحرية . وقد اعدت ميثاق حقوق على اساس ما ورد في دساتير مصر والعراق وسورية ولبنان والاردن واعلان حقوق الانسان .

وحددت صلاحيات الملك في جملتها على غرار عدد من الدساتير العربية ، وخاصة دستور العراق [٦٥] . وقد اشير بتأكيد خاص الى موافقة الملك على القوانين . والقانون الذي لا يحظى بتوقيع الملك ، يمكن اعادته الى البرلمان من اجل درسه من جديد . واعدت جماعة العمل المشروع الخاص بالوزارة ايضاً . واعرب بعض الاعضاء عن رأيهم في ان تكون الوزارة مسؤولة امام الملك ، وارتأى آخرون ان تكون المسؤولية للبرلمان . واخيراً جعلت الوزارة مسؤولة امام مجلس النواب ، واشترطت اغلبية الثلثين في حالة التصويت على لوم للحكومة .

وقد تباينت الآراء حول الطريقة التي يتم بها اختيار اعضاء البرلمان ، وخاصة اعضاء مجلس الشيوخ . فقد اصر البعض على ان يعينهم الملك .

وكان اساس هذه النظرة ان ليبيا ليست لها خبرة سابقة في القضايا الدستورية ، ولذلك فانه من الافضل لها ان يترك للملك حق تعيين الاشخاص الذين لا يتم انتخابهم لعضوية المجلس الادنى ، والذين قد يفيد البرلمان من وجودهم . وقد ترك تقرير هذه المسألة الى لجنة الدستور.

وقد اظهرت المناقشة حول قضية اختيار الاعضاء عدداً من وجهات النظر . فكان ثمة من يرى ان يترك الى المجالس التشريعية في الولايات اختيار الممثلين من بين اعضائها ، وقيل ان هذا البرلمان سيكون في الواقع ممثلا للولايات . وكان من رأي البعض الآخر ان تنتخب كل ولاية نوابها، على اساس قانون الانتخاب المعمول به فيها . ومعنى هذا وجود ثلاثة قوانين انتخابية مختلفة ، بدل قانون انتخاب اتحادي ، وان التمثيل في البرلمان تظل روحه روح الولاية ، واخيراً اقر حل وسط كان نصه : « يتألف مجلس النواب من اعضاء ينتخبون في الولايات بموجب ما ينص عليه قانون انتخاب اتحادي » (٦٦) .

وقد اخذت جماعة العمل ، على خلاف نصيحة بلت ، باسلوب متزمت لتعديل الدستور ، مجاراة لاكثر الدساتير الاتحادية . فقد كان بلت يرى ان ليبيا ليست لها خبرة سابقة بشؤون الدستور ، فانها قد ترى الحاجة ماسة الى اعادة النظر في دستورها بعد سنوات قليلة . ولذلك اقترح ان ينص في الدستور على طريقة لتعديله بعد عدد محدد من السنوات . وقد ترك اختيار العاصمة الى اللجنة ، بسبب خلاف اساسي حول القضية. وامكن الانتهاء من الفصل الخاص بالمالية بسرعة ، لان جماعة العمل قبلت رأي الخبراء ، الا فيما يتعلق بضريبة الدخل . فقد قررت الجماعة ان تترك حق التشريع لهذه القضية الى الحكومة الاتحادية ، وان تترك للادارة المحلية تطبيق القانون والتصرف بالدخل الحكومي المتجمع من هذه الضريبة . وقد تم ذلك واحيل الى اللجنة في ٢٣ آب (اغسطس)

واعد بلت ، بوصفه رئيساً للجنة التنسيق ، مشروعاً خاصاً بنقــل السلطات ، وقررت الجمعية الوطنية كيفية توزيــع السلطات بين الحكومة الاتحادية والادارات المحلية ، من حيث المبدأ . ولما اقرت جماعة العمل ولجنة الدستور توزيع السلطات في الشؤون المالية ، احيل الفصل المتعلق بتوزيع السلطات كله الى الجمعية الوطنية ، التي اقرته ، بدون تعديل ، في ١٨ آب (اغسطس) [٦٧] .

وقد عقدت جماعة العمل ستة وتسعين اجتماعاً ، وكانت ترسل الفصول التي تعدها ، فصلا فصلا ، الى لجنة الدستور لاقرارها . ولم تدخل اللجنة ، التي عقدت خمسة وعشرين اجتماعاً ، تعديلات هامة على المشروع الذي اعدته جماعة العمل .

والفقرات التي كانت موضع جدل اقرت اخيراً في الجمعية الوطنية . وبــدأت المناقشة في مشروع الدستور في ١٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٥١ ، وبعد ان قرأ سليمان الجربي ، امين سر الجمعية الوطنية ، الفصول الاربعة الاولى مر اسبوع دون الوصول الى اي قرار . وقرأ امين السر الفصول الاخرى في ١٧ ايلول (سبتمبر) ومع ذلك فلم يتخذ اي قرار ، وذلك بسبب الضغط المستمر الذي كانت تتعرض لــه الجمعية الوطنية من المعارضة في مدينة طرابلس ، وكاد ذلك ان يشل عملها شلا كاملا . ولذلك رؤي من المناسب ان تنقل الجمعية الى بنغازي – وهي اهدأ – لتمكين اعضائها من مناقشة مواد الدستور في جو اكثر حرية [٦٨] . وقد تلقى رئيس الجمعية التشريعية دعوة من الملك المقبل ، بتاريخ ١٧ ايلول (سبتمبر) ، الى ان يجتمع الاعضاء في بنغازي . وكان الملك المقبل قد قدمت له نسخة من مشروع الدستور ، وفي ٢٩ ايلول (سبتمبر) استأنفت الجمعية الوطنية عقد اجتماعاتها في بنغازي . وقد امكن الاهتداء الى اسس مشتركة ، بتأثير ادريان بلت ، الذي كان كثيراً ما يبحث النقاط المختلف عليها مع الاعضاء البارزين . وقد بحث الملك المقبل ، بصفة غير رسمية ، عدداً

من الامور التي اثارت الجدل ، وساعد كثيراً في الوصول الى اتفاق .

عادت الجمعية الوطنية الى مناقشة مشروع الدستور في ٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ ، وكانت قد اقرت الفصل المتعلق بتوزيع السلطات في ١٨ آب (اغسطس) ، ولكن عدداً من النقاط ، المتعلقة بالهجرة ، اعيدت المناقشة فيها ، لأن الاعضاء البرقاويين اقترحوا ان يكون القانون الاتحادي المقبل المتعلق بالمهاجرة الى اية ولاية ، خاضعاً في تنفيذه لموافقة مسبقة من الولاية المقصودة . وقد حلت المشكلة حين اتفق على اضافة مادة تسمى « شروط عامة » [٦٩] ، فكان ذلك مدعاة لرضى البرقاويين.

وقد كانت صلاحيات التاج القضية الاهم التي اثارت مناقشات حامية . فقد احتج الاعضاء البرقاويون لأن الملك منح صلاحيات قليلة جداً اختصرت بينما منح البرلمان صلاحيات اكثر مما يجب ، ولفتوا النظر الى ان ليبيا لم تجرب بعد شؤون السياسة ، وان منحها نظاماً ديمقراطياً كاملا ليس من المصلحة الوطنية في شيء . وخالف الاعضاء الطرابلسيون هذا الرأي ، الذي يعكس فلسفة سياسية لمجتمع ابوي ، واوضحوا انهم ، بدون مساس لشخص الملك الذي يكنون له كل احترام ، يرون ان الغاية التي رمى اليها قرار الامم المتحدة والروح التي حفزت اصدار القرار المذكور انما تتحققان عن طريق نظام ديمقراطي برلماني ، وان هذا يتفق مع مصالح البلاد [٧٠] . واذ تم للجمعية الوطنية الاتفاق على هذه القضية عامة ، فانها اقرت المواد الاثنتين والتسعين بتغيير بسيط فقط .

وكانت جماعة العمل ، في الوقت نفسه ، قد اعادت النظر ، بالتشاور مع بلت ، في المادة ٨٧ الخاصة بالمسؤولية الوزارية كما وردت في مشروع الدستور . وقد قدم مندوب الامم المتحدة التفسير التالي :

ان النص ، بدلا من ان يضمن الاستقرار الوزاري ، سيجعل حكومة الدولة الجديدة اقل استقراراً ، اذ ان الملك سيضطر الى

التدخل لحل النزاع الذي سينشأ حتماً بين مجلس النواب والحكومة كلما فقدت الحكومة ثقة الاغلبية في المجلس [٧١] .

وقبلت جماعة العمل ، بناء على توصية بلت ، ان تضع عبارة « اغلبية الثلثين » موضع عبارة « اغلبية اعضاء المجلس » . وفي الاجتماع الذي عقدته الجمعية الوطنية في ٣ تشرين الاول (اكتوبر) قررت قبول العبارة المعدلة ، وكان ذلك بناء على اقتراح خليل القلال [٧٢] . واقرت الجمعية العامة ، دون تأخير ، المواد الباقية ، باستثناء المواد المتعلقة بتوزيع حصص الايرادات الجمركية واختيار العاصمة والمواد الخاصة بالخلافة للعرش .

ودرست جماعة العمل ، بالتشاور مع بلت ، الفقرات المتعلقة بتوزيع الموارد المالية الاتحادية ، بما في ذلك الايرادات الجمركية ، التي كانت الجمعية الوطنية قد قبلتها من حيث المبدأ ، والتي كانت تنص على ان توضع الجمارك تحت اشراف الحكومة الاتحادية . وقد اقرت هذه الفقرة كما وردت في مشروع الدستور ، بالرغم من بعض الاعتراضات التي تقدم بها الاعضاء البرقاويون .

ومع وجود انقسام في الرأي حول اختيار العاصمة ، فقد حلت في النهاية . اذ وضع اقتراحان على بساط البحث : اولهما ان تكون طرابلس وبنغازي عاصمتين للدولة ، والثاني ان تكون طرابلس وحدها مقر الحكومة الاتحادية . وكان الاعضاء البرقاويون الى جانب الاقتراح الاول ، بينما ايد الاعضاء الطرابلسيون والفزانيون الاقتراح الثاني . وانتهت المناقشة بقبول الرأي الاول ، اذ تمت مشاورات غير رسمية حول الموضوع اشترك فيها الملك المقبل وبلت [٧٣] .

وفي ٧ تشرين الاول (اكتوبر) انتهت الجمعية الوطنية من اقرار المواد التي كانت بعد معلقة ، وهي الخاصة بالخلافة على العرش وتوزيع ايرادات الدولة والمهاجرة . وقبل ان تختم الجمعية المناقشة تقدم القلال

باقتراح لتعديل المادة ٦٧ المتعلقة بالموافقة على المعاهدات ، قائلا بان الملك لم يكن راغباً في تحمل المسؤولية الكاملة للموافقة على المعاهدات ، واقترح النص التالي : « للملك ان يعلن الحرب ويعقد الصلح والمعاهدات على ان يوافق عليها بعد ان يقرها البرلمان » .

وقد قبل الاقتراح بالهتاف باعتبار انه اكثر ديمقراطية من الفقرة التي كانت قد وضعت قبلاً .

ولما اتمت الجمعية الموافقة على جميع مواد الدستور مادة مادة ، صوتت بالاجماع على الدستور بكامله ، وعهدت الى الرئيس ونائبيه بالتوقيع عليه وابلاغه الى الملك ونشره في الجريدة الرسمية (٧٤) .

وحين كانت الجمعية الوطنية تقوم بالتصويت الاجماعي وكان احد الاعضاء على وشك الكلام ، قام الملك المقبل يصحبه رئيس الوزراء محمود المنتصر بزيارة الجمعية زيارة مفاجئة . وهنأ الملك الجمعية على اتمام الدستور ، معبراً في ذلك عن الموافقة عليه ، ورد عليه الرئيس بخطاب قصير (٧٥) .

خصص ما تبقى من دورة الجمعية الوطنية لاقرار قانون الانتخاب . وكان بعض الاعضاء يرون ان المسألة يمكن ان تترك كلها للحكومة الموقتة ، وذلك بسبب قصر الوقت ، لكن غيرهم ارتأى انه من واجب الجمعية الوطنية ان تضع قانون الانتخاب وتقره ، كي تضمن ان يكون متفقاً مع الدستور الموضوع حديثاً . واخيراً قبل الرأي الثاني على شريطة ان تعد الحكومة الموقتة مشروع القانون (٧٦) .

وتقدمت الحكومة الموقتة في ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ، بمشروع قانون الانتخاب الى الجمعية الوطنية ، فألفت الجمعية جماعة عمل لتدرس المشروع على ان تقدم تقريرها قبل اول تشرين الثاني (نوفمبر) . ولم تكن لجنة العمل تنوي ان تضع ، كما بينت لادريان بلت ، « قانوناً

يجاري في كماله القوانين المعمول بها في البلاد الاكثر تقدماً والاعرق في التجربة الديمقراطية » [٧٧] ، لانها لم تستطع ان تتجاهل ان ليبيا لم تكن لها تقاليد تتعلق بالانتخابات . واخذت اللجنة بعين الاعتبار بعض العادات المألوفة في البلاد ، وخاصة وجود الجماعات القبلية . وقد اجتمع بلت بجماعة العمل في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ولفت نظرها الى بعض النقص في التقرير ، مثل اعطائها مراقبي الانتخابات والمسجلين سلطة كبيرة ، والتمييز في عملية الانتخاب بين المناطق الحضرية والريفية . وقد اكدت جماعة العمل لبلت ان ملاحظاته ستلقى الاهتمام اللائق بها عند تقديم التقرير للجمعية الوطنية .

استغرقت الجمعية الوطنية سبعة اجتماعات ، من ١ الى ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١؛ في مناقشة مشروع قانون الانتخاب ، الذي كان في اساسه المشروع الذي تقدمت به الحكومة الموقتة . وعلى كل فقد ادخلت عليه بضعة تعديلات ، بنيت على اقتراحات بلت ، مثل انشاء لجان يكون من اختصاصها اتخاذ القرارات النهائية التي كانت اصلا في ايدي المراقبين [٧٨]. وكان ثمة تعديلات اخرى مبنية على قانون الانتخاب العراقي [٧٩] . لكن التمييز بين المناطق الحضرية والريفية ظل في القانون ، مع انه اثار كثيراً من الانتقاد فيما بعد . اما سلطة المراقب العام في ابطال الانتخاب فقد فسرتها الجمعية الوطنية بناء على توصية من جماعة العمل ، بان المقصود استعمال هذه السلطة فقط اثناء اجراء الانتخابات ، اما بعد الانتخابات فان المادة الثالثة من الدستور هي التي تطبق . وقد نص قانون الانتخاب على انه يمكن تقديم طعون في صحة الانتخابات الى مجلس النواب خلال عشرة ايام من بدء اجتماعات المجلس . وقد وافقت الجمعية [الوطنية] على قانون الانتخاب في اجتماعها الثالث والاربعين في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ [٨٠] . وقد اعتبرت الجمعية جلستها مفتوحة حتى اعلان الاستقلال ، ولكنها لم تعقد قط جلسة عمل في تلك الفترة [٨١] .

عندما يلقي المرء نظرة عامة على عمل الجمعية الوطنية يستطيع ان يرى فيه تجربة ناجحة ، إذ ان النتيجة كانت اعداد اطار دستوري للدولة الليبية الحديثة النشأة . لقد كادت وجهات النظر التي تقدمت بها الولايات الثلاث المكونة منها هذه الدولة الحديثة تتباين حول كل نقطة اساسية ، وكانت الجماعات المخالفة من الكثرة بحيث لم يكن الجو خالياً من التشويش والمنافسات الشخصية ، وكاد ذلك ان يعوق الجمعية الوطنية عن العمل . ولكن اعضاء الجمعية اظهروا الكثير من كبح جماح نفوسهم في المسائل التي كانت تثير الكثير من الشعور المؤلم : فلم يسجل احتجاج عضو على آخر ، ولم يكن ثمة اي تذمر من تطبيق النظام الداخلي [٨٢] . وقد ادار رئيس الجمعية الاجتماعات باسلوب عملي منظم . وتأثر الجميع بحنكته ومنزلته ، فكان بذلك عاملا في الاتجاه نحو الاعتدال ، إذ كان يوقف الجلسة بضع دقائق للراحة كلما شعر بان المناقشة تتجه نحو خصومة عنيفة او عاطفية مشبوبة ، يعمل خلالها على ازالة الخلافات الشخصية وتقريب وجهات النظر [٨٣] .

وكانت الجمعية على استعداد لسماع الانتقاد من الفئات المناوئة وقبول آراء الخبراء . وكثيراً ما كان الاعضاء ينقلون الى القاعة آراء النقاد المناوئة ، ويحاولون التأثير على الجمعية الوطنية خاصة فيما يتصل بالعلاقة بين السلطات الاتحادية وسلطات الولايات وتكوين البرلمان واختيار العاصمة . لكن الجمعية الوطنية اخذت بعين الاعتبار ايضاً آراء الخبراء ، وخاصة مقترحات مندوب الامم المتحدة وقبلت كثيراً منها بالرضى . وغالباً ما كان للملك المقبل ، مع انه آثر عدم التدخل في مناقشات الجمعية ، اثر في توجيه الامور توجيهاً معتدلا عند اشتداد الازمة .

وقد سجل ادريان بلت ، في تقريره الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، رضاه عن عمل الجمعية الوطنية واستعدادها لأن تتقبل نصحه ونصح

مجلس ليبيا [الاستشاري] . ولاحظ بلت ان الجمعية الوطنيــة سارت بموجب نصائحه « روحاً ان لم يكن نصاً » . واضــاف « ان الجمعية الوطنية لم تقبل رأيه في قضية واحدة هي قضية مراجعة الدستور ... اما فيما عدا ذلك ، وخــاصة فيما يتعلق بتكوين البرلمــان ، والمسؤولية الوزارية ، والاشراف على ايرادات الدولة ومصروفاتها ، فقــد قبلت الجمعية الوطنية توصيات المجلس ومندوب [الامم المتحدة] المقدمة لها في ١٣ آذار (مارس) ١٩٥١ » [٨٤] .

٧ الاداة الحكومية

كان اعلان الدستور تتويجاً لجهود الزعماء الليبيين لضم الشقيقات الثلاث معاً لتأليف دولة واحدة . وما الدستور سوى اداة تخضع لسنة التطور ، وهو ، في حالته الحاضرة ، لا يعدو ان يكون معلماً على الطريق المؤدي، في النهاية ، الى الوحدة الوطنية. ولا تقتصر دراسته على كشف عن الجهاد الطويل للتغلب على القوى المفرقة فحسب ، بل تشمل ايضاً الكشف عن ارادة الشعب الليبي وتصميمه على تحقيق وحدة اكمل .

الوثائق المتعلقة بالدستور

كان التفكير في حكومة دستورية لليبيا قد استقر في الذهن قبل ان تجتمع الجمعية الوطنية لوضع الدستور . فقرار الامم المتحدة (٢١ تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٤٩) الذي اقر الاساس القانوني لاقامة « دولة مستقلة ذات سيادة » ، اشترط وجود دستور يقوم بوضعه ممثلو الشعب الليبي من خلال اجتماعهم في جمعية وطنية . فلما اجتمعت الجمعية الوطنية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ صرح الاعضاء بان نظام الحكم في ليبيا سيكون ملكياً وسيكون شكله اتحادياً . وكان الامير ادريس ، الذي نادت به الجمعية الوطنية ملكاً (كانون الاول – ديسمبر – ١٩٥٠) ، قد اعلن دستوراً

لبرقة في تموز (يوليو) ١٩٤٩ ، ووعد الزعماء الطرابلسيين انه اذا ما تم اتحاد الولايتين الشقيقتين، فان شكل الحكومة سيكون دستورياً برلمانياً . ومن ثم فقد كان العمل الاساسي للجمعية الوطنية اذ كلفت بوضع دستور لليبيا هو القيام بصياغة التفاصيل اللازمة لشكل الحكومة الذي كان قد تم القبول به من حيث المبدأ في مناسبات سابقة . ولم تكن الجمعية الوطنية الهيئة الوحيدة التي اقامت هذا البناء الدستوري . ذلك بان شكل الحكومة الاتحادي، الذي يفرض وجود حكومة وطنية وحكومات للولايات ، يحتم على المجالس الوطنية او مجالس الولايات وضع وثائق دستورية اخرى . وليست هذه الوثائق المساعدة بأقل أهمية من الدستور العام او الاتحادي لدراسة بناء الحكومة وتوزيع السلطات .

فاذا قصد بدستور ليبيا جميع الوثائق المتعلقة باحداث السلطات وتوزيعها فهي اذن اكثر من مجرد الوثيقة التي اعلنتها الجمعية الوطنية في ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ . ففي الفترة القصيرة نسبياً التي مرت بين الموافقة على قرار الامم المتحدة (٢١ تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٤٩) واعلان الاستقلال (٢٤ كانون الاول – ديسمبر – ١٩٥١) مرت ليبيا ببضع مراحل قبل ان يتم لها اقامة البناء الدستوري . واذن ، فمن وجهة نظر التاريخ الدستوري ، فان الدستور الليبي يعتبر انه يشمل الوثائق التالية :

(١) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ كما فسر وتمت الموافقة عليه في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ .

(٢) القانونان الاساسيان الصادران في ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ واللذان وافقت عليهما الجمعية الوطنية ، والمتضمنان قبول الملكية والنظام الاتحادي لليبيا .

(٣) القانون الاساسي المؤرخ في ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ وقد اقرته الجمعية الوطنية المتضمن الموافقة على العلم الليبي (المؤلف من شريط أحمر وثان اسود وثالث اخضر، يتوسطها نجم ابيض وهلال).

(٤) القوانين الانتقالية التي اقرتها الجمعية الوطنية والمتضمنة تأليف حكومة وطنية موقتة ومجلس وصاية في منطقة طرابلس وحكومة محلية في فزان.

(٥) «الدستور الليبي» الذي اقرته الجمعية الوطنية في ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١.

(٦) القوانين النظامية الثلاثة للولايات التي اقرتهـــا المجالس التشريعية الثلاثة في الولايات.

(٧) الانظمة والتقاليد الدستورية التي جاءت نتيجة التمرس بالعمل والتي اصبحت اساسية لقيام الاعمال الحكومية.

ليست هذه الوثائق قوانين او شرائع عادية، انها قوانين «اساسية»، اذ لا يمكن لاية هيئة تشريعية ان تبدلها او تلغيها بالسبل التشريعية العادية. ولا يمكن ان تستبدل بها شرائع اخرى، بل، على العكس، ان اصدار هذه الشرائع الاخرى يجب ان يتم بطريقة تتفق مع تلك القوانين. وعلى كل فبعض هذه الوثائق ليس لها اليوم سوى أهمية تاريخية، إذ ان متضمناتها اما استنفدت اغراضها واما استبدل بها غيرها بعد ان تم لليبيا استقلالها. فقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ و ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ ينطبق عليها مثل هذا القول. والقوانين الاساسية بتاريخ ٢ و ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ استعيض عنها بالمواد ١ و ٢ و ٧ من دستور ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١. والقوانين الانتقالية التي اقرتها الجمعية الوطنية، باستثناء قانون الانتخاب المؤرخ في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ قد استنفدت اغراضها بمجرد ان تم تأليف الحكومة الوطنية وحكومات الولايات. ومن الجدير بالملاحظة ايضاً ان

دستور ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ يحتوي على عدد من المواد الانتقالية والموقتة التي لم تعد ذات قيمة، لأن العمل الذي وضعت من اجله كان بطبيعته موقتاً.

وقوانين الدستور الليبي العام ودساتير الولايات يمكن ان تصنف ضمن «الدساتير المكتوبة». فكل المواد المتضمنة في الدستور العام ودساتير الولايات «مكتوبة» بمعنى انها اقرت واعلنت في وقت معين محدد، لاكما هي الحال في الدستور البريطاني. والوثيقة المعروفة بدستور ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ هي اهم الوثائق الدستورية لانها تتضمن المبادىء الدستورية العامة التي تنطبق على البلاد باكملها، بينما نجد ان كل وثيقة من وثائق دساتير الولايات الثلاث تنطبق على واحدة من الولايات الثلاث فقط.

وجميع الوثائق الدستورية الليبية تقع في عداد «الدساتير الصلبة»، بالمقارنة مع «الدساتير المرنة»، لأن موادها لا يمكن تعديلها الا بطريقة خاصة. يقول دايسي «ان الدستور المرن هو الدستور الذي تستطيع بموجبه هيئة واحدة وبدون ان تتغير تبديل اي قانون مهما يكن نوعه تبديلا شرعياً، اما الدستور الصلب فهو الذي يحول، على العموم، دون تبديل بعض القوانين المعينة بالطريقة نفسها التي يتم بها تبديل القوانين العادية»[١]. وصلابة الدستور الليبي، مثله في ذلك مثل بقية الدساتير الصلبة، مسبب، من ناحية، عن اشتراط اغلبية الثلثين للتعديل، ومن الناحية الاخرى، عن ضرورة موافقة المجالس التشريعية في الولايات على مثل هذا التعديل.

وفي الدستور الليبي مادة واحدة تعتبر صلبة غاية الصلابة، اذ لا يجوز احداث اي تغيير في مضمونها، ونصها:

لا يجوز اقتراح تنقيح الاحكام الخاصة بشكل الحكم الملكي وبنظام وراثة العرش وبالحكم النيابي وبمبادىء الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور (المادة ١٩٧).

وبينما المقصود من هذه المادة التأكد من استمرار شكل الحكومة الملكي والديمقراطي ، نجد ان نصها يجرد البرلمان من حقه في تعديل الدستور . ويبدو ان مثل هذه الفقرة لا يمكن ان تحول دون البرلمان واستعمال حقه بموجب المادتين ١٩٨ و ١٩٩ في حذف المادة ١٩٧ بكاملها – على نحو ما لاحظ بارتلمي في مثل هذه الحالة في دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة .

ويترتب على وجود دستور « صلب » ان القوانين البلدية (الداخلية) في البلاد يجب ان تقسم ، على نحو ما هي عليه الحال في الولايات المتحدة ، الى قوانين عادية وقوانين دستورية ، والقوانين الدستورية هي المتغلبة ويجب ان تتفق بقية القوانين معها . ولفظ « دستوري » يستعمل عادة في البلاد ذات الدساتير الصلبة بمعنى ان اي قانون يجب ان يتفق مع احكام الدستور ، وتعبير « لا دستوري » يعني ان القانون متعارض معها . والبلاد ذات الدساتير الصلبة تقرر فيما اذا كانت القوانين دستورية ام غير دستورية عن طريق محاكم خاصة . والمحكمة العليا في ليبيا ، مثل المحكمة العليا في الولايات المتحدة ، تقوم بهذه المهمة [٢] .

ثمة ثلاث خطوات معتمدة لتعديل الدستور الاتحادي :

(١) يصدر كل من المجلسين (بالاغلبية المطلقة للاعضاء جميعاً) قراراً بضرورة التعديل وبتحديد موضوعه .

(٢) لا تصح المناقشة او الاقتراع في كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا الاعضاء . ويشترط لصحة القرارات ان تصدر باغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين في كل من المجلسين ، وان يصدق عليها الملك .

(٣) والاحكام المتعلقة بشكل الحكم الاتحادي لا يمكن ان تعدل الا اذا اقرتها جميع المجالس التشريعية في الولايات ، واتخذت الخطوات الخاصة بالاحكام الاخرى ، قبل ان ترفع الى الملك لتقترن بموافقته .

جرى تعديلان للدستور يتعلقان في تحويل النظام الاتحادي (الفدرالي) الى وحدة كاملة. الاول في ٧ كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٦٢، والثاني في ٢٥ نيسان (ابريل) سنة ١٩٦٣. وقد تناول التعديل الاول المواد ٣٦، ١٧٣، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٤ من الدستور. ففي المادة ٣٦ تحددت السلطات المتعلقة بالاتحاد الليبي بصورة واضحة ونقلت اليها بعض سلطات الولايات وتركت بقية السلطات الى الولايات. وبذلك اصبح للحكومة الاتحادية سلطات واسعة. والمادتان ١٧٢، ١٧٣ تناولتا توضيح الضرائب العائدة الى الحكومة الاتحادية. والمواد ١٧٩، ١٨٢، ١٨٤ جعلت الوالي حاكماً يرأس مجلس الولاية ومسؤولاً الى المجلس التشريعي للولاية. والغيت المواد ٣٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٥ من الدستور.

اما التعديل الثاني (٢٥ نيسان ١٩٦٣) فقد تناول الغاء النظام الاتحادي الغاء تاماً وتحويله الى وحدة كاملة فأصبحت الدولة الليبية دولة موحدة بعد ان كانت دولة اتحادية (فدرالية). وقد شمل هذا التعديل المواد ٢، ٣، ٤، ٢٦، ٤٠، ٤٤، ٤٥، ٦٨، ٧١، ٧٩، ٨٤، ٨٥، ٩٠، ٩٤، ٩٦، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٧، ١٠٩، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٠، ١٧٢، ١٩٨، ٢٠٠ واستعيض عنها بمواد توضح خصائص الدولة الليبية الموحدة، كما هو مبيّن في نص الدستور المعدل في ملحق هذا الكتاب، والغيت المواد ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٩٥، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٩٩ من الدستور التي كانت تبحث في سلطات الاتحاد ففقدت فائدتها. كما الغيت كافة الكلمات التي تدل على الاتحاد الواردة في الدستور. ويلاحظ ان ثمة مادتين من مواد الدستور المعدل تجب الاشارة اليهما وقد اقتبست ليبيا الاولى منهما (وهي المادة ٣) من واقع البلاد الجغرافي في افريقيا واتصالها الثقافي والتاريخي بالبلاد العربية الاخرى، وهي تنص على ان «المملكة الليبية جزء من الوطن العربي وقسم من القارة الافريقية». اما المادة الثانية (وهي المادة ٤٠) فقد جمعت بين النظرية الاسلامية للسيادة والنظرية الحديثة فاعتبرت السيادة اصلاً لله ولكنها اودعت الى الامة لممارستها فاصبحت

مصدر السلطات . والمادة تنص على ما يلي : « السيادة لله وهي بارادته تعالى وديعة للامة ، والامة مصدر السلطات » .

وقد ترك الدستور للبرلمان ان يشرع قانوناً يحدد فيه السلطات الادارية التي يمارسها الموظفون الاداريون في الاقاليم وهذا القانون يعين مدى المركزية في الادارة الجديدة .

والقاعدة المتبعة في تعديل اي دستور من دساتير الولايات الثلاث هو ان تقر التعديل اغلبية ثلثي جميع الاعضاء في المجلس التشريعي . والقانونان الاساسيان لمنطقة طرابلس ولفزان يبيحان تعديل اي حكم من الاحكام في الجلسة الاولى للمجلس التشريعي في كل منهما باكثرية عادية . ولكن اغلبية الثلثين تصبح ضرورية بعد الجلسة الاولى . وقانون برقة الاساسي يشترط ان تناقش اولاً ضرورة التعديل وموضوعه ثم يوافق على التعديل أغلبية اعضاء المجلس التشريعي جميعهم . والمادة التي تمنع اي تعديل يتعلق بالنظام الملكي الواردة في الدستور الاتحادي ، مكررة في القانون الاساسي لبرقة .

النظام الاتحادي

ان المبدأ الاتحادي في الحكومة هو من نتاج الفكر الغربي ، والقصد منه التوفيق بين المحافظة على حقوق الولايات والتنازل ، في بعض الحالات ، عن امور معينة لسلطة سياسية مشتركة . ولم تقبل به ليبيا الا بعد تردد وتحت ضغط الظروف الخارجية . وقد اثبت انه حلّ عملي لبلاد كانت ولاياتها تبحث منذ زمن طويل عن مخطط عملي للانضمام معاً . ومع ان الادارة الحكومية المركبة هي غالباً موضع انتقاد ، فان الوحدة الليبية « قد انتزعت من شعب متردد تحت ضغط الضرورات العنيفة » كما قال احد الملاحظين الاذكياء عن الاتحاد الامريكي . فالنظام الاتحادي اتاح لليبيين ، في صورة اكمل مما يمكن ان تكون في ظل اي نظام حكومي محلي ، ان يديروا أمورهم المحلية المحضة باستقلال في نطاق كل ولاية وحدها . كما انه ارضى شعورهم اذ جعلهم يظهرون امام العالم الخارجي ، في القضايا المشتركة ،

شعباً ليبياً واحداً . وعلى كل فالنظم الاتحادية تتباين كثيراً ، وكل منها يجري وفقاً للاوضاع الداخلية التي ادت الى قيامه . فما هو نوع النظام الاتحادي الذي تبنته ليبيا ؟ فلنبدأ اولاً بفحص مواد الدستور المتعلقة بذلك .

« تتألف المملكة الليبية المتحدة من ولايات برقة وطرابلس الغرب وفزان »[٣] ، و « شكل حكومتها اتحادي ونظامها نيابي »[٤] . فالاتحاد مكون من ثلاث « دول » وقد آثر الليبيون ان يسموها ولايات لا دولاً ، مثلهم في ذلك مثل الكنديين ، لانهم ارادوا ان يؤكدوا الوحدة الوطنية . والحكومة الوطنية او المشتركة تسمى الحكومة الاتحادية . وسلطات الحكومة الاتحادية سلطات معدودة على نحو ما هي عليه الحال في الانظمة الاتحادية الاخرى ، ولكن السلطات التي لم يعهد بها الى الحكومة الاتحادية تركت للولايات [٥] . والسلطات الاتحادية نوعان اولهما يشمل المسائل التي تقع جميعها في اختصاص الحكومة الاتحادية التشريعي والتنفيذي ، والثاني يشمل السلطات التي تدخل في اختصاص الحكومة الاتحادية تشريعاً ولكن تنفيذ التشريع يظل للولايات باشراف الاتحاد . وهذا النوع هو المسمى « الاختصاصات المشتركة » .

والسلطات التشريعية والتنفيذية للحكومة الاتحادية ، وقد نص عليها نصاً محدداً ، هي ما يلي[٦] :

(١) التمثيل الدبلوماسي والقنصلي والتجاري .
(٢) شؤون هيئة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة .
(٣) الاشتراك في المؤتمرات والهيئات الدولية وتنفيذ ما تتخذه من قرارات .
(٤) الشؤون المتعلقة بالحرب والسلم .
(٥) عقد المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأخرى وتنفيذها .
(٦) اصدار جوازات السفر الليبية والتأشيرات .
(١٠) المهاجرة الى ليبيا و « منها » .
(١١) دخول الاجانب البلاد واقامتهم فيها وابعادهم عنها .

(١٢) شؤون الجنسية .
(١٣) جميع المسائل الأخرى المتعلقة بالشؤون الخارجية .
(١٤) اعداد القوات البرية والبحرية والجوية وتدريبها والانفاق عليها واستخدامها .
(١٥) الصناعات الخاصة بالدفاع .
(١٦) منشآت القوات البرية والبحرية والجوية الليبية .
(١٧) تحديد السلطات في مناطق المعسكرات وتعيين موظفي هذه المناطق وبيان اختصاصاتهم ونظام السكن فيها [٧] .
(١٨) الأسلحة الخاصة بالدفاع الوطني بأنواعها بما في ذلك الأسلحة النارية والذخائر والمفرقعات .
(١٩) الأحكام العرفية .
(٢٠) الطاقة الذرية والمواد اللازمة لانتاجها .
(٢١) جميع المسائل الأخرى المتعلقة بالدفاع الوطني .
(٢٢) الخطوط الجوية والاتفاقات المتعلقة بها .
(٢٣) الطرق الاتحادية والطرق التي ، بعد التشاور مع الولايات ، تقرر الحكومة الاتحادية أنها غير خاصة بولاية معينة .
(٢٦) انشاء السكك الحديدية الاتحادية ومراقبتها وذلك بعد موافقة الولايات التي تمر بها .
(٢٧) الجمارك .
(٢٨) فرض الضرائب اللازمة لسد مصروفات الحكومة الاتحادية بعد التشاور مع الولايات .
(٢٩) البنك الاتحادي .
(٣٠) العملة وسك النقود واصدار اوراق النقد .
(٣١) مالية الاتحاد والدين العام .
(٣٢) الكامبيو والبورصات .

(٣٣) الاستعلامات والاحصاءات .
(٣٤) شؤون موظفي الحكومة الاتحادية .
(٣٥) العمل بعد التشاور مع الولايات على تشجيع الانتاج الزراعي والصناعي والنشاط التجاري وضمان الحصول على المواد الغذائية اللازمة للبلاد .
(٣٦) أملاك الحكومة الاتحادية اكتسابها وادارتها والتصرف فيها .
(٣٧) التعاون فيما بين الحكومة الاتحادية والولايات في أعمال البوليس الجنائي وفي انشاء ادارة مركزية للبوليس الجنائي وفي تعقب المجرمين الدوليين .
(٣٨) التعليم في الجامعات والمعاهد العليا وتقرير الدرجات العلمية .
(٣٩) جميع المسائل التي عهد بها هذا الدستور الى الحكومة الاتحادية .

يضاف الى ذلك ان اي اختصاص يمكن ان تفوض الولاية الحكومة الاتحادية القيام به ، يصبح من اختصاص الحكومة الاتحادية بحسب المادة ٣٧ التي نصت على انه :

يجوز للحكومة الاتحادية بالاتفاق مع ولاية ما ان تفوض اليها او الى موظفيها باختصاصات تنفيذية متعلقة بمسائل داخلة في صلاحياتها بمقتضى هذا الدستور بشرط ان تتحمل الحكومة الاتحادية نفقات التنفيذ .

والاختصاصات المشتركة ، اي التي تقع في صلاحيات الحكومة الاتحادية تشريعاً وحكومات الولايات تنفيذاً ، عينت بالشكل التالي :

يتولى الاتحاد الليبي ، لضمان تنسيق السياسة وتوحيدها بين الولايات ، السلطة التشريعية المتعلقة بالمسائل التالية وتتولى الولايات سلطة تنفيذها تحت اشراف الاتحاد الليبي [٨] .

والاختصاصات المشتركة تتعلق بالامور التالية :

(١) نظام الشركات .

(٢) البنوك .
(٣) تنظيم الاستيراد والتصدير .
(٤) ضريبة الدخل .
(٥) الاحتكارات والامتيازات .
(٦) الثروات الموجودة في باطن الأرض والتنقيب عنها والتعدين .
(٧) الموازين والمكاييل والمقاييس .
(٨) التأمين بأنواعه .
(٩) احصاء السكان .
(١٠) السفن والملاحة البحرية .
(١١) الموانىء الكبرى التي ترى الحكومة الاتحادية أن لها أهمية تتعلق بالملاحة الدولية .
(١٢) الطائرات والملاحة الجوية وانشاء المطارات وتنظيم تحركات الطائرات والأعمال الخاصة بادارة المطارات .
(١٣) المنارات والسفن التي تحمل انواراً للتحذير والشمندورات وغير ذلك مما يعد ضرورياً لسلامة الملاحة البحرية والجوية .
(١٤) وضع النظام القضائي العام مع مراعاة أحكام الفصل الثامن من هذا الدستور .
(١٥) القانون المدني والتجاري وقانون العقوبات والاجراءات المدنية والجنائية والمحاماة .
(١٦) الملكيات الأدبية والفنية والصناعية والمخترعات وتسجيلها والعلامات الصناعية والتجارية .
(١٧) الصحف والكتب والمطابع والاذاعة اللاسلكية .
(١٨) الاجتماعات العامة والجمعيات .
(١٩) نزع الملكية .
(٢٠) جميع المسائل الخاصة بعلم البلاد والنشيد الوطني والعطلات الرسمية .

(٢١) شروط مزاولة المهن الحرة العلمية والفنية .
(٢٢) شؤون العمال والضمان الاجتماعي .
(٢٣) النظام العام للتعليم .
(٢٤) الآثار والأماكن الأثرية والمتاحف ودور الكتب والمؤسسات الأخرى التي يتقرر بقانون تصدره الحكومة الاتحادية أن لها أهمية وطنية عامة .
(٢٥) المحافظة على الصحة العامة وتنسيق الأعمال الخاصة بها .
(٢٦) الحجر الصحي والمستشفيات الخاصة به .
(٢٧) شروط الترخيص بمزاولة مهنة الطب وغيرها من المهن الصحية .

يبدو واضحاً ، بعد توزيع هذه الاختصاصات ، ان ليبيا تضع امامنا مثلاً لاتحاد استمرت فيه الولايات تحتفظ بسلطات اساسية ، مع انها قبلت بتفويض سلطات خاصة معينة للحكومة الوطنية. ويجب ان يذكر ايضاً ان الحكومة الاتحادية تعتمد بعض الشيء على حكومات الولايات لتنفيذ بعض تشريعها . وبذلك تصبح الحكومة الاتحادية معتمدة على حكومات الولايات ، وليست مساوية لها . ففي قضايا فرض الضرائب والمهاجرة واجراء انتخابات عامة لا تتعامل الحكومة الاتحادية مع الشعب مباشرة ، بل تقوم بعملها عن طريق حكومات الولايات فقط . وهذا نوع من التبعية تتصف به المنظمات الكونفدرالية لا الفدرالية (الاتحادية) ، لانه في الحكومات الفدرالية الحقة يجب ان تعمل الحكومة مع الشعب بطريقة مباشرة [٩] . ومهما يكن فلا تستطيع اية حكومة من حكومات الولايات ، مهما كانت الظروف ، ان تعطل قانوناً اتحادياً ، الامر الذي يدل على ان تقرير الامور النهائي هو بيد الحكومة الاتحادية [١٠] . وفضلاً عن ذلك فان الحكومة الليبية الوطنية تعتبر صاحبة الاختصاص الكامل في المسائل التشريعية والتنفيذية كما انها تتمتع بحق الاشراف على الولايات . وهذا الأمر لا شك ، يثبت سيادة الحكومة الوطنية . على ان هذا الهيكل الدستوري المعقد قد الغي ونقلت كافة السلطات الى الحكومة المركزية (الوطنية) التي تمارس سيادة الدولة كاملةً . وهكذا اصبح نظام الدولة مبسطاً .

حري بنا ان نذكر القراء بان الملكية الليبية اخذ بها قبل اعلان الدستور . والذي جعلها قضية مفروغاً منها هو الدور الذي قام به البيت السنوسي في التاريخ الليبي ، وخاصة في برقة ، والتأييد الذي لقيه الملك ادريس من الدول الكبرى . فالملك ادريس كان قد اعتبر زعيماً للبرقاويين والطرابلسيين في سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ قبل اعلانه اميراً على برقة في سنة ١٩٤٩ بمدة طويلة . ومفاوضاته مع السلطات البريطانية اثناء الحرب العالمية الثانية ، والدور الذي قام به لتحرير بلاده ، جعلاه المرشح الطبيعي لعرش بلاده . وقد حدد القانون الاساسي الذي صدر في ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ الملكية الليبية بانها « دستورية وديمقراطية وتمثيلية »[١١]. واكد الدستور الذي اقرته الجمعية الوطنية في ٧ تشرين الاول (اكتوبر) انشاء الملكية واضاف الى ذلك ان « سيادة المملكة الليبية المتحدة للامة وهي بارادة الله وديعة الشعب للملك محمد ادريس المهدي السنوسي ثم لاولاده الذكور من بعده الاكبر فالاكبر طبقة بعد طبقة »[١٢].

« عرش المملكة وراثي »[١٣] . ويبلغ الملك السن القانونية عند اتمامه الثامنة عشرة من عمره . « اذا كان الملك قاصراً أو اذا حدث ما يعوقه أو يمنعه من ممارسة سلطاته الدستورية ولم يتمكن بنفسه من تعيين نائب او اكثر فعلى مجلس الوزراء بموافقة مجلس الأمة أن يعين وصياً او مجلس وصاية للقيام بواجبات الملك وممارسة حقوقه وسلطاته الى ان يبلغ سن الرشد او الى ان يصبح قادراً على ممارسة سلطاتـــه . واذا كان مجلس الأمة غير منعقد وجبت دعوته للاجتماع ، أما اذا كان مجلس النواب منحلاً فيجتمع المجلس القديم فوراً حتى يـــتم تعيين الوصي او مجلس الوصاية »[١٤] . وفي حالة خلو العرش يتوجب على البرلمان ان يعقد اجتماعاً مشتركاً من المجلسين ، بدون دعوة ، لتعيين من يجلس على

العرش في غضون عشرة ايام « بحضور ثلاثة ارباع اعضاء كل من المجلسين على الاقل ، ويجري التصويت علناً باغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين »[١٥] .

الملك هو رئيس الدولة الاعلى والقائد الاعلى للقوات المسلحة[١٦] . وهو يقر القوانين ويأمر بتنفيذها . وله ايضاً ان يعلن الحكم العرفي ، وفقاً للشروط المبينة في الدستور[١٧] . وهو الذي يصدر الاوامر لاجراء الانتخابات العامة ولدعوة البرلمان الى الانعقاد . وهو الذي يفتتح البرلمان ويرفع جلساته ويؤجله ويحله[١٨] . وعندما تدعو الحاجة الى القيام بعمل سريع ، ويكون البرلمان في عطلة ، يصدر الملك مراسيم تكون لها قوة القانون شريطـــة ان لا تتعارض مع الدستور ، ويتوجب عرضها على البرلمان في اول جلسة يعقدها[١٩] . وعلى كل فالملك غير مسؤول ، فهو « مصون » و « غير مسؤول » . فالملك يتولى العمل بواسطة وزرائه « وهم المسؤولون »[٢٠] .

والملك يختار رئيس الوزراء ويعين بقية الوزراء بناء على توصيته ، وله ان يعفي رئيس الوزراء من منصبه او يعفي اي وزير من الوزراء بناء على ما يعرضه عليه رئيس الوزراء[٢١] . وللملك مثل هذه الصلاحية فيما يتعلق بتعيين ولاة الولايات او اعفائهم من مناصبهم[٢٢] .

وللملك ، بناء على توصية رئيس وزرائه ، ان يمنح الالقاب والرتب والاوسمة وان يعفو ويخفف العقوبة . ولا ينفذ حكم اعدام الا بموافقة الملك[٢٣] .

الوزارة

تتألف الوزارة من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء الآخرين ، ويجب ان يكونوا جميعاً ليبيين ، على ان لا يكونوا من الاسرة المالكة ، وقد يكون الوزير عضواً في البرلمان وقد لا يكون كذلك .

والوزارة مسؤولة عن ادارة الشؤون العامة ، الداخلية والخارجية ، وفقاً للاختصاصات الممنوحة للحكومة الاتحادية . والوزراء مسؤولون امام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن جميع أعمال الوزارة ، كما انهم مسؤولون افراداً عن السياسة الخاصة بوزاراتهم . يتحتم على الوزارة ان تستقيل اذا حجبت الثقة عنها اغلبية جميع الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب ، اما اذا كانت القضية المعنية تتعلق بوزير واحد ، فيتحتم على الوزير ان يستقيل . وعلى كل « لا ينظر مجلس النواب في طلب الاقتراع بعدم الثقة صريحاً كان او ضمناً الا اذا تقدم به خمسة عشر نائباً فأكثر ، ولا يجوز ان يطرح هذا الطلب الا بعد ثمانية ايام من تقديمه ، ولا تؤخذ الآراء عنه الا بعد يومين من تمام المناقشة فيه »[٢٤] .

لا يجوز للوزراء ان يتولوا اية وظيفة عامة سوى الحكم ، سواء في الحكومة او في ادارة الشركات ، كما انه لا يجوز لهم ان يبتاعوا او يستأجروا املاكاً تخص الدولة . ولا يجوز لهم ان يدخلوا مباشرة او غير مباشرة في تعهدات للدولة .

تجتمع الوزارة برئاسة رئيس الوزراء ، وتعرض جميع القرارات على الملك لموافقته قبل التنفيذ .

اذا اقيل رئيس الوزراء اواستقال يعتبر جميع الوزراء مقالين اومستقيلين[٢٥] .

مجلس الأمة (البرلمان)

السلطة التشريعية من اختصاص مجلس الامة والملك . ويتألف مجلس الامة من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

يمثل مجلس الشيوخ الولايات ، على نحو ما هو مألوف في الانظمة الاتحادية . ويتألف من اربعة وعشرين عضواً ، ويمثل كل ولاية ثمانية اعضاء بالتساوي .

يعين الملك نصف الاعضاء ، والنصف الآخر تنتخبه المجالس التشريعية في الولايات . ويختار الاعضاء المعينون من بين الليبيين البارزين في الحياة العامة والذين تحتاجهم البلاد لمقدرتهم القانونية . ويجوز ان يعين اعضاء من الاسرة المالكة لمجلس الشيوخ لكن لا يجوز ان ينتخبوا [٢٦] (بفتح الخاء) . ولا يجوز ان ينقص عمر عضو مجلس الشيوخ عن أربعين سنة . ومدة العضوية في مجلس الشيوخ ثماني سنوات ، ويجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل اربع سنوات . ومن انتهت مدته من الاعضاء يجوز تعيينه او انتخابه ثانية [٢٧] . يعين الملك رئيس مجلس الشيوخ [٢٨] ، وينتخب المجلس وكيلين له ويصدق الملك على الانتخاب . ويكون تعيين الرئيس لمدة سنتين ، كما ان الوكيلين يقومان بوظيفتهما لمثل المدة نفسها ، ويجوز اعادة تعيين الرئيس وانتخاب الوكيلين . يجتمع مجلس الشيوخ ويوقف جلساته في الوقت نفسه الذي يجتمع فيه مجلس النواب ويوقف جلساته .

مجلس النواب مجلس منتخب وتمثيلي للشعب الليبي بكامله على اساس نائب واحد لكل ٢٠,٠٠٠ من السكان الذكور ، على ان لا يقل عدد النواب لكل ولاية من الولايات عن خمسة نواب . لا يجوز ان يقل عمر النائب عن ثلاثين سنة ، ويتم الانتخاب بموجب قانون الانتخاب الاتحادي ، وبطريقة الاقتراع السري . ومدة العضوية في مجلس النواب هي اربع جلسات سنوية عادية تبدأ كل منها في الاسبوع الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) في كل سنة [٢٩] ، واذا لم يدع مجلس الامة الى الاجتماع فانه يجتمع في اليوم العاشر من الشهر نفسه [٣٠] . ومدة الجلسة العادية السنوية خمسة شهور ، وتعتبر الشهور السبعة الباقية عطلة برلمانية ، هذا اذا لم يحل المجلس .

ليس حق الاقتراع عاماً ، لان النساء لا يصوتن ، ولكنه حق عام

للذكور . وقد احتوى التعديل الاخر للدستور حق الانتخاب للمرأة بموجب شروط يوضحها القانون . ويجوز لكل رجل ان ينتخب (بكسر الخاء) : (١) اذا كان ليبياً ، (٢) اذا اتم الحادية والعشرين من عمره ، (٣) اذا لم يكن مصاباً بالجنون او بعاهة عقلية اخرى ، (٤) اذا لم يكن قد صدر بحقه حكم قانوني في جرم ما ، (٥) اذا لم يكن مفلساً ، (٦) اذا لم يكن في خدمة العلم او موظفاً في الشرطة . ويجب ان تتوفر في المرشحين الامور التالية : (١) ان يكون قد اتم الثلاثين من عمره ، (٢) ان لا يكون قد حكم عليه بالسجن لستة شهور او اكثر وان لا يكون قد حكم عليه بسبب تلاعب في الانتخابات خلال السنوات الخمس السابقة ، (٣) وان يكون قادراً على القراءة والكتابة ، (٤) وإن لا يكون من الاسرة المالكة [٣١] .

لمجلس النواب ومجلس الشيوخ حق اقتراح القوانين ، كما يجوز للحكومة ان تفعل ذلك ، الا القوانين المالية فان اقتراحها خاص بمجلس النواب . ولا يجوز لاي من المجلسين ان يناقش مشروع قانون قبل ان يعرض على اللجنة الخاصة بذلك ، فاذا تبنى اي من المجلسين القانون عـــرض على المجلس الآخر . ولا يجوز تقديم مشروع قانون رفضه احد المجلسين في الدورة نفسها [٣٢] . يقترع على مشاريع القوانين مادة مادة ثم يقترع على القانون كاملاً . يصدق الملك على مشاريع القوانين بعد ان يقرها المجلسان ، « ويصدرها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ احالتها اليه » [٣٣] . اذا لم ير الملك من المناسب التصديق على قانون ما اعاده الى مجلس الامة لاعادة النظر فيه ويتحتم على مجلس الامة بحث القانون من جديد . فاذا اقره ثانية بموافقة ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صدق عليه الملك واصدره خلال ثلاثين يوماً من تاريخ احالته اليه . فاذا كانت الاكثرية دون الثلثين لم يجز بحث القانون ثانية في الدورة ذاتها . « فان عاد مجلس الامة في دور انعقاد آخر الى اقرار ذلك المشروع بأغلبية جميع الاعضاء الذين يتألف منهم كل من

المجلسين صدق عليه الملك واصدره خلال ثلاثين يوماً من ابلاغ القرار اليه»[٣٤].

لكل عضو في المجلس ان يوجه اسئلة الى الوزراء ويطلب منهم الاجابة. وتنص المادة ١٢٢ على انه «لا تجري المناقشة في استجواب ما إلا بعد ثمانية ايام على الاقل من يوم تقديمه، وذلك فيما عدا حالة الاستعجال وبشرط موافقة من وجه اليه الاستجواب». جلسات المجلسين علنية إلا اذا طلبت الحكومة او عشرة من اعضاء اي من المجلسين ان تكون المناقشة سرية.

لاعضاء مجلس الامة حرية الكلام المطلقة ويتمتعون بالحصانة البرلمانية. ولا يجوز اعتقالهم او محاكمتهم اثناء دورة انعقاد المجلس، الا اذا ضبطوا متلبسين بالجريمة، او اذا سمح المجلس الذين هم اعضاؤه بذلك.

الإشراف على الشؤون الخارجية

تدار الشؤون الخارجية باسم الملك لكنه يقوم بذلك برأي الحكومة الاتحادية. فهو يعين جميع الممثلين الدبلوماسيين ويعزلهم بناء على اقتراح وزير الخارجية. وهو الذي يتقبل البعثات السياسية الاجنبية.

يعلن الملك الحرب ويعقد الصلح بناء على النصائح التي تقدمها الوزارة له. ولكن بما انه يبرم المعاهدات بعد ان يوافق عليها مجلس الامة (المادة ٦٩) فانه يترتب على ذلك ان عقد الصلح، بواسطة معاهدة صلح، يتطلب موافقة مجلس الامة المسبقة. ولا يشير الدستور الى ضرورة موافقة المجلس على اتفاق يعقد مع دولة اجنبية. اما من الناحية العملية فان مثل هذه الاتفاقيات، اذا كانت ذات طبيعة فنية او قليلة الاهمية، تقوم بعقدها الحكومة وحدها.

ولكن ثمة ارتباطات دولية تحدد اختصاصات الملك فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية. فثمة، اولاً، المعاهدة الليبية البريطانية لسنة ١٩٥٣ التي

اقامت تحالفاً وثيقاً بين البلدين والتي تتطلب ان لا يكون في تصرف اي من الفريقين في الشؤون الخارجية « موقف يتعارض مع التحالف ، او قد يقيم الصعوبات في طريق الفريق الآخر » (٣٥) . وهناك ثانياً الحقوق التي منحتها ليبيا لدول اجنبية (انجلترا والولايات المتحدة) والتي قد تثير الاشكال في موقف ليبيا تجاه دول اخرى .

واخيراً فليبيا عضو في الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومن ثم فهي مقيدة بميثاق المنظمة العالمية وميثاق المنظمة الاقليمية . وترتبط ليبيا مع دول اجنبية بعشرين معاهدة تنظم علاقاتها الخارجية . وترعى ليبيا حقوقها وتقوم بواجباتها بوساطة الطرق الدبلوماسية العادية ، إذ يمثل ليبيا في البلاد الاجنبية عدد من البعثات السياسية الثابتة ، وخاصة مع الدول الاعضاء في الامم المتحدة كما ان في ليبيا بعثات سياسية أجنبية .

حكومات الولايات

تتكون ليبيا من ثلاث ولايات : منطقة طرابلس وبرقــة وفزان . وحري بالذكر ان هذه الولايات ارتضت ان تؤلف المملكة الليبية المتحدة بقرار اتخذ في الاجتماع الثالث للجمعية الوطنية المنعقد في ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ . وقد احتفظت الولايات بحكمها الذاتي المحلي باتفاقها على ان تفوض الى الحكومة الوطنية بعض سلطات معينة فقط ، ذات صفة عامة بينما ظلت السلطات الباقية جميعها في الولايات . وقد وضعت كل ولاية قانونها الاساسي الخاص بها في مدى سنة من اصدار الدستور ، وكان عليها ، على كل ، ان تنفذ القوانين الاتحادية وتراعي احكام الدستور .

ويحكم كل ولاية والٍ ، يعينه الملك ويعزله ، وهو يمثل الملك في الولاية ومسؤول امامه . ويوافق الوالي على القوانين التي يقرها المجلس التشريعي ، ويصدر الاوامر بوصفه ممثلاً للملك في الاشراف على الادارة .

وهو يفتتح المجلس التشريعي ويؤجل جلساته ويحلـه باسم الملك [٣٦] . وللوالي ، انى شاء ، ان يتكـلم في المجلس التشريعي او يشارك في المناقشات ، لكنه ليس له حق الاقتراع فيه . ومن المتوجب ان يوقع على اوامر الوالي رئيس المجلس التنفيـذي والنظار الا في حالتـين ، هما : (أ) الامر الذي يعين بموجبه رئيس المجلس التنفيذي والذي يجب ان يوقعه الملك ، (ب) والاوامر التي يعين بموجبها النظار إذ يجب ان يوقعها للملك بناء على اقتراح رئيس المجلس التنفيـذي . واخيراً فـان الوالي هو الذي يحيل الى المحكمة العليـا اي قانون يقره المجلس التشريعي إذا اعتبر مناقضاً للدستور . فاذا اقرت المحكمة العليا ان القانون دستوري تحتم على الوالي ان يصدره خلال ثلاثين يوماً بعد قرار المحكمة . ولكل الاية ايضاً مجلس تنفيذي مؤلف من رئيس المجلس وعدد من النظار [٣٧] ، يعينهم ويعزلهم الملك بناء عـلى توصية من الوالي . والمجلس التنفيذي مسؤول عن اعمال جميع المصالح امام المجلس التشريعي . فاذا حجب والثقة عن رئيس المجلس التنفيذي قرابة ثلثي اعضاء المجلس التشريعي [٣٨] توجب عليه ان يستقيل . كما ان الاقتراع بعدم الثقة ، اذا جاء من قبل اغلبية جميع الاعضاء في المجلس التشريعي ، يقضي على الناظر بالاستقالة .

لكل ولاية مجلس تشريعي لسن القوانين المتعلقة بالولاية فقط . ويجب ان يكون على الاقل ثلاثة ارباع اعضاء هذا المجلس منتخبين . ومجلس طرابلس مكون من اربعين عضواً ومجلس برقة من عشرين عضواً ، ومجلس فزان من سبعة عشر عضواً . وثـلاثون عضواً في المجلس الطرابلسي وثلاثة ارباع اعضاء المجلس البرقاوي منتخبون ، اما الاعضاء الفزانيون فكلهم منتخبون . ومدة هذا المجلس اربع سنوات ، وكل مجلس ينعقد بضعة اشهر في السنة . والنظام الداخلي والمناقشات في المجالس التشريعية لا تختلف عنها في مجلس الامة [٣٩] . يجب ان يوافق الوالي على القوانين ، وله ان يعيدها الى المجلس لاعادة النظر فيها مع بيان الاسباب الداعية الى

ذلك ، لكن اذا اصر المجلس على القوانين باغلبية الثلثين ، كان على الوالي عندها ان يوافق عليها ويصدرها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه اياها . وللملك ان يحل المجلس التشريعي بناء على توصية من المجلس التنفيذي وبعد المشاورة مع الوالي ، ولكن يجب ان تجرى الانتخابات خلال تسعين يوماً من تاريخ الحل . ويتوجب على الوالي ان يلقي خطاباً افتتاحياً في المجلس عند افتتاحه واصفاً فيه الحالة في الولاية موضحاً الخطط المقبلة للتطوير . ويتمتع اعضاء المجالس التشريعية بجميع الحقوق والحصانة نفسها التي يتمتع بها اعضاء مجلس الامة الاتحادي . والجلسات علنية الا اذا طلب النواب او المجلس التنفيذي ان تكون الجلسة سرية (٤٠) .

يسير النظام القضائي في الولايات كلها على شكل واحد ، وقد انشيء بموجب قانون اتحادي . والاحكام القضائية التي تصدر في اي من الولايات تقبل بها البقية وتقوم بتنفيذها .

النظام الاداري

كانت ليبيا ايام الايطاليين تسمى الشاطىء الرابع ، وكانت ، من الناحية الادارية ، بلاداً واحدة مقسمة الى اربع ولايات هي طرابلس ومصراتة وبنغازي ودرنة وكانت الولايات والاقضية تحت اشراف الحاكم الذي كان ، في نهاية المطاف ، مسؤولا امام الحكومة الايطالية في رومة .

وقد عدل النظام الاداري بعض الشيء ايام الادارة العسكرية البريطانية ، فقد كانت لكل من الولايات الثلاث ادارة عسكرية منفصلة عن غيرها ، وقد قسمت كل ولاية الى عدد من الاقضية .

بعد قيام الحكومة الوطنية انشىء نظام اداري جديد ، عثماني في اصله ، وقد اقتبسته الادارتان الايطالية والبريطانية . فقسمت كل من الولايات الثلاث الى عدد من المتصرفيات يتولى شؤون كل منها متصرف ،

وقسمت المتصرفية الى مديريات يديرها مديرون ونواب مديرين . فكانت ولاية طرابلس مقسمة الى اربع متصرفيات كبيرة ، يتولى ادارة كل منها كبير المتصرفين ، والى اقضية اصغر مساحة . وكان لكل مدينة مجلس بلدي (او بلدية) وكان رئيسه مسؤولاً امام المتصرف . وقد استبدلت الولايات الثلاث بعشر محافظات بموجب التعديل الدستوري الجديد (خمس محافظات في طرابلس وثلاث في برقة واثنتان في فزان) وكل محافظة منقسمة الى عدد من المتصرفيات .

بدأ تعيين الليبيين في الادارة بعد تسلم البريطانيين السلطة في البلاد ، لكن العدد تزايد تدريجاً اثر نقل السلطات الى الحكومة الليبية الموقتة . وقد تناقص عدد الموظفين البريطانيين الى ان اقتصر على بضعة من المستشارين الملحقين بالدوائر المختلفة ، وبعد اعلان الاستقلال كان ثمة نفر منهم يشغلون مناصب فنية . وقد عينت لجنة للخدمة المدنية ، مكونة من اعضاء بريطانيين وليبيين ، بقصد اختيار موظفين من الولايات لشغل مناصب في الادارة الاتحادية .

في سنة ١٩٥١ نشر قانون للخدمة المدنية لتنظيم استخدام الموظفين ، وكان قانوناً موقتاً الى ان تنظم الادارة الاتحادية ، ولذلك فقد استبدل به سنة ١٩٥٦ قانون اوضح عينت فيه طريقة التوظيف وحقوق الموظفين وواجباتهم وطرق تأديبهم [٤١] . وفي سنة ١٩٥٦ نشرت قوانين للموظفين في الولايات لتنظم الخدمة المدنية هناك ، متبعة ما جاء في القانون المذكور. وفي سنة ١٩٥٧ نشر قانون للتقاعد كما نشرت انظمة لتنفيذ قانون الخدمة المدنية . وقد اخذ الشباب الليبي الذي درس في الخارج ، وخريجو الجامعة الليبية الجدد في ملء المناصب المسؤولة تدريجاً . وها هم اولاء يكتسبون خبرات لا شك انها ستمكنهم من رفع مستوى الكفايات . وعلى انه لا تزال ثمة حاجة ماسة الى موظفين اكفاء .

الاصل ان يكون النظام القضائي حراً من تدخل اي سلطـــة اخرى . وقد جاء في المادة ١٤٢ من الدستور « القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون » . وهكذا فقد اقر الدستور مبدأ فصل السلطات لضمان اقامة العدل (بقدر ما يتعلق ذلك باستقلال اهل القضاء) على ما هو الحال في كل دولة حديثة .

وكان في ايام الايطاليين ، وفي ايام الادارة العثمانية من قبل ، نوعان من المحاكم : المحاكم المدنية والمحاكم الدينية . لان الحكومة الايطالية لم ترغب في التطاول على الشرع الاسلامي فيما يتعلق بالاحوال الشخصية . لكن الحكم الذي قام في ليبيا بعد الاستقلال خطا خطوة جذرية ، مقتدياً بالبلاد التي قد قطعت من قبل شوطاً بعيداً في هذه الناحية مثل مصر وسورية ، فوضع قانوناً مدنياً ادخل فيه احكام الشرع المتعلقة بالاحوال الشخصية والغى المحاكم الدينية وفقاً لما جاء في قانون تنظيم القضاء الصادر في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٤ . على ان القوم الذين كانوا قد الفوا المحاكم الشرعية قروناً طويلة ، والذين كانوا يرونها اقل تعقيداً من المحاكم المدنية واقل نفقة في حل خصوماتهم ، برموا بتلك المحاكم المدنية ، وكان التذمر بين الجماعات الريفية والقبلية ، وفي برقة على الغالب ، اشد واصرح . فدعا هذا الحكومة الوطنية الى النظر في امكانية فصل المحاكم القائمة الى محاكم شرعية واخرى مدنية . وبعد فحص دقيق للمسألة من جميع نواحيها قررت الحكومة ان تجعل المحاكم على نوعـــين ونشرت قانوناً جديداً للتنظيم القضائي بتاريخ ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٨[٤٢]. وانه من المؤسف ان ليبيا ، بعد ان تخلصت من نظام المحاكم التقليدي، عادت اليه قبل ان تحاول التوفيق بين النظام القضائي الجديد وحاجاتها الاجتماعية . ويبدو ان ليبيا اتخذت من اول الامر نظاماً فيه من التقدمية

اكثر من اللازم ، اذ قد يمر وقت طويل قبل ان تتمكن من تطوير نظام المحاكم من جديد .

ففي ليبيا ثلاثـــة انواع من المحاكم هي (١) المحاكم المدنيـــة و (٢) المحاكم الشرعية و (٣) المحكمة العليا . ويدخل في اختصاص المحاكم المدنية جميع المسائل المتعلقة بالقوانين المدنية والتجارية والجزائية والقضايا التي تكون فيها الحكومة طرفاً ، سواء في ذلك الحكومة الوطنية و حكومة الولايات . اما اختصاص المحاكم الشرعية فيشمل مبدئياً الجماعات الريفية والقبلية ويتناول قضايا الاحوال الشخصية والاوقاف وفقاً لاحكام المذهب المالكي .

يعين وزير العدل القضاة ، اما قضاة محاكم الاستئناف فيعينهم الملك ابناء على توصية وزير العدل ، ولكن لا هؤلاء ولا اولئك يمكن ان ينقلوا ما لم يوافق مجلس القضاء في الولاية على ذلك . وقضاة محـــاكم الاستئناف يعينون لمدى الحياة ، ولا يجوز عزلهم ، اما القضاة فانهـــم يكتسبون هذه الحصانة بعد خدمة خمس سنوات . وثمة مجالس قضائية في الولايات مهمتها الاشراف على القضاة على اختلاف درجاتهم وتوقيع العقوبات بهـــم .

المحكمة العليا

تتألف المحكمة العليا من رئيس وعدد من القضاة يعينهم الملك ، وهي هيئة اتحادية واعلى مرجع قضائي في البلاد . يترأس رئيس المحكمة جلساتها ، بعد ان يقسم اليمين امام الملك ، فاذا تغيب الرئيس او عجز عن القيام بواجباته ، يعين الملك عضواً من اعضاء المحكمة للقيام مقامه . واذا خلا منصب قاض او تغيب القاضي او عجز عن القيام بواجباته يعين الملك قاضياً مكانه او اي شخص آخر ليقوم مقامه في غيابه ، ولكن بعد استشارة

رئيس المحكمة . ولما انشئت المحكمة في سنة ١٩٥٣ كان قانونها يجيز تعيين قضاة اجانب لمدة عشر سنوات حتى يتيسر ليبيون فيهم الكفاءات اللازمة لمثل هذا العمل . وقد نص قانونها ايضاً على وجوب تعيين قاضيين اثنين على الاقل من قضاتها من اهل المعرفة الوثيقة بالشرع الاسلامي ، ويجب ان يختارا من بين القضاة الليبيين الذين درسوا في معاهد معترف بها .

ويتمتع قضاة المحكمة العليا بحصانة تامة ، فلا يجوز عزلهم من مناصبهم كما انه لا يجوز ان تنقص مرتباتهم ولا علاواتهم بعد ان يعينوا . وقد جاء في المادة ١٤٧ من الدستور « اذا اتضح ان احدهم غير قادر على اداء عمله لاسباب صحية او فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة يعفيه الملك من منصبه بعد موافقة اغلبية اعضاء المحكمة باستثناء القاضي الذي يعنيه الامر »[٤٣] .

وتختص المحكمة العليا « بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الحكومة الاتحادية وولاية او اكثر او بين ولايتين او اكثر » . والمحكمة تقرر ايضاً دستورية القوانين كلها واية قضية دستورية او ادارية ترفع لها ، مراعية في ذلك دستور البلاد[٤٤] . واخيراً فالمحكمة العليا هي اعلى محكمة استئنافية في البلاد . وتنص المادة ١٥٣ من الدستور على ما يلي :

« تستأنف على الوجه المبين في قانون اتحادي امام المحكمة العليا الاحكام الصادرة من محاكم الولايات مدنية كانت او جنائية اذا تضمنت هذه الاحكام الفصل في نزاع متعلق بهذا الدستور او بتفسيره »[٤٥] . وعلى جميع السلطات المدنية والقضائية ، اتحادية كانت او من سلطات الولايات ، ان تقدم للمحكمة العليا اية مساعدة تطلبها ، وعلى كل فرد ، اذا طلب منه ذلك ، ان يقدم للمحكمة المعلومات او البيانات اللازمة[٤٦] . وجميع المبادىء القانونية التي تتضمنها قرارات المحكمة تعتبر ملزمة لجميع المحاكم في البلاد باجمعها[٤٧] . ومعنى هذا ان المحكمة العليا في ليبيا ، مثل

المحكمة العليا في امريكة ، تستطيع ان تقوم بدور هام في سبيل تطوير النظام الاتحادي في البلاد .

تسيير اعمال الحكومة

صدر الدستور في ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ ، وفي ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ اعلن الاستقلال . ولكن الملكية القائمة والحكومة الاتحادية ونظام لادارة الولايات كان قد تم وجودها في البلاد من قبل . وكان من الضروري اجراء الانتخابات ليتم بذلك شكل الحكومة البرلمانية . وقد تم انتخاب النواب في شباط (فبراير) والشيوخ في آذار (مارس) والتأم مجلس الامة لاول مرة في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٥٢ .

وقد تولى عرش ليبيا ، منذ انشاء الملكية ، ملك واحد هو الملك ادريس الاول ، وباعتباره حفيد السيد محمد بن علي السنوسي فهو ليس رأس الاسرة السنوسية فحسب ، ولكنه ايضاً رئيس الحركة السنوسية منذ ان انتقل عمه السيد احمد الشريف الى رحمة الله في سنة ١٩٣٣ ، وقد كان من قبل وصياً على هذه الحركة قبل ان يبلغ السيد ادريس سن الرشد . والسيد ادريس ، بالاضافة الى انه ملك ليبيا ، فانه يلقب بامير برقة ايضاً ، عملاً باحكام القانون الاساسي لولاية برقة [٤٨] . وهذا اللقب الاخير تقلده في حزيران (يونيو) ١٩٤٩ حين اعلنت برقة امارة ذات حكم ذاتي ، مع ان لقب الامير كان يطلق عليه منذ سنة ١٩٢٠ .

ولما لم يكن للملك ابناء احياء – اذ توفي الجميع في سن الطفولة – فقد عين اخاه السيد محمد الرضى ولياً للعهد . وتوفي السيد الرضى في صيف ١٩٥٥ بعد ان حمل اللقب مدة قصيرة . ولم ينجب الملك وريثاً للعرش من زواجه الثاني ، لذلك عاد فعين ابن اخيه السيد محمد الحسن الرضى ولياً للعهد بتاريخ ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ .

ومنذ قيام الحكومة الوطنية الى وقت تأليف هذا الكتاب (١٩٦١) توالت على ليبيا سبع وزارات . وبعبارة اخرى فان معدل عمر الوزارة الليبية الواحدة هو عشرون شهراً [٤٩] . وقد اتضح ان التبديل الوزاري في ليبيا ، على العكس مما هو مألوف في الاقطار العربية الاخرى ، كان امراً قليل الحدوث نسبياً ، ولم تتعرض ليبيا الا الى ازمتين وزاريتين تستحقان الذكر . ولما كانت الاحزاب السياسية قد منعت منذ بدء الحياة الاستقلالية في ليبيا ، بسبب ما كان يقوم بين الحكومة وتلك الاحزاب من خلافات ضارية ، فان احد العناصر الرئيسية اللازمة للحكم الديمقراطي الصحيح قد ازيل ، ومن ثم فقد اريح الحكم من ضغط الجماهير المباشر . وقــد بقي عاملان فقط يمكن ان يؤديا الى تبديل الوزارة — الملك الذي له الحق في عزل الوزارة ، ومجلس الامة الذي يستطيع ان يحجب الثقة عن الوزارة فيؤدي ذلك الى سقوطها . ويبدو ان الملك كان لا يميل الى عزل رئيس وزرائه ، الا في حادثة الساقزلي [٥٠] . وما دام رؤساء الوزراء ، يتمتعون بثقة الملك ، فكثيراً مــا كانت تبدو نزعات تسلطية في حكمهم للبلاد . ولم يتمكن مجلس الامة من السيطرة على الوزارة ، مع انه يتمتع بصلاحية حجب الثقة — وقد استعمل هذه الصلاحية مرة واحدة فقط — وذلك لأن الحكومة تسيطر على الانتخابات . فبقي اذن عامل واحد كان يؤدي الى سقوط الحكومات ، وهو الخلاف بين الحاشية والوزارة . ففي شكل الحكومة الذي تكون فيه الوزارة مسؤولة امام الملك والبرلمان ، يصبح من السهل ان يقوم القصر بدور فعال ، وبتدخل غير مباشر ، في تبديل الوزارات ، حتى ولو كان الملك غير راغب في ذلك . وفي الصفحات التالية سنعنى بدراسة كل وزارة وسقوطها .

ليس من المستحسن ، في النظم الاتحادية ، ان يختار رئيس الوزراء دون ان يؤخذ بعين الاعتبار الولاء المحلي الذي يتمتع به ، كما انه ليس من مصلحة الاستقرار ان يهمل هذا الأمر . ولما كان الملك برقاويـــاً ،

فقد اختار طرابلسياً لرئاسة اول وزارة . ومن ثم فقد كان محمود المنتصر ، وهو طرابلسي ، رئيس الحكومة الموقتة ورئيس اول وزارة ، وقد كان من قبل رئيساً للحكومة المحلية ايام الادارة البريطانية . وقد تولى رئاسة الوزارتين الثانية والثالثة برقاويان — الساقزلي وبن حليم ، والوزارة الرابعة كان رئيسها طرابلسياً هو كعبار ، ورئيس الوزارة الحالي فزاني هو محمد بن عثمان . ولم يترتب على ذلك ان خضع اختيار رئيس الوزراء لنظام معين ، ولكن اصبح ثمة سابقة وهي ان يتناوب رئاسة الوزارة مرشحون من الولايات الثلاث ، ويجب ان تتمثل الولايات بعدد مناسب من الوزراء في كل وزارة . فقد كان في الوزارة الاولى ثلاثة من منطقة طرابلس واثنان من برقة وواحد من فزان . وقد روعيت هذه النسبة عموماً ولو انها لم تصبح اساساً دائماً ، فقد تجاوز عدد الوزراء البرقاويين عدد الطرابلسيين في وزارة الساقزلي ، كما ان عدد الطرابلسيين كان ضعف عدد البرقاويين في وزارة كعبار .

وكان مجلس الامة يعقد جلساته بانتظام منذ ١٩٥٢ . وقد عين الملك جميع اعضاء مجلس الشيوخ الاول سنة ١٩٥٢ ، ثمانية من كل ولاية ، اذ لم تكن المجالس التشريعية قد انشئت في الولايات . وفي سنة ١٩٥٦ عين الملك اربعة شيوخ من كل ولاية ، واختارت المجالس التشريعية في كل ولاية اربعة لمدة ثماني سنوات . وسحبت القرعة في سنة ١٩٦٠ لخروج نصف العدد عملاً بالمادة ٩٨ من الدستور التي تنص على ان يجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل اربع سنوات . واما بعد ذلك فيجدد نصف الاعضاء كل اربع سنوات بعد ان يكون العضو قد قضى ثماني سنوات في عضوية مجلس الشيوخ .

لقد تم انتخاب ثلاثة مجالس نيابية ، الاول في سنة ١٩٥٢ والثاني سنة ١٩٥٦ والثالث سنة ١٩٦٠ ، ولم يحدث ان حل البرلمان حتى الآن .

وقد بدت رغبة الزعماء السياسيين في دخول مجلس الامة قوية في البدء ، وذلك في سبيل التأثير على الحكومة . اما بعد حل الاحزاب فقد اصبح اكثر المرشحين في الانتخاب الثاني ممن تسميهم الحكومة ، وتضاءلت رغبة الناخبين في الذهاب الى مراكز الاقتراع عما كانت عليه في الانتخاب الاول، وذلك بسبب السيطرة الدقيقة التي مارستها الحكومة . وكانت الانتخابات الثالثة اكثر حرية ، وادت الى نجاح المرشحين الذين قاموا بنشاط سياسي خاص . وقد مني نفر ممن كانوا قد نجحوا في الانتخابين السابقين بالخسارة في الانتخـــاب الثالث ، وظهرت في المجلس وجوه جديدة بينهـــا اعضاء سابقون في الاحزاب المعارضة ، ربحوا المعركة الانتخابيـــة لاول مرة . وقامت العناصر المعارضة الجديدة بدور فعال في سقوط وزارة كعبار . وهذا مظهر هام قد يكون بداية لنهج جديد في السياسة الليبيـــة فيصبح لمجلس الامة تأثير اكبر على الحكومة .

كان المجلس يمثل زعماء القبائل وسكان المدن ، والواقع ان سكان المدن وخاصة في برقة كانوا دائماً يتذمرون لان حصة القبائل في التمثيل اكبر . وثمة انتقاد آخر كان يوجــه الى المجلس ، في منطقة طرابلس وبرقة على السواء ، وهو ان الانتخابات بين الجماعات الريفية والقبلية ، وخاصة في الانتخابات الاولى والثانية كانت تسيطر عليها الحكومة بحيث ان مؤيدي الحكومة كانوا دائماً يربحون المقاعد النيابية . ولم تمنع السيطرة على الانتخابات توجيه الانتقادات في المجلس ، ويمكن القول اجمالاً ان نتائج التجربة الليبية في الحياة البرلمانية كانت خيراً منها في كثير من الاقطار العربية الاخرى ، وذلك بسبب كون الانتخابات حرة نسبياً ولان الملك لم يقدم على حل المجلس ، قبل ان تنتهي الدورة البرلمانية .

وقد تبدل وضع الولايات منذ ان بدىء بتنفيذ الدستور . فوضعت برقة ، مع انها كانت تتمتع بالحكم الذاتي منذ سنة ١٩٤٩ ، على قـــدم

المساواة مع الولايتين الاخريين . فاصبح رئيس وزرائها والياً ، وتحولت الوزارة الى مجلس تنفيذي ، وصار الوزراء نظاراً . وقد تولى امور برقة ثلاثة ولاة (٥١) . وانتهى امر الادارة الموقتة التي انشئت في كل من طرابلس وفزان في آذار (مارس) ١٩٥١ ، واستعيض عنها بوال ومجلس تنفيذي ومجلس تشريعي لكل من الولايتين . وقد تولى أمور ولاية طرابلس سبعة ولاة (٥٢) ، وتولى فزان اثنان (٥٣) .

الاحزاب السياسية

منذ ان تحررت ليبيا من السيطرة الايطالية ظهر في البلاد اهتمام جدي بتنظيم الاحزاب السياسية على نمط غربي ، رغبة في تطوير حكم ديمقراطي. وقد كان ثمة احزاب سياسية قبل الحرب ، لكنها كانت تتخذ شكل جماعات تدور في فلك الزعماء الاقطاعيين او القبليين البارزين ، ولا يمكن ان يطلق عليها احزاب سياسية ، بالمعنى الحديث للكلمة ، الا تجاوزاً . وقد استمر هذا الاتجاه التقليدي ولو ان بعض الاحزاب في منطقة طرابلس اظهرت ميلاً الى دعوة الجمهور للمشاركة في نشاطها السياسي . وقد ظهرت تلقائياً ستة احزاب سياسية في منطقة طرابلس وثلاثة في برقة بعد الحرب (٥٤) — وكلها كانت تطالب بالاستقلال وتعارض عودة ايطالية الى البلاد ، على ما يذكر القراء .

كانت برامج الاحزاب الطرابلسية تدور حول ثلاثة مبادىء اساسية : (١) الاستقلال التام و (٢) وحدة الولايات الثلاث و (٣) العضوية في جامعة الدول العربية . وكانت الاحزاب البرقاوية ، باستثناء جماعة عمر المختار ، تؤكد الحكم الذاتي المحلي في اطار الوحدة الليبية الكبرى ، وتطالب بالسيد ادريس رئيساً للدولة .

ومع ان بعض الاحزاب الطرابلسية وجماعة عمر المختار البرقاوية كانت تدعو الى المبادىء الديمقراطية فان جميع الاحزاب السياسية كانت تتبع

طريقة تقليدية في نظامها . ولم يعن اي منها ، باستثناء نادي عمر المختار ، بالقيام بنشاط اجتماعي او ثقافي في البلاد . ولان الاحزاب لم تضم الا قلة من الشعب ، فانه من الصعب تسميتها شعبية . ولم يكن لدى الشعب خارج المدن اي صورة واضحة عن معنى مناهج الاحزاب السياسية . وعلى كل فقد كانت الاحزاب تدعي ، وخاصة جماعة عمر المختار في برقة والمؤتمر الوطني في طرابلس ، انها تنال تأييد اكثرية الشعب . وكان الزعماء ، على العموم ، اما من اسر عريقة واما من اثرياء المدن . وكان زعماء القبائل يتكلمون باسم قبائلهم ، وكانت هذه القبائل تحت تأثير السنوسيين ، وخاصة في برقة . وكانت الجماعات القبلية والريفية تدعم مبادىء الحكم الابوي المتسلط ، وكانت هذه المبادىء هي النموذج المقبول في تاريخ هذا الجزء من العالم .

بعد اصدار الدستور واعلان الاستقلال حل حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي واغلق نادي عمر المختار ، حتى قبل ان تنضم برقة الى الاتحاد . واخفقت الاحزاب الاخرى في تحقيق اهدافها ، وقد حلت بعيد الاستقلال . ومن ثم فان نظام الاحزاب الذي نشأ قبل الاستقلال اختفى لان سبب وجوده زال . ولما كان تحقيق الاستقلال السبب الاول لقيام الاحزاب ، فليس من المتوقع ان تقوم احزاب جديدة ما لم تعرض مبادىء جديدة بحيث تجتذب الجمهور الواعي سياسياً . ومع انه ثمة ما يدل على ان الآراء الجديدة آخذة بالانتشار بين الشباب ، فانه لم يحن الوقت بعد لوضع هذه الآراء في برنامج حزبي . وليس ما يدل على ان السلطة الحاكمة تنظر بارتياح الى عودة النظام الحزبي الى الظهور . ولذلك فان الجماعات السياسية تميل الى العمل السري .

الخاتمة

عندما نلقي نظرة شاملة على الخطوات التي ادت الى قيام نظام الحكم

الحاضر ، نلاحظ ان اثنتين من خصائص الدستور الليبي كانتا موضع عناية كبيرة ، وهما النمط الاتحادي ، وشكل الحكومة الديمقراطي . وقد كانتا كلتاهما ناحيتين جديدتين بالنسبة للكيان الداخلي للبلاد ، وكان سبب الاخذ بهما يعود اما الى الرغبة في التغلب على صعوبة ملحّة ، واما الى ارضاء فئة من فئات الشعب .

وقد كررنا القول قبلاً ان الاتحاد انما قبل به لانه السبيل الوحيد لتحقيق الوحدة ، إذ لولا ذلك لما رضيت برقة ولا فزان بان تتنازلا عن وضع الحكم الذاتي الذي كانتا تتمتعان به . وقد ثبت ان [الاتحاد] كان الجواب الشافي للخلافات الداخلية في ليبيا . ولكن الاتحاد بطبيعته يلزمه نظام دستوري معقد ، وهو ، كما دلت التجربة ، باهظ الثمن في بلاد مثل ليبيا .

على انه ليس من الضروري ان ينظر الى النظام الاتحادي على انه صلب ، فقد دلت التجربة التاريخية في الولايات المتحدة على انه اطار قانوني مرن يتيح الفرصة لتنسيق العلاقات بين الولايات الى ان تتمكن حكومة مركزية قوية من ان تزيد مهماتها ومسؤولياتها تدريجاً .

على ان في النظام الاتحادي شيئاً من التعويض ، فهو يتطلب وجود بعض العناصر الديمقراطية اذ انه يضع النبرة على التمثيل وحكم الاكثرية وحقوق الاقلية والتنسيق العملي بين نوعين من القانون ونوعين من الموظفين والجماعات بحيث تمد هذه كلها انواع الولاء المعقدة بما يربط بينها (٥٥). وقد زود الدستور البلاد باطار دستوري لا يقل عن الاطر الدستورية في كثير من الحكومات الديمقراطية في الشرق ، على حد تعبير احد اعضاء مجلس الامة (٥٦) .

اما سير الامور الحكومية عملياً فيتوقف على السبيل التي يسلكها الزعماء الليبيون في تطبيق الدستور . فقد اثار بعض النقاد الشك حول صلاحية الحكومة الديمقراطية للبلاد الشرقية ومالوا الى اعتبارها « امراً متقدماً بالنسبة للمتطلبات الواقعة والتربية السياسية التي وصلت اليها البلاد »[٥٧] . ويؤكد هؤلاء النقاد ان التقدم الحقيقي لا يتم الا عن طريق الادارة المباشرة . على ان قيمة المؤسسات الديمقراطية تعتمد على ما يمكن ان تقدم للمستقبل، لا على ما تحققه النظم التسلطية القديرة من منافع كمية .

٨ التجربة والخطأ في الحكم الذاتي ١

من المنتصر الى الساقزلي

منذ ان اصدرت الامم المتحدة (١٩٤٩) قرارها بان تصبح ليبيا دولة مستقلة ، تم الاتفاق بين الدول على وجوب نقل السلطة من السيطرة الاجنبية الى ايدي ابناء البلاد . ولما كانت الولايات الثلاث تدار على انها مناطق مستقلة ، فقد بدأ ان الخطوة الطبيعية التي يجب ان تتبع هي انشاء حكومة وطنية قبل الاهتمام بمسألة توزيع الاختصاصات بين الولايات . وكانت برقة وفزان قد اقامتا نظامين اداريين منفصلين ، رغم معارضة الطرابلسيين . ولما دعي الزعماء الطرابلسيون الى اقامة نظام مماثل امتنعوا عن ذلك على اساس ان مثل هذا العمل يمس امانيهم الوطنية الرامية الى تحقيق الوحدة . ولم يقبل المعتدلون من الزعماء الطرابلسيين باقامة نظام اداري منفصل لمنطقة طرابلس إلا بعد الاعتراف رسمياً بالاستقلال مع الوحدة الليبية والا بعد ان اقرت الجمعية الوطنية [الليبية] نظام الحكومة الاتحادية ، ولم يحز قبولهم رضى حزب المؤتمر الوطني . وبذلك كانت قد ثبتت الاسس التي ستقوم عليها حكومة المستقبل ، قبل ان تسلم السلطة الى الادارة الليبية .

نقل السلطات

بعد ان اقرت الجمعية الوطنية النظام الاتحادي ، اصدرت في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥١ ، قراراً بانشاء حكومات محلية تقوم « بتسلم السلطات التي ستنقل من الدولتين القائمتين على الادارة » . وقد كلف الملك المقبل ان يعين موظفي مثل هذه الحكومات وان يطلب « من الدولتين القائمتين على الادارة في منطقة طرابلس وفزان ان تيسرا لهؤلاء الموظفين تسلم هذه السلطات والتمرس بها تمهيداً لاقامة الدولة الليبية المتحدة حتى لا يتأخر ذلك عن التاريخ المحدد ، وفقاً لقرار الامم المتحدة » [١] . وبما ان الادارة البريطانية لم تتمكن من انشاء مجلس تشريعي منتخب في منطقة طرابلس بسبب معارضة السكان ، فقد كانت الخطوة الوحيدة العملية هي اقامة حكومة محلية . وتم ذلك بان اصدر رئيس الادارة مرسوماً سمي اعلان السلطات الانتقالية . وقد اقر الملك المقبل هذا الترتيب ، وتمت اقامة الحكومة في آذار (مارس) ١٩٥١ . واقر المجلس التنفيذي الذي كانت تتمثل فيه الاحزاب السياسية الرئيسية (باستثناء حزب المؤتمر) ، والذي كان يرأسه رئيس الادارة ، اقر رسمياً (في ٨ آذار — مارس — ١٩٥١) انشاء مجلس وصاية وفقاً لقرار الجمعية الوطنية . واعلان السلطات الانتقالية ، الذي نقلت بموجبه السلطات المتعلقة بالامور الداخلية الى سيطرة الوطنيين ، ادى ، في الواقع ، الى انهاء عمل المجلس الاداري واصبح رئيس الادارة ، الذي كان رئيساً للمجلس الاداري ايضاً ، المعتمد البريطاني [٢] . واصبح محمود المنتصر ، الذي كان نائباً لرئيس المجلس الاداري ، رئيس الحكومة الطرابلسية [٣] . وخشي ادريان بلت ان تؤدي مثل هذه الخطوة الى اضعاف حكومة ليبيا الاتحادية ، فأشار بأن تسمى الحكومات المحلية الجديدة « ادارات » لا « حكومات » [٤].

وبدأت الحكومة الطرابلسية ، المؤلفة من دوائر يرأسها وزراء ليبيون بتوجيه الادارة وتصريف الامور التي كانت من قبل تمارسها الادارة البريطانية.

ولعلّ الاختصاصات كادت ان تكون موزعة بالتساوي بين المعتمد البريطاني ومجلس الوزراء (المعروف باسم مجلس الوصاية) وقد شملت اختصاصات هذا المجلس الاخير ادارة الخدمات العامة والاشراف على شؤون الزراعة والتربية والصحة العامة . وكان ثمة ما يدعو الى الشك في ان اقتسام السلطة كان متساوياً [٥] ، لان السلطات التي احتفظ بها للمعتمد البريطاني شملت الشؤون المالية والتشريعية وشؤون الدفاع عن المنطقة وادارة العلاقات الخارجية [٦] . وعلى كل فكل دائرة كان يرأسها مدير ليبي يساعده نفر من المستشارين البريطانيين . واذا نحن تجاوزنا عن مدى ما تمرس به الموظفون الليبيون من سلطة في واقع الامر ، رأينا ان الاشتراك في السلطة بين الليبيين والبريطانيين كان المقصود منه ان يتولى الليبيون المسؤولية تدريجاً وان يكتسبوا خبرة ادارية اثناء فترة الانتقال .

ولم يكد يقضي محمود المنتصر شهراً في هذا المنصب الذي ابدى فيه مقدرة ملحوظة في رئاسة نظام هو في الواقع نظام ازدواجي ، حتى استقال ليؤلف الحكومة الاتحادية الموقتة . واستمرت الادارة الطرابلسية حكومة موقتة الى ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ حين الفت الحكومة الوطنية (الاتحادية) الاولى واصبحت الحكومات المحلية الثلاث لبرقة ومنطقة طرابلس وفزان ادارات للولايات . وقد اتمت الادارة البريطانية في برقة ومنطقة طرابلس والادارة الفرنسية في فزان تدريجاً نقل السلطات الداخلية جميعها الى الولايات ، خلال المدة التي مرت بين انشاء الحكومات المحلية الى ان حلت محلها ادارات الولايات . وفي نهاية المطاف حين اعلن استقلال ليبيا رسمياً في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ [٧] ، نقلت الى الحكومة الاتحادية الليبية الاختصاصات العامة واختصاصات الدفاع والعلاقات الخارجية ، مع انها جميعها كانت تدار بالنيابة عن الولايات على صورة منفصلة لكل ولاية .

وكانت الحكومتان البريطانية والفرنسية قد وافقتا على تقديم مساعدات

مالية للسلطات المحلية والمركزية معاً لتمكين الليبيين من الاضطلاع بالمسؤولية. وقد ثبت ان مثل هذه المساعدات المالية كانت لازمة لليبيا ، لا خلال الفترة الانتقالية فحسب ، بل حتى بعد ان اضطلعت ليبيا بمسؤولياتها بسبب ضعف مواردها اثناء السنوات الاولى التي عقبت الاستقلال .

والفت لجنة تنسيق باشراف ادريان بلت لتقديم النصح والارشاد في السبل الكفيلة لنقل السلطات [٨] . وقد كانت المهمة شاقة إذ ان نقل السلطات التدريجي ما كان ليتم بيسر واتساق . فالليبيون ، الذين عانوا من حكم الاجنبي زمناً طويلاً ، كانوا بطبيعة الحال ، يتطلعون بلهفة الى تولي امورهم بأنفسهم ، ولعلّ صبرهم عيل من طول الانتظار . ولم يكن بد من حدوث بعض الاحتكاك والتلكؤ في نقل السلطات ، ولكن المهمة تمت بكثير من النجاح . وقد جاء في خاتمة تقرير بريطاني عن الادارة البريطانية في برقة ومنطقة طرابلس وصف لنقل المسؤولية نقلاً نهائياً ، نصه كما يلي :

« ان الادارة البريطانية في برقة ومنطقة طرابلس ، استجابة لرغبات الليبيين في ان تحقق البلاد استقلالها في اقرب وقت ممكن ، قد بذلت ما يمكن من الجهد في سبيل الاعداد لذلك . وسيقع على عاتق الشعب الليبي والموظفين والوزراء وحدهم في المستقبل امر تدبير الرجال اللازمين لقيادة سفينة الحكم وتولي شؤونهم بالحكمة وبعد النظر اللذين عرفا عنهم » [٩] .

اعلان الاستقلال وتأليف اول حكومة وطنية

ما ان اتمت الحكومة الموقتة ، في الشهور التسعة التي تولت فيها البلاد ، اتخاذ الخطوات الاولية لتولي المسؤولية كاملة ، حتى اصبح المسرح معداً لاعلان الاستقلال رسمياً . وقد تم ذلك بتاريخ ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ في قصر المنار ببنغازي — قصر غرازياني سابقاً — حيث اعلن الملك ادريس ، بحضور اعضاء الحكومة الموقتة وممثلي الدول الاجنبية ووجهاء

البلاد ، استقلال ليبيا رسمياً ووضع الدستور موضع التنفيذ . وقد قال الملك المقبل الذي تولى سلطاته دستوريـــاً في ذلك اليوم واصبح اول ملك لليبيا ، ما يلي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الى شعبنا الكريم

يسرنا ان نعلن للامة الليبية الكريمة انه نتيجة لجهادها وتنفيذاً لقرار هيئة الامم المتحدة الصادر في ٢١ من نوفمبر ١٩٤٩ — قد تحقق بعون الله استقلال بلادنا العزيزة وانا لنبتهل الى المولى عز وجل باخلص الشكر واجمل الحمد على نعمائه ونوجه الى الامة الليبية اخلص التهاني بمناسبة هذا الحادث التاريخي السعيد . ونعلن رسمياً ان ليبيا منذ اليوم اصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ونتخذ لنفسنا من الآن فصاعداً نزولاً على قرار الجمعية الوطنية الليبية الصادر في ٢ ديسمبر ١٩٥٠ لقب صاحب الجلالة ملك المملكة الليبية المتحدة .

ونشعر ايضاً باعظم الاغتباط لبداية العمل منذ الان بدستور البلاد كما وضعته واصدرته الجمعية الوطنية في ٦ من محرم سنة ١٣٧١ هجرية الموافق ٧ من اكتوبر سنة ١٩٥١ ميلادية ، وانه لمن اعز امانينا ، كما تعرفون ، ان تحيا البلاد حياة دستورية صحيحة ، وسنمارس من اليوم سلطاتنا وفقاً لاحكام هذا الدستور .

ونحن نعاهد الله والوطن في هذه الفترة الخطيرة التي تجتازها البلاد ان نبذل كل جهد بما يعود بالمصلحة والرفاهية لشعبنا الكريم حتى تتحقق اهدافنا السامية وتتبوأ بلادنا العزيزة المكان اللائق بها بين الامم الحرة . وعلينا جميعاً ان نحتفظ بما اكتسبناه بثمن غال وان ننقله بكل حرص وامانة الى اجيالنا القادمة واننا في هـــذه الساعة المباركة نذكر ابطالنا ونستمطر شآبيب الرحمة والرضوان على ارواح شهدائنا الابرار ونحيي العلم

المقدس رمز الجهاد والاتحاد وتراث الاجداد راجين ان يكون العهد الجديد الذي يبدأ اليوم عهد خير وسلام للبلاد ونطلب من الله ان يعيننا على ذلك ويمنحنا التوفيق والسداد انه خير معين [١٠] .

٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٧١
٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١

ادريس

بعيد اعلان الاستقلال ، وفي اليوم نفسه ، رفع المنتصر – رئيس الحكومة الموقتة – كتاب استقالة وزارته ، الى الملك وفقاً للترتيبات التي عينت بموجبها الحكومة الموقتة . وقد كلف الملك المنتصر بتأليف اول وزارة وطنية ، كان اعضاؤها هم وزراء الحكومة الموقتة انفسهم باستثناء عمر شنيب وزير الدفاع [١١] . وكان ثلاثة من الوزراء طرابلسيين واثنان من برقة وواحد من فزان . كان شنيب يأمل في ان يظل وزيراً للدفاع الوطني ، ولذلك جاء اقصاؤه عن الوزارة مصدر ازعاج كبير لرئيس الوزراء ، فقد عين شنيب رئيساً للديوان الملكي ، فاصبح باستطاعته وهو في هذا المركز القوي ان يجعل علاقات رئيس الوزراء مع الديوان صعبة جداً .

واصدر الملك في اليوم نفسه ، بناء على توصية رئيس الوزراء ، مراسيم عين بموجبها ولاة للولايات الثلاث : فاصبح الساقزلي ، رئيس وزراء برقة ، والياً عليها ، وأحمد سيف النصر ، رئيس حكومة فزان ، والياً لفزان ، وفاضل بن زكري ، وزير التربية في الحكومة الطرابلسية ، والياً لطرابلس . فتحولت الحكومات الذاتية للولايات الثلاث الى «ادارات» محلية ، ورؤساء الدوائر فيها ، الذين كانوا وزراء ، صاروا نظاراً ، واقتصر لقب الوزارة على أعضاء الحكومة المركزية . واخذت كل ولاية ، وفقاً لاحكام المادة ١٧٧ من الدستور ، بوضع القانون الاساسي الخاص بها ، والذي يجب ان يصدر في مدى سنة من وضع الدستور موضع التنفيذ،

وشرعت في تنظيم ادارتها المحلية . وانتهى العمل بـ « إعلان السلطات الانتقالية » لبرقة ومنطقة طرابلس ، وبدستور برقة وبرلمانها ، ومجلسي الوصاية في منطقة طرابلس وفزان ، وتحولت جميع السلطات التي احتفظ بها للمعتمد البريطاني بموجب « اعــلان السلطات الانتقالية » الى سلطات يمارسها الملك .

لما وصل رئيس الوزراء طرابلس عائــداً من بنغازي (في مساء ٢٤ كانون الاول – ديسمبر) سلم لادريان بلت مذكرة رسمية بان ليبيا قد اصبحت بلاداً مستقلة طالباً منه ان يبلغ رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة امر اعلان الاستقلال . وارسل في الوقت ذاته طلب الى السكرتير العام للامم المتحدة بالانضمام الى المنظمة العالمية ، وكان ذلك دليلاً عــلى رغبة ليبيا الجدية في الانضمام اليها .

وما كان عمل بلت لينتهي دون ان تعبر الحكومة الليبية عن تقديرها له . فقد جاء في رسالة رئيس الوزراء الى رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة ما يلي : « ان شكرنا الى الجمعية العامة يجب ان يوجه اولا الى وكيلها ، المستر ادريان بلت ، مندوب الامم المتحدة في ليبيا . اننا نرى فيه صديقاً حبيباً ومشيراً نصوحاً ، ورجلاً ارهق نفسه لمصلحتنا ، دون ان يحسب للراحة الشخصية او الصحة اي حساب »[١٢] . واعترافاً بعمل بلت اطلق اسمه على غير مكان واحد عام في البلاد . وقد سمع المؤلف كثيرين من الليبيين يتحدثون عنه بكثير من الحب ، وقلما كان يذكر اسمه بدون الثناء عليه . وفضلاً عن ذلك فان الليبيين اعترفوا بالتقدير للعمل الذي قام به جميع ممثلي الامم المتحدة خلال المرحلة الشاقة التي كانت بلادهم اثناءها تسعى لتصبح دولة .

الانتخابات العامة الاولى

اخذت الحكومة الوطنية بتطبيق أحكام الدستور فور اعلان استقلال

ليبيا . وقد كان اجراء الانتخابات في مقدمة الاعمال الهامة . فقد نص الدستور على وجوب اجراء الانتخاب في مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر ونصف الشهر بعد اصدار قانون الانتخاب [١٣] . وبما ان القانون صدر في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ فان المدة كانت تنتهي في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٢ . ومن ثم فقد حددت الحكومة ١٩ شباط (فبراير) للاقتراع ، على ان تعلن النتائج في اليوم التالي . وعملا باحكام المادة ٢١١ كان يتحتم على مجلس الامة الاول ان يجتمع في مدة لا تتجاوز عشرين يوماً من تاريخ اعلان نتائج الانتخابات — اي في تاريخ لا يتجاوز ١١ آذار (مارس) ١٩٥٢، ولكن الواقع أن اول اجتماع لمجلس الامة لم يمكن عقده الا في ٢٥ آذار (مارس) .

وبذلت الحكومة الوطنية الكثير من الجهد في سبيل اعداد الترتيبات الاولية وتسجيل الناخبين واصدار التعليمات والترشيح وجميع الخطوات اللازمة لانهاء نتائج الانتخابات واعلانها . وقد كان في مهمة الحكومة الكثير من العسر ، ذلك لأن الاحزاب المعارضة كثيراً ما كانت تلجأ الى العنف اثناء الاقتراع .

كانت اولى الخطوات تقسيم الولايات الليبية الثلاث الى مناطق حضرية ومناطق ريفية انتخابية . ثم قسمت هذه المناطق الى دوائر انتخابية او وحدات قبلية ، وهذه قسمت بدورها الى وحدات للاقتراع ، كان في كل منها مركز للاقتراع [١٤] . وفي ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ اصدر وزير العدل اعلاناً انتخابياً ذكر فيه اسماء المناطق الانتخابية والدوائر والوحدات وعين فيه حدودها ، ودل فيه على كل دائرة انتخابية بحرف وكل مركز اقتراع برقم [١٥] .

قسمت ليبيا الى عشر مناطق حضرية وريفية [١٦] . وقسمت هذه المناطق الى تسع وخمسين دائرة على اساس عدد مقاعد مجلس النواب : ٣٥ لولاية طرابلس و ١٥ لبرقة و ٥ لفزان [١٧]. وقد حددت الدوائر ،

باستثناء فزان ، على اساس نائب واحد لكل عشرين الفاً من السكان تقريباً [18] . وقد قسمت هذه الى ٢٢٦ مركزاً للاقتراع .

وقد اصدر وزير العدل اعلانات انتخابية اخرى في شهري تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) عين بموجبها مراقباً عاماً للانتخابات وموظفين للقيام بمهمة التسجيل . ثم دعي الاشخاص الذين يتمتعون بحق الانتخاب ، في المناطق الحضرية والريفية ، الى تسجيل اسمائهم في السجلات الخاصة بالمناطق التي يقطنونها ، واعطوا مهلة ثلاثة اسابيع من تاريخ الاعلان عن التسجيل . وكانت السجلات تحوي اسماء جميع الذين يحق لهم الانتخاب والمقيمين في مناطق الاقتراع اقامة عادية والذين تقدموا من قبل بطلب تسجيل اسمائهم [19] .

وصدر في ٤ كانون الاول (ديسمبر) اعلان للجمهور عن اعداد السجلات الانتخابية وعن الخطوات التي يجب ان يتبعها الناخبون لتسجيل اسمائهم . وكانت عملية التسجيل بطيئة مملة ، حتى ان وزير العدل اضطر الى تمديد فترة التسجيل غير مرة . واصدر وزير العدل في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ الى المراقب العام للانتخابات بطاقات انتخابية اوضحت بالتفصيل التاريخ والوقت والمكان التي يتم فيها الترشيح والانتخاب . وقد تمت الترشيحات في اواخر كانون الثاني (يناير) ، واتم كل مرشح بطاقته ، التي اعلن فيها انه يتمتع بالشروط اللازمة للترشيح ، واعادها الى الموظف المسؤول . وعين يوم ١٩ شباط (فبراير) ١٩٥٢ لاجراء الانتخابات ، وظلت صناديق الاقتراع مفتوحة طوال ذلك اليوم . وقد اشترط القانون ان يكون الاقتراع سرياً في المناطق الحضرية اما في المناطق الريفية فعن طريق الموظف المسؤول .

وكان حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي يعتقد ان الاغلبية الى جانبه ، لذلك عقد اجتماعاً في ٢١ كانون الثاني (يناير) قرر فيه الاشتراك في الانتخابات . وحض السعداوي ، رئيس الحزب ، الجمهور على وجوب

الذهاب الى مراكز الاقتراع لتأييد المرشحين الذين سيكونون « ممثلين حقيقيين امناء » للشعب . وقد اتخذ الحزب ، بعيد خطاب السعداوي ، مقررات ابلغها الملك ونشرت في الصحف ، وخلاصتها هي :

(١) الولاء للملك ، رمز البلاد ، وممثل اماني الشعب القومية .
(٢) حرية الانتخابات .
(٣) موقف الحكومة الحيادي اثناء الانتخابات .
(٤) ان تدخل بعض موظفي الحكومة في الانتخابات في بعض الدوائر كان ظاهراً .
(٥) يبدو من نقل بعض رؤساء القبائل ان الحكومة ستكون مغرضة في الانتخابات .
(٦) منعت الحكومة الموظفين من الانضمام الى احزاب معينة مع انها سمحت لهم بالانضمام الى احزاب اخرى ، وهذا العمل غير مشروع .
(٧) يرجى من الحكومة ان تأخذ المقترحات السابقة بعين الاعتبار .
(٨) ستنقل هذه المقترحات الى الملك [٢٠] .

وفي ٢٨ شباط (فبراير) انتقل وفد خاص الى بنغازي لتقديم هذه المقترحات الى الملك ، فاعلن الملك ان الانتخابات ستجري « في جو من الحرية والعدل » ، فارضى ذلك الوفد . وقد كان المؤتمر [الطرابلسي] قد اعلن برنامجه في ٤ شباط (فبراير) ١٩٥٢ ، واذاع اسماء مرشحيه ودعا الناس الى الاقتراع الى جانبهم . والنقاط الرئيسية في برنامج المؤتمر هي التالية :

(١) الولاء للملك .
(٢) تحقيق الوحدة الليبية .
(٣) تحقيق الاستقلال الحقيقي للبلاد .

(٤) الحفاظ على حرية البلاد وسيادتها .

(٥) المحافظة على سمعة البلاد في الخارج .

(٦) العدل والمساواة لجميع افراد الشعب .

(٧) النهوض بالتعليم ونشره بين فئات الشعب .

(٨) تحسين الاحوال الصحية .

(٩) النهوض بتطوير الزراعة والصناعة في البلاد .

(١٠) ايجاد اعمال جديدة للعمال وتحسين احوال العمل [٢١] .

قام حزب المؤتمر بحملة انتخابية نشيطة في شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) وكان كبير الامل في ان ينال اغلبية في المجلس ، اذ ان ثلثي المقاعد (٣٥ من ٥٥) في مجلس النواب ستكون للطرابلسيين . ومن حيث ان الطرابلسيين لم يكونوا يحبذون شكل الحكومة الاتحادي ، وهو الذي كان حزب المؤتمر قد قاومه بعنف ، فقد خيل اليهم ان فوز ذلك الحزب سيؤدي قطعاً الى اعادة النظر في الدستور والتخلي عن النظام الاتحادي . ومع ان السعداوي كان كثيراً ما يؤكد ولاء الحزب للملك ، فقد انتشرت اشاعات أن السعداوي كان يفكر في القضاء على النظام الملكي .

فلما تمت الانتخابات في ١٩ شباط (فبراير) دلت النتائج على ان حزب المؤتمر فاز في مدينة طرابلس [٢٢]، لكن المرشحين الموالين للحكومة هم الذين فازوا في الريف . وقد اجريت الانتخابات في برقة في اليوم ذاته الذي اجريت فيه في منطقة طرابلس ، ولكن الناحية الاكثر اهمية كانت الانتخابات القبلية . ولم تقم المنافسة العائلية بدورها في الانتخابات الا في بنغازي .

جاءت خسارة حزب المؤتمر في المناطق القبلية في منطقة طرابلس مفاجأة لزعماء الحزب الذين كانوا يأملون في فوز ساحق . ويبدو ان القبائل حسبت ان موظفي الحكومة قد عبثوا بالانتخابات . فاندفعت ، بايعاز زعماء حزب

المؤتمر الى مباني الحكومة فهدمت المباني العامة ، وقطعت اسلاك التلفون ، وعطلت المواصلات . وقد حمل الناس الاسلحة جهاراً ، وكان ثمة ما يشير الى ان الاضطراب كان يمكن ان ينتشر ويتطور الى عصيان للسلطة (٢٣) .

وكان تصرف الحكومة لوقف العصيان حازماً وسريعاً . فقد القي القبض على الزعماء الرئيسيين وفرضت رقابة بوليسية دقيقة على الاماكن التي جرت فيها الاضطرابات . وكان نفوذ حزب المؤتمر مقصوراً على مدينة طرابلس ، ولكن عمل الحكومة شل حركته ، اذ انها قررت اخراج السعداوي من البلاد باعتبار انه يحمل جواز سفر سعودياً ، وبذلك فقد الحزب العنصر الدافع فيه . ويبدو ان الوزارة كانت قد بحثت قضية اخراج السعداوي من البلاد ، غير ان الملك ، الذي كان يميل الى الاعتدال ، لم يشجع مثل هذه الاجراءات الشديدة . ولكن لما اتضح بأن حزب المؤتمر كان يشجع القبائل على اغتصاب السلطة بالقوة ، قررت الحكومة بموافقة الملك ، ان تقوم بالعمل الحاسم في ٢١ شباط (فبراير) ، واصدرت تعليماتها الى الوالي فاضل بن زكري بأن يأمر رئيس الشرطة الذي ارسل ، في صباح اليوم التالي المبكر ، فريقاً من رجال الشرطة لالقاء القبض على السعداوي واخراجه من البلاد . وقد ظل تحت الحراسة حتى وصل الحدود المصرية ، ومع انه حاول وهو في بنغازي ، حين وقفت الطائرة هناك ، ان يستأنف الى الملك ضد تصرف الوزارة معه ، كما جرب ذلك بعد ان وصل الى القاهرة ، لكن ذلك كان بلا جدوى . وانتقل السعداوي من القاهرة الى الرياض حيث استأنف عمله مستشاراً سياسياً لابن سعود . وهو المنصب الذي شغله الى حين وفاته في كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٥٧ ، وتوفي في بيروت وكان قد جاءها زائراً .

ونحن عندما نلقي نظرة على الامر بعد هذه السنوات نجد ان نفي السعداوي اراح الحكومة من وجود معارض قوي ، على اعتبار ان هذا

الاجراء كان اجراء موقتاً ، لكن ذلك ادى الى انهيار الاحزاب السياسية بسرعة ، اذ ان المنافسة الحزبية كانت دوماً تسيطر على السياسة الطرابلسية . فزوال حزب معارض وضع الوزارة في موقف كان عليها فيه ان تواجه الخلافات مع سلطات الولايات منفردة ، لان البرلمان اصبح في موقف ضعيف . ذلك ان تأييد حزب يؤمن بالوحدة يصبح امراً ضرورياً للحكومة الاتحادية حيث يكون الشعور الاقليمي قوياً . ويمكن القول ايضاً ان اخراج رجل كان قد عاد من المنفى قبل وقت قصير ، بعد ان صرف جل حياته السياسية مجاهداً في سبيل وطنه ، فيه شيء من القسوة بقطع النظر عن ميوله الشخصية .

مجلس الامة

ما ان تمت الانتخابات حتى اتخذت الاستعدادات لافتتاح الدورة الاولى للبرلمان ، وكان موعد افتتاحه مقرراً ان لا يتجاوز ١١ آذار (مارس) ١٩٥٢ [٢٤] ، ولكنه حدد في ٢٥ آذار (مارس) .

عقد مجلس الامة اجتماعاً مشتركاً في العاصمة الشرقية بنغازي ، وترأس الاجتماع عمر منصور الكيخيا ، وكان قد عين رئيساً للشيوخ في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٥٢ ، وحضر الملك جلسة الافتتاح بموكب مهيب ، يحف به اعضاء الحكومة الاتحادية والبارزون من آل السنوسي ووجهاء البلاد . وقد قرأ الملك ، امام المجلسين ووسط الهتاف المدوي ، القسم الذي ورد في المادة ٤٧ من الدستور وهو :

> اقسم بالله العظيم ان احترم دستور البـــلاد وقوانينها وان ابذل كل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال ليبيا والدفاع عن سلامة اراضيها .

ولما انتهى الملك من اليمين الدستورية ناول خطاب العرش الى رئيس

الوزراء محمود المنتصر فقرأه امام المجلسين الملتئمين معاً ، ثم غادر الملك المكان فوراً . والقى رئيس الجلسة عمر منصور خطاباً قصيراً قال فيه مفاخراً إن اجتماع اول برلمان هو نتيجة الجهاد الطويل في سبيل الاستقلال (٢٥). ثم انفصل المجلسان لعقد جلسة خاصة لكل منهما استغرق اكثرها حلف الاعضاء لليمين الدستورية .

ومنذ ذلك الحين اخـــذ البرلمان يعقد جلساته بانتظام : ففي اليوم التالي انتخب مجلس النواب عبد المجيد كعبار اول رئيس له ،كما انتخب المجلسان اللجان الدائمة . وقـــد تم انتخاب لجنتين موقتتين في كل من المجلسين ، واحدة للرد على خطاب العرش والاخرى لوضع النظام الداخلي .

ولم يبدأ البحث في الرد على خطاب العرش الا في الجلسة الرابعة (٣١ آذار ـ مارس) . فقـــد تضمن الخطاب برنامج الحكومة الذي يمكن تلخيصه فيما يلي : فبعد حمد الله وشكره ، عبر الملك عن امتنانه لانه اتيح له ان يعيش حتى يرى ثمار جهاده لتحرير بلاده ، وهنأ الامة على اتمام العمل الدستوري للدولة ، ودعا ممثلي البلاد الى التمتع بحقوقهم ، مذكراً إياهم بانه يتوجب عليهم ان يتخذوا من الحكمة والتجربـــة اساساً للقوانين التي سيسنونها . واعرب عن أملـــه في ان يتقوى النظامان الاداري والمالي ليضمن ذلك للبلد استقراره واستقلاله . واكد رغبة البلاد في ان تتعاون مع الامم الاخرى وان توثق علاقات صداقة ثابتة في مجال السياسة الخارجية . واشاد بفضل ممثلي الامم المتحدة وممثلي البلاد الاخرى الذين قدموا لليبيا كل عون لتحقيق استقلالها . واكد ايضاً رغبة حكومته في حماية حقوق الاجانب المقيمين في ليبيا .

واطال الملك الحديث عن السياسة الداخلية مبيناً ان حكومته ستضع التشريع الملائم لحاجات البلاد واوضاعها الاجتماعية ، متأسية في ذلك شرائع البلاد الاخرى ، ومصر خاصة . هذه التشريعات يدخل في عدادها مـــا

يلزم للتربية والشؤون المالية والصحة وغيرها من الامور التي من شأنها ان تساعد في تطوير ليبيا كي تصل الى مستوى البلاد الاخرى . ودعا الاعضاء الى التعاون مع الحكومة للقيام بهذا البرنامج (٢٦) . وقد اقر كلا المجلسين في ردهما على خطاب العرش هذا البرنامج الذي تضمنه الخطاب ، واكدا عدداً من القضايا التي رأيا ان مصلحة البلاد تقتضي الاسراع بها (٢٧) .

واستمرت الدورة البرلمانية الاولى الى ١٨ آب (اغسطس) ١٩٥٢ ، وقد شغل البرلمان نفسه في وضع القوانين وتوجيه الاسئلة الى الحكومة وبحث القضايا المعروضة عليه . وكان ما تقدمت به الحكومة للبرلمان من مشاريع القوانين قليلاً بسبب ضغط الاعمال الكثيرة عليها . ولعلّ القوانين التي سنت لم تتجاوز العشرة من بينها الموازنة ، التي اثارت نقاشاً حامياً ، والنظامان الداخليان للمجلسين . وقد وجه عدد كبير جداً من الاسئلة لأن الاعضاء ارادوا ان يمارسوا حقهم في الرقابة على الحكومة ، كما انهم ارادوا ان يتيحوا للحكومة فرصة لتوضيح سياستها ومواقفها من عدد من القضايا التي تهم الجمهور . وكانت روح التعاون بين البرلمان والحكومة بادية للعيان كما كان ثمة رغبة اكيدة للقيام بالوظيفة النيابية على شكل يبعث الرضى . ولما انعقدت الجلسة الاخيرة (١٨ آب – اغسطس) شكر نائب رئيس الوزارة فتحي الكيخيا البرلمان لما تحلى به من رغبة صادقة في العمل والتعاون ، كما اشار اثنان من اعضاء مجلس النواب ، هما العنيزي وبويصير ، الى ان الطريقة التي قام بها المجلس بواجبه دلت على ان في البلاد رجالاً يعرفون كيف يقومون بواجباتهم العامة بتجرد واخلاص (٢٨) . وقد انعقدت بعض جلسات البرلمان في بنغازي (من ٢٥ آذار – مارس الى ٨ نيسان – ابريل ١٩٥٢) وبعضها في طرابلس (من ٢٧ نيسان – ابريل الى ١٨ آب – اغسطس ١٩٥٢) ، وذلك حين انتقلت الحكومة الوطنية بكاملها من العاصمة الشرقية الى العاصمة الغربية .

وفي السنة الثانية دامت الجلسات من ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٥٢ الى ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣ بدون انقطاع ، وانصرف البرلمان اثناءها الى اصدار بضعة عشر قانوناً وناقش ميزانية موقتة وميزانية عادية واقرهما . وقد كرر خطاب العرش برنامجاً للاصلاح على غرار الذي جاء في خطاب العرش الاول ، واكد سياسة الحكومة في التقشف في نفقاتها بسبب الحاجة الماسة الى التنمية الاقتصادية . وقد وعدت الحكومة بانشاء المحكمة العليا والانضمام الى جامعة الدول العربية والى الاتحاد العالمي للبريد (٢٩) .

خلال مناقشة بعض الاجراءات الحكومية ، وخاصة مناقشة الموازنة ، تكتل بعض النواب ونظموا انفسهم جبهة معارضة برلمانية باسم (الكتلة) وكان من رجالها اعضاء سابقون من حزب المؤتمر مثل مزران والقلهود والسراج والزقلعي وفئة من برقة ايضاً مثل البسيكري وبويصير ، وقد اطلقوا السنتهم في انتقاد الحكومة بسبب تصريفها للشؤون الداخلية والخارجية. وقد قيل بان الانتقاد ضروري (٣٠) ، وتلقت الحكومة نقداً عنيفاً على بعض الاجراءات (٣١) . وكان النقد الذي وجه الى الحكومة حول السياسة المالية اشد عنفاً ، حتى ان احدهم ، وهو مصطفى السراج ، قال انه اذا كانت الحكومة لا تستطيع اتباع سياسة مالية حكيمة فعليها ان تستقيل (٣٢) . وقد كان اعتذار الحكومة ان الموارد ضئيلة ، ولكنها كانت على حق في اجابتها عن الانتقاد بأنها قد بذلت غاية الجهد لتحقيق ما قامت به في هذا الوقت القصير نسبياً (٣٣) . وقد اتخذ الانتقاد سبيل الاسئلة ، حتى فيما يتعلق بالامور الخارجية ، ولكن المناقشة حول بعض الامور الهامة تمت في جلسات سرية ، خاصة المعاهدة الليبية البريطانية . وقد كان لمجلس الشيوخ مناسبات تقدم فيها بتعديل لمشاريع القوانين . وعلى كل فقد اظهر اعضاء البرلمان ، في المجلسين ، مقدرة على تسيير المناقشة البرلمانية باسلوب رفيع ، والقيام بواجباتهم مع شعور عميق بالمسؤولية .

كاد الليبيون ان يجمعوا على الرغبة في الانضمام الى جامعة الدول العربية في وقت كانت فيه الجامعة تتمتع باعلى ما وصلت اليه من منزلة . ولكن لما انحاز امين الجامعة العام عبد الرحمن عزام الى السعداوي وايده في حملته على الجمعية الوطنية ، بدأ الشك يساور نفوس العناصر المعتدلة في ليبيا في الفائدة من الانضمام الى هذه المنظمة ، مع ان مجلس الجامعة لم يكن يشارك عزام آراءه الشخصية حول ليبيا . ومن ثم فانه لما اعلن استقلال ليبيا في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ ارسل المنتصر طلباً للانضمام الى الامم المتحدة في اليوم ذاته ، لكنه لم يقم بشيء من هذا النوع تجاه جامعة الدول العربية .

فلما استبدل بعزام امين عام جديد للجامعة في سنة ١٩٥٢ زال السبب القائم على المعارضة الشخصية لعزام ، وعاد اولئك الذين كانوا من قبل راغبين في الانضمام الى الجامعة يطالبون بانضمام ليبيا الى هذه المنظمة ، وفي شباط (فبراير) ١٩٥٣ قررت الوزارة الليبية ، بموافقة الملك ، ان تقدم طلباً للانضمام اليها . كان الطلب مؤرخاً في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٥٣ ، ولم يشر قط الى الاسباب التي حملت ليبيا على البقاء خارج الجامعة من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ الى شباط (فبراير) ١٩٥٣ ، بل كل ما جاء فيه رغبة ليبيا في التعاون مع الاقطار العربية الاخرى ، التي تشترك معها في الاخوة العربية والاماني القومية ، وتحقيق الاهداف التي يتضمنها ميثاق الجامعة [٣٤] .

كان طلب ليبيا المبحث الاول في جدول اعمال المجلس حين انعقد في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٣ ، فعرضه رئيس المجلس الامير مصطفى الشهابي على المجلس ، فلم يناقشه بل قبلت ليبيا بالاجماع ، ودعي الوفد الليبي الذي جاء برئاسة المنتصر [٣٥]، وكان ينتظر في قاعة مجاورة ، لاتخاذ مكانه

في المجلس والاسهام في المناقشات . وقد رحب الشهابي ، بالنيابة عن المجلس وعن الوفد السوري – وفي الواقع كان يعبر عن شعور الجميع – بالوفد الليبي وانضمام ليبيا الى الجامعة باجمل عبارات التحية والسرور . وقد رد المنتصر ، نيابة عن وفد بلاده ، معرباً عن امتنانه للتحية الحارة التي تقبلها مع وفده شاكراً ، واكد للمجلس ان الليبيين يشاركونه هذا الامتنان [٣٦] .

ولم تكن كلمات المنتصر مجرد عبارات جوفاء ، فقد علقت الصحف الليبية والمحافل الليبية السياسية على قبول ليبيا بالاجماع . فقد قال احد المعلقين الصحفيين « واخيراً انضمت ليبيا الى جامعة الدول العربية عضواً ثامناً لتسهم في تحقيق المثل العليا للامة العربية العظيمة » [٣٧] .

معاهدة التحالف بين ليبيا وبريطانية العظمى

تعود فكرة عقد معاهدة تحالف بين ليبيا وبريطانية العظمى الى ايام كانت برقة بعد تحت الادارة العسكرية البريطانية . فقد اعلن السيد ادريس ، وكان قد عاد من المنفى قبيل ذلك بقليل ، ان بلاده بحاجة الى تحالف مع دولة قوية في البر والبحر والجو [٣٨] . ولما اعلنت برقة امارة في حزيران (يونيو) ١٩٤٩ ، برزت فكرة عقد المعاهدة بشكل جدي ، ولكن حين احيلت قضية المستعمرات الايطالية الى الامم المتحدة ، رؤي تأجيل عقد المعاهدة الى ان يتقرر مصير ليبيا – اما الى الاستقلال او الى الوصاية . فلما صدر القرار في صالح ليبيا واستقلالها كانت بريطانية العظمى ، بالاتفاق مع الولايات المتحدة وفرنسة ، اول دولة عقدت معاهدة مع ليبيا . وكانت الخطوط العريضة للمعاهدة موضع محادثات متعددة بين الامير ادريس وممثلي بريطانية في برقة ، لكن تفصيلات المحتوى لم تبحث إلا بعد ان تأسست اول حكومة وطنية .

وصل السير الك كركبرايد ، الذي كان سفير بريطانية في الاردن ،

الى بنغازي في اليوم السابق لاعلان استقلال ليبيا الذي تم في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) لتقديم اوراق اعتماده اول سفير بريطاني في تلك البلاد . وكانت مهمة كركبرايد الاولى ان يفتح باب المفاوضات تمهيداً لعقد معاهدة تحالف بين بلاده ودولة ليبيا الحديثة . ولما كان رئيس وزراء ليبيا لا يتكلم الانجليزية وكان كركبرايد يتكلم العربية بطلاقة ، سارت المفاوضات باللغة العربية ، وكان الملك ادريس يتابعها باهتمام كبير ، اذ كان رئيس الوزراء يوصل اليه اخبارها شيئاً فشيئاً ، وقد اخبر كركبرايد المؤلف انه بحث الامور المتعلقة ببرقة بالذات مع الملك مباشرة عدة مرات ، إذ ان المنتصر ، وهو طرابلسي ، لم يرغب في تحمل مسؤولية هذه المسائل .

ومع انه كان ثمة اتفاق مشترك على الشروط الاساسية للمعاهدة ، فقد طال امد المفاوضات قبل توقيعها في سنة ١٩٥٣ . وكانت النقطة الرئيسية التي وقع الخلاف فيها هي طلب بريطانية السماح لقوات الدول الصديقة لها بان تستعمل القواعد . وكانت الحكومة الليبية على استعداد لان تمنح بريطانية حق وضع قواتها البرية والجوية في قواعدها ، ولكنها ، لم تكن مستعدة لان تسمح للدول الاخرى باستعمال هذه القواعد . يضاف الى ذلك ان ليبيا كانت تطالب بتعويض مالي ضخم لقاء استعمال القواعد ، بينما كانت بريطانية ترغب في دفع اقل مبلغ ممكن . وكان ثمة نقطة اخرى اختلف عليها وهي ان بريطانية طلبت ان يكون افراد القوات البريطانية المسلحة غير خاضعين للقضاء الليبي داخل القواعد وخارجها ، ومع ان الحكومة الليبية كانت مستعدة لقبول ذلك ما دامت القوات داخل القواعد، فانها اصرت على ان تنظر المحاكم الوطنية في اي جرم يقترف خارج القواعد . واخيراً حلت هذه المشكلات ، ومشكلات اخرى مشابهة ، وعرضت المعاهدة على الملك . وبعد ان محصها مع وزرائه صدرت ارادته الى المنتصر بتوقيعها في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٥٣ .

واشترطت المعاهدة بان « يسود سلم وصداقة وتحالف وثيق » بين ليبيا وبريطانية العظمى ، وتتعهد كل منهما « بعدم اتخاذ موقف ازاء البلاد الاجنبية يتنافى مع التحالف او قد يخلق متاعب للفريق الآخر » (المادة الاولى) . ويتعهد كل من الفريقين بان يسرع الى نجدة الآخر ، في حالة حرب او نزاع مسلح ، كتدبير للدفاع الجماعي . و « في حالة خطر اعمال عدائية داهم محدق باي من الفريقين السامين المتعاقدين يتفق الفريقان فوراً على تدابير الدفاع اللازمة » (المادة الثانية) . وفي سبيل تأمين سبل الدفاع المتبادل ، كل فريق « يقدم للآخر كافة التسهيلات والمساعدات التي في وسعه بشروط يتفق عليها » . وفي مقابل التسهيلات التي تقدمها ليبيا للقوات البريطانية وفق شروط يتفق عليها ، تتعهد بريطانية بتقديم مساعدة مالية لليبيا بشروط يتفق عليها ايضاً (المادة الثالثة) . وليس في هذه المعاهدة ما يخل بالالتزامات التي تعهد بها الفريقان بموجب ميثاق الامم المتحدة ، او بالنسبة لليبيا فيما يخص ميثاق جامعة الدول العربية (المادة الرابعة) . وقد حددت مدة المعاهدة بعشرين سنة قابلة للتجديد او للاستعاضة عنها بمعاهدة اخرى .

وكان ثمة اتفاقيتان منفصلتان ، وقعتا في اليوم نفسه ، عالجتا القضايا العسكرية والمالية بالتفصيل . فقد تعهدت بريطانية بأن تزود ليبيا بالاسلحة والذخيرة والمعدات اللازمة لجيشها ، ولكن التعاون في القضايا العسكرية لم « يلزم القوات الليبية المسلحة بالخدمة خارج الاراضي الليبية » . وقد منحت ليبيا لبريطانية « التسهيلات لاغراض عسكرية داخل اراضي ليبيا » ، على ان لا تتنافى هذه التسهيلات مع السيادة الليبية . يضاف الى ذلك ان ليبيا منحت بريطانية استعمال الاراضي والمنشآت لاغراض عسكرية ، ومنحتها ايضاً التسهيلات الفنية التي تمكنها من استعمال هذه الاراضي والابنية . ومنحت بريطانية ايضاً حق الاشراف على الطائرات والمركبات وبقية وسائل النقل والمواصلات ومراقبتها . واخيراً فقد منحت ليبيا

القوات البريطانية البرية والجوية حق الدخول والمرور والتنقل في ليبيا واستعمال المطارات المدنية .

وقد تناولت الفقرات القانونية الجرائم المدنية والجنائية بالتفصيل ، ورفع الاختصاص بالنسبة للمسائل المتعلقة بالجرائم التي يقترفها اي من افراد القوات المسلحة في حق اي فرد آخر منها ، وفي اماكن مقصور استعمالها على القوات البريطانية .

وكان الغرض من الاتفاقية المالية ان « تساعد ليبيا على التمتع بحالة من الاستقرار المالي ونمو اقتصادي منظم » . وقد تعهدت بريطانية ، تحقيقاً لهذه الغاية ، ان تقدم المساعدة المالية سنوياً . وفي السنوات الخمس الاولى تتعهد بريطانية بأن تدفع سنوياً مليون جنيه استرليني للتنمية الاقتصادية و ٢,٧٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني معونة مالية للموازنة . اما في كل خمس سنوات تلي ذلك فان بريطانية تتعهد بتقديم المعونة المالية ، لكن المبلغ تتفق عليه الحكومتان (٣٩) .

كان من الواضح ان هدف المعاهدة دفاعي ، وان المقصد الاساسي منها ان تهيء لبريطانية مكاناً تنقل اليه وسائلها الدفاعية من مصر ، اذ ان بريطانية كانت قد قررت الخروج منها الى موقع اكثر ملاءمة . ولما كانت مصر ترمي الى الحصول على شروط أفضل من خلال مفاوضاتها مع بريطانية ، فقد حاولت ان تؤثر على ليبيا لتؤخر توقيع المعاهدة مع بريطانية الى ان تنتهي المفاوضات المصرية . وقد ذهبت مصر في ذلك الى حد انها عرضت مساعدة مالية على ليبيا لقاء تأخير المفاوضات ، لكنها لم تعرض اي ضمانة لامد طويل . ونتج عن ذلك ان اشترك بشير السعداوي وعبد الرحمن عزام في حملة صحافية على الحكومة الليبية وهوجم المنتصر ووصف بأنه اداة في ايدي المستعمرين (٤٠) .

اما في ليبيا فقد كان نقد الصحافة الليبية للمعاهدة اكثر اعتدالاً ،

ولكن بعض الكتاب كان يطالب بشروط اكثر حرية ، حتى قبل ان توقع المعاهدة (٤١) . وقد انقسم الجمهور الواعي سياسياً الى ثلاث فئات في النظرة الى المعاهدة . فكان هناك اولئك الذين كانوا يعارضون عقــد معاهدة مع بريطانيــة ، كائنة ما كانت المعاهدة ، وكان ثمة من يقبل بالمعاهدة لكنه كان يطالب بعون مالي اكبر ، واخيراً اولئك الذين حبذوا المعاهدة لكنهم لم يكونوا راضين عن وضع مساحات واسعة تحت تصرف القوات البريطانية . وقد هاج الجمهور ، وخاصة في مدينة طرابلس ، بتأثير الصحافة والدعاية الخارجية الى حد انه كان من الضروري استخدام البوليس لقمع المظاهرات في احدى المناسبات (٢٢ آب – اغسطس – ١٩٥٣) .

وارسلت المعاهدة في آب (اغسطس) الى البرلمان للموافقة عليها ، فاحالها مجلس النواب الى لجنة الدفاع والعلاقات الخارجية لدرسها . فدرستها اللجنة دراسة دقيقة ووضعت عنها تقريراً مفصلاً مبيناً ما لها وما عليها وذلك بتاريخ ١٣ آب (اغسطس) ١٩٥٣ . وكانت نواحي الكسب فيها هي المساعدة المالية والدفاع وصيانة الاستقلال . فقد جاء في التقرير « ان المعاهدة تقوي استقلال ليبيا وتصونه ضد الاعتداء الخارجي وتضمن لها حالة اقتصادية مستقرة تعينها على القيام بمشاريع المقصود منها زيادة انتاجها ورفع مستوى معيشة السكان ، دون التدخل في شؤونها المالية او الاقتصادية او السياسية » . وكانت نقائص المعاهدة ، على ما رأتها اللجنة ، تنحصر في فقرات غامضة نوعاً ما ، مثل تلك التي جاءت في المادة الثالثة ، اذ لم تعين المساحة التي ستستعملها القوات البريطانية وكذلك في فقرات في الاتفاقية العسكرية قد يبدو منها اعتداء على سيادة البلاد . وكان ثمــة عدد من النقاط الاقل أهمية شملت عدم التكافؤ بين استعمال الاراضي والتعويض عن ذلك ، والاعفاء من الرسوم الجمركية وتوظيف الليبيين . ووجــه التقرير الانتقاد الى الاتفاقية المالية والمساعدة اليسيرة التي تقدمها بريطانية ، والى تقسيم فترة المساعدة قسمين دون ابداء سبب معقول . واخيراً فإن

المعاهدة لم تشترط انسحاب القوات البريطانية من ليبيا فور انتهاء المعاهدة او في حالة عدم تجديدها . وعلى كل فقد اوصت اللجنة بالموافقة عليها واملت ان تأخذ الحكومة الامور التي اثيرت بعين الاعتبار عند تجديد المعاهدة . وقد اعدت لجنة الشيوخ تقريراً مثل هذا لم يذكر فيه شيء لم يتضمنه تقرير لجنة مجلس النواب . وقد وافق البرلمان على المعاهدة في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٣ وابرمها الملك ، واصبحت نافذة المفعول من ذلك اليوم نفسه .

ولا تعود أهمية المعاهدة الى انها امنت تأييد بريطانية لاستقلال ليبيا ضد اي اعتداء اجنبي فحسب ، بل أيضاً الى انها حددت عـدد الجنود البريطانيين الذين يقيمون هناك ، والى انها حددت المناطق التي يمكن ان تقام فيها المنشآت العسكرية البريطانية ، والتي كانت منتشرة في طول البلاد وعرضها منذ الاحتلال البريطاني في سنة ١٩٤٣ . ولم يكن المنتصر يجهل المنافع السياسية التي حصل عليها إذ ان المعاهدة ضمنت التـأييد البريطاني لليبيا في المحافل الدولية ، واصبحت حجر الزاوية في سياسة ليبيا الخارجية، منذ استقلالها الى ان اصبح في مقدورها ان تحقق القوة والثقة في معاملتها مع الامم الاخرى .

السلطات الاتحادية ضد سلطات الولاية

لم يكد النظام الاتحادي يبدأ حياته بعد الاستقلال ، حتى بدت بوادر النزاع الشديد بين الحكومة الوطنية وحكومات الولايات . ومن الملاحظ ان جميع الاتحادات في بدء قيامها قد مرت بنوع ما من الخلافات بـين السلطات الوطنية وسلطات الولايات الى ان يحين الوقت لتسويتها إذ تنشأ التقاليد التي من شأنها ان تقيم علاقات ود وتعاون . فقد كان اذن من الطبيعي ان يواجه الاتحاد الليبي مثل هذه الصعوبات في اول امره .

على انه كان ثمة عوامل معينة ، عامة وآنية ، عقدت التجربـة

الاتحادية في ليبيا . فقبل كل شيء نجد ان الفصل العاشر من الدستور ، وهو الذي يحدد اختصاصات الولايات ، مقتضب ويغلب عليه الغموض الشديد. إلا ان هذه الاختصاصات ، التي كانت اكثر توضيحاً في القوانين الاساسية للولايات ، كانت موضع تأكيد على حساب الحقوق الاتحادية باعتبار ان المادتين ٣٩ و ١٧٦ من الدستور نصتا على ان ما تبقى من الاختصاصات يعود الى الولايات [٤٢] . وعلى التخصيص فقد اصبح المركز القانوني للوالي ، وهو ممثل الملك ، مجال خصومة بين حاشية البلاط والحكومة الوطنية . فهل يكون الوالي مسؤولاً امام الملك او امام رئيس الوزراء؟ إذ ان المادة ١٨٠ من الدستور تكتفي بالقول « يعين الملك الوالي ويعفيه من منصبه » ، وذلك قد يعني ان الملك ، وهو الذي لا يتحمل مسؤولية ، يعين الوالي او يعفيه من منصبه بناء على توصية يقدمها رئيس الوزراء . الا ان القوانين الاساسية للولايات حددت ان الوالي ممثل للملك وهو مسؤول امامه وحده [٤٣] .

ولم تكن قضية اشراف الحكومة الوطنية على صرف الاموال العامة التي تخصصها للولايات اقل اهمية . فقد ارتأت الحكومة الوطنية انه ما دامت المبالغ تخصص سنوياً من ايراداتها ، فلا بد من ان يخضع انفاق هذه الاموال لاشراف الحكومة الوطنية ، مع ان المادة ١٧٤ التي نصت على منح هذه الاموال ، لم تشر قط الى قضية الاشراف . ولم تقبل الولايات بحق الاشراف هذا ، محتجة بان لها مطلق الحرية في ادارة شؤونها ، باستثناء ما نص عليه الدستور نصاً صريحاً واضحاً .

اما العوامل الآنية فقد ظهرت منذ قيام ليبيا دولة مستقلة . ما كاد الدستور يوضع موضع التنفيذ حتى اصبحت الولايات الثلاث ، وقد كانت من قبل تدار مستقلة تحت سيطرة او ارشاد اجنبيين ، ثلاث وحدات « ادارية » مترابطة في اطار الاتحاد ، واصبح رؤساؤها ولاة فقط. وعمل الملك بتوصية المنتصر فعين فاضل بن زكري والساقزلي وسيف النصر ولاة

على طرابلس وبرقة وفزان في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ .
ولما كان الولاة الثلاثة ، وخاصة والي برقة وفزان ، قد الفوا ادارة مقاطعاتهم على انهم رؤساء حكومات ، فقد استمروا في النظر الى مناصبهم كما لو كانت رئاسة لولاية مستقلة استقلالاً ذاتياً . فالساقزلي الذي كان رئيساً لوزارة برقة سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ كان يدير برقة كما لو ان الوضع لم يتغير قط ، فاعتبر نفسه مسؤولاً امام الملك فقط ، الذي كان اميراً لبرقة ايضاً [٤٤] ، وحاول ان يفسر الدستور بطريقة تحد من سلطة الحكومة الاتحادية . وقد نشأت قضية معينة هي حق الاختصاص القضائي المتعلق بالاراضي التي تتخلى عنها الدول الاجنبية . فبعد ان انسحبت بريطانية من برقة رغبت في استئجار بعض الابنية التي كانت قد اعادتها الى ليبيا . فارتأى المنتصر ، وهو على حق ، ان بريطانية تخلت عن حقوق الملكية الى الحكومة الوطنية ، وان اتخاذ اي قرار يتعلق بالتصرف بملكيتها ، سواء بالتأجير او بأي صفة اخرى ، يعود الى الحكومة الوطنية . وعارض الساقزلي ذلك على اساس ان الحكومة الوطنية ، عندما تمارس حقها في التفاوض مع الدول الاجنبية ، انما تفعل ذلك بالنيابة عن الولاية ، وان حق التصرف يخص الولاية . هذه القضية وغيرها من المشكلات ، اثارت جدلاً قانونياً بين الحكومة الوطنية وحكومات الولايات .

وقد جر الملك الى هذا الخلاف بطبيعة الحال . فهو ، بوصفه رأس البيت السنوسي ، ولانه يعتمد على تأييد كبير من اهالي برقة ، كان يميل الى الساقزلي ، اما بوصفه ملكاً للاتحاد الليبي الحديث النشأة ، ولم يعد اميراً لبرقة فقط ، فقد ادرك وجهة نظر المنتصر . فايد المنتصر ، بادىء ذي بدء ، بسبب المنزلة والنفوذ اللذين يتمتع بهما رئيس وزرائه الطرابلسي ، وحفاظاً منه على النظام الاتحادي ان يصيبه الدمار . ولم يكن موقف الساقزلي باعتباره والياً لبرقة بعيداً عن مواطن الزلل إذ انه اقحم نفسه في الخصومات السنوسية ، فايد فريقا (السيد ابو القاسم) على فريق

آخر (السيد عبد الله عابد) ، الامر الذي اثار نقمة الحاشية عليه . واراد الملك ان يحل المشكلة فطلب من الوزير الاول ان يضم الساقزلي الى الوزارة وزيراً للتربية . وقد اثبت الساقزلي ، في خلال عمله في الحكومة الوطنية من ايار (مايو) ١٩٥٢ الى ايلول (سبتمبر) ١٩٥٣ ، انه كان مؤيداً للسلطة الاتحادية ، اذ ان منصبه اتاح له الفرصة ليدرك وجهة نظر رئيس الوزارة ، عندما كان يرى ان تعليماته وهو وزير للتربية لم تكن تنفذها دوائر التربية في الولايات . ولما عاد الساقزلي الى برقة رئيساً للديوان الملكي سنة ١٩٥٣ ؛ كانت آراؤه حول الخلاف القانوني بين الحكومة الوطنية وحكومات الولايات قد اكتسبت طابعاً اكثر اعتدالاً .

ولم يكد المنتصر يفوز على الساقزلي ، الذي كان ركناً من اركان الاقليمية البرقاوية ، حتى وقع هو نفسه فريسة الخصومات السنوسية . فان ناظر الخاصة الملكية ابراهيم الشلحي ، وكان مناصراً للسلطة الاتحادية في اول الامر ، بدل موقفه تأييداً للسيد عبد الله عابد الذي لم يظفر بميل المنتصر اليه ، وتحول الى مقاومة السلطة الاتحادية . واراد الملك ان يحفظ التوازن بين السلطة الاتحادية وسلطات الولايات ، من جهة ، وبين الشخصيات المتنافسة من جهة اخرى ، فاحجم عن اخضاع الوالي للحكومة الوطنية . واخذ يقدر دوره في المحافظة على التوازن في النزاع بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات ، ويرى في النظام الاتحادي وسيلة صالحة للحفاظ على الوحدة الليبية دون التضحية بالاقليمية البرقاوية التقليدية . ومن ثم فانه لما استعيض عن الساقزلي بحسين مازق والياً لبرقة ، وعن فاضل بن زكري بصديق المنتصر والياً لطرابلس في ١٤ ايار (مايو) ١٩٥٣ و ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٥٣ على التوالي ، لم يستشر رئيس الوزراء بشأن المرسومين اللذين صدرا للمناسبتين ، ولم يشترك رئيس الوزراء في توقيعهما . فضلاً عن ذلك فقد عهد الى رئيس الديوان

الملكي ، لا الى رئيس الوزارة ، بتنفيذهما .

وقد احتج المنتصر بطبيعة الحال على الامرين : اصدار الامر بدون استشارته واسناد التنفيذ الى شخص لم يكن من اعضاء الوزارة . واوضح بما لا يقبل الشك أنه اذا كان المقصود من الاتحاد ان ينتهي بالبلد الى الوحدة ، فانه من الضروري ان يكون للحكومة الوطنية شيء من عناصر السيادة على حكومات الولايات ، سواء في ذلك تعيين الولاة او الرقابة المالية ، واستمر في توضيح الامر للملك بقوله : والا ، فالبلاد يمكن ان يحكمها الولاة مباشرة دون الحاجة الى حكومة وطنية . واوضح المنتصر ايضاً انه باستطاعة الملك في ظل النظام القائم ان يختار شخصاً يكون موضع ثقته رئيساً لوزرائه ، وبذلك لا يساور احداً اية خشية من ان تكون مكانة الوالي دون مكانة الحكومة الوطنية ، ما دام الملك يستطيع ان يعفي رئيس الوزراء من منصبه حسب رغبته .

وفي ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ ارسل المنتصر كتاباً الى المحكمة العليا ، التي كانت قد انشئت حديثاً ، طلب فيه رأيها في الوضع القانوني للولاة بالنسبة الى الحكومة الوطنية . وانتقل من التعميم الى التخصيص فطلب رأي المحكمة في شرعية بعض المراسيم الملكية مثل المرسومين اللذين تم بموجبهما تعيين واليي برقة وطرابلس المؤرخين في ١٣ ايار (مايو) و ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٥٣ دون استشارة الحكومة الوطنية مسبقاً . وطلب رأي المحكمة ايضاً في شرعية تفويض الملك المباشر للولاة بالسلطة ، وحق الحكومة الوطنية في مراقبة الولايات . وقد دعم المنتصر كتابه الى المحكمة العليا بمذكرة ، اعدها المكتب القانوني للحكومة الوطنية ، اكدت فكرة ان الحكومة الليبية الوطنية هي حكومة برلمانية مسؤولة امام البرلمان عن ممارستها لسلطات رئيس الدولة . وجاء في المذكرة ان رئيس الدولة الليبية (الملك) لا يستطيع ان يمارس سلطاته مباشرة لانه يتمتع بحصانة ولانه غير مسؤول . ويترتب على ذلك ان سلطات الملك التي حددها

الدستور الليبي ، يجب ان تمارسها حكومة مسؤولة . والمبدأ نفسه ينطبق على الملك من حيث علاقته بالولايات . ثم وضحت المذكرة ان الوالي ، مع انه مخول سلطات تمنحه اياها الحكومة الوطنية ، فانه في الحقيقة ليس سوى موظف مسؤول امام هذه الحكومة ، لان تعيينه وتغييره انما هما من سلطات الملك ، وسلطات الملك تمارسها الحكومة الوطنية . وسلطات الوالي المبنية على المواد ٣٨ و ١٧٨ و ١٨١ من الدستور، يجب ان تمارس باشراف الحكومة الوطنية . وبالرغم من المادة ٥٤ من القانون الاساسي لطرابلس والمادة ١٥ من القانون الاساسي لبرقة والمادة ٤٥ من القانون الاساسي لفزان ، فان سلطات الوالي لا يجوز تفسيرها بحيث تتجاوز السلطات الممنوحة له بموجب الدستور .

وقد تدخل الديوان الملكي في سبيل فض النزاع بين السلطة الاتحادية وسلطات الولايات . وكان الساقزلي قد عين رئيساً للديوان الملكي في ١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٣ ، بعد ان عمل وزيراً في الحكومة الوطنية ، فوقع عليه عبء العمل ليحاول الدفاع عن سلطة الولاية دون ان يضعف السلطة الاتحادية ، اذ كان قد ادرك وجهة نظر الحكومة الوطنية حينما كان وزيراً . فتقدم الى الملك بمذكرة تدل على المهارة (بتاريخ ٣١ كانون الثاني – يناير – ١٩٥٤) حلل فيها الوضع القانوني للنظام الاتحادي وارتأى ان المشكلة يمكن ان تحل بدون الرجوع الى المحكمة العليا . فالمشكلة الرئيسية في النزاع بين الحكومة الوطنية وحكومة الولايات كانت في رأيه تدور حول منصب الوالي ، الذي كان مسؤولاً امام الملك ، والملك ليس مسؤولاً بموجب الدستور . وكان رأي الساقزلي ان مثل هذه المشكلة يمكن ان يعثر على حل لها في ضوء تجارب البلاد الاخرى التي تسير على نظام من الحكم الاتحادي شبيه بنظام ليبيا . وقرر ان كندا واسترالية اللتين لم تخطوا خطوات كبيرة في اتجاه المركزية ، يمكن ان تسعفا في قضية ليبيا . فقد لاحظ ان حكام الولايات في كندا واسترالية

الذين يمارسون سلطاتهم بوساطة مجالس تنفيذية للولايات مسؤولة امـــام مجالس الولايات التشريعية ، يكونون انفسهم غير مسؤولين . وقياساً على هذا في ليبيا ، اذا كانت مجالس الولايات التنفيذية برئاسة رئيس تنفيذي اصبحت مسؤولة ، فان الوالي وهو ممثل الملك ، يعفى عندئذ من المسؤولية. وبناء على ذلك اقترح ان يعاد النظر في القوانين الاساسية للولايات بحيث ينص فيها على تعيين رؤساء لمجالس الولايات التنفيذية يتولون رئاسة هذه المجالس ويكونون مسؤولين عن اعمالهم امام الملك او مجالس الولايات التشريعية ، وبذلك يعفى الولاة من المسؤولية القانونية .

ولقد اشار الساقزلي ، في مقابلة بينه وبين المؤلف ، الى ان الجمعية الوطنية وضعت الدستور بشيء من السرعة ، الامر الذي ترك فيـــه بعض النقص في توضيح عدد من الاحكام المهمة مثل الاحكام الخاصة بتوزيع السلطات . واشار الى انه لما كان رئيساً لوزراء برقة كان قد اقترح أن يكون اعضاء اللجنة التي تعد الدستور من الضليعين في القانون الدستوري، واردف اقتراحه بتقديم اسماء لمرشحين مقتدرين ، لكن اكثر مرشحيه لم يختاروا لاسباب سياسية . ولذلك فلم تكد الحكومة الوطنية تبدأ عملهـــا حتى ظهرت نواحي الضعف في الدستور .

وقبل ان تقبل مقترحات الساقزلي ، واجـــه المنتصر صعوبة جديدة نشأت عن مرسوم كان له اثر في تأليف وزارته ، فقدم استقالته الى الملك في نيسان (ابريل) ١٩٥٤ . امـــا الاقتراحات الخاصة بتعيين رؤساء للمجالس التنفيذية ؛ مسؤولين امام المجالس التشريعية والملك ، فقـــد قبلت في اواخر السنة ، حينما اعيد النظر في القوانين الاساسية للولايات .

اعادة تأليف الوزارة وسقوط وزارة المنتصر

كان النزاع بين السلطة الاتحادية وسلطات الولايات كثيراً ما يظهر في صورة تدخل القصر في شؤون الوزارة ، وهو تدخـــل كان يـــتم باسم

الملك ، دون علمه ، وكان يؤدي الى ازمة وزارية . وكان هذا الوضع يزعج المنتصر ، فقرر ان يضع حداً له ، فرفع القضية الى الملك ، وقد ابدى الملك عطفه على موقف رئيس وزرائه ووعد بتأييده ، لكن الموقف كان معقداً ومرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالصراع القائم بين مناصري سلطة الولايات والسلطة الوطنية ، وكانت السيطرة عليه امراً غاية في الصعوبة . وقد انتهى الامر الى مبارزة بين المنتصر ومؤيدي سلطة الولايات ، ولما كان المنتصر قوي الشخصية ، فقد استطاع ان يثبت للعاصفة [٤٥] . ولكنه حين مرض وسافر الى الخارج للمعالجة في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٣ افاد خصومه من تلك الفرصة . ففي ١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٣ اصدر الملك مرسوماً ، بموافقة نائب رئيس الوزراء فتحي الكيخيا ، عين بموجبه علي العنيزي وزيراً للمالية ، خلفاً لابو بكر نعامة ، الذي خلف الساقزلي وزيراً للمعارف . ونقل الساقزلي الى الديوان الملكي ، وحل محله ابو بكر نعامة وزيراً للمعارف .

لما بلغ المنتصر خبر هذا التغيير المهم في الحكومة ، وكان يقضي فترة نقاهة في اوروبة ، ارسل فوراً الى الملك برقية باستقالته . غير انه حين عاد قيل له ان نائب رئيس الوزراء كان قد وافق على التبديل ، ورفض الملك قبول استقالة المنتصر . وقد اوضح نائب رئيس الوزراء لرئيسه انه وافق على التغيير لأن علي العنيزي كان اكثر معرفة بقضايا البلد المالية وكان لذلك اقدر من ابو نعامة ، لكن المنتصر احتج على ان مثل هذا التغيير ما كان يجب ان يتم بدون استشارته ، وارتاب في هذا التغيير وحسب القصد منه اضعاف مركزه . وبذلت محاولات لحمل المنتصر على البقاء على رأس الحكومة الوطنية بدون تدخل الديوان ، فمكث زمناً ، لكن نفوذ خصومه في الديوان كان قوياً جداً .

وكان على المنتصر ان يختار بين البقاء رئيساً للوزارة اسماً وفعلاً او

الاستقالة . فاختار الاستقالة ، وتخلى عن منصبه في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٥٤ . الا ان اعجاب الملك برئيس وزرائه لم يمكنه من التقاعد ، فأرسل سفيراً للملك الى بلاط سنت جيمس (تموز – يوليو – ١٩٥٤) وظل بعدها في السلك الدبلوماسي حتى استقال سنة ١٩٦٢ ورجع الى طرابلس . وكان خروج المنتصر من السلطة المركزية يعني انتصار مؤيدي سلطة الولاية ، ولكن استقالته سجلت احتجاجاً عليهم . ودل تصرف المنتصر على شجاعة الرجل الادبية وتفرده الفكري إذ انه قرر ان يحكم اسماً وفعلاً ، لكنه دل على ان فكرة الاحزاب المعارضة لم تكن مقبولة تماماً – وهي عنصر اساسي للحفاظ على الحكومة البرلمانية . فلو لم يقمع احزاب المعارضة ، وخاصة حزب المؤتمر ، لكان استعملها لمقاومة الداعين الى سلطة الولاية ، إذ انه لما اعلنت استقالته ، لم يكد يرتفع صوت مهم واحد لتأييده [٤٦] .

وزارة الساقزلي

كلف الملك الساقزلي ، رئيس الديوان الملكي ، ان يؤلف الوزارة في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٥٤ ، فاحتفظ لنفسه ، بالاضافة الى الرئاسة ، بوزارة الخارجية . وقد ضم مصطفى بن حليم وخليل القلال الى الوزارة بناء على اقتراح الملك [٤٧] ، وكان ثمة الكثير من التساؤل عن السبب الذي حدا بالملك الى اختيار الساقزلي لير أس الحكومة الجديدة ، فالبلاد كانت قد بدأت حياتها المستقلة حديثاً ، وكانت مقبلة على قضايا داخلية وخارجية تحتاج معالجتها الى رئيس اكثر مرونة وديناميكية من الساقزلي ، الذي كان يتمتع بفكر قانوني دقيق . وقد ذهب البعض الى ان الملك اراد ان يتخلص من رئيس ديوانه الملكي ، كما ذهب آخرون الى انه اراد ان يضع احد دعائم الاقليمية البرقاوية على رأس الحكومة الوطنية .

كان لكل هذه الاعتبارات اثرها في تعيين رجل له صفات الساقزلي ،

ولكن كان للملك اسبابه الخاصة لاختياره . كان المنتصر مصمماً علـى حكم البلاد رئيساً لحكومة برلمانية ، وقد اثارت وزارته بضع قضايا دستورية ، وكانت معالجة هذه القضايا تحتاج الى رجل قوي ، يدرك وجهة نظر الولايات . وكان الملك يرى ان الموقف يحتاج الى رجل لـه خبرة قانونية واستقلال فكري فاتجه الى الساقزلي . ولما لفت البعض نظره الى ان الساقزلي تعوزه المرونة ، اجـاب بانه يريـد ان يجربه في رئاسة الحكومة الوطنية ، وعلى كل حال فقد كان بحاجة اليه ليحل المشكلات الدستورية المعلقة . ومن ثم فلم يكن من المنتظر ان تعمر الحكومة الجديدة طويلاً ، ويبدو ان الساقزلي ادرك الغاية من التكليف الملكي من اول الامر ، كما اسر بذلك الى بعض اصدقائـه يومها ، وكما قال للمؤلف بعـد ذلك بسنوات .

ويذكر القراء ان بين القضايا القانونية التي اثارها المنتصر كانت مسألـة الوضع القانوني للوالي . ومما يذكره القراء ايضاً ان الساقزلي كان قد اقترح اعفاء الوالي من المسؤولية القانونية ، بحيث تنقل المسؤولية الى رئيس اداري يتولى رئاسة مجلس الولاية التنفيذي بدل الوالي . فلما تولى الساقزلي رئاسة الحكومة اخذ على عاتقه حل المشكلة لا بعرضها على المحكمة العليا ، بل بالنظر اليها من ناحية اخرى [٤٨] . فقد كان رأيه ، الذي جهر به لمجلس الوزراء في ٤ آذار (مارس) ١٩٥٤ هو ان الدستور غامض فيما يتعلق بوضع الوالي القانوني ، واقترح تعديل الدستور لاعفاء الوالي من المسؤولية. اما جعل الوالي مسؤولاً امام الحكومة الوطنية فان ذلك يعرضه للمؤثرات السياسية وقد يؤدي الى تغييره كل مرة تؤلف فيها حكومة جديدة . وعلى اساس التوصية المقدمة من الساقزلي اعفي الوالي من المسؤولية القانونية ، ونقلت المسؤولية الى المجلس التنفيذي واعيد النظر في القوانين الاساسية بحيث تضمنت نصاً على تعيين رئيس للمجلس التنفيذي . وهذه الطريقة الدستورية التي حلت المشكلة القانونية قوت حكومات الولايات امام الحكومة الوطنية .

لم يكد الساقزلي يستريح حتى اعترضته فجأة مشكلة قانونية اكثر خطراً تتعلق بمسألة السلطات الاتحادية وسلطة الولايات . ذلك ان مجلس ولاية طرابلس التشريعي الذي قام باعماله بشكل مرض خلال مدة تقرب من السنة منذ انشائه في آذار (مارس) ١٩٥٣ ، اخذ ينتقد بعض تصرفات قام بها صديق المنتصر والي طرابلس . فاستصدر الوالي ، باتصاله المباشر بالديوان الملكي مرسوماً تاريخه ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ ، بحل المجلس التشريعي ، وسلم المرسوم على غير انتظــار الى رئيس المجلس التشريعي علي الديب . وقــد جاء في المرسوم انه لما تعذر التعاون بــين المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي فقد امر الملك بحل المجلس التشريعي بناء على اقتراح المجلس التنفيذي واجراء انتخابات جديدة في مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ الحل . وعهد الى والي طرابلس بتنفيــذ المرسوم الملكي .

ولم يكد علي الديب يتسلم الامر بالحل حــتى تقدم ، بوصفه رئيساً للمجلس التشريعي ، الى المحكمة العليا طالباً اليهــا اصدار حكمها في دستورية المرسوم الملكي الصادر بتلك الكيفية . واثار علي الديب في كتابه الى المحكمة (بتاريخ ٣١ كانون الثاني – يناير – ١٩٥٤) النقاط التالية :

١ – تنص المادة ٣٦ من القانون الاساسي لولاية طرابلس على انه يحق للملك ان يصدر مرسوماً بحــل المجلس التشريعي بناء عــلى نصح المجلس التنفيذي ، على ان يبين فيه اسباب الحل . والمجلس التشريعي الحالي حــل بأمر ملكي لا بمرسوم ملكي ، اذ ان المرسوم الملكي ، كي يكتسب الصفة القانونية ، يجب ان يقترن بتوقيع رئيس وزراء الحكومة الوطنية ، عملاً باحكام المادة ٣٦ من القانون الاساسي لولاية طرابلس والمادة ٨٥ من الدستور .

٢ ــ ان المرسوم الملكي ذكر ان الملك قد امر بحل المجلس التشريعي بناء على توصية المجلس التنفيذي ــ لا بناء على النصح المقدم منه ــ كما نصت المادة ٣٦ من القانون الاساسي لولاية طرابلس .

٣ ــ ذكر المرسوم الملكي ان سبب الحل يعود الى انعدام التعاون بين المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي ، مع ان جلسات المجلس التشريعي لا تؤيد دعوى انعدام التعاون ، كما ان المجلس لم يقصر قط بواجباته منذ انشائه [٤٩] .

واعتبر المجلس التنفيذي نفسه مسؤولاً عن المرسوم الملكي ، فتقدم بمذكرة [٥٠] الى المحكمة العليا بتاريخ ٧ آذار (مارس) ١٩٥٤ يرد فيها على تهم علي الديب . وقــد جاء في المذكرة ان « مرسوم » و « امر » ورد استعمالهما متداخلاً في الدستور الاتحادي والقانون الاساسي لولاية طرابلس ، وان كلمة « توصية » قصد بها « نصح » ، وان توقيع رئيس الوزارة الوطنية لم يكن ضرورياً لأن حل المجلس التشريعي ، بموجب احكام الدستور ، امر يخص حكومة الولاية لا الحكومة الاتحادية .

وقد اعلن ان المحكمة ستنظر في القضية بتاريخ ٣ نيسان (ابريل) ١٩٥٤ . وعقدت الغرفة الادارية والدستورية ثلاث جلسات ، كان يترأسها علي علي منصور . وبعد ان بحثت القضية من جميع نواحيها اعتمد منصور على ان الملك غير مسؤول ، فاصدر قراره القاضي باعتبار قرار الحل غير دستوري . وقال منصور بأن الشخص الوحيد الذي يمكنه تحمل مسؤولية هو رئيس وزراء الملك الذي هو ايضاً رئيس الحكومة الوطنية [٥١] .

ولم يكد قرار المحكمة يعلن في ٥ نيسان (ابريل) حتى بدأ النزاع بين الديوان والساقزلي . فصديق المنتصر الذي كان قد اقترح على الملك حل المجلس التشريعي الطرابلسي احنقه ان جاء قرار المحكمة في صالح علي الديب ، وتستر بدعوى ان قرار المحكمة كان القصد منه النيل من سلطة

الملك ، فنظم مظاهرة شغب اخترقت الشوارع في ٦ نيسان (ابريل) وحطمت نوافذ المحكمة . وقد وجد الملك نفسه في مأزق حرج ، وهو الذي وافق على حل المجلس التشريعي دون الاهتمام بالشكل الذي تم بموجبه توقيع المرسوم . واغتنم خصوم الساقزلي في الديوان الفرصة فاظهروا للملك ان حكم المحكمة ، بأن المرسوم غير دستوري ، هو محاولة مقصودة من الساقزلي لمعارضة سلطة الملك[٥٢] .

في هذا الجو واجه الساقزلي ازمة ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٥٤ . كان مع وزرائه يحضرون جلسة للبرلمان ذلك اليوم ، حين بلغه ان صديق المنتصر كان يجري الانتخابات للمجلس التشريعي الجديد ، وان مظاهرات ضد المحكمة العليا كانت تسير في طرابلس . فدعا الساقزلي الوزارة الى اجتماع لبحث القضية . ولم يكن رئيس الوزراء يدري ما الذي كان قد نقل الى الملك عنه ، ولذلك فانه تكلم الى الملك تلفونياً ، بناء على اقتراح احد الوزراء ، وطلب اليه ان يأمر المنتصر بالتوقف عن اجراء الانتخابات . ولم تعجب الملك الطريقة التي اختارها الساقزلي للتحدث اليه ، لذلك اختصر الحديث معه ، فعقد الساقزلي اجتماعاً للوزارة في اليوم التالي قررت فيه الاستقالة . وبينما كانت الوزارة لا تزال مجتمعة وصل نائب رئيس الديوان الملكي علي العابديه واخبر الوزارة بأن الملك نزع ثقته منها . فسلمه الساقزلي كتاب الاستقالة حالاً .

من سوء الحظ ان القضية الاولى التي احيلت الى المحكمة العليا كانت هذه المسألة العويصة المتعلقة بالسلطات الملكية ، التي اصبحت احدى المشكلات الرئيسية بين الديوان واول وزارة ليبية[٥٣] . والملك الذي كان شديد الحرص على الاطلاع على أعمال الجمعية الوطنية وعلى وضع الدستور واصداره ،

وجد نفسه وجهاً لوجه امام مشكلة كانت نتيجة نزاع بين والي طرابلس والمجلس التشريعي . فالمنافسة الحزبية التي كانت رحاها تدور في جو من الفوضى جرت الملك الى حلبة نزاع كم كان يحب تجنبها ولكن الاحزاب المتنافسة استغلت المشكلة لكسب المنزلة والسطوة . وقد ربح دعاة سلطة الولايات جولة اخرى في هذا الصراع على السلطة ، ولكن المعركة اتخذت ، مع الاسف ، القضاء ساحة لها . ولذلك فقد اصابت المحكمة العليا نكسة أسفت البلاد كافة كثيراً لحدوثها .

٩ التجربة والخطأ في الحكم الذاتي ٢
وزارة بن حليم

كلف الملك مصطفى بن حليم ، وزير المواصلات ، ان يؤلف الوزارة . ولم يكن يخطر ببال بن حليم ، حين دعي لمقابلة الملك في اليوم الذي استقال فيه الساقزلي ، انه سيعهد اليه بتأليفها ، لأنه كان يعتبر نفسه اصغر سناً واقل تجربة من ان يتحمل مثل هذه المسؤولية . وبعد ان شكر للملك ثقته به ، استأذن في ان يفكر في التكليف الملكي وان يستشير بعض اولئك الذين قد يتعاونون معه في الوزارة في قضية المحكمة العليا . وقد اتم بن حليم تأليف وزارته بعد استقالة الساقزلي بيوم واحد .

بن حليم قبل الوزارة

لعلّه من الضروري ان يزود القارىء ببعض الشيء عن الرجل الذي استطاع ان يقود سفينة بلاده اكثر من ثلاث سنوات من السنوات العصيبة ، لان بن حليم الذي قفز فجأة من منصب وزاري ثانوي الى رئاسة الحكومة لم يكن مشهوراً حتى في بلاده .

ولد بن حليم في الاسكندرية في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٢١ . ويبدو

ان اسرته جاءت من زليطن اصلاً ، لكن اباه كان من مواليد درنة وقد هاجر الى مصر عام ١٩١١ بعد الاحتلال الايطالي لليبيا ببضعة ايام فراراً من تنفيذ حكم بالاعدام عليه . وقد تلقى بن حليم دراسته في مدرسة فرنسية في الاسكندرية ثم انتقل الى القاهرة ليدرس الهندسة . وبعد تخرجه مهندساً من جامعة القاهرة عمل في شركة انشاءات في الاسكندرية واصبح من اصحاب الاعمال الناجحين . وقد التقى بن حليم ، وهو لا يزال طالباً في الكلية ، الامير ادريس وكان حينئذ في المنفى ، وتعرف الى ابراهيم الشلحي الذي كان يعمل امين سر للامير ، فرأى فيه مهندساً لامعاً . وبسبب هذه الصداقة مع الشلحي اتيحت لبن حليم الفرصة لان يدعى الى العودة الى بلاده سنة ١٩٥٠ ، ثم لان يعهد اليه بتولي ارفع المناصب لخدمة الملك والشعب .

وكانت خطة السيد ادريس بعد توليه السلطة اميراً لبرقة سنة ١٩٤٩ ان يدعو الليبيين المقيمين في الخارج الى العودة الى البلاد والعمل في سبيل بنائها ، وقد تولى بعض هؤلاء مناصب مسؤولة في الدولة . وها هو بن حليم تتاح له الفرصة الآن . فلما تولى الساقزلي تأليف الوزارة في برقة خلفاً لعمر منصور دخلها بن حليم ، بناء على اقتراح الشلحي ، وزيراً للأشغال والمواصلات في تموز (يوليو) ١٩٥٠ خلفاً لعلي الجربي ، الذي اختير ممثلا لبرقة في مجلس الامم المتحدة لليبيا [١] . وقد اظهر بن حليم مقدرة ادارية فعالة وعمل كثيراً على اعادة بناء عدد من البلدان الليبية وخاصة بنغازي . وكثيراً ما استدعي لاسداء المعونة في ادارات اخرى وخاصة في الشؤون المالية . ولما اعلن استقلال ليبيا في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ واصبحت برقة ولاية في الاتحاد استمر بن حليم ناظراً للاشغال العامة والمواصلات في ادارة الولاية .

وقد قوى بن حليم علاقته بالشلحي بعد عودته الى ليبيا ، كما انه اصبح ذا صلة متينة مع السيد عبد الله عابد السنوسي احد افراد الاسرة السنوسية

وصفي الشلحي، وكان الثلاثة ، وكثيراً ما يشار اليهم « بالثلاثي » ، يتعاونون تعاوناً وثيقاً ادى الى نجاحهم في عالمي المال والسياسة . وكان بن حليم اقدر الثلاثة واذكاهم ، وكان يطمح الى الوصول الى اعلى المناصب السياسية ، وقد قنع الاثنان الآخران بما حققاه من مكاسب مالية ، واوحيا الى الملك ان مقدرة بن حليم تؤهله لان يكون رئيس وزراء ليبيا المقبل .

فلما الف الساقزلي الحكومة في شباط (فبراير) سنة ١٩٥٤ عرض على بن حليم ، وكان قد عمل معه ناظراً في الادارة البرقاوية ، وزارة المواصلات. ومع ان بن حليم كان يحترم امانة الساقزلي ، فقد كان يأخذ عليه موقفه من السيد عبد الله عابد ومحاولته الحد من مشروعاته في ميدان المال ، وكان ذلك الموقف يعتبر تشجيعاً لمنافسه السيد ابو القاسم ، ومع ذلك فقد قبل تكليف الملك بأن يعمل مع الساقزلي ، بناء على طلب الملك املاً في الحصول على مناصب سياسية اعلى في ميدان السياسة . وقد واتته الفرصة اسرع مما امل ، ذلك أن بن حليم ، على ما اوضحه هو بنفسه للمؤلف ، لم يدر بخلده ان الملك سيقع اختياره عليه ليخلف الساقزلي. ولعلّ الرجل كان يؤمل ان يتولى رئاسة الحكومة يوماً ما في المستقبل. وقد ذهب بعض ناقديه الى ان فكرة خلافته للساقزلي كانت امراً مدبراً من السابق ؛ ولكن لعل هذه الفكرة لم تكن كذلك وانما طرأت في وقت تالٍ .

تأليف وزارة بن حليم

اتم بن حليم تأليف وزارته خلال يوم واحد بعد التكليف الملكي في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٥٤ ، واحتفظ لنفسه ، بالاضافة الى رئاسة الوزارة ، بوزارة المواصلات . وقد اعطيت وزارتا المالية والدفاع لعلي العنيزي وخليل القلال ، وكلاهما كان قد عمل مع الساقزلي والمنتصر وزيرين يمثلان برقة ، كما عهد بوزارة الخارجية الى عبد السلام البوصيري . ورغبة من بن حليم في ان يقوي وزارته بعناصر ذات شعبية ، دفعاً لاذى قرار المحكمة العليا

الذي حطم وزارة الساقزلي ، دعا بن حليم كلاً من عبد الرحمن القلهود ومصطفى السراج ، وهما عضوان نافذا الكلمة في حزب المؤتمر الوطني للتعاون معه ، فقبلا ان يشتركا في وزارته . واسند الى القلهود وزارة العدل ، والى السراج وزارة الاقتصاد الوطني . وعين ابراهيم بن شعبان وزيراً للتربية ومحمد بن عثمان ، وهو فزاني ، للصحة .

وقد قوبلت الوزارة الجديدة بالترحاب على اساس انها حكومة قوية ، فقد كان رئيسها شاباً جم النشاط ، وكانت لا تحظى برضى الديوان الملكي فحسب بل ايضاً برضى العناصر المعارضة . ومع انها تعرضت لعدد من الازمات فقد ظلت في الحكم اكثر من ثلاث سنوات (نيسان — ابريل — ١٩٥٤ الى ايار — مايو — ١٩٥٧) ، وقد عدلت خلال هذه المدة عدة مرات .

الصعوبات الاولى التي واجهت بن حليم

كانت المشكلة الاولى التي واجهت بن حليم التوتر الذي كان قائماً بين الديوان الملكي والمحكمة العليا بسبب الحكم الذي اصدرته المحكمة باعتبار المرسوم الملكي بتعطيل المجلس التشريعي الطرابلسي مخالفاً للدستور . وقد اظهر الملك استعداده لقبول حكم المحكمة على شريطة ان لا يعود المجلس التشريعي المنحل الى الانعقاد ، لان مجلساً جديداً كان قد انتخب مكانه . ويبدو ان بن حليم كان ، قبل تأليف وزارته بيوم واحد ، قد بحث القضية مع محمود صبري العقاري ، رئيس المحكمة العليا ، ويبدو انه قد تم الاتفاق على ان يوقع رئيس الوزارة الجديد المرسوم الملكي ، وذلك استجابة لاعتراض المحكمة فيمكن حينئذ اعتبار ان حل المجلس الطرابلسي قد تم دستورياً . والقى بن حليم بياناً في المجلس موضحاً هذه المسألة ، وظهر كأن الأزمة قد انتهت ، ولو الى حين (٢) .

ولما ابدى عثمان رمزي ، وهو رئيس غرفة في المحكمة العليا ، رأيه بأن قرار المحكمة في قضية علي الديب يعتبر باطلاً ، بسبب ان المدعي

العام لم يكن حاضراً ، تردد الديوان الملكي في ادخال اي تبديل في المرسوم الملكي ، حتى ولا في الصورة . ومن ثم فقد اعلن في ٥ ايار (مايو) ١٩٥٤ ان قرار المحكمة ملغى لان هيئة المحكمة لم تكن كاملة وقت النظر في الدعوى (٣) ، فاستقال علي علي منصور ، رئيس الغرفة الادارية ، وعين عضواً في محكمة الاستئناف في مصر . وكان لا بد من اصدار قانون جديد فيما بعد يعيد تنظيم المحكمة ويضع حداً للتوتر الناشيء عن قرارها السابق . وقد تم هذا (٣ تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٥٤) واشترط القانون المعدل ان يكون رئيس المحكمة العليا مواطناً ليبياً ، وحذفت الفقرة القاضية بالعقوبة بالنسبة لتنفيذ قرار المحكمة (٣ تشرين الثاني –نوفمبر– ١٩٥٤) ، وصدر معه مرسوم جديد اشترك في توقيعه نائب رئيس الوزراء اعتبر فيه حل المجلس التشريعي الطرابلسي في ١٩ كانون الثاني (يناير) مشروعاً (٤) .

ادى تبديل الحكومة الى تبديل العطف الحكومي من جماعة من رجال الاعمال الى اخرى . فان السيد عبد الله عابد الذي كان بعيدا عن الاضواء في السابق ، تقدم الآن الى الأمام ، واقصي السيد ابو القاسم عن الميدان ، بعد ان كان ينال المقاولات النافعة . وقد أثارت المنافسة على المقاولات والتعهدات انتقاد الجمهور كما انها سلطت الاضواء على الخصومات بين اعضاء الاسرة السنوسية . ولم ينج بن حليم نفسه من هذه الانتقادات ، فأزعجه ذلك لانه كان يثير بعض الشكوك حول وزارته .

ولم يقتصر اثر هذه المنافسة على حلقة جديدة من رجال الاعمال المجازفين . ففي ايلول (سبتمبر) ١٩٥٤ زار ليبيا المليونير الايطالي الكونت مرزوتو ، وكان يقوم برحلة بحرية في البحر الابيض المتوسط والكونت مرزوتو كان قد تملك اراضي شاسعة في برقة اثناء الحكم الايطالي . وقد استضافه السيد عبد الله عابد في بنغازي ، واصطحبه الى الجبل الاخضر لزيارة الاملاك التي كانت له سابقا ، والتي كانت يومها تحت سيطرة الحكومة (٥) . ولم تكن الزيارة ذات أهمية قط ، الا أنها حفزت خصوم السيد عبد الله

عابد الى ان ينقلوا الى القصر ما يشاع من ان زيارة مرزوتو ، التي كانت الصحافة قد حملت عليها ، قد تمت بعد استئذان الملك . والواقع ان السيد عبد الله عابد كان قد حصل على موافقة حسين مازق والي برقة اذ لمح للوالي بأن الدعوة تمت بموافقة الملك . وهكذا فقد اقحم اسم الملك اقحاما لا لزوم له في قضية اساسها المنافسة الشخصية . فلما وصلت الانباء الى الملك قرر ان يعاقب الاشخاص الذين فعلوا ذلك ، فأصدر ، دون استشارة الوزراء ، في ٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤ امرا نزع بموجبه عن عبد الله عابد لقب السيد وفرض عليه الاقامة في منزله تمهيدا لمحاكمته ، وامرا آخر اوقف فيه والي برقة حسين مازق عن عمله لمدة شهر واحد[٦] . وقد سحب الامران الملكيان بعد ثلاثة ايام ، وكانا قد صدرا قبيل اغتيال الشلحي ولكنهما مكنا جماعة السيد ابو القاسم من استغلال ما اصاب السيد عبد الله عابد موقتا لمصلحتهم . وكانت هذه الخصومة الداخلية بين الجماعتين مدعاة لاهتمام الجمهور اهتماما كبيرا قبل ان يغتال الشلحي . وكانت الخصومة نفسها ذات اثر غير مباشر على هذا الاغتيال .

اغتيال الشلحي

كانت الثقة التي تمتع بها الشلحي عند الملك موضع استغراب عند بعض المراقبين الاجانب ، وموضع شك عند بعض الليبيين ، وكان ولاء الشلحي للملك لا يرقى اليه اتهام ، كما ان آراءه واحكامه في الامور العامة كانت موضع تقدير . وقد كان وفيا لاصدقائه واتباعه ، ولكن النفوذ الذي كان يتمتع به كان يحنق خصومه . وكان اشد الجميع امتعاضا من نفوذه ابناء عمومة الملك ، ابناء السيد أحمد الشريف وحفدته ، الذين كانوا يحسون بأن الشلحي قد اقصاهم عن الملك ، هذا مع العلم بأن الملكة نفسها كانت من تلك الجماعة . وكان آل السيد أحمد يرون ان خليفة الملك على العرش يجب ان يكون واحدا منهم شرعا ما دام الملك لم يعقب ،

خاصة ان الملك نفسه كان قد اعترف بأن ثمة اتفاقا بأن يكون الابن الاكبر للسيد أحمد الشريف خليفة للسيد ادريس في رئاسة السنوسية . على ان الاتفاق ، على ما اوضحه الملك في مذكراته [٧]، تناول قضية رئاسة السنوسية وهي قضية دينية بحتة وليس لها اية علاقة قط بالنظام الملكي الذي انشىء في ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية . وفضلا عن ذلك فان الاتفاق كان يقوم على سياسة اختطها السيد أحمد الشريف وهي وضع ليبيا تحت امرة سلطان تركية اثناء الحرب العالمية الاولى ليضمن للبلاد استقلالها ، ولكن لا السلطان ربح الحرب ولا كانت ليبيا قد حققت استقلالها . ولم يتم انشاء اسرة ملكية في ليبيا الا بعد ان ربط السيد ادريس جهاد بلاده بقضية الحلفاء في الحرب العالمية الاولى – ضمن له ذلك لقب الامارة – وفي الحرب العالمية الثانية – وبنتيجتها نالت البلاد استقلالها . ومن ثم فقد كانت حجة الملك ادريس ان من الواضح ان بيت السيد أحمد الشريف لم يكن لهم حق مشروع في وراثة العرش . وبالرغم من ذلك فقد استمر المتحدرون من نسل السيد أحمد في الادعاء بأن وراثة العرش هي من حقهم الشرعي ، وركزوا هجومهم على الشلحي باعتباره انه يتحمل اكبر قسط من المسؤولية في خسارتهم العطف الملكي . فهذه الاسطورة التي اقترنت باسم الشلحي ، هي التي حفزت احد المتحدرين من نسل السيد أحمد الشريف على اغتياله .

من الحق ان نذكر ان الشلحي كان على قدر كبير من الذكاء والوطنية او التفاني في العناية بشؤون الملك الخاصة ، لكن تحفظه كان خصمه . كانت اسرته قد جاءت من الجزائر اصلا[٨] . وكان قد انضم من صغره الى حلقة السيد أحمد السنوسي ودرس القرآن والتعاليم السنوسية . والتحق الشلحي بخدمة السيد ادريس بناء على اقتراح السيد أحمد . وقد اثبت الشلحي ، منذ نعومة اظفاره ، ولاءه وتفانيه في خدمة سيده[٩] . وكان الرجل حسن السلوك مؤدبا في تصرفه ، كثير الاحترام للعاملين مع الامير (الملك فيما بعد) وزواره ، وقلما كان يتفوه بكلمة

في حضرتهم . ومن اجل هذا كله كان خصومه يتجنبونه لانهم كانوا يعرفون انه كان يبدي آراءه سرا للملك وكان الملك يقدر آراءه تقديرا كبيرا ، ولم يكن يخفي احترامه للشلحي واعتماده عليه .

لم يكن القاتل الشريف بن محيي الدين السنوسي ثائراً ولا مغامرا ، فقد كان ذا مكانة لانه كان حفيداً للسيد أحمد الشريف وابن عم للملك . وكان قد تعلم في القاهرة وبيروت(*) وكان يؤمن بالمثل العليا . ولكنه كان قد نشأ في جو من الدسائس والتنافس بين الامراء السنوسيين . وبسبب اعتقاده بأن الشلحي كان قد فرق بين الملك وبني قومه وبذلك اصبح العقبة الكأداء في سبيل تحقيق الآمال المشروعة لاسرته ، فقد قرر ان يقضي عليه .

وفي ٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤ زار الشلحي رئيس الوزراء بن حليم ، وكان الشريف قد رآه يدخل مكتب رئيس الوزراء ، فانتظره خارج المبنى ، فلما خرج الشلحي لحق به الشريف الى سيارته واطلق النار عليه ، فألقى البوليس عليه القبض حالا . واسرع رئيس الوزراء ومحمود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة ، وهو صهر الشلحي ، الى جلالة الملك فعزيا بالفقيد وبحثا القضية مع الملك . ويبدو ان الملك اخذ القضية ببعض الهدوء في البداية . ولكن بعد الظهر خيل له ان الشريف فعل ذلك بتشجيع من افراد اسرته فتملكه الغضب . فأعلنت حالة الطوارىء في ٥ تشرين الاول (ا كتوبر) ١٩٥٤ ، وعهد الى حسين مازق ، والي برقة الذي كان قد اوقف عن عمله شهرا ، بتنفيذ المرسوم ، بعد ان الغي امر توقيفه[١٠] . واعلن الملك كذلك الحداد في المملكة اسبوعا يبدأ في ٦ تشرين الاول (اكتوبر) .

وكان التحقيق واسع النطاق بسبب ماضي القاتل ولاحتمال اتصال

(*) الواقع ان الشريف لم يتعلم في بيروت نفسها ، بل في الكلية اللبنانية بسوق الغرب بلبنان . (المترجم)

خصوم الشلحي بالقضية . ووضع جميع افراد البيت السنوسي تحت الاقامة الاجبارية في منازلهم . وقد فكر في اول الامر بنفيهم جميعا خارج البلاد ، لكن اتضح ان هذا الامر غير دستوري ، ولذلك تقرر ان يظل الكبار تحت الاقامة الاجبارية وان ينفى الشباب الى طرابلس . لكنهم ظلوا تحت الاقامة الاجبارية في برقة ، بسبب صعوبة الاحوال المعاشية(١١) . والذين كانوا منهم خارج البلاد ، مثل السيد ابراهيم — الذي كان سفيرا لليبيا في القاهرة — فقد طلبوا حق اللجوء الى البلاد التي كانوا فيها . ولم ينج من تلك العقوبة الا السيد عبد الله واخواه السيد أحمد والسيد صديق عابد الذين استنكروا الجريمة واعلنوا ولاءهم للملك . واحيلت قضية السيد الشريف بوصفه المسؤول مباشرة عن الاغتيال ، الى محكمة جنايات في بنغازي ، ودامت المحكمة التي بدأت في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤ ، اسبوعا . واصر الشريف على انه قام بالجريمة منفردا ، اي دون تشجيع من احد ، ولكن المؤلف يعتقد بأنه كان قد تأثر بالمنافسات الحزبية ، وان كان الباعث المباشر على الجريمة لم يتضح . وفي ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤ اصدرت المحكمة حكمها بالاعدام على الشريف اذ ثبت لديها انه قــد اقترف الجرم . ولم يفده الاستئناف ، فأعدم في ٦ شباط (فبراير) ١٩٥٥ .

اشمأز الملك من المدينة التي قتل فيها ناظر الخاصة الملكية فتركها ولم يعد اليها للاقامة فيها . ولما ثبت له ان طبرق ، وكان قد ارتحل اليها مستشفيا ، اقرب الى مزاجه ، اتخذ منها مقرا للديوان الملكي . ومنح الملك قصر المنار — وقد كان قصر غرازياني من قبل — الى الجامعة الوطنية ، التي كانت قد انشئت حديثا . وقد اتيح للمؤلف ان يتشرف بالعمل عميدا فيها بعد ذلك بثلاث سنوات . كان الملك بحاجة الى شيء يشغله عن فقد صديق وفي ، وقد كان له في انشاء معهد للدراسة العالية خير عزاء . هذا المعهد الذي يرمز الى اليقظة الفكرية للبلاد في عهد الملك ادريس .

اتفاقية قاعدة ويلس
والمساعدة الامريكية لليبيا

لم تكن علاقات ليبيا بالدول الاخرى قد توطدت على اسس ثابتة قبل ان يؤلف بن حليم وزارته . حقا كانت ليبيا قد قبلت في عضوية جامعة الدول العربيـــة ، كما ان تحالفها مـــع بريطانية العظمى قـــد اصبح اساس سياستها الخارجية ، لكن طلب ليبيا الانضمام الى الامم المتحدة كان لا يزال معلقا ، كما ان سياستها نحو الدول الاخرى لم تكن قد اتضحت معالمها بعد .

وقد ابدى بن حليم ، منذ ان تولى المنصب ، اهتماما بالاتجاهات الخارجية لا يقل عن اهتمامه بالقضايا الداخلية . وقد قال بن حليم للمؤلف « ان محمود المنتصر كان يلعب لعبة السياسة الخارجية وبيده ورقة واحدة فقط – تحالف ليبيا مع بريطانية العظمى » . وقد اوضح بن حليم سياسته بأنه هو نفسه اضاف ورقة اخرى وهي انه انشأ علاقات صداقة وتعاون ثابتة مع الولايات المتحدة الامريكية ولم تكن الغاية من هذه السياسة تأمين المساعدة لتنمية ليبيا اقتصاديا فحسب ، بل لضمانة تأييد الولايات المتحدة الدبلوماسي لحل مشكلاتها المعلقة مع فرنسة وايطالية والدول المجاورة . ولبن حليم فضل آخر في هذه الناحية وهو انه ادخل الى ليبيا سياسة « التضامن العربي » وطبقها مع مصر اولا حتى سنة ١٩٥٦ اذ تعثرت قليلا لمناسبة ازمة السويس ، ثم مع تونس سنة ١٩٥٧ . ويبدو انه رأى من المفيد ان يغازل روسيا ، لكن تلك السياسة كانت ترمي الى اثبات موقف ليبيا المستقل في السياسة الخارجية ، لا الى تنمية الصداقة السوفييتية .

وكان حجر الزاوية في سياسة بن حليم الخارجية هو التعاون والصداقة بين ليبيا والولايات المتحدة . وكانت الولايات المتحدة قد عرضت على ليبيا في سنة ١٩٥٢ مساعدة مالية بموجب برنامج النقطة الرابعة للمساعدات

الفنية[١٢] ، ولكن الاتفاقية حول قاعدة ويلس ، التي سمح بموجبها للولايات المتحدة بالاحتفاظ بقاعدة عسكرية في الارض الليبية ، برهنت على فائدتها الكبيرة للتعاون الاقتصادي الذي تلاها .

منحت بريطانية الولايات المتحدة حق استخدام قاعدة عسكرية قرب طرابلس اثناء الحرب . وكان المفروض ان الحقوق المتعلقة بالقاعدة هي موقتة لمدة الحرب فقط ، الا ان رغبة روسيا في الحصول على الوصاية على منطقة طرابلس بعد الحرب ، وما تلا ذلك من قيام الحرب الباردة ، حفزا الولايات المتحدة على طلب الاستمرار في استعمال القاعدة حين نقلت السلطات من البريطانيين الى ليبيا ، املا في الوصول الى اتفاق رسمي حول هذه القضية .

وكانت المفاوضات حول قاعدة ويلس دائرة في الوقت ذاته الذي كانت تدور فيه المفاوضات حول المعاهدة البريطانية ، الا ان الاولى طال امدها لأن ليبيا كانت على العموم حريصة على توقيع المعاهدة البريطانية اولا ، وبسبب بعض المشكلات العاجلة التي كانت تواجه بلدا حديث عهد بالاستقلال . وقد تركزت النقاط التي دار الجدل عليها حول الترتيبات المالية المتعلقة بمساحة القاعدة ، ولكن امورا اخرى ، مثل تحديد وضع الامريكيين المقيمين في القاعدة ، ساعدت على تأخير المفاوضات . وكان من بين هذه الامور علاقة القوات الامريكية بالقضاء الجزائي وفرض الضرائب المحلية والرسوم الجمركية على الواردات الامريكية .

وفي تموز (يوليو) ١٩٥٤ زار بن حليم الولايات المتحدة ، حيث تمت المفاوضات ، الا ان توقيع المعاهدة رسميا تم في بنغازي بتاريخ ٩ ايلول (سبتمبر) . فقد كانت زيارة بن حليم للولايات المتحدة تهدف الى تأمين الحصول على المساعدات المالية اللازمة لتنمية اقتصاد ليبيا ، ولتوثيق صلات الصداقة التي كانت قائمة من قبل بين البلدين . وقد جاء في مقدمة

الاتفاقية ، التي اشارت الى الاهداف العريضة ، ما يلي :

> ان حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الامريكية رغبة منهما في تعزيز الصداقة والتفاهم الوثيقين القائمين الآن بينهما ، وتأكيدا لعزمهما على التعاون الودي والتأييد المتبادل في الميدان الدولي والمساهمة في صيانة السلم والامن في نطاق ميثاق الامم ، واعتقادا منهما بأن التعاون في الاراضي الليبية سيساعد على ادراك هذه الغايات...[١٣]

ونصت الاتفاقية – بوجه خاص – على ان ليبيا منحت الولايات المتحدة الاذن « بأن تشغل وتستعمل لغايات عسكرية » مساحات معينة محددة طول مدة هذه الاتفاقية . وللولايات المتحدة حق الاشراف التام على « الطائرات والسفن والمراكب المائية والمركبات التي تدخل الى المناطق المتفق عليها او تخرج منها » . وقد اجيز للولايات المتحدة ان تنشىء وان تصون ، خارج المناطق المتفق عليها ، وسائل المواصلات السلكية . ونصت الاتفاقية ايضا على انه يجوز للولايات المتحدة « ان تحضر الى ليبيا اعضاء من قوات الولايات المتحدة لاجل تنفيذ اغراض هذه الاتفاقية » ، و « ان لا تطبق قوانين المملكة الليبية المتحدة بطريقة تمنع دخول اعضاء قوات الولايات المتحدة الى ليبيا او الخروج منها » .

وأهمية قاعدة ويلس يمكن اجمالها فيما يلي :

(١) انها حلقة في نظام القواعد فيما وراء البحار الذي اقامته الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي .

(٢) نقطة عبور هامة في منطقة البحر المتوسط .

(٣) مركز لتدريب رجال السلاح الجوي في منطقة البحر نفسه .

لقاء هذه التسهيلات العسكرية تعهدت الولايات المتحدة ، بموجب اتفاقية للتعاون الفني وقعت سنة ١٩٥٤ وأعيد النظر فيها سنة ١٩٥٥ ،



ولي العهد الأمير الحسن الرضا

بأن تدفع خلال السنة الاولى سبعة ملايين دولار للتنمية و ٢٤,٠٠٠ طن من القمح لنجدة المناطق المصابة بالجفاف . وتعهدت الولايات المتحدة ان تقدم اربعة ملايين دولار سنويا لمدة ست سنوات ، ثم مليون دولار سنويا للاحدى عشرة سنة التالية .

وقد وصفت الاتفاقية في الولايات المتحدة بأنها «حجر هام في بناء الدفاع عن العالم الحر» ، وانها وثيقة ترمي الى «تمتين روابط الصداقة التي تربط بين شعبي البلدين»[١٤] . وقد يسرت لليبيا مشاركة مباشرة مع دولة كبيرة ومساعدة مالية للتنمية الاقتصادية . ووعدت الولايات المتحدة ايضا ان تقدم لليبيا العون لتطوير البرامج الصحية والتعليمية والزراعية[١٥].

بما ان اتفاقية قاعدة ويلس كانت اتفاقية تنفيذية فلم يكن من الضروري ان تعرض على مجلس الامة الامريكي لاقرارها . اما في ليبيا فقد اعتبرت الاتفاقية مهمة لدرجة بحيث كان من الضروري ان تعرض على البرلمان . وقد اثارت كتلة مؤلفة من ستة عشر عضوا بعض الاعتراضات قبل عرضها على البرلمان . وحين كان البرلمان يناقش الاتفاقية في اوائل تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤ اغتيل ابراهيم الشلحي . فدار في خلد الكتلة البرلمانية ان مركز بن حليم اصبح ضعيفا بعد اغتيال الشلحي ، لذلك ركزت هجومها على الاتفاقية مؤملة ان يقدم بن حليم استقالته . ومن ثم فقد اقترح بعض مؤيدي بن حليم تأجيل المناقشة حتى تتحسن الاحوال . على ان بن حليم ، الذي سعى للحصول على تأييد الملك شخصيا ، طلب منه ان ينشر بياناً مؤداه ان حكومة بن حليم تتمتع بثقته التامة .

وقبل ان يقوم البرلمان باقرار الاتفاقية واجه بن حليم صعوبة اخرى كان عليه ان يتخطاها . فقد طلب الوزراء الطرابلسيون الاربعة (القلهود والسراج وعبد السلام البوصيري وبن شعبان) وجوب عودة الحكومة الى طرابلس مقابل تأييدهم لاتفاقية قاعدة ويلس . ولم يكن بن حليم راغبا

في ايغار صدر الملك حول هذه القضية لذلك اقترح تأجيل هذه النقلة الى ما بعد الموافقة على الاتفاقية . فلما اغتيل الشلحي ، ونقل الملك مقره من بنغازي الى طبرق اصبح ايسر على بن حليم ان يطلب موافقة الملك على نقل الحكومة الى طرابلس . واذ اعتبر هذا الامر انتصارا لاعضاء الوزارة الطرابلسيين ، فانه شجعهم على تأييد بن حليم علنا في اتفاقية قاعدة ويلس(١٦) . وكان بن حليم ميالا ، بعد اغتيال الشلحي ، الى الانتقال الى طرابلس ليتسنى له حرية العمل في تصريف شؤون الحكومة .

ولم يكن هذا كل ما في الامر . فان عمر منصور الكيخيا ، رئيس الشيوخ ، لم يكن على علاقة طيبة مع بن حليم ، واظهر سخطه الشخصي بتوجيه النقد الى الاتفاقية الامريكية ، مع ان ابنه فتحي كان قد قام بدور فعال فيها وحاول ان يوضح لابيه فوائد الاتفاقية . فلما شهر عمر منصور بالاتفاقية علنا(١٧) ، تحدث بن حليم مع الملك في الموضوع ، فاستاء من تصرف عمر منصور الذي كانت تعوزه اللياقة . وكان الملك قد احنقه تخلف عمر منصور عن جنازة الشلحي ، لذلك اصدر امرا باعفائه من رئاسة الشيوخ بتاريخ ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤ . وكان تصرف منصور في رئاسة الشيوخ موضع انتقاد من قبل(١٨) ، ولكن يبدو ان تصريحاته الاخيرة حول الاتفاقية ادت الى ان عيل صبر الملك منه ، ولو ان بن حليم لم يكن يرغب في ان يصل الامر الى ان يمتهن السياسي القديم بالعزل وهو الذي صرف حياته في خدمة بلاده .

واخيرا حاول بن حليم ان يؤثر في الكتلة البرلمانية بتوضيح الفوائد المادية للاتفاقية فشرح طبيعة المساعدة الاقتصادية الامريكية ودعا الى الموافقة على سياسته لمصلحة البلاد . ففي ١ تشرين الاول (اكتوبر) ، قبل اغتيال الشلحي باربعة ايام ، دعا بن حليم نائب رئيس مجلس النواب صالح بويصير لتناول طعام الغداء في منزله ، ودعا ايضا حسين مازق وابو القاسم السنوسي .

هناك اوضح بن حليم لضيوفه المنافع التي تعود على البلاد من الاتفاقية الامريكية وطلب عون بويصير ، ملمحا له باحتمال ضمه الى وزارته . لكن محاولة بن حليم لكسب بويصير لم تؤت اكلها بسبب اغتيال الشلحي ، ذلك لأن نفي السيد ابو القاسم ، صديق بويصير الحميم ، جعل معارضة بويصير للاتفاقية اعلى صوتا [١٩] .

عرضت الاتفاقية على البرلمان للموافقة عليها في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤ بعد ان دققتها لجنة برلمانية سباعية . ويقال إن اكثرية اللجنة اوصت برفض الاتفاقية ، ولكن هذه التوصية ، حين عرضت على البرلمان في جلسة سرية ، لم تقبلها الاكثرية التي اقترعت بالموافقة عليها . وقد ابرم الملك الاتفاقية بمرسوم ملكي صدر في اليوم نفسه ووضعت موضع التنفيذ اعتباراً من ذلك اليوم [٢٠] . وقد كان ابرام المعاهدة فوزاً لجهود بن حليم الذي كان يريد اتباع سياسة ثبت نجاحها في تحقيق التطور الاقتصادي للبلاد . وكانت الولايات المتحدة قد اعلنت قبيل ذلك (٢٥ ايلول – سبتمبر – ١٩٥٤) رفع تمثيلها الدبلوماسي في ليبيا الى سفارة ، واعلن في الوقت ذاته تعيين الزعيم جون ل . تابن الذي كان ضابط ارتباط في شمال افريقية ايام الحرب الاخيرة والذي اصبح فيما بعد احد العاملين في ادارة مشروع مارشال سفيراً ليحل محل هنري س . فيلارد الذي كان قد شغل منصب الوزير المفوض هناك منذ اعلان الاستقلال .

الاتفاقية الليبية الفرنسية

يبدو انه كان ثمة تفاهم ضمني ، قبل ان تستقل ليبيا ، بين بريطانية وفرنسة على ان تظل برقة وفزان ، اللتان كانتا قد منحتا درجة كبيرة من الاستقلال ، تحت نفوذ بريطانية وفرنسة على التوالي . وقد اسرعت بريطانية الى التفاهم مع ليبيا بعد الاستقلال – وهو التفاهم الذي مكن لبريطانية الاحتفاظ بقواعد في برقة [٢١] – ويبدو ان فرنسة كانت تطمح الى وضع

مماثل في فزان . وقد تم في اليوم الذي اعلن فيه استقلال ليبيا (٢٤ كانون الاول – ديسمبر – ١٩٥١) توقيع اتفاقيتين موقتتين بين ليبيا وفرنسة : احداهما عسكرية سمح لفرنسة بموجبها ان تحتفظ بقواتها في فزان لمدة ستة اشهر الى ان تعقد معاهدة تحالف تحل محلّ الاتفاقية الموقتة ، والثانية مالية تعهدت فرنسة بموجبها ان تقدم الى ليبيا مساعدة مالية تساوي العجز في موازنة فزان .

في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ اقترحت فرنسة عقد معاهدة تحالف مع ليبيا على غرار المعاهدة الليبية البريطانية التي كانت لا تزال موضوعاً للمفاوضات . ومع ان ليبيا قبلت المبدأ ، فقد اثارت ، في المذكرة المؤرخة ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ ، بعض الاعتراضات على الامتيازات والحصانات التي طلبتها فرنسة . ولم تستأنف المفاوضات الا بعد التوقيع على المعاهدة الليبية الانجليزية ، ولكن لم يمكن الاهتداء الى اسس مشتركة للاتفاقية . فقد بدا لليبيا ان المقترحات الفرنسية كانت تهدف الى الاحتفاظ بقسط من النفوذ الفرنسي في فزان اكبر من النفوذ البريطاني في برقة . ومن ثم فلم يكن لا المنتصر ولا الساقزلي ، وكلاهما كان قد تفاوض مع فرنسة ، مستعداً لقبول المقترحات الفرنسية ، مع انهما كليهما ابديا استعداداً لقبول مبدأ بقاء قوات فرنسية في الاراضي الليبية (فزان)[٢٢] .

وقد ساعد تبدل الحكومات في كل من ليبيا وفرنسة على حل المشكلة . ذلك لأن فرنسة ، التي كانت تتولى شؤونها حكومة لبرالية برئاسة منديس – فرانس ، كانت تتلهف على الاتفاق مع الاقطار التابعة لها ، فأسرعت ليبيا التي كان يرأس حكومتها مفاوض بارع ، الى الاستفـــادة من الظروف وحصلت على شروط لم تكن متوقعة . فبعد ان وفق بن حليم في اتفاقية قاعدة ويلس ، سعى الى الحصول على تأييد امريكي في مفاوضاته مع فرنسة .

فاستؤنفت المفاوضات مع فرنسة في ايار (مايو) ١٩٥٤ . وفي تموز

(يوليو) زار بن حليم باريس في طريق عودته من الولايات المتحدة ، واوضح للحكومة الفرنسية أن ليبيا ليست مستعدة ان تعقد اتفاقية عسكرية مع فرنسة ، وان نقطة انطلاق المفاوضات يجب ان تكون جلاء القوات الفرنسية عن فزان . وقد رفضت فرنسة ، بادىء ذي بدء ، أن تقبل بمبدأ الجلاء ، لكن بن حليم ارسل مذكرة (بتاريخ ١٣ تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٥٤) مشدداً فيها على وجوب اعتبار الجلاء اساساً للمفاوضات وانذر فرنسة بأن ليبيا ليست على استعداد لتجديد الاتفاقية العسكرية الموقتة بعد ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤ . ومع ان فرنسة لم ترغب في الاخذ بوجهة النظر الليبية بسبب قصر مدة المذكرة ، فقد ظل بن حليم ثابتاً لا يتزحزح عن موقفه .

وفي ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤ اقترح منديس – فرانس أن يتفاوض مع بن حليم مباشرة ، فقبل هذا بذلك على ان تبدأ المفاوضات قبل ٣١ كانون الاول (ديسمبر) – وهو التاريخ الذي تنتهي عنده الاتفاقية العسكرية الموقتة . وقد توصل رئيسا الوزارتين الليبية والفرنسية ، بشيء من السرعة ، بين ٣ و ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥ الى الاتفاق على مبدأ الجلاء فأصبح هذا المبدأ فيما بعد اساساً لمفاوضات طرابلس في تموز (يوليو) ١٩٥٥ . وكانت نقطة الخلاف الرئيسية في هذه المرحلة اصرار فرنسة على وجوب عودة قواتها الى فزان في حالة اعتداء دولة اجنبية . وقد قبل بن حليم المطلب الفرنسي بدون التزام لانه اجل قضية الدفاع الى وقت تال تجري فيه مفاوضات بين ليبيا وفرنسة في حالة قيام خطر الحرب .

وبعد ان تولى بن حليم توضيح الشروط الرئيسية للاتفاقية الفرنسية امام حكومته وامام البرلمان (في جلسة سرية) تابع مفاوضاته الى ان وقعت الاتفاقية رسمياً في طرابلس بتاريخ ١٠ آب (اغسطس) ١٩٥٥ .

جاءت المعاهدة في احدى عشرة مادة بالاضافة الى ملاحق مالية وثقافية واتفاقيات حسن جوار ، وقد نصت على قيام العلاقات بين ليبيا وفرنسة على اساس السلم والصداقة الدائمين . وقبلت ليبيا ان تتشاور مع فرنسة في المصالح التي تخص البلدين (المادة الاولى) . واشترطت الاتفاقية ايضاً تعديلاً نهائياً في حدود ليبيا لمصلحة الاقطار الواقعة تحت حكم فرنسة في افريقية . وتضمنت المادة الخامسة مبدأ التشاور في المستقبل حول قضايا الدفاع عن ليبيا ، ونص المادة كما يلي :

اذا وجد اي من الفريقين الساميين المتعاقدين نفسه في حالة حرب ناشئة عن اعتداء مسلح ، او في خطر الحرب من قبل دولة ثالثة ، بحيث يعرض هذا الوضع الاراضي الافريقية الواقعة شمالي خط الاستواء ، يتشاور الفريقان حول وسائل الدفاع عن الاراضي التي تخصهما ...

وقد وعدت فرنسة باجلاء قواتها عن فزان في مدة لا تتجاوز الاثني عشر شهراً ، وان تسلم المطارات التي تديرها فرنسة الى الحكومة الليبية ، شريطة ان تستخدم ليبيا فنيين مدنيين فرنسيين لادارة هذه المطارات . وتعهدت فرنسة ايضاً بأن تقدم لليبيا ، عملاً بالاتفاقية المالية ، ١٣٠ مليوناً من الفرنكات في سنة ١٩٥٥ و ٣٥٠ مليوناً في سنة ١٩٥٦ للتنمية الاقتصادية في ليبيا . وفضلاً عن ذلك فقد تعهد البلدان بتطبيق قاعدة الدولة الاكثر رعاية بالنسبة للتجارة الخارجية والعمل على تشجيع التعاون الوثيق في مجالي الاقتصاد والتجارة . وزيادة على هذا فقد اتفق الفريقان على تشجيع وسائل التبادل الثقافي والنشر ، ووعدت ليبيا بادخال اللغة الفرنسية في معاهد التعليم العالي . وكان ثمة ملاحق منفصلة عالجت قضايا تيسير تنقل القبائل وعودة المهاجرين الى ليبيا ومسائل اخرى غيرها [٢٣] .

وقد ابرمت المعاهدة في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٥٦ بعد ان وافق عليها

البرلمان في اجتماع سري، دون ان تلقى معارضة جدية، ولو ان البعض هاجم المعاهدة بسبب قبول بن حليم تعديل الحدود لمصلحة فرنسة .

العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي وقبول ليبيا في عضوية الأمم المتحدة

في اليوم الذي اعلنت فيه ليبيا استقلالها (٢٤ كانون الاول ــ ديسمبر ــ ١٩٥١) تقدمت بطلب لعضوية الامم المتحدة . وكان يجب ان يتم دخول ليبيا هذه المنظمة على انه ناحية ادارية (لان استقلالها تم بقرار من الجمعية العامة للامم المتحدة)[٢٤] ، ولكن صعوبة اعترضت ذلك لان اسم ليبيا ضم الى جدول يتضمن طلبات اخرى كانت موضع نظر ، اذ ان الاتحاد السوفييتي كان قد تقدم الى مجلس الامن بمشروع قرار يحتوي اسماء ثلاث عشرة دولة لضمها الى الامم المتحدة . فلما تقدمت ليبيا بطلبها ، ضم اسمها حالاً الى جدول مشروع القرار السوفييتي . وقد اثار هذا صعوبة امام ليبيا ، لان الاتحاد السوفييتي اراد ان يستغل قضية ليبيا لمصلحة بلاد لم يكن مجلس الامن ميالاً الى قبولها[٢٥] . وقد حاول المندوب الباكستاني ان ينقذ الموقف بتقديم قرار منفرد خاص بقبول ليبيا ، لكن المندوب السوفييتي استعمل حق الفيتو (٦ ايلول ــ سبتمبر ــ ١٩٥٢) على اعتبار ان طلب ليبيا للعضوية لم يكن طلباً جديداً ، اذ انه كان قد وضع على جدول القرار السوفييتي مع ثلاثة عشر بلداً آخر[٢٦] .

وقد تأخر قبول ليبيا ، بسبب الفيتو السوفييتي ، ثلاث سنوات حتى تم الاتفاق على « قبول مجمل » لنحو ستة عشر بلداً . وقد بذلت محاولات كثيرة للحصول على موافقة الاتحاد السوفييتي على اساس ان قضية ليبيا كانت فريدة ، اذ اوجدها قرار الامم المتحدة ، وعلى اعتبار المسؤولية الادبية الملقاة على عاتق الاعضاء لقبول ليبيا في المنظمة . لكن ذلك كله لم يثمر .

فلما تولى بن حليم الحكم قرر ان يتفاوض مع الاتحاد السوفييتي مباشرة لضمان تأييده لقبول ليبيا في الامم المتحدة. وكان الاتحاد السوفييتي قد رغب في اقامة علاقات دبلوماسية مع ليبيا، وكانت بعض المحافل العربية قد وجهت نقداً لاذعاً الى ليبيا بسبب اعتمادها الكبير على الغرب. فلما تم لبن حليم ان يطمئن الدول الغربية الى حسن نية ليبيا، قرر اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي، لا ليكسب تأييد الاتحاد لقبول ليبيا في عضوية الامم المتحدة فحسب، ولكن ليظهر للعرب، وقد بلغت منزلة السوفييت بينهم غايتها، ان ليبيا تستطيع ان تعمل مستقلة.

وعلى كل فان اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي، وهو ما تم في مطلع ١٩٥٥، لم يكن يعني فتح ابواب ليبيا للدعاية الشيوعية. فقد اوضح بن حليم للسفير السوفييتي جنرالوف، قبل ان يقدم هذا اوراق اعتماده، أن ليبيا غير مستعدة للتساهل مع النشاط الشيوعي داخل حدودها. وقد قال بن حليم للمؤلف ان السفير اجاب بأن الاتحاد السوفييتي لا ينوي تصدير الافكار الشيوعية الى ليبيا. ولعلّ اقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي لم ترفع منزلة ليبيا في الدوائر العربية بقدر ما كان مؤملاً، لكنها قوت موقف بن حليم في طلب المزيد من المساعدات الاقتصادية الغربية مقابل عروض المساعدة السوفييتية.

ابدى عدد كبير من اعضاء الامم المتحدة قلقهم بسبب تأخير دخول الاعضاء الجدد، فحفز ذلك الجمعية العامة لاتخاذ قرار بتاريخ ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ طلب فيه الى مجلس الامن «أنه بسبب الرأي العام الميال الى توسيع نطاق عضوية الامم المتحدة الى ابعد الحدود الممكنة، فمجلس الامن مدعو الى البحث في طلبات الثمانية عشر بلداً التي ليس لاي منها مشكلات تتعلق بوحدته»[٢٧]. وبناء على طلب الجمعية العامة عقد مجلس الامن اجتماعاته في ١٠ و ١٣ و ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥

للبحث في امر التوصية بقبول الطلبات المعلقة . وكانت الطلبات قد فحصتها لجنة القبول واعدت جدولاً بثمانية عشر بلداً يقبل بها جميع الاعضاء ، وقدمت تواصيها بشأنها الى مجلس الامن . وقد قرر مجلس الامن في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ التوصية بقبول ستة عشر منها اعضاء في الجمعية العامة . هذا « القبول المجمل » حل الازمة في مجلس الامن . وضمنت ليبيا ، التي كانت قد اقامت علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي ، تأييد السوفييت لقبولها بعد ان ادخل اسمها على جدول البلاد الستة عشر للعضوية الجديدة في الامم المتحدة . وقد رحب رئيس الجمعية العامة السيد خوزيه مازا الشيلي بقبول هؤلاء الاعضاء بقوله :

> لقد حققنا اليوم ، باقتراعنا هذا ، رغبة عميقة كانت قائمة في الجمعية العامة لسنوات — هي الرغبة في التغلب على كل صعوبة يمكن ان تحول دون الامم المتحدة وصيرورتها في الواقع منظمة عالمية تمثل جميع الشعوب المتمتعة بالعالمية الحقة(٢٨) .

وقد اعتبر قبول ليبيا في الامم المتحدة « تحقيقاً للالتزامات الادبية التي قبلتها الامم المتحدة »(٢٩) ، اذ ان ذلك كان قد تأجل اكثر من اللازم بسبب الازمة التي قامت حول دخول الاعضاء الجدد . ولما احتلت ليبيا مكانها في الجمعية العامة ، لم يلق ذلك ترحيباً من اعضاء الامم المتحدة جميعهم فحسب ، بل من الدول العربية التي احتفت بذلك احتفاء خاصاً لانها كانت تريد تقوية مركزها في الكتلة الاسيوية الافريقية .

السلطة الاتحادية ضد سلطات الولايات وقضية خلافة العرش

لم يؤد اغتيال الشلحي الى ازاحة عامل هام في الخلاف حول النظام الاتحادي فحسب ، بل فتح قضية الخلافة على العرش من جديد ، بعد نفي

اولئك الذين كان يمكن ان يطالبوا بالعرش ، اذ ان قضية الخلافة كانت تشغل الملك كثيراً ، خاصة ان الملك لم يعقب . وقد كان في تعيين اخي الملك الامير محمد الرضا ولياً للعهد في سنة ١٩٥٣ ، وفي صدور قانون لتنظيم وراثة العرش ، حل موقت للمشكلة ، على ان ذلك لم يكن حلاً نهائياً لان الرضا توفي في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٥٥ .

وقد استاء الملك ، بعد اغتيال الشلحي ، من تصرف رجال البيت السنوسي البارزين ، ففكر جدياً في قضية وراثة العرش . ولم يكن باستطاعة بن حليم ان يختار فرصة اكثر ملاءمة من هذه ليقترح على الملك ان يحل النظام الاتحادي ويستبدل بالملكية جمهورية . واقترح ان يصبح الملك ادريس رئيساً للجمهورية مدى الحياة على ان تكون مدة الرئاسة بعد ذلك عشر سنوات فقط . ويكون رئيس الجمهورية ، بوصفه رئيساً للدولة ، مسؤولاً مباشرة عن الادارة في الولايات ، دون الحاجة الى وجود حكومات ولايات منفصلة . ويلي الرئيس نائب للرئيس ، وهو الذي يخلف الرئيس موقتاً في حالة وفاة الرئيس الى ان ينتخب خلف له . وينتخب الرئيس ونائبه برلمان منتخب يمثل الامة وذلك باجتماع اعضائه في مؤتمر وطني . ومعنى هذا ان الشكل الجديد للحكومة هو حكومة رئاسية لا برلمانية .

ولما كان الملك راغباً في وضع حد لهذه المشكلة ، فقد طلب من بن حليم ان يضع مذكرة عن شكل الحكومة المقترح . وكان بن حليم راغباً في انهاء النزاع بين السلطة الاتحادية وحكومة الولايات ، فحفزه ذلك على ان يقدم الى الملك (في شهر كانون الاول – ديسمبر – ١٩٥٤) مذكرة وافية اقترح فيها حل النظام الاتحادي والاستعاضة عنه بنظام وحدة لامركزية . وارتأى ان يكون شكل الحكومة رئاسياً على غرار النظام الامريكي بدل ان يكون برلمانياً . وقد لاحظ منتقدو بن حليم انه كان قد وجه همه الى منصب نائب الرئيس وانه ، بعد وفاة الملك ، كان يأمل أن يتولى رئاسة

الجمهورية [٣٠] . وبقطع النظر عن غاية بن حليم ، فان المذكرة كانت ولا شك عمل رجل نظر الى الحكم بعين مدربة واهتمام دقيق . ومن الصعب القول ان الملك قد فكر جدياً في الغاء النظام الملكي ، الا انه ابدى اعجابه بالخطة المحكمة التي اعدها رئيس وزرائه .

وقد وضعت مذكرة بن حليم على بساط البحث في اجتماعات عقدت في طبرق (١١ — ١٥ كانون الثاني — يناير — ١٩٥٥) [٣١] برئاسة الملك . وكان بين الذين دعوا الى الحضور ادريان بلت الذي كان مندوب الامم المتحدة في ليبيا ، وحسين مازق والي برقة ، وعبد السلام البوصيري ، رئيس الديوان الملكي ، والشلحي الاصغر ناظر الخاصة الملكية . وقد افتتح الملك البحث بالتساؤل هل حان الوقت لتحويل النظام الاتحادي الى وحدة . واعترض ايضاً على شكل الحكومة الرئاسي الذي يجعل الرئيس ، بوصفه رئيساً للدولة ، مسؤولاً بالمقارنة مع النظام البرلماني الذي يجعل رئيس الوزارة مسؤولاً ، مع ان الملك كان مؤيداً لمبدأ الجمهورية . وقد اقترح الشلحي الاصغر ، الذي كان يناصر الجمهورية ايضاً ، تعيين عدد من نواب الرئيس ، كل واحد يمثل واحدة من الولايات . وعندما يموت الرئيس ينتخب الثلاثة من بينهم واحداً لتولي الرئاسة .

وكان بلت ينصح بالتروي ، وقد لفت النظر الى ان مثل هذا التغيير في شكل الحكومة يقتضي تغييراً في الدستور ، وقد يلقى هذا التغيير معارضة . وقد ذكر الملك ان رغبته في تغيير الملكية الى جمهورية قد تتيح للبرلمان الفرصة لتعديل الدستور وتحويل النظام الاتحادي الى نظام وحدوي . وكان تعليق بلت ، وهو حريص على ان تظل ليبيا ملكية ، هو ان خصوم النظام الاتحادي سيكتشفون يقيناً سر تغيير الدستور ، وقد يكون رد الفعل عندهم مقاومة الحكم الجمهوري المقترح . اما فيما يتعلق بقضية وراثة العرش فقد قال بلت ان الملك قد يتبنى واحداً من الناس ويعينه ولياً لعهده ، وعلى

كل فان الملك لم يكن ميالاً الى هذا الامر . وافاض بن حليم في ذكر مآثر الوحدة واشار الى ان النظام الاتحادي باهظ النفقات في بلاد مواردها ضئيلة ، واوضح ان الشكل الوحدوي للحكومة يوفر على الخزينة ٧٥٠,٠٠٠ جنيه سنوياً (على اساس موازنة ١٩٥٥) يمكن استعمالها في سبيل التنمية الاقتصادية . وقد اعرب والي برقة حسين مازق عن شكه في حكمة الغاء النظام الاتحادي . ولم يصل المجتمعون الى قرار ، ولكن الملك قلب الرأي في مقترحات بن حليم [٣٢] .

ولم تكد اخبار اجتماع طبرق تتسرب حتى توافد زعماء القبائل البرقاوية الى الديوان الملكي للاحتجاج على الخطة الرامية الى استبدال الجمهورية بالملكية وتغيير النظام الاتحادي الى وحدة [٣٣] . وقد اتضح من احتجاج القبائل ان الوقت لم يحن بعد لتحويل النظام الاتحادي الى وحدة ، كما انه ايد وجهة نظر الملك في ان خير ضمان للوحدة الليبية هو النظام الاتحادي ، بالرغم من التذمر الذي يثار حوله . وترتب على ذلك ان الملك انصرف الى التفكير جدياً في قضية وراثة العرش ووضع حد نهائي للخصومات السنوسية حولها .

وقد ثبت ان قضية وراثة العرش كانت قضية حساسة ، وكثيراً ما كانت موضع نقاش بين الملك ومستشاريه . وقد اخبر بن حليم المؤلف بأنه تقدم باقتراحين بديلين مقابل القاعدة المعمول بها يومئذ اي تعيين سنوسي ولياً للعهد . واول الاقتراحين هو ان يبني الملك بزوج ثانية املاً في ان ينجب ولداً يخلفه على العرش ، والزواج الثاني امر يسمح به الشرع . وقد نوقش هذا الاقتراح مرات متعددة ، ولكن الملك ، وهو الوفي لزوجه كان متردداً في البناء بزوج ثانية . اما ثاني الاقتراحين فاستبدال الملكية بالجمهورية .

يذكر القراء ان الملك حاول ان يجد حلاً للمشكلة عن طريق الاقتراح

الثاني ، ولكن هذا الاقتراح ، على ما انتهى اليه اجتماع طبرق ، لم يكن عملياً . فقرر الملك بعد ذلك ، وبسبب تأثير نصحاء القصر ، ان يبني بزوج ثانية . وقد تم زواجه بسيدة مصرية في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٥ ، ولكنه لم يثمر الثمرة المرجوة ، ولذلك انتهى الى فراق في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ . وقد زادت قضية الوراثة تعقيداً حين توفي اخو الملك الامير محمد الرضا سنة ١٩٥٥ اثر مرض قصير ، بعد ان ظل ولياً للعهد مدة تنقص قليلاً عن السنتين .

وقد حمل الاعضاء البارزون في الوزارة الملك على وجوب تعيين ولي للعهد ، فاختار ابن أخ له اسمه الامير الحسن الرضا ، واعلن قراره في خطاب العرش في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ ، وفي سنة ١٩٥٩ تزوج الامير الحسن سيدة طرابلسية ، وهي خطوة قصد منها انتزاع التأييد الطرابلسي للاسرة الحاكمة .

العلاقات الليبية المصرية وأزمة السويس

كانت ليبيا ، بوصفها دولة عربية مستقلة ، قد انضمت الى جامعة الدول العربية واسهمت في مؤتمرات عربية اقليمية ، ولكنها كانت دولة ذات علاقات متينة مع الدول الغربية ، ابتعدت عن الشعور المضاد للغرب الذي عم الاقطار العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وكثيراً ما اتهمت المحافل الوطنية ليبيا بالخنوع للنفوذ الغربي ، الا ان ليبيا حاولت مخلصة ان تكون علاقاتها بالبلاد العربية والغربية معاً طيبة .

لما الف بن حليم وزارته سنة ١٩٥٤ كان حقاً قد اعتبر الصداقة الليبية الامريكية حجر الزاوية في سياسته الخارجية ، الا انه جرب ان يقوي صلات الود مع الدول العربية وخاصة مع مصر . ومع انه كان يرى ان مستقبل ليبيا يعتمد على التأييد الغربي ، خاصة فيما يتصل بالتنمية الاقتصادية ، فانه كان واثقاً من ان ليبيا ، وهي بلد عربي ، لا تستطيع ان تعزل نفسها عن العالم

العربي . وكان يرى انه اذا لم يحاول تقوية الروابط الودية مع العالم العربي ، فان حكومته تفقد عطف الشعب لان الليبيين كانوا يميلون الى توحيد امانيهم القومية مع الاماني القومية للاقطار العربية الاخرى . ومن ثم فان بن حليم ، باتباعه سياسة تعاونية مع العرب ، رمى الى تقوية موقف حكومته داخل ليبيا ، كما انه قصد الى التدليل على استقلال ليبيا في الشؤون الخارجية .

كانت مصر ، بطبيعة الحال ، الدولة العربية الاولى التي حاول ان ينمي روابط الود معها . وكان قد ترعرع في مصر وعرف اهلها وتابع تطورها السياسي الداخلي بعين يقظة . وتعرف الى كثير من زعمائها السياسيين واقام علاقات صداقة متينة مع بعضهم . فلما جاء فيما بعد يفاوض الحكومة المصرية بوصفه رئيساً لوزراء ليبيا كان من ثم واثقاً من انه سيوثق صلات صداقة بين بلاده ومصر . وقد زار القاهرة في حزيران (يونيو) ١٩٥٤ ، وفي محادثة ودية بينه وبين الزعيم جمال عبد الناصر ، الذي كان قد خلف اللواء محمد نجيب رئيساً للحكومة نقى الجو مما علق به من آثار سيئة بسبب قرار المحكمة العليا الليبية في قضية علي الديب[٣٤] ، التي اشترك فيها قضاة مصريون ، والتي اعتبرت محاولة للتقليل من سلطة ملك ليبيا . كما ان بن حليم شرح لعبد الناصر سياسة ليبيا نحو الغرب — ونحو الولايات المتحدة خاصة — وقد ابدى عبد الناصر اقتناعه بذلك .

وعاد بن حليم الى مصر ثانية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤ ، حيث اجتمع بعبد الناصر . وقد اسر اليه عبد الناصر الخطة التي اعتزمها لتأييد الثورة الجزائرية وكشف عن استعداد مصر لامداد الزعماء الجزائريين بالسلاح . واراد ان يعرف اذا كانت ليبيا مستعدة للسماح للسلاح ان يهرب سراً عبر حدودها . ولما كان مثل هذا الامر مما قد يسيء الى علاقات ليبيا بالدول الاخرى ، وخاصة فرنسة — وقد كانت المفاوضات دائرة بين ليبيا وفرنسة حول اتفاقية للجلاء[٣٥] — فقد قال بن حليم لعبد الناصر بأنه يتوجب عليه

ان يتشاور مع الملك . فلما عاد بن حليم الى ليبيا عرض على الملك ما كان قد تم في القاهرة ، وتم الاتفاق على ان يسمح مرور الاسلحة سراً على شرط ان لا تخزن مواد حربية في برقة . وقد ارسل فيما بعد (١٩٥٥) الزعيم اسماعيل صادق ملحقاً عسكرياً ليتولى مهمة ايصال الاسلحة الى زعماء الجزائر .

استمرت العلاقات مع مصر في تحسن ، ولما عرض العراق على بن حليم ان تنضم ليبيا الى حلف بغداد رفض ذلك لانه لم يجد لليبيا مصلحة في الانضمام الى الحلف وشعر ان ذلك قد يخنق مصر .[٣٦] وقد بدا لبعض المراقبين الاجانب ان بن حليم كان يجاري سياسة مصر الحيادية ، وذلك بسبب هذا الموقف الودي من مصر[٣٧] . ولما امم عبد الناصر قناة السويس (٢٦ تموز – يوليو – ١٩٥٦) صرح بن حليم في ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٥٦ مؤيداً حق مصر في ذلك . فقال :

« ان ما اعلنه الرئيس جمال عبد الناصر عن تأميم شركة قناة السويس خطوة جريئة وحازمة نتمنى له فيها كل النجاح والتوفيق – خطوة تهدف الى تأمين مصالح مصر وهي من صميم شؤونها الداخلية كدولة مستقلة ذات سيادة ، ولذا فاني لا افهم الداعي الى الضجة التي قامت في بعض الدول الغربية نحو مصر ، ولا ارى موجباً للتحامل عليها لاتخاذها خطوة املتها عليها مصالحها القومية .

« على ان الرئيس جمال عبد الناصر ابدى ادراكه تماماً لما لقناة السويس من أهمية كممر بحري عام فأعلن احترام بلاده لحرية الملاحة بها ، وهذا كفيل باطمئنان الرأي العام الدولي . ولقد سبب هذا التراجع في المساعدة التي قدمتها دول الغرب طواعية تشككاً كبيراً في نوايا الدول الكبرى عندما تقدم مساعدات اقتصادية للدول الصغيرة » .

وقد ادت صيغة التصريح الى دهشة بعض الدوائر السياسية ، بسبب التحالف الوثيق بين ليبيا وبريطانية العظمى ، ولكن الواقع هو ان تصريح

بن حليم كان متفقاً مع تصريحات مماثلة ادلى بها رؤساء حكومات عربية اخرى . ولم تثر بريطانية اي اعتراض على اي تصريح من التصريحات التي صدرت عن بلد عربي عطفاً على الاماني القومية لبلد آخر .

بينما كان بن حليم غائباً عن ليبيا في مطلع آب (اغسطس) حين اصطحبه الملك في زيارته لتركية ، صرح رئيس الوزراء بالنيابة خليل القلال بتاريخ ١١ آب (اغسطس) بأن ليبيا لن تسمح لاي دولة اجنبية بأن تتخذ من ارضها منطلقاً للحملة على مصر . كما ادلى علي الساحلي وزير الخارجية بالنيابة بتصريحات مماثلة ، وارسلت مذكرتان الى بريطانية والولايات المتحدة تؤكدان لهما بأن ليبيا، مهما تكن الظروف ، لن تسمح باستعمال موانئها او قواعدها للهجوم على مصر [٣٨] .

اما لما هاجمت اسرائيل مصر وارسلت بريطانية وفرنسة (٢٩ تشرين الاول – اكتوبر – ١٩٥٦) مذكرة الى الدولتين المتحاربتين تطالب فصل قواتهما المتشابكة وضمانة حرية المرور بقناة السويس ، اصبح موقف بن حليم دقيقاً جداً . فقد ادرك حالاً ان الهجوم المنتظر على مصر سيضعه وبلاده في موقف حرج ، وان تصريحات العطف الشفوية لن ترضي لا جارة ليبيا القريبة (مصر)، ولا حليفتها الرئيسية . فاي هجوم بريطاني على مصر كان ، لا شك ، سيؤثر على علاقات بن حليم الودية مع مصر وعلى التزامات بلاده نحو بريطانية .

وقد حاول بن حليم في البداية ان يؤيد موقف مصر دون الاساءة الى ما لبريطانية من حقوق بموجب معاهدتها مع ليبيا . ولذلك، لما سلمت المذكرة المشتركة الى مصر (٢٩ تشرين الاول – اكتوبر) ، عاد بن حليم من طبرق ، حيث كان يبحث القضية المصرية مع الملك ، الى طرابلس وطلب مقابلة السفير البريطاني ، و . ج . س . غراهام ، مساء اليوم ذاته . فقد اراد ان يعرف اذا كانت بريطانية ستستعمل قواعدها في ليبيا ضد مصر

اذا هاجمتها . وكان جواب غراهام ولو انه ليس ثمة شيء معين يمنع بريطانية العظمى من استعمال القواعد ، فان مقدمة المعاهدة اشارت صراحة الى ان التزامات ليبيا بموجب ميثاق الامم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية لا تسمح لبريطانية باستعمال القواعد ضد جارة لليبيا[٣٩] . ولذلك فانه يعتقد بأن بريطانية العظمى لا تنوي استعمال حقها الممنوح لها بموجب المعاهدة . وطلب بن حليم « تأكيداً مطلقاً » بأن بريطانية لا تنوي استعمال القواعد ضد مصر ، واشار الى ان القوات الليبية ستمنع بالقوة محاولة بريطانية استعمال القواعد . فأجاب غراهام بأنه لا يمكنه اعطاء مثل هذا التأكيد دون تفويض من لندن وانه ارسل برقية على الفور الى وزارة الخارجية لطلب التعليمات . ولما اراد بن حليم مقابلة السفير ثانية في اليوم التالي (٣٠ تشرين الاول ــ اكتوبر) ، وجد ان السفير قد غادر البلاد الى لندن . فقد طار غراهام الى لندن فتشاور مع وزارة الخارجية وعاد الى طرابلس في اليوم الذي اراد فيه بن حليم مقابلته . ووصل الجواب من لندن وبموجبه اذن لغراهام ان يبلغ الحكومة الليبية بأن بريطانية لم تكن تفكر في استعمال القواعد ضد مصر ، وسلم السفير رسالة بالموضوع الى بن حليم[٤٠] . قد تكون القيادة العسكرية البريطانية قد فكرت باستعمال القواعد البريطانية في ليبيا ضد مصر ، لكن يبدو ان وزارة الخارجية لم تكن ترى انه من السهل استخدام معاهدة التحالف مع ليبيا .

وقد توصل بن حليم وغراهام الى تفاهم سريع بخصوص وضع القواعد وتصرف القوات البريطانية في ليبيا اثناء قيام العمليات البريطانية الفرنسية في مصر . فقد طلب بن حليم ان تنحصر القوات البريطانية في القواعد ولا تغادرها ما دامت العمليات الحربية قائمة . فأجاب غراهام بأن مثل هذا الشرط لا يمكن قبوله . فطلب بن حليم ان يتجنب الجنود البريطانيون على الاقل الظهور بقدر الامكان في تنقلهم . فقبل غراهام بأن ينقل رغبة بن حليم الى السلطات العسكرية ويبدو ان الجنود ظلوا في معسكراتهم مدة قصيرة ،

لكن سيارات النقل التي تحمل المأكولات كان لا بد لها من التنقل. ويبدو ان الفريقين تقيدا بشروط هذه الخطة النافذة [٤١]. وقد ابلغ بن حليم السفير المصري التأكيد البريطاني، وكررت التصريحات العامة بأن القواعد الليبية لن تستعمل ضد مصر.

وقد ثبت ان التأكيد البريطاني الذي يعتز بن حليم بالحصول عليه لمصلحة مصر امراً فيه مدعاة للتمدح، لم يكن كافياً للاستجابة لمطالب الوطنيين. اذ ما كاد الهجوم على مصر يبدأ حتى نشطت العناصر الوطنية وطالبت بتقديم التأييد التام لمصر [٤٢]. فطلب بعضهم قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانية وفرنسة، وبلغ الامر بآخرين ان طالبوا بالهجوم على بريطانية. وكان بن حليم على استعداد لان يحد من نشاط العناصر المتطرفة، لكنه لم يكن مستعداً لأن يغضب مصر في وقت كان الرأي العام فيه قد ازداد عداوه لبريطانية. وكان يخشى ان تقع معارك بين بريطانية ومصر في الاراضي الليبية، ولذلك اخذ يعد سراً قوة لمثل هذا الاحتمال. ومن البديهي ان موقف بن حليم لم يكن يحسد عليه، وذلك بسبب ضعف ليبيا اصلاً، ورغبة حكومتها في تأييد مصر دون ان تغضب بريطانية.

كان السفير البريطاني يعتقد ان الملك ادريس لم يكن قد بلغه الخبر الوافي عن تصرف حكومته، او ان بعض اعمالها لم ينقل اليه نقلاً صحيحاً، لذلك قرر ارسال سيسيل غريتوركس، وهو احد موظفي السفارة [٤٣]، ليخبره بالموقف. وقد استقبل الملك غريتوركس في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) في طبرق، وفي اليوم التالي انتقل الملك الى طرابلس ليراقب مجرى التطورات السياسية عن كثب. وكان الملك ادريس يجاهر برأيه دوماً بأن ليبيا يجب الا تقحم في التعقيدات الدولية، ولذلك نصح رئيس وزرائه ان يجنب ليبيا المشكلات. فقد شهد الملك، من قبل، بلاده وقد تورطت في خصومات الدول الاجنبية، فادى ذلك الى التدخل في شؤون بلاده. ومن ثم فقد الح

على بن حليم ان يتجنب تعريض ليبيا لمثل هذه الاخطار .

كانت في الوقت نفسه امارات القلق الداخلي قد بدت للعيان وذلك بسبب نفوذ العناصر الوطنية والاذاعات الخارجية ، وقد حذر محمد جمال الدين باش آغا والي طرابلس الحكومة من اضطرابات منتظرة . فاتخذت الحكومة الخطوات اللازمة للمحافظة على الامن الداخلي . وكانت حالة الطوارىء قد اعلنت في البلاد في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ، وفرضت حكومات الولايات قيوداً على تنقل الافراد .

المعاهدة الليبية الايطالية

ان خروج المعمرين الايطاليين جملة من برقة وما تلا ذلك من احتلال القوات البريطانية لليبيا جميعها اوجدا مشكلة ادارة الاملاك التي غاب اصحابها . وقد عينت الادارة العسكرية البريطانية حارساً لاملاك العدو ، وكانت واجباته وسلطاته تقوم ، من حيث المبدأ ، على مبادىء لاهاي . ولما كان المعمرون الايطاليون جميعهم قد خرجوا من برقة فان ادارة الاملاك التي خلفوها وراءهم لم تكن مشكلة ذات بال بالنسبة لحارس املاك العدو وحل المشكلة نهائياً اصبح جزءاً من القضية الاكبر وهي التخلص من الاراضي التي كانت تابعة لايطالية . أما في طرابلس فقد ظل المعمرون الايطاليون في غالبيتهم يقيمون في الارض التي يملكون ، وتعاونوا مع الادارة العسكرية لما سلمت ايطالية لدول الحلفاء ، ولذلك فان عمل الحارس على املاك العدو كان نوعاً من الوصاية اكثر منه ادارة [٤٤] .

وقد عولجت قضية الاملاك الايطالية لاول مرة بعد الحرب في قرار للامم المتحدة (١٥ كانون الاول — ديسمبر — ١٩٥٠) اعطيت الحكومة الليبية بموجبه الحق في ان « تتسلم ، دون مقابل ، الاملاك المنقولة وغير المنقولة الموجودة في ليبيا والتي كانت تملكها الدولة الايطالية » [٤٥] .

اما فيما يتعلق بالاملاك التي تخص المواطنين الايطاليين في ليبيا ، ويشمل ذلك الاشخاص ذوي الصبغة القانونية فقد احترمت حقوقهم بطبيعة الحال . وقد انشئت محكمة خاصة للفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق قرار الامم المتحدة . وقامت بريطانية العظمى بدورها ، بوصفها الدولة المتولية الادارة ، فسلمت الاملاك العامة الى السلطات الليبية . وعلى كل فقد قامت المنازعات حول اعادة الاملاك الخاصة بالرعايا الايطاليين والتي كانت قد ادرجت في عداد املاك الدولة . وحولت هذه المنازعات الى المحكمة ، ولكن قضية الاملاك الايطالية بكاملها لم تحل نهائياً الا حين وقعت ليبيا معاهدة مع ايطالية سنة ١٩٥٦ .

اخذت ايطالية المبادرة سنة ١٩٥٣ فارسلت وفداً الى طرابلس حيث بدأ المفاوضات مع وفد ليبي برئاسة الساقزلي وكان يومها وزيراً للتربية في وزارة المنتصر . ولم يكن ثمة مجال مشترك للاتفاق لان الساقزلي طلب مبلغاً كبيراً من المال تعويضاً عن التدمير الناشيء عن الحرب ، وثمناً للبحث في موضوع الاملاك العامة والخاصة . لكن وزارة الخارجية الايطالية ارتأت أن موضوع تعويض الحرب خارج عن نطاق المفاوضات ، على اعتبار ان ليبيا كانت اثناء الحرب جزءاً من ايطالية — واذن فلا يجوز لليبيا شرعاً ان تطالب بالتعويض ، واما قضية التمييز بين الملكية الفردية والملكية العامة فقد تقرر امرها بين ايطالية وبريطانية .

وقد تعطلت المفاوضات قرابة سنتين ، حين اخذت ايطالية المبادرة ثانية واستونف البحث في الموضوع في اوائل ١٩٥٥ . وكان رأي ليبيا ان النواحي القانونية لا يمكن اعتبارها الاساس الوحيد للبحث وطلبت ان تشمل المفاوضات العوامل السياسية ايضاً . وقد وافقت الحكومة الايطالية على ذلك ، وانتقل وفد ايطالي الى طرابلس في حزيران (يونيو) ١٩٥٥ لاجراء مفاوضات . وسارت المفاوضات سيراً حسناً فيما يتعلق بالمبادىء العامة لكنها تحطمت

على صخرة تعويض الحرب ، لان الوفد الايطالي تمسك بأن ليبيا لا يحق لها ان تطالب بالتعويض .

وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٥ دعت ايطالية وفداً ليبياً الى رومة فذهب وفد برئاسة الساحلي . فعرضت ليبيا نصف مليون جنيه ثم رفعت المبلغ الى ٢,٧٥٠,٠٠٠ جنيه ، وبذلك حلت مشكلة التعويض . وفي الوقت نفسه كانت المحكمة الخاصة التي شكلت بموجب قرار الامم المتحدة (١٥ كانون الاول – ديسمبر – ١٩٥٠) لحلّ المنازعات الخاصة بالاملاك العامة ، قد اتخذت قراراً في مصلحة ليبيا . وبذلك زالت آخر عقبة كانت تعترض الاتفاق .

وتركت المسائل التفصيلية للجان الخبراء ، واخيراً تم في رومة الاتفاق على مشروع نهائي للمعاهدة وقع في ٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ . ولم تحل المعاهدة المشكلات المعلقة بين البلدين فحسب ، بل وضعت ايضاً اساساً للاتفاق على المسائل المالية والثقافية المعلقة . وقد نجح الساحلي ، الذي اثبت انه مفاوض ماهر ، في حل واحدة من اكبر القضايا بين ليبيا واحدى الدول التي حكمتها من قبل .

نصت المعاهدة على ان تخلف ليبيا الحكومة الايطالية في ملكية الاملاك العامة ، وعلى ان تحترم الحكومة الليبية الاملاك الخاصة بالافراد [٤٦] . وقد خصت المسائل الفنية المتعلقة بالملكية بملحقات منفصلة . وعولجت مسائل اخرى ايضاً مثل بيع الاملاك الايطالية الخاصة وانهاء المعاملات التجارية التي تمت في عهد الايطاليين . وقد تعهدت الحكومة الايطالية ، من جهتها ، بأن تدفع لليبيين الذين عملوا في ادارتها المدنية او العسكرية السابقة مكافآتهم ومرتباتهم التقاعدية .

وتعهدت الحكومة الايطالية ان تقدم ، بدلاً عن التعويض عن الخراب

الذي احدثته الحرب ، مليون جنيه ليبي لاعمار البلاد اقتصادياً ، على ان يتم الدفع خلال ثلاثة اشهر من وضع المعاهدة موضع التنفيـذ ، وان تقدم ضمانة مالية بقيمة ١,٧٥٠,٠٠٠ جنيه لشراء بضائع ايطالية ، على ان تستهلكها ليبيا خلال ثلاث سنوات . وقد نصت المعاهدة ايضاً على ان الحكومتين ستبدآن في وقت قريب المفاوضات لعقد معاهدة تجارية وبحرية واتفاقية ثقافية في اطار معاهدة اوسع مدى تعقد بين البلدين .

وقد اقر البرلمان الليبي المعاهدة في جلسة سرية وابرمها الملك في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٥٧ [٤٧] .

معاهدة الصداقة الليبية التونسية

منذ ان انعقد مؤتمر زعماء شمال افريقية في القاهرة (١٥ — ٢٢ شباط - فبراير — ١٩٤٧) لتنسيق جهودهم لتحقيق الاستقلال ، استجاب شعب شمال افريقية لفكرة انشاء اتحاد يضم الشمال الافريقي [٤٨] . وكانت ليبيا أول اقطار شمال افريقية تحقيقاً للاستقلال ، فجذبت الفكرة الوطنيين في ليبيا . ولما تم للمغرب وتونس استقلالهما في سنة ١٩٥٦ ، لم تتمكن الجزائر ، بسبب وضعها الخاص من فرنسة ، من تحقيق كيانها السياسي على ما تم لجيرانها في الشمال الافريقي . وبدا احتمال تحقيق اتحاد نهائي للمغرب العربي بعيداً بسبب هذه الظروف ، وانصرف كثيرون من زعماء شمال افريقية الى التعاون في سبيل تحرير الجزائر قبل ان يعملوا للوحدة . ومن ثم فانه لما قاد الوطنيون الجزائريون الثورة ضد فرنسة تلقوا التأييد من الأقطار العربية جمعاء ، لكن مستقبل العلاقات بين الجزائر وبقية بلاد الشمال الافريقي لا بد ان يتوقف على نوع الحكم الذي سيقوم هناك بعد تقرير القضية مع فرنسة .

وبما ان ليبيا تحتل مركزاً متوسطاً بين المغرب والمشرق العربيين ، فقد

ترتب عليها ان تستجيب الى دعوة الزعماء الوطنيين في المنطقتين . وبينما كان جيرانها الغربيون لا يزالون يجاهدون لانتزاع حريتهم ، كانت ليبيا ، مع انصرافها الى قضاياها الداخلية ، مضطرة الى الانتظار حتى تحقق تلك الاقطار استقلالها قبل ان تسهم في القضايا القومية . وقد مر على ليبيا وقت كانت فيه عاجزة عن تسيير علاقاتها الخارجية مستقلة ، لكن بعد ان اقامت لنفسها وضعاً متيناً في المحافل الدولية ، اخذت تمتن ارتباطها بالبلاد المجاورة .

ورأى بن حليم ، بعد تأليف حكومته في ١٩٥٤ ، ان الوقت قد حان لان تعقد ليبيا معاهدات مع بقية اقطار الشمال الافريقي ، وبدأ بالاهتمام بالعلاقات الودية مع مصر . ولم يكن من السهل الاحتفاظ بعلاقات ودية مع مصر وعبد الناصر بعد ان قرر عبد الناصر ان مصالح مصر لا تتفق مع مصالح الدول الغربية . ووجدت تونس ان تطورها في المستقبل يعتمد على الغرب ، فصاغت سياستها على اساس التعاون مع الدول الغربية ، كما ان ليبيا وجدت نفسها اكثر اعتماداً على تلك الدول حتى من تونس . ومن ثم فقد كان من الطبيعي ان تقوم بين ليبيا وتونس سياسة تعاون تعتمد على اكثر من مجرد الجوار الجغرافي [٤٩] .

واخذت ليبيا المبادرة لعقد اتفاقية ليبية تونسية ، اذ قام وزير الخارجية علي الساحلي بمفاوضة بورقيبة ، الذي كان يومها رئيساً للوزارة التونسية ، واستجاب بورقيبة فوراً لانه كان يفكر في انشاء كتلة في شمال غرب افريقية وقيادتها – مقابلة لكتلة عبد الناصر في الشرق العربي – مؤملاً بذلك ان ينال تأييداً لهذه السياسة بالتعاون مع الدول الغربية . وقد هيء مشروع المعاهدة وتم الاتفاق عليه بين بورقيبة والساحلي ، ثم وقع المعاهدة بورقيبة وبن حليم رسمياً في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ في تونس لما زارها بن حليم [٥٠] .

وقد نصت المعاهدة على « صداقة دائمة » و « اخوة » بين ليبيا وتونس واوضحت أن الهدف منها هو « تقوية الروابط بين الدولتين المتجاورتين ،

وتنسيق سياستيهما ، وضمان تعاونهما في سبيل الحفاظ على الاستقلال والسيادة ». وقد تعهدت ليبيا وتونس « بالتشاور فيما بينهما رغبة في تنسيق سياستيهما نحو الاقطار الشقيقة المجاورة ، ونحو الدول الغربية والشرقية ، حفاظاً على الامن والسلم » . كما تعهدت كل منهما « ان تبتعد عن الدخول في اي حلف قد يؤذي مصالح الفريق الآخر ، ومن المشاركة في اي عمل قد يكون من شأنه ان يجلب الضرر للفريق الآخر » . واي اعتداء قد يوجه الى اي منهما ، يجب اعتباره موجهاً نحو الفريق الآخر ايضاً — وفي هذه الحالة « يتقدم الفريق الآخر لمساعدة الفريق المهدد او المعتدى عليه بجميع الوسائل التي تمكنه احواله الخاصة وامكاناته منها » .

ونصت المعاهدة ايضاً على امكان التعاون في الشؤون الاقتصادية والتجارية والثقافية والصحية والاجتماعية وغيرها. واخيراً وعد الفريقان باحترام نظام الحكم القائم في كل منهما ، معترفين بشرعيته و « بالموافقة على ان لا تتخذ اية خطوة لتعديله » .

وقد نظر الى هذه المعاهدة التي ابرمت في ١١ ايار (مايو) ١٩٥٧ كأنها نموذج للتعاون بين بلدين من بلدان شمال افريقية ، لانها اعتبرت اساساً لمخطط اوسع مدى قد يشمل اقطاراً اخرى في شمال افريقية ، ولو انها رسمياً كانت معاهدة ثنائية لا معاهدة جماعية . وقد شهر بها خصومها على اساس انها وسيلة لتنسيق سياسة الدولتين الموقعتين عليها مع سياسة الغرب ، بالرغم من انه ليس فيها مادة واحدة تشير الى ذلك . ويمكن اعتبار المعاهدة معلماً مهماً من معالم تطور التضامن في الشمال الافريقي ، وقد تكون الخطوة الاولى لجذب الاقطار الاخرى إما بالانضمام اليها واما بتنقيحها بحيث تتسع للبلدان الاخرى [٥١] . وقد وضعت هذه المعاهدة موضع التنفيذ بالتوقيع على عدة اتفاقيات في سنة ١٩٦١ .

منذ ان عقدت مصر صفقة الاسلحة مع تشيكوسلوفاكية سنة ١٩٥٥ زاد النشاط الشيوعي في الشرق الاوسط بروزاً. وبينما كانت بعض اقطار الشرق الاوسط تسعى وراء تأييد الاتحاد السوفييتي لغرض واحد فقط هو تدعيم استقلالها الحديث، كانت العناصر الشيوعية تستغل هذا الاتجاه لمصلحتها على حساب العناصر الموالية للغرب. فالولايات المتحدة التي كثيراً ما صرحت بأنها لم تسع الى اية سيطرة سياسية او اقتصادية على اي شعب، كانت الكتلة الشيوعية تصورها معتدية على استقلال بلاد الشرق الاوسط تحت ستار الدفاع عن استقلالها. وفي اواخر سنة ١٩٥٦ بدا الخطر الشيوعي مهدداً بالخطر في نظر صانعي السياسة الامريكية، فحفز هذا الوضع الرئيس ايزنهاور الى ان يطلب من الكونغرس، بتاريخ ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ ان يمنحه سلطة وضع برنامج اقتصادي امريكي لمكافحة الاعتداء الشيوعي على الشرق الاوسط[٥٢]. وقد حث ايزنهاور مجلس الامة ان يمنحه السلطة لتقديم مساعدة اقتصادية وعسكرية الى دول الشرق الاوسط التي تحتاج الى التأييد الامريكي لمقاومة السيطرة الشيوعية. وعلى التخصيص فقد اقترح على الكونغرس ان على الولايات المتحدة:

١ ــ ان تتعاون مع اي بلد او مجموعة بلاد في منطقة الشرق الاوسط عامة او تساعدها على تنمية قوتها الاقتصادية للمحافظة على استقلالها الوطني.

٢ ــ ان تتعهد برامج مساعدة عسكرية وبرامج تعاونية مع اي بلد او مجموعة بلاد ترغب في مثل هذه المعونة.

٣ ــ ان تستخدم القوات المسلحة لضمان حماية سلامة الاراضي والاستقلال السياسي لبلاد الشرق الاوسط التي تطلب مثل هذه المساعدة دفعاً لاعتداء مسلح من اية دولة من الدول التي تسيطر عليها الشيوعية الدولية. وهذه

الخطوات يمكن القيام بها بموجب الالتزامات التي تفرضها معاهدات الولايات المتحدة بما في ذلك التزاماتها بموجب ميثاق الامم المتحدة[٥٣].

وقد اقر الكونغرس في ٩ آذار (مارس) ١٩٥٧ قراراً مشتركاً منح فيه رئيس الولايات المتحدة السلطة التنفيذية للمقترحات التي تقدم بها في ٥ كانون الثاني (يناير). وقد كان بين ما جاء في القرار ما يلي:

يسمح للرئيس بأن يتعهد، في منطقة الشرق الاوسط عامة، تنظيم برامج مساعدة عسكرية لاي شعب او مجموعة من الشعوب ترغب في هذه المساعدة. يضاف الى ذلك ان الولايات المتحدة تعتبر المحافظة على استقلال بلاد الشرق الاوسط وكيانها امراً حيوياً بالنسبة للمصلحة الوطنية وللسلام العالمي. فاذا رأى الرئيس، في سبيل الوصول الى هذا الهدف، الحاجة ماسة الى استعمال القوات المسلحة فان الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة اي شعب او مجموعة من الشعوب تطلب المساعدة ضد اعتداء مسلح من اية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية، على شرط ان يكون مثل هذا الاستخدام للقوات المسلحة متفقاً مع التزامات معاهدات الولايات المتحدة ومع دستور الولايات المتحدة[٥٤].

وبالرغم من احتجاج الاتحاد السوفييتي على العرض الامريكي لتقديم العون لبلاد الشرق الاوسط[٥٥]، فان الكونغرس اصدر قراراً بتفويض الرئيس بانفاق ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار لتنمية بلاد الشرق الاوسط اقتصادياً وتأييدها ضد الشيوعية. وقد وقع الرئيس القرار المشترك واعلنه في ٩ آذار (مارس)، ومن ذلك اليوم عرف التصريح باسم مبدأ ايزنهاور.

في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ عين ايزنهاور جيمس ب. ريتشاردز[٥٦]

مساعداً خاصاً له ليشير عليه بكيفية وضع القرار المشترك موضع التنفيذ. وفي ١١ آذار (مارس) غادر ريتشاردز الولايات المتحدة في زيارة لشمال افريقية والشرق الاوسط لتفسير مبدأ ايزنهاور لحكومات تلك المناطق ولازالة سوء التفاهم الذي قام حول الغاية من المبدأ ولعرض المساعدة الامريكية. وقد حاول ريتشاردز، اثناء زيارته، ان يحدد مدى استعداد كل بلد للاسهام في البرنامج المعروض. وكان يصدر بلاغ مشترك، قبيل مغادرة ريتشاردز للبلد يتضمن تصريحاً حول الاهداف المشتركة ويبين النقاط المتفق عليهـــا.

وقبل ان يصل ريتشاردز الى ليبيا كان ريتشارد م. نيكسون، نائب رئيس الولايات المتحدة، قد زار طرابلس في ١٥ آذار (مارس) ١٩٥٧ وتبادل مع بن حليم وجهات النظر حول المساعدة الامريكية وسلامة الشرق الاوسط، وقد قال بن حليم في حفلة عشاء رسمية أقيمت تكريماً لنيكسون:

يعرف الشعب الامريكي من تاريخه ان سنوات الاستقلال الاولى صعبة ... وامريكة تعرف من تجربتها الخاصة الصعوبات التي تجابهنا ومن ثم فهي مصممة على مساعدتنا.

هذا هو السبب الرئيسي الذي من اجله ترحب ليبيا بمبدأ ايزنهاور من حيث المبدأ، على ان تبحث التفاصيل مع السفير ريتشاردز.

ونحن مقتنعون ... بأن هذا المبدأ يهدف الى مساعدتنـــا للمحافظة على استقلالنا في وجه اي ... محاولة لنسف استقلالنا..

ونحن، كالشعب الامريكي، نمج الشيوعية الدولية، فانها تتناقض مع اصول ديننا ... انه من حسن الحظ ان تنظر الولايات المتحدة الى قضية مساعدة البلاد المتأخرة نظرة بعيدة،

وان امريكة تؤمن حقاً بأنها عندما تساعد مثل هذه البلاد فان امريكة تساعد نفسها ايضاً . ونحن ايضاً نؤمن بمثل هـــذه السياسة البعيدة النظر ، ونحن شعب ليبيا سنظل دوماً ممتنين لامريكة بسبب مساعدتها الكريمة لنا لنستعيد كرامتنا الوطنية .. الى ان نتمكن من الوقوف . . . شركاء متساوين في اسرة شعوب العالم الحرة .

وقد قال نيكسون في جوابه :

اننا نقدر كثيراً ملاحظاتك الكريمة التي تلطفت بها بالنسبة الى سياسة الولايات المتحدة الدولية ، وخاصة اشارتك الى مبدأ ايزنهاور المرتبط ارتباطاً مباشراً بقضايا هذه البلاد .

لقد تأثرت كثيراً بسبب تعرفك ، يا سيادة رئيس الوزارة ، الى حقيقة اساسية وهي ان مبدأ ايزنهاور انما خطط لمساعدة البلاد على صيانة استقلالها لا للاساءة الى ذلك الاستقلال .. ولاقل بأن هذه الحقيقة الاساسية تنطبق على جميع برامج المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة .

... باستطاعتي ان اؤكد لكم انه من حيث الايمان بمبدأ استقلال الشعوب وحريتها والسلام للانسانية ، فان قلوبنـــا وقلوب شعب ليبيا والشعوب الشبيهة بنا في العالم كله انمـــا هي قلب واحد .....

ونحن نعرف انه عندما يهدد استقلال البلاد الاخرى ، فان استقلالنا نفسه يصبح مهدداً . ومن اجل ذلك نرحب بالفرصة التي اتيحت لنا للعمل معكم ، وللعمل مع بلاد اخرى ، لاقامة

القوة اللازمة لتمكينكم من المحافظة على استقلالكم امام اي نوع من الاعتداء[٥٧] .

وقد وصل ريتشاردز طرابلس بعد ذلك بيومين وتبادل وجهات النظر مع سياسي ليبيا البارزين . ومع ان المساعدة الاقتصادية الاولى التي عرضت على ليبيا كانت ضئيلة نسبياً ، فان بن حليم اعلن انه قبل مبدأ ايزنهاور من حيث المبدأ لا من حيث المكافأة المادية المنتظرة . وعلى كل فقد اشار الى ان المساعدة الاقتصادية لليبيا يجب ان تزاد زيادة كبيرة . وقد غادر ريتشاردز ليبيا في ٢٠ آذار (مارس) ونشر بلاغ تضمن النقاط التي بحثت مع الحكومة الليبية . وهذه ترجمة النص :

اثناء الزيارة التي قام بها السفير جيمس ب . ريتشاردز ، المساعد الخاص للرئيس ايزنهاور ، من ١٧ الى ٢٠ آذار (مارس) جرت مباحثات بينه وبين رئيس وزراء الحكومة الليبية . وقد توصلا الى الاتفاق على معنى اقتراحات الرئيس ايزنهاور للشرق الاوسط واهدافها . وقد اظهر تبادل وجهات النظر تجانساً في مصالح البلدين واتفاقاً على وجوب العمل معاً لتطبيق خطة الشرق الاوسط تطبيقاً ناجحاً . وهذه الخطة الموضوعة للشرق الاوسط تقدم (١) عند الطلب دفاعاً ضد اي اعتداء مسلح قد توجهه قوى الشيوعية الدولية ضد اي بلد من بلاد الشرق الاوسط ، (٢) مساعدة لتنمية قوات الامن في بلاد الشرق الاوسط التي تطلب المساعدة من اجل المحافظة على حريتها واستقلالها ، (٣) العون من اجل تقوية النظم الاقتصادية في بلاد الشرق الاوسط على اساس ان هذه خير دفاع ضد خطر التهديم . وقد اتفقت حكومة ليبيا مع بعثة السفير ريتشاردز الخاصة على ان نوايا الشيوعية الدولية العدوانية هي اكبر خطر

حالي على الاستقلال الوطني وسلام الاسرة العالمية وامنها .
وقد اكدنا ايضاً أن البلدين يدعوان الى مقاومة العدوان مهما كان مصدره . وقد تقبلت حكومة ليبيا تأكيد السفير ريتشاردز بأن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط لا ترمي الى اقامة مناطق نفوذ او مراكز قوة خاصة في الشرق الاوسط بل ترمي الى تقوية شعوب المنطقة بحيث يصبحون سادة مصيرهم .
وتأييداً لهذه المبادىء الموضحة أعلاه ، فقد تم الاتفاق على ان ليبيا بحاجة الى مساعدة اقتصادية اضافية وان هذه الزيادة ستصل قريباً من الولايات المتحدة [٥٨] .

وقد اعترض بأن ليبيا ما كان لها ان تنحاز في النزاع بين الشرق والغرب بسبب ان الغرب لم يحل قضية الجزائر ولا غيرهــا من القضايا العربية [٥٩] . وقد رد بن حليم على المنتقدين بأن البلاغ المشترك نص على ان ليبيا ستقاوم اي عدوان مهما كان مصدره، لا العدوان من الكتلة السوفييتية فحسب ، وان هدف ليبيا الاساسي من تأييد مبدأ ايزنهاور هو الحفاظ على استقلالها [٦٠] . وما دامت ليبيا قــد قبلت الدخول مع الــدول الغربية في مشاريع اضخم بكثير من تلك التي شملها مبدأ ايزنهاور ، فان بن حليم كان اساساً مصيباً في قبوله عرضاً بزيادة المساعدة الاقتصادية دون الزام بلاده بارتباطات جديدة .

طلب بن حليم زيادة المساعدة الامريكية اثناء مفاوضاته مع ريتشاردز ، وقد كان موقفه اقوى حين اشار الى النقد اللاذع الذي وجهته الصحافة العربية الى مبدأ ايزنهاور . وقد عاد ريتشاردز الى طرابلس في ٤ ايار (مايو) في طريق عودته الى الولايات المتحدة ، وكان حينئذ باستطاعته ان يعد بمساعدة اضافية لليبيا بعد محادثات اخرى مع بن حليم . وقد نشر ملحق للبلاغ المشترك . وفيما يلي ترجمته :

وفقاً للتصريح الذي اعطي في ٢٠ آذار (مارس) بـأن الولايات المتحدة ستمنح ليبيا مساعدة اقتصادية اضافية ، فان حكومة ليبيا والسفير ريتشاردز قد اتما الآن درس المشروعات الاقتصادية التي تسهم في سد حاجات ليبيا . وقد قبل السفير ، من حيث المبدأ ، أن تأخذ الولايات المتحدة فوراً على عاتقها الخطوات الاجرائية والقانونية اللازمة للبدء بمشاريع في الحقول التالية ، منها :

١ ـ دراسة عامة لحاجات ليبيا للتنمية .

٢ ـ تطوير الاذاعة .

٣ ـ المساعدة في التعليم بما في ذلك المنح الدراسية والمواد التعليميـة .

٤ ـ مساعدة اضافية لتنمية القوة الكهربائية .

٥ ـ تحسين المواصلات البرقية .

٦ ـ تطوير نظام توزيع المياه المنزلية [٦١] .

وبقبول ليبيا لمبدأ ايزنهاور تلقت سبعة ملايين دولار ، وبذلك اصبحت المساعدة الامريكية في نهاية السنة المالية ١٩٥٧ ما قيمته ٢٣ مليوناً من الدولارات [٦٢] .

سقوط وزارة بن حليم

كان بن حليم ، منذ تأليفه الوزارة الى اغتيال الشلحي (١١ نيسان ـ ابريل ـ الى ٥ تشرين الاول ـ اكتوبر ـ ١٩٥٤) اكثر فعالية من اي رئيس وزارة

ليبي منذ الاستقلال . اما بعد اغتيال الشلحي فقد اصيب بنكسة وقتية اذ ان تأييد الشلحي له كان يعتبر اساسياً في قوة وزارته . الا ان اعراب الملك علناً عن ثقته بمقدرة بن حليم على السير بمشاريعه البناءة للاصلاح شجعه على تسيير دفة الحكم ، بمقدرة ملحوظة بعد اغتيال الشلحي . وقد ازداد قوة بعد الانتخابات البرلمانية الثانية التي اجريت في خريف ١٩٥٥ ، اذ كانت الاغلبية الساحقة من مؤيدي الحكومة . والواقع ان بن حليم اتخذ خطوات حذرة للسيطرة على الانتخابات ، ولكن البلاد لم تعرف من الاضطرابات ما عرفته في انتخابات سنة ١٩٥٢ . كان بن حليم يصغي لعناصر المعارضة اثناء مفاوضاته مع الدول الاجنبية ، وقد اتيحت لهذه العناصر الفرصة لدخول البرلمان ، مع ان عدد المقاعد التي نالتها لم يتجاوز العشرة في مجلس النواب [٦٣] . ولم يكن خارج البرلمان معارضة حرية بأن يحسب حسابها ، اذ ان الاحزاب السياسية كانت قد منعت منذ ايام المنتصر وكان الجمهور الواعي سياسياً قد تم التحكم فيه بحذر ، باستثناء ايام ازمة السويس .

ومن ثم فلم يلق بن حليم معارضة لا من الجمهور ولا من البرلمان ، مع ان البرلمان هو المؤسسة الوحيدة التي كانت تستطيع أن تحجب الثقة عن الحكومة . ويحتل البرلمان في ذلك المرتبة الثانية بعد الملك حين يعرب عن عدم ثقته برئيس وزرائه . ولكن متاعب بن حليم جاءت من داخل الوزارة . فبعض الاعضاء ، الذين انضموا الى الوزارة بناء على رغبة الملك ، كانوا يشعرون بأنهم لا يقلون نفوذاً عن بن حليم ، فارادوا ان يتاح لهم مجال العمل المنفرد ، وثمة آخرون ممن كانوا اصلاً من احد الاحزاب المعارضة — مثل حزب المؤتمر — فلم يكن منتظراً منهم ان يؤيدوا بن حليم في كل مشروعاته . وقد ثبت ان انعدام الانسجام كان نقطة الضعف الدائمة في حكومة بن حليم ، ولكن ما دام موقفه قوياً ، فقد كان يعدل وزارته بشيء من اليسر ، الا انه لما ضعف موقفه وعجز عن ارضاء العناصر المعارضة سنحت الفرصة لخصومه

فاستغلوا الخلاف وانتهى الامر بوزارته الى السقوط .

كان اول تعديل وزاري في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤ حين تخلى بن حليم عن خليل القلال . وتولى بن حليم نفسه وزارة الخارجية بدل وزيرها عبد السلام البوصيري (٣ كانون الاول — ديسمبر — ١٩٥٤) الذي عين والياً لطرابلس . وقد حل محل هذين الوزيرين كل من علي الساحلي وسليم القاضي فتولى اولهما وزارة المواصلات وعهد الى الثاني بوزارة الاقتصاد الوطني ، ونقل السراج من الاقتصاد الوطني الى التربية وابراهيم بن شعبان من التربية الى الدفاع . ومع ان هذا التعديل اتاح فترة موقتة من الانسجام فان الخلاف لم يحسم نهائياً . فقد ذر قرن الخلاف من جديد فأرغم بن حليم على التخلي عن السراج (٢٦ نيسان — ابريل — ١٩٥٥) الذي خلفه عبد السلام البسيكري . وحل الساحلي محل العنيزي وزير المالية الذي عين محافظاً للبنك الوطني الحديث النشأة . واعطيت وزارة المواصلات التي خلت بانتقال الساحلي عنها ، الى عبد المجيد كعبار الذي اصبح نائباً لرئيس الوزراء ايضاً . وقد عدلت الوزارة بعد ذلك ثلاث مرات قبل ان يستقيل بن حليم نهائياً . كانت المرة الاولى في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٥٦ اذ تخلى عن القلهود وعلي جعوده ، وعين مكانهما محيي الدين الفكيني وعبد القادر العلام . واعاد بن حليم خليل القلال ، وعاد كعبار الى منصبه السابق رئيساً لمجلس النواب . وكان التعديل الثاني في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ لما اخرج القلال الذي كان كثيراً ما يعارض مقترحات رئيس الوزراء . وكان الاعضاء الجدد الذين انضموا الى الوزارة محمد ابو دجاجة للاقتصاد الوطني ، والعلام للدفاع ، وطاهر باقر للتربية . وتم التعديل الثالث لما نقل الساحلي من الخارجية الى العدل في ١٤ آذار (مارس) ١٩٥٧ وجاء كعبار وزيراً للخارجية ، وترك سليم القاضي الوزارة حين انتخب رئيساً لمجلس النواب مكان كعبار .

ولم يكن الخلاف الداخلي السبب المباشر لسقوط بن حليم ، فقد اظهرت

التعديلات المتعددة انه كان لا يزال باستطاعته ان يعيد تنظيم الوزارة ، ولو ان التعديل المستمر زاد الوزارة ضعفاً .

بينما كانت سياسة بن حليم الداخلية ناجحة على العموم ، وخاصة فيما يتعلق بتزويد عدد من المشروعات الانشائية بالمال اللازم ، فان مجازفاته في السياسة الخارجية كانت موضع نقد لاذع . فانشاء العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٥٥ ربما كان قد سر الجمهور في وقت كانت فيه روسية السوفييتية تتمتع بمنزلة ، ولكن الدوائر الموالية للغرب تلقته بشيء من الحذر ، هذا مع العلم بأن اعتماد بن حليم على الولايات المتحدة كان واضحاً . وقد انحت العناصر المناوئة للغرب عليه باللائمة لانه قبل مبدأ ايزنهاور ، غير عابئة بالملايين من الدولارات التي اضافها الى الخزينة دون ان يربط بلاده بأي التزامات جديدة . ومن ثم فقد بدت سياسته وكأنها صفقة تجارية تهدف الى اثراء خزينة البلاد . وعلى كل فقد كان بن حليم في اساس سياسته على حق في اتباعه سياسة تهدف الى الحصول على الحد الاقصى من التأييد للتنمية الاقتصادية ، اذ لولا ذلك لربما لم يكن باستطاعة ليبيا ان تقوم بمتطلباتها منفردة .

وشر ما اصابه كانت سياسته اثناء ازمة السويس التي لم ترض لا مصر ولا بريطانية ، مع انه حاول مخلصاً ان يقدم العون لمصر دون ان يسيء الى موقف بلاده من بريطانية .

بدت سياسة بن حليم معقدة متداخلة اكثر مما يرغب الملك ، الذي كان يفضل قيام ليبيا بالتزامات معاهدتها دون التواء . ويبدو ان الاحتجاجات البريطانية كان لها اثر في تبديل رأي الملك في سياسة رئيس وزرائه ، خاصة حين اقترح تعديل المعاهدة البريطانية من اجل النص على أن المعاهدة ليست موجهة ضد اي قطر عربي مجاور . وقد بلغ به الامر ان اعلن في

افتتاح البرلمان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ أن حكومته تفكر في فتح باب المفاوضات حول المعاهدة مع بريطانية في السنة التالية. ولم يظهر الملك حماسة خاصة في هذه المسألة، فأجل تعديل المعاهدة. وتلا ذلك احداث اخرى دلت على ان الملك اخذ يتردد في قبول وجهة نظر رئيس وزرائه.

وقد عقد الامور نزاع بن حليم مع البوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية، فقد حلّ الشلحي الابن مكان ابيه، وترفع في البداية عن التدخل في السياسة، وكان على صلة طيبة ببن حليم. ولكن لم يلبث الشلحي الشاب ان اكتشف النفوذ الذي كان باستطاعته ان يستخدمه في الديوان الملكي فبدأ يعنى بالشؤون العامة. وكان الصراع الذي دار بين الرجلين، في نهاية الامر، صراعاً في سبيل النفوذ، فقد استغل الشلحي الخلاف بين اعضاء الوزارة استغلالاً فيه مهارة بحيث اصبح مركز بن حليم مضطرباً. ولم تنجح المحاولات لاخراج العناصر المعارضة من الوزارة وخاصة الساحلي، مع ان الملك وافق على نقل الساحلي من الخارجية الى المواصلات.

وقد بلغت الامور غايتها لما عرضت قضية نقل صديق المنتصر سفير ليبيا في القاهرة الى مثل منصبه في الولايات المتحدة. فالمنتصر كان قد ايد الناقمين من الطلاب الليبيين في مصر حين طلبوا زيادة مخصصاتهم ولذلك لم يرد بن حليم ان يكافئه على ذلك بنقله الى واشنطن. ومن ثم فقد اقترح على الملك استدعاء المنتصر الى ليبيا وابقاءه هناك الى ان تشغر سفارة غير سفارة واشنطن. وقد وافق الملك على ذلك، لانه لم يكن راضياً عن تأييد المنتصر للطلاب. ومع ذلك فقد صدر مرسوم ملكي في ايار (مايو) ١٩٥٧ اثناء زيارة بن حليم لايطالية بنقل المنتصر من القاهرة الى واشنطن. فهدد بن حليم بالاستقالة لان المرسوم صدر اثناء غيابه. وفي ٢٢ ايار (مايو) ارسل برقية سرية الى الملك يخبره فيها انه لا يرغب في الاستمرار في منصبه بسبب العراقيل المستمرة التي تضعها العناصر المعارضة له في الديوان الملكي.

وطلب بن حليم من الملك ان يعفيه من منصبه في رسالة رسمية مؤرخة في ٢٤ ايار (مايو) ١٩٥٧ . وحمل الرسالة من طرابلس الى طبرق اثنان من اصدقائه هما عبد المجيد كعبار رئيس النواب وعبد الرزاق شقلوف المدير العام لوزارة المالية . فلما سلم الرجلان الرسالة عهد الملك الى كعبار بتأليف الوزارة . وهكذا انتهت حياة الحكومة التي ترأسها رجل ثبت انه من خير القادة في ليبيا . ومع ذلك فربما لا تكون هذه نهاية الحياة السياسية لهذا السياسي الشاب ، ذلك لأنه بعد ان عمل سنتين سفيراً في باريس استقال ليتولى ادارة شركة تجارية في طرابلس وليرقب مجرى السياسة الداخلية في بلاده باهتمام كبير .

١٠ التجربة والخطأ في الحكم الذاتي ٣

من كعبار الى بن عثمان

كان رئيس الوزراء الرابع ، الذي اختاره الملك ، طرابلسياً ، بعد ان كان الثاني والثالث من برقة ، وعبد المجيد كعبار هو سليل اسرة كان لها في الحركة الوطنية مكان مرموق . ولد في ٩ ايار (مايو) ١٩٠٩ وتدرج في مجال السياسة الطرابلسية المحلية حتى اختير عضواً في الجمعية التأسيسية الوطنية سنة ١٩٥٠ ، باعتباره ممثل حزب الاستقلال . وقد رشح نفسه للانتخابات العامة الاولى (١٩٥٢) فانتخب عضواً في البرلمان ثم رئيساً لمجلس النواب ، وظل في هذا المنصب الى ان الف الوزارة سنة ١٩٥٧ ، ولم يتخل عنه الا فترتين قصيرتين (٢٦ نيسان – ابريل – ١٩٥٥ و ١٤ آذار – مارس – ١٩٥٧) اذ شغل منصبين وزاريين في وزارة بن حليم ، فكان نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للمواصلات سنة ١٩٥٥ ونائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية سنة ١٩٥٧ .

اختار كعبار زملاءه بسرعة وفي اليوم ذاته الذي كلفه الملك بتأليف الوزارة (٢٦ ايار – مايو – ١٩٥٧) . ولم يضف الى الوزارة السابقة سوى ثلاثة وزراء هم : وهبه البوري للخارجية وصديق المنتصر للدفاع وعبد الحميد

الديباني للعدل ، وقد خلفوا بن حليم والساحلي والفكيني [1] . وقد دعي الساقزلي لتولي وزارة العدل ، لكنه اعتذر . وهكذا كان ستة من الوزراء طرابلسيين وخمسة برقاويين وواحد من فزان [2] .

ولم يكتف كعبار بالاحتفاظ بوزراء حكومة بن حليم ، بل اعلن في البرلمان ، بعد تأليف وزارته بثلاثة ايام ، أن سياسته « ستسير وفق الخطوط التي انتهجتها الحكومة السابقة » . لقد ضم ، في الواقع ، الى حكومته صديق المنتصر ، وهو الذي كان سبب ازمة وزارة بن حليم ، لكنه تخلى ايضاً عن الساحلي والفكيني اللذين كانا يعارضان بن حليم . وقد حاول بن حليم ، وهو نائب في مجلس النواب ، ان يكسب للحكومة الجديدة تأييد البرلمان ، ولعلّه كان يأمل في ان يخلف كعبار في رئاسة المجلس ، كما قيل حينئذ ، اذ انه بعد استقالته صرح في البرلمان « انني اتطلع الى الجلوس واياك في هذا المجلس الموقر » [3] .

لكن الملك رغب في ان يظل البرلمان بمنأى عن تأثير بن حليم ، فقرر تعيينه في الديوان الملكي . وقد اعجب بن حليم بالفكرة ولربما خيل اليه انه يستطيع ان يقلل من نفوذ الشلحي على الملك اذا هو قبل بمنصب في الديوان الملكي . وقد ساورت كعبار فكرة مناهضة نفوذ الشلحي ، ولذلك فقد اقترح محمود المنتصر لمثل هذا المنصب . ومعنى هذا ان « ثلاثياً » مكوناً من رئيسي وزارة سابقين وثالث في الحكم قام لمناهضة تدخل القصر . الا ان الحاح الشلحي على ان المنتصر وبن حليم انما عينا مستشارين شخصيين ولا يجوز ان يكون لهما مكتب في الديوان الملكي جعل منصب رئيسي الوزارة السابقين لا قيمة سياسية له . ولذلك فقد رجوا الملك ان يعفيهما من منصبيهما والتمسا ان يخدما بلدهما في الحقل الدبلوماسي ، فصدر مرسوم ملكي بتاريخ ١ آذار (مارس) ١٩٥٨ بتعيين المنتصر سفيراً في ايطالية وبن حليم سفيراً في فرنسة .

حاول كعبار ان يتجنب مزالق التنافس بين العناصر المتصارعة في سبيل النفوذ ، فقرر ان يختط لنفسه سياسة مستقلة . ولذلك اصلح اموره مع الحاشية الديوانية ، وتخلص من نفوذ رئيسي الوزارة السابقين ، وتجنب الصدام مع ولاة الولايات ، الذين اثبتوا انهم عماد المعارضة لاسلافه . ولما سأله المؤلف [٤] عن سياسته الداخلية ، كان جوابه انه قد اتبع سياسة خاصة به ، واضاف ان علاقاته بالولاة الثلاثة كانت ودية شخصية . والمفهوم من التفاهم «الشخصي» بين مركز الوالي والحكومة الاتحادية هو ان كعبار سلم لهم في الواقع بمطالبهم ، ولو انه تذمر من موقفهم من الحكومة الاتحادية بعد استقالته [٥] . كان على كعبار ان يختار بين ان يخاصم حاشية البلاط وسلطات الولايات ، اذا كان ينوي ممارسة سلطاته كاملة ، مع توقع سقوط حكومته في اية لحظة ، وبين ان يتقبل رئاسة حكومة محدودة السلطات . ولم تكن طبيعة كعبار تؤهله للنضال من اجل تقوية الحكومة الاتحادية . فاكتفى بأن يكون رئيساً لحكومة عادية ، ومكنت له سياسته من البقاء في عمله مدة طويلة ، دون ان يتاح له من السلطة والمنزلة ما اتيح للذين سبقوه .

مشكلات كعبار وإنجازاته

كانت من أهم مشاغل كعبار ، شأنه في ذلك شأن اسلافه ، هي ضمانة استمرار المعونة الخارجية كي تستقيم الموازنة . فقد كانت الهبة المالية البريطانية خاضعة لاعادة النظر مرة كل خمس سنوات بموجب المعاهدة الليبية البريطانية المبرمة سنة ١٩٥٣ . وكانت اعادة النظر لاول مرة سيحين موعدها سنة ١٩٥٨ ، ولذلك اخذ كعبار يعد العدة للمفاوضات المقبلة .

كانت فكرة اعادة النظر في المعونة المالية البريطانية قد خامرت بن حليم منذ سنة ١٩٥٦ ، حين عرض الاتحاد السوفييتي مساعدة اقتصادية وعرضت مصر عتاداً حربياً . فاغتنم بن حليم فرصة زيارة وزير الخارجية البريطانية سلوين لويد لطرابلس في تلك السنة ، وابلغه ان ليبيا بحاجة الى مزيد من

المساعدة المالية لتنمية اقتصادها . وترتب على ذلك ان ذهب بن حليم الى لندن للمفاوضة ، ونجح في الحصول على زيادة المبلغ زيادة بسيطة . ولكن بن حليم الذي كان يأمل ان يحصل على زيادة ذات قيمة استقال قبل ان تتم اعادة النظر في المعاهدة .

فآل الامر الى كعبار ليجرب مهارته . ولكن الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة لتقديم المبلغ نفسه لليبيا لانها كانت قد اخذت باجلاء القسم الاكبر من قواتها من ليبيا بعد ازمة السويس . بدأت المفاوضات في ليبيا بتاريخ ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ واقترحت بريطانية تخفيض المساعدة المالية من اربعة ملايين جنيه الى مليون واحد من الجنيهات سنوياً . واقترح ان تدعى الولايات المتحدة الى المشاركة في المفاوضات املاً في اقناعها بأن تقدم الى ليبيا ما يسد حاجاتها المالية . ولم تقبل الحكومة الليبية بالمقترحات البريطانية لذلك قرر كعبار ان يتفاوض مع وزارة الخارجية البريطانية رأساً ، فغادر طرابلس الى لندن في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٥٨ وتم الاتفاق مع سلوين لويد في ٣ ايار (مايو) على اساس تخفيض جزئي للمساعدة المالية التي حددت بـ ٣,٢٥٠,٠٠٠ جنيه سنوياً لمدة خمس سنوات [٦] . وتعهدت بريطانية ان تزود ليبيا بالمعدات العسكرية وتقوم بتدريب الضباط الليبيين مجاناً .

وتقدم كعبار يفاوض الولايات المتحدة بعد ان فرغ من بريطانية ، وبعد مفاوضات مع واشنطن اذن للسفير الامريكي ج . وزلي جونز ان يبعث الى كعبار برسالة مؤرخة في ١٢ ايار (مايو) ١٩٥٩ ينبئه فيها ان المساعدة المالية الامريكية قد زيدت لسنة ١٩٥٩ . وبالاضافة الى المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية الامريكية الليبية المبرمة في ٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٤ [٧] ، وافقت الولايات المتحدة على :

« وبالاضافة الى ذلك فان حكومتي مستعدة أن تضع تحت تصرف الحكومة الليبية الغير مقيد لهذه السنة فقط وخاضع لتدابير النقل والتحويل

حسب ما يتفق عليه بين ممثلي حكومتينا ، مبلغ اربعة ملايين دولار من الاموال المخصصة لالتزام وارتباط حكومة الولايات المتحدة ، خلال سنتها المالية ١٩٥٩ ، ليكون ذلك دليلاً خاصاً عن المساعدة والمعاضدة لحكومة المملكة الليبية المتحدة ، دون ان يكون في ذلك اي ضرر او التزام بالنسبة لبرامج المساعدة او الاجراءات المتعلقة بها في السنين المقبلة »[٨] .

وقد اجريت في سنة ١٩٦٠ مفاوضات اخرى انتهت بأن رفعت الولايات المتحدة مساعداتها الى عشرة ملايين دولار تدفع الى الحكومة الاتحادية رأساً دون الاشارة الى برامج خاصة . ولما اعلن هذا اعتبره كعبار بحق نجاحاً كبيراً ساعد على تسوية الموازنة[٩] . بعد ان ضمن كعبار تأييداً مالياً كافياً من بريطانية والولايات المتحدة ، فانه لم يكن راغباً في مغازلة الدول المنافسة لهما . فقد ذكرت الصحف في مطلع شهر نيسان (ابريل) ١٩٥٨ ان السفير السوفييتي سلم كعبار رسالة من خروتشيف عرض فيها تقديم مساعدة مالية لليبيا ، لكن كعبار كان غامضاً في تصريحاته العامة حول قضية المساعدة الاقتصادية السوفييتية[١٠] . فقد ذكر كعبار للمؤلف في مقابلة اجراها معه ان السفير السوفييتي عرض استعداد حكومته لانشاء مستشفى وتزويده باطباء ومساعدين سوفييت ، وكان هو مستعداً لقبول اطباء سوفييت لكنه رفض المساعدين خشية ان يقوموا بنشاط هدام . وقد وجه الزقلعي سؤالاً الى كعبار في البرلمان (٢٠ ايار – مايو – ١٩٥٨) عن سبب رفض العرض السوفييتي ، فأجاب بأن العرض لا يزال قيد الدرس ، ولكنه لا يتجاوز انشاء مستشفى واحد في البيضا . ويبدو ان ليبيا لم تتلق بعد ذلك اي عرض سوفييتي .

كانت شكوى لبنان من الجمهورية العربية المتحدة المقدمة الى مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٢١ ايار (مايو) ١٩٥٨ اولى القضايا الهامة التي واجهت كعبار ، والتي حاول ان يقوم فيها بدور الوسيط الامين . كانت

الشكوى تتهم الجمهورية العربية المتحدة بأنها حرضت على الصراع المدني الذي كان لبنان يعانيه حينئذ ووجهته . وكانت سياسة ليبيا تقوم دوماً على مراعاة الحياد الدقيق في الخصومات العربية ، ولكن في هذه الحالة كانت المسألة تمس مباشرة جارة لليبيا كان الرأي العام الليبي يميل إليها ميلاً خاصاً . وانعقد الاجتماع في بنغازي (١ ــ ٥ حزيران ــ يونيو ــ ١٩٥٨) في جو مشحون بالمنافسة بين العراق ومصر ، الامر الذي جعل موقف كعبار دقيقاً للغاية . وكانت ليبيا والسودان تخشيان ان يصدر قرار خطر قد يرفضه اي من الفريقين وبذلك تتحطم المنظمة ، فتبنتا قراراً يطلب من لبنان بموجبه سحب شكواه وتوجيه دعوة الى الفريقين المتخاصمين في لبنان لوضع حد للنزاع المدني وحل الخصام عن طريق الوسائل السلمية والدستورية . وهذا القرار التوفيقي انقذ جامعة الدول العربية من الانهيار ، مع انه لم يحل المشكلة . وقد ارتفعت اسهم ليبيا حين جاء قرار الامم المتحدة متفقاً في طبيعته من حيث جوهره مع القرار الذي تبنته في مجلس جامعة الدول العربية .

وواجهت كعبار قضية اكثر خطورة وهي ثورة العراق في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ . فالطريقة التي تمت بها تصفية الاسرة المالكة هناك آلمت الملك ادريس ، لا بسبب القرابة فحسب ــ اذ ان البيتين السنوسي والهاشمي متحدران من الرسول ــ ولكن من الناحية الانسانية المحضة ايضاً ، اذ ان ملك العراق كان شاباً بريئاً لم يكن له ضلع في الاحداث التي ادت الى الثورة . فأمر الملك ادريس رئيس الديوان الملكي ان يعلن الحداد اسبوعين في البلاد ، ابتداء من ٢١ تموز (يوليو) ١٩٥٨ ، واستمر مدة ثلاثة اسابيع يرفض الاعتراف بالحكم الجديد في العراق .

على ان الليبيين ، وخاصة اولئك الذين كانوا يعتنقون مثل الوحدة العربية ، اعربوا عن سرور واضح لتصفية الاسرة المالكة في العراق ، واعتبروا الحادثة نصراً لحركة الوحدة العربية بقيادة الرئيس عبد الناصر . ولذلك فقد انتظروا

ان تعترف الحكومة الليبية بالحكم العراقي الجديد ، على نحو ما فعلت الحكومات العربية الاخرى . فلما تقاعست ليبيا عن الاعتراف الفوري نشرت الاذاعة المصرية الخبر في ارجاء العالم العربي وقالت ان ليبيا واسرائيل وحدهما لم تعترفا بعد بالحكومة الوطنية الجديدة في العراق .

وكان كعبار يشارك الملك عواطفه الانسانية ، وكان موقفه غاية في الصعوبة ، خصوصاً بعد ان اتهم بأنه اداة في ايدي المستعمرين . ولم تكن حكومته من القوة بحيث تقاوم جمهوراً هائجاً يطالب بالوحدة العربية ، ولعلّه كان يأمل ان تسارع ليبيا فتنضم الى مثل هذا الاتحاد . ورغبة منه في تقوية موقفه ألح على الملك بوجوب الاعتراف بحكومة بغداد الجديدة ، فقبل الملك لكنه اوضح بما لا يقبل الشك بأنه لن يقبل سفيراً عراقياً سوى ذلك الذي كان يمثل العهد السابق . فقبلت الحكومة العراقية الجديدة ان يظل عبد المنعم الكيلاني سفيراً في طرابلس ، واعلنت الحكومة الليبية اعترافها في ٨ آب (اغسطس) ١٩٥٨ [١١] .

كان بين انجازات كعبار البالغة الاثر تعديل قانون الانتخاب الفدرالي واجراء انتخابات حرة نسبياً ، فكان ذلك السبب المباشر في سقوط وزارته .

كانت دورة البرلمان الثانية ستنتهي في ١٩٦٠ ، فقرر كعبار ان يعدل قانون الانتخاب قبل اجراء الانتخابات . وكان الانتقاد الرئيسي الذي وجه الى القانون المذكور هو التمييز بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية . فوضع كعبار حداً لهذا الانتقاد بالغاء التمييز ، والسماح للجماعات الريفية ان تستعمل الاقتراع السري مثل الجماعات الحضرية ، بموجب مرسوم نشر في ٢٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ ، واعرب عن امله في ان تجري الانتخابات في جو هادىء [١٢] .

انتقلت الحكومة الى مدينة طرابلس في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ ،

وبدأ الاستعداد للانتخابات في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ وفي ٨ كانون الثاني (يناير) اعلن تعديل بعض الهيئات الانتخابية فأثار ذلك بعض السخط وفي اليوم التالي اصدر وزير العدل امراً يمنع فيه حمل السلاح اثناء الانتخابات[١٣]. وقد تمت الانتخابات في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ ، وجرت بموجب النظام الذي تضمنه قانون الانتخابات . وكان ثمة رضى عام لان الانتخابات تمت بادنى حد من السيطرة الحكومية ، حتى ان اثنين من اعضاء الحكومة كانا مرشحين ولم يفوزا بالانتخاب ، بينما نجح عدد من رجال المعارضة .

التأم البرلمان في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٦٠ وانتخب مفتاح عريقيب رئيساً للنواب ، وعين الملك محمود ابو هدمة رئيساً للشيوخ . وضم البرلمان بضعة وجوه جديدة ، وكان ثمة ما يدل على انهم اعتزموا ان يقوموا بنشاط برلماني ويعارضوا حتى الاجراءات الحكومية التي كانت تمر في الدورات السابقة بدون صعوبة . والدور الذي قامت به كتلة المعارضة هذه ، خاصة في الاطاحة بوزارة كعبار ، سيكون موضوع بحث تال .

تدهور الادارة

كان كعبار مسالماً لين العريكة بطبيعته ، ولذلك استطاع ان يحافظ على اطيب العلاقات مع جميع الشخصيات البارزة تقريباً ، ومع ان هذه السياسة يسرت له البقاء في الحكم مدة اطول مما اتيح لاسلافه ؛ فانها نالت من مقدرة حكومته . كانت البلاد تتطور بسرعة ، وكانت المسؤوليات الملقاة على عاتق رؤساء الدوائر تزداد ، وكان يبدو في هذه الادارة تدهور ملحوظ في الكفاية وبطء في تسيير اعمال الحكومة . يضاف الى ذلك ان نقل موظفي الحكومة وتعيين الموظفين الجدد لم يتما دوماً على اساس المقدرة او بموجب القوانين والانظمة المعمول بها ، بل كثيراً ما كانت العوامل الشخصية والسياسية تتدخل في هذه الامور . ومن اجل التغلب على بطء الادارة المكتبية (البيروقراطية)

كان الليبيون كثيراً ما يلجأون الى التأثير على موظفي الحكومة بتقديم مكافآت مالية لهم للاسراع في انجاز الاعمال. ولم تكن هذه المغريات حديثة عهد لا في ليبيا ولا في اي بلد من بلاد الشرق الاوسط ، ولكن من المنتظر ان يستمر الامر على هذا المنوال زمناً طويلاً في بلاد سام الاجنبي اهلها العذاب وحرمهم من خيراتها. وشاءت المصادفة، في عهد كعبار، ان الشركات والهيئات الاجنبية التي كانت قد حصلت على امتيازات لاستغلال مصادر الثروة في البلاد ، وخاصة شركات النفط قد اخذت الآن تغمر البلاد بمبالغ ضخمة على شكل لم تعرفه ليبيا قط في الماضي. وكثيراً ما وضعت هذه الشركات نفسها في وضع حملها على اللجوء الى الوسائل المحلية. هذه الوسائل بدأت في نطاق ضيق في صغار الموظفين ، واستمرت حتى وصلت الى كبارهم (حتى كعبار نفسه لم يسلم من الانتقاد بسبب مثل هذه الوسائل) ، مع انه عرف فيما بعد ان اكثر هذه التهم كانت اما غير صحيحة واما مبالغاً فيها. ومع ذلك فقد وقع الضرر لمجرد ان الجمهور ردد الحديث عن الفساد والرشوة والاستغلال ، وهو امر لم تستطع حكومة كعبار ان توقفه.

وصلت احاديث تدهور الادارة الناشيء عن الفساد والاستغلال الى مسامع الملك ، الذي اهتم بالامر اهتماماً خاصاً من ناحيته الخلقية ، بوصفه زعيماً رسمياً لحركة دينية ومن ناحيته السياسية بوصفه رئيساً للدولة. فاتخذ بشجاعة فائقة خطوة لا سابقة لها واصدر ، حتى بدون استشارة رئيس الوزراء في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٦٠ رسالة الى جميع رؤساء الدوائر في الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات لافتاً فيها نظرهم الى الفساد والاستغلال اللذين استشرى ضرهما في البلاد ، محذراً اياهم من العواقب السيئة. وللرسالة قيمة خاصة ولذلك فهي جديرة بأن نورد نصها كاملاً :

(لقد بلغ السيل الزبى)

الى رئيس الحكومة الاتحادية والوزراء والوكلاء ، وكل مسؤول بها ،

والى والي طرابلس ، ووالي برقة ، ووالي فزان ونظارهن ومديريهن ومتصرفيهن وكل مسؤول فيهن .

انه قد بلغ السيل الزبى ، وما يصم الآذان من سوء سيرة المسؤولين في الدولة من اخذ الرشوة سراً وعلانية ، والمحسوبية القاضيتين على كيان الدولة ، وحسن سمعتها في الداخل والخارج ، مع تبذير اموالها سراً وعلانية ، وقد قال تبارك وتعالى: « ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقاً من اموال الناس بالاثم وانتم تعلمون » . ولقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف : « لتأمرون بالمعروف ولتنهون عن المنكر وليسلطن الله عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم » .

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان » .

واني بنعمة الله وقدرته سوف اغيره بيدي ان شاء الله ولن تأخذني في الله ولا في طهارة سمعة بلادي لومة لائم . والسلام .

التوقيع
محمد ادريس المهدي السنوسي (١٤) .

وزعت هذه الرسالة اول الامر على رؤساء الدوائر ثم أصبحت حديث الدوائر السياسية في ليبيا فزالت عنها صبغتها السرية . ونشرت الصحف محتوياتها اولاً ثم نشرت النص كاملاً (١٥) . وقد عم البلاد الرضى لان الملك لم يكن غافلاً عن تدهور الادارة ، ولكن لم تتخذ اية خطوة مباشرة ضد المسؤولين عن ذلك التدهور . ولا تعود أهمية الرسالة الا انها اثرت تأثيراً فورياً في تصرف الرجال الرسميين ، بل الى انها شجعت خصوم الحكومة ، سواء في البرلمان او خارجه ، على النيل من رجال الحكم الذين

اخفقوا في الاضطلاع بمسؤولياتهم وواجباتهم نحو البلاد. وقد اضعف هذا موقف كعبار اضعافاً كبيراً، الا ان الرجل لم يقم بعمل ـ فلا هو استقال ولا قام بتحقيق يتناول اولئك المسؤولين مباشرة عن القضايا العامة. لقد اصاب الضر حكومته، وكل ما فعله هو لفت النظر الى الانجازات التي تمت في عهدها. فاذاع في ٢ آب (اغسطس) ١٩٦٠ بياناً الى الامة لمناسبة وصول المفاوضات مع الولايات المتحدة الى نتيجة مرضية ترتب عليها زيادة العون المالي الى عشرة ملايين من الدولارات (١٦). وهكذا لم يأبه كعبار لتذمر الجمهور وظل في رئاسة الحكومة شهرين آخرين قبل ان تقدم المعارضة البرلمانية على سحب الثقة من حكومته.

ازمة طريق فزان

كانت سياسة كعبار سياسة مصالحة، وقد اتت اكلها باسترضاء الحاشية وسلطات الولايات، وانطلاقاً من هـذه السياسة حاول ان يسترضي الفئات الفعالة والزعماء النافذين، مع ان مثل هذه السياسة لم تعد دوماً على مصلحة البلاد بالخير. ولعلّ اخطر ما فيها كان استعداده لان ينزل عند رغبات بعض الافراد من اصحاب النفوذ فييسر لهم المطالب، حتّى ولو ثبت انها تتجاوز الحدود. والقضية التّي يستشهد بها في مثل هذه الحالة هي الطريقة التّي حصل بها السيد عبد الله عابد على امتياز طريق فزان.

كانت الحاجة الى طريق يصل داخل ولاية فزان بساحل البحر المتوسط امراً قبلته البلاد اجماعاً، وقد عمل الزعماء الفزانيون جهدهم لحمل الحكومة على اقرار المشروع (١٧). وكان الخبراء قد توصلوا الى أن النفط وغيره من المعادن موجود بكميات ضخمة، ولذلك فقد ارتأى البعض ان بناء طريق يصل هذه الولاية بميناء مناسب من موانىء المتوسط (١٨) قد يغري الشركات الاجنبية بآبار النفط الفزانية. وكان السيد عبد الله عابد، وهو الذي أثبت مهارته

في الحصول على مقاولات حكومية ، قد تقدم بطلب لانشاء هذا الطريق ووقع العقد بتاريخ ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ . ولم تكن غلطة كعبار في انه منح الاتفاقية للسيد عبد الله عابد بشروط يسيرة ، بل في انه تسرع بذلك حتى انه لم يتح للعروض التي تقدمت بها شركات اخرى أن تفحص شروطها . ولما انتشر الخبر أن العقد نص على أن يدفع للسيد عبد الله عابد مليونا وتسعمئة الف من الجنيهات [١٩] على ان يتم إنشاء الطريق في ثلاث سنوات ، ولم تعط الاتفاقية لغيره ، على اساس ان شركة عابد تقدمت بادنى عرض ، لم يرض الناس عن ذلك . وقد شك الناس في ان الطريق لا محالة سيكلف اكثر من ذلك كثيراً ، وان السيد عبد الله قد استعمل نفوذه الشخصي لدى كعبار ليحصل على هذا العقد .

وحدث ما توقعه الناس . فتقدم السيد عبد الله الى وزارة الاقتصاد الوطني يطلب المزيد من المال لاتمام الطريق ، على اعتبار انه ، وفقاً لشروط العقد ، قد اتم جزءاً من الطريق وانه قد تسلم مبلغ مليون وتسعمئة الف جنيه ثمناً لهذا الذي قد تم انشاؤه ، وان المزيد من المال لازم لبناء ما تبقى من الاجزاء . وكان قد انشيء مجلس للاعمار فنقلت الحكومة قضية طريق فزان من وزارة الاقتصاد الوطني الى المجلس لاتخاذ قرار فيها ، وكانت الحكومة غير مدركة للشروط الدقيقة في الاتفاقية . وبعد فحص دقيق للمشكلة تقرر ان يعاد النظر في الاتفاقية ووضعت بشكل يتيح للسيد عبد الله ان يحصل على اربعة ملايين من الجنيهات الليبية لقاء اتمام الطريق باكمله ، بدل ان يسمح له بطلب المزيد من المال عقب الانتهاء من كل جزء على حدة . وقبل السيد عبد الله هذا الترتيب بالرضى ، وقبض مليوناً من الجنيهات الليبية دفعة اولى من مبلغ العقد الجديد . وبدا كأن الامر قد انتهى في حزيران (يونيو) ١٩٦٠ ، مع ان القضية كلها عولجت بسرية تامة .

ويذكر القراء انه بعد شهر من هذه الحادثة وزع الملك رسالته الشهيرة

المؤرخة في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٦٠ ، بعد ان اقلقته الاخبار التي بلغت مسامعه عن الفساد والاستغلال. وفي اواسط آب (اغسطس) بلغ البعض من اعضاء البرلمان ان السيد عبد الله قد تسلم اربعة ملايين جنيه على اساس العقد الجديد لطريق فزان ، وظهرت قصة الطريق لاول مرة في الصحف [٢٠]. وفي ١٨ آب (اغسطس) ارسل احد زعماء المعارضة في مجلس النواب ، بشير المغيربي ، برقية الى رئيس الوزراء احتج فيها على منح اربعة ملايين جنيه للسيد عبد الله ، وقال ان العمل هذا مناقض للتصريحات التي القيت من قبل في البرلمان بأن تكاليف انشاء الطريق كلها هي مليون وتسعمئة الف جنيه فقط [٢١].

ونشرت الصحف خلال شهر ايلول (سبتمبر) ما القى الاضواء على طريق فزان ، واخذت المساء ، وكان محررها على خلاف شخصي مع السيد عبد الله بسبب ملكية بيت ، تنال من السيد عبد الله معرضة بسلوكه الشخصي [٢٢]. والواقع ان السيد عبد الله كثيراً ما استعمل نفوذه الشخصي للحصول على مقاولات حكومية ، ولكن طريق فزان اصبح هدفاً تسدد اليه حملات الجمهور وامتعاضه من الادارة الحكومية التي لم يكن للسيد عبد الله دخل فيها . وبما ان كعبار لم يكن قادراً على وضع حد للفساد ، ولم يكن مستعداً للاستقالة ، فقد تقدمت المعارضة لاسقاطه عن طريق البرلمان.

سقوط كعبار

كان رئيس الوزراء غائباً عن البلاد لما وقعت الازمة. وفي اثناء غيابه دبرت المعارضة ، بقيادة بشير المغيربي وعبد المولى لنقي ، وهما شابان من الاعضاء البرقاويين في البرلمان ، توزيع رسائل بطريقة ماهرة الى اعضاء البرلمان تحرضهم على التوقيع على عريضة الى الملك يطلبون فيها عقد جلسة استثنائية للبرلمان للبحث في تصرف الحكومة في قضية طريق فزان ، وفعلاً قدمت الى الملك في آب (اغسطس) ١٩٦٠ عريضة تحمل تواقيع اكثر من ثلثي

اعضاء كلا المجلسين ، ووفقاً لاحكام المادة ٦٦ من الدستور اصدر الملك مرسوماً بتاريخ ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ يدعو فيه البرلمان الى جلسة استثنائية تعقد في ٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠ . وهذا المرسوم بالذات الذي تلقاه الناس بالترحاب على انه نصر كبير للمعارضة هو الذي قضى على حكومة كعبار ، اذ ان المعارضة البرلمانية كانت قد اجتمعت سراً عدة مرات ، حيث التزمت اغلبية الاعضاء في البرلمان كتابة بأن يقترعوا بحجب الثقة عن الحكومة [٢٣] . والذي حدث بعد اجتماع البرلمان لم يزد على ان يكون تمثيلية كانت قد اعدت وتدرب عليها الممثلون اسابيع قبل تقديمها .

كان يمكن ان يكون عنصر المأساة في سقوط كعبار اضعف مما كان ، بل كان يمكن تأجيل سقوطه ، لو ان الرجل لم يسيء التصرف قبل انعقاد البرلمان بقليل . فقد عاد الى طرابلس في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ولم يكن لديه اية فكرة عما يجري وراء الكواليس . فقرر اول الامر ان يقسم المعارضة بتعديل وزارته وتعيين عبد المولى لنقي ، وهو احد اقطاب المعارضة ، وزيراً دون التثبت من رغبته في الامر اولاً . ولم يظهر بهذا التصرف ضعف الوزارة فحسب ، ولكنه اتاح للمعارضة المجال بأن تبدي ترفعها عندما رفض لنقي المنصب الوزاري معلناً عن تضامنه مع زملائه من زعماء المعارضة . وقد صدر مرسوم التعديل في ٢٩ ايلول (سبتمبر) اي بعد خمسة ايام من ذهاب كعبار لمقابلة الملك وقد اقام هناك مدة اطول مما توقع في محاولة حمل القصر على تأييده ضد العمل الذي قد يقوم به البرلمان . ويبدو انه اقترح على الملك حل البرلمان في محاولة لتسوية النزاع الذي قام بينه وبين البرلمان . وقد طلب الملك من كعبار ان يراقب ما قد ينتج عن الدورة البرلمانية ، دون ان يلزم نفسه بقبول اقتراح الحل .

وانعقد البرلمان في ٣ تشرين الاول (اكتوبر) قبل عودة كعبار من طبرق . ولما اعلن رئيس النواب مفتاح عريقيب افتتاح الجلسة لم يكن يمثل الحكومة

سوى وزير المالية محمد بن عثمان . وكانت قد وصلت خمس وثلاثون برقية من ولاية فزان تطالب بعدم التوقف عن اتمام طريق فزان . وقد اقترح علي مصطفى المصراتي ، وهو واحد من رجال المعارضة ، ان يصدر تصريح رسمي يوضح أن الغاية من الاجتماع البرلماني ليست التوقف عن اتمام طريق فزان ، بل ان الغرض من الاجتماع هو البحث في السبب الذي من اجله رفعت النفقات من مليون وتسعمئة الف جنيه ليبي الى ستة ملايين جنيه ليبي . وقد اقرت اغلبية ساحقة من اعضاء البرلمان اقتراح المصراتي .

واقترح وزير المالية محمد بن عثمان تأجيل الاجتماع الى حين عودة كعبار ، وقال ان التعديل الوزاري قد ارغم كعبار على تأخير موعد عودته من طبرق ، ولكن هذا الاقتراح قابلته المعارضة برد فعل عنيف متهمة كعبار بأنه تعمد التأخر وحاول التهرب من محاسبة البرلمان له . والمح المغيربي الى ان كعبار جرب « التآمر » على المعارضة بعرض منصب وزاري على عبد المولى لنقي . وايد المصراتي موقف المغيربي وحمل على كعبار حملة شخصية مؤذية ، بحيث اضطر الرئيس الى لفت نظره الى عبارات وردت في خطابه لا تمت الى المشكلة بصلة [٢٤] .

وطلب وزير المالية ثانية ان يؤجل المجلس اجتماعه الى ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) واذا لم يكن هذا الموعد مقبولاً ، فعلى الاقل الى ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) . وقد اصرت المعارضة على ان لا يتجاوز التأجيل ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ، واقر المجلس ذلك بالاغلبية .

ولما التأمت جلسة البرلمان في ٧ تشرين الاول (اكتوبر) لم تكن وزارة كعبار قد عادت من طبرق واوضح وزير العدل عبد الحميد الديباني السر في عدم عودة كعبار قائلاً ان ذلك يعود الى ان الوزراء الجدد كان يجب ان يقسموا اليمين القانونية في حضرة الملك ، وطلب الديباني بعدها تأجيل الجلسة الى ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) .

وقد اثار تغيب كعبار عن جلسة المجلس في ٧ تشرين الاول (اكتوبر) شكوك المعارضة بحيث أبدى محمود صبحي ، احد المعارضين ، ارتيابه في رغبة كعبار المثول امام البرلمان . واقترح ، تبعاً لذلك ، لوم الحكومة غيابياً . ولكن المصراتي ، مع اشارته الى ان كعبار تعمد تجاهل التاريخ الذي عينه البرلمان ، اقترح تأجيل الجلسة الى ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) . وطرح على وزير المالية محمد بن عثمان سؤالاً في ما اذا كانت الوزارة تنوي المثول امام البرلمان لو اجلت الجلسة الى العاشر من تشرين الاول (اكتوبر) .

وكان جواب بن عثمان انه لما اقترح من قبل تأجيل الجلسة الى ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) قصد من وراء ذلك اعطاء الحكومة فرصة كافية للعودة ، ومنع البرلمان من تعيين موعد قد يتعذر على الحكومة الوفاء به . وشكر البرلمان للاقتراح المطروح بتأجيل الجلسة الى ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) واكد للمجلس انه « اذا لم تمثل الحكومة امام المجلس يوم الاثنين ٢٠ تشرين الاول — اكتوبر ، فلها [المعارضة] ان تعتبر تأخرها اساءة شخصية لي ، وعندها سأتخلى عن الحكومة وأنضم اليكم »[٢٥] . وحين اطمأن المجلس الى هذا التأكيد ، قبل بالتأجيل .

ومثلت الحكومة كاملة امام المجلس في ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) . وقد تلقى المجلس سيلاً من البرقيات ، كان بعضها تأييداً للمعارضة ، ولكن اكثرها كان يطالب البرلمان بأن لا يتخذ اي اجراء من شأنه ان يؤخر اتمام طريق فزان .

وكان عبد السلام التهامي اول المتكلمين . وكان كلامه مختصراً وتعرض فيه للحكومة منتقداً اجراءاتها حول طريق فزان وتصريحاتها المتناقضة في البرلمان فيما يتعلق بمعاملتها للشركة صاحبة العقد . واشار الى ان وزير المواصلات كان قد صرح في البرلمان مؤكداً للاعضاء بأن نفقات طريق فزان لن تتجاوز المليونين من الجنيهات ، على نحو ما حددها الخبراء ،

على ان الحكومة عدلت العقد، اثناء العطلة البرلمانية، وتجاوزت ضعفي المبلغ المحدد اصلاً دون موافقة البرلمان. واختتم التهامي كلامه بأن هذا التصرف مخالف صراحة للمادة ١٦٩ من الدستور [٢٦].

وقد قرأ وزير الدفاع أحمد الحصائري تصريحاً قصيراً محكماً اوضح فيه موقف الحكومة. ويمكن تلخيص التصريح فيما يلي: كان التقدير الاصلي الذي اقترحه الخبراء اقل من الواقع بكثير، وقد وضع، وفقاً للعقد، على اساس تقسيم الطريق الى ثلاث وحدات. وقد ثبت ان الوحدة الاولى وحدها كلفت المبلغ المقترح اصلاً بكامله. ولم تكن الحكومة تنتظر هذا قط، فاحيلت القضية بكاملها الى لجنة خبراء برئاسة وزير المواصلات. وقد توصلت اللجنة الى ان طلب السيد عبد الله عابد كان مشروعاً، وارتأت ان تعيد النظر في الاتفاقية كي تحول دون السيد عبد الله وطلب مبالغ اخرى للوحدات التالية. وقد حددت نفقات انشاء الثلثين الباقيين من الطريق باربعة ملايين جنيه ليبي، ونقل المشروع من وزارة المواصلات الى مجلس الاعمار. وكان تعديل العقد سينفذ اعتباراً من ٣١ آذار (مارس) ١٩٦١. وقد تم هذا التعديل بعد تصريح وزير المواصلات في البرلمان بأن نفقات الطريق لن تتجاوز مليوني جنيه ليبي [٢٧].

اشار التصريح الى وجود خطأ في تقدير الخبراء لنفقات الطريق لم تكن الحكومة قد تنبهت اليه حين القت تصريحها في البرلمان. والنقطة الابرز أهمية هي الجهد الذي بذلته الحكومة في تعديل العقد بحيث لا تتيح للسيد عبد الله ان يعود فيطالب الحكومة بمبالغ اضافية، وذلك بتحديد نفقات ما تبقى من الطريق باربعة ملايين جنيه. ذلك بأنه قد اتضح، انه لما رفض البرلمان اقرار هذه التسوية، جاء قرار المحكمة العليا مؤيداً للسيد عبد الله الذي قد يعطيه الحق في المطالبة بمبالغ اخرى على اساس العقد الاصلي. وناحية الضعف الاساسية في موقف الحكومة في هذه المسألة تكمن في انها وافقت

على ان تدفع مقدماً على اساس التقدير الجديد قبل الحصول على موافقة البرلمان على التعهد الجديد.

وتجاهلت المعارضة اعتراف الحكومة الصريح بالخطأ في تقدير النفقات وعادت الى الوتر القديم تضرب عليه نغمة التساؤل عن سبب زيادة التقدير من مليونين الى اربعة ملايين من الجنيهات ، بعد ان كانت قد اكدت قبلاً ان المليونين ستغطي نفقات انشاء الطريق بكاملها . وكاد الاعضاء المعارضون يجمعون على اتهام الحكومة بأنها منحت مشروع طريق فزان للسيد عبد الله عابد على اساس المحاباة . وانصرف محمود صبحي وعلي المصراتي وبشير المغيربي الى اثارة حملة شعواء على حكومة كعبار ، عزت الفساد والاستغلال في البلاد الى الطريقة التي كان موظفوها يعالجون الشؤون العامة . ومن البين ان طريق فزان لم يكن الباعث الوحيد لحملة المعارضة على الحكومة ، اذ ان الطريق كان واحدة من عدة قضايا حملت الجمهور على الاقتناع بأن سياسة الحكومة المالية انتهت الى تبذير الاموال العامة ، على نحو ما بين محمود صبحي [٢٨] . وقد اضاف العضو مفتاح الشريعة بأنه اصبح من المألوف ان تعمد الحكومة الى العطلة البرلمانية فتفيد منها وتصدر موازنات موقتة تنفق دون موافقة البرلمان المسبقة ، ثم تعرضها على البرلمان حين انعقاده . وقد حفز انتقاد مفتاح رئيس النواب على ان يلاحظ بأن الانتقاد كان خارجاً عن الموضوع الذي تدور المناقشة بشأنه [٢٩] .

وتلا ذلك استجواب بين المصراتي ووزير المواصلات بخصوص مشاريع اخرى ، كان بعضها من عمل الوزارات السابقة . ومع ذلك فقد قدم الوزير الاجوبة ، الا ان المصراتي اعلن ان اجوبة الوزير لم تقنعه .

وتناول عبد المولى لنقي ، وهو من زعماء المعارضة ، في خطاب طويل ، قضية حق البرلمان في الاشراف والمراقبة واكد ذلك ، الا انه قال ان كعبار تجاهل البرلمان وتناسى المصلحة العامة . وكرر بالتفصيل المخالفات التي

تمت اثناء قبول العقد لطريق فزان [٣٠] .

واخيراً لما رأى يونس عبد النبي بلخير ، وهو من المعارضة ، ان جماعته من زعماء المعارضة استنفدوا كل ما عندهم للقول ، تقدم بالتصريح التالي :

« اقترح ان يصدر البرلمان قراراً ، فيما يتعلق بطريق فزان ، مطالباً فيه الحكومة ان تقوم بالامور الخمسة التالية :

١ ــ الغاء تعهد الحكومة بدفع مبلغ الاربعة ملايين جنيه لشركة ساسكو وايقاف اية اجراءات مالية يترتب عليها دفع مبالغ جديدة للشركة او اي تعهد بأي مبلغ آخر .

٢ ــ ايقاف شركة ساسكو عن العمل في مشروع الطريق واعتبار العقد المبرم معها منتهياً .

٣ ــ تجنيد كل الامكانيات لوضع تخطيط سليم لباقي الطريق والاعلان عن عطاء جديد لاتمامها بسرعة ولو اقتضى الامر ان يعهد بالمشروع الى شركة او اكثر تتوفر فيها القدرة والنزاهة عن طريق عطاءات مدروسة وعقود قانونية على ان لا يقبل العطاء الذي تقدمه شركة ساسكو .

٤ ــ تشكيل لجنة محايدة من خبراء فنيين في انشاء الطرق يوافق عليها مجلس النواب تقوم بالتحقيق في سلامة الاعمال المنجزة حتى الآن ومطابقتها للمواصفات المتعاقد عليها ومقابلتها بالمبالغ التي استلمتها الشركة المتعهدة مما انجزته من عمل على ان تقدم اللجنة تقريرها الى مجلس الامة في اقرب وقت .

٥ ــ تشكيل لجنة مالية من عضو اللجنة المالية بمجلس النواب ، وعضو من اللجنة المالية بمجلس الشيوخ وعضو من لجنة المواصلات بمجلس الشيوخ

ومن المراجع العام للحكومة الاتحادية ومن مندوب عن وزارة المالية ومندوب عن وزارة المواصلات وذلك للتحقيق في سلامة اجراءات الدفع وقيمة المبالغ المدفوعة لشركة ساسكو من اية جهة حكومية تتعلق بالطريق وفي المبالغ المستحقة على الشركة من ضرائب جمركية واية مستحقات اخرى او اي اخلال بالعقد من الناحية المالية على ان تقدم اللجنة تقريرها الى مجلس الامة في اقرب وقت »(٣١).

قدم هذا الاقتراح الى المجلس كتابة وكان يحمل ٣١ توقيعاً ثم اضيف إليه تأييد شفوي ، وقرأ معارض آخر هو المصراتي تصريحاً آخر يحمل ٣٢ توقيعاً فيه اقتراح بسحب الثقة من الحكومة(٣٢).

ولفت رئيس المجلس النظر الى ان حجب الثقة عن الحكومة يقتضي ان يخضع للمادة ٨٧ من الدستور(٣٣)، ولكن الاقتراح الآخر يمكن ان يناقش حالاً ويجري التصويت عليه.

واخيراً طلب رئيس الوزارة الكلام ، فاستغرب السرعة التي تقدمت فيها المعارضة باقتراحها . فقد كان ينتظر ان تدوم المناقشة في مثل هذا الموضوع الخطير يومين او ثلاثة ، تتقدم الحكومة بعدها بجوابها على منتقديها . وقال بأنه لاحظ ان اكثر ما جاء على السنة الخطباء كان ترديداً لنفس النقاط التي كان اكثرها حملات شخصية عليه . وذكر انه لا يعارض في الانتقاد ابداً بوصفه رجلاً مسؤولاً ، ولكنه يأسف لان الحكومة لم تعط الوقت الكافي للاجابة(٣٤).

وكان تعليق رئيس المجلس انه لم يطلب اي عضو من اعضاء الحكومة الكلام ، والا لاعطي الفرصة لذلك ، واضاف « اما والحكومة قد ابدت الآن الرغبة في الدفاع عن نفسها ، فلها ذلك ، ولو استمر الاجتماع الى الصباح ». واجاب رئيس الوزراء بأن الحكومة كانت مستعدة للاجابة

قبل طرح الاقتراحين امام المجلس ، اما وقد طرح الاقتراحان فانه يفضل ان يرى نتيجة الاقتراع اولا .

وقبل ان يطلب رئيس المجلس الاقتراع على الاقتراح الاول ، الذي تقدم به بلخير ، سأل رئيس الوزراء اذا كان لديه ما يقوله بشأنه ، فقال كعبار انه مستعد لتنفيذه اذا وافق المجلس عليه .

عندها قال مفتاح الشريعة ، وهو من المعارضة ، انه ما دامت الحكومة على استعداد لتنفيذ مطالب المعارضة فيما يتعلق بطريق فزان ، فانه لن يكون ثمة حاجة لاقتراح حجب الثقة من الحكومة . وقد اثار هذا التصريح شيئاً من الهرج في المجلس وكان باستطاعة كعبار ومؤيديه ان يستغلوه لو عرفوا كيف يدافعون عن انفسهم ، فقد تلا ذلك جدل كلامي بين مفتاح وبعض المعارضين قيل له اثناءه انه يستطيع ان يتكلم باسمه فقط . وذكر الرئيس المجلس بأن الاقتراح الخاص بنزع الثقة من الحكومة كان يجب ان يؤجل وفقاً لاحكام المادة ٨٧ من الدستور .

وحين لم يبد كعبار ولا زملاؤه رغبة في الكلام ، اقترع على اقتراح بلخير فكان ٥٣ الى جانبه وعارضه واحد فقط . ولما كان من الضروري ان تمر ثمانية ايام قبل ان يطرح الاقتراح بنزع الثقة ، فقد اعلن الرئيس تأجيل جلسة المجلس الى ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠ [٣٥] .

لم يكد كعبار يغادر البرلمان حتى وجه رسالة الى الملك وصف فيها المعارضة لحكومته بأنها من تنظيم فئة من العصاة اثارها اشخاص غير مسؤولين مثل المغيربي ولنقي والمصراتي ومحمود صبحي يؤيدهم مصطفى بن عامر ومصباح رقرق وعبد الحميد بن حليم وغيرهم من جماعة نادي عمر المختار . واوضح كعبار انه لما اجتمع البرلمان في ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) شغل هؤلاء انفسهم في حملات انتقادية لا مبرر لها على طريق فزان وعلى الحكومة

متفوهين بعبارات تهديدية تضمنت أنهم لا يخشون احداً في البلاد ، متقدمين باقتراح وقعه ٣٢ عضواً طالبين فيه نزع الثقة من الحكومة . ومن ثم فقد طلب كعبار من الملك ان يصدر مرسوماً بحل البرلمان واجراء انتخابات جديدة ، بحيث يمكن لرئيس الوزراء ان يرى رأي الناخبين في هذه القضية (٣٦).

جاء استنجاد كعبار بالملك ليحل البرلمان ، قبل ان يستنفد امكانات التغلب على خصومه في المجلس ، سابقاً لاوانه ، وارغم الملك على ان يقوم بدور الحكم في قضية نشأت بين كعبار والمعارضة . فلا كعبار ولا اي زميل من زملائه كان قد قام بأي محاولة جدية للاجابة على المنتقدين. ومن الحق ان يقال ان بعض الانتقاد كان له ما يسوغه ، ولكن لم تكن جميع النقاط بعيدة عن متناول التوضيح . لقد كان كعبار من قبل رئيساً للمجلس ، وكان له من خبرته ما يمكنه من معالجة المعارضة، ولعلّه كان باستطاعته ان يرد هجومهم لو حاول ذلك جدياً . ولم يقل بعض زملائه اية كلمة في الدفاع عن الحكومة ، مثل القلهود الذي كان خطيباً قديراً وعوضاً عن القيام بذلك قرر كعبار ان يحل البرلمان وان يخرس المعارضة عن طريق الاحتكام الى الناخبين .

وعلى كل فقد بلغت الازمة ذروتها بسبب طلبه من الملك ان يحل البرلمان . ومع ان الملك يستطيع في الواقع ان يحل البرلمان لاي سبب وفقاً لاحكام المادة ٦٥ من الدستور (٣٧)، الا انه لا يفعل ذلك عادة الا اذا كان الخلاف بين البرلمان والحكومة يدور حول قضية محددة . اما وقد كان كعبار قد قبل ان ينزل عند حكم البرلمان في قضية طريق فزان ، فقد تبدلت القضية المحددة التي كانت قائمة بين كعبار والبرلمان من قضية طريق فزان الى قضية نزع الثقة بالحكومة . وهذه المسألة ستجر الملك بطبيعة الحال الى منزلق الخصومة مع المعارضة لو امر بحل البرلمان ، وبالتالي مع الجمهور عند اجراء الانتخابات . وفي كلا الحالتين يصبح الملك في مأزق حرج . ومن ثم فقد

كان الملك ، بسبب هذه الامور ، راغباً عن اصدار الامر بحل البرلمان ، ولما كان كعبار قد الح في رسالته الى الملك المؤرخة في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) على احد امرين : اما ان تقبل استقالته واما ان يحل البرلمان ، فقد قرر الملك قبول استقالته[٣٨] . ولعلّ الملك كان يشعر ايضاً بأن الوقت قد حان لوزارة كعبار ان تخلي الميدان لوزارة اخرى لعلها توحي الثقة بعد الجدل الذي ثار حول قضية الفساد والاستغلال . وعلى كل فقد ظل كعبار في الحكم اطول من اي رئيس وزارة قبله . وقد بعث الملك الى كعبار برسالة تاريخها ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) شكر له فيها خدماته التي قدمها لبلاده[٣٩] .

تأليف حكومة بن عثمان

حمل محمد بن عثمان كتاب استقالة كعبار الى طبرق . وقد تردد محمد بن عثمان في القيام بهذه المهمة ، لكنه قبلها على انها واجب اخير نحو رئيسه ، بعد ان اخفق في حمل المعارضة على قبول المصالحة مع الحكومة . وصل بن عثمان طبرق في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) وسلم الرسالة الى امين سر الملك ، فطلب الملك من بن عثمان ان ينتظر الجواب الى يوم السبت (١٥ تشرين الاول – اكتوبر) .

استقبل الملك بن عثمان صباح السبت ، فأدلى ببيان واف عن الازمة القائمة بين الحكومة والبرلمان ، واشار الى ان السبب المباشر للنزاع كان تصريح الحكومة في البرلمان بخصوص طريق فزان ، وهو التصريح الذي وضع امام البرلمان صورة تختلف عما حدث في الواقع . وقال بن عثمان ان الازمة ما كانت لتشتد لولا الفرق بين تصريح الحكومة وبين الاخبار التي تسربت الى المعارضة . وطلب الملك من بن عثمان ان يظل هناك حتى يبلغه قراره بعد الظهر .

وفي الساعة الخامسة مساء نقل رئيس الديوان الملكي علي الساحلي الى

بن عثمان ان الملك قبل استقالة كعبار وانه يدعو بن عثمان الى تناول العشاء معه. وبعد ساعة ذهب بن عثمان الى الديوان الملكي حيث اخبره الساحلي ان الملك قرر ان يعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة. وقد اخبر بن عثمان الساحلي بأنه لم يأت ليحل محل كعبار بل ليعينه. على ان الساحلي ابلغه ان الملك قد صمم على ذلك، وانه جدير ببن عثمان ان يبدأ بالتفكير في الاشخاص الذين يريد التعاون معهم.

واثناء تناول الطعام الح الملك على بن عثمان بوجوب تحسين الادارة الحكومية واعادة ثقة الشعب بها. واضاف ان البلاد ازعجها النزاع بين البرلمان والحكومة وانه قد اختاره (بن عثمان) لانه واثق من ان رئيس الوزارة الجديد سيبذل جهده في سبيل الاهتمام بمصلحة الشعب. وقد قال الملك في مقابلة مع المؤلف انه شعر بأن الوقت قد حان لتكليف فزاني لتأليف الحكومة كي يشعر اهل فزان انه يمكنهم ان يطمحوا الى الوصول الى هذا المنصب الرفيع. يضاف الى ذلك ان نصرة بن عثمان للامارة السنوسية وولاءه الشخصي للملك يجب ان يذكرا، اذ انه كان، على ما يذكر القراء، احد الزعماء الوطنيين في فزان الذين ايدوا الامارة السنوسية على فزان، كما ايد النظام الاتحادي في الجمعية الوطنية.

وبعيد العشاء تحدث بن عثمان الى كعبار بالهاتف واخبره بما تم بينه وبين الملك. ولم يحتج بن عثمان الى طويل وقت لتأليف الوزارة، اذ ان الاسماء التي اقترحها، واكثرها من وزارة سلفه، وافق الملك عليها حالاً. ويوم الاحد في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) كانت الوزارة بكاملها جاهزة لاداء اليمين الدستورية امام الملك.

تألفت وزارة بن عثمان من ١٤ وزيراً، سبعة من طرابلس وخمسة من برقة واثنين من فزان[٤٠]. وبعد سبعة شهور عدل بن عثمان وزارته وزاد عدد اعضائها اثنين – لشؤون النفط وللصناعة. وقد تخلى عن خمسة

من الوزراء وضم اليها عناصر جديدة ، منها عبد المولى لنقي ، احد زعماء المعارضة الذين سببوا سقوط وزارة كعبار . وحدث هذا التعديل في ٣ ايار (مايو) ١٩٦١ وقد ادى الى تقوية وزارة بن عثمان[٤١] .

سياسة بن عثمان

كان بن عثمان عصامياً برز في سياسة فزان المحلية ، وقد دخل المسرح الليبي الآن وهو ينشد تأييد الجمهور الليبي بكامله . كان قد اكتسب خبرته اثناء العمل في صفوف الشعب في فزان ، حيث تعلم كيف يستنهض الهمم ، كما انه تعلم ان يجمع انصاره من المؤيدين لشخصه تقوية لموقفه الخاص . وقد ادرك ، بعد ان الف الحكومة ، ان ثمة جماعات ، تضم وزراء ورؤساء وزارة سابقين ، ستعمد الى معارضته رغبة في الوصول الى القوة والنفوذ . ولذلك فقد اجرى بعض التغييرات في المناصب الحكومية العليا ، واضعاً اولئك الذين يثق بهم في مناصب رئيسية ، باذلاً جهده لتجديد الثقة بالادارة . واتضح ان وزارة الارشاد والانباء ، وهي التي تسيطر على الصحافة والاذاعة ، اصبحت اداة فعالة في يد بن عثمان لنقل اخبار الوزارة وانباء نشاطها الى الشعب . ووزعت النشرات والكتب الدعائية وغيرها ، على الجمهور الواعي سياسياً ، ووضعت هذه في المكتبات العامة التي تشرف الحكومة عليها ، وقد كتبت بطريقة تبين اهتمام الحكومة بتوضيح القضايا العامة للشعب .

ولم يكتف بن عثمان بهذا فقط ، بل انه اخذ يزور اجزاء البلاد المختلفة ويختلط بافراد الشعب ويلقي الخطب العامة ، فتقرب من الجمهور مباشرة وحاول ان يوضح نهج حكومته السياسي . وقد اغتنم فرصة افتتاح مصرف زراعي في مصراته (حزيران – يونيو – ١٩٦١) فالقى باحدى خطبه الرئيسية ، حمل فيها على خصومه السياسيين ونعتهم بأنهم فئة من الساسة الارستقراطيين الذين يتجنبون الاختلاط بالجمهور . واشار الى انه هو

نفسه من عامة الشعب ، وان حكومته تعنى بمصلحة الشعب وآماله مستمدة التوجيه والتأييد من الملك[٤٢] .

وقد بذل بن عثمان جهده ان يرضي البرلمان وادارات الولايات في تعامله مع الفريقين . وحاول ان ينفذ قرار البرلمان بالغاء التزام طريق فزان ، لكن السيد عبد الله عابد رفع القضية الى المحكمة العليا ، فاصدرت قرارها لصالح السيد عبد الله واضطرت حكومة بن عثمان الى دفع المبلغ المستحق له ، على اعتبار ان العقد الاصلي هو العقد الساري المفعول ، اما الترتيب الآخر ، اي دفع مبلغ اربعة ملايين جنيه ليبي لاتمام بقية الطريق ، فلم يكن قائماً على اعتماد مالي اقره البرلمان . وقد ارغم البرلمان على اقرار المبلغ في موازنة سنة ١٩٦١ .

وكان بين الخطوات الجريئة التي اتخذها بن عثمان تعيين فاضل بن زكري ، اول وال لطرابلس[٤٣] ، ليكون الوالي السابع ، وهو سياسي طرابلسي مشهور بمواقفه القوية ، فاقترح بن زكري تعيين علي الديب ، الذي كانت قضيته قد ادت الى اسقاط حكومة الساقزلي[٤٤] ، والذي كان يدأب على انتقاد الحكومات السابقة ، وبذلك قوّى بن عثمان مركزه في ولاية طرابلس اذ وضع امور الولاية في يد هذين السياسيين القويين . كما انه وضع المشروع الكهربائي البلدي ، الذي بدأته الحكومة الاتحادية ، تحت سلطة هيئة طرابلسية . ولعلّ خير ما ارضى الطرابلسيين هو حل مشكلة الحدود بين فزان وطرابلس ، وهي مشكلة استعصى حلها على اسلافه[٤٥] ، ذلك أن بن عثمان ، وهو فزاني ، ايد وجهة نظر طرابلس . وبفضل اصله الفزاني وعلاقته الطيبة مع آل سيف النصر ، زعماء الولاية ، فقد كان تأييد الفزانيين له مضموناً . وكذلك كانت علاقاته بالبرقاويين في مجملها علاقات حسنة اذ ضمن تأييد العناصر المعارضة سابقاً ، ولو ان بعض المتطرفين استمروا بوجهون النقد اللاذع لحكومته كما كانوا يهاجمون أسلافه . وقد

وزعت جمعية بعثية سرية نشرات ، وكانت الجمعية متأثرة بالنزعات العربية الاشتراكية ، ولكن الحكومة القت القبض على الزعماء وحاكمتهم . ولا شك ان الشباب الليبي الذي يتأثر بما يجري في الاقطار العربية المجاورة سيظل يطالب بتبديلات سريعة بارزة لتحقيق تطور اسرع مما يمكن للحكومة الحالية القيام به . ولكن المشكلة اعقد مما يظنه هذا الشباب المتحمس ، على ما يبدو من مناقشتها في الفصل التالي .

ثمة شعور منتشر بين الليبيين بأن الشركات الأجنبية التي تأتي الى ليبيا انما تأتي لاستغلال موارد البلاد لمصلحتها فقط ، ولذلك فقد حاول بن عثمان ان يغرس في نفوس مواطنيه انه يحافظ على مصلحتهم وان هذه الشركات لن يسمح لها بتجاوز ما تنص عليه العقود التي بيدها . والمرسوم الذي صدر في ٣ حزيران (يونيو) ١٩٦١ معيداً النظر في قانون النفط لسنة ١٩٥٥ ، كان القصد منه ازالة الغموض عن بعض مواد القانون الاصلي ، ولكن لعل القصد الرئيسي كان اشعار الشعب بأن حقوقه موضع محافظة وحرص كبيرين . وقد قال بن عثمان للمؤلف (٢٧ آب – اغسطس – ١٩٦١) ان سياسته ترمي الى تحديد الحقوق التي نالتها الشركات الاجنبية في ليبيا تحديداً واضحاً ، دون اساءة الى حقوق ليبيا . ويبدو ان همه الرئيسي كان ملء الفجوة التي قامت بين الحكومة والشعب ، وهي قضية يجدر بزعماء ليبيا منحها قسطاً اكبر من العناية ، اذ ان الاخفاق فيها قد يجعل الحفاظ على النظام والاستقرار امراً صعباً جداً .

سارت وزارة محمد بن عثمان بثبات في تسيير ادارة الدولة لا تلوي على شيء ، وقطعت وعوداً للشعب في تطوير البلاد والترفيه عنه ابعد مدى مما كان في الامكان القيام به . وفي الوقت نفسه لم تستطع الوزارة ايقاف موجة التذمر من اداة الحكم بل ظهر للناس على انها تساهلت احياناً في بعض الامور ولم ينج الرئيس نفسه من نقد الناقدين . ولكن محمد بن عثمان صمد

امام منتقديه وسار بجرأة غير ملتفت اليهم معتمداً على مؤازريه من رجال الحكم وآخرين خارج الحكم حتى أوائل سنة ١٩٦٣ . وبذلك يكون محمد بن عثمان قد استمر في رئاسة الوزارة نحو ثلاث سنوات ، من ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٦٠ الى ١٩ آذار (مارس) سنة ١٩٦٣ .

وربما كان من اهم انجازات الحكومة في عهد بن عثمان هو تعديل الدستور وتحويل النظام الاتحادي (الفدرالي) الى نظام وحدوي . وقد جاء الاقتراح من الملك نفسه الذي اقتنع بأن الوقت قد حان لالغاء الاتحاد واقامة الوحدة الشاملة التي طالما تاقت اليها نفوس الكثير من ابناء الشعب . وقد صرح الملك ادريس لمحمد بن عثمان ، حين طلب منه الغاء الاتحاد ، انه لم يزل يذكر وعده لعبد العزيز الزقلعي ، يوم استقال هذا من الجمعية التأسيسية بعد اعلان الملكية سنة ١٩٥١ احتجاجاً على اقامة النظام الاتحادي ، بأن البلاد ستصل في النهاية الى الوحدة الشاملة [٤٦] . وقد شعر الملك بأن الوقت قد حان لاقامة الوحدة واعدت جميع الوثائق المتعلقة بالتعديل في الديوان الملكي وطلب من محمد بن عثمان ان يتخذ الخطوات اللازمة لاخراج المشروع الى حيّز التنفيذ . ولكن محمد بن عثمان ، الذي اتيحت له الفرصة ان ينفذ المشروع بكامله ، تخوف من احتمال قيام المعارضة في ولايتي برقة وفزان فاقترح ان يسير في سبيل الوحدة الكاملة بخطوتين : الاولى ، الغاء رئاسة المجلس التنفيذي في الولايات وايكالها الى الوالي الذي يكون بدوره مسؤولاً امام مجلس الولاية التشريعي . والثانية ، الغاء حكومة الولايات الغاء كاملاً ونقل سلطاتها الى الحكومة المركزية .

وقد بدأ بن عثمان بتنفيذ المشروع في اوائل كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٦٢ وقدم مذكرة في الموضوع الى البرلمان في ٧ منه تتضمن مشروع التعديل الاول . فاستجاب البرلمان للرغبة الملكية وشرّع قانوناً يتضمن تعديل الدستور تولت بموجبه الحكومة المركزية بعض سلطات الولايات وجباية الضرائب

المحلية العائدة اليها ، كما اصبح الوالي رئيساً للمجلس التنفيذي ومسؤولاً مسؤولية مباشرة لمجلس الولاية التشريعي . وتمّ بذلك تبسيط خطير في الجهاز الحكومي فكانت هذه الخطوة مقدمة لالغاء الاتحاد الغاء كاملاً وهو الأمر الذي أقرّته الوزارة القادمة .

لم يكد محمد بن عثمان ينجز تعديل الدستور حتّى بدأت الاخبار تصل آذانه بقرب اجل وزارته لكن ثقة الملك بالحكومة بدأت تتضاءل قبل ذلك بمدة غير يسيرة . وذلك ان الديوان الملكي بدأ يتصل رأساً بمحيي الدين الفكيني ، سفير ليبيا في الولايات المتحدة ، مستقدماً اياه على جناح السرعة الى طرابلس في منتصف شباط (فبراير) سنة ١٩٦٣ . وقد ضرب الناس اخماساً باسداس عن مضمون قدوم الفكيني واستنتجوا بأنه سيترأس الحكومة الليبية الجديدة . فلما تواترت الانباء حول احتمال تأليف الفكيني للوزارة خفّ محمد بن عثمان الى الديوان الملكي يوم اول آذار (مارس) ١٩٦٣ حاملاً بيده مرسوماً ملكياً يبغي فيه تعديل وزارته فوقعه الملك في الحال وصدر المرسوم في نفس اليوم . ولقد نسخ هذا التعديل تقولات الناس في احتمال التبدل الوزاري ورجع بن عثمان ملوحاً بمرسوم التعديل كرمز لثقة الملك بوزارته ، اذ لو اراد الملك تنحيته عن الحكم لما وقّع مرسوم التعديل . ولكن ثقة الملك على ما يظهر بقيت متزعزعة بالحكومة .

فلم يكد يمضي اسبوعان حتّى تجددت الانباء حول اسناد رئاسة الحكومة الجديدة الى الفكيني ، فذهب محمد بن عثمان الى الديوان الملكي مستفسراً ، وكان الملك يومئذ في طرابلس ، يسأل عن صحة الخبر الذي كانت ألسنة الناس تتناوله . فصارح الملك رئيس حكومته بأنه كان يستشير مؤخراً بعض رجالات البلد فاقتنع بأن المصلحة العامة تقضي بانسحاب الوزارة التي عدلت الدستور حتّى تخلفها وزارة اخرى لتنفيذه . فارسل بن عثمان في الحال كتاب استقالته الى الديوان يوم ١٩ آذار (مارس) سنة ١٩٦٣ متعللاً

بأسباب صحية ومؤكداً ولاءه للعرش وللوطن. وقد قبل الملك الاستقالة شاكراً لمحمد بن عثمان خدماته لبلاده وكلف محيي الدين الفكيني بتأليف الحكومة الجديدة في نفس اليوم.

وزارة الفكيني

لقد شغل الفكيني منصباً وزارياً في وزارة مصطفى بن حليم ولكنه قضى الحقبة الماضية في خدمة بلاده في السلك الدبلوماسي امضى اكثرها في مصر والولايات المتحدة. وقد عرف عنه الناس انه نال قسطاً من التعليم واشترك في بعض جلسات الامم المتحدة كرئيس للوفد الليبي فاعطى انطباعاً حسناً في الاوساط الدبلوماسية، كان اذن من الطبيعي ان جلب اليه الانظار، وذكر اسمه بالخير، فعلق في ذهن الملك انطباع بأنه إذا ترأس الحكومة الجديدة فسيقوم باصلاحات تكون ليبيا في اشد الحاجة اليها. ولذا اختار الملك الفكيني كرئيس جديد للحكومة واستغرقت المشاورات لتشكيل الحكومة مدة تقارب الشهر. وطلعت على الناس اسماء اعضاء الحكومة الجديدة فجعل منهم بعض أعضاء الحكومة السابقة وأدخل آخرين فاستبشرت البلاد بحكومته. وقد استبقى من الوزارة السابقة عنصراً من الشباب، منهم عمر محمود المنتصر، وأحمد البشتي، وكلا الشابين ينتميان الى عائلتين طرابلسيتين معروفتين. ولكنه اراد وزارة الخارجية لنفسه واسند وزارتي المالية والاقتصاد الوطني الى منصور قدارة، فأصبحت بذلك ثلاث وزارات بالاضافة الى الرئاسة من نصيب عائلته. لم يكن هناك اعتراض على منصور قدارة نفسه، لأن جهود الرجل في الحقل الوطني وتوليه مناصب وزارية في الماضي معروفة، ولكن دخوله في وزارة يرأسها زوج ابنته كان لا بد ان يلفت الانظار *.

(*) تألفت الوزارة على الوجه التالي:

محيي الدين الفكيني	: للرئاسة والخارجية
منصور قدارة	: للمالية والاقتصاد الوطني

لقد بدأ الفكيني عهده بداءة حسنة . فقد كانت البلاد تواقة الى رجل مصلح يريد الخير لبلاده . وألقى بياناً على الناس اختط فيه بأنه سيتبع سياسة اقتصادية سليمة ، فاعتبرت هذه الاشارة غمزاً بحكومة سلفه ، وحاول التقرب من عامة الشعب واظهر استعداده للمشاركة في تحقيق اماني البلاد العربية القومية . وكسب سمعة حين اقدم على تصفية النظام الاتحادي وتحويله الى وحدة كاملة بتعديل الدستور تعديلاً ثانياً يوم ٢٥ نيسان (ابريل) سنة ١٩٦٣ (٤٧) . وقد نقلت كافة ساطات الولايات الى الحكومة المركزية ووافق البرلمان على ذلك بالاجماع . واظهر الشعب حماسة بالغة لهذا الانجاز الوطني الذي زاد في سمعة الوزارة الفكينية ، مع العلم بأن الخطوة المهمة في هذا المضمار قام بها محمد بن عثمان ، والمشروع قد اوحى به الملك ادريس الذي اقتنع بأن الوقت قد حان لالغاء النظام الاتحادي الذي طالبت به فئات عديدة منذ أمد بعيد . ولكن التعديل تمّ بسرعة بحيث لم يصحبه اي خطوات عملية في الادارة العامة توحي للناس بأن النظام أصبح وحدوياً . كما ان الفكيني جعل اعضاء مجلس الشيوخ جميعهم يعينون بمرسوم بينما كان المجلس نصفه

وهبي البوري	:	لشؤون البترول
حامد العبيدي	:	للتخطيط والتنمية
ونيس القذافي	:	للداخلية
سيف النصر عبد الجليل	:	للدفاع
محمد الكريكشي	:	للصناعة
عمر محمود المنتصر	:	للعدل
أحمد البشتي	:	للصحة
المهدي بوزو	:	للعمل والشؤون الاجتماعية
محمد ياسين المبري	:	للمواصلات والأشغال العامة
حامد أبو سريويل	:	للزراعة والثروة الحيوانية
أحمد فؤاد شنيب	:	للمعارف
عبد اللطيف الشويرف	:	للأنباء والإرشاد
علي الحسومي	:	وزير دولة للشؤون البرلمانية والمؤتمرات

انتخابياً عن طريق المجالس التشريعية للولايات . وقد اعطى التعديل حق التصويت والانتخاب للمرأة .

كما ان الفكيني استطاع ان يثير اهتمام عامة الشعب ببضعة بيانات القاها على العمال وطلاب المدارس وغيرهم وعد فيها بالاصلاح وبمنح الحريات . وبالفعل اجاز صدور بضع جرائد بدون التفات الى عددها وفائدتها ، واظهر استعداداً لسماع آراء المعارضة والشباب الذين قدموا اليه المذكرات والمقترحات مما اعطى انطباعاً واضحاً بأنه يبغي الاستناد الى جهات شعبية والتعاون مع عناصر لم تكن الحكومات السابقة تتودد اليها . وقام برحلات الى البلاد العربية المجاورة غرباً وشرقاً ، بصفته وزيراً للخارجية ، لاظهار اهتمام حكومته بتعزيز صلات الصداقة مع جارات ليبيا وشقيقاتها العربية . كما اخرج الى حيز التنفيذ مشروع السنوات الخمس الذي طالما انتظره الشعب وبلغت تكاليفه بما يزيد على ١٦٩ مليوناً من الجنيهات . كل ذلك كان رصيداً حسناً للفكيني وكانت الظروف مواتية له .

ولكن الفكيني تعثر بعقبات اشد صعوبة مما كان ينتظر . فقد قطع وعوداً للشعب ابعد مدى مما في وسع حكومته ان تنفذها ولما خرج من الحكم اعتقد بعض الجمهور انه انما أحرج على الاستقالة لمقاومة رجال الحكم لمخططه السياسي . غير ان المؤلف سمع في رحلته الاخيرة الى ليبيا (صيف ١٩٦٤) نقداً موجهاً للفكيني من افراد لهم منزلتهم وخبرتهم في السياسة الليبية يتركز اكثره على عدم تقديره للاوضاع والظروف الداخلية — التي كان بعيداً عنها في الحقبة الماضية — واعتداده بنفسه مما ابعد عنه رجالات الحكم السابقين ، وجهات اخرى ، كان في غنى عن اعراضها ، وربما كان استفاد منها لو حاول استشارتها . وقد برزت هذه الامور بوضوح حين تكتل عدد من الساسة القدامى في مجلس الامة بزعامة محمد بن عثمان وقرروا انتخاب بن عثمان رئيساً لمجلس النواب ضد مرشح الحكومة . وكاد محمد بن عثمان

ان ينتخب لولا تدخل الحكومة لتأييد مرشحها مفتاح عريقيب الذي فاز باكثرية صوت واحد فقط ضد محمد بن عثمان .

غير ان العثرة الكبيرة التي اصطدم بها برزت بعد حضوره اجتماعات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٦٣ . فقد كان من المنتظر ان يحضر هذا الاجتماع الملك ادريس ، ولكنه نظراً لانحراف صحته اناب عنه ولي العهد الحسن الرضا ، وذهب بمعيته الفكيني يصحبه رئيس الشيوخ عبد الحميد العبار ورئيس النواب مفتاح عريقيب. وفي مثل هذه الظروف كان رئيس الوزراء يبرز ، بطبيعة الحال ، نظراً لخدمته السابقة في مؤتمرات دولية . ولكن هذا الاجتماع كان الذروة التي صعد اليها الفكيني اذ عقبها حوادث ادت الى انسحابه من الحكم .

اما الحادثة التي ادت الى استقالة الوزارة فكانت صغيرة بحد ذاتها ، ولكنها اثارت عوامل كامنة كانت تنخر في بنيانها . فقد تظاهر الطلاب في اواسط كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٦٤مؤيدين موقف ملوك العرب في مؤتمر القمة الذي اشترك فيه الوفد الليبي . وقد قام الطلاب بالمظاهرة مدفوعين بعواطف قومية نبيلة ، ولكنهم قاموا بها بدون سابق علم الشرطة ولا بترخيص منها بموجب انظمة البلاد وقوانينها ، فتصدى رجال شرطة بنغازي للمتظاهرين وحاولوا منعهم بالسلاح والنار رغم سير المظاهرة سيراً سلمياً . وإنما قام رجال الشرطة لمنع المتظاهرين بدافع القيام بواجبهم الذي يحتم عليهم منع المتظاهرين اذا لم يستحصلوا رخصة رسمية . لكن اطلاق النار على الطلاب ، الذي ادى الى سقوط البعض وجرح الآخرين ، اثار نقد الشعب نظراً لروح المظاهرة السلمية ولتمسك الشرطة بحرفية القانون . كان من الطبيعي ان يثير عمل الشرطة هذا حفيظة بقية طلاب المدارس ، لا سيما في طرابلس ، فاضربوا وتظاهروا احتجاجاً على اطلاق النار على زملائهم . ولقد ابدى كل من الديوان الملكي والحكومة

التي كان يرأسها بالوكالة منصور قدارة اسفهما لهذه الاحداث واوفدت الحكومة لجنة وزارية الى بنغازي للتحقيق والتهدئة .

في وسط هذا الجو المكفهر عاد الفكيني الى طرابلس على وجه السرعة واذاع بياناً على الشعب وعد فيه بالتحقيق في امر اطلاق النار وفي معاقبة المسؤولين . وبالفعل قررت الحكومة ايقاف بعض ضباط البوليس المتهمين بالاعتداء على الطلبة واحالتهم الى القضاء للاقتصاص . وهنا تصدى محمود ابو قويطين ، رئيس قوة دفاع برقة وقوات الامن الليبية حتى وفاته في خريف سنة ١٩٦٤ ، لرئيس الحكومة انتصاراً لرجال شرطته الذين قاموا بواجبهم الرسمي ورأى في النظر بشؤون الشرطة امراً يعود اليه بصفته قائداً عاماً . وكان بين الفكيني وابي قويطين منافسة قديمة هوت الى المستوى الشخصي فكشفتها هذه الحادثة . فانبرى الرجلان الى المبارزة السياسية . ولما كان الفكيني رئيساً للحكومة فقد كان على القائد ابي قويطين طاعة رئيسه وتنفيذ قرارات الحكومة . ولكن ابو قويطين رأى في هذه الحادثة خطراً على الامن العام وعلى نظام الحكم نفسه ، فوقف في وجه رئيس الحكومة يعارضه . فذهب الفكيني الى الملك شاكياً ابا قويطين وطلب عزله . ولو ان الفكيني طلب من الملك طاعة ابي قويطين لما كان في وسع الملك ان يرفض تأييد رئيس حكومته ، ولكن طلب العزل لشخص أمضى طوال حياته في خدمة بلاده ومليكه أمر آخر . وقد وضع طلب الفكيني الملك إدريس في مأزق حرج فوعد رئيس حكومته ان ينظر فيه خلال يوم او يومين . ولكنه في اليوم التالي أخبر رئيس حكومته برفض طلبه فارسل الفكيني استقالته وقبلها الملك في الحال يوم ٢٢ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٦٤ .

وزارة المنتصر الثانية

قامت مظاهرات صاخبة على اثر استقالة الفكيني اذ ان عامة الشعب

اعتبرت الاستقالة احتجاجاً على تصرف الشرطة تجاه المتظاهرين بينما كانت الاستقالة في الواقع الحلقة الاخيرة من سلسلة حوادث التوتر التي نشأت بين الفكيني وخصومه. وكانت المظاهرات قد اخذت اتجاهاً عدائياً ليس ضد الشرطة فحسب، بل وقد انعكس ذلك ايضاً على نظام الحكم وكادت تؤدي الى ثورة عامة في انحاء البلاد. كان من الطبيعي اذن ان يلتفت الملك الى محمود المنتصر، اول رئيس وزراء في ليبيا، الذي سبق ان سيطر على مواقف مثل هذه أيام كان حزب المؤتمر، بزعامة بشير السعداوي، يقيم البلاد ويقعدها ضد النظام الاتحادي. وكان اختيار الملك للمنتصر خطوة موفقة في تهدئة البلاد، اذ برهن المنتصر على انه من اقوى عناصر البلاد ويتصف بالنزاهة والاخلاص لبلاده ومليكه. وقد ضمّ الى وزارته عناصر قوية مثل حسين مازق، والي برقة سابقاً، وعلي نور الدين العنيزي الذي شغل منصب وزارة البترول في الوزارة السابقة بكفاءة واجرى تنظيمات مهمة في هذه الوزارة. ثم اجرى المنتصر تعديلاً في وزارته في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٤ فحل فؤاد الكعبازي محل العنيزي وزيراً للبترول، ودخل عبد الرحمن القلهود، الذي عارض المنتصر في وزارته الاولى، وزيراً للعدل بدلاً من عبد الحميد البكوش. واسندت وزارة الداخلية الى محمود البشتي ووزارة الصناعة الى محمد بن شعبان ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية الى عبد المولى لنقي والصناعة الى عبد القادر البدري، والانباء والارشاد الى خليفة التليسي، والمعارف الى منير البعباع، والصناعة الى حسن بركان.

وبذلك يكون المنتصر قد اشرك في وزارته عدداً من الشخصيات القوية ومن الوزراء الشباب المثقفين *. وقد اجرى محمود المنتصر هذا التعديل

(*) أعضاء وزارة محمود المنتصر بعد التعديل:

محمود المنتصر	:	للرئاسة
حسين مازق	:	للخارجية

نظراً لبعض الانتقادات التي وجهت بادىء الأمر الى وزارته وقد وصفها بعض المنتقدين بالرجعية واحتضانها ببعض المخضرمين . فلما اجرى المنتصر تعديل الوزارة ودخلها عنصر من الشباب المثقف ظهرت الوزارة بمظهر اقوى واثبت من اوائل تأليفها .

ولكن الظروف التي ألف فيها محمود المنتصر حكومته لم تكن مما يحسد عليها . فقد كان الشعب هائجاً والمظاهرات تجتاح البلاد نتيجة احداث داخلية وخارجية . فانبرى لاخمادها بنشاط حفظاً للامن . وعيّن لجنة برئاسة حسين مازق للنظر في امر اطلاق النار على المتظاهرين في بنغازي . وقد بتت اللجنة في الامر بما ارتضاه الناس والشرطة معاً . ولكن المظاهرات لم تقف عند هذا الحد متأثرة بتيار القومية العربية الجارف ، وقد اثيرت في هذه المعمعة قضية القواعد الاجنبية في وقت لمّا يكد المنتصر بعد يخلص من مشاكله الداخلية .

محمود البشتي : للداخلية
عبد الرحمن القلهود : للعدل
سالم القاضي : للمالية
ابراهيم بن شعبان : للصناعة
خليفة التليسي : للأنباء والإرشاد
عبد المولى لنقي : للعمل والشؤون الاجتماعية .
أحمد البشتي : للصحة
منير البعباع : للمعارف
محمد بك درنة : للزراعة
السنوسي لطيوش : للمواصلات والأشغال العامة
فؤاد الكعبازي : للبترول
عبد السلام البسيكري : للدفاع
حامد العبيدي : للتخطيط والتنمية
حسن ظافر بركان : للاقتصاد الوطني
عبد الله سكتة : للدولة
عمر الباروني : للدولة

ففي ٢٢ شباط (فبراير) سنة ١٩٦٤ ، في يوم ذكرى قيام الوحدة بين مصر وسورية ، القى الرئيس جمال عبد الناصر خطاباً تعرض فيه للقواعد الاجنبية في ليبيا ، فقال : «إن الشعب العربي ينتظر اليوم الذي تحتفل فيه الأمة العربية بالجلاء الكامل ... لأن القواعد الموجودة في ليبيا هي نتيجة الاستعمار ... ولانها خطر على الأمة العربية كلها » . ثم اضاف قائلاً : «ان بريطانيا الان تحاول تجديد الاتفاقية المعقودة مع ليبيا ... وان تحتفظ بالقواعد العسكرية »[٤٨] . فقامت على اثر هذا الخطاب مظاهرات صاخبة في طول البلاد وعرضها مطالبة بالجلاء التام وتصفية القواعد الاجنبية . فاذاع محمود المنتصر ، رئيس الحكومة ، بياناً جاء فيه :

«وانه وان كانت بلادنا في فجر استقلالها قد اضطرتها ظروف معينة للارتباط باتفاقيات عسكرية الآن ان ذلك لم ولن يحول بينها وبين مشاركتها لاخواتها العرب في كفاحها ضد الاستعمار والصهيونية والتخلف وان هذه الحكومة لتؤكد تأكيداً قاطعاً بأنه ليس لديها اي اتجاه او تفكير في تجديد او تمديد الاتفاقيتين البريطانية والامريكية »[٤٩] .

وربما كان في تصريح المنتصر جواباً لخطاب عبد الناصر ، كما لاحظ كبار الساسة في ليبيا ، بعض التسرع اذ انه اتخذ قراراً في قضية هامة في سياسة بلاده لمجرد ذكر الموضوع في خطاب لدولة عربية مجاورة قبل عرضه على بساط البحث او استشارة زعماء البلاد . كما انه اعطى انطباعاً للعالم الخارجي ان معالجة موضوع القواعد الاجنبية انما جاء نتيجة لفتح الموضوع من قبل الرئيس جمال عبد الناصر . ولا شك ان خطاب عبد الناصر اثار الموضوع آنياً للمناقشة على الصعيدين الحكومي والشعبي . على ان محمود المنتصر كان يشعر وهو خارج الحكم بأنه كان مسؤولاً عن عقد المعاهدة مع بريطانيا العظمى في وقت كانت ليبيا في اشد الحاجة الى المال والى عضد بريطانيا السياسي ، فلما جاء الى الحكم ثانية ، وقد تغيرت ظروف ليبيا ، شعر

بأن الوقت قد حان لاعادة النظر في المعاهدة البريطانية . ولقد نشط للموضوع ، واستشار احد خبرائه القانونيين ، قبل اثارة القضية من قبل عبد الناصر ، لأن موضوع المعاهدة البريطانية كان على كل حال سيفتح حتماً نظراً لمرور عشر سنوات على المعاهدة كما تنص احدى موادها . وكان نفس الموضوع قد شغل بعض رؤساء الحكومة من قبل فاقترح مصطفى بن حليم تعديل المعاهدة البريطانية بعد حوادث السويس . فموضوع اعادة النظر في المعاهدات الاجنبية والقواعد العسكرية لم يكن امراً جديداً وكانت هناك رغبة اكيدة عند كبار الساسة لانتهاز اول فرصة للتخلص من هذه الارتباطات . ولكن كان يعوز ليبيا المال وكان لا بد من اعتمادها على المساعدات الاجنبية كمورد لموازنات الدولة . فلما اتيح لليبيا موارد جديدة من البترول اخذت فكرة اعادة النظر في المعاهدات الاجنبية تتبلور في اذهان ساستها ، وغدوا ينتظرون الفرص التي تتيح لهم اعادة النظر فيها والتخلص من قيودها العسكرية . ثم جاءت مؤتمرات القمة الافريقية والعربية التي فتح فيها موضوع القواعد الاجنبية ، وكان ساسة ليبيا قد اشتركوا فيها وصاروا يتحينون الفرص لتنفيذ مقررات هذه المنظمات الاقليمية . فالانطباع الذي حصل في خارج ليبيا بأن موضوع القواعد انما اثير فجأة في اوائل سنة ١٩٦٤ لم يأخذ بنظر الاعتبار مقدمات الموضوع التي بدأت قبل هذا التاريخ بزمن غير قصير .

وفي اول آذار (مارس) بدأ البرلمان يعقد اجتماعاته للنظر في موضوع القواعد الاجنبية . وكانت الكتلة البرلمانية المعارضة المؤلفة من محمود صبحي ، وبشير المغيربي ، والفيتوري يوسف زميط ، والسايح فلفل ، وأحمد عبد الحفيظ الرماش ، التي قاطعت جلسات البرلمان منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ لاجتماعه في البيضاء ، على اعتبار ان اجتماع البرلمان في غير طرابلس وبنغازي مخالف للدستور ، حضرت هذا الاجتماع نظراً لاهمية موضوع القواعد الاجنبية . وفي ٩ آذار (مارس) ١٩٦٤ أعلن محمود المنتصر ، رئيس الحكومة ، في البرلمان ان حكومته طلبت الدخول في مفاوضات

مع انجلترا وامريكا لتقرير مصير القواعد. وجرى في الفترة بين اعلان المنتصر خبر الدخول في المفاوضات الى جلسة يوم ١٦ آذار (مارس) نقاش ونشاط متواصلان في الاوساط الليبية حول القواعد. وجرى اتصال مباشر بين رئيس الحكومة والكتلة البرلمانية المعارضة ساعد على الوصول الى الخطوات الرئيسية التي ستتبع في ندوة البرلمان يوم ١٦ آذار (مارس) وهي كما يلي:

١ – يعلن في البرلمان مبدأ الغاء المعاهدات وتصفية القواعد وجلاء القوات الاجنبية.

٢ – تعطى الحكومة فترة للمفاوضة مع انجلترا وامريكا وان تتقدم الى البرلمان بتقرير عن مفاوضاتها قبل انتهاء الدورة البرلمانية بشهرين (اي قبيل نهاية شهر ايلول – سبتمبر – سنة ١٩٦٤).

٣ – في حالة فشل المفاوضات يقوم البرلمان باتخاذ قرار يعلن فيه الغاء المعاهدات والاتفاقيات البريطانية والامريكية.

فلما عقد البرلمان اجتماعه يوم ١٦ آذار (مارس) كان موقف الحكومة والمعارضة واحداً. فقام بشير المغيربي، ممثل المعارضة، وعرض هذه الخطوات الثلاث. وبعد مناقشة قصيرة وافق عليها مجلس النواب بالاجماع ما خلا صوتاً واحداً. ثم اتخذ قرار بتأجيل مشروع انهاء المعاهدات والقواعد ريثما تقدم الحكومة تقريرها عن المفاوضات الى البرلمان. واتبعت في مجلس الشيوخ نفس الخطوات مماشاة لمجلس النواب.

وبينما كان البرلمان يتناقش في موضوع القواعد الاجنبية كانت المظاهرات تنفجر بين آن وآخر، وقد تفوه بعض المتظاهرين بعبارات تمس زعماء البلاد وكبار شخصياتها، وكان الملك حينئذ في البيضاء، فعاد في الحال

الى طبرق يوم ١٩ آذار (مارس) واستدعى كبار المسؤولين وابلغهم عزمه على الاستقالة ورد البيعة الى الشعب. وبينما كان يبذل رجالات الدولة جهدهم لاقناع الملك لتبديل رأيه بلغت الاخبار عامة الشعب فهب من غفوته عما كان يجري في البلاد من التطورات وانقلبت المظاهرات التي كانت موجهة ضد الحكام الى مظاهرات احتجاج على تنازل الملك ملحة عليه بسحب الاستقالة. وكانت خطوة الملك على غاية من الحكمة اذ اعادت الى نظام الحكم هيبته ووجهت موجة المظاهرات من التبرم بالحكومة الى نصرتها واضطرت العناصر المعادية ان تخلد الى السكينة. وأصرت الوفود في طبرق على مقابلة الملك فالقى في الجمهور في اليوم التالي ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٤ كلمة ذكر فيها سحب استقالته، وقد دونت الكلمة فيما يلي:

« بسم الله الرحمن الرحيم

اخواني الاعزاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إننا نشكركم على هذا الشعور الكريم ونقدر لكم هذا الاخلاص العظيم ونسألكم بالله ان تنصتوا وتسمعوا كلامنا. فإننا ما قدمنا استقالتنا لمثلكم مجلس الأمة الموقر بكوننا غير راضين بتصرفات المسؤولين. كلا اننا حرصاً على راحتكم وحريتكم نسبة لكبر سننا وعجزنا عن خدمتكم التي نحرص عليها بأن تكون كاملة تامة لا نقص فيها. وكما تعلمون ان عمل الكبير دائماً منقوص وإننا لا ننوي قط فراقكم ما دمت حياً ولا ننويه ابداً حتى اموت بينكم. واننا حرصنا ان نخدمكم خدمة كاملة كما كنا فيما مضى. كل هذا حرصاً على راحتكم وما دمتم حريصين على خدمتنا ولو كانت منقوصة بسبب العجز فنرجوكم متى رأيتم منا نقصاً فصارحونا وسامحونا

بأن نترك لكم المجال لمن هو اقدر منا على ذلك .. وليست هذه اول مرة قدمنا فيها وإنما ذاكرنا بها السيد مصطفى بن حليم عام ١٩٥٥ وطلب منا التأجيل ثم عرضناها على السيد محمد بن عثمان والسيد عبد الحميد العبار رئيس مجلس الشيوخ والسيد مفتاح عريقيب بصفته رئيساً لمجلس النواب قبل عامين فطلب منا التريث فتريثنا .. وبتقدم سننا وشعورنا بأثره علينا خشينا على نفسنا التقصير في واجبنا نحو خدمتكم ولكن ما دمتم مصرين على وجودنا في الحكم بما نحن عليه من العجز فاننا طوع امركم وإرادتكم ونؤكد لكم ان الحكومة لا دخل لها ولا لعملها في تقديم استقالتنا فهي مخلصة ولو اننا رأينا فيها غير ذلك لاقلناها كذلك مجلس الأمة مخلصون ولو اننا رأينا منهم غير ذلك لحللنا المجلس وما كانت استقالتنا الا كما اوضحناها آنفاً . وها قد سحبناها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته »[٥٠] .

لقد كان لسحب استقالة الملك صدى استحسان عام ادى الى تعزيز موقف حكومة المنتصر ، اذ اظهر الملك ثقته فيها ، وسار بعد ذلك بثبات لاعادة زمـــام الامن وتصريف شؤون الادارة . فوجه اهتمام حكومته لمواصلة المفاوضات التي كانت افتتحتها مع انجلترا والولايات المتحدة ، ثم انصرف الى اجراء احصاء جديد للسكان استعداداً لانتخابات برلمان جديد ، وقد كانت النتيجة الاولية لهذا الاحصاء الذي اجري في آخر تموز (يوليو) ١٩٦٤ هي ١,٥٥٩,٣٩٩ نسمة اي بزيادة مقدارها نحو ٣٥٠,٠٠٠ نسمة عن الاحصاء السابق الذي اجري قبل عشر سنوات .

وعلى اثر ظهور هذه النتيجة اصدرت الحكومة قانوناً جديداً للانتخابات حرم فيه على موظفي الشركات المساهمة والمحدودة الوطنية والاجنبية ومدرائها واعضاء مجالس ادارتها حق الترشيح للمجلس النيابي منعاً للجمع بين المقاعد النيابية والمصالح الاقتصادية . كما رفعت الحكومة بموجب قانون لاحق آخر عدد الدوائر الانتخابية من ٥٥ دائرة الى ١٠٣ دوائر .

وقد اعطى هذا القانون انطباعاً حسناً واعتبر خطوة الى الامام في تقدم البلاد. الاّ انه اشتمل على مادة حددت فيها فترة الترشيح للمقاعد النيابية بيوم واحد، وقد اعلن عن هذه الفترة بأنها ستكون يوم ٢٧ سبتمبر (ايلول) من الساعة الثامنة صباحاً الى الساعة الثانية بعد منتصف الليل. ولقد ترك محمود المنتصر البلاد الى اوروبا للاستشفاء بعد ان انهكه العمل المتواصل فاسند رئاسة الحكومة بالوكالة الى محمد بن شعبان. فلما جاء يوم الانتخاب اصدر محمد بن شعبان امراً فالقي القبض على مجموعة من المواطنين الذين أراد منعهم من الدخول في الترشيح منهم محمود صبحي وبشير المغيربي ومفتاح رقرق ومحمد المبري وهاشم العبار ومصطفى المصراتي وعلي الديب وعبد اللطيف الشويرف وسيف النصر عبد الجليل الذين شغلوا مناصب وزارية ومقاعد في المجلس النيابي السابق، كما القي القبض على مصطفى بن عامر، رئيس جمعية عمر المختار وبقية اعضاء الجمعية البارزين وغيرهم. وقيل ان العدد قارب الخمسين. فلما تمت الانتخابات حرم هؤلاء من حق ترشيح انفسهم وعمت البلاد موجة من الاستياء نتيجة هذا التصرف الذي لم يكن منتظراً من حكومة نالت سمعة وطنية عامة بعد اعلان موافقة الدول الاجنبية على الجلاء من القواعد العسكرية.

اما فيما يتعلق بالمفاوضات من اجل القواعد الاجنبية فقد انجزت الحكومة كسباً وطنياً نالت تقدير البلاد عليه. فقد الفت الحكومة وفداً برئاسة حسين مازق، وزير الخارجية، الذي سار فيها بقوة ونشاط وتمكن من الوصول الى نتيجة موفقة. فقد اعلنت انجلترا اولاً موافقتها على مبدأ الجلاء ثم اعقبتها الولايات المتحدة فاعلنت هي ايضاً قبولها مبدأ الجلاء. وتمّ الاتفاق على ان يكون تحديد وقت الجلاء وانجازه موضوع مفاوضة فيما بعد. وقد خطت بذلك حكومة المنتصر خطوة موفقة في تحقيق اماني البلاد الوطنية مبدئياً.

وحضر الملك ادريس في ايلول (سبتمبر) مؤتمر القمة الذي عقد في الاسكندرية وخطت ليبيا خطوة خطيرة خرجت فيها من سياسة الانعزال الى التعاون العربي . فوقعت الحكومة مقررات مؤتمر القمة واشتركت في ميثاق التعاون المشترك وفي المساعدة في قضية فلسطين والدفاع عنها . وبذلك اظهرت ليبيا استعدادها للسير مع بقية البلاد العربية في تحقيق امانيها الوطنية .

ونظراً للتذمر الذي عقب الانتخابات البرلمانية في غياب محمود المنتصر جرى تعديل في الوزارة خرج منها محمود بن شعبان ومحمود البشتي ودخلتها عناصر جديدة كعبد الحميد بكوش وفاضل بن زكري ومنصور كعبار وغيرهم مما اعاد الثقة بوزارة المنتصر . واجرت الحكومة تعديلاً في قانون الخدمة المدنية لاجل الترفيه عن الموظفين وزيادة مرتباتهم فحصل ارتياح من جراء ذلك وتعزز مركز الحكومة ، ولكن الادارة بصورة عامة لم يطرأ تغيير جوهري في سيرها ونشاطها .

اما المعارضة فبقيت متذمرة تثير المشاكل لوزارة المنتصر . فلما اجتمع البرلمان الجديد في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) خالياً من اعضاء المعارضة السابقين اثيرت قضية منعهم من الاشتراك في الانتخابات في المحافل السياسية ونشطت المعارضة ولكنها لم تستطع عمل شيء نظراً لسيطرة محمود المنتصر على الموقف بنشاط وجرأة .

ولكن فئة من اعضاء البرلمان بدأت تنتقد الحكومة مما اعطى فرصة جديدة للمعارضة خارج البرلمان لتجدد نشاطها في نقد الحكومة . فرأى المنتصر ان يحلّ البرلمان نظراً للنقد الشديد على الانتخابات الماضية وللتخلص من المعارضة الجديدة . فنال عمله استحسان الأوساط السياسية واعتقد الجمهور ان الانتخابات الجديدة ستفسح فرصة للمعارضة ان تشترك فيها .

وبينما كانت الحكومة تستعد للانتخابات في اوائل السنة الجديدة (١٩٦٥)

حصلت الأزمة بين مصر والمانيا الغربية واشتركت ليبيا في اجتماع مجلس الجامعة العربية ولكنها رفضت قطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا، فحملت صحف القاهرة على حكومة ليبيا ورفض المنتصر ان يرضخ للنقد فقدم استقالته في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٥ ليترك للملك ان يختار خلفاً له.

وزارة حسين مازق

فعهد الملك بالوزارة الى حسين مازق، وزير الخارجية في حكومة المنتصر، وتألفت الوزارة في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦٥ من نفس اعضاء الوزارة السابقة ودخلها وهبي البوري وزيراً للخارجية خلفاً لحسين مازق. وحسين مازق، الذي قضى شطراً مهماً من حياته السياسية والياً على برقة، رجل ذو خبرة إدارية ممتازة، ويتمتع بسمعة جيدة بين مواطنيه نظراً للكفاءة التي اظهرها في خدماته السابقة للبلاد. وكان اختياره لرئاسة الحكومة منتظراً لانه من ساسة ليبيا الذين اشتركوا في خدمة بلادهم منذ نشأتها فحان الوقت الذي يترأس فيه أعلى المناصب الحكومية. وقد شعر بذلك الملك فاختاره لهذا المنصب وكان اختياره موفقاً تقديراً لخدمات رجل قضى حياته في خدمة البلاد باخلاص وجد ونشاط.

وقد أذاع حسين مازق بياناً يكرر فيه تمسك بلاده في سياسة التعاون المشترك واتباع سياسة عربية مع المحافظة على مصالح ليبيا الوطنية. والظروف الدقيقة التي الف مازق فيها وزارته وضعته واعضاء وزارته في موقف يتطلب نشاطاً وتيقظاً واناة في معالجة المشاكل الداخلية والخارجية نظراً لحاجة ليبيا الى السير في مشاريعها الاعمارية دون توقف. واول قضية امام الحكومة هي اجراء الانتخابات والسير مع البرلمان بتعاون لتحقيق اماني البلاد التي اعلنت الحكومة التمسك بها في سياستها الداخلية والخارجية.

١١ الأمل في الإصلاح

حفل العقد الذي تلا اعلان الاستقلال بتصريحات . ما كان اكثر ترديدها في البرلمان والصحف ، عن حاجة البلاد الى اصلاحات شاملة وتنمية اقتصادية بناءة . وقد اتفق الجميع على ان الحاجة ملحة الى الاصلاحات البناءة ، سواء في النظام الحكومي او في تنفيذ مشاريع التنمية ، اذا كانت ليبيا تطمح في احتلال المقام اللائق بها في الاسرة الدولية . ولكن يبدو انه لم يتم الاتفاق على تحديد جهاز حكومي او اجهزة حكومية معينة يجب تبديلها او تغييرها . ومن ثم فقد كان يوجه نقد لاذع الى النظام الاتحادي نفسه ، او الى بعض الساسة والزعماء الذين يقدمون كبش فداء للتذمر العام من الاوضاع القائمة . والفصل الذي بين ايدينا يرمي الى تقدير قيمة بعض العوامل التي كان من شأنها تدعيم الوحدة والتماسك داخلياً وقيمة الجهود التي بذلت لتنمية البلاد .

الملك والنظام الاتحادي والوحدة الوطنية

ان الدور الذي قام به الملك ادريس في انشاء الدولة الليبية بالغ الاهمية ، اذ انه لم يكتف بأن اقدم على العمل بجرأة لتخليص برقة من ايطالية في الحرب العالمية الثانية فحسب ، بل استعمل نفوذه الشخصي وحنكته السياسية لاقناع اصحاب النفوذ من الزعماء الطرابلسيين بوجوب الالتفاف حول النظام

الاتحادي الذي لولاه ما كانت لتتم وحدة ليبيا قط . ولما كان حفيداً وخليفة للسيد محمد بن علي السنوسي ، مؤسس الحركة السنوسية ، فقد كان ذا نفوذ مطلق بين السنوسيين ، فضلاً عن ذلك فقد كسب ايضاً ثقة زعماء القبائل البرقاوية واحاط نفسه بنفر من الرجال المقتدرين الذين تفانوا في تأييده . كان بعض هؤلاء الزعماء قد تبعوه الى المنفى ، والآخرون ، الذين ظلوا في البلاد لمقاومة الايطاليين قاموا بذلك بتوجيهه . فلما عاد الى برقة بعد الحرب لم يكن ثمة مجال للتساؤل عمن يمكن ان تؤول اليه الرئاسة في برقة .

ولم يكن الزعماء الطرابلسيون يجهلون اثر الملك ادريس في توحيد البلاد ، اذ انهم ادركوا انه الشخص الوحيد الذي يكن له الجميع الاحترام ، لكنهم اختلفوا على شكل الحكومة المنوي انشاؤها ، وعلى الحدود الدستورية لاختصاصاته . وقد اتضح ايضاً انه لم يكن يتوق الى حكم طرابلس ، بل لعله كان يكتفي بامارة برقة ، لكنه قبل عرش ليبيا بدافع من شعوره بالواجب الوطني ليزود البلاد المقسمة بالزعامة اللازمة لها .

لعل اكبر ما يتميز به الملك ادريس من الصفات هو مقدرته على الحفاظ على التوازن بين القوى الممزقة المتنابذة والشخصيات المتنافسة . فالبلاد التي مزقتها الخصومات القبلية والاسر المتنافسة على الزعامة ، تكون حاجتها الاساسية الى شخص يعترف له الجميع بالمنزلة والاستقامة للحفاظ على النظام والاستقرار في البلاد . لقد وضع نفسه فوق التنافس الحزبي ، وسمح للزعماء المتنافسين ان ينثروا جعبة خلافاتهم وظلاماتهم بين يديه ، لكنه ابى ان ينحاز الى فريق على فريق . وبذلك اصبح الحكم الاخير بين الشخصيات المتنافسة . وكان يؤخر ابداء الرأي بعض الشيء ، املاً في ان تخمد جذوة العاطفة والخلافات الشخصية . وثبت ان انسحابه الى طبرق ، الذي حفزته اليه حالته الصحية اصلاً ، كان كبير الدلالة من الناحية السياسية . فقد ابعده عن مركز التنافس والدسائس . وربما كان سيضطر الى اقحام

نفسه فيها لو ظل في احدى العاصمتين . فاذا حملت الخلافات الهامة اليه للفصل فيها ، تكون العواطف قد خمد اوارها بعض الشيء ، وحين يقبل حكمه السديد مع الشكر . وكان اعتلال صحة الملك سبباً في ان مقابلته لم تكن دائماً ميسرة للزائرين ، وكان اعتزاله في طبرق النائية يثبط من عزيمة كثيرين فلا يرحلون من طرابلس – او حتى من بنغازي . وقد اصبح اسمه أسطورة ، فساعد ذلك على حفظ وحدة البلاد واستقرارها .

وبسبب هذه المكانة الفريدة التي يحتلها الملك ادريس في الحياة العامة ، فقد كان لا بد ان يحتل مركز الصدارة ويصبح اقوى سياسي بلاده نفوذاً دون منازع . ولا شك انه ، من حيث هو ملك دستوري ، محدود الاختصاصات والسلطات ، ولا يتحمل المسؤولية وفقاً لاحكام الدستور ، الا انه وقد تمثل حاجات ليبيا وامانيها ، فقد قام بدور الملك الخير والزعيم القوي الذي يعين الوزارات ويعفيها وفق رغبته . وقد وجه اليه اللوم لانه ركز الكثير من السلطات في يديه ، ولكن مثل هذا التركيز قد يكون امراً لازماً لضمانة وحدة البلاد وتقدمها ، في بلاد تقسمتها الاهواء المحلية العنيفة والمنافسات الحزبية الحادة .

على ان الملك ادريس لا يعمل من اجل اعلاء شأن اسرته ، بل لعلّه لا يعمل من اجل تثبيت دعائم الملكية ، اذ انه كان على استعداد لقبول شكل جمهوري لحكومته يضمن الوحدة والاستقرار لليبيا ، على ما بدا من رغبته في تغيير الملكية الى جمهورية سنة ١٩٥٦ . اقد طال جهاده في سبيل تحرير بلاده بحيث اصبح شغله الشاغل اليوم ضمانة استمرار وحدة البلاد واستقلالها . وقد واجهته مشكلات داخلية ثقيلة هددت وحدة البلاد ، حتى كان يكثر من القول لمواطنيه ان الحفاظ على وحدة البلاد واستقلالها اشد صعوبة من تحقيقهما .

يأتي النظام الاتحادي بعد الملك من حيث انه وفر الاطار الدستوري

الذي اتاح للولايات الثلاث الفرصة لتتحد وتنسق جهودها . وكان حلاً وسطاً بين الوحدويين في منطقة طرابلس والانفصاليين في برقة وفزان. وقد اعترف الجميع بأن النظام الاتحادي الذي كان قوامه اربع حكومات واربعة برلمانات واربع ادارات هو نظام باهظ النفقات لبلاد سكانها قليلون ومواردها ضئيلة ، لكنهم كانوا يأملون دوماً ان يأتي اليوم الذي يتحول فيه الاتحاد الى وحدة . وعلى كل فان الدستور ، وقد وضع بشيء من السرعة ، لم يستوف كل سبل التنسيق ، كما ان بعض مواده غامضة مبهمة . ومن ثم فقد ترتب على تطبيق الدستور ان نشأت قضايا متعددة مرتبطة بالعلاقات بين السلطة الاتحادية وسلطات الولايات .

ولم تكد ليبيا تعان استقلالها حتى اخذ دعاة الوحدة يوجهون الانتقاد للنظام الاتحادي ويطالبون بتغييره فوراً بالوحدة . وكانت حجتهم انه ما دامت البلاد قد حققت وحدتها واستقلالها ، فلم يبق اي مبرر لاستمراره . ومع ان موءيدي النظام الاتحادي يعترفون بأن الشكل الدستوري القائم اكثر تعقيداً واكبر نفقة من نظام الوحدة ، فانهم يلحظون ان منتقديه يتناسون ان للنظام فائدة مستمرة ، اذ لولاه لتعرضت الوحدة لخطر التفسخ . فلو انهدم النظام الاتحادي قبل ان يحل الشعور الوطني العام محل الشعور الاقليمي او المحلي ، فقد يوءدي ذلك الى الانفصال . ويجب ان يشجع نقل الاختصاصات تدريجياً من الولايات الى السلطات الاتحادية ، ولكن يجب ان يكون السير تطورياً مع المحاولة الواعية لخلق الاحوال الملائمة للوحدة ، فذلك اجدى . ومما يطالب به دعاة الوحدة . وهم فيه على حق ، تبسيط الادارة في الولايات بحيث تصبح المجالس التشريعية فيها مجالس محلية منتخبة ، وجمع وظائف الوالي ووظائف رئيس المجلس التنفيذي في يد رئيس واحد مسوءول . ويجب ان يصبح الوالي مسوءولاً امام الحكومة الاتحادية . على ان التعديل الدستوري ألغى النظام الاتحادي إلغاءً تاماً وأقام حكومة موحدة توحيداً كاملاً . وقد استبشر دعاة الوحدة بهذا التعديل الدستوري في سبيل تحقيق

وحدة للشعب وأمة ليبية تشعر بشعور يرتفع إلى مستوى فوق مستوى الشعور الولائي . على ان خلق هذا الشعور لا يتم بمجرد تعديل قانوني للجهاز الحكومي ، وإنما يتم بالقيام بخطوات فعالة في النواحي الاجتماعية والثقافية والمادية التي تساعد على تطوير الشعب الليبي ومماشاته مع الأمم الأخرى كأمة عصرية تشعر بمسؤولياتها القومية والدولية .

المساعدة الخارجية ومجلس الإعمار

لم يتح لليبيين كثير وقت يصرفونه في الالتفات الى التطور الاجتماعي والاقتصادي ، لانهم شغلوا زمناً طويلاً بمقارعة التسلط الايطالي على بلادهم . ولم يتح لايطالية ، بعد احتلالها البلاد ، من الوقت ما يمكنها من الانصراف الى تطبيق خططها الرامية الى اعادة بناء البلاد اقتصادياً وبشرياً . فقبل ان تؤتي الاراضي التي نماها الايطاليون اكلها ، جاءت الحرب بويلاتها عليها ، وتوقفت الصناعة والتجارة الخارجية . ومن ثم فان بريطانية وفرنسة ، بوصفهما الدولتين المشرفتين على الادارة ، تحملتا قسطاً كبيراً من عبء تقديم المساعدة الاقتصادية الى ان نالت ليبيا استقلالها .

وحتى بعد الاستقلال كان لا بد لليبيا من ان تعتمد على العون الاجنبي وقتاً ما ، في سبيل ضبط موازنتها ومن اجل التنمية الاقتصادية . ففي شباط (فبراير) ١٩٥٢ طلبت الجمعية العامة للامم المتحدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يدرس الوسائل والسبل التي يمكن ان تنتهجها الامم المتحدة لتزويد ليبيا بالمساعدة من اجل « تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاساسية والملحة ». على ان تزويد ليبيا بالجزء الاكبر من المساعدات الخارجية وقع في حقيقة الامر على كاهل بريطانية العظمى والولايات المتحدة ، وذلك بسبب المصالح التي كانت لهما في ليبيا ، ولان ليبيا ارتبطت معهما سياسياً وعسكرياً . وقد قدمت دول اخرى مساعدات مالية او فنية ، في نطاق اضيق ، مثل فرنسة وايطالية ومصر وباكستان وتركية .

وقد زودت الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ليبيا ببضعة برامج للمساعدة الفنية ، سواء في ذلك ما نشأ عن تقارير وضعها خبراء[1] ، او ما كان نوعاً من الارشاد الفني . ويمكن اجمال المساعدة الفنية التي قدمتها الامم المتحدة فيما يلي ، وهو مأخوذ عن مذكرة خاصة بالموضوع :

ان المساعدات الفنية التي قدمتها الامم المتحدة لليبيا تشمل ميداناً واسعاً ، والخبراء من وكالات الامم المتحـدة تكاد آراؤهم وارشاداتهم تشمل جميع مجالات التنمية في البلاد . وعمل هؤلاء الخبراء هو اصلاً استشاري ، ولكن عهد اليهم بتولي مسؤوليات تنفيذية في الحكومة الليبية نفسها حيثما كان ذلك ضرورياً بسبب تعذر الحصول على الموظفين الليبيين الاكفاء . وقد عهد الى بعض خبراء الامم المتحدة بتنفيذ نتائج بحوث المتخصصين في بعض المجالات حيث تكون الحاجة ماسة للحصول على معلومات اساسية . ومن الطبيعي ان المساعدة المالية اللازمة لاغراض التنمية لا تأتي من الامم المتحدة ، ولو ان وكالات الامم المتحدة قد تقدم في حالات معينة معدات ولوازم محدودة الكمية ، ومن ثم فان الكثير من برامج المساعدة الفنية للامم المتحدة في ليبيا تقوم على اموال تقدمها الحكومة ، التي تتلقاها بدورها نتيجة اتفاقات ثنائية للمساعدة الاقتصادية[2] .

يذكر القراء ان المساعدات الاقتصادية التي قدمتها بريطانية العظمى والولايات المتحدة جاء جزء منها مقابل امتيازات منحتها ليبيا للدولتين المذكورتين لاهداف عسكرية ، والجزء الآخر منح للتنمية الاقتصادية[3] . وقد انشأت الحكومة الليبية هيئتين للاهتمام بالاموال التي تدفعها الدول الاجنبية . كانت احداهما مصلحة التنمية والاستقرار الليبية التي انشئت سنة ١٩٥٢ للاشراف على البرامج التي تزود من الاموال البريطانية ، وكانت

الثانية مصلحة التنمية الليبية الامريكية التي انشئت سنة ١٩٥٥ للمساعدة في تنفيذ البرامج التي تعتمد على المساعدة الامريكية .

بدأت مصلحة التنمية والاستقرار الليبية عملها في نيسان (ابريل) ١٩٥٢ . وكان اول رئيس لها سليم شرمط ، وقد حل محله فيما بعد عبد الرازق شقلوف الوكيل الدائم لوزارة المالية . وكان المدير العام بريطانياً ، اما وكيله فكان ليبياً . وقد مثلت الولايات الثلاث في مجلس الادارة كما كان للدول التي تقدم المعونة ممثلون . وظلت بريطانية تقوم بدفع اكبر نصيب منذ انشاء الهيئة الى نيسان (ابريل) ١٩٥٨ ، اذ توقفت هي عن دفع اموال للتنمية وحلت الولايات المتحدة محلها في ذلك . وقد قدمت كل من مصر والعراق هبات سنوية اسمية . ووضع مشروع خمس سنوات في سنة ١٩٥٤ واتم سنة ١٩٦١ اذ انتهى امر مجلس الادارة ونقلت مسؤولياته الى مجلس الاعمار .

وقد انشئت مصلحة التنمية الليبية الامريكية سنة ١٩٥٥ برئاسة علي الساحلي ثم خلفه عبد الرازق شقلوف ، الوكيل الدائم لوزارة المالية . وكان مجلس ادارتها مؤلفاً من ممثلين عن الولايات الثلاث وممثل عن الدولة التي تقدم الهبة (الولايات المتحدة) ، ومن ثم فقد كان لليبيين اكثرية الاعضاء . وكان ثمة مستشار امريكي لمجلس الادارة هو ماركس غوردون . الا ان عمل هذه المصلحة نقل الى مجلس الاعمار ، كما نقل عمل مثيلتها مصلحة التنمية والاستقرار . وقد اقتصر عمل المصلحة على وضع البرامج ، يعاونها في ذلك موظفون امريكيون مرتبطون بالسفارة الامريكية ، وكانت المشاريع الرئيسية في ميادين الزراعة والثروات الطبيعية والصحة والتعليم .

وانشئت في سنة ١٩٥٥ هيئة منفصلة هي مصلحة الخدمات المشتركة التي كانت ملحقة بمصلحة التنمية الليبية الامريكية لتقدم المساعدة اللازمة لتنفيذ البرامج التي تمولها الولايات المتحدة . يضاف الى ذلك ان الولايات

المتحدة زودت ليبيا بالمساعدات الفنية ، على غرار ما فعلت الامم المتحدة ، ولذلك فقد كان هناك بعثة العمليات الامريكية التي كان يقوم بالعمل فيها اما موظفون امريكيون او خبراء امريكيون يختارون بصفتهم الشخصية (٤) .

ولا شك في ان الليبيين كانوا يتلقون هذه المساعدات بالشكر ، لانها لم تقتصر على مساعدة الحكومة في موازنة ميزانيتها بل ساعدت ايضاً على القيام بعدد من المشروعات المهمة ، فقد قطعت ليبيا ، خلال العقد الاول بعد الاستقلال ، خطوات واسعة في التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي ، وذلك بفضل هذه المساعدات . على ان الليبيين اضافوا الى التعبير عن شكرهم كثيراً من الانتقاد اللاذع الذي وجه الى المبالغ ، كما وجه الى طريقة صرفها . فأولاً كان الليبيون يطلبون دوماً من كل من بريطانية والولايات المتحدة مبالغ اكبر مما كانت الدولتان على استعداد لدفعه ، مع العلم بأنهما كانتا كريمتين في تقديم الهبة ، قبل الاستقلال وبعده . وثانياً لم تفد ليبيا من الهبات الاجنبية الى الحد الاقصى الذي كان يجب ان تفيده ، وذلك بسبب النقص الاداري في هذه الهيئات واللجان المختلفة ، وبسبب انعدام التنسيق في المشاريع التي خططت . وترتب على ذلك ان بعض هذه البرامج لم يمكن اتمامه ، كما ان البعض الآخر لم ينفذ قط . وقد وجه انتقاد آخر الى الخبراء والموظفين الاجانب ، اما لان الاختيار لم يكن موفقاً ، واما لانهم لم يقيموا في البلاد وقتاً كافياً لتنتفع بخبرتهم ، فتأتي المشاريع اكلها ويضمن الاستمرار في العمل . وقد ادى انعدام التناسق الى تكرار الجهود . وعلقت على ذلك البعثة الاقتصادية للبنك الدولي بقولها :

> كان ثمة تداخل كبير في الدراسات والبحوث الفنية ، وفيض من التقارير التي لا لزوم لها والتي تناولت كل ما يمكن تصوره من ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحاجة ماسة الى مكتبة مركزية او مكاتب محفوظات تجمع فيها نتائج البحوث التي تمت

في مختلف الميادين ، قبل الحرب وبعدها ، بحيث يمكن الرجوع اليها ، وكان من نتيجة ذلك ان سارت التنمية مجزأة وخبط عشواء[٥] .

ورغبة في تحقيق مدى اكبر من التنسيق في البرامج ، رؤي من المناسب انشاء مجلس الاعمار في سنة ١٩٥٥ ، وكان عمله الرئيسي تنسيق البرامج[٦] . وقد تحققت ليبيا في سنة ١٩٦٠ ان حاجتها لا تقتصر على تنسيق البرامج باشراف المجلس ، بل تشمل ايضاً الاشراف على المشاريع وتمويلها بادارة هيئة ذات موازنة خاصة بالتنمية الاقتصادية ، ومن ثم فقد اعيد تنظيم مجلس الاعمار بحيث اصبح على غرار ما تم في العراق ، واقر البرلمان القانون الخاص بذلك سنة ١٩٦١ . واصبح المجلس هيئة مستقلة يديرها مجلس مكون من الوكيل الدائم لوزارة المالية عبد الرازق شقلوف[٧] ، ومن عضو يمثل الحكومة الاتحادية يعينه مجلس الوزراء ، وثلاثة اعضاء يمثلون الولايات الثلاث ، يعين كلاً منهم المجلس التنفيذي للولاية . وللمجلس ان يخطط المشاريع الآنية والبعيدة المدى للتنمية الاقتصادية ، وعليه ان يوجد المال اللازم لتنفيذها . والمجلس وحده مسؤول عن اعماله ، ولا يتأثر بالمناورات السياسية .

والمصدر الرئيسي لموازنة المجلس هو عائدات النفط . فقد قررت الحكومة ان تخصص ٧٠٪ من العائدات التي تنالها ليبيا للتنمية الاقتصادية ، وقد وضعت هذا المبلغ تحت تصرف مجلس الاعمار . ووضع مبدئياً مشروع خماسي ، لخمس سنوات من ١٩٦١ الى ١٩٦٥ ، يشمل تحسين ميناء بنغازي وتوليد القوة الكهربائية في طرابلس بالاضافة الى مشروعات اخرى طويلة المدى[٨] . وسيزداد الدور الذي يقوم به المجلس في الانعاش الاقتصادي للبلاد ، متى اخذت المبالغ الضخمة من عائدات النفط تتدفق على البلاد .

قانون النفط

ادرك زعماء ليبيا ، منذ ان تحقق للبلاد استقلالها ، ان بلادهم ستظل

تعتمد على المعونة والهبات الاجنبية ، ما لم تبذل جهود جدية لاستغلال موارد الثروة الباطنية فيها . وكانت بعض المعادن قد عرف امرها ، ولكن لم يكن قد جرى التنقيب عن النفط بعد . ولم تكن الحكومة الليبية تستطيع ان تنفق المبالغ الضخمة على كشف جيولوجي لمنطقة واسعة كالصحراء الليبية ، واصبح من اللازم ان تفتح ابواب ليبيا للمشاريع الاجنبية . ومن ثم فقد اقر البرلمان ، بشيء من السرعة ، سنة ١٩٥٣ قانوناً للتعدين منحت بموجبه شركات اجنبية الاذن بالتنقيب . ولم تحصل الشركات في الواقع على امتيازات ، بل جل ما منحته القيام باعمال تنقيبية لتمكنها من تعيين المنطقة التي قد تعنى بها الى ان يحين الوقت فتتقدم بطلب للحصول على الامتياز بموجب قانون النفط الذي كان يسن .

وبينما كانت الشركات منصرفة الى التنقيب ، شرعت حكومة بن حليم باتخاذ الخطوات الاولية لوضع قانون دائم للنفط . واعدت لجنة خبراء مشروع قانون وزع على الشركات الاجنبية العاملة في التنقيب لتقديم رأيها فيه . فلما وصلت هذه الآراء عين بن حليم انيس القاسم ، وهو محام فلسطيني كان موظفاً في الحكومة الليبية ، رئيساً للجنة مكونة من خبراء اجتمعت مع ممثلي شركات النفط لبحث مشروع القانون . ونتج عن هذه الاجتماعات التي عقدت في خريف سنة ١٩٥٤ ان اعد قانون محكم وقدم الى البرلمان ، وقد اقر القانون سنة ١٩٥٥ واصبح ساري المفعول اعتباراً من ١٨ تموز (يوليو) من تلك السنة .

ولم تكن الغاية الرئيسية من القانون جذب شركات النفط الاجنبية فحسب ، بل ان يتم منحها الامتيازات على اساس المنافسة . وقد حاولت لجنة الصياغة ان تفيد في هذه القضية من اختبارات البلاد الاسبق عهداً بالنفط ، سواء في ذلك الشرق الاوسط والبلاد الغربية . يضاف الى ذلك قيام مشكلة داخلية دستورية ، اذ ان المادة ٣٨ من الدستور تنص على أن الثروة الباطنية في

البلاد تقع في الاختصاصات المشتركة . واذن فلكل ولاية ان تنفذ منفردة التشريع الذي يستنه البرلمان . وكان ثمة قضية هامة تقتضي المعالجة ، فعقود النفط مع الشركات الاجنبية يجب أن تكون المفاوضات فيها موحدة ، وهذا يتطلب وجود سياسة موحدة بشأنها . وثمة مشكلة اخرى هي اشتراك السلطة الاتحادية وسلطات الولايات معاً في القيام بمسؤولياتها المشتركة . من اجل ذلك كله انشئت لجنة سميت لجنة النفط ، كان اعضاؤها يمثلون السلطة الاتحادية والسلطات المحلية . ولم يعهد اليها بقضايا النفط كلها فحسب ، بل ايضاً بمنح الامتيازات باسم الحكومة . ولما كانت ثمة متطلباتلا بد من ان تؤخذ بعين الاعتبار تتعلق بالاشراف على الشؤون الاجنبية وتنفيذها وادارتها ، فقد عهد الى وزير الاقتصاد الوطني ، بوصفه عضواً في الوزارة ، بالاشراف والموافقة على (او رفض) اي اذن او امتياز تمنحه لجنة النفط .

وينص قانون النفط على ان النفط ملك الشعب وليس ملكاً خاصاً ، « ولا يجوز لاي شخص ان ينقب عن النفط او يبحث عنه او يستخرجه او ينتجه في اي جزء من ليبيا ما لم يحصل على اذن او امتياز بذلك وفقاً لاحكام هذا القانون » . وينتج عن ذلك ان مالك الارض لا يملك النفط الذي قد يوجد فيها وليس له حق الاشتراك في اية حقوق نفطية بل لا يجوز ان يكون له اولية في ذلك . الا انه يظل مالكاً للسطح وكل ما قد تحتويه الارض باستثناء المعادن ، ويحق له ان يعوض عن اي تلف او خسارة تتسبب عن استغلال الثروة الباطنية . ويتوجب على المالك قانوناً ان ييسر الوصول الى ارضه للتنقيب عن المعادن والقيام بعملية التعدين لقاء تعويض معقول . ويصنف القانون العمليات درجتين : الدرجة الاولية للتنقيب ويمنح الاذن لها لسنة واحدة ولكنه قابل للتجديد ، والدرجة الثانية هي امتيازية وهي التي يمنح خلالها امتياز لمدة اقصاها خمسون سنة مع احتمال تمديدها عشر سنوات اخرى . وقانون النفط والتعديلات التي ادخلت عليه ، والتي يمكن ان يرجع القارىء اليها ، بينت طريقة منح الامتياز والحقوق المترتبة عليه ،

والصفات المشترط وجودها في الراغبين في الحصول على الامتيازات . والنظم المفصلة التي تعين العلاقات بين الشركات والحكومة الليبية [٩] .

وتعنى لجنة النفط بشؤون النفط ، وهي هيئة مستقلة ، لها موازنة منفصلة ملحقة بالموازنة الاتحادية . وتتألف اللجنة من رئيس تعينه الوزارة وثلاثة اعضاء يمثلون الولايات . ولا يجوز لاي شخص يتولى منصباً حكومياً مسؤولاً ان يكون عضواً في هذه اللجنة . وتعين اللجنة مديراً لشؤون النفط ، يتولى المسؤوليات المنصوص عليها في قانون النفط ، يساعده الموظفون الذين تعينهم اللجنة . وكان اعضاء اللجنة الاولى في ٢١ ايار (مايو) ١٩٥٥ هم : انيس القاسم وابو بكر أحمد ومحمد اسيفات والطاهر البشتي .

وبعد مناقشات هامة بين موظفي الحكومة والبرلمان توصلت ليبيا الى صيغة ارضت السلطة الوطنية وسلطات الولايات ، عينت بموجبها نسبة توزيع عائدات النفط . فقد تم الاتفاق على تخصيص ٧٠٪ (سبعين في المئة) للتنمية الاقتصادية فقط ، وتمنح لمجلس الاعمار المستقل دون تدخل من قبل السلطة الوطنية او سلطات الولايات . وما تبقى يضاف الى الموازنة العادية للحكومة الاتحادية وحكومة الولاية : ١٥٪ للموازنة الاتحادية و ١٥٪ لموازنة الولاية التي تنتج النفط .

كان عدد من الشركات يزيد على العشر ، بينها الامريكية والبريطانية والفرنسية والالمانية والايطالية ، قد بدأت أعمال التنقيب والحفر وكانت الشركة الاولى التي اصابت النفط بكميات تجارية هي اسو ، وذلك سنة ١٩٥٩ . وقد اتمت الشركة نفسها مد مئة ميل من الانابيب ذات قطر ٣٠ بوصة تصل آبار النفط في زليطن مع مصب النفط في مرسى البريقة . وفي ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦١ تمّ العمل في خط الانابيب وسال النفط فيه بعد ان افتتحه الملك ادريس رسمياً . والعمل جار الآن في مد انابيب اخرى وستصبح ليبيا قريباً من أهم البلاد المنتجة للنفط .

لم يحن الوقت بعد لتصور ما قد يتركه النفط من آثار في بلاد واسعة نسبياً لكنها محدودة الموارد . لقد انفقت الشركات الى الآن ملايين الدولارات ، واغرت الآلاف من العمال العاديين على ترك الريف . وتتوسع العمليات المتعلقة بالنفط يومياً ، وقد يكون من الطبيعي ان يزداد اقبال اكثرية الشباب الليبي على العمل في صناعة النفط ، التي تدر المناصب فيها مكاسب اكبر مما يمكن ان تقدمه اعمال الحكومة . واذا حاولت الحكومة اغراءهم برفع المرتبات ، فيجب حينئذ ان يخصص للموازنة العادية مبالغ من عائدات النفط اكبر ، ويتم ذلك على حساب التنمية الاقتصادية .

ولن يقتصر تأثير النفط على اقتصاديات البلاد فحسب . ذلك بأن ازدياد الدخل القومي سيقلل من اعتماد ليبيا على المساعدة الاجنبية ، وقد يزيد في حريتها من حيث علاقاتها بالدول التي ارتبطت معها بمعاهدات . وبقدر ما تتحرر الحكومة الليبية من الدول الاجنبية ، تزداد حاجتها الى تأييد شعبي . وعلى كل فليبيا بحاجة الى حكومة قوية يمكنها ان تحافظ على النظام والاستقرار ، وتمكن لعمليات صناعة النفط ان تستمر ، اذ بدون ذلك لا يمكن تحقيق اي تقدم . ومع ذلك فثمة عوامل اخرى تؤثر في الجمهور وفي الحكومة من حيث العلاقة بالدول الاجنبية والشركات التجارية — موجة القومية وسبل الآراء المتطرفة .

تأثير الدعوات العقائدية

جاء تحقيق ليبيا استقلالها وظهورها دولة سنة ١٩٥٢ في وقت ارتفع فيه مد القومية في الشرق الاوسط وتحركت فيه بلاد المغرب العربي المجاورة لتحرير البلاد من السيطرة الفرنسية . وهكذا فقد احاط بالليبيين جو من البلبلة والهيجان كان معادياً للغرب ، في وقت استقلت فيه بلادهم وتحقق حلمهم في التحرر من السيطرة الاجنبية . ومن ثم فان الجمهور الواعي سياسياً كان لا بد ان يتأثر بمظالم مواطنيه العرب وامانيهم ، في شمال غرب

افريقية وفي الشرق العربي سواء.

وكان الوطنيون المتطرفون في ليبيا يؤيدون آراء القومية العربية وكانوا يودون الانضمام الى اتحاد عربي. وكان هؤلاء، من البداية، من المثقفين النشيطين الذين اتيح لهم ان يتلقوا العلم في البلاد العربية المجاورة، ولكن لما تبنى الرئيس عبد الناصر سياسة الوحدة العربية، داعياً الى انشاء دولة كبيرة تمتد من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي، جمح الخيال بكثير من الليبيين وزاد عدد الذين املوا في الانضمام الى مثل هذا الاتحاد. وكان كثيرون من الوطنيين الليبيين، شأنهم في ذلك شأن الكثيرين من شباب القوميين العرب، ينظرون الى الحكم القائم في اطار اتحادي على انه بناء مصطنع فرضته عليهم الدول الاجنبية، وكانوا يرون ان الحكم القومي الحق هو ذلك الذي تكون فيه ليبيا جزءاً من الدولة العربية الكبيرة التي تشمل شمال افريقية والشرق العربي. وكانت عقائدية هذه المدرسة الفكرية منتزعة من القومية العربية التي آمنت بها الاجيال الناشئة في سورية ومصر، وكانت هذه الاجيال الناشئة تطالب بوحدة العالم العربي وحدة تامة، وحدة تقوم على اساس اشتراكي، وتتبع في الشؤون الخارجية سياسة غير منحازة — سياسة الحياد الايجابي في الواقع. وكان اكبر مؤيدي هذه المدرسة حزب البعث، الذي يجمع بين آراء القومية العربية والاصلاح الاشتراكي، والذي يقاوم اي انحياز الى الغرب.

وكان الشيوعيون يقفون الى جانب القوميين العرب في المطالبة بتحرير بلاد العرب من السيطرة الغربية، وظلوا على ذلك الى سنة ١٩٥٩ اذ حمل الرئيس عبد الناصر، زعيم الدعاة الى القومية العربية، على التقارب بين الشيوعية والقومية العربية. وجرياً على ما كان عليه المواطنون في اقطار المشرق العربي الى سنة ١٩٥٩، كان الليبيون يبدون العطف على اولئك الذين يؤيدون التعاون مع الكتلة السوفييتية. فلما نجح الشيوعيون في العراق،

بعد ثورة سنة ١٩٥٨ في حقل السياسة الداخلية ، واتجهوا الى اقامة حكم شيوعي كامل متميز عن الحكم ذي الصبغة الوطنية ، نفر القوميون في البلاد العربية الاخرى من الشيوعيين والمناصرين لهم ، واصاب الحركة الشيوعية نكسة لم تشف منها بعد . ودعاة القومية من الليبيين ، الذين كانوا قد تقبلوا الآراء اليسارية بتأثير التعاون القومي الشيوعي في الشرق العربي ، اخذوا الآن يقولون ان الشيوعية خطر على الكيان الوطني وانها تتناقض مع التقاليد الاسلامية . ومن ثم فالآراء الشيوعية التي بدت في وقت من الاوقات وكأنها خطر على المجتمع الليبي ، اصبحت الآن امراً شائناً بسبب الشعور الديني لاغلبية السكان من جهة ، وبسبب ازدياد الثروة النفطية في ليبيا ، وتسرب هذه الثروة الى الجمهور .

وليست الفئات الدينية اقل وضوحاً في آرائها ، سواء في ذلك المحافظون من خريجي الازهر ومن السنوسيين او الشباب من الذين تأثروا بالاخوان المسلمين . فالفئة الاولى تتأثر بالآراء الاسلامية التقليدية ، لا بالقومية العلمانية ، وتميل الى الاتفاق مع القوميين في معارضتهم للنفوذ الاجنبي والعقائدية المتطرفة فحسب . اما الجيل الجديد من غالبية المتأثرين بالاخوان المسلمين ، فقد قبل القومية ممزوجة بالدين ، ويدعو الى الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، ولكنه لا يقبل النظرة البعثية الاشتراكية . ويبدو ان الفئات الدينية اكبر نفوذاً في شمال افريقية منها في بقية انحاء العالم العربي ، وذلك بسبب تداخل الدين والقومية في الحركة الوطنية هناك . ولما كانت السنوسية قد قامت بدور هام في حركة التحرير في ليبيا ، فربما ظل الدين هناك عنصراً بارزاً في القومية لمدة طويلة ، وخاصة في برقة . وتوجد الآن رغبة ملحوظة في إحياء دور السنوسية في التعليم الديني وفي تثقيف شباب القبائل .

وثمة فئة هي اكثر واقعية من المتطرفين ، اليساريين واليمينيين على السواء ، وهي الفئة التي تدعو الى اتحاد شمال افريقية على ان يشمل ليبيا وتونس

والجزائر والمغرب . والليبيون الذين يتبنون هذا الرأي يأملون ان تصبح ليبيا حلقة اتصال بين اتحاد شمال افريقية واتحاد الشرق العربي . والهدف المباشر الذي يسعى اليه هؤلاء هو تحرير الجزائر من الحكم الفرنسي واقامة الاتحاد بين دول شمال افريقية الاربع . على انه لم يوضع بعد برنامج واضح لذلك بالرغم من ان مثل هذه الافكار ذائعة بين شعوب الشمال الافريقي . وقد قبل البعض آراء الرئيس التونسي بورقيبة ، التي كثيراً ما تسمى البورقيبية ، وهي : قيام نظام كونفدرالي مرن[١٠] ؛ وثمة آخرون ممن يقبلون بآراء بورقيبة بخصوص انشاء اتحاد بين اقطار الشمال الافريقي ، ولكنهم لا يقبلون تعاونه الوثيق مع الغرب ، وهناك بعد من يرغبون في قيام اتحاد اوثق بين اقطار شمال افريقية مؤكدين ان هذه الاقطار يجب أن تقوم بدور مستقل في الشؤون الدولية . ويوجد دعاة محافظون من اصحاب هذه المدرسة الفكرية بين الرجال الرسميين وغير الرسميين في ليبيا ، لكن ليس ثمة فئة منظمة تدعو الى مثل هذا الاتحاد . لكن ثمة فئات صغيرة منظمة هي التي تقوم بتأييد حركة الجزائر القومية التحررية بشكل فعال .

وثمة فئة من الليبيين يتزايد عددها باستمرار تنظر الى القومية نظرة اكثر اعتدالاً ، وتمثل الآراء الناضجة للزعماء الذين تولوا مناصب حكومية ذات مسؤولية . هذه المدرسة الفكرية ، التي يجوز ان تسمى المدرسة الليبية ، ترى في تعريض ليبيا لتأثير العقائدية الخارجية خطراً كبيراً وتفضل الانصراف الى ما ينفع البلاد نفسها . ودعاة هذه المدرسة ينفرون من النفوذ الاجنبي ، بالرغم من ان بلادهم تتمتع باستقلالها فانهم يطمحون الى تحرّر كامل من الاعتماد على أية مساعدة اجنبية او نفوذ اجنبي . ويبدو ان مستقبل ليبيا سيتوقف على دعاة هذه الفكرة ، اذ انهم اكثر حرصاً على وحدة البلاد الداخلية وانشاء دولة ليبية تتمكن من القيام بدورها في السياسة الاقليمية والدولية منهم على تقبل العقائديات المتنافسة . وحين كانت ليبيا تعتمد على المساعدة الاجنبية اعتماداً كلياً كان دعاة القومية العربية يقولون إن ليبيا

ستظل تعتمد على العون الاجنبي ما لم تنضم الى اتحاد عربي . أما وقد ظهر ان النفط سيمكن ليبيا من الاعتماد على مواردها الخاصة ، فان دعاة الاعتدال يتسع نفوذهم ، واصرارهم على استقلال ليبيا يلقى الكثير من التشجيع في جبهات اوسع من ذي قبل . وقد قال أحد زعماء القومية العربية للمؤلف (سنة ١٩٦١) : « اننا ندرك قيمة بعض العقائديات التي يدعو اليها جيراننا ، لكن لا يجوز لنا ان نقبلها دون النظر الى احوالنا الخاصة » . وهذا الرأي الذي ابداه زعيم شاب نسبياً يتعارض مع ما كان قد قال به قبلاً من استعداده لقبول الآراء العقائدية . وبقدر ما تستقل ليبيا اقتصادياً يزداد اهتمام جمهورها الواعي سياسياً بتوجيه الشؤون السياسية . وسيؤدي انتشار التعليم ، وهي القضية التي توليها السلطة الاتحادية وسلطات الولايات عنايتها ، الى تقوية الاتجاه نحو التماسك والتضامن بين سكان الولايات الثلاث وتمتين الروابط بين افراد الامة الدولة التي لم تكن من قبلُ إلا مجرد صورة لبناء دستوري عند اعلان الاستقلال قبل عقد من السنين .

السياسة الخارجية

كان الوصول الى الوحدة والاستقلال تحقيقاً للاماني الاساسية للوطنيين الليبيين خاصة بعد انضمام ليبيا الى جامعة الدول العربية سنة ١٩٥٣ والى الامم المتحدة سنة ١٩٥٦ . ولكن هذا الاستقلال ، الذي جاء بسبب الاحوال الدولية الملائمة ، كانت تشوبه قيود معينة بسبب اعتماد ليبيا على المساعدة الاجنبية وارتباطها بمعاهدات . ومن ثم فقد ظل الوطنيون يعتبرون الاستقلال والوحدة خطوة فقط في سبيل تحقيق الاستقلال التام والعضوية في اتحاد يشمل العالم العربي .

وحين قامت الدولة الليبية انقسم الجمهور الواعي سياسياً الى مدرستين فكريتين فيما يتعلق بسياسة البلاد الخارجية . وليس ثمة ما يسوغ القول ان المدرستين تمثلان اهدافاً معينة محددة في السياسة الخارجية ، بل كل ما هناك

اتجاهات – او حتى لعلها امان – متداخلة متشابكة وقد تبدو غامضة ومبهمة على نحو ما تنعكس في تفكير الجمهور العادي .

فالمدرسة الاولى ، التي قد يصح ان تسمى المدرسة المثالية ، هي التي تضم الداعين الى القومية العربية ، والتي تصر على سياسة خارجية عنيفة بحيث تعين جيران ليبيا في جهادهم لتحرير انفسهم ، او تحقيق الوحدة العربية . ويرى اتباعها ان لا فائدة من النضال الذي تقوم به الاقطار العربية مستقلة ، ولذلك فانهم يطالبون الحكومة الليبية بأن تقدم لقضية القومية العربية تأييداً فعالاً . وشعارات هذه المدرسة يتقبلها الكثيرون في انحاء البلاد بسبب ما فيها من اشباع للعاطفة ، وكثيراً ما تنفجر العاطفة ، او تثور بسبب خطر قد يتعرض له قطر عربي – كما حدث في ازمة السويس – وعندها تحس الحكومة الليبية بالضغط الذي ينتج عن مثل هذه المواقف .

اما المدرسة الثانية ، التي قد يصح ان نسميها المدرسة الليبية او الواقعية ، فتدعو الى وجوب اتباع ليبيا سياسة خارجية مستقلة ، لكنها تتردد قليلاً في القبول بما يراه دعاة القومية العربية او اصحاب سياسة الشمال الافريقي ، خشية ان يعرض مثل هذا التصرف ليبيا للخطر . هذه المدرسة تضم ساسة البلد المحنكين الذين كان لهم الى الآن نفوذ كبير في توجيه سياسة ليبيا الخارجية ، وكثيراً ما يتم ذلك باشراف الملك الذي يسهر على تصريف علاقات بلاده الخارجية .

مع ان اشراف الملك ادريس على سياسة ليبيا الخارجية بدأ منذ الاستقلال ، فانه قد شاهد ما اصابها من ايام العثمانيين . فنحن اذا استثنينا فترة صغيرة من التقارب الايطالي الذي جاء في اعقاب الحرب الاولى ، فان الملك كان يدير المقاومة ضد ايطالية بطريقة غير مباشرة . وكان وهو في المنفى يترقب سنوح الفرصة للاستعانة بخصوم ايطالية على تحرير بلاده ، متذرعاً في ذلك بالصبر ، متسلحاً بحكمته مفيداً من درس العوامل السياسية وتفاعلها . وقد

جاءت مجازفته الكبرى حين ايد بريطانية على قوى المحور سنة ١٩٤٠ ، في الوقت الذي كاد زعماء العرب يجمعون فيه على ان بريطانية ستخسر الحرب لا محالة – هذه المجازفة التي كانت السبب الرئيسي في اخراج ايطاليا من ليبيا . وتلا ذلك تحالف وتعاون مع البريطانيين الامر الذي اكسبه تأييدهم في انشاء حكومة ذاتية في برقة وفي وحدة ليبيا واستقلالها في خاتمة المطاف . وقد رأى من الحكمة ان يقبل بما كانت بريطانية مستعدة لتقديمه اولاً ، منتظراً مواتاة الظروف للحصول على امتيازات اوسع . ومن ثم فانه لما تسنم الملك ادريس عرش ليبيا كان قد عالج شؤون ليبيا الداخلية وقضاياها الخارجية لبضعة عقود ، فتجمع له من ذلك خبرة عظيمة .

والملك ادريس من حيث هو عربي قضى الكثير من سنيه منفياً يرقب نضال الاقطار العربية في سبيل الاستقلال ، كان يتعاطف مع الاقطار العربية جمعاء ويرجو لها تحقيق وحدتها واستقلالها . ولكنه بوصفه بانياً للدولة الليبية التي حققت استقلالها بتعضيد الدول الغربية لها ، لانها نالت ثقة تلك الدول ، كان يتردد في السير على سياسة خارجية تعرض بلاده للاخطار . ويبدو ان سياسة الملك الخارجية كانت من ثم ترتكز على اربعة مبادىء اساسية ، اصبحت ركائز سياسة ليبيا الخارجية .

اولاً – نالت ليبيا ثقة الدول الغربية التي اعانتها على نيل الاستقلال وزودتها بالمساعدة الاقتصادية الكبيرة اللازمة لانعاشها اقتصادياً . والملك ووزراؤه البارزون متفقون على ان استمرار هذه الثقة امر ضروري للحفاظ على استقلال ليبيا وتنميتها اجتماعياً واقتصادياً . ولعل اكتشاف النفط وغيره من الثروات المعدنية يزيد في قيمة هذا التعاون مع الغرب ، ليشجع الشركات الاجنبية على استغلال ثروات ليبيا المطمورة لمصلحة بنيها .

ثانياً – يدعو الملك الى الاخذ بسياسة حسن الجوار بالنسبة للاقطار العربية جمعاء ، اما والزعماء العرب المسؤولون كثيراً ما تختلف سياساتهم ، فقد كان

رأي الملك دوماً ان تتبع ليبيا الحياد بالنسبة للمجال العربي ، وتتجنب الخوض في هذه الخلافات .

ثالثاً – يضاف الى ذلك ان الملك كان ينصح حكومته بأن لا تألو جهداً في تقديم خدماتها للتوفيق بين وجهات النظر المتباينة ، دون الانحياز الى فريق دون آخر وقد اتضحت سياسة ليبيا الخارجية في موقفها من العلاقات بين الدول العربية وفي تصرف وفودها الحكيم الى جامعة الدول العربية وفي المحافظة على ارتباطاتها بالمعاهدات مع جيرانها .

رابعاً – باعتبار الملك زعيماً لحركة دينية فانه لا يرى خيراً في عقائدية تختلف اصلاً مع الاسلام ، وبوصفه رئيساً لدولة حاول الاتحاد السوفييتي في يوم من الايام ان يلقي عليها ستر حمايته ، كما عرقل قبولها في الامم المتحدة ، فهو اذن يخاصم العقيدة السوفييتية والطموح السوفييتي اللذين قد يؤديا الى القضاء على استقلال بلاده .

ويتفق جميع الوزراء مع الملك في آرائه وامانيه خاصة فيما يتعلق بسياسة حسن الجوار ، لكن الوسائل المتبعة لتحقيق ذلك تختلف بعض الشيء من وزارة الى وزارة . وآراء الملك هي الاساس لما يمكن ان يسمى سياسة ليبيا الخارجية التقليدية ، مع ان الجماعات العقائدية المتطرفة لا تقبل بها . ولكن آراء الملك ونظرته الى السياسة الخارجية ، تلقى الكثير من الاحترام والتقدير حتى بين هذه الفئات .

الخاتمــة

ونحن عندما ناقي نظرة على التطور الذي احرزته ليبيا نجد ان بناء الدولة الحديثة فيها امر مدهش ، ذلك لأنها لم تكن تملك ، حين تخلى عنها حكامها الايطاليون ، حتى الامور الاساسية اللازمة للدولة الحديثة . فقد كانت فقيرة

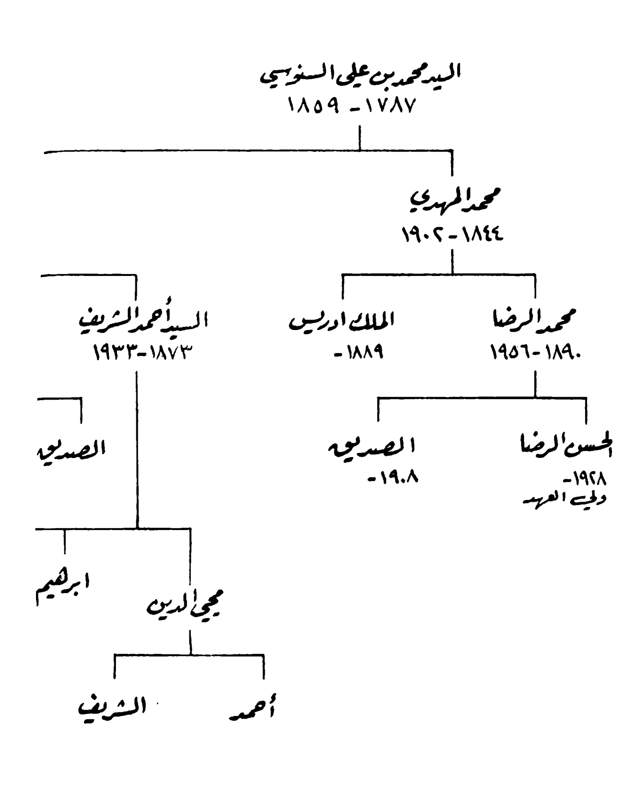
ومنقسمة داخلياً ، وقد حاول اصدقاؤها العرب ، في الامم المتحدة ، ان تكون تحت وصاية دولة كبيرة صديقة لمدة قصيرة . لكن الزعماء الليبيين تحدوا حقائق الواقع واصروا على الوحدة والاستقلال . وهكذا حقق هؤلاء الزعماء ، بقوة ارادتهم ، امانيهم العذاب الى حد ابعد بكثير مما امله لهم اصدقاؤهم والراغبون في الخير لهم ، وقد كان من حسن الحظ ان قامت المنافسة بين الدول الكبرى بدورها في ذلك، كما ان الاحوال الدولية خدمتهم خدمة كبيرة .

على ان المهمة الملقاة على عاتق الزعماء الليبيين لتطوير الدولة الامة نحو الاستقرار والتقدم اكبر ، ولا شك ، من تحقيق الوحدة والاستقلال ، على نحو ما اتضح من هذه الدراسة التي عرضناها ، اذ ما لم يعمل الشعب الليبي على تقوية التماسك والمحافظة على الاستقرار الداخلي فان الوحدة والاستقلال الليبيين سيؤولان الى صورة قانونية قد يسهل تحطيمها، اذا ما تبدل توازن القوى . فمن الواجب ، اذن ، ان تقوى الحكومة الوطنية (الاتحادية) للابقاء على التوازن لتطور الدولة الامة بشكل حديث . وفي سبيل تحقيق ذلك يتحتم على الحكومة ان تصبح مواردها قابلة لتحمل ذلك وان تتقن اساليب العمل .

واذا احسنت الحكومة الليبية انفاق ما بين ايديها من ثروة طبيعية على التنمية الثقافية والانعاش الاجتماعي والاقتصادي ، فانه يمكنها ان تيسر من اسباب القوة ما يحفظ النظام والاتساق الى درجة يرضى عنها الشعب . وقد تستعمل هذه القوة لاسكات العناصر والجماعات المعارضة . واذا تمكنت الحكومة ، اثناء فترة البناء هذه ، من كسب الثقة والمحافظة على التوازن بين الولايات ، تصبح ليبيا مثال الدولة المستقرة في شمال افريقية ، وقد تكون اقوى دولة هناك . اما اذا بددت الثروة دون الالتفات الى حاجات الشعب الاساسية ، فقد يزداد التذمر ، وتتسع الهوة بين الشعب والسلطات

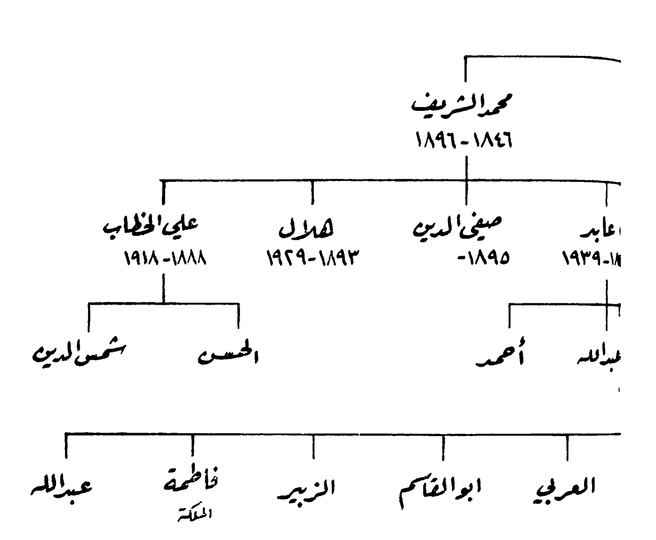
الحاكمة ، بحيث يصعب رتق الخرق . وقد يسبب مثل هذا الوضع اضطراباً اثر اضطراب ويؤدي الى قيام فورات اجتماعية ، بحيث يتعرض حتى وجود الدولة نفسه للخطر . ولكن الامل ان يتغلب عقل حكام ليبيا على العاطفة والمصالح الشخصية في سبيل الصالح العام والعدل الاجتماعي .


الملاحق


السيد محمد بن علي السنوسي
١٧٨٧ - ١٨٥٩
محمد المهدي
١٨٤٤ - ١٩٠٢
السيد أحمد الشريف
١٨٧٣-١٩٣٣
الملك ادريس
١٨٨٩ -
محمد الرضا
١٨٩٠-١٩٥٦
الصديق
الصديق
١٩٠٨ -
الحسن الرضا
١٩٢٨ -
ولي العهد
ابرهيم
محي الدين
الشريف
أحمد

الملحق الاول

الأسرة السنوسية



الملحق الثاني

الوزارات الليبية

رئيس الوزارة	المـــدة
١ ــ محمود المنتصر	٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ ــ ١٨ شباط (فبراير) ــ ١٩٥٤ (عدلت الوزارة في ١٨ ايلول ــ سبتمبر ــ ١٩٥٣)
٢ ــ محمد الساقزلي	١٨ شباط (فبراير) ١٩٥٤ــ١١ نيسان (ابريل) ١٩٥٤
٣ ــ مصطفى بن حليم	١٢ نيسان (ابريل) ١٩٥٤ ــ ٢٣ ايار (مايو) ١٩٥٧ (عدلت الوزارة في ١٩ كانون الاول ــ ديسمبر ــ ١٩٥٤ ، و ٢٦ نيسان ــ ابريل ــ ١٩٥٥ ، و ٢٦ آذار ــ مارس ــ ١٩٥٦ ، و ٣٠ تشرين الاول ــ اكتوبر ــ ١٩٥٦ ، و ١٤ آذار ــ مارس ــ ١٩٥٧).
٤ ــ عبد المجيد كعبار	٢٦ ايار (مايو) ١٩٥٧ ــ ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠

(عدلت الوزارة في ٢٤ نيسان –ابريل – ١٩٥٨ ، و ١١ تشرين الاول – اكتوبر – ١٩٥٨ ، و ١٥ تشرين الثاني –نوفمبر– ١٩٥٨ ، و ٦ شباط –فبراير– ١٩٦٠ ، و ٢٩ ايلول –سبتمبر– ١٩٦٠) .

٥ – محمد بن عثمان ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠

(عدلت الوزارة في ٣ ايار –مايو– ١٩٦١ ، و ٢٧ كانون الثاني –يناير– ١٩٦٢ ، و ١١ تشرين الاول –اكتوبر– ١٩٦٢) .

الملحق الثالث

الدستور الليبي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمة

نحن ممثلي شعب ليبيا من برقة وطرابلس الغرب وفزان المجتمعين بمدينة طرابلس فمدينة بنغازي في جمعية وطنية تأسيسية بارادة الله ،

بعد الاتفاق وعقد العزم على تأليف اتحاد[1] بيننا تحت تاج الملك محمد ادريس المهدي السنوسي الذي بايعه الشعب الليبي ونادت به هذه الجمعية الوطنية التأسيسية ملكاً دستورياً على ليبيا ،

وعلى تكوين دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة تؤمن الوحدة القومية وتصون الطمأنينة الداخلية وتهيء وسائل الدفاع المشتركة وتكفل اقامـــة العدالة وتضمن مبادىء الحرية والمساواة والاخاء وترعى الرقي الاقتصادي والاجتماعي والخير العام ،

---

(١) ألغي النظام الاتحادي بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣ .

وبعد الاتكال على الله مالك الملك ، وضعنا وقررنا هذا الدستور للمملكة الليبية المتحدة [1] .

الفصل الأول

شكل الدولة ونظام الحكم فيها

المادة (١)

ليبيا دولة حرة مستقلة ذات سيادة . لا يجوز النزول عن سيادتها ولا عن أي جزء من أراضيها .

المادة (٢)

ليبيا دولة ملكية وراثية ونظامها نيابي وتسمى « المملكة الليبية » .

المادة (٣)

المملكة الليبية جزء من الوطن العربي وقسم من القارة الافريقية .

المادة (٤)

حدود المملكة الليبية هي :

شمالاً : البحر الأبيض المتوسط .

شرقاً : الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان .

جنوباً : جمهوريات السودان وتشاد والنيجر والجزائر .

المادة (٥)

الاسلام دين الدولـــة .

---

(١) عدل اسم الدولة الى « المملكة الليبية » بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣ .

المادة (٦)

يعين شعار الدولة ونشيدها الوطني بقانون .

المادة (٧)

يكون العلم الوطني على الشكل والأبعاد الآتية :

طوله ضعفا عرضه ويقسم الى ثلاثة ألوان متوازية أعلاها الأحمر فالأسود فالأخضر . على أن تكون مساحة اللون الأسود تساوي مجموع مساحة اللونين الآخرين وأن يحتوي في وسطه على هلال أبيض بين طرفيه كوكب أبيض خماسي الأشعة .

الفصل الثاني

حقـــوق الشعب

المادة (٨)

يعتبر ليبياً كل شخص مقيم في ليبيا وليس له جنسية أو رعوية أجنبية اذا توفر فيه أحد الشروط الآتية :

١ ـ أن يكون قد ولد في ليبيا ،

٢ ـ أن يكون أحد أبويه ولد في ليبيا ،

٣ ـ أن يكون قد أقام في ليبيا مدة لا تقل عن عشر سنوات اقامة عادية .

المادة (٩)

مع مراعاة أحكام المادة الثامنة من هذا الدستور تحدد بقانون الشروط اللازمة لاكتساب الجنسية الليبية وتمنح به تسهيلات للمغتربين الذين هم من أصل ليبي ولأولادهم ولأبناء الأقطار العربية وللاجانب الذين أقاموا في ليبيا اقامة عادية لمدة لا تقل عن عشر سنوات عند العمل بهذا الدستور وما زالوا

مقيمين فيها ، فيجوز لهؤلاء الاخيرين اختيار الجنسية الليبية طبقاً للشروط المبينة في القانون على أن يطلبوا اكتسابها خلال ثلاث سنوات تبتدىء من أول يناير ١٩٥٢ .

المادة (١٠)

لا يجوز الجمع بين الجنسية الليبية وأية جنسية أخرى .

المادة (١١)

الليبيون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفي تكافؤ الفرص وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الدين أو المذهب أو العنصر أو اللغة أو الثروة أو النسب أو الآراء السياسية والاجتماعية .

المادة (١٢)

الحرية الشخصية مكفولة وجميع الأشخاص متساوون في الحماية أمام القـــانون .

المادة (١٣)

لا تفرض السخرة على احد الا بموجب القانون في حالات الطوارىء أو النوازل أو الظروف التي قد تعرض سلامة السكان أو بعضهم الى خطر .

المادة (١٤)

لكل شخص الحق في الالتجاء للمحاكم وفقاً لأحكام القانون .

المادة (١٥)

كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً الى أن تثبت ادانته قانوناً في محاكمة تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه وتكون المحاكمة علنية

الا في الأحوال الاستثنائية التي ينص عليها القانون .

المادة (١٦)

لا يجوز القبض على أي انسان أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه الا في الأحوال التي ينص عليها القانون ، ولا يجوز اطلاقاً تعذيب أحد ولا انزال عقاب مهين به .

المادة (١٧)

لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها ، كذلك لا توقع عقوبة أشد من العقوبة التي كانت نافذة وقت ارتكاب الجريمة .

المادة (١٨)

لا يجوز بأي حال ابعاد ليبي من الديار الليبية ولا يجوز أن تحظر عليه الاقامة في جهة ما أو أن يلزم بالاقامة في مكان معين أو منعه من التنقل في ليبيا الا في الأحوال التي يبينها القانون .

المادة (١٩)

للمساكن حرمة ، فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

المادة (٢٠)

تكفل سرية الخطابات والبرقيات والمواصلات التليفونية وجميع المراسلات على اختلاف صورها ووسائلها ، ولا يجوز مراقبتها أو تأخيرها الا في الحالات التي ينص عليها القانون .

المادة (٢١)

حرية الاعتقاد مطلقة وتحترم الدولة جميع الأديان والمذاهب وتكفل للبيين وللأجانب المقيمين في أرضها حرية العقيدة والقيام بشعائر الأديان على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب .

المادة (٢٢)

حرية الفكر مكفولة ولكل شخص الاعراب عن رأيه واذاعته بجميع الطرق والوسائل ولكن لا يجوز اساءة استعمال هذه الحرية فيما يخالف النظام العام أو ينافي الآداب .

المادة (٢٣)

حرية الصحافة والطباعة مكفولة في حدود القانون .

المادة (٢٤)

لكل شخص الحرية في استعمال أية لغة في المعاملات الخاصة أو الأمور الدينية أو الثقافية أو الصحافية أو أية مطبوعات أخرى أو في الاجتماعات العـــامة .

المادة (٢٥)

حق الاجتماع السلمي مكفول في حدود القانون .

المادة (٢٦)

حق تكوين الجمعيات السلمية مكفول وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون .

المادة (٢٧)

للأفراد أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون وذلك

بكتابات موقعة بأسمائهم ، أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون الا للهيئات النظامية أو الأشخاص المعنوية .

المادة (٢٨)

التعليم حق لكل ليبي وتعمل الدولة على نشره بما تنشئه من المدارس الرسمية وبما تسمح بانشائه تحت رقابتها من المدارس الخاصة لليبيين وللأجانب .

المادة (٢٩)

التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافِ الآداب ، ويكون تنظيم أمور التعليم العام بالقانون .

المادة (٣٠)

التعليم الأولي الزامي لليبيين من بنين وبنات ، والتعليم الأولي والابتدائي مجاني في المدارس الرسمية .

المادة (٣١)

للملكية حرمة فلا يمنع المالك من التصرف في ملكه الا في حدود القانون ولا ينزع من أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً .

المادة (٣٢)

عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة .

المادة (٣٣)

الأسرة هي الركن الاساسي للمجتمع وهي في حمى الدولة . وتحمي الدولة الزواج وتشجع عليه .

المادة (٣٤)

العمل عنصر من العناصر الأساسية للحياة الاقتصادية وهو مشغول بحماية الدولة وحق لجميع الليبيين . ولكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل .

المادة (٣٥)

تعمل الدولة على أن يتوفر بقدر الامكان لكل ليبي مستوى لائق من المعيشة له ولأسرته .

الفصل الثالث

(الغي هذا الفصل بفرعيه الاول والثاني بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣ ، ويشمل المواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩) .

الفصل الرابع

السلطات العامة

المادة (٤٠)

السيادة لله وهي بارادته تعالى وديعة للأمة ، والأمة مصدر السلطات .

المادة (٤١)

السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الأمة . ويصدر الملك القوانين بعد أن يقرها مجلس الأمة على الوجه المبين في هذا الدستور .

المادة (٤٢)

السلطة التنفيذية يتولاها الملك على حدود هذا الدستور .

المادة (٤٣)

السلطة القضائية تتولاها المحكمة العليا والمحاكم الأخرى التي تصدر أحكامها في حدود الدستور وفق القانون وباسم الملك .

الفصل الخامس

الملك

المادة (٤٤)

مع مراعاة ما جاء بالمادة ٤٠ فان السيادة أمانة الأمة للملك محمد ادريس المهدي السنوسي ثم لأولاده الذكور من بعده الأكبر فالأكبر طبقة بعد طبقة .

المادة (٤٥)

عرش المملكة وراثي طبقاً للأمرين الملكيين الصادرين في ٢٢ من صفر ١٣٧٤ هـ ، و ٢٥ من ربيع الثاني ١٣٧٦ هـ .

ويعتبر كل من هذين الأمرين المنظمين لوراثة العرش ذا صبغة دستورية .

المادة (٤٦)

في حالة وفاة الملك وخلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له يجتمع مجلسا الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة فوراً وبدون دعوة لتعيين خلف له في مدة لا تتجاوز عشرة أيام بحضور ثلاثة اربـــاع أعضاء كل من المجلسين على الأقل ، ويجري التصويت علناً بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين فاذا لم يتسن الاختيار في الميعاد المتقدم ففي اليوم الحادي عشر يشرع المجلسان مجتمعين في الاختيار بحضور الأكثرية المطلقة لأعضاء كل من المجلسين وبالأغلبية النسبية ، وان كان مجلس النواب منحلاً فيجتمع المجلس القديم فوراً حتى يتم تعيين الملك .

المادة (٤٧)

قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يقسم اليمين الآتية أمام مجلس الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة :

« أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأن أبذل كل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال ليبيا والدفاع عن سلامة أراضيها » .

المادة (٤٨)

يجوز للملك اذا أراد التغيب عن ليبيا أو حدث ما يعوقه أو يمنعه مؤقتاً من ممارسة سلطاته الدستورية أن يعين نائباً عنه أو أكثر للقيام بالواجبات وممارسة الحقوق والسلطات التي يرى الملك تفويضها الى من ينوب عنه .

المادة (٤٩)

سن الرشد للملك تمام ثمانية عشر عاماً هلالياً .

المادة (٥٠)

اذا كان الملك قاصراً أو اذا حدث ما يعوقه أو يمنعه من ممارسة سلطاته الدستورية ولم يتمكن بنفسه من تعيين نائب أو أكثر فعلى مجلس الوزراء بموافقة مجلس الأمة أن يعين وصياً أو مجلس وصاية للقيام بواجبات الملك وممارسة حقوقه وسلطاته الى أن يبلغ سن الرشد أو الى أن يصبح قادراً على ممارسة سلطاته . واذا كان مجلس الأمة غير منعقد وجبت دعوته للاجتماع ، أما اذا كان مجلس النواب منحلاً فيجتمع المجلس القديم فوراً حتى يتم تعيين الوصي أو مجلس الوصاية .

المادة (٥١)

لا يجوز تعيين أي شخص نائباً للعرش أو وصياً أو عضواً في مجلس الوصاية الا اذا كان ليبياً مسلماً وقد أتم الأربعين من عمره بحساب التقويم الميلادي ،

غير أنه يجوز تعيين أحد الذكور من أعضاء البيت المالك اذا كان قد أتم الحادية والعشرين من عمره بحساب التقويم الميلادي .

المادة (٥٢)

من حين وفاة الملك الى أن يؤدي خلفه أو الوصي أو أعضاء مجلس الوصاية اليمين الدستورية يزاول مجلس الوزراء تحت مسئوليته سلطات الملك الدستورية باسم الأمة الليبية .

المادة (٥٣)

لا يتولى الوصي أو عضو من اعضاء مجلس الوصاية منصبه ما لم يقسم اليمين الآتية أمام مجلسي الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة :

« أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأن أبذل كل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال ليبيا والدفاع عن سلامة أراضيها وأن أكون مخلصاً للملك » .

أما نائب العرش فيقسم هذه اليمين أمام الملك أو أمام شخص يعينه الملك .

المادة (٥٤)

لا يجوز للوزير أو أي عضو في هيئة تشريعية أن يكون وصياً أو عضواً في مجلس الوصاية . واذا كان نائب العرش عضواً في هيئة تشريعية فلا يشترك في أعمال تلك الهيئة أثناء قيامه بنيابة العرش .

المادة (٥٥)

في حالة وفاة الوصي أو عضو مجلس الوصاية المعين بموجب المادة ٥٠ ، أو اذا حدث ما يمنعه من القيام بمهمام أعماله كوصي أو كعضو في مجلس الوصاية فلمجلس الوزراء بموافقة مجلس الامة أن يعين شخصاً آخر بدلاً عنه بالشروط المذكورة في المواد ٥١ و ٥٣ و ٥٤ ، واذا كان مجلس الأمة

غير منعقد وجبت دعوته للاجتماع . أما اذا كان مجلس النواب منحلاً فيجتمع المجلس القديم فوراً حتى يتم تعيين الوصي أو عضو مجلس الوصاية .

المادة (٥٦)

تعين مخصصات الملك والبيت المالك بقانون ، ولا يجوز نقصها في مدة حكمه ولكن يمكن زيادتها بقرار من مجلس الأمة . ويحدد القانون مرتبات وأوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك .

المادة (٥٧)

تنظم بقانون قواعد الاجراءات القضائية التي يجب أن تتبع في حالة رفع قضايا من جانب الخاصة الملكية أو ضدها .

المادة (٥٨)

الملك هو الرئيس الاعلى للدولة .

المادة (٥٩)

الملك مصون وغير مسئول .

المادة (٦٠)

يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه وهم المسئولون .

المادة (٦١)

لا يتولى الملك عرشاً خارج ليبيا الا بعد موافقة مجلس الأمة .

المادة (٦٢)

الملك يصدق على القوانين ويصدرها .

المادة (٦٣)

الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها .

المادة (٦٤)

اذا طرأت أحوال استثنائية تتطلب تدابير مستعجلة ولم يكن مجلس الأمة منعقداً فللملك الحق أن يصدر بشأنها مراسيم يكون لها قوة القانون على أن لا تكون مخالفة لأحكام الدستور . وتعرض هذه المراسيم على مجلس الأمة في أول اجتماع له ، فاذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون.

المادة (٦٥)

يفتتح الملك دورات مجلس الأمة ويفضها ويحل مجلس النواب وفقاً لأحكام الدستور وله عند الضرورة ان يجمع المجلسين معاً لبحث أمر هام .

المادة (٦٦)

للملك أن يدعو مجلس الأمة الى اجتماعات غير عادية اذا رأى ضرورة ذلك . ويدعوه ايضاً متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلسين ، ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادي .

المادة (٦٧)

للملك تأجيل انعقاد مجلس الأمة على أنه لا يجوز أن تزيد مدة التأجيل عن ثلاثين يوماً ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

المادة (٦٨)

الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة في المملكة الليبية ، ومهمتها

حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها وأمنها ، وتشتمل الجيش وقوات الأمن .

المادة (٦٩)

يعلن الملك الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويصدق عليها بعد موافقة مجلس الأمة .

المادة (٧٠)

الملك يعلن الأحكام العرفية وحالة الطوارىء على أن يعرض اعلان الأحكام العرفية على مجلس الأمة ليقرر استمرارها أو الغاءها ، واذا وقع ذلك الاعلان في غير دور الانعقاد وجب دعوة مجلس الأمة للاجتماع على وجه السرعة .

المادة (٧١)

الملك ينشىء ويمنح الألقاب والأوسمة وغير ذلك من شارات الشرف . أما انشاء الرتب المدنية فمحظور .

المادة (٧٢)

الملك يعين رئيس الوزراء وله ان يقيله أو يقبل استقالته من منصبه ويعين الوزراء ويقيلهم أو يقبل استقالتهم بناء على ما يعرضه عليه رئيس الوزراء .

المادة (٧٣)

الملك يعين ويقيل الممثلين بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية ويقبل اعتماد روؤساء البعثات السياسية الأجنبية لديه .

المادة (٧٤)

الملك ينشىء المصالح العامة ويعين كبار الموظفين ويعزلهم وفقاً لأحكام القـــانون .

المادة (٧٥)

تسك العملة باسم الملك وفقاً للقانون .

المادة (٧٦)

لا ينفذ حكم الاعدام الصادر من أية محكمة ليبية الا بموافقة الملك .

المادة (٧٧)

للملك حق العفو وتخفيف العقوبة .

الفصل السادس

الوزراء

المادة (٧٨)

يؤلف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء ومن الوزراء الذين يرى الملك تعيينهم بناء على ما يعرضه عليه رئيس الوزراء .

المادة (٧٩)

يقسم رئيس الوزراء والوزراء قبل توليهم أعمال مناصبهم اليمين الآتية أمام الملك : « اقسم بالله العظيم أن اكون مخلصاً للوطن والملك ، وان احترم الدستور والقانون ، وارعى مصالح الشعب رعاية كاملة » .

المادة (٨٠)

للملك أن يعين عند الضرورة وزراء بدون وزارة .

المادة (٨١)

لا يلي الوزارة الا ليبي .

المادة (٨٢)

لا يلي الوزارة أحد أعضاء البيت المالك .

المادة (٨٣)

يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية مجلس الأمة .

المادة (٨٤)

تناط بمجلس الوزراء ادارة جميع شئون الدولة الداخلية والخارجية .

المادة (٨٥)

توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون . ويعين رئيس الوزراء ويعفى من منصبه بأمر ملكي ، أما الوزراء فيكون تعيينهم واعفاؤهم من مناصبهم بمراسيم يوقعها الملك ورئيس الوزراء .

المادة (٨٦)

الوزراء مسئولون تجاه مجلس النواب مسئولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته .

المادة (٨٧)

اذا قرر مجلس النواب بأغلبية جميع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل ، واذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة .

ولا ينظر مجلس النواب في طلب الاقتراع بعدم الثقة صريحاً كان أو ضمناً الا اذا تقدم به خمسة عشر نائباً فأكثر . ولا يجوز أن يطرح هذا الطلب للمناقشة الا بعد ثمانية أيام من يوم تقديمه ، ولا تؤخذ الآراء عنه الا بعد

يومين من تمام المناقشة فيه .

المادة (٨٨)

للوزراء أن يحضروا جلسات المجلسين ، ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام ، ولا يجوز ان يشتركوا في التصويت الا اذا كانوا اعضاء ، ولهم الاستعانة بمن يختارون من موظفي وزارتهم أن ينيبوهم عنهم ، ولكل مجلس أن يطلب من أي وزير حضور جلساته عند الضرورة .

المادة (٨٩)

في حالة اقالة رئيس الوزراء أو استقالته يعتبر جميع الوزراء مقالين أو مستقيلين .

المادة (٩٠)

لا يجوز للوزراء أن يتولوا أية وظيفة عامة أخرى في أثناء توليهم الحكم أو أن يمارسوا أية مهنة أو أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أملاك الدولة أو يؤجروها أو يبيعوها شيئاً من أموالهم أو يقايضوها عليه ، ولا أن يدخلوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التعهدات والمناقصات التي تعقدها الادارة العامة أو المؤسسات الخاضعة لادارة الدولة أو مراقبتها ، كما لا يجوز لهم أن يكونوا اعضاء في مجلس ادارة أية شركة أو أن يشتركوا اشتراكاً فعلياً في عمل تجاري أو مالي .

المادة (٩١)

تحدد مرتبات رئيس الوزراء بقانون .

المادة (٩٢)

تحدد بقانون مسئوليات الوزراء المدنية والجزائية ، وطريقة اتهامهم ومحاكماتهم فيما يقع منهم من جرائم في تأدية وظائفهم .

الفصل السابع

مجلس الأمة

المادة (٩٣)

مجلس الأمة يتكون من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

الفرع الأول

مجلس الشيوخ

المادة (٩٤)

يؤلف مجلس الشيوخ من أربعة وعشرين عضواً يعينهم الملك .

المادة (٩٥)[1]

المادة (٩٦)

يشترط في عضو مجلس الشيوخ ، زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب ، أن يكون ليبيا والا تقل سنه يوم التعيين عن اربعين سنة ميلادية .

المادة (٩٧)

يعين الملك رئيس مجلس الشيوخ ، وينتخب المجلس وكيلين وتعرض نتيجة الانتخاب على الملك للتصديق عليها ويكون تعيين الرئيس وانتخاب الوكيلين لمدة سنتين ويجوز اعادة تعيين الرئيس وانتخاب الوكيلين .

المادة (٩٨)

مدة العضوية في مجلس الشيوخ ثماني سنوات ، ويجدد اختيار نصف

---

(١) ألغيت هذه المادة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣ .

الشيوخ كل أربع سنوات ، ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز اعادة تعيينه .

المادة (٩٩)

يجتمع مجلس الشيوخ عند اجتماع مجلس النواب وتوقف جلساته معه .

الفرع الثاني
مجلس النواب

المادة (١٠٠)

يؤلف مجلس النواب من اعضاء يجري انتخابهم بالاقتراع السري العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب .

المادة (١٠١)

يحدد عدد النواب على أساس نائب واحد عن كل عشرين ألفاً من السكان أو عن كل جزء من هذا العدد يجاوز نصفه .

المادة (١٠٢)

الانتخاب حق لليبيين البالغين احدى وعشرين سنة ميلادية على الوجه المبين في القانون ، ويجوز للمرأة أن تمارس هذا الحق وفقاً للشروط التي يضعها القانون .

المادة (١٠٣)

يشترط في النائب :

١) أن يكون قد أتم الثلاثين سنة من عمره حسب التقويم الميلادي .

٢) أن يكون اسمه مدرجاً بأحد جداول الانتخاب .

٣) أن لا يكون من أعضاء البيت المالك .

وذلك بالاضافة الى الشروط الأخرى المنصوص عليها في قانون الانتخاب .

المادة (١٠٤)

مدة مجلس النواب أربع سنوات ما لم يحل المجلس قبل ذلك .

المادة (١٠٥)

ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين في أول كل دور انعقاد عادي ويجوز اعادة انتخابهم .

المادة (١٠٦)

اذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الذي يليه من أجل نفس الأمر .

المادة (١٠٧)

الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة اشهر وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرين يوماً التالية لتمام الانتخاب .

الفرع الثالث

احكام عامة للمجلسين

المادة (١٠٨)

عضو مجلس الامة يمثل الشعب كله ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التي تعينه تحديد وكالته بقيد أو شرط .

المادة (١٠٩)

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية مجلس النواب ،

وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى .

المادة (١١٠)

قبل أن يتولى أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب عملهم يقسم كل منهم علناً في قاعة جلسات اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللملك ومحترماً للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدي أعمالي بالأمانة والصدق » .

المادة (١١١)

يفصل كل مجلس في صحة انتخاب أعضائه وفقاً لنظامه الداخلي ولا تعتبر النيابة باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ويجوز أن يعهد بهذا الاختصاص الى سلطة أخرى بقانون .

المادة (١١٢)

يدعو الملك مجلس الأمة سنوياً الى عقد جلساته العادية خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر ، فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم العاشر من الشهر نفسه . ويدوم دور انعقاده العادي اذا لم يحل مجلس النواب مدة خمسة أشهر على الأقل ويعلن الملك فض انعقاده .

المادة (١١٣)

أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فاذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون .

المادة (١١٤)

جلسات المجلسين علنية على أن كلا منهما ينعقد بهيئة سرية بناء على طلب

الحكومة أو عشرة من الأعضاء ليقرر ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة سرية أو علنية .

المادة (١١٥)

ليس لمجلس الأمة بغير موافقة الحكومة أن ينظر في دوراته غير العادية في غير الموضوعات التي دعي للاجتماع من أجلها .

المادة (١١٦)

لا تعتبر جلسات المجلسين صحيحة الا اذا حضر أغلبية الأعضاء عند افتتاح الجلسة ولا يجوز لأي من المجلسين أن يتخذ قراراً الا اذا حضر الجلسة عند اتخاذ القرار أغلبية أعضائه .

المادة (١١٧)

تصدر القرارات في كل من المجلسين بأغلبية الحاضرين في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة ، واذا تساوت الأصوات عد الأمر الذي حصلت المداولة فيه مرفوضاً .

المادة (١١٨)

يكون تصويت كل من المجلسين في المسائل المعروضة عليه وفقاً للطريقة التي يبينها نظامه الداخلي .

المادة (١١٩)

لا يناقش كل من المجلسين مشروع قانون قبل أن تنظر فيه اللجان المختصة بمقتضى النظام الداخلي .

المادة (١٢٠)

كل مشروع قانون يقره أحد المجلسين يبعث به رئيسه الى رئيس المجلس الآخر .

المادة (١٢١)

كل مشروع قانون رفضه أحد المجلسين لا يجوز تقديمه ثانية في الدورة ذاتهـــا .

المادة (١٢٢)

لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه الى الوزراء أسئلة واستجوابات وذلك على الوجه الذي يبين بالنظام الداخلي لكل مجلس . ولا تجري المناقشة في استجواب ما الا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فيما عدا حالة الاستعجال وبشرط موافقة من وجه اليه الاستجواب .

المادة (١٢٣)

لكل مجلس وفقاً لنظامه الداخلي أن يجري تحقيقاً في مسائل معينة تدخل في حدود اختصاصه .

المادة (١٢٤)

لا يجوز مؤاخذة أعضاء مجلس الأمة فيما يبدون من الآراء في المجلسين أو في اللجان التابعة لهما وذلك مع مراعاة أحكام نظامهما الداخلي .

المادة (١٢٥)

لا يجوز أثناء دورة الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية او الاستمرار فيها اذا كانت قد بدأت نحو أي عضو من أعضاء مجلس الأمة ولا القبض عليه الا باذن المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية .

المادة (١٢٦)

لا يمنح أعضاء مجلس الأمة أوسمة أو نياشين أثناء مدة عضويتهم ، ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مـــع

عضوية مجلس الأمة ، كما تستثنى الرتب والأوسمة والنياشين العسكرية .

المادة (١٢٧)

يحدد قانون الانتخاب احوال سقوط عضوية أحد أعضاء مجلس الامة ويصدر قرار السقوط بأغلبية جميع الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس التابع له العضو .

المادة (١٢٨)

اذا خلا مقعد أحد أعضاء مجلس الأمة يختار له عضو بطريق التعيين أو الانتخاب طبقاً لأحكام هذا الدستور وذلك خلال ثلاثة أشهر من يوم اشعار المجلس الحكومة بخلو المقعد ، ولا تدوم نيابة عضو مجلس الشيوخ الجديد الا الى نهاية مدة سلفه ، وتنتهي نيابة العضو الجديد في مجلس النواب بانتهاء مدة المجلس .

المادة (١٢٩)

تجري الانتخابات لمجلس النواب خلال الأشهر الثلاثة السابقة لانتهاء مدته وفي حالة عدم امكان اجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فان مدة نيابة المجلس القديم تمتد الى حين الانتخابات المذكورة ، وذلك بالرغم من الأحكام الواردة في المادة ١٠٤ .

المادة (١٣٠)

يجب تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ خلال الأشهر الثلاثة السابقة لتاريخ انتهاء مدة عضوية الأعضاء الذين تنتهي مدتهم ، فان لم يتيسر التجديد في الميعاد المذكور امتدت عضوية الأعضاء الذين انتهت مدتهم الى حين تعيين الأعضاء الجدد .

المادة (١٣١)

تحدد بقانون مكافآت أعضاء مجلس الأمة على أن كل زيادة فيها لا تسري الا بعد انتهاء مدة مجلس النواب الذي قررها .

المادة (١٣٢)

يضع كل مجلس نظامه الداخلي مبيناً فيه طريقة السير في تأدية أعماله .

المادة (١٣٣)

يقوم رئيس كل من المجلسين بحفظ النظام في داخل مجلسه ولا يجوز لأية قوة مسلحة دخول المجلس أو الاستقرار على مقربة من أبوابه الا بطلب من رئيسه .

المادة (١٣٤)

لا يجوز لأحد أن يتقدم بطلب الى مجلس الأمة الا كتابة وللمجلس أن يحيل الى الوزراء ما يقدم اليه من العرائض . وعلى الوزراء أن يقدموا الايضاحات اللازمة عما تضمنته هذه العرائض كلما طلب المجلس ذلك .

المادة (١٣٥)

يصدق الملك على القوانين التي يقرها مجلس الأمة ويصدرها خلال ثلاثين يوماً من ابلاغها اليه .

المادة (١٣٦)

للملك خلال المدة المحددة لاصدار القانون أن يطلب من مجلس الأمة اعادة النظر فيه ، وعلى المجلس في هذه الحالة بحث القانون من جديد ، فاذا أقره ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صدق عليه الملك وأصدره خلال ثلاثين يوماً من ابلاغ القرار الأخير اليه .

فاذا كانت الأغابية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه فاذا عاد مجلس الأمة في دور انعقاد آخر الى اقرار ذلك المشروع بأغلبية جميع الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صدق عليه الملك وأصدره خلال ثلاثين يوماً من ابلاغ القرار اليه .

المادة (١٣٧)

تصبح القوانين التي أصدرها الملك نافذة في المملكة الليبية بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية ، ويجوز نقص هذا الميعاد او اطالته بنص خاص في هذه القوانين . ويجب نشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اصدارها .

المادة (١٣٨)

للملك ولمجلسي الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصاً بالميزانية أو بانشاء الضرائب أو بتعديلها أو الاعفاء من بعضها أو الغائها فاقتراحه للملك ولمجلس النواب .

المادة (١٣٩)

كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجاسس الشيوخ وفي حالة غيابه يتولى الرئاسة رئيس مجلس النواب .

المادة (١٤٠)

لا تعد جلسات المؤتمر صحيحة الا اذا توفرت الأغلبية المطلقة لأعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر .

الفصل الثامن

السلطة القضائية

المادة (١٤١)

تشكل المحكمة العليا من رئيس وقضاة يعينون بمرسوم . ويؤدون اليمين

أمام الملك قبل توليهم مناصبهم .

المادة (١٤٢)

يحال رئيس المحكمة العليا وقضاتها الى التقاعد عند اتمامهم خمساً وستين سنة ميلادية .

المادة (١٤٣)

يحدد القانون اختصاصات المحكمة العليا ، ويرتب جهات القضاء الأخرى ويعين اختصاصاتها .

المادة (١٤٤)

جلسات المحاكم علنية ، الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام والآداب .

المادة (١٤٥)

القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، وهم غير قابلين للعزل وذلك على الوجه المبين في القانون .

المادة (١٤٦)

يعين القانون شروط تعيين القضاة ونقلهم وتأديبهم .

المادة (١٤٧)

ينظم القانون وظيفة النيابة العامة واختصاصاتها وصلتها بالقضاء .

المادة (١٤٨)

يكون تعيين أعضاء النيابة العامة في المحاكم وتأديبهم وعزلهم وفقاً للشروط التي يقررها القانون .

المادة (١٤٩)

ينظم القانون ترتيب المحاكم العسكرية ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها .

(الغيت المواد ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣) .

الفصل التاسع

النظام المالي

المادة (١٥٩)

يجب تقديم مشروع الميزانية العامة الى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهرين على الأقل لفحصها واعتمادها وتقر الميزانية باباً باباً ، ويحدد بدء السنة المالية بقانون .

المادة (١٦٠)

تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً .

المادة (١٦١)

لا يجوز فض دور انعقاد مجلس الأمة قبل الفراغ من تقرير الميزانية .

المادة (١٦٢)

في جميع الأحوال التي لا تقر فيها الميزانية قبل بدء السنة المالية تفتح بموجب مرسوم ملكي اعتمادات شهرية مؤقتة على أساس جزء من اثني عشر من اعتمادات السنة السابقة ، وتجبى الايرادات وتنفق المصروفات وفقاً للقوانين النافذة في نهاية السنة المالية السابقة .

المادة (١٦٣)

كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به مجلس الأمة ، ويجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية .

المادة (١٦٤)

يجوز فيما بين أدوار الانعقاد وفي فترة حل مجلس النواب تقرير مصروفات جديدة غير واردة بالميزانية ونقل مبلغ من باب الى آخر من ابواب الميزانية اذا كان ذلك لضرورة مستعجلة وعلى شرط أن يكون بمراسيم ملكية تعرض على مجلس الأمة في ميعاد لا يتجاوز الشهر من اجتماعه التالي .

المادة (١٦٥)

يجوز في حالة الضرورة وضع مشروع ميزانية استثنائية لأكثر من سنة تتضمن موارد ونفقات استثنائية ولا تنفذ الا اذا أقرها مجلس الأمة .

المادة (١٦٦)

يقوم ديوان المحاسبة بمراقبة حسابات الحكومة ويقدم الى مجلس الأمة تقريراً بنتيجة هذه المراقبة . وتحدد بقانون اختصاصات الديوان وتشكيله وقواعد المراقبة التي يمارسها .

المادة (١٦٧)

لا يجوز فرض ضريبة أو تعديلها أو الغاؤها الا بقانون ، ولا يجوز اعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون ، كما لا يجوز تكليف أحد بتأدية شيء من الأموال والرسوم الا في حدود القانون .

المادة (١٦٨)

لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض أو اعانة أو مكافأة

الا في حدود القانون .

المادة (١٦٩)

لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الأمة .

المادة (١٧٠)

يحدد نظام النقد بقانون .

المادة (١٧١)

اذا استحكم الخلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقــة .

المادة (١٧٢)

تؤول للخزانة العامة جميع ايرادات الدولة بما فيها حصيلة الضرائب والرسوم وغير ذلك من الاموال وفقاً لأحكام الدستور والقوانين .

(الغيت المواد ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣) .

الفصل العاشر

الادارة المحلية

المادة (١٧٦)

تقسم المملكة الليبية الى وحدات ادارية وفقاً للقانون الذي يصدر في هذا الشأن ، ويجوز أن تشكل فيها مجالس محلية ومجالس بلدية ، ويحدد القانون نطاق هذه الوحدات كما ينظم هذه المجالس .

(الغيت المواد ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣).

الفصل الحادي عشر

أحكام عامة

المادة (١٨٦)

اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة.

المادة (١٨٧)

تحدد بقانون الأحوال التي يجوز فيها استعمال لغة أجنبية في المعاملات الرسمية.

المادة (١٨٨)

للمملكة الليبية عاصمتان هما طرابلس وبنغازي.

المادة (١٨٩)

تسليم اللاجئين السياسيين محظور، وتحدد الاتفاقات الدولية والقوانين قواعد تسليم المجرمين العاديين.

المادة (١٩٠)

لا يجوز ابعاد الأجانب الا طبقاً لأحكام القانون.

المادة (١٩١)

يحدد بقانون الوضع القانوني للأجانب وفقاً لمبادىء القانون الدولي.

المادة (١٩٢)

تضمن الدولة لغير المسلمين احترام نظام أحوالهم الشخصية .

المادة (١٩٣)

لا يمنح العفو العام الا بقانون .

المادة (١٩٤)

تحدد بقانون طريقة انشاء وتنظيم القوات البرية والبحرية والجوية .

المادة (١٩٥)

لا يجوز بأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور الا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو في أثناء قيام الأحكام العرفية ، وعلى الوجه المبين في القانون ، وعلى أي حال لا يجوز تعطيل انعقاد مجلس الأمة متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة في هذا الدستور .

المادة (١٩٦)

للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو اضافة أحكام أخرى .

المادة (١٩٧)

لا يجوز اقتراح تنقيح الأحكام الخاصة بشكل الحكم الملكي وبنظام وراثة العرش وبالحكم النيابي وبمبادىء الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور .

المادة (١٩٨)

لأجل تنقيح هذا الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته وبتحديد موضوعه ، ثم بعد بحث المسائل التي هي

محل للتنقيح يصدر المجلسان قرارهما في شأنها ، ولا تصح المناقشة والاقتراع في كل من المجلسين الا اذا حضر ثلاثة ارباع عدد أعضائه ، ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلاثة ارباع الأعضاء الحاضرين في كل من المجلسين وأن يصدق عليها الملك .

المادة (١٩٩)[١]

المادة (٢٠٠)

تنظم بقانون المهاجرة الى ليبيا .

الفصل الثاني عشر

احكام انتقالية وأحكام وقتية

المادة (٢٠١)

الى أن يصدر قانون الادارة المحلية تقسم المملكة الليبية الى عشر وحدات ادارية رئيسية تسمى بقرار من مجلس الوزراء ، ويرأس كل منها موظف يعين بمرسوم ملكي .

المادة (٢٠٢)

يظل مجلس الشيوخ قائماً بتشكيله الحالي الى أن تنتهي عضوية كل عضو من أعضـــائه .

المادة (٢٠٣)[١]

. . . . .

---

(١) ألغيت هذه المادة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣ .

المادة (٢٠٤)

جميع القوانين والتشريعات والأوامر والاعلانات المعمول بها في أي جزء من ليبيا وقت نفاذ هذا القانون تظل سارية بالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام التعديل الدستوري المستحدث ، وذلك الى ان تنقضي أو تلغى أو تعدل أو تستبدل بها تشريعات أخرى تسن وفقاً للقواعد المبينة في هذا الدستور .

(الغيت المواد ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣) .

وضعت الجمعية الوطنية الليبية وأقرت هذا الدستور في جلستها المنعقدة بمدينة بنغازي في يوم الأحد ٦ المحرم الحرام ١٣٧١ الموافق ٧ أكتوبر ١٩٥١ وعهدت الى رئيسها ونائبيه باصداره ورفعه الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وبنشره في الجريدة الرسمية بليبيا .

تنفيذاً لقرار الجمعية الوطنية قد أصدرنا هذا الدستور بمدينة بنغازي في يوم الأحد ٦ المحرم الحرام ١٣٧١ الموافق ٧ أكتوبر ١٩٥١ .

نائب الرئيس	نائب الرئيس	رئيس الجمعية الوطنية
أبو بكر بن أحمد أبو بكر	عمر فائق شنيب	محمد ابو الاسعاد العالم

الملحق الرابع

معاهدة الصداقة والتحالف بين صاحب الجلالة ملك المملكة الليبية المتحدة وبين صاحبة الجلالة ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وممالكها واراضيها بالنسبة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

ان صاحب الجلالة ملك المملكة الليبية المتحدة (المشار اليه فيما بعد بصاحب الجلالة ملك ليبيا) وصاحبة الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وممالكها واراضيها الاخرى (المشار اليها فيما بعد بصاحبة الجلالة البريطانية) .

حيث ان المملكة الليبية المتحدة أصبحت في يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ دولة مستقلة ذات سيادة بموجب قراري الجمعية العمومية للامم المتحدة المؤرخين في اليوم الحادي والعشرين من نوفمبر ١٩٤٩ واليوم السابع عشر من نوفمبر ١٩٥٠ .

ولما كانت الرغبة الصادقة تحدوهما لتوثيق عرى الصداقة والعلاقات الطيبة القائمة بين جلالتيهما .

ورغبة منهما في عقد معاهدة صداقة وتحالف لهذا الغرض ولغرض تقوية ما يمكن كل منهما ان يساهم به لحفظ السلم والامن الدوليين وفقاً لاحكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئه :

قد عينا بناء على ذلك مفوضين عنهما :

صاحب الجلالة ملك ليبيا
السيد محمود المنتصر رئيس الوزراء ووزير
الخارجية عن المملكة الليبية المتحدة

صاحبة الجلالة البريطانية
السر اليك كر كبرايد ، كي . سي . ام . جي– او . بي اي – ام سي .
مندوبها فوق العادة ووزيرها المفوض
عن المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندا الشمالية

اللذين بعد أن أبرز كل منهما اوراق تفويضه للآخر فوجداها صحيحة قد اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى

يسود سلم وصداقة وتحالف وثيق بين الفريقين الساميين المتعاقدين توطيداً لتفاهمهما الودي وصلاتهما الطيبة .

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم اتخاذ موقف ازاء البلاد الاجنبية يتنافى مع التحالف او قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

المادة الثانية

اذا اشتبك اي الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب او نزاع مسلح يهب الفريق السامي المتعاقد الآخر لنجدته كتدبير للدفاع الجماعي مع مراعاة دائماً احكام المادة ٤ .

في حالة خطر أعمال عدائية داهم محدق باي من الفريقين الساميين المتعاقدين يتفق الفريقان فوراً على تدابير الدفاع اللازمة .

المادة الثالثـــة

يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه من مصلحتهما المشتركة الاستعداد لدفاعهما المتبادل والتأكد من ان بلاديهما في حالة تمكنهما من القيام بدورهما في صيانة السلام والامن الدوليين . ولهذه الغاية يقدم كل منهما للآخر كافة التسهيلات والمساعدات التي في وسعه بشروط يتفق عليها . وفي مقابل التسهيلات التي يقدمها صاحب الجلالة ملك ليبيا للقوات البريطانية المسلحة بليبيا بشروط يتفق عليها ، تقدم صاحبة الجلالة البريطانية مساعدة مالية لصاحب الجلالة ملك ليبيا بشروط يتفق عليها كما سبق ذكره .

المادة الرابعة

ليس في هذه المعاهدة ما يرمي الى الاخلال او يخل بأي حال بالحقوق والالتزامات التي تترتب او قد تترتب على أي من الفريقين الساميين المتعاقدين بموجب ميثاق الامم المتحدة او بموجب أي اتفاقيات او عهود او معاهدات دولية قائمة بما في ذلك فيما يخص ليبيا ميثاق جامعة الدول العربية .

المادة الخامسة

تبرم هذه المعاهدة وتوضع موضع التنفيذ على أثر تبادل وثائق الابرام الذي يتم في اقرب وقت ممكن .

المادة السادسة

تظل هذه المعاهدة نافذة لمدة عشرين سنة الا اذا عدلت او بدلت بمعاهدة جديدة اثناء تلك المدة باتفاق كلا الفريقين الساميين المتعاقدين ويعاد النظر فيها على كل حال في نهاية عشر سنوات . ويوافق كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في هذا الخصوص على ان يتذكر المدى الذي يمكن فيه ضمان السلام والامن الدوليين عن طريق الامم المتحدة . ويجوز لاي الفريقين الساميين المتعاقدين ان يشعر الفريق الآخر بالطرق الدبلوماسية قبل نهاية مدة تسع عشرة

سنة بالانهاء في آخر مدة العشرين سنة المذكورة . فاذا لم تنه المعاهدة بهذه الطريقة تظل سارية المفعول مع خضوعها للتعديل او الابدال حتى مرور سنة واحدة بعد ان يشعر احد الفريقين الساميين المتعاقدين بالطرق الدبلوماسية الفريق الآخر بانهائها .

المادة السابعة

اذا قام اي خلاف على تطبيق هذه المعاهدة او تفسيرها واذا عجز الفريقان الساميان المتعاقدان عن فض الخلاف بمفاوضات مباشرة ، فان الخلاف يرفع الى محكمة العدل الدولية الا اذا اتفق الطرفان على طريقة اخرى لفضه .

واقرار لذلك وقع المفوضان المذكوران اعلاه على هذه المعاهدة وبصماها بختميها . حررت في صورتين ببنغازي في اليوم التاسع والعشرين من يوليو ١٩٥٣ باللغتين الانكليزية والعربية وكلا النصين متساو في صحته .

التوقيع : محمود المنتصر

التوقيع : اليك كركبرايد

الاتفاقية العسكرية

اتفاقية بين حكومة المملكة الليبية المتحدة
وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

ان حكومة المملكة الليبية المتحدة (المشار اليها فيما بعد بحكومة ليبيا) وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا (المشار اليها فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) رغبة منهما في تنفيذ المادة الثالثة من معاهدة الصداقة والتحالف الموقع عليها ببنغازي في اليوم التاسع والعشرين من يوليو سنة الف وتسعمائة وثلاث وخمسين بين صاحب الجلالة ملك المملكة الليبية المتحدة وصاحبة الجلالة ملكة المماكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وممالكها وأراضيها الاخرى قد اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

التعاون الخاص بأساليب التدريب والتجهيز

توافق الحكومتان على التشاور من وقت لآخر لغرض اتخاذ الخطوات اللازمة والمناسبة للتأكد من بلوغ قوتهما المسلحة الكفاءة اللازمة في التعاون مع بعضهما ومن ايجاد التناسق في وسائل التدريب والتجهيز والمحافظة على هذا التناسق على قدر الامكان. وتستعمل حكومة المملكة المتحدة وساطتها لتسهيل تزويد القوات المسلحة الليبية بالاسلحة والذخائر والمعدات من المملكة

المتحدة حسبما يتطلبه نموها الطبيعي المطرد . ولا شيء في هذه الاتفاقية يلزم القوات الليبية المسلحة بالخدمة خارج الاراضي الليبية .

المادة الثانيـــة

التسهيلات العسكرية بليبيا

(١) تمنح حكومة ليبيا مساهمة منها في اقرار السلم والامن الدوليين وفقاً لاحكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئه حكومة المملكة المتحدة الاذن بالتمتع داخل اراضي ليبيا بالتسهيلات المنصوص عليها فيما يلي لاغراض عسكرية طول مدة هذه الاتفاقية وبموجب احكامها وشروطها .

(٢) تعترف حكومة المملكة المتحدة من جانبها بأنه يتحتم على جميع أعضاء القوات البريطانية تقدير استقلال ليبيا وسيادتها واحترام قوانينها والامتناع عن اي عمل يتنافى مع هذا الالتزام ومع روح المعاهدة والامتناع بصفة خاصة عن اي نشاط سياسي بليبيا . وتتخذ حكومة المملكة المتحدة التدابير المناسبة لهذه الغاية .

المادة الثالثـــة

استعمال الأراضي للأغراض العسكرية

(١) تسمح حكومة ليبيا لحكومة المملكة المتحدة بأن تستعمل استعمالاً مقصور عليها غير منقطع للاغراض العسكرية الاراضي والمباني وكل شيء فيها او عليها المبينة في الملحق رقم ١ لهذه الاتفاقية . وتتخلى حكومة المملكـــة المتحدة عن الاراضي والمباني المبينة في الملحق ٢ لهذه الاتفاقية ضمن المدد المبينة فيها ولكن يجوز لها في هذه الاثناء ان تستعملها كما ذكر اعلاه وتعرف فيما بعد جميع الاراضي والمباني التي تستعملها حكومة المملكة المتحدة وفقاً لهذه الاتفاقية (ما عدا الاراضي المشار اليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة) بالاراضي المتفق عليها .

(٢) ويجوز لحكومة المملكة المتحدة ان تكيف الاراضي المتفق عليها للاغراض العسكرية ولكنها لا تهدم اية مباني كانت موجودة على الارض عندما دخلتها القوات البريطانية لاول مرة كما لا تقتلع الاشجار في عدد كبير دون موافقة السلطات الليبية .

(٣) تضع حكومة ليبيا بين الحين والحين تحت تصرف حكومة المملكة المتحدة مساحات من الارض تتفق عليها الحكومتان لاستعمالها لفترات قصيرة للتدريب والتمرين . ولا تكون هذه المساحات من الارض مجاورة لمراكز آهلة بالسكان او مناطق مزروعة .

(٤) وتتخذ حكومة ليبيا كذلك الخطوات لتضع تحت تصرف حكومة المملكة المتحدة مساحات أخرى من الارض ذات اتساع معقول يتفق على انهـا مناسبة للامتداد المعقول للمنشئات غير الكاملة المذكورة في الملحق رقم ١ ولتعويضها عند اللزوم عن الاراضي والمباني التي تسلم بموجب الفقرة ١ من هذه المادة .

(٥) وبصورة عامة يجوز اضافة مواد جديدة الى كشف الاراضي المتفق عليها او شطبها منها بالاتفاق بين الحكومتين .

(٦) تطبق هذه المادة على املاك الدولة ومع مراعاة شروط المادة ١٨ من هذه الاتفاقية على الابنية المملوكة ملكاً خاصاً .

المادة الرابعة

مراقبة الطائرات والسفن والمركبات

(١) يجوز لحكومة المملكة المتحدة ان تمارس مراقبة تامة على الطائرات والسفن والمركبات التي في الاراضي المتفق عليها وعلى الداخلة اليهـا والخارجة منها الا اذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

(٢) تتخذ حكومة ليبيا التدابير لفرض المراقبة على الطائرات والسفن والمركبات

التي داخل المناطق القريبة من الاراضي المتفق عليها والتي تدخل اليها وتخرج منها حسبما تتفق عليه الحكومتان من أنه لازم لتنفيذ أغراض هذه الاتفاقية ولضمان سلامة القوات البريطانية وممتلكاتها بليبيا .

المادة الخامسة

حق المرور

بناء على طلب حكومة المملكة المتحدة وبالاتفاق بين الحكومتين تمنح حكومة المملكة المتحدة للاغراض العسكرية حق مد الانابيب وانشاء مصارف للمياه وقنوات للري وسكك حديدية ومد الكابلات والاسلاك على وجه أي ارض أو مياه او فوقها او تحتها وحق صيانتها ، وتطبق هذه المادة على الاراضي الحكومية وعلى الاراضي الخاصة مع مراعاة احكام المادة ١٨ من هذه الاتفاقية .

المادة السادسة

المواصلات

يجوز لحكومة المملكة المتحدة بشرط ان توافق حكومة ليبيا ان تنشىء الطرق والجسور اللازمة وان تصونها وان تحسن وتعمق المرافىء والممرات البحرية والمداخل والمراسي المؤدية الى الاراضي المتفق عليها .

المادة السابعة

تخويل سلطة إنشاء أجهزة تلغرافية وتلفونية وإذاعية

(١) تسمح حكومة ليبيا لحكومة المملكة المتحدة ان تنشىء وتستعمل اجهزة للاتصالات عن بعد (تليكومونيكاشيون) (بما في ذلك أجهزة اللاسلكي والاجهزة الكهربائية المغناطيسية) ضمن الاراضي المتفق عليها او الموصلة بينها . ويجوز ايصال هذه الاجهزة بأجهزة حكومة ليبيا وباجهزة خارج

ليبيا بمقابل وشروط تتفق الحكومتان عليها .

(٢) تسمح حكومة ليبيا كذلك لحكومة المملكة المتحدة بانشاء محطات اذاعة عسكرية واستعمالها ضمن الاراضي المتفق عليها .

المادة الثامنـــة

توليد النور والقوة المحركة واستخراج مواد البناء والتشيد

يجوز لحكومة المملكة المتحدة ان :

أ) تولد النور والقوة المحركة .

ب) تبحث وتستخرج باية وسيلة كانت الماء والمواد المحلية للبناء والانشاء كالحجارة والرمل والحصى والتراب والجبس والصلصال .

وذلك داخل الاراضي المتفق عليها وبالاتفاق بين الحكومتين في غيرها من الاراضي في ليبيا للاغراض العسكرية ، بشرط أن يظل ملكاً لليبيا ما تعثر عليه حكومة المملكة المتحدة أثناء العمليات بموجب هذه الاتفاقية من بقايا اثرية وثروات معدنية بما في ذلك البترول وباستثناء مواد البناء والانشاء .

المادة التاسعة

نقل المواد والبضائع

يجوز لحكومة المملكة المتحدة ان تنقل للاغراض العسكرية مباشرة او عن طريق متعهديها او المنظمات العسكرية المصرح لها النور والقوة المحركة داخل الاراضي المتفق عليها وبينها والمواد والبضائع داخلها ومنها واليها .

المادة العاشرة

الأمن في الأراضي المتفق عليها

(١) تخول حكومة ليبيا حكومة المملكة المتحدة سلطة حفظ سلامة الارواح

والممتلكات داخل الاراضي المتفق عليها .

(٢) بصفة خاصة لا يسمح لاي شخص بأن يوجد في هذه الاراضي او بأن يدخلها دون تصريح من عضو من أعضاء القوات البريطانية خولت له السلطة العسكرية المختصة منح التصريح . ومع ذلك فان السلطات العسكرية المختصة ستقوم بمنح كافة التسهيلات التي تتفق مع الامن لموظفي حكومة ليبيا لدخول الاراضي المذكورة لغرض اداء واجبات رسمية .

المادة الحادية عشرة

خدمات البريد

تسمح حكومة ليبيا لحكومة المملكة المتحدة بأن تدير دون قيد بواسطة مكاتب بريد مقامة داخل الاراضي المتفق عليها خدمات بريد بليبيا ومنها واليها لاستعمال مقصور على سلطات حكومة المملكة المتحدة وافراد القوات البريطانية .

المادة الثانية عشرة

حفظ الصحة

تقوم حكومة المملكة المتحدة بكافة ما يلزم لحفظ الصحة داخل الاراضي المتفق عليها .

المادة الثالثة عشرة

مسح الأراضي

تسمح حكومة ليبيا لحكومة المملكة المتحدة بالقيام بتخطيط من اي نوع كان في اي جزء من ليبيا وما جاورها من مياه (بما في ذلك اخذ صور من الجو يمكن على اساسها ان يجري التخطيط) لاغراض عمليات بموجب هذه الاتفاقية . وتنبىء حكومة المملكة المتحدة حكومة ليبيا قبل القيام بأي

تخطيط خارج الاراضي المتفق عليها ويجوز ان يشهد ممثل عن حكومة ليبيا التخطيط حين يكون التخطيط خارج الاراضي المتفق عليها واذا رغبت حكومة ليبيا في ذلك . وتقدم حكومة المملكة المتحدة لحكومة ليبيا نتائج هذا التخطيط وكافة البيانات المتعلقة به كالخرائط والصور المأخوذة من الجو والمثلثات او أي بيان مراقبة آخر . ان هذا الحق الذي تمنحه هذه المادة لا يشمل المساحات التي تحرم حكومة ليبيا الدخول اليها .

المادة الرابعـــة عشرة

المؤسسات الخاصة

يجوز لحكومة المماكة المتحدة ان تنشىء داخل الاراضي المتفق عليها مباشرة أو عن طريق المنظمات العسكرية المصرح لها المؤسسات اللازمـــة لتزويد أعضاء القوات البريطانية المصرح لهم بالكانتينات والمطاعم والتسهيلات لنشاط الترفيه الاجتماعي والثقافي ولبيع المواد والبضائع لهم . ولا تكون هذه المؤسسات واية منظمة للخدمات العسكرية المصرح لها التي يمكن ان تنشأ هذه المؤسسات عن طريقها كما لا تكون معداتها والخدمات التي تقدمها والمواد والبضائع التي تبيعها خاضعة لاية ضرائب أو رسوم او مكوس لشروط تشريعية خاصة بتأسيس او نشاط المؤسسات او المنظمات . وتتخذ حكومـــة المملكة المتحدة الاجراءات الادارية الرامية الى الحيلولة دون اعادة بيع مواد أو بضائع باعتها هذه المؤسسات الى اشخاص غير مصرح لهم وبصورة عامة الى الحيلولة دون سوء الاستعمال في الامتيازات الممنوحة بموجب هذه المادة وتتعاون الحكومتان لهذه الغاية .

المادة الخامسة عشرة

الخدمات والتسهيلات العامة

بناء على طلب حكومة المملكة المتحدة وبشرط ان توافق حكومة ليبيا

على ان المصالح العامة والخاصة بليبيا لا تتضرر نتيجة للاستعمال توضع الخدمات والمرافق العامة بليبيا في حدود ما يمكن عملياً في متناول استعمال حكومة المملكة المتحدة والمنظمات العسكرية المصرح لها واعضاء القوات البريطانية. وتكون التكاليف التي تدفع نفس التكاليف التي يدفعها سائر المستعملين الا اذا اتفق على خلاف ذلك.

المادة السادسة عشرة

أملاك حكومة المملكة المتحدة

(١) عندما تتخلى حكومة المملكة المتحدة عن أي جزء من الاراضي المتفق عليها والتي هي ملك لحكومة ليبيا او عن اي ارض سبق لها ان أشترتها من أحد الافراد واستعملتها لاغراض عسكرية بموجب هذه الاتفاقية لا يتم التعرف بالمنشئات الدائمة المقامة على الارض على نفقة حكومة المملكة المتحدة بموجب هذه الاتفاقية او قبلها ، الا بموافقة حكومة ليبيا.

(٢) ان المنشئات الدائمة المقامة بموجب هذه الاتفاقية او قبلها على نفقة حكومة المملكة المتحدة على الاراضي المستأجرة المملوكة ملكاً خاصاً والمستعملة للاغراض العسكرية بموجب هذه الاتفاقية ، تصبح ملكاً لصاحب الارض الا اذا اتفق على خلاف ذلك بين حكومة المملكة المتحدة وصاحب الارض.

(٣) ان كافة الممتلكات التي بنتها او اقامتها او استوردتها او حصلت عليها في ليبيا حكومة المملكة المتحدة بموجب او قبل هذه الاتفاقية باستثناء ما نصت عليه الفقرتان (١) و (٢) تظل ملكاً لحكومة المملكة المتحدة ويجوز نقلها من ليبيا بدون قيد او ان تتصرف فيها حكومة المملكة المتحدة بليبيا بالاتفاق مع حكومة ليبيا في اي وقت كان قبل نهاية هذه الاتفاقية او ضمن مدة معقولة بعد ذلك. وكل ملك لم يتم نقله بهذه الطريقة او لم يتم التصرف فيه قبل نهاية هذه الاتفاقية او ضمن مدة

معقولة بعد ذلك ينتهي من كونه ملكاً لحكومة المملكة المتحدة ولا يحق لحكومة المملكة المتحدة اي تعويض عن هذا الملك .

المادة السابعة عشرة

إخلاء الأراضي

عندما تتخلى حكومة المملكة المتحدة عن اية ارض للدولة وضعتها حكومة ليبيا في متناول استعمال حكومة المملكة المتحدة بموجب المادة الثالثة ، فانها ليست ملزمة بأن تعيدها بالحالة التي كانت عليها عندما بدأت حكومة المملكة المتحدة في استعمالها ولا تدفع حكومة المملكة المتحدة اي تعويض كما لا يدفع لها بالنسبة لاية زيادة او اي نقصان في قيمة الارض .

المادة الثامنة عشرة

الترتيبات مع ملاك الأراضي الخاصة

(١) يجوز للحكومتين الاتفاق على ان استعمال اي ارض يملكها الافراد من قبل حكومة المملكة المتحدة للاغراض العسكرية يكون خاضعاً لترتيبات مباشرة بين حكومة المملكة المتحدة واصحاب الاراضي وفي هذه الحالة يجوز لحكومة المملكة المتحدة ان تشتري او ان تستأجر الاراضي مباشرة من اصحابها او تكتسب منهم مباشرة اي حق في الارض او اي حق يتعلق بها .

(٢) اذا اقتنعت حكومة ليبيا بأن هناك رفضاً غير معقول من جانب احد ملاك الاراضي بعد عرض تعويض عادل عليه لوضع ارضه في متناول الاستعمال لاغراض هذه الاتفاقية ، فانها تتخذ التدابير اللازمة لوضع مثل هذه الارض تحت التصرف . وفي هذه الحالة تدفع حكومة المملكة المتحدة بالاتفاق مع حكومة ليبيا تعويضاً عادلاً للمالك .

(٣) تتصرف حكومة المملكة المتحدة اثناء او ضمن مدة معقولة بعد انتهاء

هذه الاتفاقية بموافقة حكومة ليبيا بالاراضي التي تكون اشترتها واستعملتها لاغراض عسكرية بموجب هذه الاتفاقية .

(٤) مع مراعاة شروط اي اتفاق مع حكومة ليبيا واي ترتيبات مع الافراد ملاك الاراضي تعتبر الاراضي المشار اليها في هذه المادة اراضي متفقاً عليها لغايات هذه الاتفاقية .

المادة التاسعة عشرة

صيانة بعض التسهيلات وتنميتها

اذا وافقت حكومة ليبيا بناء على طلب حكومة المملكة المتحدة ان تصون او تنمي اي تسهيلات مثل المرافق والموانىء والمراسي والمطارات والطرق والسكك الحديدية بليبيا الى مستوى ما كانت تصل اليه لولا الطلب المذكور تدفع حكومة المملكة المتحدة لحكومة ليبيا مبلغاً تتفق الحكومتان على اساسه قبل الشروع في العمل المطلوب .

المادة العشرون

تنقلات القوات البريطانية والسفن والطائرات والمركبات

(١) تمنح حكومة ليبيا للقوات البريطانية ولسفن المملكة المتحدة وطائراتها ومركباتها الحكومية بما في ذلك المركبات المصفحة حرية دخول الاراضي المتفق عليها والخروج منها والتنقل بينها براً او بحراً او جواً . ويشمل هذا الحق الاعفاء من الارشاد البحري الاجباري ومن كافة رسوم المرور . ويجوز لسفن صاحبة الجلالة البريطانية زيارة موانىء ليبيا بعد اشعار معقول .

(٢) تسمح حكومة ليبيا لطائرات المملكة المتحدة الحكومية بالطيران على الاراضي الليبية وفي حالة الاضطرار بالهبوط عليها وبالقيام منها بما في ذلك المياه الاقليمية . بيد انه لا يجوز لطائرات المملكة المتحدة الحكومية

ان تطير على المدن الا في حالات الاضطرار او بشروط يتفق عليها بين الحكومتين ولا على المناطق التي تحرمها حكومة ليبيا على الطائرات الاجنبية بصفة عامة . ويسمح لطائرات المملكة المتحدة الحكومية باستعمال المطارات الليبية بالشروط التي تطبق على الطائرات الاجنبية بصفة عامة ما عدا انها تتمتع بتسهيلات المرور بمطار بنينة المدني بعد اشعار وما عدا ان حالة سلاح الطيران الملكي بمطار طرابلس المدني تنظم بالمادة الواحدة والعشرين من هذه الاتفاقية .

(٣) بالاتفاق بين الحكومتين يكون للقوات البريطانية وسفن المملكة المتحدة ولطائراتها ولمركباتها الحكومية حرية التنقل في مناطق ليبيا الاخرى لاغراض هذه الاتفاقية .

(٤) تتخذ حكومة المملكة المتحدة في ممارسة الامتيازات المنصوص عليها في هذه المادة كافة الاحتياطات المعقولة لتفادي الحاق الضرر بالتسهيلات الليبية العامة .

(٥) يتمتع اعضاء القوات البريطانية بصفتهم الشخصية بنفس حرية التنقل التي يتمتع بها الاجانب بصفة عامة بليبيا . وتقبل حكومة المملكة المتحدة مبدأ وجوب عدم ارتداء اعضاء القوات البريطانية الملابس العسكرية بطرابلس وبنغازي خارج واجباتهم . وعليه يرتدي عادة اعضاء القوات البريطانية العسكريون اثناء وجودهم في طرابلس وبنغازي الملابس المدنية خارج واجباتهم . بيد انه في الظروف الاستثنائية يجوز للسلطات العسكرية بعد التشاور مع السلطات الليبية ان تصدر اوامر او تعطي الاذن لهؤلاء الاعضاء بارتداء الملابس العسكرية . ويعاد النظر في هذا الترتيب بعد خمس سنوات .

المادة الحادية والعشرون

مطار طرابلس المدني

(١) تتسلم السلطات الليبية مسئولية تشغيل مطار طرابلس المدني وصيانته

تسلماً تاماً في اسرع وقت ممكن .

(٢) في هذه الاثناء يستمر سلاح الطيران الملكي على نفقته في تقديم المساعدة الفنية وخلافها حسب ما يتفق عليه لحسن تشغيل المطار .

(٣) تضع حكومة ليبيا تحت تصرف سلاح الطيران الملكي الاراضي اللازمة القريبة من الناحية الشرقية من مطار طرابلس المدني لتمكينه من الاستعاضة عن التسهيلات للمدى الذي يتمتع به حالياً في المطار . ويسلم سلاح الطيران الملكي الى حكومة ليبيا تسهيلات المطار تدريجياً في مدة لا تتجاوز خمس سنوات . ويستمر سلاح الطيران بعد ذلك في تقديم المساعدة الفنية والمساعدات الاخرى الى السلطات الليبية حسب ما يتفق عليه بين الحكومتين .

(٤) يجوز لسلاح الطيران الملكي ان يحتفظ بسربين او اي عدد آخر من الاسراب يتفق عليه مع حكومة ليبيا في الاراضي المتفق عليها بمطار طرابلس المدني .

المادة الثانيـــة والعشرون

دخول القوات البريطانية الى ليبيا وخروجها منها

(١) تسمح حكومة ليبيا لحكومة المملكة المتحدة باحضار اعضاء القوات البريطانية الى ليبيا وبأن تنقل هؤلاء الاعضاء منها . وتقوم حكومة المملكة المتحدة باعلام حكومة ليبيا من حين لآخر عن عدد القوات البريطانية الموجودة بليبيا على الا يتجاوز ذلك العدد ما تتفق عليه الحكومتان .

(٢) لا تطبق مقتضيات الجوازات والتأشيرات على اعضاء القوات البريطانية العسكرية ولكن تزودهم حكومة المملكة المتحدة ببطاقات مناسبة لتحقيق الشخصية وتقدم نماذج من هذه البطاقات الى حكومة ليبيا . ولا تطبق قوانين حكومة ليبيا لمنع دخولهم او سفرهم غير ان مقتضيات الجوازات

والتأشيرات تطبق على اعضاء القوات البريطانية الآخرين .

(٣) لا تدفع رسوم مرور على دخول اعضاء القوات البريطانية الى ليبيا او الخروج منها او التنقل فيها .

المادة الثالثة والعشرون

عدم تطبيق قوانين تسجيل الأجانب ومراقبتهم

تعفي حكومة ليبيا اعضاء القوات البريطانية من القوانين التي تنص على تسجيل الاجانب ومراقبتهم . وتتخذ حكومة المملكة المتحدة كل التدابير التي هي في امكانها لضمان حسن سلوك جميع اعضاء القوات البريطانية وتقدم لحكومة ليبيا ما تطلبه من المعلومات عن الاعضاء المدنيين على ان تؤخذ بعين الاعتبار صفتهم كأعضاء في القوات البريطانية .

المادة الرابعة والعشرون

إعادة أعضاء القوات البريطانية السابقين الى أوطانهم

تتخذ حكومة المملكة المتحدة التدابير لاعادة اي عضو من القوات البريطانية الى بلاده على نفقتها اذا ما فقد صفته هذه اثناء خدمته بليبيا . ويتم تسفيره في اقرب وقت ممكن بعد ان تتغير صفته . وفي هذه الاثناء تحول حكومة المملكة المتحدة دون ان يصبح الشخص المعني عبئاً على مالية ليبيا . ولا تطبق هذه الاحكام اذا سمحت حكومة ليبيا للشخص المذكور بالبقاء في ليبيا .

المادة الخامسة والعشرون

حيازة الأسلحة وحملها

يجوز لاعضاء القوات البريطانية العسكريين في ليبيا ان يحوزوا وان يحملوا اسلحة تبعاً لمقتضيات اداء واجباتهم الرسمية .

المادة السادسة والعشرون

الشراء محلياً

(١) يجوز لاعضاء القوات البريطانية ان يشتّروا محلياً المواد والبضائع اللازمة لاستعمالهم الخاص او استهلاكهم وان ينتفعوا بما يحتاجون اليه من خدمات بنفس الشروط التّي تطبق عادة بليبيا .

(٢) يجوز لحكومة المملكة المتحدة ولمتعهديها وللمنظمات العسكرية المصرح لها ان يشتّروا محلياً ما يلزمهم من مواد وبضائع بالنسبة للعمليات بموجب هذه الاتفاقية بشرط مراعاة اي رغبة تعرب عنها حكومة ليبيا . وتسير حكومة المملكة المتحدة على سياسة اشتّراء المواد والبضائع محلياً اذا توفرت وكانت في المستوى المطلوب .

المادة السابعة والعشرون

استخدام العمال المحليين

(١) مع مراعاة اي رغبة تعرب عنها حكومة ليبيا تستخدم حكومة المملكة المتحدة ويستخدم متعهدوها والمنظمات الحكومية المصرح لها ، الا في ظروف خاصة ، مدنيين ليبيين بشرط ان يكونوا متوفرين ولهم الكفاءة للقيام بالعمل . وتكون شروط استخدام المواطنين الليبيين والاشخاص الذين يقيمون عادة بليبيا بموجب الشروط التّي هي بصفة عامة واجبة التطبيق وفقاً للقانون الليبي . لا سيما بالنسبة للاجور والاجور الاضافية والتأمين وشروط حماية العمال .

(٢) بناء على طلب السلطات الليبية المختصة لحكومة ليبيا تخصم حكومة المملكة المتحدة ومتعهدوها والمنظمات الحكومية المصرح لها وتدفع الى السلطات الليبية بموجب مقتضيات القانون الليبي ، ضريبة الدخل او اي ضريبة اخرى ، من الاجور التّي تدفعها لمستخدميها الذين لا

تعفيهم احكام هذه الاتفاقية من دفع الضرائب .

(٣) تستفيد حكومة المملكة المتحدة عند الامكان وبالاتفاق مع حكومة ليبيا من خدمات مصالح الاشغال العامة في ليبيا .

المادة الثامنة والعشرون

المركبات ورخص القيادة

(١) في حالة اعضاء القوات البريطانية الذين لديهم رخص قيادة صالحة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية او لديهم تصاريح قيادة اصدرتها لهم السلطات العسكرية المختصة بعد ان ادوا امتحاناً صالحاً لاصدار رخص قيادة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية توافق حكومة ليبيا اما على اعتماد هذه الرخص والتصاريح دون امتحان قيادة او رسوم واما على اصدار تصاريح قيادة خاصة بها دون امتحان قيادة او رسوم .

(٢) لا تكلف حكومة ليبيا السيارات الحكومية للمملكة المتحدة بالحصول على رخص بموجب قوانين ليبيا او بحمل علامات تعريف التي تتطلبها عادة قوانين ليبيا ولكن تحمل هذه السيارات علامات تعريف تصدرها السلطات المختصة للمملكة المتحدة .

(٣) لا تطلب حكومة ليبيا ان تخضع سيارات المملكة المتحدة الحكومية لقوانين ليبيا فيما يخص التصميم والمعدات ولكن تتخذ حكومة المملكة المتحدة والمنظمات العسكرية المصرح لها كافة الاحتياطات المعقولة لتفادي الحاق الضرر بالمرافق الليبية العامة .

المادة التاسعة والعشرون

القوانين واللوائح الجمركية

(١) يجوز لحكومة المملكة المتحدة ولمتعهديها سواء أكانوا ليبيين او غير ليبيين

وللمنظمات العسكرية المصرح لها ان تستورد الى ليبيا معفاة من الرسوم الجمركية المواد والبضائع اللازمة لغرض العمل بموجب هذه الاتفاقية او لاستعمال او استهلاك اعضاء القوات البريطانية المقصورين عليها ·

(٢) يجوز لاعضاء القوات البريطانية ان يستوردوا الى ليبيا عند أول وصولهم الى ليبيا او عند اول وصول اي معول لهم للالتحاق بهم امتعتهم الشخصية وادواتهم المنزلية وسياراتهم الخاصة لاستعمالهم الشخصي معفاة من الرسوم الجمركية .

(٣) لا تطبق القوانين واللوائح التي تسير عليها سلطات الجمارك في ليبيا بما في ذلك حق التفتيش والحجز على اي ممتلك يستورد بموجب هذه المادة او على اي مستندات رسمية تحضرها حكومة المملكة المتحدة الى ليبيا .

(٤) يجوز اعادة تصدير الممتلكات المستوردة الى ليبيا بموجب هذه المادة دون التقيد بقوانين ليبيا ولوائحها الجمركية ، ولكن لا يجوز التصرف بتلك الممتلكات في ليبيا الا لغرض تنفيذ هذه الاتفاقية او لصالح اعضاء القوات البريطانية او في الاحوال الاخرى التي تصرح بها السلطات المختصة لحكومة ليبيا مع مراعاة الشروط التي قد تفرضها .

(٥) تتخذ حكومة المملكة المتحدة الاجراءات الادارية الرامية الى الحيلولة دون التصرف بهذه الامتعة لصالح اشخاص غير مصرح لهم وبصفة عامة الى الحيلولة دون سوء الاستعمال في الامتيازات التي تمنحها هذه المادة وتتعاون الحكومتان لهذه الغاية .

(٦) يجوز تصدير الامتعة المشتراة بليبيا التي اشير اليها في الفقرة (٣) من المادة ١٦ دون التقيد بقوانين ليبيا ولوائحها الجمركية .

أحكام شتى خاصة بالضرائب

(١) لا يعتبر الوجود المؤقت لاحد اعضاء القوات البريطانية بليبيا اقامة او موطنا ولا يخضعه في حد ذاته لاية ضرائب او رسوم او تكاليف بليبيا سواء على دخله او على ممتلكاته المنقولة التي يعود وجودها بليبيا الى وجوده المؤقت بها كما لا يخضع مخلفاته لضريبة الوفاة في حالة وفاته . لا تطبق هذه الفقرة على الدخل الناتج عن الممتلكات غير المنقولة او عن اية مصلحة تجارية بليبيا .

(٢) لا يخضع اي مواطن بريطاني يقيم في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية كما لا تخضع اية شركة مؤسسة بموجب قوانين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ومقيمة بها لاية ضريبة بالنسبة للدخل الناتج عن تعهد مع حكومة المملكة المتحدة بناء على عمليات بموجب هذه الاتفاقية بشرط عدم تطبيق هذا الاعفاء على الاشخاص الذين يقومون او الشركات التي تقوم بأعمال اخرى في ليبيا غير الاعمال الناتجة عن عقود مع حكومة المملكة المتحدة .

(٣) لا تدفع اية ضريبة او رسوم او تكاليف على المستوردات او التصديرات المشار اليها في المادة ٢٩ .

(٤) لا تدفع حكومة المملكة المتحدة اية ضريبة او رسوم او مكوس بالنسبة لاي شيء تقوم به في ليبيا (بما في ذلك شراء اي ملك او ملكية أو حيازته او الاستيلاء عليه او استعماله او التصرف فيه) بناء على عمليات بموجب هذه الاتفاقية . ولكن هذا الاعفاء لا يطبق على ما يدفع مقابل ما يقدم من خدمات .

(٥) لا تعفي نصوص هذه المادة اي عضو من القوات البريطانية من :

(ا) اية رسوم بموجب قانون ليبيا بالنسبة لجهاز راديو او تليفون هو

ملك خاص .

(ب) اية ضريبة او رسوم تسجيل بموجب قانون ليبيا بالنسبة لحيازة واستعمال سيارة مملوكة ملكاً خاصاً .

(٦) ليس في هذه المادة ما يلزم حكومة ليبيا بأن تعيد او تتنازل عن اية ضريبة او رسوم او تكاليف كانت واجبة الدفع في ليبيا عن مواد او بضائع قبل ان تحوزها حكومة المملكة المتحدة او يحوزها متعهدوها او المنظمات الحكومية المصرح لها بليبيا ، بشرط ان تتخذ حكومة ليبيا الترتيبات للتنازل عن كافة الرسوم الجمركية والضرائب على الوقود او الزيت او الشحم الذي يبتاع على هذه الطريقة والذي يصدق عليه احد الضباط التابعين لحكومة المملكة المتحدة والمصرح لهم ، بأنه خاص باستعمال القوات البريطانية بالنسبة للعمليات بموجب هذه الاتفاقية .

(٧) لا يعفى من الرسوم والضرائب والوقود والزيت والشحوم التي يحصل عليها اعضاء القوات البريطانية لاستعمالهم الخاص .

المادة الحادية والثلاثون

الاختصاص — القضايا المدنية

(١) تدفع حكومة المملكة المتحدة تعويضاً عادلاً عن الاضرار التي تنتج عن قيام اعضاء القوات البريطانية الذين تستخدمهم حكومة المملكة المتحدة مباشرة بواجباتهم الرسمية اذا لم تكن تلك الاضرار ناتجة عن عمليات عسكرية في زمن الحرب ولا تنظر المحاكم في مثل هذه المطالبات بتعويض .

(٢) تدفع حكومة ليبيا تعويضاً عادلاً عن الاضرار التي تطالب بها حكومة المملكة المتحدة او اعضاء القوات البريطانية والتي تنتج عن قيام الذين تستخدمهم مباشرة حكومة ليبيا بواجباتهم الرسمية اذا لم تكن تلك الاضرار ناتجة عن عمليات عسكرية في زمن الحرب .

(٣) باستثناء ما تنص عليه الفقرة (١) من هذه المادة يجوز ان تنظر محاكم ليبيا في القضايا المدنية ضد اعضاء القوات البريطانية ، وفي هذه الحالات تتخذ السلطات العسكرية المختصة بناء على طلب السلطات الليبية كافة التدابير التي بامكانها لضمان الامتثال لاحكام المحاكم الليبية واوامرها وان تساعد ، في حدود ما تسمح به اعتبارات الامن ، السلطات الليبية في تنفيذ تلك الاحكام او الاوامر ولكن لا يخضع العضو العسكري من اعضاء القوات البريطانية لحكم محكمة او لامر منها يصرفه عن الخدمة ولا يكون تنفيذ مثل هذا الحكم او الامر ضد شخصه او راتبه او اسلحته او ذخائره او معداته او لوازمه او ملابسه العسكرية .

المادة الثانية والثلاثون

الاختصاص – المسائل الجنائية

(١) يجوز للمحاكم العسكرية للمملكة المتحدة ولسلطاتها ان تمارس فيما يتعلق باعضاء القوات البريطانية الاختصاص والسلطة اللذين يمنحهما لها القانون الانجليزي في الحالات التالية وهي :

(ا) الجرائم التي ترتكب فقط ضد اموال حكومة المملكة المتحدة او ضد عضو آخر من اعضاء القوات البريطانية او ضد ماله .

(ب) الجرائم التي ترتكب فقط في المناطق المتفق عليها .

(ج) الجرائم التي ترتكب فقط ضد امن المملكة المتحدة بما في ذلك الخيانة العظمى والتخريب والتجسس وخرق اي قانون يتعلق بالأسرار الرسمية او اسرار تتعلق بالدفاع الوطني عن المملكة المتحدة .

(د) الجرائم المترتبة على اي فعل او تقصير حدث اثناء القيام بالواجب الرسمي وفي جميع الحالات التي يتوفر فيها الاختصاص والسلطة يكون اعضاء القوات البريطانية متمتعين بحصانة اختصاص المحاكم الليبيـــة .

(٢) في الحالات الاخرى يكون الاختصاص للمحاكم الليبية الا اذا تنازلت الحكومة الليبية عن حقها في ممارسة ذلك الاختصاص. وتنظر الحكومة الليبية بعين العطف لاي طلب تقدمه سلطات الحكومة المتحدة للتنازل عن حقها في الاحوال التي ترى فيها هذه السلطات ان لذلك التنازل أهمية خاصة او عندما يكون بالامكان تطبيق عقوبة مناسبة باتخاذ الاجراءات التأديبية دون اللجوء الى محكمة.

(٣) تتعاون السلطات الليبية وسلطات المملكة المتحدة في القبض على اعضاء القوات البريطانية وتسليمهم للسلطة المختصة للمحاكمة وفقاً للاحكام المذكورة اعلاه، وتخطر السلطات الليبية في الحال سلطات المملكة المتحدة اذا هي القت القبض على اي عضو من اعضاء القوات البريطانية. اذا قبض على احد اعضاء القوات البريطانية وطلبت سلطات المملكة المتحدة الافراج عنه رهن المحاكمة تقوم السلطات الليبية باخلاء سبيله من حراستها على ان تتعهد سلطات المملكة المتحدة بتقديمه الى المحاكم الليبية لاجراءات التحقيق وللمحاكمة عند الطلب.

(٤) تتعاون السلطات الليبية وسلطات المملكة المتحدة على اجراء جميع التحقيقات الضرورية في الجرائم وعلى جمع الادلة وابرازها بما في ذلك حضور الشهود وقت المحاكمة، وفي الاحوال المناسبة، ضبط الاشياء المتعلقة بالجريمة وتسليمها. الا ان تسليم تلك الاشياء قد يجعل خاضعاً لرد في الوقت الذي تعينه السلطات التي سلمتها.

(٥) يحق لاي عضو من اعضاء القوات البريطانية عندما يحاكم في المحاكم الليبية:

(أ) أن يحاكم رأساً محاكمة سريعة.

(ب) ان يخبر قبل محاكمته بالتهمة المعينة او التهم ضده.

(ج) ان يواجه بشهود الاثبات ضده.

(د) ان يتمتع بالاجراءات الجبرية للحصول على الشهود في صالحه اذا كان هؤلاء ضمن اختصاص المحاكم الليبية .

(هـ) ان يكون له ممثل قانوني يختاره للدفاع عنه او ان يتمتع بالتمثيل القانوني المجاني او المعافاة حسب الظروف السائدة في ليبيا حالياً .

(و) ان يحصل على خدمات مترجم قدير اذا رأى ذلك ضرورياً .

(ز) ان يتصل بسلطات المملكة المتحدة ليحضر المحاكمة ممثل عن تلك السلطات .

(٦) تخطر السلطات الليبية سلطات المملكة المتحدة بنتيجة محاكمة اي عضو من اعضاء القوات البريطانية امام المحاكم الليبية .

(٧) يعاد الى سلطات حكومة ليبيا الشهود غير الخاضعين لقانون المملكة المتحدة والذين ينسب اليهم الحنث باليمين او اهانة المحكمة اثناء النظر في قضية امام المحاكم العسكرية والسلطات التابعة لحكومة المملكة المتحدة وتضمن قوانين ليبيا نصوصاً لمحاكمة مثل هؤلاء المتهمين وعقابهم .

(٨) من حق حكومة المملكة المتحدة ان تحفظ الامن في الاراضي المتفق عليها وتصون النظام فيها ويجوز لها ان تقبض فيها على الذين تنسب اليهم جناية او تسلمهم فوراً الى السلطات الليبية لمحاكمتهم عندما يكونون خاضعين للمحاكمة في المحاكم الليبية .

(٩) يجوز استخدام اعضاء القوات البريطانية خارج الاراضي المتفق عليها في اعمال البوليس بترتيب مع السلطات المختصة لحكومة ليبيا . وتكون السلطات الليبية المسئولة الرئيسية لحماية الكابلات الحاملة للنور والقوة المحركة او الموصلات لاية من الاراضي المتفق عليها سواء اكانت هذه الكابلات ملكاً لحكومة المملكة المتحدة ام لا ولكن يجوز لها ان ترتب مع سلطات المملكة المتحدة استخدام اعضاء القوات البريطانية لهذه الغاية ، وفي جميع هذه الاحوال يكون للبوليس الليبي الذي قد

يخدم معه اعضاء القوات البريطانية السلطة العليا فيما يتعلق باشخاص سكان ليبيا واموالهم .

المادة الثالثة والثلاثون

تعاريف

(١) في هذه الاتفاقية :

(أ) تعني (حكومة ليبيا) الحكومة الاتحادية للمملكة الليبية المتحدة .

(ب) تعني (حكومة المملكة المتحدة) حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

(ج) تعني (الحكومتان) الحكومتين المذكورتين اعلاه .

(د) تعني (القوات البريطانية) اعضاء خدمات البر والبحر والجو البريطانية المسلحة (المشار اليهم في هذه الاتفاقية بـ «الاعضاء العسكريين») والموظفين المدنيين الذين يصاحبونهم وتستخدمهم هذه الخدمات او يخدمون معها مباشرة او عن طريق المنظمات الحكومية المصرح لها . ويشمل هذا التعريف كذلك اتباع هؤلاء الاعضاء العسكريين والمدنيين ولا يشمل الاشخاص المواطنين او الاشخاص الذين يقيمون عادة بليبيا او من ليس وجوده في ليبيا ناتجاً عن عمليات بموجب هذه الاتفاقية . والتابع بالنسبة لاي شخص معناه ما يلي :

(١) زوجة ذلك الشخص او زوجها .

(٢) اي شخص آخر يعوله ذلك الشخص اعالة تامة او يوجد في رعايته او مسئوليته او عنايته .

(هـ) تعني (المنظمات العسكرية المصرح لها) المنظمات التي ترافق عادة القوات البريطانية المسلحة والمبينة في الجدول الثالث من هذه الاتفاقية

واية منظمة اخرى مماثلة تتفق حكومة المملكة المتحدة وحكومة ليبيا على اعتبارها منظمة عسكرية مصرح لها .

(و) تعني (الاغراض العسكرية) داخل الاراضي المتفق عليها او في غيرها كما هو منصوص في هذه الاتفاقية منشئات المعدات العسكرية ومبانيها وصيانتها واستعمالها واستخدامها كما تشمل التسهيلات بما في ذلك تسهيلات التدريب والسكن والاستشفاء والتسلية والتثقيف والترفيه لاعضاء القوات البريطانية وعمليات حكومة المملكة المتحدة ومتعهديها والمنظمات العسكرية المصرح لها بموجب هذه الاتفاقية وتشمل تخزين ممتلكات حكومة المملكة المتحدة ومتعهديها والمنظمات العسكرية المصرح لها التي توجد في ليبيا بالنسبة للعمليات بموجب هذه الاتفاقية .

(ز) تعني (السلطات العسكرية المختصة) الضباط القواد لفروع الخدمات المسلحة البريطانية بليبيا .

(ح) تعني (السفينة) كل نوع من المراكب المحمولة على الماء .

(ط) تشمل لفظة (البضائع) المعدات العسكرية ومواد الصيانة والبناء .

(ي) تعني «سفن المملكة المتحدة الحكومية» و «طائرات المملكة المتحدة الحكومية» السفن والطائرات العاملة بموجب عقود حكومية او العاملة لغايات القوات المسلحة للمملكة المتحدة .

(ك) تعني «مركبة المملكة المتحدة الحكومية» المركبة التي تقصر خدمتها على حكومة المملكة المتحدة او على المنظمات العسكرية المصرح لها .

(٢) اذا قام شك في عضوية اي شخص بالنسبة للقوات البريطانية تقبل محاكم ليبيا كبينة على ذلك شهادة تثبت عضويته لتلك القوات يوقع عليها ضابط مصرح له وتشعر حكومة المملكة المتحدة بالطرق الدبلوماسية حكومة ليبيا باسماء الضباط المصرح لهم باصدار مثل هذه الشهادات

وتقدم نماذج لتوقيعاتهم .

(٣) تقبل محاكم ليبيا كبينة شهادة وزير صاحبة الجلالة البريطانية المفوض بليبيا تثبت ان مطالبة ما بتعويض قد نشأت عن ممارسة احد اعضاء القوات البريطانية مستخدم من قبل حكومة المملكة المتحدة لواجباته الرسمية .

المادة الرابعة والثلاثون

الخلافات

يفض اي خلاف بين حكومة ليبيا وحكومة المملكة المتحدة ينشأ عن هذه الاتفاقية عن طريق الاحتكام لمحكمة خاصة تتألف من عضو تعينه حكومة ليبيا ومن عضو تعينه حكومة المملكة المتحدة ومن عضو تعينه الحكومتان بالاشتراك الا اذا فض الخلاف بطريقة اخرى والا اذا نصت هذه الاتفاقية على طريقة اخرى لفضه. واذا لم تتمكن الحكومتان في ظرف شهرين من الاتفاق على شخص لتعيينه كعضو ثالث يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين ذلك العضو الثالث . واذا كان رئيس المحكمة مواطناً للمملكة المتحدة ومستعمراتها او مواطناً ليبياً فانه يطلب من نائب الرئيس ان يقوم بذلك التعيين واذا كان هذا الاخير كذلك مواطناً كما تقدم يوجه الطلب الى اقدم قاضي في المحكمة .

المادة الخامسة والثلاثون

إبرام الاتفاقية ومدتها

تكون هذه الاتفاقية خاضعة للابرام ويتم تبادل وثائق الابرام في اقرب وقت ممكن . وتوضع موضع التنفيذ بتاريخ تبادل وثائق الابرام وتظل سارية المفعول لمدة عشرين سنة الا اذا عدلت او ابدلت باتفاق بين الحكومتين ويعاد النظر فيها على كل حال في نهاية عشر سنوات . ويجوز لاي من الحكومتين

قبل انتهاء مدة (١٩) سنة ان تشعر بالطرق الدبلوماسية الحكومة الاخرى بانهائها في نهاية العشرين سنة المذكورة . فاذا لم تنه الاتفاقية بهذه الطريقة تظل سارية المفعول بعد انتهاء مدة العشرين سنة مع خضوعها لاي تعديل او لاي ابدال حتى نهايـــة سنة واحدة بعد ان تشعر احدى الحكومتين بالطرق الدبلوماسية الحكومة الاخرى بانهائها .

واقراراً لذلك وقع الموقعان ادناه بناء على تفويض صحيح لكل منهما من حكومته على هذه الاتفاقية وبصمها كل منهما بختمه .

حرر في صورتين بنغازي في اليوم التاسع والعشرين من يوليو سنة الف وتسعمائة وثلاث وخمسين باللغتين الانكليزية والعربية وكلا النصين متساو في صحته .

عن حكومة المملكة الليبية المتحدة
التوقيع – محمود المنتصر

عن حكومة المملكة المتحـــدة
التوقيع – اليك كركبرايد

الاتفاقية الماليــة

بين حكومة المملكة الليبية المتحدة
وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

ان حكومة المملكة الليبية المتحدة (المشار اليها فيما بعد بحكومة ليبيا) وحكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندا الشمالية (المشار اليها فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) رغبة منهما في تنفيذ المادة الثالثة من معاهدة الصداقة والتحالف الموقعة ببنغازي في اليوم التاسع والعشرين من يوليو سنة الف وتسعمائة وثلاث وخمسين بين صاحب الجلالة ملك المملكة الليبية المتحدة وصاحبة الجلالة ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وممالكها واراضيها الاخرى قد اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

ان الغاية من هذه الاتفاقية هي مساعدة ليبيا على التمتع بحالة من الاستقرار المالي ونمو اقتصادي منظم ملائم بالنسبة لليبيا لادراك الاهداف المشار اليها في المادة الثالثة من معاهدة الصداقة والتحالف المذكور آنفاً.

المادة الثانيــة

لغرض ادراك غاية هذه الاتفاقية تقدم حكومة المملكة المتحدة ، بعد

الاخذ بعين الاعتبار حاجة ليبيا بالتشاور مع حكومة ليبيا ، مساعدة مالية سنوية لحكومة ليبيا لمدة دوام هذه الاتفاقية ويدفع في الخمس سنوات المالية من اول ابريل ١٩٥٣ حتى ٣١ مارس ١٩٥٨ مبلغ مليون جنيه استرليني سنوياً لمنظمات التنمية الليبية القائمة في اول ابريل ١٩٥٣ او لمنظمات التنمية الاخرى المؤسسة بعد ذلك حسب ما يتفق عليه بين الحكومتين من وقت لآخر ومبلغ مليونين وسبعمائة وخمسين الف جنيه استرليني كمساعدة مالية لميزانية ليبيا . وتعتبر المبالغ التي سبق ان دفعتها حكومة المملكة المتحدة بموجب ترتيبات موقتة اثناء السنة المالية الحالية قبل وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ دفعات على حساب السنة المذكورة . وستتعهد حكومة المملكة المتحدة قبل نهاية كل فترة من فترات السنوات الخمس التالية اثناء سريان هذه الاتفاقية بأن تقدم ، بعد الاخذ بعين الاعتبار حاجة ليبيا بالتشاور مع حكومة ليبيا ، مساعدة مالية سنوية مناسبة حسب ما تتفق عليه الحكومتان ، لمدة السنوات الخمس التالية .

المادة الثالثــة

تستخدم حكومة ليبيا ما تدفعه حكومة المملكة المتحدة وفقاً لغاية هذه الاتفاقية وبقصد مساعدة حكومة المملكة المتحدة على تقرير المساعدة المالية التي يجب تقديمها اثناء اي فترة من فترات السنوات الخمس التالية ، تزود هذه الحكومة بنسخ من تقديرات الميزانية السنوية الكاملة كما وافق عليها مجلس الامة الليبي وبنسخ من التقارير السنوية لمدققي الحسابات الليبيين كما وافقت عليها مجالس التشريع المختصة .

المادة الرابعــة

ان هذه الاتفاقية خاضعة لدوام ترتيبات العملة الليبية القائمة باستثناء ما تتفق عليه الحكومتان .

المادة الخامسة

تكون هذه الاتفاقية خاضعة للابرام ويتم تبادل وثائق الابرام في ليبيا في اقرب وقت ممكن وتوضع موضع التنفيذ بتاريخ تبادل وثائق الابرام وتظل سارية المفعول لمدة عشرين سنة الا اذا عدلت او ابدلت باتفاق بين الحكومتين . ويعاد النظر فيها على كل حال في نهاية عشر سنوات .

ويجوز لاي من الحكومتين قبل انتهاء مدة ١٩ سنة ان تشعر بالطرق الدبلوماسية الحكومة الاخرى بانهائها في نهاية العشرين سنة المذكورة . فاذا لم تنه الاتفاقية بهذه الطريقة تظل سارية المفعول بعد انتهاء مدة العشرين سنة مع خضوعها لاي تعديل او لاي ابدال حتى نهاية سنة واحدة بعد ان تشعر احدى الحكومتين بالطرق الدبلوماسية الحكومة الاخرى بانهائها .

واقراراً لذلك وقع الموقعان ادناه بناء على تفويض صحيح لكل منهما من حكومته على هذه الاتفاقية وبصمها كل منهما بختمه .

حررت في صورتين ببنغازي في اليوم التاسع والعشرين من يوليو ١٩٥٣ باللغتين الانجليزية والعربية وكلا النصين متساو في صحته .

عن المملكة الليبية المتحدة
التوقيع — محمود المنتصر

عن حكومة المملكة المتحدة
التوقيع — اليك كركبرايد

الملحق الخامس

بين حكومة المملكة الليبية المتحدة
وحكومة الولايات المتحدة الامريكية

المقـــدمة

ان حكومة المماكة الليبية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الامريكية رغبة منهما في تعزيز الصداقة والتفاهم الوثيقين القائمين الآن بينهما . وتأكيداً لعزمهما على التعاون الودي والتأييد المتبادل في الميدان الدولي والمساهمة في صيانة السلم والامن في نطاق ميثاق الامم المتحدة ، واعتقاداً منهما بأن التعاون في الاراضي الليبية سيساعد على ادراك هذه الغايات ، فقد تعاقدتا على الاتفاقية التالية :

المــادة الأولى

المناطق المتفق عليهـــا

(١) تمنح حكومة المملكة الليبية المتحدة الاذن لحكومة الولايات المتحدة الامريكية بأن تشغل وان تستعمل لاغراض عسكرية طول مدة هذه الاتفاقية ووفقاً لنصوصها وشروطها المناطق التي تستعملها وتشغلها في الوقت الحاضر الولايات المتحدة الامريكية وكذلك المناطق الاضافية التي يجوز ان تتفق عليها

الحكومتان تحريراً من وقت لآخر . ويشار بعد هذا الى جميع المناطق التي تشغلها وتستعملها حكومة الولايات المتحدة الامريكية بموجب هذه الفقرة « بالمناطق المتفق عليها » .

(٢) وتنتهي منطقة معينة متفق عليها من اعتبارها منطقة متفقاً عليها عندما تبلغ حكومة الولايات المتحدة الامريكية حكومة المملكة الليبية المتحدة بانها لم تعد تحتاج الى تلك المنطقة .

المادة الثانية

تنمية المناطق المتفق عليها وتهيئة الامن فيها

يجوز لحكومة الولايات المتحدة الامريكية اما مباشرة او بواسطة مقاوليها ان تتخذ الترتيبات وان تقوم بعمليات الانشاء والتعمير ونقل التسهيلات داخل المناطق المتفق عليها لأجل تحسين تلك المناطق وجعلها ملائمة للأغراض العسكرية ولأجل تهيئة الامن الداخلي في تلك المناطق . ولكن لا تهدم سلطات حكومة الولايات المتحدة الامريكية اي بناء قائم على الاراضي الحكومية في وقت اول دخول قوات الولايات المتحدة لتلك الاراضي كما لا تقطع او تقتلع بعدد كبير اشجاراً موجودة بالاراضي المذكورة دون موافقة السلطات المختصة في حكومة المملكة الليبية المتحدة .

المادة الثالثة

مراقبة الطائرات والسفن والمركبات

(١) يجوز لحكومة الولايات المتحدة الامريكية ان تمارس المراقبة على الطائرات والسفن والمراكب المائية والمركبات التي تدخل الى المناطق المتفق عليها او تخرج منها أو اثناء بقائها فيها .

(٢) تتخذ حكومة المملكة الليبية المتحدة الترتيبات لمراقبة الطائرات

والسفن والمركبات الداخلة الى المناطق القريبة من المناطق المتفق عليها او الخارجة منها او المقيمة فيها حسبما يتفق عليه بين الحكومتين من انه لازم لتنفيذ اغراض هذه الاتفاقية ولتأمين سلامة قوات الولايات المتحدة وممتلكاتها بليبيـــا .

المادة الرابعة

المواصلات وخطوط الانابيب

يجوز لحكومة الولايات المتحدة الامريكية ان تنشيء وان تصون ، خارج المناطق المتفق عليها ، وسائل المواصلات السلكية وخطوط الانابيب التي تتفق الحكومتان على انها ضرورية لتنفيذ اغراض هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة

الخدمات والتسهيلات العامة

بناء على طلب حكومة الولايات المتحدة الامريكية وبشرط ان تتأكد حكومة المملكة الليبية المتحدة بأن المصالح العامة والخاصة في ليبيا سيحافظ عليها كما ينبغي ، توضع الخدمات والتسهيلات العامة بليبيا ، في حدود ما يمكن عملياً ، في متناول استعمال حكومة الولايات المتحدة الامريكية واعضاء قوات الولايات المتحدة ، وتكون التكاليف التي تدفع لذلك نفس التكاليف التي يدفعها سائر المستعملين الا اذا اتفق على خلاف ذلك .

المادة السادسة

استعمال المناطق المتفق عليهـــا

(١) يقتصر استعمال المناطق المتفق عليها واشغالها على حكومة الولايات المتحدة الامريكية الا في الاحوال الاخرى المنصوص عليها في هذه المادة .

وتكون صيانة المناطق المتفق عليها والمقصور استعمالها على حكومة الولايات المتحدة الامريكية على نفقة حكومة الولايات المتحدة الامريكية .

(٢) يجوز للحكومتين ـ كجزء من التدابير العسكرية الجماعية ، لاجل صيانة الامن الدولي واقراره ـ ان تتفقا على استعمال منطقة متفق عليها واشغالها بالاشتراك سوياً او باشتراك حكومة الولايات المتحدة الامريكية مع اية دولة يكون بين المملكة الليبية المتحدة وبينها معاهدة صداقة وتحالف. وتقسم تكاليف صيانة المنطقة المتفق عليها التي تستعمل بالاشتراك بين الحكومتين او من قبل حكومة الولايات المتحدة الامريكية واية دولة اخرى على اساس الاستعمال وباجور وتكاليف يرتضيها المستعملون .

(٣) يجوز لحكومة الولايات المتحدة الامريكية ان تطلب الى حكومة المملكة الليبية المتحدة بأن تسمح باستعمال المناطق المتفق عليها لاغراض التدريب من قبل افواج صغيرة من العسكريين التابعين لبلاد غير الولايات المتحدة الامريكية على ان يكون هؤلاء العسكريون في كل وقت اثناء وجودهم بليبيا تحت رعاية الولايات المتحدة واشرافها . ان حكومة المملكة الليبية المتحدة على استعداد للنظر في كل هذه الطلبات حالة بحالة نظراً سريعاً ، وتبلغ حكومة الولايات المتحدة الامريكية بنتيجة قرارها .

المادة السابعة

الحصول على الاراضي

(١) تقوم حكومة المملكة الليبية المتحدة بالحصول على جميع الاراضي وباتخاذ الترتيبات الاخرى اللازمة لاباحة اشغال الاراضي واستعمالها مع ما يعود اليها من حقوق ، لاغراض هذه الاتفاقية ، الا اذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك وفقاً للفقرة (٢) من هذه المادة . ولا تكون حكومة الولايات المتحدة الامريكية ملزمة بتعويض اي مواطن ليبي او اي شخص

آخر عن اشغال او استعمال الاراضي التي يكون له فيها حقوق والتي توضع تحت تصرف حكومة الولايات المتحدة الامريكية بموجب احكام هذه الفقرة ، ولكنها توافق علـى ان تدفع لحكومة المملكة الليبية المتحـدة لحساب ذلك المواطن او ذلك الشخص ايجاراً سنوياً عادلاً من اجل ذلك الاشغال او الاستعمال . وتوافق الحكومتان على انه بعد ان يتقرر الايجار السنوي العادل لتلك الاراضي فلا تبدل قيمة ذلك الايجار طيلة مدة سريان هذه الاتفاقية بدون موافقة الحكومتين .

(٢) بشرط الاتفاق بين الحكومتين يجوز لحكومة الولايات المتحدة الامريكية ان تستأجر اراض او اي حق فيها او يعود اليها من اصحابها مباشرة او ان تتفق مع اصحابها على ترتيبات أخرى حسب اللزوم لاباحة اشغال اراض متفق عليها واستعمالها وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية . اذا اقتنعت حكومة المملكة الليبية المتحدة ان هنالك رفضاً غير معقول من جانب احـد اصحاب الاراضي بعد عرض تعويض عادل عليه ليضع تحت التصرف ارضاً لازمة ، او اي حق يعود الى ارض لازم ، لغايات هذه الاتفاقية ، فانها تتخذ الخطوات اللازمة لتأمين وضع هذه الارض او هذا الحق في الارض تحت التصرف .

(٣) يعتبر الايجار الذي تدفعه حكومة الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ نفاذ هذه الاتفاقية لاشغال واستعمال الاراضي او للتمتع بالحقوق في الاراضي داخل المناطق المتفق عليها الايجار العادل واجب الدفع لذلك .

(٤) تعتبر الاراضي او الحقوق العائدة الى الاراضي المشغلة او المستعملة من قبل حكومة الولايات المتحدة الامريكية بموجب احكام هذه المادة اراض متفقاً عليها لاغراض هذه الاتفاقية .

(٥) تدفع حكومة الولايات المتحدة بموجب احكام المادة التاسعة عشرة تعويضاً لاصحاب الاراضي عن الاضرار الناتجة عن اشغال ملك واستعماله اذا لم يدفع التعويض بطريقة اخرى .

المـــادة الثامنة

تنقل القوات والطائرات والسفن والمركبات

(١) تمنح حكومة المماكة الليبية المتحدة لقوات الولايات المتحدة ولسفنها ولطائراتها ومركباتها الحكومية بما في ذلك المركبات المصفحة ، حق الدخول بحرية الى المناطق المتفق عليها والخروج منها والتنقل في المناطق المتفق عليها وبينها براً وبحراً وجواً لغايات هذه الاتفاقية . ويشمل هذا الحق الاعفاء من الارشاد البحري الاجباري وعوائد المرور في اي مكان داخل ليبيا بما في ذلك المياه الاقليمية . ولغرض تسهيل الاشراف على حركة السفن داخل مناطق الموانى الليبية المفتوحة للتجارة تشعر سلطات الموانى المختصة بوصول سفن الولايات المتحدة الحكومية الى اي من مناطق الموانيهذه بمدة معقولة . لا تطبق احكام هذه الفقرة على زيارات المجاملة التي تقوم بها سفن الولايات المتحدة والتي لا صلة لها بهذه الاتفاقية . وتنظم هذه الزيارات وفقاً للاجراءات الدولية العادية .

(٢) بشرط الاتفاق بين الحكومتين يكون لقوات الولايات المتحدة ولسفنها وطائراتها ومركباتها بما في ذلك المركبات المصفحة حرية التنقل في مناطق ليبيا الاخرى بما في ذلك المياه الاقليمية لتنفيذ غايات هذه الاتفاقية .

(٣) مع مراعاة الشروط (بما في ذلك الشروط الخاصة بالتحليق على المدن) التي تتفق عليها السلطات المختصة في الحكومتين ، يجوز لطائرات الولايات المتحدة الحكومية ان تطير على اية ناحية من اراضي ليبيا بما في ذلك المياه الاقليمية . لا تطير طائرات الولايات المتحدة بصفة عامة باستثناء ما يتفق عليه ويجوز لطائرات الولايات المتحدة في حالة الاضطرار الهبوط على اي ارض ليبية والقيام منها ، بما في ذلك المياه الاقليمية ، ويجوز لطائرات الولايات المتحدة الحكومية ان تستعمل المطارات وتسهيلات الطيران الاخرى خارج المناطق المتفق عليها بالشروط التي تتفق عليها السلطات المختصة في

الحكومتين .

(٤) تتخذ حكومة الولايات المتحدة الامريكية في ممارسة الامتيازات المذكورة في هذه المادة كافة الاحتياطات المعقولة لتفادي الحاق الضرر بالمرافق العامـــة .

(٥) تقبل حكومة الولايات المتحدة الامريكية مبدأ وجوب ارتداء اعضاء قوات الولايات المتحدة العسكريين الملابس المدنية في بنغازي وطرابلس خارج واجباتهم .

المادة التاسعة

تسهيلات المواصلات

يجوز لحكومة الولايات المتحدة الامريكية بالاتفاق مع حكومة المملكة الليبية المتحدة ان تنشىء وان تصون على نفقتها ودون ان يكون لها حق المطالبة بتعويض في اي وقت كـــان من تلك الحكومـــة ، الطرق والجسور اللازمة وان تحسن وتعمق المواني والممرات والمداخل البحرية والمراسي المؤدية الى المناطق المتفق عليها .

المادة العاشرة

اخلاء المناطق المتفق عليهـــا

عندما تخلي حكومة الولايات المتحدة الامريكية بصفة دائمة منطقة متفقاً عليها فلا تنقل المنشآت الدائمة التي عليها ولا تستحق حكومة الولايات المتحدة الامريكية اي تعويض عن تلك المنشآت . وباستثناء ما نص عليه في الجملة السابقة تبقى جميع الممتلكات المنشأة والمقامة والمستوردة الى ليبيا او التي تم الحصول عليها فيها بموجب او قبل هذه الاتفاقية من قبل حكومة الولايات المتحدة الامريكية ملكاً لهذه الحكومة ويجوز لحكومة الولايات

المتحدة الامريكية ان تنقلها من ليبيا بدون اي قيد او ان تتصرف بها داخل ليبيا وفقاً لما تتفق عليه مع حكومة المملكة الليبية المتحدة ، في اي وقت قبل انتهاء هذه الاتفاقية او خلال مدة معقولة بعد انتهائها . وكل ملك لم يتم نقله بهذه الطريقة او لم يتم التصرف فيه قبل نهاية هذه الاتفاقية او ضمن مدة معقولة بعد ذلك ينتهي من كونه ملكاً لحكومة الولايات المتحدة الامريكية ولا تكون حكومة المملكة الليبية المتحدة ملزمة بتعويض حكومة الولايات المتحدة الامريكية عن هذا الملك .

المادة الحادية عشرة

حالة المناطق المتفق عليها عند تسليمها

لا تكون حكومة الولايات المتحدة الامريكية ملزمة بأن تسلم الى حكومة المملكة الليبية المتحدة المناطق المتفق عليها ، عند انتهاء هذه الاتفاقية ، بنفس الحالة التي كانت عليها عند اشغالها من قبل حكومة الولايات المتحدة الامريكية .

المادة الثانية عشرة

التزامات اخرى

عقدت هذه الاتفاقية وفقاً للمبادىء التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة ولا يفسر اي شيء في الاتفاقية بما يتنافى مع الالتزامات التي اخذتها الولايات المتحدة الامريكية على عاتقها بموجب ذلك الميثاق وتقبل المملكة الليبية المتحدة ايضاً تلك الالتزامات انتظاراً لانضمامها الى الامم المتحدة .

وكذلك تصرح الحكومتان بأنه لا يفسر اي شيء في هذه الاتفاقية بما يتنافى او يخل او يرمي الى التنافي او الاخلال بالالتزامات الدولية التي أخذتها على عاتقها كل من الحكومتين وفقاً لاي اتفاقات او عهود او معاهدات دولية قائمة بما في ذلك فيما يخص المملكة الليبية المتحدة ميثاق جامعة الدول العربيـــة .

المادة الثالثة عشرة

العسكريون والموظفون المدنيون

تصرح حكومة المملكة الليبية المتحدة لحكومة الولايات المتحدة الامريكية بأن تستخدم وتراقب العسكريين والموظفين المدنيين حسب ما تتطلبه العمليات بموجب هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة عشرة

أعمال المسح

يجوز لحكومة الولايات المتحدة ان تقوم بمسح هندسي وارضي ومائي وبمسح الاراضي والسواحل وبأي مسح فني آخر (بما في ذلك أخذ صور من الجو) في اية ناحية من ليبيا ومياهها المجاورة . ويجب على حكومة الولايات المتحدة الامريكية ان تشعر حكومة المملكة الليبية المتحدة عن الوقت الذي يتم فيه المسح خارج المناطق المتفق عليها ، ويجوز لحكومة المملكة الليبية المتحدة ، اذا رغبت ، ان تعين ممثلاً رسمياً عنها ليشهد اي مسح يتم خارج المناطق المتفق عليها . وتقدم نسخ كافية من هذا المسح مع عناوينها وبيانات المثلثات واية بيانات مراقبة اخرى الى حكومة المملكة الليبية المتحدة .

المادة الخامسة عشرة

مكاتب البريد

يجوز لحكومة الولايات المتحدة الامريكية ان تنشيء وتحفظ وتدير مكاتب بريد للولايات المتحدة في المناطق المتفق عليها للاستعمال الداخلي بين مكاتب بريد الولايات المتحدة في المناطق المتفق عليها وبين هذه المكاتب ومكاتب بريد الولايات المتحدة الاخرى . ويكون استعمال مكاتب البريد هذه مقصوراً على سلطات حكومة الولايات المتحدة الامريكية ووكالاتها وعلى اعضاء

قوات الولايات المتحدة وعلى مواطني الولايات المتحدة المتولين مناصب رسمية في حكومة الولايات المتحدة الامريكية بليبيا .

المادة السادسة عشرة

دخول قوات الولايات المتحدة وخروجها

(١) يجوز لحكومة الولايات الامريكية ان تحضر الى ليبيا اعضاء من قوات الولايات المتحدة لاجل تنفيذ اغراض هذه الاتفاقية .

(٢) لا تطبق قوانين المملكة الليبية المتحدة بطريقة تمنع دخول اعضاء قوات الولايات المتحدة الى ليبيا او الخروج منها . ولا تطبق متطلبات جوازات وتأشيرات السفر على اعضاء قوات الولايات المتحدة العسكريين ولكن يجب تزويد هؤلاء ببطاقات او علامات مناسبة لاثبات الشخصية وترسل نماذج من بطاقات او علامات اثبات الشخصية هذه للحفظ في ملفات حكومة المملكة الليبية المتحدة . وتطبق متطلبات جوازات وتأشيرات السفر على اعضاء قوات الولايات المتحدة غير العسكريين .

(٣) تعفي حكومة المملكة الليبية المتحدة اعضاء قوات الولايات المتحدة من اي قانون ينص على تسجيل الاجانب ومراقبتهم . وتتخذ حكومة الولايات المتحدة الامريكية كافة التدابير التي هي في امكانها لضمان حسن سلوك جميع اعضاء قوات الولايات المتحدة وتقدم لحكومة المملكة الليبية المتحدة ما تتطلبه من المعلومات المناسب تقديمها عن الاعضاء المدنيين على ان تؤخذ بعين الاعتبار صفتهم كأعضاء في قوات الولايات المتحدة .

(٤) اذا تغير وضع اي عضو من قوات الولايات المتحدة ، كانت حكومة الولايات المتحدة الامريكية احضرته الى ليبيا ، بصفة لم تعد تخول له هذا الدخول تشعر حكومة الولايات المتحدة الامريكية حكومة المملكة الليبية المتحدة بذلك وترحل ذلك العضو من ليبيا في اقرب وقت ممكن الا اذا

سمحت له حكومـــة المملكة الليبية المتحدة بالبقاء . وفي هذه الاثناء تحول دون ان يصبح عبئاً على مالية ليبيا .

(٥) اذا طلبت حكومة المملكة الليبية المتحدة ترحيل اي عضو من اعضاء قوات الولايات المتحدة جعله سلوكه غير مرغوب فيه بليبيا ترحله حكومة الولايات المتحدة الامريكية من ليبيا في اقرب وقت ممكن .

المادة السابعة عشرة

وكالات قوات الولايات المتحدة

يجوز لحكومة الولايات المتحدة ان تنشىء وكالات في المناطق المتفق عليها بما في ذلك المنظمات مثل المتاجر والمطاعم والنوادي الاجتماعية لاستعمال اعضاء قوات الولايات المتحدة ومواطني الولايات المتحدة الذين لهم امتيازات مماثلة استعمالاً مقصوراً عليهم . وتكون هذه الوكالات معفاة من الرخص والرسوم وضرائب الانتاج والبيع ومن الضرائب والمكوس الاخرى . وتكون البضائع التي تباع او الخدمات التي تقدم من قبل هذه الوكالات الحكومية معفاة من جميع الضرائب والعوائد والمكوس ومن التفتيش من قبل حكومة المملكة الليبية المتحدة . وعل سلطات الولايات المتحدة العسكرية ان تتخذ التدابير الادارية لمنع اعادة بيع البضائع التي تباع وفقاً لهذه المادة الى الاشخاص غير المصرح لهم بأن يبتاعوا بضائع من هذه الوكالات وبصورة عامة ان تمنع اساءة استعمال الامتيازات الممنوحة بموجب هذه المادة ، وتتعاون تلك السلطات مع السلطات المختصة في حكومة المملكة الليبية المتحدة لاجل هذه الغاية .

المادة الثامنة عشرة

التدابير الصحية

تتعاون السلطات المختصة في الحكومتين على اتخاذ التدابير لمصلحة حفظ

الصحة . وتكون حكومة الولايات المتحدة مسؤولة عن التدابير الصحية التي يطلب اتخاذها في الناطق المتفق عليها لتتناسب مع المستوى الدولي المقبول .

المادة التاسعة عشرة

الادعاءات والاختصاص المدني

(١) توافق حكومة الولايات المتحدة الامريكية على ان تدفع تعويضاً عادلاً ومعقولاً بالنسبة للادعاءات الصحيحة التي تتقدم بها حكومة المملكة الليبية المتحدة عن الاضرار او الضياع او التدمير في ممتلكاتها التي يسببها اعضاء قوات الولايات المتحدة العسكريون اللذين هم في ليبيا بموجب نصوص هذه الاتفاقية او التي يسببها المستخدمون المدنيون لخدمات الولايات المتحدة المسلحة ، بما فيهم مواطنو ليبيا او المقيمون عادة في ليبيا ، لما يتعلق بالعمليات بموجب هذه الاتفاقية .

(٢) توافق حكومة الولايات المتحدة الامريكية على ان تدفع تعويضاً عادلاً ومعقولاً بالنسبة لجميع الادعاءات الصحيحة التي يتقدم بها الاشخاص الذين هم من مواطني ليبيا او من سكانها ، عن الاضرار او الضياع او التدمير في الممتلكات او عن الاصابات او الوفاة التي يسببها اعضاء قوات الولايات المتحدة العسكريون الذين هم في ليبيا بموجب نصوص هذه الاتفاقية او التي يسببها المستخدمون المدنيون لخدمات الولايات المتحدة المسلحة بما فيهم مواطنو ليبيا او المقيمون عادة في ليبيا لما يتعلق بالعمليات بموجب هذه الاتفاقية .

(٣) وتتبع في جميع هذه الادعاءات الاجراءات وتدفع التعويضات بموجب نصوص قانون الولايات المتحدة الامريكية المعمول بها ولا تنظر محاكم ليبيا في هذه الادعاءات ضد اعضاء قوات الولايات المتحدة .

(٤) ويكون لمحاكم المملكة الليبية المتحدة الاختصاص في جميع القضايا المدنية الاخرى التي تخص اعضاء قوات الولايات المتحدة .

المادة العشرون

الاختصاص – المسائل الجنائية

(١)يكون للسلطات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية الحق في ان تمارس داخل المملكة الليبية المتحدة كافة الاختصاص الجنائي والتأديبي الذي تخوله لها قوانين الولايات المتحدة الامريكية على اعضاء قوات الولايات المتحدة في الحالات التالية وهي :

أ) الجرائم التي ترتكب فقط ضد اموال حكومة الولايات المتحدة الامريكية او ضد عضو آخر من اعضاء قوات الولايات المتحدة او ضد ماله .

ب) الجرائم التي ترتكب فقط في المناطق المتفق عليها .

ج) الجرائم التي ترتكب فقط ضد أمن الولايات المتحدة الامريكية بما في ذلك الخيانة العظمى والتخريب والتجسس وخرق اي قانون يتعلق بالاسرار الرسمية او باسرار تتعلق بالدفاع الوطني عن الولايات المتحدة الامريكية .

د) الجرائم المترتبة على اي فعل او تقصير حدث اثناء القيام بالواجب الرسمي .وفي جميع الحالات التي يتوفر فيها هذا الاختصاص الجنائي والتأديبي يكون اعضاء قوات الولايات المتحدة متمتعين بحصانة من اختصاص المحاكم الليبية .

(٢) في الحالات الاخرى تمارس المحاكم الليبية الاختصاص الا اذا تنازلت حكومة المملكة الليبية المتحدة عن حقها في ممارسة الاختصاص . وتنظر حكومة المملكة الليبية المتحدة بعين العطف في اي طلب من سلطات الولايات المتحدة للتنازل عن حقها في الاحوال التي ترى فيها سلطات الولايات المتحدة ان لذلك التنازل أهمية خاصة او عندما يكون بالامكان تطبيق عقوبة

مناسبة باتخاذ الاجراءات التأديبية دون اللجوء الى محكمة .

(٣) تتعاون السلطات الليبية وسلطات الولايات المتحدة في القبض على اعضاء قوات الولايات المتحدة وتسليمهم للسلطة المختصة للمحاكمة وفقاً للاحكام المذكورة اعلاه . وتخطر السلطات الليبية في الحال سلطات الولايات المتحدة اذا هي القت القبض على اي عضو من اعضاء قوات الولايات المتحدة . واذا قبض على احد اعضاء قوات الولايات المتحدة وطلبت سلطات الولايات المتحدة الافراج عنه رهن المحاكمة تقوم السلطات الليبية باخلاء سبيله من حراستها على ان تتعهد سلطات الولايات المتحدة بتقديمه الى المحاكم الليبية لاجراءات التحقيق وللمحاكمة عند الطلب .

(٤) تتعاون السلطات الليبية وسلطات الولايات المتحدة على اجراء جميع التحقيقات اللازمة في الجرائم وعلى جمع الادلة وابرازها بما في ذلك احضار الشهود وقت المحاكمة وفي الاحوال المناسبة ضبط الاشياء المتعلقة بالجريمة وتسليمها . الا ان تسليم تلك الاشياء قد يجعل خاضعاً لردها في الوقت الذي تعينه السلطات التي سلمتها .

(٥) يحق لاي عضو من اعضاء قوات الولايات المتحدة عندما يحاكم في المحاكم الليبية :

(أ) ان يعتبر بريئاً الى ان تثبت ادانته وفقاً للقانون ، في محاكمة توفرت له فيها الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه .

(ب) ان يحاكم رأساً محاكمة علنية سريعة .

(ج) ان يعلم قبل المحاكمة بالتهمة او التهم المعينة الموجهة اليه .

(د) ان يرفض الشهادة ضد نفسه .

(ه) ان يواجه بالشهود ضده .

(و) ان تتاح له الفرصة الكاملة لمناقشة جميع الشهود .

(ز) ان يتمتع بالاجراءات الجبرية للحصول على الشهود في صالحه اذا كان هؤلاء ضمن اختصاص المحاكم الليبية .

(ح) ان يكون له تمثيل قانوني يختاره للدفاع عنه او ان يتمتع بالتمثيل القانوني المجاني او المعافاة حسب الظروف السائدة في ليبيا حالياً .

(ط) ان يحضر ممثلوه القانونيون كافة مراحل الاجراءات ضده .

(ي) ان يحصل على خدمات مترجم قدير اذا رأى ذلك لازماً .

(ك) ان يتصل بسلطات الولايات المتحدة وان يتوفر له ممثل عن تلك السلطات ليحضر محاكمته .

(ل) ان يحصل على ما يضمنه دستور المملكة الليبية المتحدة وقوانينها من حقوق اخرى للاشخاص عند محاكمتهم في تلك المحاكم .

(٦) تخطر السلطات الليبية سلطات الولايات المتحدة بنتيجة محاكمة اي عضو من اعضاء قوات الولايات المتحدة امام المحاكم الليبية .

(٧) يعاد الى السلطات الليبية الشهود الذين ينسب اليهم الحنث باليمين او اهانة المحكمة اثناء الاجراءات امام المحاكم العسكرية للولايات المتحدة او امام سلطاتها والذين هم غير خاضعين للقوانين التي تطبقها تلك المحاكم والسلطات . وتضمن قوانين ليبيا نصوصاً لمحاكمة مثل هؤلاء المتهمين وعقابهم .

(٨) لحكومة الولايات المتحدة الامريكية الحق في ان تحفظ النظام في المناطق المتفق عليها وتصون الامن فيها ويجوز لها ان تقبض على الذين تنسب اليهم جناية وان تسلمهم فوراً الى السلطات الليبية لمحاكمتهم عندما يكونون خاضعين للمحاكمة امام المحاكم الليبية .

(٩) يجوز استخدام اعضاء قوات الولايات المتحدة خارج المناطق المتفق عليها في أعمال البوليس بترتيب مع السلطات الليبية المختصة . وتكون السلطات

الليبية المسؤولة الرئيسية لحماية الكابلات الحاملة للنور والقوة المحركة او المواصلات لاية من المناطق المتفق عليها سواء أكانت هذه الكابلات ملكاً لحكومة الولايات المتحدة الامريكية ام لا ولكن يجوز لها ان ترتب مع سلطات الولايات المتحدة استخدام اعضاء قوات الولايات المتحدة لهذه الغاية . في هذه الاحوال يكون للبوليس الليبي الذي قد يخدم معه اعضاء قوات الولايات المتحدة السلطة العليا فيما يتعلق باشخاص او املاك الاشخاص الذين هم من مواطني ليبيا او هم من الساكنين عادة بليبيا .

المادة الحادية والعشرون

رخص القيادة

تعتمد حكومة المملكة الليبية المتحدة بدون اجراء امتحان او جباية رسوم ، رخص القيادة الصادرة من حكومة الولايات المتحدة الامريكية اومن قسم من اقسامها الى اعضاء قوات الولايات المتحدة او تصدر هي رخصاً للقيادة بدون اجراء امتحان او جباية رسوم الى الاشخاص الذين يحملون رخصاً صادرة في الولايات المتحدة ويطلب من اعضاء قوات الولايات المتحدة الذين لا يحملون رخص قيادة صادرة من حكومة الولايات المتحدة الامريكية او من اي قسم من اقسامها ان يمتثلوا لجميع اللوائح التي قد تصدرها ليبيا بخصوص رخص القيادة .

المادة الثانية والعشرون

حيازة الاسلحة وحملها

يجوز لاعضاء قوات الولايات المتحدة العسكريين في ليبيا ان يحوزوا ويحملوا اسلحة حسبما يقتضيه قيامهم بواجباتهم الرسمية .

المادة الثالثة والعشرون

الشراء المحلي واستخدام العمال المحليين

(١) يجوز لاعضاء قوات الولايات المتحدة ان يشتروا محلياً البضائع الضرورية لاستهلاكهم الشخصي وان يستعملوا الخدمات التي يحتاجون اليها بنفس الشروط التي تتاح للمواطنين الليبيين .

(٢) يجوز لحكومة الولايات المتحدة الامريكية ان تشتري محلياً البضائع المطلوبة لمعيشة قوات الولايات المتحدة ، وتكون سياسة حكومة الولايات المتحدة الامريكية شراء تلك البضائع محلياً ان كانت متوفرة وفي المستوى الذي تطلبه سلطة الولايات المتحدة . وتجنباً للأثر الضار على اقتصاديات ليبيا الذي قد ينتج عن هذه المشتريات تبين السلطات المختصة في حكومة المملكة الليبية المتحدة عند اللزوم اي المواد التي يجب ان يكون شراؤها مقيداً او ممنوعاً .

(٣) توافق حكومة المملكة الليبية المتحدة على استخدام ليبيين مدنيين من قبل حكومة الولايات المتحدة الامريكية او من قبل مقاوليها وتكون سياسة حكومة الولايات المتحدة الامريكية وسياسة مقاوليها كذلك تفضيل استخدام المدنيين الليبيين عند توفرهم وكفاءتهم في القيام بالاعمال المطلوبة . وبصفة عامة تكون شروط استخدام المواطنين والاشخاص الذين يقيمون عادة في ليبيا الشروط التي ينص عليها القانون الليبي وخاصة بالنسبة للاجور والدفعات الاضافية والتأمين وشروط حماية العمال .

(٤) بناء على طلب السلطات المختصة في حكومة المملكة الليبية المتحدة تخصم سلطات الولايات المتحدة العسكرية وتدفع لحكومة المملكة الليبية المتحدة ضريبة الدخل وكافة ما يجب خصمه من اجور ومرتبات الاشخاص ، من غير اعضاء قوات الولايات المتحدة ، الذين تستخدمهم حكومة الولايات المتحدة الامريكية والذين هم خاضعون بموجب القانون الليبي لتلك الضريبة

ولتلك الخصومات وذلك بنفس الطريق والمقدار اللذين يطبقان على اي مستخدم آخر .

المادة الرابعة والعشرون

الضرائب والرسوم وما الى ذلك

(١) ان الوجود المؤقت في ليبيا لعضو من قوات الولايات المتحدة لا يعتبر اقامة او سكناً قانونياً فيها . وهذا الوجود بحد ذاته لا يخضعه للضرائب في ليبيا سواء اكان ذلك على دخله او على امواله التي وجدوها في ليبيا ناتج عن وجوده المؤقت فيها ، كما لا تخضع متروكاته في حالة الوفاة لضريبة لارث . اما الاراضي وما عليها من بنايات دائمة التي تقع في ليبيا والتي يشتريها عضو من قوات الولايات المتحدة فتكون خاضعة لقوانين ليبيا فيما يتعلق بالضرائب .

(٢) لا يكون اي من مواطني الولايات المتحدة الامريكية او اي شركة اسست وفقاً لقوانين الولايات المتحدة الامريكية ، ومكان اقامتهاو اقامتها في الولايات المتحدة الامريكية ، عرضة لدفع اية ضرائب الى حكومة المملكة الليبية المتحدة بخصوص اي دخل نتج عن عقد مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالعمليات بموجب هذه الاتفاقية . ولكن لا تطبق حكام هذه الفقرة على مثل اولئك المواطنين الذين يقومون او تلك الشركات التي تقوم بأعمال اخرى في ليبيا غير الاعمال الناتجة عن عقد مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية .

(٣) لا تفرض او تقدر اية ضريبة او مكس او اي رسم آخر من اي نوع على المواد والمعدات والمؤن والبضائع التي تحضرها سلطات الولايات المتحدة الى ليبيا او تستحصل عليها بليبيا لاستعمال حكومة الولايات المتحدة الامريكية او استعمال وكلائها او استعمال الاشخاص الموجودين بليبيا لما له علاقة بالعمليات بموجب هذه الاتفاقية فقط .

(٤) يجوز لاعضاء قوات الولايات المتحدة ان يستوردوا عند اول وصولهم الى ليبيا او عند وصول اي معول لهم للالتحاق بهم امتعتهم الشخصية وادواتهم المنزلية وسياراتهم الخاصة لاستعمالهم الشخصي معفاة من الرسوم الجمركية .

(٥) لا تعفي احكام هذه المادة اعضاء قوات الولايات المتحدة من رسوم الرخص المفروضة بموجب قانون ليبيا على اجهزة الراديو خارج المناطق المتفق عليها او من دفع ضريبة التسجيل او الرخصة المفروضة بموجب قانون ليبيا على السيارات الخاصة .

المادة الخامسة والعشرون

القوانين واللوائح الجمركية

(١) لا تطبق القوانين واللوائح التي تسير عليها سلطات الجمارك في ليبيا ، بما في ذلك حق التفتيش والمصادرة على : —

(أ) مواد الصيانة والبناء ، والمعدات ، والمؤن ، والمهمات ، والبضائع الاخرى ، التي تحضرها الى ليبيا حكومة الولايات المتحدة الامريكية او يحضرها مقاولوها لما يتعلق بالعمليات بموجب هذه الاتفاقية لاستعمال قوات الولايات المتحدة وحدها .

(ب) الامتعة الشخصية والادوات المنزلية بما في ذلك السيارات الخاصة والاثاث والبضائع الاخرى التي تحضرها الى ليبيا سلطات الولايات المتحدة الامريكية مباشرة او بالطرق المدنية العادية بليبيا لاستعمال اعضاء قوات الولايات المتحدة عند اول وصولهم الى ليبيا او عند اول وصول اي معول لهم للالتحاق بهم .

(ج) المستندات الرسمية .

(د) البريد المرسل من والى مكاتب البريد التابعة للولايات المتحدة والمؤسسة بموجب المادة الخامسة عشرة .

(٢) يجوز تصدير الممتلكات التي تقع ضمن نصوص الفقرة (١) من هذه المادة من ليبيا بغض النظر عن قوانين الجمارك الليبية ولوائحها .

(٣) لا يجوز التصرف في ليبيا بالممتلكات المحضرة الى ليبيا بموجب نص الفقرة (١) من هذه المادة الا لاغراض عمليات هذه الاتفاقية او الا لصالح اي شخص له او اية شركة لها حق احضار ممتلكات الى ليبيا بموجب الفقرة (١) من هذه المادة او الا بشروط تفرضها السلطات المختصة لحكومة المملكة الليبية المتحدة ولكن يجوز لحكومة الولايات المتحدة الامريكية ان تتصرف بهذه الممتلكات لصالح حكومة اية دولة لها حق استعمال المناطق المتفق عليها بموجب احكام هذه الاتفاقية او لصالح موظفي تلك الحكومة الذين يقومون بنشاط له صلة بذلك الاستعمال لمنطقة متفق عليها . وعلى سلطات الولايات المتحدة العسكرية ان تضع وان تنفذ انظمة غايتها الحيلولة دون بيع كميات من البضائع ، كانت استوردت الى ليبيا معفاة من الرسوم الجمركية ، لافراد اعضاء قوات الولايات المتحدة ودون تزويدهم بها ، الحيلولة دون بيع او تزويد الكميات من البضائع التي تكون فائضة على الاحتياجات الشخصية لهؤلاء الافراد والتي يتقرر بعد التشاور مع السلطات المختصة في المملكة الليبية المتحدة بأنها ستصبح في الغالب مواد للهبة او المقايضة او البيع في السوق الحرة بليبيا .

المادة السادسة والعشرون

استعمال العملة

(١) تتخذ سلطات الولايات المتحدة التدابير اللازمة بالتعاون مع السلطات الليبية المختصة لحفظ قوانين ليبيا او لوائحها الخاصة بالعملة الأجنبية .

(٢) بالنسبة للحصول على العملة الليبية يصرح لقوات الولايات

المتحدة بشراء العملة المحلية من البنوك والمؤسسات المالية المصرح لها مقابل دولارات الولايات المتحدة بافضل سعر على ان يجوز لحكومة الولايات المتحدة الامريكية ان تتصرف بما لديها الان او ما يكون لديها من عملة ليبية لما ترغب فيه من غايات .

(٣) يجوز لسلطات الولايات المتحدة ان تستورد وتصدر وتحوز وتستعمل عملة الولايات المتحدة وعملة اية دولة ثالثة وصكوكاً مالية او عملة عسكرية قيمتها مبينة بعملة الولايات المتحدة .

(٤) يجوز لسلطات الولايات المتحدة ان تدفع لقوات الولايات المتحدة صكوكاً مالية قيمتها مبينة بعملة الولايات المتحدة او عملة عسكرية قيمتها مبينة بوحدات عملة الولايات المتحدة او عملة ليبية او عملة الولايات المتحدة على شرط ان يتم الدفع بعملة الولايات المتحدة بعد التشاور بين السلطات المختصة في الحكومتين . وتتخذ سلطات الولايات المتحدة التدابير المناسبة لتضمن اقتصار استعمال العملة العسكرية المبينة قيمتها بوحدات عملة الولايات المتحدة على المعاملات الداخلية في المنشئات والمناطق التي تستعملها قوات الولايات المتحدة .

المادة السابعة والعشرون

تدابير منع اساءة الاستعمال

يتحتم على حكومة الولايات المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة لمنع اساءة استعمال الامتيازات الممنوحة من قبل حكومة المملكة الليبية المتحدة بموجب هذه الاتفاقية .

المادة الثامنة والعشرون

التعاريـــــف

يكون للتعبيرات الاتية في هذه الاتفاقية المعاني هنا المعطاة لكل منها :

تعني « الحكومتان » حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الامريكية .

تعني « حكومة المملكة الليبية المتحدة » الحكومة الاتحادية للمملكة الليبية المتحدة .

تشمل « قوات الولايات المتحدة » الاشخاص التابعين للخدمات المسلحة للولايات المتحدة الامريكية والاشخاص المدنيين المرافقين لها الذين هم مستخدمون من قبل او يخدمون مع تلك الخدمات (بما في ذلك معولو هؤلاء الاشخاص العسكريين والمدنيين) والذين ليسوا من مواطني ليبيا ولا يقيمون عادة في ليبيا والذين هم في ليبيا لما يتعلق بالعمليات بموجب هذه الاتفاقية .

تعني « المناطق المتفق عليها » المناطق والاجزاء التي تتألف منها (بما في ذلك الاراضي والمباني والمنشئات والماء والحجارة ومواد البناء الاخرى والاشياء — باستثناء الاثار والمعادن بما في ذلك البترول — التي هي على الارض او على الارض المغمورة بالماء او فيها او فوقها) التي تتفق الحكومتان على انه يجوز لحكومة الولايات المتحدة اشغالها واستعمالها بموجب نصوص هذه الاتفاقية وشروطها .

تعني « الأغراض العسكرية » داخل المناطق المتفق عليها وفي غيرها كما هو منصوص في هذه الاتفاقية منشئات المعدات والتسهيلات العسكرية ومبانيها وصيانتها واستعمالها وتشغيلها بما في ذلك التسهيلات للتدريب واسكان اعضاء قوات الولايات المتحدة ولاستشفائهم ولتسليتهم ولتعليمهم وللترفيه عنهم وعمليات حكومة الولايات المتحدة وعمليات مقاوليها والمنظمات العسكرية المصرح لها بموجب هذه الاتفاقية وتخزين ممتلكات حكومة الولايات المتحدة وممتلكات مقاوليها وممتلكات المنظمات العسكرية المصرح لها التي توجد في ليبيا بالنسبة للعمليات بموجب هذه الاتفاقية .

تعني « سفن الولايات المتحدة الحكومية » و « طائرات الولايات المتحدة الحكومية » السفن (بما في ذلك اي نوع من المركبات المحمولة على الماء) والطائرات التابعة لحكومة الولايات المتحدة الامريكية او العاملة بموجب التزامات معها او بموجب عقود او بأية طريقة اخرى لغايات خدمات الولايات المتحدة المسلحة .

المادة التاسعة والعشرون

الخلافات

تنظر السلطات المختصة في الحكومتين بالاشتراك في المسائل التي تخص تفسير هذه الاتفاقية وفي فض الخلافات الناشئة عنه . وفي حالة ما اذا لم تتمكن هذه السلطات من الوصول الى اتفاق تنظر الحكومتان في امكان طرح الخلاف على شخص ثالث مستقل او هيئة مستقلة .

المادة الثلاثون

ابرام الاتفاقية ومدتها

توضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ بتاريخ تسلم حكومة الولايات المتحدة الامريكية لاشعار من حكومة المملكة الليبية المتحدة بابرام الاتفاقية وتحل دون ان يكون لها اثر رجعي محل الترتيبات القائمة بين الحكومتين بخصوص الشئون التي هي موضوع هذه الاتفاقية . ويظل العمل بهذه الاتفاقية الى يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٧٠ ويستمر العمل بها بعد ذلك التاريخ الى ان تشعر احدى الحكومتين الاخرى بانهائها وفي هذه الحالة ينتهي نفاذ الاتفاقية بعد مرور سنة من تسلم الاشعار المذكور .

واقرار لذلك وقع الموقعان ادناه ، ممثل حكومة المملكة الليبية المتحدة وممثل حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، المصرح لهما تصريحاً صحيحاً

على هذه الاتفاقية .

حرر ببنغازي في صورتين باللغتين العربية والانجليزية وكلا النصين متساو في صحته في اليوم التاسع من شهر سبتمبر سنة ١٩٥٤ .

عن حكومة المملكة الليبية المتحدة

بن حليم

عن حكومة الولايات المتحدة الامريكية

Lionel M. Summers

هوامش الفصل الأول

١ ـ تلا ذلك انشاء طوارىء اخرى في مدن رئيسية مثل قيريني (شحات)، وابولونيا (سوسة)، وبارشي (المرج)، وبطلومايس (طولميثة)، وبرينتشي (بنغازي)، وطوكيرا (طوكرة).

٢ ـ المرافىء الثلاثة هي : سابراتة ، لبتيس ماكنا ، واويا : واصبح المرفأ الاخير يدعى مرفأ طرابلس نسبة الى المرافىء الثلاثة.

٣ ـ ابن خلدون ، المقدمة ، بيروت ، مطبعة صادر ، ١٩٦١ ، ص ٢٦٥ ؛ وطاهر احمد الزاوي ، تاريخ الفتح العربي في ليبيا ، (القاهرة ١٩٥٤) ص ١٩٧ وما بعدها.

٤ ـ راجع : **Louis Dupree, « The Arabs of Modern Libya », The Muslim World, Vol. XLVIII (1958), pp. 113-24 ; and « The Non - Arab Ethnic Groups of Libya », The Middle East Journal, Vol. XII (1958), pp. 33-44.**

٥ ـ لم تستطع الدولة العثمانية احتلال المغرب الذي كانت تحكمه الاسرة العلوية.

٦ ـ استعمل العثمانيون لقب الخليفة رسمياً مع السلطات الاجنبية في زمن السلطان عبد الحميد الاول (١٧٧٤ ـ ١٧٨٩) واستعملوا هذا اللقب دستورياً في زمن السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩).

٧ – فيما يتعلق بالعلاقات الامريكية مع شمال افريقية راجع :

Louis B. Wright and Julia H. Macleod, The First Americans in North Africa (Princeton, 1945).

٨ – فيما يتعلق بالاحتلال العثماني الثاني راجع احمد النائب ، كتاب المنهل العذب ، طرابلس ، لا.ت. ٢ ج ، و L. Charles Féraud, Annales Tripolitaines (Paris, 1927) ; and A. J. Cachia, Libya Under the Second Ottoman Occupation, 1835-1911 (Tripoli, 1945). ترجمه الى العربية يوسف العسلي (طرابلس) .

٩ – يعتبر بحث السنوسية خارج نطاق هذا الكتاب ولكن نحيل القارىء من اجل ذلك الى الدراستين التاليتين :

E. E. Evans - Pritchard, The Sanusi of Cyrenaica (Oxford, 1949) ; N. A. Ziadeh, Sanusiyah (Leiden, 1958).

١٠ – كان سليمان الباروني ، والمختار كعبار ، ومحمد ناجي من بين الذين مثلوا منطقة طرابلس ، كما كان عمر منصور الكيخيا ، ويوسف شطوان ، وعبدالقادر ، من بين الذين مثلوا برقة .

١١ – لا يزال العنصر الديني مهماً في مفهوم القومية ، بالرغم من ان الآراء العلمانية اخذت بالانتشار في الآونة الاخيرة تحت تأثير الغرب ، وعلاوة على ذلك كان القوميون يعتبرون الطرق الصوفية لا تلائم روح العصر .

١٢ – فيما يتعلق بالتاريخ الدبلوماسي لاحتلال ايطالية لليبيا راجع :

W. C. Askew, Europe and Italy's Acquisition of Libya, 1911-1912 (Durham, 1942).

١٣ – كانت القوة الايطالية تتألف من ٣٤,٠٠٠ رجل ، و٦,٣٠٠ حصان ، و١٠٥٠ سيارة ، و٤٨ مدفع ميدان ، و ١٤ مدفعاً للاستعمال في المناطق الجبلية . بينما كانت الحامية التركية ، عند بدء الاحتلال ، مؤلفة من ٥,٠٠٠ رجل في منطقة طرابلس و ٢,٠٠٠ في برقة . ارسل كل من ايطالية والباب العالي بتعزيزات الى ليبيا . لقد بلغت

القوات الايطالية ، المرابضة في ليبيا ، قبيل دخولها الحرب العالمية الاولى ، حوالي ٦٠,٠٠٠ جندي .

١٤ ـ من اجل تأثـير معاهدة لوزان الموقعة سنة ١٩١٢ ، راجع : Evans-Pritchard المصدر نفسه ، ص ١١٣ ـ ١١٥ .

١٥ ـ هو احد زعماء منطقة طرابلس الذين ينتمون الى القبائل البربرية . وقد ولد سنة ١٨٧٠ ودرس الادب العربي ونظم الشعر . نفي بعد فشل المقاومة ومات سنة ١٩٤٠ قبيل تحرير بلاده . من أجل ترجمة حياته راجـع ابو القاسم الباروني ، **حياة سليمان باشا الباروني** ، (القاهرة ١٩٤٨) .

١٦ ـ كان يدعى الشتيوي ايضاً .

١٧ ـ تعرف هذه المعركة بمعركة القردابية (حزيران ـ يوليو ـ ١٩١٥) . راجع الطاهر احمد الزاوي ، **جهاد الابطال في طرابلس الغرب** ، (القاهرة ١٩٥٠) ص ١٥١ ـ ١٦٠ : ومحمد الاخضر العيساوي ، **كتاب رفع الستار عما جاء في كتاب عمر المختار** ، (القاهرة ١٩٣٦) ص ٢٨ ـ ٣٨ .

١٨ ـ محمد الاخضر العيساوي ، المصدر نفسه ، ص ٣٦ ـ ٤٧ : و Evans-Pritchard المصدر نفسه ، ص ١٢٢ ـ ١٢٣ .

١٩ ـ اشار عزيز علي ، في مقابلة جرت في القاهرة مع المؤلف بتاريخ (١٣ نيسان ـ ابريل ـ ١٩٥٨) ، ان السيد احمد كان قائداً من الطراز القديم بحيث لم تكن الطريقة التي يتبعها في ادارة الحرب مقبولة لديه . عرف عزيز علي بأنه ضابط مليء بالحيوية والنشاط ، ولقد غادر ليبيا لانه لم يسمح له بادارة عمليات الحرب حسب طريقته الخاصة .

٢٠ ـ راجع النص العربي لمراسلة الامير شكيب ارسلان في كتاب ، **حاضر**

العالم الاسلامي، تأليف ث.ل. استودارد وترجمة عجاج نويهض (القاهرة ١٩٣٣) ج ٢ ص ١٢٩ — ١٣٥ .

٢١ — ارسل الباب العالي جعفر العسكري، وهو عراقي الاصل، ونوري شقيق انور، الضابطين اللذين ضغطا على السيد احمد واكرهاه على الحرب ضد البريطانيين . راجع امين سعيد، **الدولة العربية المتحدة**، (القاهرة ١٩٣٨) ج ٣ ص ٢١ — ٢٣ .

٢٢ — من اجل ترجمة حياته، راجع ما كتبه الامير ارسلان في الترجمة العربية لكتاب استودارد، **حاضر العالم الاسلامي** ج ٢ ص ١٤٠ — ١٦٥ : و ج ٣ ص ٣٧٤ — ٣٧٦ ، و ج ٤ ص ٣٩٦ — ٤٠٨ .

٢٣ — كان السيد ادريس (امام) السنوسية اسمياً حسب الحق الشرعي لكونه حفيد موسس السنوسية، ولكنه كان لا يزال قاصراً عند وفاة والده فاستلم عمه احمد الشريف الزعامة حتى بلغ سن الرشد. فيما يتعلق باتصال زعماء برقة بالسيد ادريس، راجع العيساوي، المصدر نفسه، ص ٦٢ — ٦٣ .

٢٤ — **Evans-Pritchard** المصدر نفسه، ص ١٢٦ .

٢٥ — من اجل دراسة تامة لجذور الاتفاقية ونصوصها راجع : **Evans-Pritchard** المصدر نفسه ، ص ١٣٤ .

٢٦ — **Carlo Schanzer, « Italian Colonial Policy in North Africa », Foreign Affairs, Vol. II (1924), p. 451.**

٢٧ — **Rodolfo Graziani, Cirenaica Pacificata (Milano, 1932), pp. 6-9.**

٢٨ — مقابلة المؤلف في رومة لبعض مستشاري السيد ادريس الشخصيين، وبصورة خاصة لعمر منصور الكيخيا، ومحمد الساقزلي وجوسيبي داود ياتشي مساعد دي مارتينو في نيسان (ابريل) ١٩٥٨ . راجع

ايضاً : Evans-Pritchard المصدر نفسه ، ص ١٤٧ وما بعدها .

٢٩ – تقرر ، نظراً للخلاف بين الزعماء ، تعيين مجلس مؤلف من الباروني والسويحلي وبلخير يساعدهم عبد الرحمن عزام وذلك بديلاً عن رئيس واحد للدولة .

٣٠ – فيما يتعلق بالنظام الاساسي راجع امين سعيد ، المصدر نفسه ، ج ٣ ص ٥١ – ٥٩ . و **Legge Fondamentale per la Tripolitania, 1 Giugno 1919 (Tripoli, 1919).**

٣١ – زود هذه المعلومات كل من عبد الرحمن عزام وعبد السلام البوصيري . راجع ايضاً امين سعيد ، المصدر نفسه ، ج ٣ ص ٣٤٦ – ٣٥٠ .

٣٢ – امين سعيد ، المصدر نفسه ، ج ٣ ص ٣٥١ – ٣٥٣ ؛ و **Carlo Schanzer** المصدر نفسه ، ص ٤٥٢ – ٤٥٣ .

٣٣ – العيساوي ، المصدر نفسه ، ص ٥٦ – ٦١ ، ومحمد فؤاد شكري ، **السنوسية دين ودولة** ، (القاهرة ١٩٤٨) ص ٢٢١ وما بعدها .

٣٤ – كان يوسف ابو راحيل ، وعبد الحميد العبار وعثمان الشامي ، من بين الذين لعبوا دوراً بارزاً .

٣٥ – احمد محمود (الطاهر احمد الزاوي) ، **عمر المختار** (القاهرة ١٩٣٤) ؛ وشكري ، المصدر نفسه ، ص ٢٦٤ – ٢٦٥ ؛ ومحمد الطيب الاشهب ، **عمر المختار** ، (القاهرة ١٩٥٦) ؛ و **Graziani** ، المصدر نفسه ، ص ٥٨ وما بعدها ؛ و **Evans-Pritchard** المصدر نفسه ، ص ١٥٧ .

٣٦ – **Graziani** ، المصدر نفسه ، ص ٢٣٤ وما بعدها ، وشكري ، المصدر نفسه ، ص ٣١٢ وما بعدها . واصل ابو راحيل المقاومة حتى خر صريعاً اثناء القتال ، واستسلم عثمان الشامي ، بينما غادر عبد الحميد العبار ، الشخص الوحيد الذي استطاع اجتياز الاسلاك

الشائكة ، البلاد الى المنفى . روى عبد الحميد العبار للمؤلف قصة مجازفة هربه الى مصر بواسطة قطع الاسلاك الشائكة . وقد خسر بعض اتباعه ممن شاغلوا الدورية الايطالية .

٣٧ ـ ذهب بعض المهاجرين للاقامة في تركية ، بينما فضل السواد الاعظم منهم السكن في الدول العربية .

٣٨ ـ استعملت عبارة «حرب الاقلام» ، التي وضعها الامير شكيب ارسلان ، للدعاية القومية خارج ليبيا ضد الاحتلال الايطالي لتلك البلاد .

٣٩ ـ راجع محمد فؤاد شكري ، **ميلاد دولة ليبيا الحديثة** ، (القاهرة ١٩٥٧) ج ١ ص ٦٨٤ ـ ٦٨٧ .

٤٠ ـ راجع شكري ، المصدر نفسه ، ج ١ ص ٩٠٥ وما بعدها .

٤١ ـ ظن الامير شكيب ارسلان ، على ما يظهر ، ان التعاون مع موسوليني ربما يفيد ليبيا ، فاغرى ذلك عدداً من الليبيين بالاشتراك في الحملة ضد الحبشة . ولكن هذا التعاون لم يؤد الى فائدة ذات قيمة .

هوامش الفصل الثاني

١ ـ وقع الزعماء الذين حضروا الاجتماع بتاريخ ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٩ المحضر الذي اعتبر ملزماً لجميع البرقاويين والطرابلسيين في المنفى . راجع من اجل الوثيقة ، **الكتاب الابيض حول وحدة طرابلس وبرقة** ، (القاهرة ١٩٤٩) ص ٢٦ .

٢ ـ مقابلة للمؤلف مع الملك ادريس في طبرق بتاريخ (٣١ آب ـ أغسطس ـ ١٩٦١) .

٣ ـ كان الميجير جينينز براملي ، الذي سكن احد البيوت في الصحراء غربي الاسكندرية والذي خدم مع ادارة الحدود المصرية خلال الحرب العالمية الاولى ، على اتصال مستمر مع القادة السنوسيين . استشار الجنرال ولسن الميجير براملي حول امكانية اشتراك السنوسيين في الحرب وتقرر استشارة الامير محمد علي ، ولي عهد مصر ، لتأمين تأييد السيد ادريس . وفتحت مساعي محمد علي الحميدة باب النقاش بين السيد ادريس والسلطات البريطانية في مصر .

Field Marshall Lord Wilson, Eight Years Overseas, 1939-1947, (London, 1948), pp. 31-32.

٤ ـ زود السيد محمود ابو هدمه ، حاكم برقة ، المؤلف بنسخة عن الرسالة . راجع ايضاً الكتاب الابيض . ص ٢٩ .

٥ ــ زود السيد محمود ابو هدمه المؤلف بالوثيقة المذكورة اعلاه الموقعة من قبل ٢١ شخصاً والتي هي عبارة عن نسخة فوتوغرافية عن الاصل العربي . كتب النص في **الكتاب الابيض** ، ص ٣١ ــ ٣٢ ، وشكري ، **ميلاد دولة ليبيا الحديثة** (القاهرة ١٩٥٧) ج ١ ص ٢٧١ .

٦ ــ تم الاتفاق في اجتماع وطني عقد في القاهرة بتاريخ ٦ آب (اغسطس) ١٩٤٢ ، على المبادىء التي تضمنتها الاتفاقية وجدد الموقعون عهدهم للاعتراف بالسيد ادريس زعيماً عليهم .

٧ ــ حيث ان حملة الصحراء كانت عملية حربية تحتاج الى سرعة فائقة في التنقل وتتطلب مهارة تقنية وميكانيكية على درجة عالية ، لذلك استخدمت العساكر الليبية ، بشكل عام ، لحراسة المساجين والانشاءات وخطوط المواصلات وما شابه ، فافسحت المجال امام الجنود البريطانيين للتفرغ للعمليات الاكثر فعالية . وعلى كل فقد اشتركت فرقة من العساكر الليبية في القتال في طبرق .

راجع : **Wilson, op. cit., p. 34 ; War Office, British Military Administration of Occupied Territories in Africa During the Years 1941-1943 (London, 1945) Cmd. 6589, p. 22 ; Lord Rennell of Rodd, British Military Administration of Occupied Territories in Africa During the Years 1941 - 1947 (London, 1948), p. 255.**

٨ ــ راجع شكري ، المصدر نفسه ، ص ٢٩٦ ــ ٣٠٧ ، و **The Tripolitanian Committee : Its Origins, Policy, Principles and Actions (Cairo, n. d.).**

٩ ــ شكري ، المصدر نفسه ، ج ١ ص ٢٧٣ ــ ٢٨٢ ، **والكتاب الابيض** ص ٣٢ ــ ٣٣ .

١٠ ــ اشير ، في مقابلة مع عدد من الزعماء الطرابلسيين والبرقاويين الذين اشتركوا في النزاع على مسألة الزعامة السنوسية ، الى ان السويحلي

والمريض كانا متّرددين في قبول زعامة السيد ادريس ولم يكونا مستعدين ، باي طريقة من الطرق ، لمشاركته آراءه فيما يتعلق بالتعاون مع بريطانية . شكري ، المصدر نفسه ، ص ٢٨٧ — ٢٩٦ .

١١ — راجع الفصل الاول .

١٢ — لعب عزام دوراً مهماً في سياسة طرابلس الداخلية واستمر على اتصال بزعمائها كما يذكر . راجع الفصل الاول .

١٣ — راجع الفصل الاول .

١٤ — House of Commons Debates, Vol. 377 (1942), cols. 77-78.

١٥ — **الكتاب الابيض** ، ص ٣٩ — ٤٠ .

١٦ — Major General I. S. O. Playfair, The Mediterranean and Middle East, (London, 1954), Vol. I, pp. 92, 95, 96-97.

١٧ — اثارت وفاة بالبو بتاريخ ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٠ الشكوك . « اطلقت حامية طبرق المضادة للطائرات نيرانها على طائرته ، ظناً منها خطأ انها طائرة انجليزية ، فاسقطتها » .

The Ciano Diaries, ed. Hugh Gibson, (New York, 1946), pp. 270-271.

١٨ — اخذ جميع الليبيين العاملين في الجيش الايطالي الذين اشتّركوا في هذه الحملة سجناء . راجع فيما يتعلق بحملة الجنرال ويفل في الصحراء الغربية :

Major General R. J. Collins, Lord Wavell, A Military Biography (London, 1947), Chaps. 26-27 ; Playfair, op. cit., Vol. I, Chaps. 6, 10, 11, 13, 14, 15 ; Churchill, Second World War (Boston, 1949) Vol. II, pp. 615-18.

١٩ — من اجل دور الجنرال مايتلاند ولسن في حملة برقة راجع كتابه :
Eight Years Overseas, 1939-47, Chap. 2.

٢٠ — راجع : Desmond Young, Rommel (London, 1950), p. 94.

٢١ – كانت طبرق مهمة للبريطانيين لان فيها «مستودعات كبيرة ، وموارد مياه ، وميناء لا غنى للعدو عنه ، ويجب حرمانه من هذا الاستعمال» .

Playfair, op. cit., Vol. II, p. 33 ; Churchill, op. cit., Vol. III, pp. 6, 396.

٢٢ – لقد قيل بان تشرشل اراد من قواد الاسلحة العاملين في الشرق الاوسط تبني سياسة هجومية ، بالرغم من انهم كانوا يدركون صعوبة الاتصال بطريق رأس الرجاء الصالح .

٢٣ – House of Commons Debates, Vol. 377 (1942), col. 598 ; Churchill, op. cit. Vol. III, p. 200.

٢٤ – Churchill نفس المصدر ، ج ٤ ص ٣٩١ – ٤٠٩ .

٢٥ – Field Marshal Viscount Montgomery, El-Alamein to the River Sangro (London, 1951) ; The Memoirs of Field Marshal Viscount Montgomery (London, 1958), Chaps. 7-10 ; Desmond Young, op. cit., Chap. 9 ; Playfair, op. cit., Vol. III, Chaps. 12-14.

٢٦ – كتب الكونت شيانو في مذكراته : «اعلن البلاغ اليوم سقوط طرابلس . لقد رأيت خطوطاً عميقة من الالم على وجوه الكثيرين ، من اهل التواضع والاخلاص» .

٢٧ – Lord Rennell of Rodd, British Military Administration of Occupied Territories in Africa During the Years 1941-1947 (London, 1948) pp. 250-51.

٢٨ – كانت اتفاقية لاهاي تقضي بتقوية جهاز القانون الايطالي (راجع المادة ٤٣ من الاتفاق الرابع) . اعاد وزير الدولة البريطاني اصدار بلاغ كان قد اذيع عند الاستيلاء على طرابلس ينص على ان مستقبل برقة سيقرر في مؤتمر الصلح بعد نهاية الحرب ، وذلك جواباً على رسالة بعثها السيد ادريس بتاريخ ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣ .

وكانت الرسالة تطلب التوقف عن معاملة برقة كأرض العدو المحتلة ، ووجوب منحها استقلالاً فورياً .

٢٩ — Lord Rennell, op. cit., pp. 251-53 ; D. C. Cumming, « British Stewardship of the Italian Colonies », International Affairs, Vol. XXIX (1953), p. 13.

٣٠ — الطيب الاشعب ، **برقة العربية** ، (القاهرة ١٩٤٧) ص ٥٤٠ — ٥٤٣ .

٣١ — غادر المعمرون الايطاليون برقة حسب اوامر الحكومة الايطالية بعد انكسار رومل في معركة العلمين فوراً .

٣٢ — **Lord Rennell** المصدر نفسه ، ص ٢٥٧ — ٢٦٠ .

٣٣ — اختير رجال الشرطة والدرك من المواطنين وفتحت مدرسة للشرطة في ترهونة لتدريبهم .

٣٤ — **Lord Rennell** المصدر نفسه ، ص ٢٦٧ — ٢٦٨ .

٣٥ — ذكر اللورد رينال : « شكت العريضة بأسى حقيقة استمرار معاملة منطقة طرابلس كمعاملة ارض العدو كما شكت بقـــاء الموظفين الايطاليين الكبار في العمل في الدوائر المهتمة بشؤون المواطنين . طالبت بتوظيف عدد اكبر من المواطنين ومساواتهم في المعاش مع الايطاليين وتابعت مطالبها من اجل امتيازات اوسع عما يتم في زمن السلم ، كالتجارة مع البلدان المجاورة ، وتأمين المواصلات ، والسماح للحجاج بالذهاب الى مكة المكرمة ، وفتح المدارس الابتدائية للمسلمين . واشارت العريضة اخيراً ان بعض الضرائب كانت فادحة ، حيث هبطت قيمة الليرا الايطالية خمس مرات كما ارتفعت قيمة بعض الضرائب بنفس النسبة ، مما جعل الاجور لا تتعادل معها .

(Lord Rennell, op. cit., p. 288).

٣٦ – من اجل منهاج التربية تحت ظل الادارة البريطانية راجع :

A. J. Steele-Greig, History of Education in Tripolitania : From the Time of the Ottoman Occupation to the Fifth Year under British Military Occupation (Tripoli, 1948).

٣٧ – احتلت القوات الفرنسية الكفرة في شتاء ١٩٤٠ – ١٩٤٤ . لقد بقي مركز فرنسي هناك ، بالرغم من ان القوات البريطانية المغيرة والعاملة في بنغازي كانت تستعمل الواحة .

٣٨ – راجع : Lord Rennell, op. cit., pp. 292-293 ; United Nations, Annual Report of the United Nations Commissioner in Libya. 1950, p. 9.

هوامش الفصل الثالث

١ – راجع محمد ابو بكر ، «الوطن والامير» ، **مجلة عمر المختار** ، ج ١ (١٩٤٣) ص ٣ – ٤ ، ومقالة رئيسية نشرت في ج١ (١٩٤٤) عدد ١٢ ص ٢ – ٣ . كانت هذه المجلة تمثل آراء الجيل الجديد .

٢ – كان يلقب رسمياً بالسيد ، ولكن الشعب اصر على مناداته بالامير . اوصى البريكادير كمنج ان يفسح المجال لاستعماله كلقب فخري ولكن الادارة ، تجنباً للشكوك من ان بريطانية تقوم بتغيير وضعية البلاد قبل مقررات السلم ، اعطته لقب سماحة بينما دعاه الشعب بالامير . راجع :

Lord Rennell, British Military Administration of Occupied Territories in Africa During the Years 1941-1947 (London, 1948), p. 254.

٣ – من اجل نص الخطاب راجع **مجلة عمر المختار** ، ج ٢ عدد ١ (١٩٤٤) ص ٢ – ٤ .

٤ – راجع الفصل الاول .

٥ – من اجل نص خطاب منصور وتقرير موجز عن الاجتماع راجع **جريدة بنغازي** ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٤٥ .

٦ – **جريدة بنغازي** ، ٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٥ .

٧ – راجع **جريدة بنغازي** ، ١٥ و ١٦ و ١٧ أيار (مايو) ١٩٤٥ .

٨ ــ زود عمر منصور نسخة عن الرسالة للمؤلف .

٩ ــ **جريدة بنغازي** ، ٧ آب (اغسطس) ١٩٤٥ .

١٠ ــ راجع الفصل الخامس .

١١ ــ **الكتاب الأبيض** ص ٤٢ .

١٢ ــ **برقة الجديدة** ، بنغازي ١٤ تموز (يوليو) ١٩٤٦ .

١٣ ــ احاط رؤساء القبائل بيت السيد ادريس في البيضا وطلبوا من عائلته عدم العودة الى القاهرة . كان بين الذين حضروا الاجتماع : عبد الحميد العبار ، وسليمان رقرق ، وخليل العريضي ، وآخرون . حضر صالح البويصير ، بصفته مراسل **لجريدة بنغازي** ، الاجتماع وكتب البيان لرؤساء القبائل . المؤلف مدين للبويصير بالشكر للسماح له بالاطلاع على نص البيان الاصلي وعلى وثائق اخرى متعلقة بالموضوع .

١٤ ــ **برقة الجديدة** ، بنغازي ، ١١ آب (اغسطس) ١٩٤٦ .

١٥ ــ المصدر السابق .

١٦ ــ لهذا السبب لم تضم هذه الجبهة اي برقاوي وظف في الادارة العسكرية البريطانية .

١٧ ــ امثال علي الفلاق ، ومحمود مخلوف ، ومهدي المطردي .

١٨ ــ تألفت اللجنة من شخصيات كبيرة كيوسف لنقي والشيخ عبدالحميد الديباني ، وحسين البسيكري وعبدالجليل العنيزي ، وعبدالجواد الفريطيس ، وسليم بن عامر وآخرين .

١٩ ــ نظراً لموقف النادي المتشدد خسر شخصيات هامة كخليل القلال ، وعبد الحميد الديباني ، والفلاق ، والشتملوف ، وعلي الجربي .

٢٠ ــ راجع الفصل الخامس .

٢١ ـ **التاج** ، بنغازي ، ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ .

٢٢ ـ راجع **الوطن** ، بنغازي ، ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، و ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ .

٢٣ ـ وردت هذه المعلومات عن نادي عمر المختار ، فرع بنغازي ، من بشير المغيربي ومهدي المطردي ومحمود المخلوف وعن فرع درنة ، من عبد الحميد بن حليم بينما زود المؤلف عبد المولى لنقي ومهدي المطردي ببعض منشورات النادي .

٢٤ ـ **برقة الجديدة** ، بنغازي ، ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٦ .

٢٥ ـ غالباً ما توقف نشاط الهيئة ، نظراً للخلافات الداخلية ، قبل حلها . وقد ظهرت على المسرح ثانية سنة ١٩٤٩ وأيدت الوزارة البرقاوية الاولى ولكنها اختلفت مع الوزارة الثانية فحلت سنة ١٩٥١ .

٢٦ ـ الاعضاء الآخرون هم : السيد صديق رضا السنوسي ، والسيد ابو القاسم السنوسي ، وعلي الجربي ، وخليل القلال . راجع **الوطن** ، بنغازي ، ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ .

٢٧ ـ Four Power Commission of Investigation for the Former Italian Colonies, Vol. III : Report on Libya, pp. 7-8.

٢٨ ـ ظهرت مقالة في جريدة **برقة الجديدة** حول « الوصاية » موحى بها من قبل السلطات البريطانية هادفة من ورائها تنوير الرأي العام لمعنى مفهوم « الوصاية » . وعارضتها مقالة اخرى ظهرت في جريدة **الوطن** محذرة الشعب من الانخداع قائلة ان الوصاية تعني الاستعمار « وحلول البريطانيين الرحماء مكان الايطاليين الطغاة » . من اجل الاختلاف حول دور البريطانيين في برقة راجع مقالة رئيسية كتبها توفيق نوري البرقاوي في جريدة **الجبل الأخضر** ، بنغازي ، ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ .

٢٩ – **برقة الجديدة** ، بنغازي ، ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ . اثار تصريح منصور ، الذي املته دوائر القوميين ضامرة من ورائه تجاهل نوايا الطرابلسيين خلافاً في الصحف ولكن ايد السياسيون القدامى موقف منصور . راجع **صوت الشعب** ، بنغازي ، ٢٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، **وبرقة الجديدة** ، بنغازي ، ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، و ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، **والوطن** ، بنغازي ، ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ .

٣٠ – من اجل نص خطاب الامير راجع **برقة الجديدة** . بنغازي ، ٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ .

٣١ – هذه المعلومات اعطاها بشير المغيربي .

٣٢ – الاعضاء الآخرون للوزارة هم : سعدالله بن سعود للداخلية ولنيابة الرئاسة ، ومحمد ابو دجاجة للمالية والتجارة ، وعلي الجربي للاشغال العامة والمواصلات ، وحسين مازق للزراعة والاحراش ، وخليل القلال للصحة . استلم فتحي بالاضافة الى رئاسة الوزراء حقائب وزارات الدفاع والتربية والعدلية .

٣٣ – من اجل نص الدستور راجع **جريدة برقة الرسمية** ، ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٩ .

٣٤ – بالاضافة الى رئاسة الوزراء استلم منصور حقائب وزارات الداخلية والخارجية والدفاع والتربية واعطي محمد ابو دجاجة وزارة المالية ، وعلي الجربي المواصلات والاشغال العامة ، ومحمد الساقزلي العدلية ، وحسين مازق الزراعة والاحراش ، وخليل القلال الصحة .

٣٥ – حصلت على ذلك على عهدة منصور بان الامير ادريس ، ريبة منه بالنشاط الذي يقوم به السيد ابو القاسم السياسي ، امر منصور باعادة تعيين السيد مديراً عاماً للشؤون المدنية . وتابع منصور قائلاً بان الامير

ادريس رأى في بيان ظهر في نشرة بريطانية عامة تاريخها ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، ما يفيد بان السيد ابو القاسم قد يخلف الامير ادريس كحاكم لبرقة . ظهر هذا البيان بدون سابق معرفة الامير ادريس له فأثار الريبة حول نشاط ابو القاسم .

٣٦ ـ الاعضاء الآخرون للوزارة هم : علي الجربي للمواصلات والاشغال العامة ، وحسين مازق للداخلية والتربية ، وابو دجاجة للمالية . وعبد القادر علام للزراعة والاحراش ، وسعد الله بن سعود للصحة . واستلم الساقزلي بالاضافة الى رئاسة الوزراء وزارة العدلية .

٣٧ ـ من اجل نص قانون برقة الانتخابي ، راجع **الجريدة الرسمية** (السلسلة الجديدة) ملحق رقم ٥ ، ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٥٠ .

٣٨ ـ لقد انتخب ثلاثة اعضاء فقط من جماعة عمر المختار وهم : مصطفى ابن عامر ، رئيس النادي من بنغازي ، وابراهيم اسطى عمر وعبد الرزاق شقلوف من درنه . والسبعة الآخرون الذين اعتبروا محبذين هم : عبد السلام البسيكري وصالح بويصير ، وعلي زواوي ، وعبد الحميد نجم ، وعبد القادر البدري . (معلومات من بشير المغيربي) .

٣٩ ـ من أجل نص الخطاب ، راجع حكومة برقة ، **خطب العرش** (بنغازي ، مكتب الطباعة والمعلومات ١٩٥٠) .

٤٠ ـ من اجل تفصيلات عن الحادث ، راجع **الوطن** ، بنغازي . ١٠ تموز (يونيو) ١٩٥١ .

٤١ ـ حكم على مصطفى بن عامر وعلي الزواوي بالاشغال الشاقة ثلاث سنوات ، وعلى محمود مخلوف سنة ونصف السنة او دفع غرامة مالية قدرها ٥٠ ليرة استرلينية ، وعلي المغيربي بحبس ستة اشهر او دفع غرامة مالية قدرها ٣٥ ليرة استرلينية . دفع كل من مخلوف والمغيربي الغرامة المالية ونجيا من السجن .

هوامش الفصل الرابع

١ ــ خدم النادي ، الذي تأسس سنة ١٩١٩ واغلقه الايطاليون سنة ١٩٢١ ، كنقطة تجمع للوطنيين لمعارضة الحكم الايطالي . كان احمد الفقيه حسن ، الذي انتخب رئيساً ، ومحمد المحروق ، وعبد الرحمن القلهود ، وعبد العزيز الزقلعي ، ومصطفى السراج ، وآخرون ، من بين الذين ساهموا في اعادة فتح النادي .

٢ ــ النوادي الاربعة هي : النادي الادبي ، والنادي الرياضي ، ونادي العمال ، ونادي مصراته الاصلاحي .

٣ ــ اعتقل عدد قليل من الزعماء ونفي منصور بن قدارة الى مصر .

٤ ــ الاشخاص الآخرون الذين ساهموا في تأسيس الحزب هم : عبد الرحمن دقدق ، ومصطفى حسن ، وعبد الرزاق البشتي ، والحاج محمد العربي ، ويوسف السعدي ، والهادي المشيرقي ، والذين ساهموا من مصراته هم : الشيخ خليفة الولدة ، والهادي بن حقيق ، ومصطفى محمود بادي ، ومحمود عبد اللطيف .

٥ ــ **Four Power Commission of Investigation for the Former Italian Colonies. Vol. III : Report on Libya, p. 11.**
من اجل نص برنامج الحزب ، راجع محمود الشنيطي ، **قضية ليبيا** ،

(القاهرة ، ١٩٥١) ص ٢٥٥ — ٢٥٦ .

٦ — من اجل عرض لمنهاج الحزب واهدافه ، راجع خطاباً القاه علي رجب في القاهرة بتاريخ ٢٣ ايار (مايو) ١٩٤٧ في نادي الصحافة : « ان رغبة الشعب الطرابلسي هي الدخول في وحدة مع شعب وادي النيل » (القاهرة ١٩٤٧) .

٧ — زود المؤلف بالمعلومات عن الاحزاب السياسية شخصيات لعبت دوراً بارزاً في المساهمة بالنشاط السياسي امثال سليم المنتصر ، ومصطفى مزران ، وعلي وأحمد الفقيه حسن ، والمفتّي والشيخ عبد الرحمن القلهود ، وعبد العزيز الزقلعي ، والهادي المشيرقي ، وعلي رجب ، ومحمد بادي . راجع ايضاً التقرير عن ليبيا الذي اصدرته لجنة الاستقصاء المؤلفة من اربع دول ، والشنيطي ، ص ٢٥٣ ، ٢٥٩ .

٨ — زود سليم المنتصر المؤلف بالمعلومات عن ما وراء هذه الاتصالات كما قدم له ايضاً نسخة عن رسالة السيد ادريس .

٩ — اعضاء الوفد الآخرون هم : محمود المنتصر ، وعوف صوف ، والشيخ محمد الهنفاري ، والشيخ عبد الرحمن القلهود، ومحمد الميت ، وسليم المريض ، وابراهيم بن شعبان ، وعبد المجيد كعبار ، واسحق (زكينو) حبيب .

١٠ — اعضاء الوفد الآخرون هم : حسين البسيكري والشيخ عبد الحميد الديباني ، وعمر شنيب ، والشيخ عبد الحميد العبار ، وعوض لنقي ، وعبد الرازق شقلوف ، ومنير البعباع ، وريناتو تشوبا .

١١ — زود عمر منصور والشيخ عبد الرحمن القلهود المؤلف بالمعلومات عن مفاوضات بنغازي . راجع ايضاً ، شكري ، المصدر نفسه ، ص ٣٣٥ — ٣٥١ .

١٢ — **الوطن** ، بنغازي ، ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ .

١٣ ــ جامعة الدول العربية ، **القضية الليبية** ، (القاهرة ، ١٩٥٠) .

١٤ ــ من اجل نص رسالة السعداوي وجواب جبهة برقة القومية ، راجع شكري ، المصدر نفسه ، ص ٣٨٠ ــ ٣٨١ .

١٥ ــ من اجل نص تصريح عزام ، راجع جامعة الدول العربية ، **القضية الليبية** ، ص ٣٤ ــ ٣٥ .

١٦ ــ ربما تأثر الجمهور بالاعتبار الذي اظهره موظفو الادارة العسكرية البريطانية للهيئة وبصورة خاصة لرئيسها السعداوي .

See The Report of the Four Power Commission of Investigation, Vol. III (Libya) p. 10.

١٧ ــ مقابلة المؤلف مع القلهود .

١٨ ــ راجع الفصل الخامس .

١٩ ــ **طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ١٢ ايار (مايو) ١٩٤٩ .

٢٠ ــ اشارت الصحافة الى الزيارة بانها « يوم تاريخي » ورحب السعداوي بالامير باسم « الامة الليبية » . (**طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ١١ حزيران ــيونيوــ ١٩٤٩) .

٢١ ــ **طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ٢١ و ٢٥ آب (اغسطس) ١٩٤٩ .

٢٢ ــ Cf. Report of the Four Power Commission of Investigation for the Former Italian Colonies. Vol. III, pp. 16-17.

٢٣ ــ راجع الفصل الثاني .

٢٤ ــ راجع الفصل الثاني .

٢٥ ــ من اجل الاطلاع على رغبات المواطنين في فزان كما ادلوا بها امام لجنة الاستقصاء ، راجع الفصل الخامس .

٢٦ ــ بالرغم من انه لم يقترح اي مرشح معارض ، اقترح اتباع البرقولي

ضم فزان الى منطقة طرابلس ولم يجدوا أي سبب في انتخاب رئيس لفزان . لقد رفض ممثلو غات ان يشتركوا في انتخابات المجلس .
(See Pelt's First Annual Report, 1950, p. 12).

٢٧ ـ المصدر السابق ، ص ١٢ .

٢٨ ـ راجع الفصل الأول .

هوامش الفصل الخامس

١ – راجع الفصل الثاني

٢ – The Times, London, Oct. 7, 1944.

٣ – كتب دي كاسبيري ، رئيس مجلس الوزراء ، الى ناظر خارجية الولايات المتحدة بتاريخ ٢٢ آب (اغسطس) ١٩٤٥ : « في الوقت الذي لم تقم فيه اي معارضة ضد السيطرة الايطالية في منطقة طرابلس ، ثمة سعي للحصول على ضمانات ستراتيجية في برقة لتأمين سلامة تامة للبلدان المجاورة وللطرق البحرية الدولية . نعتقد ان تأمين مثل هذه السلامة يستطاع الحصول عليه بواسطة انشاء (مناطق ستراتيجية) ، جوية وقواعد بحرية وضمانات اخرى في قطاع طبرق وفي مارماريكا ، بدون نزع سيطرة ايطالية عن ساحل برقة ، التي حولته الى اراض صالحة للمعمرين الزراعيين من ابنائها » .

Department of State Bulletin, Vol. XIII (1945), pp. 764-65.

٤ – استمر الرأي في نظارة الخارجية الأمريكية منقسماً فيما يتعلق بمسألة المستعمرات الايطالية ، وكان الوفد الأمريكي ، عند عرضه الاقتراح بالوصاية المشتركة ، مستعداً لقبول أية تسوية ترضي جميع الفرقاء .

Cf. James Byrnes, Speaking Frankly (New York, 1947), p. 93. See Vernon Mckay, « The Future of Italy's Colonies »,

Foreign Policy Reports (Jan. 1, 1946), pp. 273-274 ; and Benjamin Rivlin, Italian Colonies (New York, 1950), pp. 9-10.

٥ – Byrnes ، المصدر نفسه ، ص ٩٦ . من أجل نظرية احتياج روسية الى نافذة على البحر الأبيض المتوسط ، راجع :

Maurice Pernot, « The Soviet Union and the Mediteranean », The Fortnightly (December, 1945), pp. 363-368.

٦ – Department of State, Paris Meeting of the Foreign Ministers (Publication No. 2537, Conference Series 86), pp. 4-5 ; Benjamin Rivlin, op. cit., pp. 12-13.

٧ – United Nations, Treaty Series, Vol. 49 (1950), pp. 139, 214-15.

٨ – اهتم القسم الاخير من المذكرة بارتريا . من اجل النص الكامل ، راجع ف . شكري ، **ميلاد دولة ليبيا الحديثة** (القاهرة ١٩٥٧) ج ١ ص ٣٠ – ٣٢ .

٩ – راجع الفصل الاول .

١٠ – ينص ميثاق جامعة الدول العربية بأن الجامعة تأخذ بعين الاعتبار بصورة عامة « شؤون ومصالح » جميع الدول العربية (المادة ١) .

١١ – راجع الفصل الاول .

١٢ – جامعة الدول العربية ، **القضية الليبية** (القاهرة ، ١٩٥٠) ص ٣ – ٩ .

١٣ – **محاضر مجلس جامعة الدول العربية** ، الجلسة الثانية ، ١٩٤٥ ، ص ١٧٩ – ١٨١ .

١٤ – المصدر السابق ، الجلسة الثالثة ، ١٩٤٦ ، ص ١٣٣ – ١٣٥ .

١٥ – جامعة الدول العربية ، **القضية الليبية** ، ص ١٥ – ١٨ .

١٦ – **محاضر مجلس جامعة الدول العربية** ، الجلسة الرابعة (الاستثنائية) ١٩٤٦ ، ص ٢٤ – ٣٥ .

١٧ — من أجل نص بيان انشاص ، راجع المصدر السابق ، ص ١٧ — ١٨ .

١٨ — المصدر السابق ، الجلسة الخامسة ١٩٤٧ ، ص ١٠٨ — ١٠٩ ، ٣٤٨ — ٣٥٠ ؛ الجلسة السادسة ١٩٤٧ ، ص ٢٢ — ٢٣ ، ٣٩ — ٤٠ ؛ ٧٩ — ٨٠ ، ٨٢ — ٨٣ ؛ الجلسة السابعة ، ١٩٤٧ ، ص ٦٤ ، ١٩١ ؛ **القضية الليبية** ، ص ٢٧ — ٣٢ .

١٩ — مقابلة المؤلف مع عبد الرحمن عزام ، راجع ايضاً :

The Times, London, June 18, 1946; and The Spectator, London, June 14, 1946.

٢٠ — الممثلون الرئيسيون هم : جون ا. أتر (الولايات المتحدة) ، و ف . ا . ستافورد (بريطانية العظمى) ، وبورن دي روزير (فرنسة) ، وارتيمي فيدورف (اولاً) و ن . أ . كلينوف اخيراً عن الاتحاد السوفييتي .

٢١ — راجع ملاحظات ف. ا. ستافورد ، الممثل البريطاني الرئيسي :

F. E. Stafford, « The Ex-Italian colonies » in International Affairs, Vol. XXV (1947), pp. 47-55.

٢٢ — اخبر علي الفقيه حسن المؤلف بأن السلطات البريطانية اعتقلته كي تمكن السعداوي ، الذي كان ظاهرياً على علاقة طيبة معها ، من جمع الاحزاب كلها على نقطة وتقديم وجهات نظر مقبولة لدى البريطانيين .

٢٣ — اعلن الاتحاد السوفييتي ، اثناء زيارة اللجنة لطرابلس ، عشية الانتخابات الايطالية العامة ، بأنه يؤيد وصاية ايطاليا على مستعمراتها السابقة . قال ستافورد ، الممثل البريطاني الرئيسي ، « ان بعض المعلقين المحليين . قد لاحظ بمرارة ان ذلك على ما يظهر يعطي حكماً مسبقاً للقضايا التي كانت اللجنة تتحراها » .

Stafford, « The Ex-Italian Colonies » International Affairs, Vol. XXV (1949), p. 53.

٢٤ — راجع الفصل الرابع .

٢٥ – راجع : Council of Foreign Ministers, Four Power Commission of Investigation for the Former Italian Colonies, Vol. III: Report on Libya (mimeographed).

٢٦ – هي : استرالية وبلجيكة والبرازيل وروسية البيضاء ، وكندا والصين ، وتشيكوسلوفاكية ، ومصر ، واثيوبية ، واليونان ، والهند ، وايطالية ، وهولندة ، ونيوزيلندة ، وباكستان ، وبولندة ، واوكرانية ، واتحاد جنوب افريقية ، ويوغوسلافية .

٢٧ – من اجل نصوص المذكرات المتعددة التي قدمتها مصر الى مجلس وزراء الخارجية ، راجع شكري ، المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٠٦–٢٢ .

٢٨ – من اجل موجز لوجهات نظر الدول التسع عشرة ، راجع : Benjamin Rivlin المصدر نفسه ، ص ٢٢ – ٢٣ .

٢٩ – مقابلات المؤلف مع منصور بن قدارة وعلي العنيزي ، وخليل القلال .

٣٠ – ضمت : استرالية ، والبرازيل ، وشيلي ، والدانمارك ، ومصر ، واثيوبية ، وفرنسة ، والهند ، والعراق ، والمكسيك ، واتحاد جنوب افريقية ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة .

٣١ – United Nations, Document (A / C. I / 466) ; Rivlin, op. cit., p. 36.

٣٢ – United Nations, Official Records of the Third Session of the General Assembly, Part II, p. 528.

٣٣ – المصدر السابق ، ص ٥٣٤ .

٣٤ – المصدر السابق ، ص ٥٤٩ .

٣٥ – برهن علي العنيزي ، عضو الوفد الليبي ، بأنه عنصر فعال باقناعه اميل سانت لوت ان يدلي بصوته الى جانب ليبيا . وقد منح سانت لوت ، بعد قيام الدولة الليبية ، لقب مواطن فخري لليبيا .

٣٦ – Sforza's statement in New York Times, May 19, 1949.

٣٧ — Count Carlo Sforza, « The Near East in World Politics », in P. W. Ireland, ed., The Near East : Problems and Prospects (Chicago, 1942), p. 6.

٣٨ — لا داعي الى القول بأن رفض خطة بيفن — سفورزا قوبلت بالابتهاج الكلي في طرابلس بينما قوبلت بشعور مختلط في انجلترا .

٣٩ — United Nations, Official Records of the Third Session of the General Assembly, Part II, pp. 604-8.

٤٠ — ضمت : الارجنتين ، واستّرالية ، والبرازيل ، وشيلي ، والصين ، وتشيكوسلوفاكية ، والدانمارك ، ومصر ، واثيوبيـــة ، وفرنسة ، وكواتيمالا ، والهند ، والعراق ، وليبرية ، والمكسيك ، وباكستان ، وبولندة ، واتحاد جنوب افريقية ، والاتحاد السوفييتي ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة .

٤١ — من اجل اعمال اللجنة الفرعية ومناقشات اللجنة الاولى ، راجع :
United Nations Documents, General Assembly, A / 1089 (Nov. 15, 1949), pp. 1-21.

٤٢ — المصدر السابق ، ص ٢٢ — ٢٣ .

٤٣ — United Nations, Official Records of the Fourth Session of the General Assembly, 1949, pp. 266-67.

٤٤ — المصدر السابق ، ص ٢٧٩ .

٤٥ — كان لأدريان بلت ، العضو السابق في سكرتارية عصبة الامم ، خبرة طويلة بأعمال المنظمات الدولية قبل انضمامه الى الامم المتحدة . فقد خدم بلت ، قبل تسنمه منصبه كمندوب للامم المتحدة في ليبيا ، كمساعد للسكرتير العام لشؤون المؤتمرات والشؤون العامة . ولد سنة ١٨٩٢ .

٤٦ — عينتهم حكوماتهم على الشكل التالي : محمد كامل سليم (مصر) ؛ وجورج بالي (فرنسة)؛ والبارون كيوسيبي فيتالينو كونفالوميري (ايطالية) ؛

وعبد الرحمن خان (باكستان) ، والسير هيو ستونهيور بيرد (المملكة المتحدة) ، ولويس كلارك (الولايات المتحدة) .

٤٧ — United Nations, First Annual Report of the United Nations Commissioner in Libya, 1950, p. 39 (hereafter referred to as Pelt's Annual Report).

٤٨ — ممثلو ليبيا الاربعة هم : علي الجربي ثم استبدل اخيراً بعلي العنيزي (عن برقة) ، ومصطفى مزران (عن طرابلس) ، واحمد الحاج السنوسي ثم استبدل اخيراً بمحمد بن عثمان (عن فزان) ، وجاكومو مرشينو (عن الاقليات) .

٤٩ — Pelt's First Annual Report, 1950, p. 17.

٥٠ — استشار ايضاً مستشاره القانوني (راجع المصدر السابق ، ص ٦٤ — ٦٩)

٥١ — المصدر السابق ، ص ١٧ .

٥٢ — سألت ، في مقابلة مع محمد كامل سليم ، مندوب مصر ، لماذا ايده ممثل باكستان عدة مرات . فأجاب بأن عبد الرحيم خان ، مندوب باكستان ، كان ينفذ تعليمات حكومته القائلة بتأييد مندوب مصر . ولكن السير ظفر الله خان وزير خارجية باكستان ، عندما سألته اذا ما كانت تلك التعليمات قد اعطيت ، نفى ان تكون مثل تلك التعليمات قد اعطيت اطلاقاً ، ولكنه قال بصراحة انه اخبر عبد الرحيم خان ان يستدل بمندوب مصر لأن مصر على المام بالقضية الليبية .

هوامش الفصل السادس

١ — Pelt's First Annual Report, 1950, p. 19.

٢ — المصدر السابق ، ص ٢٢ هامش ٤٨ .

٣ — كان ممثل فزان ، تحت التأثير الفرنسي ، مؤيداً لانتخاب ممثلي طرابلس .

٤ — Pelt's First Annual Report, 1950, p. 22.

٥ — المصدر السابق ، ص ٢٣ .

٦ — احال امير برقة مسألة اشتراك الايطاليين في الجمعية الوطنية الى لجنة الواحد والعشرين .

٧ — كان محمد ابو الاسعاد العالم ، مفتي طرابلس ، نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي .

٨ — كان سالم القاضي ، رئيس بلدية مصراته ، عضواً في المؤتمر الوطني الطرابلسي . وكان عضواً في كل من المحكمة الاهلية والمجلس الاداري .

٩ — مقابلات المؤلف مع مفتي طرابلس ، والقلال ، والزقلعي ، وعلي رجب . من اجل موجز لاعمال اللجنة ، راجع :

Pelt's Second Annual Report, 1951, pp. 71-74.

١٠ — المصدر السابق ، ص ٧١ .

١١ ــ مقابلة المؤلف مع الزقلعي راجع ايضاً التاج ، بنغازي ، ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ .

١٢ ــ Pelt's Second Annual Report, 1951, p. 72.

١٣ ــ المصدر السابق ، ص ٧٢ .

١٤ ــ المصدر السابق ، ص ٧٣ .

١٥ ــ المصدر السابق ، ص ٧٣ .

١٦ ــ United Nations, Official Records of the General Assembly, Fifth Session, 1950, Vol. I, pp. 411-12.

١٧ ــ المصدر السابق ، ص ٤١٢ .

١٨ ــ المصدر السابق ، ص ٤١٦ .

١٩ ــ المصدر السابق ، ص ٤٢١ .

٢٠ ــ Pelt's Second Annual Report, 1951, p. 2.

٢١ ــ المصدر السابق ، ص ٣ .

٢٢ ــ المصدر السابق ، ص ٤ .

٢٣ ــ المصدر السابق ، ص ٦ .

٢٤ ــ راجع الفصل السادس (اعلاه) .

٢٥ ــ Pelt's Second Annual Report, p. 6.

٢٦ ــ Pelt's Second Annual Report, 1951, p. 78.

٢٧ ــ المصدر السابق ، ص ٩ .

٢٨ ــ من اجل موجز عن مناقشات المجلس ، راجع المصدر السابق ، ص ٧ ــ ١٢ .

٢٩ ــ من اجل نص الرسالة ، راجع المصدر السابق ، ص ٧١ ــ ٨٠ .

٣٠ – المصدر السابق ، ص ٧٨ .

٣١ – راجع الفصل الثالث .

٣٢ – من اجل القوانين المتعلقة بمجالس البلدية ، راجع :
Pelt's First Annual Report, 1950, pp. 71-74.

٣٣ – **طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ٣ شباط (فبراير) ١٩٥٠ .

٣٤ – اعلن ان السيد الصديق الرضى السنوسي ، رئيس المؤتمر الوطني البرقاوي ، قدم مذكرة الى بلت طالباً انضمام برقة الى وحدة ليبية على اساس اتحادي فقط (**طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ٢ شباط –فبراير– ١٩٥٠) .

٣٥ – من اجل قرارات تاجورا ، راجع **طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٠ .

٣٦ – راجع **طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ١٤ نيسان (ابريل) و ١٥ أيار (مايو) ، ١٩٥٠ (مع الاتحاد) ، و ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ (ضد الاتحاد) .

٣٧ – من اجل تأليف حكومة فزان ، راجع الفصل الرابع . كانت حكومة طرابلس ، التي سماها البريكادير بلاكلي ، كما يلي :

محمود المنتصر رئيساً للوزراء
منصور بن قدارة وزيراً للمالية
فاضل بن زكري وزيراً للتربية
سالم القاضي وزيراً للزراعة
ابراهيم بن شعبان وزيراً للمواصلات
محمد الميت وزيراً للاشغال العامة

٣٨ – الحكومة الليبية ، **محاضر الجمعية الوطنية** ، ص ٥٥ – ٥٨ . اقرت الجمعية الوطنية ، بتاريخ ١٧ نيسان (ابريل) قراراً آخر اسندت فيه وزارة العدل الى وزير الشؤون الخارجية كما اسندت وزارة الصحة الى وزير الدولة .

المصدر السابق ، ص ٦٦ .

٣٩ – راجع الفصل السادس (اعلاه) .

٤٠ – جابت التظاهرة الشوارع بتاريخ ٢٣ كانون الثاني (ينـــاير) ١٩٥١ ، وتقدمت نحو مكتب الامم المتحدة وقدم زعماؤها الى ادريـــان بلت ، مندوب الامم المتحدة ، ثلاثة مطالب : حل الجمعية الوطنية ، ونظـــام الحكومة الوحدوية ، والتمثيل المتكافىء . راجع **طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ .

٤١ – راجع **شعلة الحرية** ، طرابلس ، ١٨ آذار (مارس) ١٩٥١ ؛و **Sunday Ghibli** طرابلس ، ٥ آب (اغسطس) ١٩٥١ . راجع التعليقات على هذه التصاريح في محاضر الجمعية الوطنية ، ص ٧٦ – ٧٧ .

٤٢ – من اجل نص توصيات عزام الى مجلس الجامعة ، راجع جامعة الدول العربية ، **محاضر مجلس جامعة الدول العربية** ، الجلسة الرابعة عشرة ، ١٩٥١ ، ص ٦ – ٧ . استقال علي العنيزي ، موظف ليبي في سكرتارية جامعة الدول العربية ، من منصبه في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ ، احتجاجاً على موقف جامعة الدول العربية فيما يتعلق بشرعية الجمعيـــة الوطنية . ارسل العنيزي الى ليبيا من قبل عزام في اواخر سنة ١٩٥٠ لوضع تقرير عن موقف الليبيين تجاه الجمعية الوطنية . قدم تقريراً ، مؤرخاً ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ ، ناصحاً جامعة الدول العربية بالاعتراف بالجمعية الوطنية . عاد الى ليبيا ، عندما لم تعر الجامعة اي التفـــات الى وجهات نظره ، وعين عضواً في المجلس الاستشاري لبلت (زود العنيزي المؤلف بالمعلومات وبنسخة من التقرير) .

٤٣ – Il Tempo, Rome, January 5, 1951.

٤٤ – **The Cyrenaica Mirror** ، بنغازي، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ ؛ **والوطن** ، بنغازي ، ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ ؛ **والتاج** ، بنغازي ،

٥ شباط (فبراير) ١٩٥١ .

٤٥ — جامعة الدول العربية ، **محاضر مجلس جامعة الدول العربية** ، الجلسة الخامسة عشرة ، ١٩٥١ ، ص ٨٤ — ٨٥ .

٤٦ — راجع نص تقرير الوفد الى الجمعية الوطنية في **محاضر الجمعية الوطنية الليبية** ، ص ٣٣ — ٣٥ .

٤٧ — وصل بشير السعداوي ، زعيم حزب المؤتمر الوطني ، الى القاهرة في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ ، ليؤثر على كل من جامعة الدول العربية والصحافة . ولكن جماعة عمر المختار عارضت ، بالرغم من عطفها على وجهات نظر السعداوي حول الوحدة الليبية ، تهجمه على الجمعية الوطنية وابرقت الى محمود مخلوف ، بمقاومة تأثير السعداوي (مقابلة مؤلف الكتاب مع المخلوف ، راجع ايضاً **التاج** ، ٢٦ كانون الثاني —يناير— ١٩٥١) .

٤٨ — راجع **شعلة الحرية** ، طرابلس ، ٨ آذار (مارس) ١٩٥١ .

٤٩ — من اجل نص الرسائل ، راجع **طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ ؛ **وبرقة الجديدة** ، بنغازي ، ٢١ و ٢٤ و ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ . وراجع ايضاً **محاضر الجمعية الوطنية** ، ص ٢٦ .

٥٠ — منير برشان « اين الاكثرية الشرقية » ، **طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ٥ ايار (مايو) ١٩٥٠ .

٥١ — راجع ، **الاستقلال** ، بنغازي ، ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ : **برقة الجديدة** ، بنغازي ، ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ .

٥٢ — الوطن ، بنغازي ، ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ .

٥٣ — **طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ ؛ **الليبي** ، طرابلس ، ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٥١ .

٥٤ ـ صديق بن زارا « الفدرالية دخيلة في الاسلام » ، **شعلة الحرية** ، طرابلس ، ١١ شباط (فبراير) ١٩٥١ .

٥٥ ـ **طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ ، و ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ .

٥٦ ـ راجع **محاضر الجمعية الوطنية** ، ص ٩ ـ ١٠ . عندما زار ملك المستقبل طرابلس في ايار (مايو) القى خطاباً حاول فيه كسب تأييد المبدأ الفدرالي الذي تبنته الجمعية الوطنية . قال « اننا نعتبر مهاجمة بعض الدول التي تتحامل ضد هذا النظام نتيجة نقص في المعرفة وعدم نضوجها فيما يتعلق بشؤون ليبيا ورغبات اهلها » راجع : **Sunday Ghibli** ، طرابلس ، ٣ حزيران (يونيو) ١٩٥١ ، و**طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ٣١ ايار (مايو) ١٩٥١ .

٥٧ ـ من اجل نبذة قصيرة عن هذا الاجتماع التاريخي ، راجع **التاج** ، بنغازي ، ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ .

٥٨ ـ قرر حزب المؤتمر الوطني استقالة جميع ممثليه في الجمعية الوطنية احتجاجاً على تبني الجمعية للنظام الاتحادي . وقد قدم شخص واحد ، هو احمد الساري ، استقالته . ونتيجة لذلك اصدر حزب المؤتمر الوطني قراراً بفصل اولئك الذين لم يستقيلوا . راجع **شعلة الحرية** ، طرابلس ، ٣ آذار (مارس) ١٩٥١ .

٥٩ ـ عمل عمر شنيب كرئيس للجنة وعمل سليمان الجربي كسكرتير لها . قدم كل من عمر لطفي وعوني دجاني الاستشارة القانونية للجنة .

٦٠ ـ اثنان من كل ولاية .

٦١ ـ **محاضر الجمعية الوطنية** ، ص ١٢ ـ ١٤ ، و ١٥٣ .

٦٢ ـ راجع الفصل السادس (اعلاه) .

من اجل مناقشة رسالة بلت الى الجمعية الوطنية ، راجع **محاضر الجمعية الوطنية** ، ص ٦٢ — ٦٤ ، و ٦٥ — ٦٦ .

٦٣ — Pelt's Second Annual Report, 1951, pp. 15--16.

٦٤ — من اجل موجز عن محاضرمشروع اللجنة ، راجع : **محاضر الجمعية الوطنية** ، ص ١٥٣ — ٢٠٠ .

٦٥ — مقابلة مؤلف الكتاب مع عوني دجاني .

٦٦ — Pelt's Second Annual Report, 1951, p. 18 .

٦٧ — محاضر الجمعية الوطنية ، ص ٨٠ — ٨٤ :
Pelt's Second Annual Report, 1951, p. 19.

٦٨ — مقابلة مؤلف الكتاب مع خليل القلال وسليمان الجربي .

٦٩ — **محاضر الجمعية الوطنية** ، ص ١٠٣ — ١٠٤ .

٧٠ — **محاضر الجمعية الوطنية** ، ص ١٠٥ — ١٠٧ .

٧١ — Second Annual Report, 1951, p. 20.

٧٢ — **محاضر الجمعية الوطنية** ، ص ١٠٩ .

٧٣ — المصدر السابق ، ص ١١٩ و ص ١٩٦ .

٧٤ — جرى اعلان الدستور رسمياً في اليوم ذاته ، ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ، ولكن لم تبلغ الامم المتحدة بهذه الحقيقة حتّى ١٨ تشرين الاول (اكتوبر).

٧٥ — المصدر السابق ، ص ١٢٠ — ١٢١ .

٧٦ — تنص المادة ٢٠٤ من الدستور على ما يلي : « تضع الحكومة الاتحادية المؤقتة قانون الانتخاب الاول لمجلس الامة على ان لا يتعارض واحكام هذا الدستور ، ويعرض القانون على الجمعية الوطنية للموافقة عليه واصداره. ويجب ان يتّم اصدار هذا القانون في ميعاد لا يتجاوز الثلاثين يوماً من تاريخ

اصدار الدستور » .

٧٧ — Pelt's Supplementary Report, p. 4.

٧٨ — المصدر السابق ، ص ٥ .

٧٩ — **محاضر الجمعية الوطنية** ، ص ٣١ .

٨٠ — المصدر السابق ، ص ١٢٨ — ١٥٠ . من اجل نص قانون الانتخابات ، راجع : **الجريدة الرسمية** ، ج ١ عدد ٣ تاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ : ومن اجل التعديلات اللاحقة راجع : المصدر السابق ج٥ عدد ١٠ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ .

٨١ — من اجل تطور دستور ليبيا، راجع : Ismail R. Khalidi, Constitutional Development of Libya (Beirut, 1956), Chaps. 4-6.

٨٢ — كان احتجاج فريطيس حادثاً من حوادث التذمر لضيق صدر الاخرين بوجهات نظره ، مع انه كان له ملء الحرية في التعبير عن موقفه الذي غالباً ما كان اقليمياً (**محاضر الجمعية الوطنية** ، ص ١٠٢) .

٨٣ — المصدر السابق ، ص ١١٣ — ١١٤ .

٨٤ — Pelt's Second Annual Report, 1951, p. 21.

هوامش الفصل السابع

١ — See A. V. Dicey, Introduction to the Study of the Law of the Constitution, 8th ed. (London, 1923), pp. 122-123.

٢ — راجع الفصل السابع (ادناه) .

٣ — المادة ٣ .

٤ — المادة ٢ .

٥ — المواد ٣٦ — ٣٩ .

٦ — المادة ٣٦ .

٧ — تخطط حدودها بعد التشاور مع الولايات (المادة ٣٦ — ١٧ —) .

٨ — المادة ٣٨ .

٩ — See K. C. Wheare, Federal Government (London, 1951), pp. 14-15.

١٠ — يقول ولوبي « اذا ما نص على ذلك دستورياً فان اي نزاع يقوم بين قانون اتحادي وقانون ولاية تنظر فيه المحاكم الاتحادية ، التي تنفذ سلطة الاتحاد التنفيذية قراراتها . وعندئذ ، وفي مثل هذه الحالة ، يكون الاتحاد قائماً » .

W. W. Willoughby, Fundamental Concepts of Public Law (New York, 1931), p. 202.

١١ ــ **محاضر الجمعية الوطنية** ، ص ١٠ . قارن هذا بالقرار العراقي المماثل المتعلق بالملك الذي اتخذ في العراق سنة ١٩٢١ .

M. Khadduri, Independent Iraq (London, 1960), p. 19.

١٢ ــ المادة ٤٤ . قارنها بالمادة ١٩ من الدستور العراقي الصادر سنة ١٩٢٥ .

١٣ ــ المادة ٤٥ .

١٤ ــ المادة ٥٠ .

١٥ ــ المادة ٤٦ .

١٦ ــ المادتان ٥٨ و ٦٨ .

١٧ ــ المادة ٧٠ .

١٨ ــ المواد ٦٥ ــ ٦٧ .

١٩ ــ المادة ٦٤ . « فاذا لم تعرض او لم يقرها احد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » . قارنها بالمادة ٢٦ من الدستور العراقي .

٢٠ ــ المادتان ٥٩ و ٦٠ . تعبران في القانون الدستوري الانجليزي عن اصل الكمال في الحكم . يقول بلاكستون ، « ليس الملك غير قادر على ارتكاب الخطأ فحسب ولكنه عاجز عن التفكير خطأ » . طالما ان الوزراء يوقعون اوامر الملك معه ، فان المسؤولية تقع على عاتقهم .

وفي اي ملكية دستورية حقة « الملك يملك ولا يحكم » كما قال تيير .

٢١ ــ المادة ٧٢ . قارنها بالمادة ٢٦ من الدستور العراقي الصادر سنة ١٩٢٥ .

٢٢ ــ المادة ١٨٠ .

٢٣ ــ المواد ٧١ و ٧٦ و ٧٧ .

٢٤ ــ المادة ٨٧ .

٢٥ ــ المادة ٧٩ .

٢٦ ــ المادة ٩٦ .

٢٧ ــ المادة ٩٨ .

٢٨ ــ المادة ٨٧ .

٢٩ ــ المادة ١٢٩ . « تجري الانتخابات لمجلس النواب خلال الاشهر الثلاثة السابقة لانتهاء مدته وفي حالة عدم امكان اجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فان مدة نيابة المجلس القديم تمتد الى حين الانتخابات المذكورة وذلك بالرغم من الاحكام الواردة في المادة ١٠٤ » .

٣٠ ــ المادة ١١٢ .

٣١ ــ راجع **قانون الانتخابات الاتحادي ١٩٥١** ، المعدل **١٩٥٥** .

راجع **الجريدة الرسمية** ، تاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ ، وتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ .

٣٢ ــ المادة ١٣٥ .

٣٣ ــ المادة ١٣٦ .

٣٤ ــ المادة ١٢١ .

٣٥ ــ راجع الفصل الثامن .

٣٦ ــ راجع نصوص **القانون الاساسي لولاية طرابلس** ، المواد ٥١ ــ ٥٦ ، **والقانون الاساسي لبرقة** ، المواد ٨ ــ ١٧ ، **والقانون الاساسي لفزان** ، المواد ٤٣ ــ ٤٨ .

٣٧ ــ خصص لمنطقتي طرابلس وفزان ٨ نظار .

٣٨ ــ بالتحديد ١٣ في برقة و ٢٥ في منطقة طرابلس ، و ١٠ في فزان . تتطلب اكثرية ١٠ اصوات لحجب الثقة عن الناظر في فزان .

٣٩ ــ من اجل بعض التباين راجع القوانين الاساسية للولايات الثلاث .

٤٠ ــ **القانون الاساسي لولاية طرابلس**، المواد ١١ ــ ٥٠ ، **والقانون الاساسي لبرقة** ، المواد ٢٦ ــ ٥٨ ، **والقانون الاساسي لفزان** ، المواد ٩ ــ ٤٢ .

٤١ ــ **الجريدة الرسمية** ، تاريخ ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٥٦ .

٤٢ ــ من اجل نص القانون ، راجع **الجريدة الرسمية** ، تاريخ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ .

٤٣ ــ راجع ايضاً المادة ١١ من قانون المحكمة العليا، **الجريدة الرسمية**، تاريخ ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣ .

٤٤ ــ المصدر السابق ، المواد ١٤ ــ ٢٥ .

٤٥ ــ المصدر السابق ، المادتان ١٥ و ١٧ .

٤٦ ــ المصدر السابق ، المادة ٢٩ .

٤٧ ــ المصدر السابق ، المادة ٢٨ . والمادة ١٥٥ من الدستور .

٤٨ ــ القانون الاساسي لبرقة ، المادة ٢ .

٤٩ ــ راجع الملحق رقم ٢ .

٥٠ ــ راجع الفصل الثامن .

٥١ ــ محمد الساقزلي (١٩٥٢ــ١٩٥٤) ، وحسين مازق (١٩٥٤ ــ ١٩٦١)، ومحمود ابو هدمه (١٩٦١) .

٥٢ ــ ولاة ولاية طرابلس هــم : فاضل بن زكري (١٩٥٢ ــ ١٩٥٣) ، وصدقي المنتصر (١٩٥٣ــ١٩٥٤) ، وعبد السلام البوصيري (١٩٥٤ــ١٩٥٥) ، ومحمد جمال الدين باش آغا (١٩٥٥ ــ ١٩٥٨) ، وطاهر باكير (١٩٥٨ ــ ١٩٦٠) ، وابو بكر نعامة (١٩٦٠ ــ ١٩٦١) ، وفاضل بن زكري (١٩٦١) .

٥٣ ــ ولاة ولاية فزان هم : احمد سيف النصر (١٩٥٢ ــ ١٩٥٤) ، وعمر

سيف النصر (١٩٥٤).

٥٤ ــ من اجل البحث عن مؤسسي هذه الاحزاب راجع الفصلين الثالث والرابع.

٥٥ ــ امثال اتباع المؤتمر الوطني في ولاية طرابلس وجماعة المختار في برقــة.

٥٦ ــ راجع بيان علي العنيزي في البرلمان بتاريخ ٣٠ آذار (مارس) ١٩٥٣ في **محاضر مجلس النواب**، الجلسة الاولى ١٩٥٢، ص ٢٣.

٥٧ ــ Cromer, Modern Egypt (London, 1908), Vol. II, p. 278.

هوامش الفصل الثامن

١ – محاضر الجمعية الوطنية ، ص ٤٠ .

Pelt's Second Annual Report, 1951, p. 83.

٢ – من اجل نص اعلان السلطات الانتقالية ، راجع :

His Majesty's Government, Annual Report to the General Assembly of the United Nations Concerning the Administration of Cyrenaica and Tripolitania, 1950-51, pp. 26-30.

٣ – ينتمي المنتصر ، المولود سنة ١٩٠٣ ، الى عائلة عريقة . درس في ايطالية وعمل مدة طويلة في دائرة الاوقاف . لم يدخل المعترك السياسي الا بعد الاحتلال البريطاني لليبيا. وقد عينه بلاكلي، الذي قدر فيه شهامته ومقدرته، رئيساً لحكومة منطقة طرابلس.

٤ – اشار بلت الى ان انتقاء اعضاء حكومة منطقة طرابلس ربما لم يتم بناء على استشارة وافية مع الملك المستقبل وفقاً لقرار الجمعية الوطنية . راجع :

Pelt's Second Annual Report, p. 85.

على كل حال نال انتقاء المنتصر رئيساً للحكومة موافقة الملك ، على ما توصل اليه المؤلف .

٥ – Pelt's Second Annual Report, p. 85.

٦ – قال تقرير المقيم البريطاني : «كانت حكومة جلالته على علم بحاجات سكان

ليبيا ورغباتهم عند قيامها ، خلال السنوات الماضية ، بالمهمات الملقاة على عاتقها » .

British Government, Annual Report ... to the United Nations, p. 4.

٧ – من اجل اعلان انتقال السلطات من البريطانيين الى الايدي الليبية ، راجع :

British Government, Annual Report ... to the United Nations, Supplementary Reports (Annexes).

٨ – Pelt's Second Annual Report, pp. 88 ff; Supplementary Report, pp. 1-2.

٩ – The British Government, Annual Report, p. 25.

١٠ – الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة المجلد رقم ٢ العدد رقم ١ تاريخ ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ص ١٧ . وانظر ايضاً :

طرابلس الغرب ، طرابلس ، ٢٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ .

Pelt's Supplementary Report to the Second Annual Report, (1951) p. 25.

١١ – تأليف الحكومة كان كما يلي : المنتصر للرئاسة وللشؤون الخارجية ، وفتحي الكيخيا لنيابة الرئاسة والعدلية والتربية ، ومنصور بن قدارة للمالية والاقتصاد ، وعلي الجربي للدفاع الوطني ، وابراهيم بن شعبان للمواصلات ، ومحمد بن عثمان للصحة .

١٢ – Pelt's, Supplementary Report to the Second Annual Report, p. 3.

١٣ – المادة ٢٠٥ : « يجب اجراء الانتخابات الاولى لمجلس النواب في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة اشهر ونصف من تاريخ اصدار قانون الانتخاب » .

١٤ – قانون الانتخاب ، المادة ٧ .

١٥ – المصدر السابق ، المادة ٨ .

١٦ – كان هناك ثلاث مناطق انتخاب ، واحدة في منطقة طرابلس واثنتان في

برقة (بنغازي ودرنة) وواحدة في فزان – وسبع مناطق انتخابية في الريف : ثلاث في منطقة طرابلس وثلاث في برقة ، وواحدة في فزان .

١٧ – المادة ٢٠٦ من الدستور والمادة ٦ من قانون الانتخابات .

١٨ – المادة ١٠١ من الدستور .

١٩ – تنص المادة ١٣ من قانون الانتخابات ان باستطاعة الموظف المستقيل ان يسجل اسم اي شخص يراه مؤهلاً للتسجيل في منطقته الاقتراعية حتى لو رفض هذا الشخص تقديم طلبه .

٢٠ – **شعلة الحرية** ، طرابلس ، ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥٢ .

٢١ – **شعلة الحرية** ، طرابلس ، ٤ شباط (فبراير) ١٩٥٢ .

٢٢ – مرشحو مدينة طرابلس هم : عبد الرحمن القلهود ، وعبد العزيز الزقلعي ، ومصطفى مزران ، ومصطفى السراج ، ومحمد الزقعر .

٢٣ – راجع **الليبي** ، طرابلس ، ٢٤ آذار (مارس) ١٩٥٢ : **والمنار** ، بنغازي ، ١١ و ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٥٢ .

٢٤ – المادة ٢١١ من الدستور .

٢٥ – **محاضر مجلس الشيوخ** ، الجلسة الاولى ، ١٩٥٢ ، ص ٩ .

٢٦ – من اجل نص الخطاب ، راجع **محاضر مجلس الشيوخ** ، الجلسة الاولى ١٩٥٢ ، ص ٣ – ٨ : **ومحاضر مجلس النواب** ، الجلسة الاولى ، ١٩٥٢ ، ص ٣ – ٩ .

٢٧ – راجع **محاضر مجلس النواب** ، الجلسة الاولى ، ص ١٧ و ص ٢٠ – ٢٣ : **ومحاضر مجلس الشيوخ** ، الجلسة الاولى ، ١٩٥٢ ، ص ١٤ – ١٥ .

٢٨ – **محاضر مجلس النواب** ، الجلسة الاولى ، ١٩٥٢ ص ٣١٦ – ٣١٧ .

٢٩ – **محاضر مجلس الشيوخ** ، الجلسة الاولى من السنة الثانية ، ١٩٥٣ ،

ص ٣ – ٧ : و**محاضر مجلس النواب** ، الجلسة الاولى من السنة الثانية ، ١٩٥٣ ، ص ٣ – ٧ .

٣٠ – **محاضر مجلس النواب** ، الجلسة الاولى من السنة الثانية ، ١٩٥٣ ، ص ٥٤ .

٣١ – المصدر السابق ، ص ٧٩ و ص ١٢٥ – ١٢٦ . و ص ١٦٨ – ١٧١ .

٣٢ – المصدر السابق ، راجع ايضاً تصريحي البسيكري والبويصير ، ص ٥٩٩ – ٦٠٤ ، و ص ٨٦٠ – ٨٦٢ .

٣٣ – راجع تصريح وزير المالية ، المصدر السابق ، ص ٥٦٥ – ٥٦٦ .

٣٤ – من اجل نص الطلب ، راجع جامعة الدول العربية ، **محاضر مجلس جامعة الدول العربية** ، الجلستان ١٧ و ١٨ ، ١٩٥٢ – ١٩٥٣ ، ص ٣٨.

٣٥ – كان الاعضاء الآخرون بالوفد هم : السيد ابراهيم احمد الشريف السنوسي سفير ليبيا في مصر ، وابوبكر احمد عضو مجلس الشيوخ ، وخليل القلال النائب في مجلس النواب ، وابوبكر ابو ناعمة النائب في مجلس النواب .

٣٦ – جامعة الدول العربية ، **محاضر مجلس جامعة الدول العربية** ، ١٩٥٢ – ١٩٥٣ ، ص ١٧ – ١٩ .

٣٧ – **برقة الجديدة** ، بنغازي ، ١ نيسان (ابريل) ١٩٥٣ .

٣٨ – راجع الفصل الثالث .

٣٩ – راجع الملحق الرابع : و **Treaty of Friendship and Alliance between the United Kingdom of Great Britain ... and the United Kingdom of Libya (London : Her Majesty's Stationery Office, 1953), cmd. 8914 ; United Nations, Treaty Series, vol. 186 (1954), pp. 185-283.**

٤٠ – قال السعداوي في القاهرة « ان توقيع الاتفاقية الليبية الانجليزية يعد

خيانة » ، (**النداء** ، القاهرة ، ١١ آب – اغسطس – ١٩٥٣) . راجع ايضاً **الأهرام** ، القاهرة ، أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣ . ادلى عزام بالتصريح التالي : « ليس في ليبيا من يملك حق الاتفاق مع بريطانية على بقاء قوات اجنبية بها ، او على الحد من الاستقلال الكامل الذي قررته لها الامم المتحدة ، والذي هو حق طبيعي للشعوب ، وعملت الجامعة العربية جاهدة سنين طوالا للوصول اليه . هذا الى ان الشعب الليبي لم يضع دستوره بعد ، ولم يقره بهيئة تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً وممثلة لاهالي البلاد تمثيلاً ديمقراطياً صحيحاً . فليس لاحد ان يدعي انه يملك شرعاً او قانوناً حق التعاقد باسم البلاد ، وكل اتفاق يديم احتلال دولة او دول اجنبية في البلاد او في جزء منها ، او ينتقص من استقلالها الذي اقرته الامم المتحدة وارادت به ان يكون استقلالاً ناجزاً تاماً ، هو عمل باطل يخالف قرارات الامم المتحدة ويتعارض مع ميثاقها ، ومع الحق الطبيعي لاهل ليبيا . كما انه يستلزم من الجامعة العربية المعارضة والاحتجاج الشديد . ولا يزال الامر بين يدي الامم المتحدة فكل محاولة لاحداث امر واقع يخالف مبادىء ميثاق الامم المتحدة وقراراتها هو اعتداء على الامم المتحدة نفسها وعلى ميثاقها » . (**الاهرام** ، القاهرة ، ٢٠ ايلول – سبتمبر – ١٩٥١) .

٤١ – راجع الافتتاحية : « عبرة التاريخ : القيود والسلاسل التي تعد لليبيا » . **البشير** ، بنغازي ، ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٥٣ : وصالح بويصير ، « المعاهدة » **الدفاع** ، بنغازي ، ١٨ حزيران (يونيو) ، ١٩٥٣ .

٤٢ – راجع ايضاً المادتين ٩٥ و ١٩٩ من الدستور .

٤٣ – المادة ١٦ من القانون الاساسي لبرقة : والمادة ٥٤ من القانون الاساسي لطرابلس : والمادة ٤٥ من القانون الاساسي لفزان .

٤٤ ـ المادة ٢ من القانون الاساسي لبرقة .

٤٥ ـ جرت عدة محاولات لاكراه المنتصر على الاستقالة ولكن الملك ، الذي امل ان تحل صعوبات وزيره الاول ، لم يكن ميالاً لقبول الاستقالة .

٤٦ ـ جمع صالح بويصير ، نائب رئيس مجلس النواب حينئذ ، عدداً قليلاً من الاعضاء حول الوزارة ، ولكن ثبت ان موقفه ، حيث كان هو نفسه احد منتقدي الحكومة ، كان بدون فائدة او انه كان ذا فائدة ضئيلة .

٤٧ ـ الاعضاء الآخرون هم : علي العنيزي للمالية ، وعبد الرحمن القلهود للعدلية ، وابراهيم بن شعبان للتربية ، والطاهر العالم للصحة ، واسماعيل بن امين وخليل القلال وزيران بدون حقائب وزارية .

٤٨ ـ سأل الساقزلي رئيس المحكمة العليا تأجيل اتخاذ اي قرار حول طلب المنتصر استشارة رأي المحكمة العليا ، وطلب في اول آذار (مارس) ١٩٥٤ ، من المحكمة ان تقتصر في استشارتها على وضع الوالي القانوني بصورة عامة ، وليس الى القرارين الملكيين بتاريخ ١٤ ايار (مايو) و ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٥٣ المتعلقين بتعيين والي برقة وطرابلس . ولكن المحكمة العليا ، على اي حال ، لم تقطع برأي حول وضع الوالي القانوني .

٤٩ ـ الحكومة الليبية ، **قرارات المحكمة العليا** ، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨ ، ج ١ : **والقرارات الادارية والدستورية** (طرابلس ، ١٩٥٩) ص ١١ ـ ١٣ .

٥٠ ـ وقعها عبد الحليم عواد ، نائب مستشار حكومة برقة ، بالنيابة عن المجلس التنفيذي من أجل نص المذكرة ، راجع المصدر السابق ص ١٣ وما بعدها .

٥١ ـ المصدر السابق ، ص ٢٣ ـ ٤٣ : ومقابلة مؤلف الكتاب مع علي

علي منصور في ١٤ ايار (مايو) ١٩٥٨ .

٥٢ ـ لم تنشر الصحافة نص قرار المحكمة العليا الكامل بسبب ضغط صديق المنتصر . نشر موجز عن القضية في **Corriere di Tripoli** ١١ آذار (مارس) ١٩٥٤ . اوحت الادارة المحلية بالمقالات التي هاجمت قرار المحكمة (راجع **طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ٤ نيسان ـ ابريل ـ ١٩٥٤) .

٥٣ ـ حاول الساقزلي ، كما يذكر ، ان يوفر على المحكمة مشقة مواجهة مسألة السلطات الملكية عندما طلب تأجيل القضية التي رفعها سلفه : ولكن اخذ علي الديب ، بدون استشارة مسبقة للحكومة الوطنية ، قضيته الى المحكمة العليا **brought matters to a head** .

هوامش الفصل التاسع

١ ــ راجع الفصل الخامس (اعلاه).

٢ ــ صالح بويصير، «الوزارة الجديدة وظروف الحمى الراهنة» **الدفاع**، بنغازي، ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٤.

٣ ــ **برقة الجديدة**، بنغازي ١٢ ايار (مايو) ١٩٥٤.

٤ ــ **الجريدة الرسمية**، ج ٤، تاريخ ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤، ص ٢٢ ــ ٢٣.

٥ ــ قام الكونت مارزوتو بزيارة مماثلة الى طرابلس في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٥ (راجع: Sunday Ghibli، طرابلس، ٢١ تشرين الاول ــ اكتوبر ــ ١٩٥١).

٦ ــ من أجل نص القرارات الملكية، راجع **برقة الجديدة**، بنغازي، ٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤.

٧ ــ الملك ادريس «مذكرات» في **الزمان**، بنغازي، ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥ ص ٤.

٨ ــ اخبر البوصيري الشلحي بن ابراهيم الشلحي مؤلف الكتاب ان جده، الذي غادر الجزائر سنة ١٨٧٠، ولد في قرية قرب قسنطينة وانه

ينحدر من قبيلة معروفة . ولد ابراهيم حوالي سنة ١٨٩٩ . من اجل نبذة موجزة عن حياة الشلحي الاولى ، راجع محمد الطيب الاشهب ، **ابراهيم احمد الشلحي** (القاهرة ١٩٥٦) .

٩ – اخبر الملك ادريس المؤلف ان الشلحي خدمه ٤١ سنة بامانة وولاء لا تضاهيهما امانة وولاء ابن ، لو كان له ابن .

١٠ – راجع **برقة الجديدة** ، بنغازي ، ٦ تشرين الاول (اكتوبر) . الغي ايضاً القرار القاضي بابقاء السيد عبد الله عابد تحت الرقابة المنزلية .

١١ – هم : علي صفي الدين ، وبشير ابراهيم ، وكامل ابراهيم ، ورضا صفي الدين ، ومصطفى الرضى ، واحمد محيي الدين ، ومصطفى محيي الدين . صدر قرار النفي بتاريخ ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤ . راجع **برقة الجديدة** ، ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤ .

١٢ – النقطة الرابعة للمساعدات الفنية ، الموقعة في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ .

١٣ – **United States and Other International Agreements, Vol. V, Part 3 (1954), pp. 2451-95.**
(النص بالعربي والانجليزي) راجع الملحق الخامس .

١٤ **State Department Bulletin, Vol. XXXL (1954), pp. 396-97.**

١٥ – راجع نصوص الاتفاقيات لمناهج التعاون في الشؤون الصحية والتربية والزراعة والموارد الطبيعية الموقعة في ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٥٥ .

١٦ – مقابلة المؤلف مع القلهود والسراج .

١٧ – في حفلة اقيمت في دار السفارة البريطانية في بنغازي في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤ .

١٨ – راجع **برقة الجديدة** ، بنغازي ، ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤ .

١٩ – يظهر ان انخراط بويصير في المعارضة وعلاقته الوثيقة بالسيد ابوالقاسم السنوسي ، احد المتهمين المزعومين باغتيال الشلحي ، اثارت حفيظة الديوان الملكي عليه. وصلت الشائعات الى بويصير بأن الحكومة تفكر باعتقاله عند عودته الى بنغازي ، وكانت في حالة طوارىء ، فغادر طرابلس متنكراً متوجهاً الى القاهرة عبر تونس في ٨ آب (اغسطس) ١٩٥٥ عندما سعت الحكومة لاعتقاله. وضعت املاك بويصير تحت حراسة الحكومة (**طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ٣ تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٥٤) .

٢٠ – نشر نص الاتفاقية لأول مرة في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤. (**طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ٣ تشرين الثاني ، ١٩٥٤) .

٢١ – راجع الفصل الثامن .

٢٢ – اقترح الساقزلي ان يكون اللباس الرسمي للقوات الفرنسية الموجودة في فزان مختلفاً عن اللباس الرسمي الاعتيادي في اي مكان آخر .

٢٣ – من أجل نص المعاهدة وملحقاتها ، راجع الجريدة الرسمية ج ٣ (٣٠ نيسان – ابريل – ١٩٥٨) ، عدد ٧ ؛ و **United Nations Treaty Series, Vol. 300 (1958), pp. 263-95.**

٢٤ – اتخذت الجمعية العامة في قرارها المتعلق باستقلال ليبيا موقفاً بأنه « سيسمح لليبيا ، عند تكوينها كدولة مستقلة ، بالانضمام الى هيئة الامم المتحدة حسب المادة الرابعة من شرعتها » .

٢٥ – اوضح فيشنسكي للمنتصر بصراحة انه عارض دخول ليبيا لان الدول الغربية لم تكن مستعدة لقبول دخول الدول التي رشحها الاتحاد السوفييتي .

٢٦ – **The United Nations, Security Council Official Records, 7 th year, 1952, pp. 11-19.**

٢٧ — United Nations, Official Records of the General Assembly, Tenth Session, 1955, Supplement No. 19.

٢٨ — المصدر السابق ، ص ٤٣٦ .

٢٩ — United Nations, Official Records of the Security Council, 7 th year, 1952, p. 8.

٣٠ — ذكر بن حليم التعليقات التالية : « اقترحت على الملك بأني ساستقيل اذا ما قبلت توصياتي . كما اقترحت ايضاً الا ينقص عمر الرئيس ونائب الرئيس عن ٥٠ سنة ، كيما ابعد نفسي عن ان اكون مرشحاً لاحد هذين المنصبين » .

٣١ — ذكرت الصحف ان بن حليم وادريان بلت ذهبا الى طبرق في ١١ كانون الثاني (يناير) وعادا الى طرابلس في ١٥ منه (**طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ١٣ و ١٦ كانون الثاني — يناير — ١٩٥٥) .

٣٢ — مقابلات المؤلف مع الملك ادريس . وبن حليم ، وحسين مازق ، والبوصيري الشلحي وادريان بلت .

٣٣ — قال بن حليم للمؤلف بأن رؤساء القبائل حرضوا على الاحتجاج للملك ، بينما قال حسين مازق بأنهم تصرفوا تلقائياً ضد الانباء التي وصلتهم .

٣٤ — راجع الفصل الثامن .

٣٥ — راجع هذا الفصل .

٣٦ — مقابلة المؤلف مع بن حليم : راجع ايضاً **الأهرام** ، القاهرة ، ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥٦ .

٣٧ — See Osgood Caruthers, « Egyptian Wooing of Libya Stirs Concern of Western Diplomats », The New York Times, May 24, 1956.

٣٨ — مقابلة المؤلف مع علي الصالحي : راجع ايضاً **الاهرام** ، القاهرة ،

١٦ آب (اغسطس) ١٩٥٦ .

٣٩ – كان بن حليم قد تسلم رسالة من سلوين لويد ، في آب بينما كان في زيارة لتركية ، اكد فيها ان بريطانية ستحترم التزامات المعاهدات الليبية كما ستحترم تعهد ليبيا حيال ميثاق جامعة الدول العربية . صرح بن حليم بتاريخ ١٩ آب (اغسطس) بأن ليبيا قد استلمت تأكيدات ان بريطانية لن تستعمل القواعد الليبية للهجوم على مصر . (زود بن حليم بهذه المعلومات : راجع ايضاً ، **نيويورك تايمز** ٢٠ آب – اغسطس – ١٩٥٦) .

٤٠ – مقابلتي مع بن حليم و و.ج.س. غراهام .

٤١ – علق بن حليم على ذلك بما يلي :

« نصحني السفير غراهام انه من الافضل عدم ازعاج مكتب الخارجية والقيادة البريطانية بشروط زائدة . واضاف انه نستطيع ان نعمل محلياً بجميع الوسائل والسبل لالزام بقاء القوات البريطانية ضمن حدود قواعدها ، وان الجنرال مور ، قائد القوات البريطانية في ليبيا ، سيتعاون معنا . وقد كان ذلك مرضياً لي » .

٤٢ – نظمت العناصر القومية تظاهرة في طرابلس تأييداً لتأميم شركة قناة السويس يعود تاريخها الى ١٦ آب (اغسطس) .

٤٣ – كان غريتوركس ، الذي يتكلم العربية بطلاقة ، في ليبيا منذ الحرب وعرف الملك قبل ذلك في مصر .

٤٤ – See Lord Rennell of Rodd, British Military Administration of Occupied Territories in Africa, 1941-1947 (London, 1948), pp. 418-19, 438-39, 467-68.

٤٥ – من اجل نص القرار ، راجع Yearbook of the United Nations, 1950 (New York, 1951), pp. 357-59.

٤٦ - استولت الحكومة الليبية على عدد من المؤسسات التي تملكها شركات او وكالات شبه حكومية .

٤٧ - من اجل نص المعاهدة، راجع **الجريدة الرسمية** ، ج ٣ (٢٥ آذار - مارس - ١٩٥٨) عدد ٥ .

٤٨ - من اجل تاريخ هذه الحركة، راجع علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في شمال افريقية العربي** ، (القاهرة ، ١٩٤٨) ص ٣٧٥ - ٣٨٠ .

٤٩ - كان الزعماء الليبيون على اتصال مع الزعماء التونسيين الذين ايدوهم في صراعهم مع فرنسة .

٥٠ - الح بن حليم ، اثناء زيارته الى تونس ، على بورقيبة على وجوب التضامن العربي ودخول تونس عضواً في جامعة الدول العربية . واقترح ايضاً ان تكون اما تونس او طرابلس مقراً للحكومة الجزائرية المؤقتة ، ولكن بورقيبة ، الذي لم يكن يريد يومها ان تسوء علاقته بفرنسة ، رفض الموافقة على ذلك (هذه المعلومات من بن حليم) .

٥١ - من اجل تقييم للمعاهدة الليبية التونسية ، راجع : **La Dépêche Tunisienne** ، تونس ، ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ ، **وطرابلس الغرب** ، طرابلس ، ١٢ و ١٧ ايار (مايو) ١٩٥٧ . من اجل مهاجمة لسياسة بورقيبة ، راجع **الأهرام** ، القاهرة ، ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٧ .

٥٢ - من اجل نص خطاب الرئيس ايزنهاور في اجتماع الكونغرس المشترك، راجع : Department of State Bulletin, Vol. 36 (1957), p. 85.

٥٣ - المصدر السابق ، ص ٨٦ وبيانات جون فوستر دالس امام لجنة العلاقات الخارجية البرلمانية ولجنتي العلاقات الخارجية والخدمات المسلحة بتاريخ ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ ، المصدر السابق ،

ص ١٢٦ – ١٢٩ .

٥٤ – المصدر السابق ، ص ٤٨١ .

٥٥ – المصدر السابق ، ص ٥٢٤ – ٥٢٥ : ومن اجل نص الجواب الامريكي راجع المصدر السابق ، ص ٥٢٣ – ٥٢٤ .

٥٦ – نائب ديمقراطي سابق في الكونغرس من ولاية كارولينا الجنوبية .

٥٧ – من اجل نص خطابي بن حليم ونيكسون، راجع **The Sunday Ghibli** ، طرابلس ، ١٧ آذار (مارس) ١٩٥٧ ، بتاريخ ٩ آذار (مارس) ١٩٥٧ . قبيل زيارة نيكسون ، كتب ابن العاص ، المعروف بأنه الاسم الادبي لبن حليم ، مقالة رئيسية في **الرائد** عنوانها «كتاب مفتوح الى نيكسون» ظهرت فيها مطالب محددة شملت زيادة المساعدة الاقتصادية لليبيا ، وحل قضيتي فلسطين والجزائر ، والضغط على حلفاء امريكة للتخلي عن مآربهم الاستعمارية في الشرق الاوسط (راجع **الرائد** ، طرابلس ، ٩ آذار – مارس – ١٩٥٧) .

٥٨ – نشر موجز عن البيان فحسب ، في الصحافة الليبية (راجع **الرائد** ، طرابلس ، ٢٣ آذار – مارس – ١٩٥٧ : **وبرقة الجديدة** ، بنغازي ، ٢٢ آذار – مارس – ١٩٥٧) . من اجل النص الكامل ، راجع :
State Department Bulletin, Vol. 36 (1957), p. 726.

٥٩ – **طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ٢٦ آذار (مارس) ١٩٥٧ .

٦٠ – راجع مقالة رئيسية كتبها ابن العاص في **الرائد** ، طرابلس ، ٢٣ آذار (مارس) ١٩٥٧ .

٦١ – **The Sunday Ghibli** ، طرابلس ، ٥ ايار (مايو) ، **والرائد** ، طرابلس ، ١١ ايار (مايو) ١٩٥٧ ، و **Department of State Bulletin, Vol. 36 (1957), p. 845.**

٦٢ – راجع تصريحاً ، بهذا المعنى ، ادلى به رئيس مجلس الوزراء في

طرابلس الغرب ، طرابلس ، ٩ أيار (مايو) ١٩٥٧ .

٦٣ ـ زعماء المعارضة هم : محمود صبحي ، والزقعر والسراج والقلهود والزقلعي ومفتاح عريقيب وعبد القادر البدري وآخرون . وقد علق بن حليم على ذلك بقوله : « لم يمنع اي زعيم معارض او عضو في اية منظمة من الاشتراك في الانتخابات باستثناء علي الديب » .

هوامش الفصل العاشر

١ ــ راجع الفصل التاسع .

٢ ــ من اجل نصوص القرارات بدعوة كعبار لتشكيل الحكومة وتعيين اعضائها ، راجع **طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ٢٧ ايار (مايو) ١٩٥٧ .

٣ ــ علق بن حليم على ذلك بقوله : « لم احلم برئاسة المجلس لان منصب رئاسة المجلس كان حسب التقاليد لاهل منطقة طرابلس . على كل، حلمت بزعامة عدد كبير من نواب المجلس لتأييد الحكومة او معارضتها بطريقة بناءة » .

٤ ــ مقابلة المؤلف مع كعبار في ٤ آب (اغسطس) ١٩٥٩ .

٥ ــ مقابلة المؤلف مع كعبار في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦١ .

٦ ــ تعهدت بريطانية ، كما يذكر ، حسب الاتفاقية المالية الاصلية ، (راجع الفصل الثامن) ان تدفع خلال الخمس سنوات الاولى (١٩٥٣ ــ ١٩٥٨) مليون ليرة استرلينية سنوياً لتطوير المنظمات الليبية و ٢,٧٥٠,٠٠٠ ليرة استرلينية سنوياً للميزانية الليبية . وتعهدت حسب الاتفاقية الحالية ان تمدها سنوياً بـ ٣,٢٥٠,٠٠٠ ليرة استرلينية على شكل مساعدة للميزانية لخمس سنوات اخرى ولكن بدون مساعدة اضافية للتطوير .

٧ ــ راجع الفصل التاسع .

٨ — See United States Treaties and Other International Agreements (Washington, D. C., 1959), Vol. X (1959), Part 2, pp. 2017-18.

٩ — **طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ٣ آب (اغسطس) ١٩٦٠ . اتفق في سنة ١٩٥٨ على ان الحكومة الامريكية ستزود ليبيا بالسلاح والمعدات والذخيرة حسب ترتيبات جرت في حزيران (يونيو) ١٩٥٦ . كانت الغاية من هذه المساعدة اعداد تسليح ١٠٠٠ رجل للجيش الليبي .
See Department of State Bulletin, Vol. 39 (1958), p. 84.

١٠ — راجع **طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ١٧ و ٣١ تشرين الاول ، ١٩٥٨ . في مقابلة لمراسل **الأهرام** مع كعبار ذكر انه قال بأن العرض السوفييتي كان يتضمن على مساعدات مالية Substantial (**الأهرام** ، القاهرة ، ٢٠ تشرين الاول — اكتوبر — ١٩٥٨) .

١١ — **طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ٨ آب (اغسطس) ١٩٥٨ .

١٢ — من اجل نص قانون التعديل ، راجع **الجريدة الرسمية** (٥ تشرين الاول — اكتوبر — ١٩٥٩) .

١٣ — **طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ٨ و ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ .

١٤ — **المساء** ، بنغازي ، ٢٩ حزيران (يوليو) ١٩٦٠ ، **والزمان** ، بنغازي ، ٤ آب (اغسطس) ١٩٦٠ .

١٥ — راجع **طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ٢٦ حزيران (يوليو) ١٩٦٠ .

١٦ — راجع هذا الفصل .

١٧ — يلتقي هذا الطريق بالطريق الساحلي في نقطة تبعد حوالي ١٢٠ كيلومتراً جنوب مصراتة الى سبها في فزان .

١٨ — يستطاع القول ان قرار الحكومة بني رئيسياً على أسس سياسية وادارية وليس على الاعتبارات الاقتصادية .

See Report of the International Bank on The Economic Development of Libya, pp. 233, 491-92.

١٩ – كان الرقم الدقيق المحدد في العقد ١,٨٩٦,٠٠٠ جنيه ليبي .

٢٠ – **المساء** ، بنغازي ، ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٦٠ ، كانت المساء اول جريدة نشرت الاخبار للجمهور .

٢١ – **المساء** ، بنغازي ، ٢٦ آب (اغسطس) ١٩٦٠ ، **والزمان** ، بنغازي ، ٢٥ آب (اغسطس) ١٩٦٠ .

٢٢ – **المساء** ، بنغازي ، ٢ و ٩ و ١٦ و ٢٣ ايلول (سبتمبر) و ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠ .

٢٣ – زود عبد المولى لنقي ، وبشير المغيربي المؤلف بهذه المعلومات .

٢٤ – **محاضر مجلس النواب** ، الجلسة الاستثنائية ، ١٩٦٠ ص ٧ .

٢٥ – المصدر السابق ، الاجتماع الثاني ، ص ٤ .

٢٦ – تنص المادة ١٦٩ : « لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة في سنة او سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الأمة » .

٢٧ – من اجل نص البيان ، راجع **محاضر مجلس النواب** ، الجلسة الاستثنائية ، ١٩٦٠ ، ص ٤ – ٥ .

٢٨ – المصدر السابق ص ٦ .

٢٩ – المصدر السابق ص ٢٣ .

٣٠ – المصدر السابق ص ٢٨ – ٣١ .

٣١ – المصدر السابق ص ٣٣ .

٣٢ – المصدر السابق ص ٣٤ .

٣٣ – المادة ٨٧ : « اذا قرر مجلس النواب باغلبية جميع الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس عدم الثقة بالوزارة وجب عليها ان تستقيل.
واذا كان القرار خاصاً باحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة.
« لا ينظر مجلس النواب في طلب الاقتراع بعدم الثقة صريحاً كان او ضمناً الا اذا تقدم به خمسة عشر نائباً فاكثر. ولا يجوز ان يطرح هذا الطلب للمناقشة الا بعد ثمانية ايام من يوم تقديمه، ولا تؤخذ الآراء عنه الا بعد يومين من تمام المناقشة فيه ».

٣٤ – المصدر السابق، ص ٣٥.

٣٥ – عقد مجلس الشيوخ جلسة في ٣ تشرين الاول (اكتوبر)، في نفس اليوم الذي عقد مجلس النواب جلسته الاستثنائية. وعين لجنة استقصاء برئاسة عضو مجلس الشيوخ عمر ابو غندورة، ولم ير وجوب عقد اجتماع ثان، حيث ان حق حجب الثقة عن المجلس هو من اختصاص مجلس النواب فقط.

٣٦ – زود كعبار المؤلف بنسخة عن الرسالة.

٣٧ – راجع ايضاً المادة ١٠٦ من الدستور.

٣٨ – اشار الملك ادريس، في مقابلة مع المؤلف، الى ان الاسباب التي تذرع بها كعبار لحل البرلمان لم تكن مقنعة. لانه لم يكن متأكداً ان الانتخابات قد تأتي بمجلس يؤيد كعبار الا اذا كانت تحت اشراف الحكومة.

٣٩ – من اجل نص الرسالة، راجع **طرابلس الغرب**، طرابلس، ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠.

٤٠ – كان تشكيل الوزارة على الشكل التالي :
بن عثمان لرئاسة الوزراء، وعبد الرحمن القلهود للعدلية، وسالم القاضي للمالية، وعبد القادر العلام للشؤون الخارجية، ومحمد ابو دجاجة للزراعة، واحمد الحصائري للدفاع، ومحمود البشتي للتربية، واحمد

عون سوف للمواصلات ، وعبد القادر البدرية للاقتصاد الوطني ، وسليم صادق للصحة ، وطائع البيجو للعمل والشؤون الاجتماعية ، وحسن ظافر برقان للدعاية والنشر ، ووهبي البوري وفؤاد الكعبازي وزيران بلا وزارة.

٤١ ــ شكلت الوزارة على الشكل التالي : بن عثمان لرئاسة الوزراء ، واحمد عون سوف للمواصلات ، ووهبي البوري للعدلية ، وأحمد الحصائري للمالية ، ومحمود البشتي للتربية ، وسليم الصادق للاقتصاد الوطني ، وعبد القادر البدرية للصحة ، وحسن ظافر برقان للانباء والتوجيه ، وسليمان الجربي للشؤون الخارجية ، وحامد العبيدي للزراعة ، وعبد المولى لنقي للعمل والشؤون الاجتماعية ، ويونس عبد النبي للدفاع ، وابو القاسم العاقي للتجارة ، ومحمد بوهيح ، وزير بلا وزارة .

٤٢ ــ من اجل نص الخطاب ، راجع **الرائد** ، طرابلس ، ١٧ حزيران (يوليو) ١٩٦١ .

٤٣ ــ راجع الفصل الثامن .

٤٤ ــ راجع الفصل التاسع .

٤٥ ــ حضر المؤلف ، اثناء زيارته الى ليبيا في صيف ١٩٦١ ، مؤتمر الــولاة الثلاثة الذي عقد في البيضا في اواخر شهر تموز (يوليو) حيث استعمل رئيس الوزراء مساعيه الحميدة لتسوية نزاع الحدود بين طرابلس وفزان . واعتبر المؤتمر نصراً كبيراً لحكومة بن عثمان .

٤٦ ــ راجع ص ١٩٥ من هذا الكتاب .

٤٧ ــ راجع عن محتويات تعديل الدستور الفصل السابع من هذا الكتاب .

٤٨ ــ جريدة **الأهرام** ، القاهرة ، ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٤ .

٤٩ ــ جريدة **البلاغ** ، طرابلس ، ١ آذار (مارس) ١٩٦٤ .

٥٠ ــ جريدة **الأهرام** ، القاهرة ، ٢٢ آذار (مارس) ١٩٦٤ .

هوامش الفصل الحادي عشر

١ ـ امثال تقرير لندبرغ عن الاقتصاد الليبي ، راجع : John Lindbergh. A General Economic Appraisal of Libya (New York, 1952);
وبعثة الامم المتحدة الاقتصادية برئاسة هيجن ، راجع : Benjamin Higgins, The Economic and Social Development of Libya (New York, 1953);
وتقرير عن ميزان الدفع ، راجع : Stanislaw Kirkar, Balance of Payment of Libya (New York, 1953);
وتقرير عن الثقافة ، راجع : UNESCO, Report of the Mission to Libya (Paris, 1952).

٢ ـ Cited in International Bank for Reconstruction and Development, The Economic Development of Libya (Baltimore, 1960), pp. 53-54.

٣ ـ راجع الفصلين الثامن والتاسع .

٤ ـ زود هذه المعلومات عبد الرازق شقلوف . راجع ايضاً :
International Bank for Reconstruction and Development, The Economic Development of Libya, pp. 46-53.

٥ ـ المصدر السابق ، ص ٥٧ .

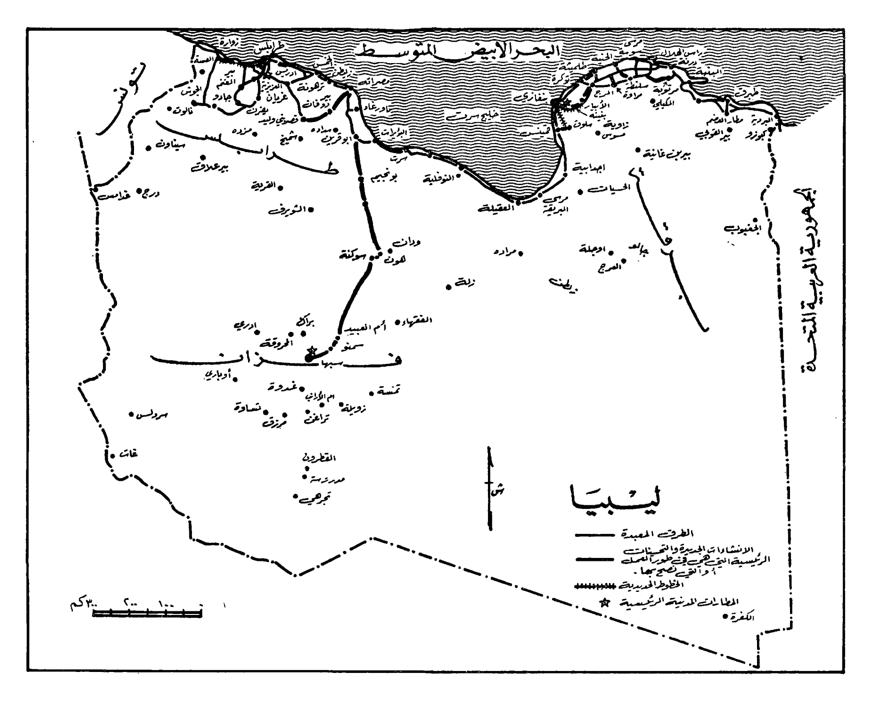
٦ ـ راجع نص خطاب رئيس الوزراء بمناسبة افتتاح المجلس في ٧ حزيران (يوليو) ١٩٥٦ في **طرابلس الغرب** : طرابلس، ٨ تموز (يونيو) ١٩٥٦.

٧ – حل خليفة موسى محل الشقلوف كرئيس بالوكالة في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٢ .

٨ – امن مبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار لانشاء مركز قوة كهربائية في طرابلس من بنك التعمير الامريكي بعقد اتفاقية وقعت في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٩.

٩ – راجع **الجريدة الرسمية** ، ج ٥ (١٩٥٥) عدد ٤ : و**طرابلس الغرب** ، طرابلس ، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ .

١٠ – علق بن حليم ، الذي تفاوض مع بورقيبة من اجل المعاهدة الليبية – التونسية ، على ذلك بقوله : «كنت اشدد على وحدة المغرب (شـــمال افريقية) كالجناح الايسر للعروبة . لم يقبل بورقيبة ابداً القسم الاخير من نظريتي . وقد ابدى لي انه لم يكن كبير ايمان بالاتحاد العربي » .


ليبيا
البحر الأبيض المتوسط
خليج سرت
طرابلس
فزان
تونس
الجمهورية العربية المتحدة
الطرق المعبدة
الانشاءات الجديدة والتحسينات الرئيسية التي هي في طور العمل أو التي تصح بها .
الخطوط الحديدية
المطارات المدنية الرئيسية
الكفرة
٣٠٠ كم
زوارة
العسة
الجوش
نالوت
غريان
يفرن
ترهونة
مصراتة
بنغازي
طلميثة
درنة
طبرق
البردية
الجغبوب
اجدابية
العقيلة
مرسى البريقة
النوفلية
سرت
بونجيم
هون
سوكنة
ودان
زلة
مرادة
اوجلة
جالو
الحيسات
بير بن غانية
غدامس
درج
سيناون
بير علاق
القريات
الشويرف
مزده
الشقيق
براك
ادري
الحروقة
سبها
أوباري
غدوة
تمسة
زويلة
تراغن
مرزق
تساوة
سرولس
غات
القطرون
تجرهي
كمبوت
بير الغوبي
المكيلي
مرتوبة
الأبيار
المرج
سلوق
مسوس
زاوية
بنينه
تاورغاء
الفقهاء
أم العبيد

الفهرست

ـ ت ـ

ـ ج ـ

— ش —

— ص —

— ط —

— ع —

— غ —

جدول الخطأ والصواب

خطأ	صواب	صفحة	سطر
كلية	جامعة	٧	٥
لى	الى	٩٢	٢٣
والى	الى	١٠٠	١٢
سليم	سالم	حيثما وردت	
الاخر	الاخير	٢٢٣	١
علي العابديه	فتحي العابديه	٢٧٥	١٧
باقر	باكير	٣٢١	٢١
سليم	سالم	٣٢١	٦

فهرست المحتويات

ف. ب. (١٦٣)
١٩٦٦

طبع على مطابع دار الكتب –في لبنان
ص . ب : ٣٥٥٩